العدد السادس عشر النصف الثاني من السنة الثامنة 2023م
16

مجلة

البحوث العلمية

نصف سنوية محكمة تصدر عن جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية طرابلس-ليبيا

العدد السادس عشر النصف الثاني من السنة الثامنة 2023م

2016 / 201 Legal deposit Number

National Books House- Benghazi - Libya

ISSN: 2707- 9546 - The Paper Version

ISSN: 2707- 9554 -The Electronic Version

Journal of Scientific Research - Tripoli Libya

Journal of Scientific Research

Refereed Scientific Journal

Issued Twice Annually By:

Africa University for Humanities and Applied Sciences - Tripoli – Libya

Issue Sixteen, The Second Half of The Eighth Year 2023

2016 / 201 Legal deposit Number

National Books House- Benghazi - Libya

ISSN: 2707- 9546 - The Paper Version

ISSN: 2707- 9554 - The Electronic Version

Journal of Scientific Research - Tripoli Libya

مجلة البحوث العلمية

تصدر عن:

جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

طرابلس – ليبيا

(البحوث العلمية)

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر مرتين سنوياً عن جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية -طرابلس – ليبيا
منشورات جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية 2023م
جميع الحقوق محفوظة
رقم الإيداع القانوني: 2016/201 -دار الكتب الوطنية بنغازي
ISSN: 2707- 9546النسخة الورقية
ISSN: 2707- 9554النسخة الإليكترونية
Journal of Scientific Research - Tripoli Libya

لا يسمح بإعادة إصدار محتويات هذه المجلة أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this Journal maybe reproduced or transmitted in any form or any means، electronic or mechanical، including photocopying recording or by any stored retrieved system، without the permission from the publisher.

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

الرؤية:

- تسعى مجلة البحوث العلمية لأن تكون الخيار الأول للباحثين الراغبين بنشر مقالاتهم البحثية على كافة المستويات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

الرسالة:

- نشر الأبحاث والدراسات العلمية المتميزة والأصيلة وتمكين الباحثين من الوصول إليها والرقي بمستوى البحث العلمي على كافة الأصعدة المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

الأهداف:

- نشر الأبحاث والدراسات العلمية وتعزيز النشر العلمي في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والتطبيقية للاستفادة منها محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً.
- استهداف المختصين من الباحثين في المجالات ذات العلاقة بتخصص الجامعة الأكاديمي.
- تقديم المجلة كنموذج رائد محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً في مجالات تخصص العلوم الإنسانية والتطبيقية.

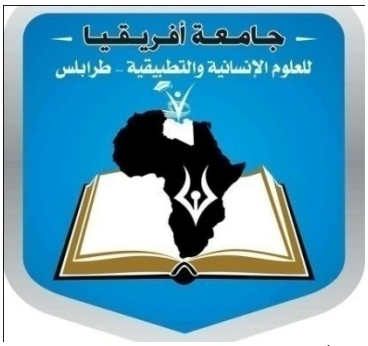

مجلة (البحوث العلمية)

مجلة (البحوث العلمية) العدد (16) من النصف الثاني من السنة الثامنة 2023م
منشورات مجلة (البحوث العلية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

أسعار المجلة

الجهات	سعر النسخة داخل ليبيا	سعر النسخة خارج ليبيا
الطلبة	3 د.ل	4 دولارات أمريكية
المشتركون	5 د.ل	6 دولارات أمريكية
الأفراد	7 دولارات أمريكية	6 دولارات أمريكية
الوزارات والهيئات والمؤسسات وما في حكمها	10 دولارات أمريكية	12 دولاراً أمريكي

تنويه:

إن تقديم البحوث المنشورة أو تأخيرها في ترتيب الصفحات لا يعني المفاضلة لكن متطلبات التنسيق الفني هي التي تتحكم في هذا الترتيب. وإن البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة.

هيئة تحرير مجلة (البحوث العلمية)
بجامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

المشرف العام: د. المبروك مفتاح أبو شينة

رئيس التحرير: أ.د عابدين الدردير الشريف

مدير التحرير: د. فتحي خليفة اليعقوبي

أعضاء هيئة التحرير:

د. عبد الفتاح انبيه جمعة.. عضوا

د. جمال منصور الشريف. عضوا

د. سالم أشتيوي الغويل .. عضوا

أ.عادل مسعود جالوته

المدير الفني:

م. أشرف القماطي

التصحيح والمراجعة والتدقيق اللغوي:

د. محمود عمار المعلول - اللغة العربية

أ. نهيل صبحي عبدالحميد عبد الفتاح- اللغة الإنجليزية

الهيئة الاستشارية للمجلة

ر.م	الاسم	القسم	الكلية	الجامعة	الدولة
1	أ.د. أمطير سعد غيث	قسم التاريخ	كلية الآداب	جامعة المرقب	ليبيا
2	أ.د. تيسير أحمد محمد أبو عرجة	قسم الصحافة	كلية الإعلام	جامعة البتراء	الأردن
3	أ.د. جمال محمد جابر عبد الله	قسم الترجمة	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات
4	أ.د. علياء عبد الفتاح رمضان	قسم الإعلام التربوي	كلية التربية النوعية	جامعة طنطا	مصر
5	أ.د. عمر إبراهيم حسين		كلية القانون	جامعة طرابلس	ليبيا
6	أ.د. عياد أبوبكر هاشم	قسم الفنون التشكيلية	كلية الفنون والإعلام	جامعة طرابلس	ليبيا
7	أ.د. محمد عبد الله لامة	قسم الجغرافيا	كلية الآداب	جامعة طرابلس	ليبيا

- الأسماء تم ترتيبها أبجدياً

قواعد النشر وشروطه بمجلة (البحوث العلمية)
بجامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

نبذة عن المجلة:

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة **إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية**-طرابلس -ليبيا باللغتين العربية والإنجليزية، وتهتم المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية، إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

أهداف المجلة:

- تفعيل البحث العلمي وإثراؤه في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية في الجامعة.
- الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، ونقل أفكارهم العلمية من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرارات والممارسين في داخل ليبيا وخارجها.
- خلق حوار علمي بنّاء بين الباحثين والمهتمين بالموضوعات المستجدة في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية

قواعد النشر: يشترط في الموضوعات المقبولة للنشر بالمجلة إتباع القواعد والشروط الآتية:

1- **البحوث والدراسات:** يشترط في البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة أن تتصف بالآتي:
   أ. أصالة أفكار البحث وموضوعه، وكونه لم يسبق نشره أو تقديمه للنشر في مجلة أخرى ولم يكن جزءًا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
   ب. سلامة المنهج العلمي المتبع في البحث.
   ج. سلامة لغة البحث ووضوح أفكاره وترابطها.

2- **الإشارة إلى المرجع:** عند التوثيق تتم الإشارة إلى مصادر البحث ومراجعه بأرقام متسلسلة وفقاً لترتيب ورودها فيه، وكذلك الأمر في ثبت المصادر والمراجع، وعلى الباحث أن يلتزم بالأسلوب التالي: -
   (أ) في حالة الكتب يذكر اسم المؤلف كاملاً، عنوان الكتاب، مكان النشر، سنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.
   (ب) في حالة البحوث أو المقالات المنشورة في دوريات متخصصة، يذكر اسم الكاتب كاملاً، واسم الدورية، ورقم العدد، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات التي يشغلها المقال أو البحث.
   (ت) إذا كان النقل غير مباشر، يذكر صاحب المصدر الأصلي.

3- **الهوامش: يقتصر** استخدام الهوامش على شرح أو توضيح بعض النقاط الغامضة التي لا يتسع المجال لتناولها في المتن، أو بهدف تسليط الضوء عليها، وترقم كل صفحة بشكل مستقل، ويظهر الهامش في أسفل الصفحة.

4- **قائمة المراجع والمصادر:** يراعى في كتابة قائمة المراجع والمصادر كتابة المراجع العربية أولاً، ثم الأجنبية، على أن تتضمن فقط ما اعتمد عليه الباحث وأشار إليه في متن البحث، ويرتب كل منها ترتيباً هجائياً، وأن تكتب على النحو الآتي:

5- **المراجع:** يراعى في كتابة قائمة المراجع والمصادر كتابة المراجع العربية أولاً، ثم الأجنبية، على أن تتضمن فقط ما اعتمد عليه الباحث وأشار إليه في متن البحث، ويرتب كل منها ترتيباً هجائياً، وأن تكتب على النحو الآتي:

أولاً: المراجع العربية:

- المهدي غنية "مبادئ التسويق"، (طرابلس: الجامعة المفتوحة (2002).).
- عبد السلام أبو قحف "مقدمة في إدارة الأعمال الدولية"، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية (1998).
- محمد المكي "أهمية المراقبة الداخلية للمراجع الخارجي"، (طرابلس: مجلة دراسات في الإدارة والأعمال المصرفية)، العدد 6 (1984)، ص ص: 5 – 18.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Drury، Colin (2000)، Management and Cost Accounting، 5th edition، (London: Thomson Learning).
- Kaplan، Robert (2000)، "Balance without profit"، Financial Management، (January)، 23 26.

ثالثاً: مصادر ومراجع الإنترنت:.

، Learning about professional development: Our commitment to training، (1997)، Arthur،Andersen − : http://WWW. Arthurandersen.com/careers/training.asp.

6- الشروط العامة والفنية:

- أن يكتب الباحث اسمه ودرجته العلمية ووظيفته وجهة عمله في الصفحة الأولى من بحثه، مع ضرورة ذكر العنوان الذي تتم مراسلته عليه، ورقم الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مكتوبة باللغة العربية، كما تقبل باللغة الإنجليزية بشرط إرفاقها بملخص باللغة العربية لا يتجاوز 150 كلمة.
- ألا يزيد عدد الصفحات عن (25) صفحة، بما فيها الجداول والمراجع والأشكال التوضيحية من صور ورسومات.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، مع إرفاقها بنسخة من السيرة الذاتية للباحث.
- أن تكون كتابة البحوث المكتوبة باللغة العربية بالخط:((Times New Roman).). أما البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية فتكتب بالخط المعروف باسم (Times New Roman).
- أن يكون حجم الخط على النحو التالي:
  - ✓ بنط 18 داكن للعناوين الرئيسة.
  - ✓ بنط 16 داكن للعناوين الفرعية.
  - ✓ بنط 14 للمتن.
  - ✓ بنط 12 للمستخلص بخط مائل.
  - ✓ بنط 10 للهوامش والحواشي
- تكون الهوامش على النحو التالي:
  - ✓ أعلى وأسفل 2.5 سم.
  - ✓ أيمن 3 سم.
  - ✓ أيسر 2.5 سم.
- تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر في المجلة للتقويم العلمي واللغوي من قبل أساتذة متخصصين تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، يحق للمجلة مطالبة صاحب المادة العلمية بإجراء التعديلات الواردة من المقومين، كما يحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية فقط متى تطلب الأمر ذلك دون أخذ الإذن المسبق من الباحث، كما يجوز لهيئة التحرير الاستعانة بأكثر من محكم عند الضرورة، ويبلغ الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين.
- لا يحق للباحث الذي لم يقبل عمله العلمي للنشر أن يطالب باسترجاعه.
- على الباحث أن يتعهد كتابياً بعدم نشر البحث أو الدراسة بأية وسيلة أخرى إلا بعد مرور سنتين من تاريخ النشر.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجامعة.
- تلتزم المجلة بإشعار الكاتب بوصول عمله وإحالته إلى هيئة التحرير في موعد غايته أسبوعان من تاريخ استلامه.
- تُشعر المجلة الكاتب بصلاحية عمله للنشر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكمين.
- تعلم المجلة الكاتب في أيّ عدد سيتمّ نشر بحثه.
- تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- يتم ترتيب نشر البحوث في أعداد المجلة وفقاً لاعتبارات فنية بحتة وأولوية تسليمها للمجلة، ولا علاقة لها بأهمية البحث أو مكانة الباحث.
- يحصل الباحث على ثلاث نسخ من عدد المجلة عند نشر بحثه أو دراسته.

7- <u>شروط وتعليمات أخرى:</u>

- **عنوان الورقة بحجم 18 غامق و**اسم المؤلف –القسم-الجامعة

<u>الملخص:</u> (لا يزيد عدد الكلمات 150 كلمة وبحجم 14- نوع خط Times New Roman).

<u>الكلمات المفتاحية:</u>(لا يزيد عن 5 كلمات)

<u>المقدمة:</u>

- ➢ لا يزيد عدد الصفحات عن 30 صفحة بما فيها الجداول والأشكال وصور.
- ➢ حجم الخط 14- نوعهTimes New Roman وترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)
- ➢ يجب استخدام ورق حجم A4 وتكون الهوامش من أعلى وأسفل 2.5سم أيمن 3سم وأيسر 2.5 سم.

<u>الأشكال والجداول:</u> يجب ان تكون في منتصف العمود (ويجب تحاشي وضع الجداول والأشكال في أماكن تسبق التطرق لها في النص نفسه) ويجب استخدام شكل رقم (1) او الجدول رقم (1) عند ذكر الجداول والأشكال في النص عنوان الجدول يوضع أعلى الجدول وفي المنتصف ويكون ملاصق للجدول بينما في الشكل يوضع أسفل الجدول وفي المنتصف ويكون ملاصق للشكل.

7 – عناوين المراسلة: كافة البحوث والدراسات **وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة ترسل باسم رئيس تحرير مجلة (البحوث العلمية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية– طرابلس -- ليبيا،** وذلك على العنوان التالي:
العنوان:(البحوث العلمية) مجلة **جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية-**، طرابلس-ليبيا.
أو ترسل إلى العنوان البريدي التالي: **صندوق بريد: 83060 بريد شارع الزاوية-طرابلس -ليبيا.**
أو ترسل على التالي: **البريد الإلكتروني:**Info@africaun.edu.Ly
الهاتف:218217291428+
بريد مصور:218217291428+
،موقع الجامعة على الإنترنت:WWW.africauniversityedu.ly

جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية– طرابلس -- ليبيا،موقع الجامعة على الإنترنت:WWW.africauniversityedu.ly

محتويات المجلة

ر.م	عنوان البحث	اسم الكاتب	الصفحة
1	مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تشكيل الوعي البيئي للشباب الجامعي "منصة الفيس بوك نموذجا"	ا. بتول عطية أ. نسرين خليفة	11
2	دور الفيس بوك في التغيير السياسي في ليبيا: دراسة ميدانية مقارنة للجمهور والقائم بالاتصال	أ. فائزة صالح أحمد العجيلي	19
3	أصول البحث العلمي القانوني	أ. خديجة عبد الله سالم الصيد الزوي	40
4	الإرثُ السِّياسيُّ ودورُهُ في عرقلة التَّحوُّل الديمُقراطيّ في ليبيا (2011-2020): دراسة نظريَّة	أ د.سيف النصر عبد السَّلام بالحسن أ. خالد خميس عبد السَّلام السحاتي	48
5	لاحُ جامعة الدُّول العربيَّة بين مُتطلبات الواقع ومضامين .إصـ المُبادرات(2003-2015)	أ/ نوال بالعيد سالم الفيتوري	69
6	الأزمة الليبية وانعكاساتها على الجزائر من الجانب الأمني	د. سالم علي دخيل	88
7	تداعيات الصراع التركي اليوناني على الأمن الإقليمي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط	أ. يوسف عبدالكريم محمد الفارسي	95
8	جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الإعلامي لخدمة المجتمع	د. علي العماري سالم عبدالحفيظ	104
9	الجوانب التنظيمية لإعداد أطروحة الدكتوراه	د حسين محمد الزياني	115
10	المشتقة وعلاقتها بالاقتصاد	أ. أبو القاسم إبراهيم التائب	122
11	"النظام القانوني الحِمائي لحق المرأة في العمل ضمن المعايير الدولية"	أ. هاجر خليفة القراضي	130
12	التحول الرقمي في صناعة السينما	د. فوزي محمد سالم المحمودي	145
13	التأثيرات النفسية والاجتماعية للسلاح غير المشروع علي الفرد والمجتمع دراسة وصفية تحليلية	أ. أريج إبراهيم عبد الحميد	156
14	أثار تدويل حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي	أ.هند مجمد المقصبي	169
15	واقع الاتصال التنظيمي في كلية الإعلام جامعة بنغازي من وجهة نظر الموظفين وأعضاء هيئة التدريس بالكلية :دراية ميدانية	د.سالم محمد سالم بوسن أ.على الطتالب	179
16	الجنوب الليبي تاريخ .. ثروات .. اطماع	د. محمد العماري الفيتوري	191
17	جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الانترنت	أ. سارة أبوبكر كريدان	205
18	الحملات الإعلانية وإحياء قيم المواطنة بالمجتمع الليبي" دراسة ميدانية على عينة من القائمين بالحملات الإعلانية بالمؤسسات الإعلامية".	أ.فاطمة عبدالسلام الورفلي .أ سالمه خليفة السعيطي	217
19	المضامين التعبيرية في أعمال بيكاسو الخزفية	د. إيناس سالم الناطوح	235
20	أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة ميدانية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجورا .	د. أحمد البشير الشريف.	247
21	اسهامات الفيس بوك في تنمية قيم المواطنة انموذجا لطلبة كلية الإعلام فرع المرج للفصل الدراسي خريف 2022	أ.أنصاف الراشدي أ.فائزة الفارسي	259
22	مدى تطبيق معايير الجودة بمؤسسات التعليم التقني	أ. بدرية الكميشي أ. أكرم الهادي د.موسى الحويج	277

مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تشكيل الوعي البيئي للشباب الجامعي "منصة الفيس بوك نموذجا"

أ. بتول عطية أ. نسرين خليفة
أعضاء هيئة التدريس بقسم الإعلام جامعة عمر المختار

Abstract in English

The development of information and communication technology, especially the development of social networking sites, is considered one of the most important developments in our current era. Considering it as a means of communication capable of shaping public opinion and creating harmony and harmony among different peoples, as it played a role in the speed and ease of transferring news and information, as well as shaping awareness of all kinds.

Concern for the environment is an important topic that emerges in the virtual world, which made us shed light in our study on the role that the Facebook platform addresses in developing environmental awareness. .

The study is divided into three chapters, the first is concerned with the methodological aspect, the second chapter is concerned with the theoretical aspect, in order to introduce the theoretical concepts of environmental awareness, and the third chapter includes the methodological procedures for the applied side, presenting the results and analyzing them, to conclude the study with a general conclusion of the subject and presenting the recommendations.

مقدمة:

يعتبر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة تطور مواقع التواصل الاجتماعي من أهم التطورات في عصرنا الحالي في عصرنا الحالي فهي تخطت كل الحواجز وقربت البعيد وأتاحت الصوت والصورة في أقل من دقيقة لاسيما موقع الفيس بوك والذي يعتبر من أهم المنصات انتشار مما جعل له دور كبير في المجتمع علي اعتباره وسيلة اتصال قادرة علي تشكيل الرأي العام وخلق انسجام و تناغم بين مختلف الشعوب حيث لعب دورا في سرعة وسهولة نقل الأخبار و المعلومات وكذلك تشكيل الوعي على مختلف أنواعه .

ويعد الاهتمام بالبيئة موضوعا مهما يبرز في العالم الافتراضي مما جعلنا نسلط الضوء في دراستنا على الدور الذي تتطرق له منصة الفيس بوك في تنمية الوعي البيئي و سنحاول تسليط الضوء على هذه المنصة باعتبارها أكثرها انتشارا و نسعى لتحديد الدور الذي تلعبه وتبيان أثره في توعية المجتمع للاهتمام بالبيئة .

وتنقسم الدراسة إلي ثلاثة فصول الأول يختص بالجانب المنهجي والفصل الثاني يهتم بالجانب النظري لطرح المفاهيم النظرية الخاصة بالوعي البيئي والفصل الثالث يضم الإجراءات المنهجية الخاصة بالجانب التطبيقي وعرض النتائج و تحليلها لتختم الدراسة بخاتمة عامة للموضوع وعرض التوصيات .

كلمات مفتاحية: مواقع التواصل الاجتماعي -الفيسبوك– تشكيل الوعي البيئي – ليبيا– شبكة التواصل الاجتماعي – الأنترنت. للشباب الجامعي

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة :

إشكالية الدراسة :

تعد مواقع التواصل الاجتماعي أحد تطبيقات الإعلام الجديد والتي أضافت نقلة نوعية كبيرة وتمتلك خصائص تميزها عن غيرها من المواقع الإلكترونية حيث تسمح للأفراد بالتفاعل فيما بينهم دون الأخذ بعين الاعتبار لعامل السن والنوع والحالة الاجتماعية مثل منصات الفيس بوك و اليوتيوب و تويتر وغيرها .

إلا أن الفيس بوك يعتبر أشهرها حيث شكل أحد المصادر الأساسية التي تساهم في نشر وتشكيل الوعي البيئي باعتباره خطوة هامة لحماية البيئة ،حيث أصبحت علاقة الإنسان بالبيئة ترتكز على نفعية اقتصادية ذات طبيعة استهلاكية وهذا ما شجع على الاهتمام بالشأن البيئي ،وتطرقت الدراسة الحالية إلى بعدين والبحث عن العلاقة بينهما وهي مواقع التواصل الاجتماعي "منصة الفيس بوك" وتشكيل الوعي البيئي الذي تعنى به زيادة وترسيخ المعلومات و القضايا البيئية لدى الطالب الجامعي و إكسابهم اتجاهات إيجابية نحو محيطهم و بيئتهم و تمكنهم من المحافظة على مواردهم الطبيعية وعليه تشكلت مشكلة الدراسة فيما يلي : **"مواقع التواصل الاجتماعي و دورها في تشكيل الوعي البيئي للشباب الجامعي "منصة الفيس بوك نموذجا"**

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة إلى النظر لمنصة الفيس بوك على أنها وسيلة مهمة من وسائل التواصل الاجتماعي ولها منبر المشاركة والتعبير وتبادل المعلومات حول القضايا البيئية المطروحة الراهنة . وعلى اعتبار الأهمية التي تكمن في الجانب الإنساني لنشر الوعي البيئي باعتباره من القضايا الراهنة في الوقت الحالي

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى الأني:-

- التعرف على الدور الذي يقوم به منصة الفيس بوك تجاه قضايا البيئة
- وإبراز أهمية البحث العلمي في مجال البيئة والكشف عن مدى تأثر الشباب الجامعي بمواقع التواصل الاجتماعي واستخدامهم لها من أجل تبادل المعلومات والنقاشات حول البيئة .
- توجيه الشباب للمشاركة في القضايا التي تعنى بالبيئة
- إبراز مساهمة موقع الفيس بوك في رفع مستوى التوعية البيئية لدى الشباب الجامعي .
-

الدراسات السابقة :

1 ـ دراسة علاء الدين علاق (2022) بعنوان دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي البيئي ،دراسة ميدانية والتي اعتمدت على المنهج الوصفي واستخدمت استمارة الاستبانة في جمع المعلومات و توصلت إلى أهم النتائج:

أ ـ تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي من بين أهم الأساليب و وسائل التوعية البيئية وخاصة منصة الفيس بوك .

ب ـ يساهم الفيس بوك بشكل فعال في التوعية البيئية .

ج ـ يحقق الفيس بوك التنمية المستدامة وذلك عن طريق تقديم معلومات حول الحفاظ على البيئة ونشر مواضيع عن التربية البيئية .

2 ـ دراسة مريم بلخضر (2015)بعنوان دور الفيس بوك في نشر الوعي البيئي: دراسة لعينة من طلبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة قاصدي ،رسالة ماجستير ،وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإعلام الجديد و دوره في نشر الوعي البيئي و الثقافة البيئية كوعي وممارسة فعلية ومعرفة هذه الممارسات لدى طلبة الجامعة وبالأخص طلبة جامعة قاصدي وتم اختيار منصة الفيس بوك للتعرف على عادات و أنماط استخدامه و دوره في نشر الوعي البيئي واندرجت هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية و أهم النتائج :

أ ـ يساهمون الطلبة في نشر المعلومات و الاختيار بشكل عام على الفيس بوك وتفاعلهم مع المواضيع البيئية التي تنشر .

ب ـ يفضل الطلبة استخدام الفيس بوك لخصوصية هذه المنصة .

ج ـ يلعب الفيس بوك دور فعال في معالجة القضايا البيئية ونشر الثقافة إلى جانب انه يؤدي دور ترفيهي و توعوي .

تساؤلات فرعية : ويندرج من هذا العنوان وهي :

- ماهي مواقع التواصل الاجتماعي ؟
- ما هو الوعي البيئي ؟
- ما دور مواقع التواصل في نشر الوعي البيئي لدى طلبة الجامعة ؟
- كيف يتعامل طلاب جامعة عمر المختار مع القضايا البيئية المطروحة عبر منصة الفيس بوك ؟

وبناءً على ما سبق يتمحور موضوع الدراسة على **الفروض التالية** :

1. تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي البيئي .
2. تساهم منصة الفيس بوك في نشر الوعي البيئي .
3. تساهم المنصة في نشر الوعي البيئي لدى طلبة الجامعة .

نوع الدراسة ومنهجها :

1 ـ نوع الدراسة :تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية ،حيث يعتمد هذا النمط من الدراسات والبحوث على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة ما أو موقف محدد.

2 ـ منهج الدراسة :نسعى في هذه الدراسة إلى معرفة وجمع المعلومات حول مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تشكيل الوعي البيئي لدى الطلاب الجامعيين واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح بوصفه أكثر المناهج مناسبةً لطبيعة الدراسة لأنها خاصة بشبكات التواصل الاجتماعي بالتالي استخدمنا المسح عن طريق العينة لعدد محدود من المفردات التي استطعنا الوصول لها والتواصل معها الكترونياً

3 ـ أدوات الدراسة :استعانت الباحثتان باستمارة الاستبانة والتي تم توزيعها على المستجيبين بطريقة الاتصال الغير مباشر عبر الشبكة الإلكترونية (الإنترنت) والتي تميز هذه الطريقة إمكانية ايصالها لعدد كبير من المستجيبين وتوفير الجهد والوقت والتي طُبقت على عينة من الشباب الجامعي بكلية الآداب /قسم الإعلام بجامعة عمر المختار في مدينة البيضاء.

مجالات الدراسة :

1 ـ المجال المكاني :طبقت الدراسة في جامعة عمر المختار/ كلية الآداب /قسم الإعلام

2 ـ المجال البشري :يتمثل المجتمع الأساسي للدراسة في طلبة قسم الإعلام بمختلف مراحلها الدراسية البالغ عددهم 60 طالبا

3 ـ المجال الزمني :استغرقت الدراسة الميدانية مدة زمنية من 2022/11/20 إلى 2023/6/15

الأساليب الإحصائية المستخدمة :تم الاعتماد في معالجة البيانات على الإحصائية التالية :ألفا كرونباخ ومعامل ارتباط بيرسون

مجتمع الدراسة وعينته :

مجتمع الدراسة :و يشمل مجتمع البحث في هذه الدراسة على طلبة الجامعة المستخدمين لمنصة الفيس بوك من طلاب قسم الإعلام /كلية الآداب بجامعة عمر المختار والبالغ عددهم 196

عينة الدراسة :وقد اعتمدت هذه الدراسة على العينة العشوائية الطبقية والتي يكون فيها لكل عنصر في مجتمع الدراسة فرصة محددة ليكون طالبا من أحد طلاب قسم الإعلام بكلية الآداب /جامعة عمر المختار

مفاهيم و مصطلحات الدراسة :

- **الدور :**هو نموذج يرتكز حول بعض الحقوق و الواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل الجماعة .
- **الدور لغوياً:** يمكن فهم كلمة الدور بدلالة الحركة في محيط أو بيئة معينة من الفعل دار، دوراً ،دورانا ،بمعنى طاف حول الشيء ،فالدور هو مجموعة طرق الحركة في مجتمع ما التي تتسم بطابعها سلوك الافراد في ممارسة خاصة [1]
- **أما اصطلاحا :**فالدور لا يرتبط بمجال معين إذ يتخذ دون غيره ويدخل في اختصاصات مختلفة فهو موقف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة [2]
- **وسائل التواصل الاجتماعي :**مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تجمع بين الحاسوب و وسائل الإعلام التقليدية وتسمح للأفراد و الجماعات بالتواصل و التفاعل و المشاركة في تطبيقات الإنترنت و المواقع الاجتماعية والمدونات والبوابات و مواقع المحادثة أو الدردشة والتصوير الفوتوغرافي والصوت والفيديو والهواتف وكل أنواع الإعلام الرقمي الذي يقدم في شكل رقمي و تفاعلي [3]
- **تشكيل :**هو إعادة صياغة ،إعادة تكوين ،ويقصد بها الآثار المترتبة على وسائل الاتصال من حيث استخدام الوعي وهذا التشكيل في المضمون والاتجاه ،وهو ايضاً الاستجابة بطريقة ما سلبية أم إيجابية ، وهو كيفية أخذ الشكل والهيئة في جسم ما ،يقال تشكيل المنظر :إلباسه صُوره
- **الوعي :**كلمة تُعبر عن حالة عقلية يكون فيها العقل بحالة إدراك وعلى تواصل مباشر مع محيطه الخارجي عن طريق منافذ الوعي التي تتمثل عادة بحواس الإنسان الخمس [4]
- **الشباب :**مجموعة أشخاص في سن الشباب أو شباب عامة من فتيان و فتيات في سن العزوبية
- **الوعي البيئي :**هي عملية تكوين القيم والاتجاهات و المهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان و حضارته بالبيئة ولاتخاذ القرارات المناسبة المتصلة بنوعية وحل مشكلات بيئية جديدة [5]
- **التعريف الإجرائي للوعي البيئي :** فهو إدراك الطلبة الجامعيين للمعلومات نحو البيئة

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

النظرية المؤطرة للدراسة : النظرية المستخدمة في هذه الدراسة هي نظرية الاستخدامات و الإشباعات وتعرف على إنها :دراسة جمهور وسائل الإعلام الذين يتعرضون بدوافع معينة لإشباع حاجات فردية معينة لاستجابة دوافع الحاجات الفردية ،وتهتم نظرية الاستخدام والإشباعات بدراسة الاتصال الجماهيري دراسة وظيفية منظمة [6]

فروض النظرية : تعتمد النظرية على عدة فروض منها :

1 - إن جمهور وسائل الإعلام هو جمهور يتسم بالإيجابية و الفاعلية ويستخدم هذه الوسائل لتحقيق أهداف معينة خاصة به .

2 - إن جمهور وسائل الإعلام هو الذي يقوم بالدور الرئيسي في إشباع احتياجاته من وسائل الإعلام حيث يربط بين إشباع حاجاته و اختيار الوسائل التي تشبع هذه الحاجات .

3 - يعبر استخدام وسائل الاتصال عن الحاجات التي يدركها أعضاء الجمهور ويتحكم بعوامل الفروق الفردية .

4 - يمكن الاستدلال على الثقافة السائدة في المجتمع من خلال استخدام الجمهور لوسائل الاتصال وليس من خلال محتواها فقط .

5 - إن جمهور وسائل الإعلام قادر على تجديد أهدافه واهتماماته و قادر على تحديد و اختيار المضمون الذي يلبي حاجاته .

ويتحقق هذا المنظور من خلال ثلاثة أهداف [7]:

1 - السعي لاكتشاف كيف يستخدم الأفراد وسائل الإعلام و ذلك بالنظر إلى الجمهور النشط الذي يستطيع أن يختار ويستخدم الوسائل التي تشبع حاجاته و توقعاته .

---

[1] صادق الأسود ،**علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)**،مطبعة دار الحكمة ،جامعة بغداد ،1990 ص 123

[2] أعياد عبد الرضا ،**دور مصر في النظام الشرق أوسطي و أفاقه المستقبلية** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة بغداد ،2006،ص 1

[3] موقع فهم المعاني almaany.com

[4] موقع وعي المعرفة httpsll.m-marefa.com

[5] آمنة تونسي ،إبراهيم **بورنان ، دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في ظل التنمية المستدامة ،مجلة و دراسات أبحاث** ،العدد 617،ص18

[6] محمد منير حجاب ،**نظريات الاتصال** ،دار الفجر ،مصر ،ص 299

[7] منال هلال المزاهر ،**نظريات الاتصال** ،دار المسيرة ،عمان ،2012 ،صص186،182

2 ـ شرح دوافع التعرض لوسيلة معينة من وسائل الإعلام و التفاعل الذي يحدث نتيجة التعرض .
3 ـ التأكد من استخدام وسائل الإعلام بهدف فهم عملية الاتصال الجماهيري .

إسقاط النظرية على الدراسة :تم الاستفادة من هذه الدراسة من النظرية من خلا معرفة أهدافها والتي من شأنها أن تتواصل إلى معرفة دور منصة الفيس بوك في تشكيل الوعي البيئي من خلال المضامين البيئية التي تنشر على الصفحات والتي تساهم في بناء وتنمية ثقافة البيئة لدى الشاب الجامعي .

المبحث الثالث: الإطار المعرفي للدراسة

الفيس بوك و الوعي البيئي

المقدمة:

البيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان و يمارس فيه نشاطاته ،وتاريخيا ارتبط مفهوم حماية البيئة بصورة أساسية بحماية الإنسان لنفسه .[1] ولتعقد نظام البيئة في العالم ولأهمية هذا الموضوع ظهر في مجال الإعلام ما سمي بالإعلام البيئي كواحد من أهم مجلات الإعلام المتخصص الذي تزداد أهميته يوما بعد يوم الأمر الذي يتطلب إعداد مؤهلين ومدربين و إعلاميين متخصصين في هذا المجال [2]،وهم بالضرورة محتاجون باستمرار إلى زيادة وعيهم بمشكلات البيئة وتنمية معرفتهم العلمية في هذا المجال و أن تكون لديهم القدرة على توصيل المعلومات بأسلوب بسيط يلائم جمهور القراء والمستمعين .

أصبحت مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة جزء هاما في حياتنا و كما أنها اقتحمت مجالات حياتنا و لعبت دور مهم في التأثير على سلوكياتنا بشكل عام وعلى قضايا البيئية و زيادة الوعي بين الأفراد و التفاعل وإثارة الجدل و النقاشات وتطرقنا في الفصل إلى معرفة الفيس بوك في نشر الوعي البيئي

خصائص منصة الفيس بوك في نشر الوعي البيئي :

يمتلك الفيس بوك خصائص عديدة لدوره الرائد في نشر حملات التوعية البيئية خاصة إذا ما تم توظيفه ضمن منظومة الوسائل الإعلامية وذلك بناء على ما يلي :

1 ـ الانتشار الواسع لمنصة للفيس بوك بين فئة الشباب .
2 ـ خاصية استخدام الأداء الاتصالية بين الأصدقاء و الأقارب والتعرف على أصدقاء جدد .
3 ـ اتاحة الوصول إلى الأخبار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و متابعتها ومناقشتها .
4 ـ استخدامه في التنظيم والاجتماعات والتجمعات التي تحتاجها الحملة .
5 ـ يتيح للشباب فرصة التحميل والمشاركة والنقاش في قضايا البيئة كما يستخدم الأغلبية من الشباب منصة الفيس بوك لوقت طويل للتواصل مع أصدقائهم .

دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز المواطنة البيئية :

المواطنة البيئية: تتمثل في مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمبادئ والاتجاهات الإنسانية ،التي تعزّز واقع الحقوق البيئية للجماعات البشرية ،في مختلف مناطق العالم وتدعم قدرات وجود مقومات السلوك الأخلاقي والمسئولية الذاتية للفرد والمجتمع في تجسيد واقع الممارسات البشرية السليمة في العلاقة مع النظم البيئية [3]حيث أن دور وسائل التواصل وتعزيز سلوك الشباب وترقيته يمكن أن يحدث تغيير على مستوى السلوك العام للجمهور أو التنبيه على الأقل بوجود مشكلة ما [4]

فاستخدام وسائل التواصل جميعها لتوعية الإنسان ومده بالمعلومات التي من شأنها ترشيد السلوك وترتقي به إلى مستوى المسؤولية للمحافظة التلقائية على البيئة والعمل على تنمية قدراتها ومن تلك الوسائل :وسائل الاتصال الجماهيري بالإضافة إلى تطبيقات التواصل الاجتماعي

المبحث الرابع: عرض الجداول وتفسير البيانات

البيانات الشخصية

جدول رقم (1) يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	19	%31.7
الإناث	41	%68.3
مجموع	60	%100

[1] علي الربيعي ،الإعلام و قضايا البيئة ،**مجلة البحوث الإعلامية** ،العدد 5 ،السنة الثانية ،ربيع 1992 ،ص142
[2] د. السيد أحمد مصطفى **الإعلام المتخصص ،دراسة وتطبيق** ،منشورات جامعة قاريونس ،1997،ص 71
[3] Details.posts.https:portal.arid.my
[4] البرت هستراوي لانغ جتو ، ،**دليل الصحفي في العالم الثالث** ، ترجمه :كمال عبد الرؤف الدار الدولية للنشر والتوزيع ،الولايات المتحدة ،1992 ،ص 123-127

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع حيث وجدنا أن أعلى نسبة من مستخدمي موقع الفيس بك هم الإناث وذلك بنسبة "68.3%" بينما نسبة الذكور "31.7%" ولعل ذلك راجع إلى إقبال الإناث على ملء وقت الفراغ ومعرفة الأخبار أكثر من الذكور وإضافة إلى إمنا قمنا بتوزيع الاستبانة بشكل عشوائي لم نراعي التوزيع المتساوي بين الإناث وذكور وكذلك تم التوزيع على طلاب جامعي وتظهر نسبة الإناث أكثر من الذكور في قسم الإعلام.

جدول رقم (2) يمثل توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل -22	39	%65
23-25	16	%26.7
26 فأكثر	5	%8.3
المجموع	60	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن النسبة الأعلى هي الفئة العمرية أقل من -22 نسبة 65% ثم تأتي بعدها 23-25 بنسبة 26.7% وأخيراً 26- فأكثر بنسبة 8.3% ومنه نستخلص أن أكثر مستخدمي الفيس بك من طلاب الجامعة الأقل إلى عمر 22.

جدول رقم (3) يمثل توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية

السنة الدراسية	التكرار	النسبة المئوية
الأولي	16	%26.7
الثانية	2	%3.3
الثالثة	8	%13.3
الرابعة	34	%56.7
المجموع	60	%100

يوضح الجدول عدد الطلبة المبحثين في السنوات الدراسية ويتضح من الجدول اعلى نسبة 56% السنة الرابعة وتليها السنة الأولى بنسبة 26%وجاءت السنة الثالثة بنسبة 13.3%واقل نسبة هي السنة الثانية بنسبة 3.35% وقد يرجع ذلك لتجاوب طلبة السنة الرابعة وتعاونهم في الإجابة على الاستبانة .

المحور الأول: عادات وأنماط استخدام الفيس بك

جدول رقم (4) يوضح مدى استخدام الفيس بك

العبارة	العدد	النسبة المئوية
نعم	57	%95
لا	3	%5
المجموع	60	%100

يتضح من الجدول أن توزيع أفراد العينة حسب من منهم يستخدم الفيس بك نجد أن الإجابة بنعم هي أعلى بنسبة 95% والإجابة لا هي 5% نستخلص من ذلك أن الغالبية من المبحثين يستخدمون موقع التواصل الاجتماعي الفيس بك.

جدول رقم (5) يوضح نسبة العينة حسب الأوقات المفضلة لتصفح الفيس بك

النوع	العدد	النسبة المئوية
صباحاً	12	%20
مساءاً	24	%40
ليلاً	31	%51.7
المجموع	60	%100

من خلال النتائج التي وضحها الجدول نجد أن أفضل وقت للتصفح لدى المبحثين هو فترة الليل بنسبة 51% وقدرت النسبة المسائية إلى 40% ويليها الفترة الصباحية بنسبة 20%.

ونستخلص من ذلك أن أغلبية المبحوثين يفضلون أوقات الليل باعتبارها أوقات فراغ لديهم حيث أن جمهور المبحثين من الطلبة الذين يذهبون إلى الدراسة صباحاً.

جدول رقم (6) يوضح توزيع ونسبة العينة حسب مدى استغراق الوقت في تصفح الفيس بك

العبارة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ساعة	14	%23.3
من ساعة إلى ثلاث ساعات	24	%40
أكثر من ثلاث ساعات	22	%36.7
المجموع	60	%100

ويتضح من الجدول أن أعلى نسبة يستغرقها المبحثين من وقت على صفحة الفيس بك هي من ساعة إلى ثلاث ساعات بنسبة 40% تليها أكثر ن ثلاث ساعات بنسبة 36.7% وأقل نسبة هي أقل من ساعة بنسبة 23.3% ونستخلص من ذلك أن المبحثين يولون أهمية كبيرة لموقع الفيس بك ويقضون وقت طويل بالتصفح.

جدول رقم (7) يوضح طبيعة الموضوعات التي يتابعها المبحثين على موقع الفيس بك

العبارة	العدد	النسبة المئوية
موضوعات سياسية	9	%15
موضوعات اجتماعية	10	%16.7
موضوعات اقتصادية	2	%2.3
موضوعات دينية	7	%11.7
موضوعات ثقافية	10	%16.7
موضوعات عامة	50	%83.3
المجموع	88	ــــــــــــ

ملاحظة: السؤال يحتمل أكثر من إجابة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب الموضوعات التي يتابعها المبحثين هي الموضوعات العامة بنسبة 50% تليها الموضوعات الاجتماعية والثقافية بنسبة متساوية 16.7% ثم الموضوعات السياسية بنسبة 15% والموضوعات الدينية بنسبة 11.7% وأقل الموضوعات متابعة هي الموضوعات الاقتصادية بنسبة 3.3% نستخلص من ذلك أن غالبية المبحثين يتابعون الموضوعات العامة والتي تشغل الفئة العمرية منهم فئة الشباب.

المحور الثاني: مساهمة الفيس بك في ترسيخ الوعي حول البيئة

جدول رقم (8) يوضح نسبة المساهمة في نشر الثقافة البيئية حول قضايا البيئة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
نعم	33	%55
لا	27	%45
المجموع	60	%100

يوضح الجدول أن أغلب المبحثين يساهمون في نشر الثقافة والوعي البيئي حول قضايا البيئية بنسبة 55% والذين لا يساهمون نسبة 45% ونستخلص من ذلك أن أغلب المبحثين لديهم مسؤولية اتجاه البيئة ويعملون على نشر الثقافة والوعي البيئي.

جدول رقم (9) يوضح مدى تقييم النقاشات والحوارات التي تدور حول قضايا البيئية عبر الفيس بك

العبارة	العدد	النسبة المئوية
ضعيف	11	%18
جيد	39	%65
جيد جداً	8	%13.3
ممتاز	2	%3.3
المجموع	60	%100

من خلال الجدول يتضح أن تقييم أفراد العينة للنقاشات التي تدور حول قضايا البيئية عبر الفيس بك جيدة بنسبة 65% تليها ضعيفة بنسبة 18% وبنسبة 13.3% جيد جداً و3.3% ممتاز، ومن خلال ما سبق يتضح أن تقييم المبحثين للموضوعات جيد وقد يعود السبب إلى أنه المبحثين لا يولوها اهتمام كبير جداً.

جدول رقم (10) يوضح مدى ثقة المبحثين في المضامين التي يقدمها الفيس بك حول البيئة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
نعم	29	%48.3
لا	31	%51.7
المجموع	60	%100

يتضح من الجدول أن المبحوثين لا يثقون في المضامين التي يقدمها الفيس بك حول البيئة فقد جاءت الإجابة لا بنسبة 51.7% وبنعم بنسبة 48.3% والنسبة هنا متقاربة قليلاً ويدل ذلك على أن أغلب الطلبة لا يثقون في مضمون ما ينتشر على الفيس بك بشكل عام وبشكل خاص هو موضوعات البيئية

جدول رقم (11) يوضح انضمام المبحوثين في الجمعيات التي تعمل على حماية البيئة عبر الفيس بك

العبارة	العدد	النسبة المئوية
نعم	17	%28.3
لا	43	%71.7
المجموع	60	%100

يوضح الجدول نسبة انضمام المبحثين في الجمعيات التي تعمل على حماية البيئية عبر الفيس بك ويتضح إن العدد الكبير منهم غير نشطون في هذه الجمعيات بنسبة 71.7% والنشطاء منهم بنسبة 28.3% وقد يدل ذلك إلى قلة إعداد الجمعيات التي تدعم حماية البيئة في الجبل الأخضر وكذلك عدم دراية الطلاب بهذه الجمعيات.

جدول رقم (12) يوضح مدى مفهوم الوعي البيئي للمبحثين

العبارة	العدد	النسبة المئوية
زيادة الوعي اتجاه البيئة المحيطة	42	%70
نشر توجه حول قضايا البيئة	10	%16.7
ادراك حول مخاطر البيئة	15	%25
المجموع	67	————

ملاحظة: السؤال يحتمل أكثر من إجابة

يتضح من الجدول أن مفهوم الوعي لدي المبحثين هو زيادة الوعي اتجاه البيئة المحيطة بنا جاء بنسبة 70% من عدد الإجابات بينما جاء إدراك حول مخاطر البيئة بنسبة 25% وتحصل نشر توجه حول قضايا البيئة بنسبة 16.7% ونستنتج من ذلك اهتمام المبحثين بزيادة الوعي اتجاه البيئة حيث أن إجاباتهم أشارت بنسبة كبيرة إلى مفهوم الوعي البيئي لديهم بأنه زيادة للوعي البيئة المحيطة بهم.

المحور الثالث- فعالية تأثير استخدام الفيس بك في تشكيل الوعي البيئي للطالب

جدول رقم (13) يوضح دور الفيس بك في تشكيل الوعي البيئي لدى الطالب الجامعي

العبارة	العدد	النسبة المئوية
نعم	50	%83.3
لا	10	%16.7
المجموع	60	%100

ومن خلال الجدول يتضح أن الفيس بك يشكل بنسبة عالية الوعي البيئي للطالب الجامعي بنسبة 50% وبنسبة 16.7% لا ويتضح دور وسيلة التواصل الاجتماعي الفيس بك في تشكيل الوعي بالبيئة لدى طلاب الجامعة.

جدول رقم(14) يوضح طبيعة القضايا التي يعالجها موقع الفيس بك

العبارات	العدد	النسبة المئوية
المحافظة على المساحات الخضراء	20	%33.3
رمي النفايات في الأماكن الخاصة لها	26	%43.3
المشاركة في حملات النظافة	29	%48.3
المجموع	75	————

ملاحظة: الجدول يحتمل أكثر من إجابة

نلاحظ من خلال الجدول أن القضايا التي يعالجها الفيس بك الأعلى نسبة هي المشاركة في حملات النظافة وجاءت بنسبة 48.3% وبعدها رمي النفايات في الأماكن المخصصة لها بنسبة 43.3% والمحافظة على المساحات الخضراء بنسبة 33.3% ولعل ذلك راجع إلي كون الطلبة ينظمون حملات تنظيف خاص بمحيط الجامعة وينشر ذلك عبر مواقع الجامعة.

جدول رقم (15) يوضح مظاهر تشكيل الوعي البيئي عبر الفيس بك

العبارات	العدد	النسبة المئوية
نشاطات جمعاوية	16	%26.7
حملات إرشادية	23	%38.3
حملات توعوية	31	%51.7
المجموع	70	————

ملاحظة: الجدول يحتمل أكثر من إجابة

نلاحظ من الجدول أن مظاهر تشكيل الوعي البيئي من خلال الفيس بك يتضح في حملات توعوية بنسبة 51.7% يليها حملات إرشادية بنسبة 38.3% وأخرها نشاطات جمعاوية 26.7% ونستخلص من ذلك أن الحملات التوعوية هي أكثر المظاهر في تشكيل الوعي والتي قد تظهر في أغلب صفحات الفيس بك ويتم تنظيمها داخل الجامعات والمحيط بها للتوعية حول مخاطر تلوث البيئة وكذلك الحملات الإرشادية حول حماية البيئة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الميدانية بالاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1- تبين أن معظم أفراد العينة من الإناث وأن أغلب المبحثين يستخدمون موقع الفيس بك والفترة المفضلة لديهم هي الفترة الليلية ويستخدمون أغلبهم الفيس بك أكثر من ثلاث ساعات يومياً.
2- يفضل المبحثين الموضوعات العامة وتبين أن أغلب المبحثين يساهمون في نشر الثقافة البيئية حول قضايا البيئية وإن النقاشات التي تدور حول قضايا البيئة جيد لديهم.

3- وبينت الدراسة أن أكثر المبحثين لا يثقون في القضايا التي تنتشر حول البيئة عبر الفيس بك وإن أغلب المبحثين غير منظمين إلى الجمعيات التي تعمل على حماية البيئة.
4- إن مفهوم الوعي البيئي لدى المبحثين هو زيادة الوعي البيئي بالمحيط بهم وأغلب أفراد العينة يؤكدون على أن الفيس بك يشكل الوعي البيئي لديهم.
5- بينت الدراسة إن طبيعة القضايا التي يعالجها موقع الفيس بك هي المشاركة في حملات النظافة وأن مظاهر تشكيل الوعي البيئي عبر الفيس بك يتمثل في حملات التوعية.

التوصيات :

1- التأكيد على أهمية البيئة والتحفيز على المحافظة عليها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي سواء عن طريق النشرات القصيرة أو المحتويات المرئية.
2- توفير معلومات متنوعة وشاملة حول البيئة والأخطار المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها عن طريق توزيع المطويات ونشر الملصقات الإلكترونية .
3 ـ توضيح الحلول الممكنة والفعالة للحد من التأثيرات السلبية على البيئة ،وتشجيع المشاركة الفردية والجماعية في تنفيذها عبر المنصات الرقمية .
4 ـ تشجيع التحركات الفردية و الجماعية للمساهمة في المحافظة على البيئة ،مثل التطوع في حملات تنظيف الشوارع والشواطئ وتقليل استهلاك الموارد والطاقة بالإعلان عنها مسبقا عبر المنصات والاتفاق على مواعيد محددة للعمل .
5 ـ التواصل المستمر مع الجمهور وتشجيعهم على المشاركة في النشاطات البيئية والبحث عن آرائهم واقتراحاتهم وكذلك الشكر والتحفيز عبر المنصات .
6 ـ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام لنشر المعلومات وتعزيز الوعي البيئي
7 ـ تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة وتحقيق الاستدامة ،وتوضيح دور المنظمات الدولية المختلفة في هذا المجال .
8 ـ تشجيع الأبحاث والدراسات العلمية حول البيئة والتأثيرات السلبية و المعلومات اللازمة للباحثين والمهتمين بهذا المجال .
9 ـ توفير الدعم والتمويل اللازم للمشاريع البيئية والحملات التوعوية والإعلامية ،وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة في مجال البيئة والاستدامة

الخاتمة: إن تحقيق الوعي البيئي عند الإنسان ليس أمراً فطرياً ولكنه مسألة تكتسب وتنمي وتحتاج إلى بذل جهد كبير وهو دور جميع المؤسسات الاجتماعية التي تعني بهذا الشأن وهو مسؤولية يحملها الكبير والصغير ولذلك يجب نشر الوعي البيئي بين الطلاب وتوسيع مداركهم وآفاقهم حول البيئة المحيطة بنا والتعاون على مواجهة المخاطر لما فيها من صالح للفرد والمجتمع والعالم أجمع.

المصادر والمراجع:

أولاً الكتب (الكتب العربية)

- السيد أحمد مصطفى **الإعلام المتخصص ،دراسة وتطبيق** ،منشورات جامعة قاريونس ،1997،
- محمد منير حجاب ،**نظريات الاتصال** ،دار الفجر ،مصر ،
- منال هلال المزاهر ،**نظريات الاتصال** ،دار المسيرة ،عمان ،2012 ،
- صادق الأسود ،**علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)**،مطبعة دار الحكمة ،جامعة بغداد ،1990

(الكتب المترجمة)

- البرت هستروايي لانغ جتو ، **الصحفي في العالم الثالث ،** ترجمه :كمال عبد الرؤوف ،دليل الدار الدولية للنشر والتوزيع ،الولايات المتحدة ،1992

ثانيا الدوريات:

- آمنة تونسي ،إبراهيم بورنان ،**دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في ظل التنمية المستدامة** ،**مجلة دراسات و أبحاث** ،العدد 617،
- علي الربيعي ،**الإعلام و قضايا البيئة** ،**مجلة البحوث الإعلامية** ،العدد 5 ،السنة الثانية ،ربيع 1992 ،

ثالثاً :الرسائل العلمية:

- علاء الدين علاق ،**دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي البيئي ،دراسة ميدانية** ،رسالة ماجستير ،منشورة ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة الشهيد .....،2022
- عياد عبد الرضا ،**دور مصر في النظام الشرق أوسطي و أفاقه المستقبلية** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة بغداد ،2006،

رابعاً: الأنترنت:

- موقع فهم المعاني almaany.com
- موقع وعي المعرفة -httpsll.m-marefa.com
- Details.posts.https:portal.arid.my

دور الفيس بوك في التغيير السياسي في ليبيا: دراسة ميدانية مقارنة للجمهور والقائم بالاتصال

أ. فائزة صالح أحمد العجيلي

صحفية بصحيفة فبراير بالهيئة العامة للصحافة - ليبيا وطالبة ماجستير في الإعلام بكلية الإعلام والاتصال بجامعة طرابلس-- ليبيا

Abstract in English

This study on the role of Facebook in political change in Libya: a comparative field study of the public and the communicator Community and sample of the study: The population of this study was determined in the journalists working in the General Press Authority in Libya and their large number in the headquarters in Tripoli and in the branches of municipalities and the limits of the current study were limited to interviewing or surveying Libyan journalists working in newspapers in the General Press Authority in Tripoli, which is Al-Sabah newspaper, February newspaper, and some other press supplements and appendices, in the period between 2014 to 2021 AD, and knowing their opinions and their political orientations towards political change in Libya. It .should be noted that the distribution of the questionnaire was based on what is known as the available sample.

It should be noted that the questionnaire was distributed based on what is known as the available sample and the simple random sample for several reasons, including: the absence of most workers from their work due to the Corona pandemic, as well as their work in a rotational manner, and due to the lack of time, the method of the two samples referred to previously will be relied on, and the number of those who were interrogated reached (22) journalists. This study was limited to identifying the role of Facebook in political change in Libya through reports, news and information transmitted by Facebook about the protests during 2014 and beyond through a field study that requires communicators to read the indicators of these reports, news and information on the Libyan journalists targeted by the study and know their opinions and analyze them scientifically in a way that can .determine the causes of the protests in Libya and Facebook's political role in them

:The most important results revolved around the following

The number of males was 68% compared to females at 32%. The majority of the study sample were workers in the newspapers .under study with very long years of experience

Most of the study sample was from the February newspaper. Facebook united the protesting Libyan masses and mobilized them towards change and turned them into pressure groups. Facebook also played a role in facilitating communication between protesters during protests in Libya. Facebook has influenced local, Arab, regional and international public opinion, and the news and information on Facebook are more diverse, fast, exciting, attractive and competitive than traditional media. Facebook also contributed to prolonging the transmission of the spark of protests in Libya. Facebook also played a role in achieving social .solidarity among Libyan protesters and changing the pattern of political communication between them

كلمات مفتاحية: الفيسبوك– التغيير السياسي– الثورة الليبية- الاحتجاجات– ليبيا– شبكة التواصل الاجتماعي – الأنترنت.

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة :

شهدت السنوات الماضية الأخيرة قفزات تطور تكنولوجي هائل في مجال وسائل الاتصال والمعلومات وكانت أهمها ظهور شبكة المعلومات الدولية الانترنت) والتي ألغت ما يعرف بوحدتي الزمان والمكان وقربت المسافات بين البشر وأصبحت شبكة الإنترنت نافذة مفتوحة علي العالم والإبحار فيها عمل يتم بشكل يومي لا يستغنى عنها من يريد التواصل مع الآخرين والانخراط في المجتمعات العالمية أو البحث عن المعلومات وأصبح بالإمكان التجوال والاتصال والتعامل مع مواقع الصحف والإذاعات والمكتبات والأسواق والبنوك وبرامج الألعاب الكمبيوتر وغيرها بل مع العالم كله ولم يعد هناك شيء يود أن يناله المرء لا يجده إلا عبر شبكة الانترنت. وتحديدا من خلال الفيسبوك فالجانب الاجتماعي هو الجانب المهم في الانترنت إذ أنها تمكن الملايين من البشر علي اتساع رقعتهم الجغرافية من الاتصال والمشاركة في الشبكة والمفاعلة فيما بينهم في نفس الوقت ويمكن للفرد كذلك إرسال واستقبال رسائل ومعلومات عن طريق الرسائل الالكترونية في البريد الالكتروني أو عن طريق المحادثة بجهاز الحاسب باستخدام شبكات الاتصال الهاتفية العمومية وكذلك بإمكان من يرغب المساهمة في الشبكة عن طريق إنشاء فرق مناقشة (دردشة). [1]

ولم يقتصر استخدام الانترنت ممثلاً في الفيسبوك علي الجانب الاجتماعي فقط بل باتت من أقوى الرسائل التي تستعملها القوى السياسية المستنيرة المختلفة للتغيير السياسي في بلدانهم ولتحرير شعوبهم من الاستبداد والظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي[2] . وفي الجانب السياسي لعبت شبكة الانترنت عبر منصات التواصل الاجتماعي وبالتحديد الفيسبوك في التغيير للمسارات السياسية سواء في العالم أو في ليبيا بالتحديد ويأتي الفيسبوك المؤثر علي الجانب السياسي الليبي من خلال نقل الأخبار والمعلومات المغلوطة أو الصحيحة والذي ساهم بشكل أو بآخر في التغيير السياسي علي الساحة الليبية.

كما تشهد ليبيا منذ بداية عام 2011 وما بعدها وكغيرها من العديد من الدول العربية، موجة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري نتج عنه تزايد عدد الاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات المطالبة بإحداث

([1]) د/ ممدوح السيد عبدالهادي شتلة ، د/ حنان كامل حنفي مرعي (**استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وعلاقته بالمشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية المصرية 2014 دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي المصري**) **دورية إعلام الشرق الأوسط** ، العدد الحادي عشر- خريف 2015م

([2]) نفس المرجع السابق

تغييرات إصلاحية، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وقد أتاحت مواقع التواصل الاجتماعي المجال لمنظمي فعاليات هذا الحراك الجماهيري، للمشاركة السياسية والتفاعل الشعبي مع الأحداث، على مستوى التحفيز وتحريك الرأي العام الليبي نحوها. وبعد عام 2014م عرفت ليبيا احترابا عنيفا واستقطابا معقدا: في الشرق حكومة وبرلمان ومسلحون، وفي الغرب حكومة وبرلمان ومسلحون، وكل طرف يرى له الشرعية. من أبرز الجهات المسلحة في الشرق أنصار عملية كرامة ليبيا بزعامة خليفة حفتر، وفي الغرب أنصار عملية فجر ليبيا. هذا مع انتشار النزعة القبلية بين القبائل الليبية الموزعة حسب توجهاتها، ووجود ميليشيات مسلحة متعددة الولاءات، فضلا عن جِهاتٍ ومناطقَ تأخذ مسافة بعضها من بعض ويعادي بعضها بعضا. من المحتمل أن تفرض العناصر المتطرفة في الطرفين رؤيتهما على المشهد المتصارع فيتلاشى الحوار الداخلي الذي تشرف عليه الأمم المتحدة وترعاه المنظومة الإقليمية والدولية المهتمة بالشأن الليبي بحكم مصالحها وحساباتها وبالتالي تستمر الفوضى والاحتراب، وهو ما يفتح المجال أمام تدخل أجنبي بدأت بوادره تظهر مع اتهامات متبادلة بين الأطراف الليبية واستعداء طرف ليبي على آخر، ، فكلها مؤشرات على تدخل إقليمي ودولي في ليبيا. ويبقى مع ذلك التوافق الداخلي بين مختلف الأطراف مطلبا ليبيا ملحا وإن كانت حظوظه أقل، ويمكن في هذا السياق الاتفاق على خطوط عامة وخارطة طريق لتغيير سياسي قد يفتح الأمل أمام ليبيا.[1] ويُقدم التغيير السياسي باعتباره؛ "مجمل التحولات التي قد تتعرض لها أي أو كل من؛ البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية، والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، وبما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها، أو بين عدة دول."ويُعرف **جابريال ألموند**" التغيير السياسي" باعتباره "حصول نظام سياسي على قدرة جديدة، والتغيرات المرتبطة بتلك القدرة في؛ الثقافة، والهيكل السياسي" المرتبطين بالنظام السياسي.[2]

مشكلة الدارسة: تتمثل إشكالية أو مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:-

- الوقوف علي الدور الذي لعبه (الفيسبوك) في التغيير السياسي في ليبيا في الفترة ما بين 2011 -2021م.

وللإجابة على هذا التساؤل لابد من طرح هذه الأسئلة الفرعية التالية:-

(1) ما الدور الذي لعبه الفيسبوك في التغيير السياسي في ليبيا من وجهة نظر الصحفيين في الصحافة الليبية؟
(2) التعرف على دور الفيسبوك في التهيئة والتحريض علي الاحتجاجات كشكل من أشكال التغيير السياسي في ليبيا من وجهة نظر الصحفيين في الصحافة الليبية؟
(3) ما دور (الفيسبوك) في مقاومة الرقابة والحجب والدعاية في الإعلام الليبي من وجهة نظر الصحفيين في الصحافة الليبية؟
(4) ما دور (الفيسبوك) في التأثير علي وسائل الإعلام التقليدية من وجهة نظر الصحفيين في الصحافة الليبية؟
(5) ما دور (الفيسبوك) في التأثير علي الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي كشكل من أشكال التغيير السياسي في ليبيا من وجهة نظر الصحفيين في الصحافة الليبية؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:-

(1) في موضوعها الذي يتحدث عن الفيسبوك ودوره في التغيير لسياسات وصناعة الأحداث علي الساحة الليبية.
(2) في التطورات الجديدة في مجال الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي(الفيسبوك)
(3) في اسهام هذه الدارسة لإضافة معارف جديدة للمكتبة الليبية بخاصة والمكتبة العربية بعامة.
(4) كونه من بين أولى الموضوعات التي تدرس وذلك على حد علم الباحثة.

أهداف الدارسة:

1) الوقوف علي الدور الذي يلعبه الفيسبوك علي شبكة الانترنت في التغيير السياسي في ليبيا.
2) الكشف عن دور الفيسبوك في التهيئة والتحريض والاحتجاجات والمظاهرات.
3) الوقوف علي دور (الفيسبوك) في مقاومة الرقابة والحجب والدعاية في الإعلام الرسمي في ليبيا.
4) التعرف علي الدور الذي يلعبه الفيسبوك في التأثير علي الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي من الأحداث التي تجري في ليبيا.

([1]) **حلقة نقاشية: مستقبل ليبيا في ظل الانقسام السياسي والصراع العسكري، موقع الجزيرة نت، على الرابط التالي:-**
https://studies.aljazeera.net/ar/events/2015/01/201512582421168408.html

([2])التغيير السياسي Political Change - **الموسوعة السياسية - على الرابط التالي:**--https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

5) الوقوف علي الدور الذي يلعبه الفيسبوك علي وسائل الإعلام التقليدية.

الدراسات السابقة:

أجرت الباحثة مسحاً استطلاعياً لأهم الأدبيات العلمية في مجال :الدراسات السياسية، والدراسات الإعلامية، ذات الصلة بمجال البحث وموضوعه، وصنفت الباحثة الدراسات وفق الآتي:-

الدراسة الأولى: لمروة شبل عجيزة [1] استهدفت هذه الدراسة رصد وتحليل الدور الذي لعبته وسائل الاتصال الإلكترونية في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو ثورة 25يناير في مصر من خلال توجهات وتقييم النخب المصرية لهذا الدور، وذلك من خلال نظرية الاعتماد علي وسائل الإعلام ،وقد اعتمدت الدراسة علي منهج المسح من خلال استمارة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة من عينة بلغت (150مفردة) من النخب المصرية السياسية والإعلامية والأكاديمية ، وتوصلت الدراسة إلي بعض النتائج التالية:

(1) أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من النخب المصرية يتابعون وسائل الإعلام الإلكتروني ، ويعتمدون عليها كمصدر للمعلومات والأخبار.

(2) جاءت وسائل الإعلام الإلكترونية التي يتابعها المبحوثون مرتبة علي النحو التالي: الفيس بوك ،المواقع الإخبارية ،الصحف الالكترونية واليوتيوب والتويتر ،المدونات ومواقع القنوات التليفزيونية ،

(3) أكد أكثر من نصف المبحوثين أن الوسائل الإلكترونية لديها القدرة علي التعبئة السياسية للرأي العام بشكل كبير.

الدراسة الثانية: نها نبيل محمود [2] هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي في إدراك الشباب الجامعي لحرية الرأي ومشاركتهم السياسية في ثورة 25 يناير 2011، وبلغت عينة الدراسة 400 مفردة من شباب الجامعات المصرية، وخلصت الدراسة إلى بغض النتائج أهمها-: أن نسبة 50.5% من أفراد العينة اعتمدت بدرجة كبيرة علي مواقع التواصل الاجتماعي في الحصول علي المعلومات والأخبار أثناء الثورة.

الدراسة الثالثة: جمعة محمد [3] هدفت الدراسة التعرف على مدى اعتماد الشباب العراقي على وسائل الإعلام الجديدة كمصدر للأخبار وللمعلومات ومتابعة للأحداث الجارية في العراق ، و استخدم الباحث المنهج المسحي، وبلغت عينة الدراسة 400 مفردة من الشباب الجامعي بالمجتمع العراقي، وجات أهم النتائج:

(1) أكدت نتائج الدراسة أن 63% من الشباب العراقي عينة الدراسة يستخدم الإنترنت، وهى تعد نسبة مرتفعة نظرا للظروف والمعوقات التي بمر بها الشعب العراقي.

(2) يزداد استخدام الإنترنت أثناء الأزمات والاحتجاجات وعند تعذر الوصول إلى وسائل الإعلام الأخرى، كما تأتى المواقع الاجتماعية والإخبارية الأكثر مواقع استخداماً لدى الشباب العراقي عينة الدراسة.

الدراسة الرابعة: طه نجم (4) هدفت الدراسة إلى رصد العلاقة بين وسائل الإعلام الجديدة والمعرفة السياسية لدى الشباب العماني من خلال التعرف على مظاهر اهتمام الطلاب بجامعة السلطان قابوس بالقضايا السياسية ودوافع تعرضهم لها عبر الإنترنت، والتعرف على علاقة الطلاب بالمدونات والمواقع الإلكترونية، وبلغت عينة الدراسة 400 مفردة من طلاب جامعة السلطان قابوس، وجاءت أهم النتائج على النحو التالي:

(1) جاءت المواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام التقليدية في المرتبة الأولى من حيث استخدام الشباب العماني تليها المواقع الإلكترونية الإخبارية

(2) جاءت النسخ الإلكترونية للصحف المطبوعة في مقدمة أنواع الصحف الإلكترونية التي يستخدمها عينة الدراسة.

(3) أكدت عينة الدراسة أن المدونات الإلكترونية تعبر عن كل ألوان الطيف السياسي وتمكن الأفراد من التعبير عن أراءهم للأخرين دون عوائق وهى المنفذ للفئات المهمشة لحرية التعبير.

الدراسة الخامسة: مي مصلح (5) تهدف الدراسة إلى التعرف على دور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في إمداد الشباب المصري بالمعلومات السياسية، واستخدمت الباحثة المنهج المسحي، وبلغت عينة الدراسة 400 مفردة من الشباب

---

1) مروة شبل عجيزة، **تقييم النخبة لدور وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الثورة المصرية**"، بحث منشور في دورية **إعلام الشرق الأوسط**، العدد (8) خريف 2012

2) نها نبيل محمود الاسدودي. **دور مواقع التواصل الاجتماعي في إدراك الشباب الجامعي لحرية الرأى ومشاركتهم السياسية فى ثورة 25 يناير 2011: دراسة تحليلية ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة،)القاهرة: جامعة المنصورة، كلية التربية النوعية، قسم الإعلام التربوي، 2012.

3) جمعة محمد عبد النبي"**اعتماد الشباب العراقي على وسائل الإعلام الجديدة فى متابعة الأحداث الجارية فى العراق "رسالة ماجستير غير منشورة)** ,القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية 2011م.

4) طه نجم وأنور الرواس **"العلاقة بين تعرض الشباب العماني لوسائل الإعلام الجديدة ومستوى المعرفة السياسية " دراسة ميدانية على عينة مستخدمي الإنترنت ,مجلة دفاتر السياسية** والقانون ,سلطنة عمان، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، العدد الرابع 2011 ، ص ص 46 – 86.

5) مي عبد الرحمن مصلح، **"دور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في إمداد الشباب المصرى بالمعلومات السياسية"**، رسالة ماجستير غير منشورة(,لقاهرة ، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الإعلام وعلوم الاتصال، 2011

المصري تتراوح أعمارهم بين 19– 35 سنة، وتم تطبيق الاستمارة في محافظتي القاهرة والجيزة، ومن أهم نتائج الدراسة:

(1) احتلت الفضائيات المصرية المرتبة الأولى من حيث تفضيلات الشباب وذلك بنسبة 90.5%.

(2) هناك علاقة بين المستوى التعليمي ومعدل التعرض لوسائل الإعلام التقليدية.

الدراسة السادسة: عبير محمد(1) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى نجاح وسائل الإعلام الجديد من خلال الإنترنت في تعزيز ممارسات الحريات، هل الإنترنت نجح أن يصنع فضاءً جديداً من الحريات لإعطاء الأفراد والجماعات حرية التعبير عن أنفسهم أم يوجد مخاوف من استغلال هذه الوسيلة من قبل الحكومات، وتمثلت عينة الدراسة التحليلية (تحليل مواقع المجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وموقع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، لمدة ستة أشهر بالإضافة إلى تحليل 540 عدداً من صحف الأهرام ، الدستور، الوفد، كوسائل إعلام تقليدي، أما عينة الدراسة الميدانية فتمثلت في 200 مفردة من قادة الرأي والصفوة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

(1) لا توجد فروق دالة إحصائية بين الصحف ومواقع الإنترنت فيما يخص قضايا حرية التعبير، حرية الصحافة والإعلام، حرية التنظيم السياسي، وحرية الإضراب والاعتصام والتجمع.

(2) تفوق الإنترنت في الدعوة للتغيير ورفض الأوضاع الراهنة.قلة عدد الموضوعات المنشورة بالصحف اليومية عن الصحف المعارضة، وأيضاً كثرة الموضوعات المنشورة بالمواقع الخاصة مقارنة بالمواقع الحكومية لوجود مادة الحريات ملائمة لنقد الحكومة ومؤسساتها.

التعليق على الدراسات السابقة: بعد هذا العرض للدراسات السابقة الخاصة بدور الفيسبوك في التغيير السياسي في الدول:-

(1) من الناحية المنهجية تلاحظ الباحثة اعتماد كافة الدراسات على المنهج الوصفي بأساليبه المختلفة.

(2) كما لوحظ أيضاً استخدام أسلوب الحصر الشامل أكثر من غيره من الأساليب البحثية في الدراسات السابقة وذلك ربما لمحدودية عدد المبحوثين من القائمين بالاتصال بالوسائل المدروسة.

(3) غلب على بعض البحوث الطابع الوصفي الذي يكتفي برصد ووصف ما يقدم من أطر أو تفسير كاف لأسباب ومبررات ما يحدث ولذلك خلت معظم البحوث وخصوصاً بعض البحوث من الفروض العلمية واكتفت بطرح التساؤلات.

أوجه الاستفادة من البحوث والدراسات السابقة: استفادت الباحثة من عرضها للدراسات السابقة ما يأتي:-

- بعد الاطلاع على معظم الدراسات السابقة، أنه لم يتم تناول وبشكل علمي منهجي موضوع هذه الدراسة وذلك على حد علم الباحثة. الأمر الذي ربما يترتب عليه إمكانية اعتبار هذه الدراسات محاولة جديدة من نوعها تضاف للمكتبة الليبية بخاصة والعربية بعامة والتي تفتقر لمثل هذا النوع من البحوث.
- من الدراسات السابقة والمشابهة والمرتبطة استفادت منها الباحثة في الاختيار والتوظيف الأنسب للتساؤلات وللأساليب وللأدوات والمناهج العلمية وللنظريات الإعلامية المناسبة لمثل هذا النوع من الدراسات، وهذا من شأنه أن يعمق ويثري مشروع الدراسة.
- وضع بعض أسئلة الاستمارة الخاصة بالصحفيين العاملين بالهيئة العامة للصحافة في ليبيا (القائم بالاتصال) بعد الاطلاع على بعض استمارات الدراسات السابقة.

- من خلال العرض للدراسات السابقة والمشابهة أدركت الباحثة، بعض الحقائق العلمية والنظريات والتعميمات والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في هذا المجال واستفادة منها وفقاً لطبيعة وأهداف هذه الدراسة التي تسعى إلى التحقق منها.

- في إعادة تحديد وصياغة إشكالية الدراسة.
- في الاستفادة من الأدوات والمناهج التي استخدمت ووظفت في هذه الدراسات.
- في اختيار النظريات الإعلامية المناسبة لهذا البحث وذلك بتوظيف مجموعة من النظريات التي استخدمت في الدراسات السابقة حيث قامت الباحثة بتوظيفها بما يتناسب مع دراستها.

1) عبير إبراهيم محمد عزى، **"وسائل الإعلام التقليدية والجديدة والمجال العام، دراسة تطبيقية على قضايا الحريات** ,"رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، 2009م

نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تركز عادة على وصف طبيعة وسمات و خصائص مجتمع معين أو موقف أو جماعة أو فرد معين، وتكرارات حدوث الظاهرات المختلفة [1] والتي تستهدف بالضرورة تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه في العادة صفة التحديد، التي شهدتها ليبيا في بداية عام 2011م ودراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة هذه الاحتجاجات أو ظاهرة أو موقف، أو مجموعة من الأحداث، بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها مثل أسباب هذه الاحتجاجات والتغيير السياسي الذي تنشده الجماهير، دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها، إضافة إلى تقدير عدد مرات تكرار حدوث ظاهرة معينة، ومدى ارتباطها بظاهرة أو مجموعة أخرى من الظواهر [2]

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج هي: المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي الذي يهتم بالنشأة والتطور لبعض الأحداث السياسية التي لها علاقة بالاحتجاجات ومسبباتها وكذلك النشأة والتطور للصحف والمجلات موضع الدراسة والتي يعمل بها العاملين بالهيئة والمنهج المقارن للمقارنة بين وجهات نظرهم حول الفيسبوك ودوره في التغيير السياسي في ليبيا..

ويعرف المنهج الوصفي بأنه الطريق أو مجموعة الطرق اتي تمكن البحاث من التعرف على الظواهر العلمية والظروف المحيطة بها في بيئتها والمجال العلمي الذي تنتمي إليه وكذلك تصور العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى المؤثرة والمتأثرة فيها كما تصور بين متغيراتها باستخدام أساليب وأدوات البحث العلمي التي تتناسب مع الأحداث التي يسعى الباحث إلى تحقيقها من وراء استخدام هذه المنهج.

كما يعد المنهج الوصفي من أنسب المناهج العلمية ملائمة للدراسات الوصفية، لكونه جهداً علمياً منظماً يسعى للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث، ويستهدف ايضاً تسجيلها وتحليلها وتفسيرها في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها وذلك من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات المنهجية المنظمة.التي تحدد نوع البيانات، ومصادرها وطرق الحصول عليها [3] بناء على ما سبق يعد المنهج الوصفي بأنه جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظاهرات موضوع البحث ومن المفردات المكونة لمجتمع البحث، ولفترة زمنية كافية للبحث [4]

مجتمع وعينة الدراسة: تحدد مجتمع هذه الدراسة في الصحفيين العاملين بالهيئة العامة للصحافة في ليبيا ولكثرة عددهم في المقر الرئيس بطرابلس وفي فروع البلديات اقتصرت حدود الدراسة الحالية علي مقابلة أو استبيان الصحفيين الليبيين العاملين بالصحف بالهيئة العامة للصحافة بطرابلس وهي صحيفة الصباح وصحيفة فبراير وبعض الصخف والملاحق الصحفية الأخرى وذلك في الفترة ما بين2014 الي2021م ومعرفة أراءهم وتوجهاتهم السياسية نحو التغيير السياسي في ليبيا.

تجدر الملاحظة إن توزيع الاستبيان سيتم بالاعتماد على ما يعرف بالعينة المتاحة و بالعينة العشوائية البسيطة لعدة أسباب منها: غياب معظم العاملين عن أعمالهم بسبب جائحة كورونا وكذلك عملهم بطريقة التناوب ونظر لضيق الوقت تم الاعتماد على أسلوب العينتين المشار إليهما سابقاً وبلغ عدد الذين تم استجوابهم (22) صحفياً.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على التعرف على دور الفيسبوك في التغيير السياسي في ليبيا من خلال التقارير والأخبار والمعلومات التي ينقلها الفيسبوك عن الاحتجاجات خلال عام 2014م وما بعده من خلال دراسة ميدانية تستوجب القائمون بالاتصال وقراءة مؤشرات هذه التقارير والأخبار والمعلومات على الصحفيين الليبيين المستهدفين بالدراسة ومعرفة أراءهم وتحليلها علمياً بما يمكن تحديد أسباب الاحتجاجات في ليبيا ودور الفيسبوك السياسي فيها.

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة الاحتجاجات الجماهيرية في كل أنحاء ليبيا من واقع وجهات نظر الصحفيين الليبيين العاملين بالهيئة العامة للصحافة.

الحدود الزمنية: اقتصرت هذه الدراسة على الفترة التي امتدت فيها الدراسة خلال المدة الزمنية من (2014 – 2021م). وقد اختارت الباحثة هذه الفترة الزمنية كونها فترت بداية الاحتجاجات وبداية الانقسام السياسي في ليبيا وتشكيل حكومتين في الشرق والغرب وقد حفلت هذه الفترة بالعديد من الأحداث العسكرية والسياسية والاقتصادية وما شابهها.

أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة على عدة أدوات وأساليب هي:

([1]) سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام**، ط2 القاهرة :عالم الكتب،، 2006 ص123

([2]) نفس المرجع السابق ، ص 131

([3]) محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**،ط1 القاهرة : عالم الكتب، 1997 م ص 81

(4) سمير حسين المرجع السابق ، ص(147

(1) صحيفة الاستبيان: وهي الصحيفة المقننة "التي تتضمن مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة سلفاً حول موضوع البحث قبل تطبيق الاستقصاء، وتستخدم عادة في التعرف على مجموعة من المعلومات والآراء ووجهات النظر من المبحوثين"(القائم بالاتصال) واستخدمت الباحثة صحيفة الاستبيان المقننة مع القائمين بالاتصال لمعرفة وجهات نظرهم حول موضوع البحث. هذا وتم توزيعه على عينة البحث من الصحفيين والقائمين بالاتصال بالصحف في الهيئة العامة للصحافة.

إجراءات تصميم صحيفة الاستبيان:

تم تقسيم الصحيفة أو استمارة الاستبيان إلى وحدات، تتناول السمات العامة للقائمين بالاتصال، وأدوارهم ومواقفهم نحو موضوع الدراسة وكل ما شابة ذلك. ويعتبر الاستبيان من بين أهم الأدوات التي تستخدم في جمع البيانات الأولية مباشرة من العينة المختارة أومن جميع مفردات البحث عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة مقدما وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم.[1] وذلك في إطار المنهج الوصفي بأساليبه المسحية المختلفة وفي ضوء إشكالية الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها والإطار النظري المتمثل في نظريات الدراسة. تم تصميم استمارة الاستبيان الخاصة بالقائم بالاتصال في الصحف موضع الدراسة وقد روعي فيها أن تتضمن المتغيرات الرئيسة التي تجيب على تساؤلات البحث كما روعي فيها إعداد استمارة الاستبيان إتباع الخطوات الخاصة بإعداده بحيث تغطي الأسئلة جميع الأبعاد المراد قياسها[2] وذلك بعد الاطلاع على الدراسات السابقة قدر الإمكان.

واعتمدت الباحثة على أداة الاستبيان وذلك بهدف جمع البيانات والمعلومات من مجتمع جمهور القائمون بالاتصال (الصحفيين) العاملين بالصحف موضع البحث واتجاهاتهم نحو الفيسبوك كأداة للتغيير السياسي في إطار من تباين وجهات النظر حول اتجاهاتهم.

وراعت الباحثة في تصميمها لاستمارة الاستبيان شمولها لكافة المحاور المتصلة بإشكالية الدراسة بحيث تعكس أهدافها، وتجيب عن تساؤلاتها وذلك بهدف جمع البيانات والمعلومات و التعرف على حقائق معينة أو وجهات نظر المبحوثين وآرائهم واتجاهاتهم حول موضوع الدراسة المتعلق بدور الفيسبوك في التغيير السياسي في ليبيا. وفقاً لما سبق ذكره، قامت الباحثة، بتصميم استمارة استبيان للقائم بالاتصال بالصحف موضع البحث، وذلك لمعرفة اتجاهاتهم نحو موضوع البحث.

(2) أداة المقابلة:

تعرف (المقابلة) بأنها تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص أو أشخاص آخرين والحصول على بعض البيانات وخصوصاً إذا ما استخدمتها الباحثة للحصول على إجابات لبعض التساؤلات التي لم يتم الحصول عليها من استمارة الاستبيان الخاصة بالقائم بالاتصال في الصحف الليبية موضع الدراسة. واعتمدت الباحثة على أداة المقابلة في إجراء لقاءات مع بعض الشخصيات القيادية في مجالات العمل الصحفي والسياسي في ليبيا وذلك حول معرفة آلية التناول والممارسة الصحفية للقضايا والأحداث المحلية والعربية والدولية فيما يخص التغيير السياسي في ليبيا في إطار من الحرية والمسئولية المهنية، ويأتي استخدام أداة المقابلة كونها أداة لجمع البيانات و المعلومات اللازمة للدراسة مع بعض القيادات الصحفية في الهيئة العامة للصحافة عن سياساتهم في تلك الفترة، والمقابلات سوف استهدفت رؤساء تحرير الصحف والمجلات السابقين والحاليين.

(3) الأسلوب المكتبي:

وتم من خلال الاطلاع على ما يتوفر لدى الباحثة قدر الإمكان من مصادر معلومات أولية مثل: الوثائق والقوانين والتقارير والاستراتيجيات ذات الصلة بموضوع الدراسة. وكذلك مصادر المعلومات والأخبار الثانوية كالكتب والدوريات العلمية والأبحاث المنشورة والرسائل و الأطروحات العلمية ومواقع شبكة المعلومات الدولية وتوظيفها في خدمة أهداف هذه الدراسة وهي ما تمثل مجتمعه المتوفر للباحثة.

إجراءات الصدق والثبات:

يتطلب الوصول إلى نتائج دقيقة في البحوث العلمية ضرورة الاسترشاد بإجراء خطوات علمية وذلك للتأكد من صلاحية أدوات جمع البيانات وهذه الخطوات تعكسها نتائج اختبارات الصدق والثبات التي أجرتها الباحثة في هذا البحث والتي جاءت على النحو الآتي:

([1]) سمير محمد حسين، ،**بحوث الإعلام** ،ط3،القاهرة، عالم الكتب، 1999 ، ص 206

. **كذلك أنظر:**

[2])عاطف عدلي العبد، **دراسات في الإعلام العماني**، المجلد 3 ، ط 1، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1995 ، ص 23 .[2]) (

اختبار الصدق لاستمارة الاستبيان (القائم بالاتصال):قامت الباحثة باختبار صدق استمارة الاستبيان الخاصة بالقائم بالاتصال وهم الصحفيين العاملون والمشرفون على الصحف محل البحث وذلك بإعداد الاستمارة في شكلها الأولي ثم عرضتها الباحثة في المرحلة الثانية على بعض الأساتذة والمحكمين والخبراء المستقلين في مجال الإعلام. الذين اقترحوا بعض الملاحظات والتي قامت الباحثة بتنفيذها حتى أصبحت جاهزة في شكلها النهائي.

الاعتبارات الخاصة بالقائم بالاتصال في الصحف موضع البحث، وهي:-

- ضرورة أن تكون صحيفة الاستبيان مغطية الجوانب موضوع البحث كافة.
- راعت الباحثة عدم الإيحائية في الأسئلة وذلك بمراعاة الدقة وعدم التحيز.
- روعي عدم التدخل بين البدائل وأن يكون كل بديل متعلقاً باحتمال واحد في حالة عدم تعدد البدائل المحتملة لإجابات أي سؤال وتعرض الصحيفة للتحكيم بعد ذلك للتأكد من صلاحيتها والتعرف على نقاط الضعف والقصور فيها.
- الاستمارة عدلت بناء على وجهات نظر الأساتذة الذين عرضت عليهم.
- قسمت البيانات المطلوبة بشكل منطقي وموضوعي متسلسل إلي حد كبير بحيث تغطي كل جوانب البحث وأهدافه؛ فقد روعي فيها أن تكون إجابتها محددة ودقيقة لتجيب عن تساؤل معين من تساؤلات البحث.
- صيغة الاستمارة بشكل روعيت فيه أن تكون واضحة ودقيقة وسهلة الفهم وبمفردات بسيطة وقليلة قدر الإمكان ورتبت الأسئلة ترتيباً منطقيا وموضوعياً.

تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية للمفردات الواردة في الدراسة:

في الدراسات الإعلامية يستعين الباحث عادة بعدد من المصطلحات والمفاهيم في التعبير عن إشكالية دراسته وذلك "لتجنب سوء الفهم. وذلك بغية عدم وجود أو حدوث لبس أو سوء فهم فيما بينها ولذلك لابد أن يتسم تعريف وتحديد المصطلحات والمفاهيم بالدقة والوضوح حتى يسهل إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون أن يختلف مع غيره فيما يقول([1]) فضلاً عن تقديم أوصافاً تفصيلية للقياس يستخدمه الباحث في التعرف على الظاهرة ولإيجاد العلاقة بين الأساس العلمي للمصطلح وبين الأساس الواقعي الذي سيعتمد عليه الباحث لإجراء البحث [(2)] و"تعتبر هذه الخطوة من الأسس العلمية المنهجية في أي الدراسة علمية. وتحديد المفاهيم والمصطلحات يعنى، توضيح المقاصد والمعاني والتصنيفات العلمية والفنية لها والمستخدمة في الدراسة ومحتوياتها الفكرية وأبعادها العلمية والفنية وفي معظم الدراسات تحتاج بعض مفاهيم ومصطلحات البحث إلي توضيح لمعانيها ودلالتها وذلك وفقاً لطبيعة استخدامها في إطار هذه الدراسة بما يبين حدودها العلمية والمعرفية. حيث أن التعريف للمفاهيم والمصطلحات تكون إما تصورية أو عملية.[(3)]

والمصطلحات والمفاهيم الواردة في الدراسة الحالية يمكننا تحديدها على النحو التالي:-

الفيسبوك: يعرف الفيس بوك بأنه: موقع للتواصل الاجتماعي قائم على تبادل الآراء والأفكار، و عناصر المحتوى: (نصوص-صور ملفات فيديو وغيرها) على أن يكون لكل مستخدم صفحة خاصة به؛ يقوم من خلال هذه الصفحة بتكوين الصداقات والمراسلات والدعوات المتنوعة للمجموعات والربط بين الأصدقاء، مع وجود صفحة رئيسية تجمع كل الأصدقاء وتنشر تعليقاتهم وأنشطتهم مباشرة ويمكن لجميع المشاركين التعليق والمشاركة.[(4)]

التغيير السياسي: يُعرف لفظ "التغيير" لغويًا في المعجم الوسيط باعتباره؛ "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، فالتغيير مصدر يُعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل "غيّر" الشيء، جعله غير ما كان عليه في السابق، وتغيّر: تحول وتبدل.وفي اللغة الإنجليزية يقابل لفظ "التغيير "اللفظ""Chang، وهو استمرار حالة الاختلاف التي تطبع سمات ظاهرة معينة، مقارنة بمدة سابقة للظاهرة نفسها وليس لغيرها، وبالتالي يحمل لفظ "التغيير"Chang -معنى يختلف عن "التعديل "Alter– وكذلك "التحسن"Modify-، وغيرها من المعاني التي تفيد معنى "التمييز"[(5)]

الصحف الليبية: وهي الصحف التي صدرت في ليبيا عن طريق الهيئة العامة للصحافة مثل فبراير والصباح وغيرها أثناء عام 2014 وبعدها.

([1]) Zito George **"Methodology and Meaning"** Pine hurt and Winston New York : Holt 1975 pp47-54

([2]) محمد علي محمد **"علم الاجتماع والمنهج العلمي"** الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1981 ص101.

([3]) نوال محمد عمر **"مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية"** القاهرة، الأنجلو المصرية 1986 ص 33- 37 .

([4]) مفهوم الفيسبوك ونشأته وتطوره، **موقع : المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية**، متاح على الرابط التالي:-https://socio.yoo7.com/t3888-topic

([5]) التغيير السياسيPolitical Change - الموسوعة السياسية- على الرابط التالي: --https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

الإطار النظري للدراسة:

النظريات المستخدمة:

إن النظريات الإعلامية في أدبيات الاتصال لم تعد مسلماتها ومرتكزاتها الفكرية كافية إلى حد ما في تفسير التغيرات التي طرأت على بيئة المجتمعات الحديثة الأمر الذي يدفعنا إلى تطوير نظرية إعلامية جديدة تكون أكثر قدرة في تفسر ما طرأ على المجتمعات من التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية مما يجعل الكل مضطر إلى الاعتماد على النظريات الإعلامية المعروفة منها:

(1) نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام وتوظيفها..

يعتبر تفسير هذه النظرية على اعتماد الجمهور الليبي مثلاً بصفة عامة على وسائل الإعلام مجالاً تطبيقياً متميزاً لتأثير الاعتماد على وسائل الإعلام الجديدة ممثلة في الفيسبوك، حيث أنهم يفترضوا قيام علاقة الاعتماد على وسائل الإعلام الجديدة ممثلة في الفيسبوك في التغيير السياسي في ليبيا الليبية على دعامتين رئيستين تتمثلان في حاجة الجمهور الليبي مثلاً إلى المعلومات والأخبار التي تلبى حاجاته وتحقيق أهدافه، وكذلك اعتبار الفيسبوك نظام معلومات يتم توظيفه لتلبية هذه الحاجات وتحقيق الأهداف، فالاتصال التفاعلي في مجال نظرية الاعتماد كما هو معروف لا يعتبر نظاماً للمعلومات فقط، لكنه عدد من النظم الخاصة بفئات المستخدمين والزائرين وحزم المواقع وأهدافها التي تتفق مع أهداف المستخدمين والزائرين لتلك المواقع، وتقوم علاقات الاعتماد على وسائل الإعلام الحديدة ممثلة في الفيسبوك على دعامتين أساسيتين هما:[1]

(1) **الأهداف:** لكى يحقق الأفراد والجماعات والمنظمات المختلفة أهدافهم الشخصية والاجتماعية، فإن عليهم أن يعتمدوا على موارد يسيطر عليها أشخاص أو جماعات أو منظمات آخري والعكس صحيح.

(2) **المصادر:** يسعى الأفراد والمنظمات إلى المصادر المختلفة التي تحقق أهدافهم وتعد وسائل الإعلام الجديدة ممثلة في الفيسبوك نظام اجتماعي يسعى إليه الأفراد من أجل بلوغ أهدافهم، وتتحكم وسائل الإعلام الجديدة ممثلة في الفيسبوك في ثلاثة أنواع من مصادر المعلومات هي جمع المعلومات، وتنسيق المعلومات وتنقيحها لكى تخرج بصورة مناسبة، ثم نشرها وتوزيعها إلى جمهور غير محدد.

الآثار المترتبة على الاعتماد على وسائل الإعلام الجديدة ممثلة في الفيسبوك:

يوجد مجموعة من الآثار تنتج عن اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام الجديدة ممثلة في الفيسبوك وهي: [2]

(1) **التأثيرات المعرفية:** وتشتمل على تكوين الاتجاه، ترتيب الأولويات، اتساع المعتقدات ، القيم.

(2) **التأثيرات الوجدانية** يمكن أن تتبلور بصفة خاصة خلال الرسائل التي يتبادلها الأفراد في فئة واحدة على مواقع الشبكة أو الاتصال بالغير، **عن دور** وسائل الإعلام الجديدة ممثلة في الفيسبوك **في التغيير السياسي في ليبيا** حيث تدعم هذه الرسائل مشاعر القلق والخوف، وهذا يمكن أن يظهر في فترات التوتر والأزمات و الاحتجاجات .

(3) **التأثيرات السلوكية** فهي محصلة التأثيرات المعرفية والوجدانية **عن دور** وسائل الإعلام الجديدة ممثلة في الفيسبوك **في التغيير السياسي في ليبيا** ، وتسهم في تأكيد الأدوار أو تجنبها أو الفعالية أو عدم الفاعلية نتيجة لتشكيل الاتجاهات التي ساهمت المعرفة والشعور في تكوينها أو التأثير فيها .

هناك عدة مميزات لتلك النظرية أشار إليها بعض الباحثون، وتتمثل في الآتي:- [3]

(1) أن هذه النظرية توضح العلاقة بين الرأي العام ووسائل الإعلام ممثلة في الفيسبوك، ويوضح أن الجمهور يؤثر في وسائل الإعلام وفى النظام الاجتماعي ككل.

(2) من فوائد النموذج أننا نستطيع أن نستخدم نفس المفاهيم الأساسية التي تنطبق على العلاقات الأكثر تحديداً بين الأفراد ووسائل الإعلام الجماهيرية.

(3) الافتراض الرئيس لهذا النموذج أن الاعتماد على وسائل الإعلام ممثلة في الفيسبوك يؤدى في النهاية إلى تأثيرات وجدانية ومعرفية وسلوكية.

([1]) د. نها عبد المقصور، **نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام: الأسس والمنطلقات ،موقع المعهد المصري للدراسات**، متاح على الرابط التالي:--https://eipss-eg.org/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AA/

([2]) نفس المرجع السابق

([3]) نفس المرجع السابق

(4) إن هذه النظرية تعتبر من أفضل نظريات التأثير وأشملها في التعامل مع النظام الاجتماعي.
(5) أنها تعد نظرية شاملة ومتكاملة لأنها تجمع بين العديد من الرؤى والمنظورات، فهي تجمع بين رؤى مستمدة من علم النفس وعلم الاجتماع، ورؤى مستمدة من نظرية الاستخدامات والإشباعات والتأثيرات الإعلامية.
(6) إن النموذج مفتوح ويشمل عدد من التأثيرات والإمكانات، وحاول النموذج تجنب نماذج وجود تأثيرات لوسائل الإعلام ممثلة في الفيسبوك ونماذج التأثير المباشر، ووجود تأثير غير محدود على الجمهور.
(7) يهتم هذا النموذج بالظروف التاريخية والبناء الاجتماعي أكثر من المتغيرات الفردية، لذلك تعد أكثر المداخل ملائمة للتعامل مع النظام الاجتماعي بصورة أكبر من النماذج الأخرى المرتبطة بوسائل الإعلام.

إذاً من أكثر النظريات التي تناسب هذه الدراسة، نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام باعتبارها ترتكز على الوسيلة ودرجة اهميتها على الفرد لكي يستقي منها المعلومات فنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام نظرية شاملة حيث تقدم نظرة كلية للعلاقة بين الاتصال والرأي العام ويتجنب الأسئلة البسيطة عما إذا كانت وسائل الاتصال لها على المجتمع .وأهم ما أضافته النظرية (إن المجتمع يؤثر في وسائل الاتصال) فالأهداف الرئيسة لهذه النظرية تفسر لماذا يكون الاتصال الجماهيري أحيانا له تأثيرات قوية ومباشرة وأحياناً اخرى تأثيرات غير مباشرة وضعيفة نوعاً ما.

باختصار، سنستفيد من نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام في هذه الدراسة من خلال توضيح كيفية اعتماد الناس متمثلين بالحركات الاحتجاجية والنشطاء وغيرهم على تتدفق المعلومات والصور في شبكات التواصل الاجتماعي موضوع هذه الدراسة وكذلك فإن الاعتماد لابد وأن يبدو اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي نفسها على تدفق المعلومات والصور والبيانات والأخبار ذلك إن مستخدمي تلك الوسائل الإعلامية يأخذون في الازدياد والتضاعف في حالات وجود أنباء وصور عن أحداث ساخنة أو مثيرة فهي بذلك مصلحة لتلك المواقع، مثلما هي مصلحة للمستخدمين وهي اعتمادية متبادلة في ابعادها الثلاثة المعرفية والوجدانية والسلوكية.

(2) نظرية الاستخدامات والإشباعات (نظرية المنفعة)

نقصد بنظرية الاستخدامات والإشباعات تعرض الجمهور لمواد إعلامية لإشباع رغبات كافية معينة استجابة لدوافع الحاجات الفردية ويعتبر الجمهور في هذه النظرية نشط يمكنه تحديد الإشباعات التي يريد الحصول عليها. وتهتم النظرية بدراسة الاتصال الجماهيري دراسة وظيفية منظمة على ما يفعله الأفراد بوسائل الإعلام لدوافع احتجاجات الجمهور والتركيز الأساسي على تأثيرات هذه الوسائل على حياة الناس. تعود جدور النظرية إلى أربعينيات القرن العشرين حيث أذى إدراك عواقب الفروق الفردية والتباين الاجتماعي وادراك السلوك المرتبط بوسائل الإعلام إلى بداية منظور جديد للعلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام وكان ذلك تحولاً من رأى الجمهور على أنه عنصر سلبي الى أنه عنصر فاعل في انتقاء الرسائل والمضامين المفضلة من وسائل الإعلام.[1] ومن شأن النظرية المستخدمة في هذه الدراسة وهي نظرية الاستخدامات والإشباعات استكمال تفسير العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي من جهة والمستخدمين من جهة أخرى .

(3) نظرية المجال العام وتوظيفها:

تشرح وتصف نظرية المجال العام ، نشأة تكوّن الرأي العام وحالة الرأي الليبي مثلاً، والمجال العام بصفة عامة يتوسط في الواقع بين مجال السلطة العامة والحكومة، والمجال الخاص الذي قد يُركز على الأسرة الليبية مثلاً وشؤون أفرادها الخاصة، وتمارس فيه المناقشات حول السياسات الحكومية وفي رحاب هذا المجال العام ونقاشاته تتبلور اتجاهات الرأي العام الليبي مثلاً حيال العديد من قضاياه الحياتية.[2]

المناخ أو المجال العام هو مجتمع افتراضي أو خيالي ليس من الضروري التواجد في مكان معروف أو مميز (في أي فضاء)، فهو مكون من مجموعة من الأفراد لهم سمات مشتركة مجتمعين مع بعضهم كالجمهور الليبي مثلاً ويقومون بوضع وتحديد احتياجاتهم مع الدولة (الليبية مثلاً) تحفيز المواطنين الليبيين على المشاركة السياسية في فعاليات الحراك الشعبي أي المشاركة في الاحتجاجات نحو العديد من القضايا الحياتية للشعب الليبي، إذاً فهو يبرز الآراء والاتجاهات السياسية من خلال السلوكيات والحوار والتي تسعى بالضرورة للتأكيد على الشؤون العامة والسياسية للدولة الليبية على سبيل المثال.

ونجاح نظرية المجال العام تعتمد على الآتي:-[3]

1- مدى الوصول والانتشار.

([1]) مكاوي، حسن عماد وحسين، ليلي السيد ، **الاتصال ونظرياته المعاصرة** . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 1998

([2]) **من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة** – متاح على الرابط التالي:-
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%8A%D8%B2_%D8%B9%D8%A7%D9%85

([3]) نفس المرجع السابق

2-المواطنون يجب أن يكونوا أحراراً، يتخلصون من السيطرة والهيمنة والإجبار.

وقد ساهمت الثورة الاتصالية الكبرى والتكنولوجيا الجديدة لوسائل الإعلام الإلكترونية في ليبيا شانها في ذلك شأن بقية دول العالم وعلى رأسها الإنترنت في ظهور فضاء عام اجتماعي جديد في كل دول العالم وليبيا جزء منها. .

وتعتمد نظرية المجال العام على أن يكون الرأي العام **(الليبي مثلا)** حراً في حركة المعلومات وتبادل الأفكار بين المواطنين الليبيين، من خلال تحفيز المواطنين الليبيين على المشاركة في الاحتجاجات السياسية ضد الحكومة فاالفيسبوك يقدم إمكانيات جديدة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، فهو يجعل من السهل نشر المعلومات بشكل كبير بين الأفراد عن المشاركة السياسية في الحراك الشعبي نحو العديد من القضايا الحياتية السياسية للشعب الليبي.

وتؤكد نظرية المجال العام على أن وسائل الإعلام الإلكترونية ممثلة في الفيسبوك تخلق حالة من الجدل السياسي بين الجمهور **(الليبي مثلا)** حول المشاركة السياسية من عدمها في فعاليات الحراك الشعبي وتمنح تأثيراً في القضايا العامة وتؤثر على الحكومة.

والمجال العام يُمكن رؤيته كمجال للحياة الاجتماعية والسياسية لليبيين، والذي من خلاله يُمكن تشكيل الرأي العام الليبي نحو القضايا السياسية التي تهمه، مع إمكانية خلق حوار خارج سيطرة الحكومة الليبية واقتصادها من خلال هذه النظرية، فضلاً عن التأثير السياسي للفيسبوك بين الجمهور الليبي، وعن تحفيزهم على المشاركة السياسية في فعاليات الحراك الشعبي نحو العديد من القضايا الحياتية السياسية للشعب الليبي وللفيسبوك دور في تحقيق الديمقراطية، فهو في المجال العام يُنظر إليه كمحيط سياسي .

ومن أهم السمات التي حددت لهذه النظرية: [1]

1-المجال العام حيز من حياتنا الاجتماعية يمكن من خلاله أن يتم تشكيل ما يقترب من الرأي العام.

2-المجال العام ينشأ من ناس خصوصيين، يجتمعون معاً كجمهور ليتناولو احتياجات المجتمع المختلفة من الدولة.

3- المجال العام هو مجموعة أشخاص يستفيدون من عقلانيتهم وتفكيرهم في مناقشة المسائل العامة.

فالمجال العام – بشكل عام – هو تلك المساحات التي فيها يقوم الأعضاء بتناول ما يفضلونه، ويصلون لقرار في "كيف سيعيشون معاً ويعملون معاً بشكل جماعي خلال المستقبل"، كما أن هناك ثلاثة مظاهر تميّز المجال العام أولها أن المشاركة السياسية فيه مفتوحة وثانيها أنه يساوي بين مواقع وأدوار الأطراف المشاركة فيه بصرف النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وثالثها أن أية قضية فيه تكون قابلة للنقاش .

وتستفيد الدراسة الحالية من نظرية المجال العام وتوظيفها في الآتي:- [2]

(1) التعرف على دور الفيسبوك كمجال للحوار السياسي حول الاحتجاجات الشعبية في ليبيا وتحفيز المواطنين الليبيين على المشاركة السياسية في فعاليات الحراك الشعبي نحو العديد من القضايا الحياتية والسياسية للشعب الليبي.

(2) وفي إتاحة الفرصة للجمهور الليبي للتعبير عن آرائهم السياسية بحرية و بشفافية مطلقة، وتبادل المعلومات والأفكار السياسية بينهم في هذه القضية، ومعرفة دوره في تحفيزهم للمشاركة في الاحتجاجات ضد الحكومة في الحراك الجماهيري المطالب بالتغيير وبالإصلاح السياسي بكافة أنواعه.

(3) كما يمكن الاستفادة من هذه النظرية في تفسير النتائج، وذلك نظراً للدور الذي يمكن أن يلعبه الفيسبوك في خلق مجال عام بين مجموعات الأصدقاء التي تمكنهم من إبداء آرائهم السياسية بحرية في موضوعات الحراك السياسي الجماهيري الليبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

الإطار المعرفي للدراسة:

الفيس بوك Facebook: وهو أكثر المواقع الشعبية والذي تم إنشاءه أصلا كمنتدى لطلاب الجامعات حيث ترجع فكرة نشأة موقع الفيسبوك الى صاحبه "مارك زوكربيرج" الذي أخذ على عاتقه تصميم موقع جديد على شبكة الانترنت ليجمع زملاءه في الجامعة جامعة هارفارد الأمريكية ويمكنهم من تبادل أخبارهم وصورهم وآرائهم الخ [3] ويستطيع كل عضو فيه ان يقف على آخر أخبار أصدقاءه عن طريق ما يعرضه من الأخبار لإبلاغ أصدقائه بأخباره واجتماعاته وأي صور أو مقاطع فيديو أو قطع موسيقية يرغب في اطلاعهم عليها[4] و**موقع الفيسبوك:-** باللغة الإنجليزية(Facebook، واختصاره (FB، أو (fb) هو :تمّ إطلاقه رسميّاً في4 فبراير 2004م وهو يُستخدَم؛ للتواصل

([1])نفس المرجع السابق

([2]) نفس المرجع السابق

([3]) الشمالية، وآخرون،. **الإعلام الرقمي الجديد**. ط1. عمان: دار الإعصار العلمي. (2015). ص 204)

([4]) شقرة، علي.. **الإعلام الجديد**. ط1. عمان: دار أسامة. 2014م ص 64-65)

الاجتماعي بين الأفراد، ويُعتبَر الأكثر شعبيّة، وشُهرة على الشبكة الدولية للملغومات؛ حيث وصل عدد المُستخدمين النَّشِطين فيه بحلول عام 2012م إلى ما يُقارب مليار مُستخدِم، إلّا أنّه ارتفع في عام 2018م إلى حوالي 2.27 مليار مُستخدِم شهريّاً[1] ويُتيحُ هذا الموقع إمكانيّة مُشاركة الصُّور، والرسائل النصِّية، ومقاطع الفيديو، بالإضافة إلى مُشاركة الحالة، والمشاعر، كما أنَّه موقع مُمتع، ومُتاح بشكلٍ يوميّ بأسلوب مُنتظم، حيث لا يُواجه المُستخدِم الجديد صُعوبة في فهمه، أو استخدامه؛ إذ إنّه بإمكان أيِّ شخصٍ حتى لو لم يكن تقنيّاً، أو مُلِمّاً بالتكنولوجيا أن يبدأ بالنَّشر، ومُشاركة المعلومات على الفيس بوك؛ ويعود الفضل في نجاح موقع فيس بوك إلى مقدرته على جَذْب المُستخدِمين من الأفراد، والشركات، بالإضافة إلى مقدرته على التفاعُل مع مواقع أخرى ، من خلال توفير تسجيل دخول واحد يكون فعّالاً عبر مَواقع مُتعدِّدة

مفهوم الفيس بوك:

يعرف موقع الفيس بوك بأنه [2]:"شبكة عبر الإنترنت تسهل تبادل المعلومات وتفاعل المستخدمين بواسطة تكنولوجيا الاتصال المستندة إلى الويب، والتي تقوم بتخزين البيانات و المعلومات الإلكترونية ونقلها وتبادلها، وتتيح التفاعل بين الأفراد، وتوفر للمستخدمين إمكانية العثور على آخرين يشتركون في نفس المصالح."

وُتعرف شبكة الفيس بوك بأنها [3]: برامج تدعم الأنشطة الجامعية في توطيد العلاقات الإنسانية وبناء المعرفة على الويب، عبر الفضاء الإلكتروني القائم على تسخير التقنيات الرقمية التي تُمكن المستخدمين من المشاركة في بناء المعرفة عبر الإنترنت وتَرجع فكرة إنشاء موقع الفيس بوك إلى الأمريكي مارك جزكربيرج؛ وقد كان طالباً بجامعة هارفارد الأمريكية، وقد استعان باثنين من زملائه بالجامعة وهما) :داستين موسكوفيتز، وكريس هيوز)، حيث قاموا بتصميم موقعاً للتواصل بين طلاب الجامعة ليمكنهم من تبادل أخبارهم وصورهم وآرائهم [4]

وقد انطلق موقع الفيس بوك في البداية من موقع فيس ماش Face Match التابع لجامعة هارفارد، وهو موقع يعتمد على نشر صور لمجموعة من الأشخاص ثم يتم اختيار رواد الموقع للشخص الأكثر جاذبية من بين تلك الصور، وقد قام مارك جزكربيرج بابتكار الفيس ماش Face Match في 28 أكتوبر2003، وقد كانت العضوية قاصرة في البداية على طلاب جامعة هارفارد .[5]

وقد انطلق موقع الفيسبوك بمسماه الحقيقي (feedback): في فبراير 2004، وهو موقع يتبع شركة فيسبوك الخاصة، ويسمح هذا الموقع بالانضمام إلى عدة شبكات فرعية من نفس الموقع تصب في فئة معينة مثل منطقة جغرافية محددة أو مدرسة معينة، وغيرها من الأماكن التي تساعد على اكتشاف المزيد من الأشخاص الذين يتواجدون في نفس فئة الشبكة، كما أنه يعمل على تكوين مجموعات من الأصدقاء، ويساعدهم على تبادل المعلومات والصور ومقاطع الفيديو، ويسهل إمكانية تكوين علاقات في فترة قصيرة، ويساعد على الاشتراك في شبكة أو أكثر على الموقع نفسه؛ مثل المدارس أو أماكن العمل أو مناطق جغرافية أو مجموعات اجتماعية[6]

وبدأ الفيسبوك التحول إلى الانفتاح تدريجياً؛ ليمتد ليشمل الكليات في مدينة بوسطن، وجامعة آيفي ليج، وجامعة ستانفورد، ثم اتسعت دائرة الموقع لتشمل أي طالب جامعي، ثم شملت طلاب المدارس الثانوية بداية من سبتمبر عام واستمر موقع الفيسبوك في اقتصاره على طلاب الجامعات والمدارس الثانوية لمدة سنتين، ثم قرر جزكربيرج أن يخطو خطوة أخرى للأمام؛ وهى أن يفتح أبواب موقعه أمام كل من يرغب في استخدامه، وكانت النتيجة طفرة في عدد مستخدمي الموقع؛ إذ ارتفع العدد من (12) مليون مستخدماً في شهر ديسمبر 2006 إلى أكثر من (40) مليون مستخدماً في بداية 2007 [7]

ثم أخذ موقع الفيس بوك في الانتشار والتطوير في تقنياته، وتعددت اللغات التي يدعمها حتى أصبح الفيسبوك أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداماً، وأخذ في الانتشار حتى فاق عدد مستخدميه المليار ومائة مليون مستخدماً بنهاية ديسمبر عام 2012 وتربع الفيسبوك على عرش مواقع التواصل الاجتماعي من 2009 وحتى 2013 .[8]

([1]) مفهوم الفيسبوك ونشأته وتطوره، **موقع : المنتدى العربى للعلوم الاجتماعية والانسانية**، متاح على الرابط التالي:-https://socio.yoo7.com/t3888-topic

([2]) نفس المرجع السابق

([3]) نفس المرجع السابق

([4]) نفس المرجع السابق

([5]) نفس المرجع السابق

([6]) مفهوم الفيسبوك ونشأته وتطوره، **موقع : المنتدى العربى للعلوم الاجتماعية والانسانية**، متاح على الرابط التالي:-https://socio.yoo7.com/t3888-topic

([7]) نفس المرجع السابق

(8) نشأة وتطور الفيسبوك: **الموقع الرسمي الخاص** بالأستاذ الدكتور محمد جابر خلف الله - موقع: بحثى - تربوي – تعليمي، متاح على الرابط التالي:-
https://kenanaonline.com/users/azhar-gaper/posts/565609

مُؤسِّس الفيس بوك

ويُعتبَر الشابُّ الأمريكيّ مارك زوكربيرج مُؤسِّسَ الفيس بوك، وهو من مواليد 14 مايو 1984م، حيث وُلِد في مُقاطعة دوبس فيري الواقعة في ولاية نيويورك الأمريكيّة، إذ اهتمَّ مارك زوكربيرج بمجال برمجة الحاسوب حيث التحق بأكاديميّة فيليبس إكسيتر وفي 2002م، التحق مارك بجامعة هارفارد، وأنشأ خلال دراسته موقعاً يُتيح للطلبة وَضْع معلوماتهم، وصُوَرهم الخاصَّة، والاحتفاظ بها[1]

ويُعد الفيسبوك وسيلة اجتماعية للتواصل الاجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع العالمي، فهي شبكة لربط مجموعات من البشر للتحاور والنقاش وتبادل الآراء حول قضايا مشتركة، كما تُعد الفيس بوك الشبكة الأكثر انتشاراً وتوسعاً بين مختلف شبكات ومواقع التواصل الأخرى، فحتى كتابة هذه السطور تُعد الفيس بوك ثاني أكبر مواقع الإنترنت من حيث عدد الزائرين بَعد موقع جُوجَل العالمي، وأول المواقع استخداماً لدى المصريين وفق تقرير وكالة أَلِكسَّا 2013. [2]

الفيسبوك ودوره في القضايا السياسية

مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي (الماهية والنشأة):هي عبارة عن خدمة شاملة تتيح للمستخدم مشاركة الانشطة، والاهتمامات، وتكوين صداقات، والبحث عن اهتمامات، وأنشطة لدى مستخدمين آخرين بالإضافة إلى تقديمها مجموعة من الخدمات مثل : المحادثة الفورية، و الرسائل الخاصة، والبريد الإلكتروني، والفيديو، والتدوين، ومشاركة الملفات، وغيرها من الخدمات.[3]

بداية ظهور الشبكات الاجتماعية:

كان أول ظهور لهذه الشبكات في بداية التسعينات الميلادية ففي عام 1990صمم راندي كونرادز موقع classmates.com وكان الهدف منه مساعدة الاصدقاء، والزملاء الذين جمعتهم الدراسة في مراحل حياتية معينة، وفرقتهم ظروف الحياة العملية في أماكن متباعدة وكان هذا الموقع يلبي رغبة هؤلاء الأصدقاء، والزملاء في التواصل فيما بينهم إلكترونيا بعد ذلك توالى تأسيس مواقع الشبكات الاجتماعية إلى أن اصبحت هذه الشبكات تستقطب أكثر مستخدمي الانترنيت.[4] (على غرار Friends ter وMyspace وFacebook والمواقع التي تحظى بشعبية هائلة خاصة بين طلاب الجامعات حتى أن هذا الأخير صار جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية ففي المتوسط لكل مستخدم 100صديق على الموقع كما أنه يتم انفاق أكثر من مليار دقيقة على Facebook فقط [5]

خصائص الفيسبوك:

يتميز الفيسبوك كأحد وسائل التواصل الاجتماعي بخصائص كانت سببا في انتشاره على مستوى العالم منها:

1)التفاعلية والتشاركية: يتسم التواصل عبر **الفيسبوك** بالتفاعلية إذ يقوم كل عضو بإنشاء صفحته الشخصية سواء ما يتعلق بشخصيته (رياضة، أزياء، فن) أو ما يتعلق بموطنه (أحداث سياسية، خرائط، صور لمدينته، بعض المعالم الأثرية) التي يرغب بتقديمها للأخرين.[6]

2) **الحرية الواسعة:** فبعد أن كانت وسائل الاعلام التقليدية من صحافة وإذاعة وتلفزيون وكتب عرضة لتدخل السلطات الرسمية في الدول بالسماح أو المنع لما ينشر فيها مما جعل السلطة أداة وصاية على عقل وتفكير المواطن والقضاء على قدرة الإبداع والتفكير جاءت **الفيسبوك** وقدرته على إختراق الحواجز الحدودية والزمانية ليعطي حرية أوسع بكثير في تناول كافة القضايا.[7]

3) الشمولية: حيث يلغي الحواجز الجغرافية والمكانية إذ يستطيع الفرد في الشرق مع الفرد في الغرب من خلال **الفيسبوك** بكل سهولة.[8]

4) الترابط Connecteaness: يتميز **الفيسبوك** بأنه عبارة عن شبكة اجتماعية مترابطة بعضها مع بعض وذلك عبر الوصلات والروابط التي توفرها صفحات **الفيسبوك** والتي تربطك بمواقع أخرى للتواصل الاجتماعي أيضا مثل خبر ما على مدونة يعجبك فترسله الى معارفك على مواقع أخرى وهذا مما يعجل ويسرع من عملية انتقال المعلومات [9]

([1]) مفهوم الفيسبوك ونشأته وتطوره، **مرجع سابق**

(2) نشأة وتطور الفيسبوك: **الموقع الرسمي الخاص** مرجع سابق

([3])عبد الكافي، إسماعيل.**.شبكات التواصل الاجتماعي والتأثير على الأمن القومي والاجتماعي**. ط1 .القاهرة: المكتب العربي للمعارف.2016م ص 21-22)

([4]) مفهوم الفيسبوك ونشأته وتطوره، **موقع : المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية**، متاح على الرابط التالي:-https://socio.yoo7.com/t3888-topic

([5]) نقس المرجع السابق

([6])هتيمي، حسين.. **العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي**. ط1.عمان: دار أسامة. 2015 ص 85)

([7]) شقرة، علي. **الإعلام الجديد**. ط1. عمان: دار أسامة. 2014م ، ص 56)

([8])الشاعر، عبد الرحمن.- **مواقع التواصل الاجتماعي والسلوك الإنساني**. ط1.عمان: دار صفاء. 2015م ص 67)

([9])المقدادي، كاظم .**الإعلام الدولي والجديد وتصدع السلطة الرابعة**. ط1.عمان:دار أسامة (2013) ، ص 27)

5) الفورية والتحديث المستمر للمضمون: وهي قدرة **الفيسبوك** على إمداد مستخدميه بآخر الأخبار والمعلومات الممكنة لملاحقة تطورات الأحداث وإمكانية نقل الأخبار فور وقوع الأحداث وتطورها أولاً بأول بالشكل الذي يجعله قادر على إخضاع مادته للمراجعة والتأكد من صحتها بأسرع وقت ممكن[1]

6) سهولة الاستخدام: لا يحتاج العضو الى مهارات خاصة لاستخدام **الفيسبوك** والذي يوفر صفحات خاصة باللغة الرسمية لكل مجتمع.[2]

7) اللاتزامنية: فعلى سبيل المثال يمكن للجمهور إرسال رسائلهم الإلكترونية Electronique Messages من مكاتبهم أو منازلهم متى أرادوا وذلك بمجرد استخدامهم للكمبيوتر المتصل **بالفيسبوك** [3]

8)الاندماج: ويقصد به اندماج وسائل الاعلام المختلفة -مكتوبة ومسموعة ومرئية- بما يلغي الحدود الفاصلة بين الوسائل وإنشاء حالة من التزامن للنصوص والصورة والصوت"[4]

وظائف الفيسبوك :

تتمثل الوظائف العامة التي يؤديها **الفيسبوك** في ما يلي: [5]

1- وظيفة نشر الأخبار
2- وظيفة التنشئة الاجتماعية
3- وظيفة الترفيه
4- وظيفة تبادل الرأي و النقاش
6- وظيفة التعليم والتثقيف

إيجابيات الفيسبوك

1) **الاتصال الدائم:** تجدر الاشارة ال ان 91 من المراهقين الأمريكيين يستخدمون الشبكات الاجتماعية للتواصل مع الأصدقاء [6]
2) وسيلة يعبر بها الناس عن أنفسهم و ينشرون فيها أفكارهم وأرائيهم
3) التعامل المباشر مع أصحاب القرار في الدولة [7]
4) الحصول على فرص عمل وذلك من خلال تصميم الصفحات الخاصة التي توفر شبكات التواصل ومن ضمنها الفيسبوك لأصحابها دخلا ثابتا [8]
5) وسيلة للترفيه والتسلية والتواصل مع مجتمع الجماهير
6) تبادل الثقافات بين الشعوب [9]
7) تفتح أبواب تمكن من اطلاق الابداعات والمشاريع التي تحقق الأهداف و تساعد المجتمع على النمو [10].

مزايا الفيسبوك: يُوجد العديد من المزايا التي يتمتع بها موقع الفيس بوك، ومنها ما يأتي:- [11]

(1) إنشاء حساب مجاني بطريقة سهلة.
(2) إمكانية ضبط إعدادات الخصوصية بحيث يُحدد الأشخاص المسموح لهم برؤية المحتوى الذي ينشره المُستخدِم
(3) إجراء الدردشة التفاعلية بين المُستخدِمين.
(4) تحميل الصور التي تُشارك عبر الموقع
(5) إضافة التعليقات على مُشاركات المُستخدِمين الآخرين
(6) استخدام صفحات الفيس بوك كوسيلة للتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
(7) إمكانية نشر مقاطع فيديو بخاصية البث المُباشر.
(8) حظر أيّ محتوى ضار يُنشر من خلال الموقع، حيث يُبلّغ عن المُستخدِم الذي ينشر هذا المحتوى ويُحظر من قِبل إدارة الموقع.

([1])الفلاحي، حسين.**الإعلام التقليدي والإعلام الجديد**. ط1.عمان: دار غيداء. 2014م ، ص 164)
([2]) هتيمي، حسين.. **العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي**. ط1.عمان: دار أسامة. 2015 ، ص 86)
([3]) عقيلة، عبد المحسن. **الإعلام الجديد وعصر التدفق الإخباري**. ط1. المنصورة: المكتبة المصرية. 2015م.، ص 60)
([4])هتيمي، حسين.. **العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي**. ط1.عمان: دار أسامة. 2015 ، ص 68)
([5]) الشمالية، وآخرون،. **الإعلام الرقمي الجديد**. ط1. عمان: دار الإعصار العلمي. (2015). ، ص 16-17)
([6]) مفهوم الفيسبوك ونشأته وتطوره، **موقع: المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية**، متاح على الرابط التالي:-https://socio.yoo7.com/t3888-topic
([7]) نفس المرجع السابق
([8]) نفس المرجع السابق
([9]) نفس المرجع السابق
([10]) الشاعر، عبد الرحمن.- **مواقع التواصل الاجتماعي والسلوك الإنساني**. ط1.عمان: دار صفاء. 2015م، ص 96)
([11]) مفهوم الفيسبوك ونشأته وتطوره، **موقع : المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية**، متاح على الرابط التالي:-https://socio.yoo7.com/t3888-topic

(9) توافر الموقع بلغات مُتعددة تصل إلى37 لغة مُختلفة للوصول إلى بعض الألعاب الإلكترونية وتشغيلها.

سلبيات الفيسبوك:

1) إضعاف العلاقات والمهارات الاجتماعية: حيث بدأت هذه الظاهرة في المجتمع الحقيقي بين الأفراد الذين أدمنوا التوصل داخل مجتمعات وقد شمل هذا الأمر العلاقات وتشتيت الأسر بالطلاق والخيانات والانعزال [1]

2)**الإرهاب الالكتروني:** حيث أصبح اقتحام المواقع وتدميرها وتغيير محتوياتها والعبث بها هو أسلوب الإرهاب الشائع حاليا للوصول الى الغاية أو الهدف المبتغى [2]

3) **كثرة تداول الإشاعات والأخبار المغلوطة:** وذلك نظرا لعدم اشتراط التأكد من المعلومة قبل نشرها وإضافة إلى غياب الرقابة على ما يكتب أو ما ينشر في الفيسبوك [3]

4)الإدمان: لقد غدا الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي أمرا شائعا لدرجة أن بعض الباحثين في مجال الصحة النفسية طوروا أدواتهم البحثية لقياس درجة هذا الادمان.

5) انتهاك خصوصية المشتركين: حيث أن المعلومات التي ينشرها المشتركون من خلال نبذهم الشخصية أو الصور أو مقاطع الفيديو تفقد صفة الخصوصية مجرد نشرها حتى لو اتخذ المشترك كل الإجراءات اللازمة للأمان".[4]

6)النقاشات التي تبتعد عن الاحترام المتبادل وعدم تقبل الرأي الأخر

7) إضاعة الوقت في التنقل بين الصفحات و الملفات دون فائدة. [5]

ثانياً: الوضع السياسي في ليبيا بعد 2014م

شهدت ليبيا منذ إعلان نتائج انتخابات مجلس النواب عام 2014م وانعقاد جلسته الأولى في مدينة طبرق بتاريخ 15 أغسطس 2014م، تجاذبات ومناكفات وصراعات سياسية وإدارية وقانونية سياسية، تمثلت في اعتبار القوى السياسية والعسكرية المسيطرة في أقصى الشرق الليبي أن المؤتمر الوطني انتهت ولايته بمجرد تشكيل مجلس النواب، الذي واجه بدوره عدة انتقادات من القوى السياسية والعسكرية المسيطرة في الغرب الليبي، بسبب مخالفات دستورية متعلقة ببروتوكولات التسليم والاستلام ومكان انعقاد تلك الجلسة وفقاً للإعلان الدستوري، الأمر الذي نتج عنه أزمة تعدد الجهات السيادية ووجود أكثر من كيان يدعي الشرعية ويرى أنه الممثل الوحيد لكيان الدولة الليبية، ليودي ذلك الى نزاع مسلح اندلع في يوليو 2014م، تبعه حكم المحكمة الدستورية العليا في طرابلس والذي قضى بحل مجلس النواب المنتخب في يوليو عام 2014م والمنعقد في مدينة طبرق واعتباره جسماً تشريعياً موازيا وازدت الهوة اتساعا بإعادة انعقاد المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته بموجب الإعلان الدستوري، واصداره في 25 أغسطس من العام نفسه قراراً بتعيين "عمر الحاسي" رئيساً لحكومة الإنقاذ الوطني المنبثقة عن المؤتمر الوطني العام ومقرها العاصمة طرابلس[6] في ظل وجود حكومة آخري معينة من قبل مجلس النواب برئاسة "عبد الله الثني" ومقرها مدينة البيضاء الليبية، وهي المرة الأولى التي تشهد فيها ليبيا وجود أكثر من حكومة منذ نهاية نظام "معمر القذافي" في 2011م.[7]

وفي نهاية العام 2014م بدأت مبادرات المصالحة في الظهور، نالت القضية الليبية بتدخل الأمم المتحدة لمحاولة إنهاء الصراع القائم في البلد اهتماماً دولياً، وانطلقت جولات الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة من خلال مبعوثها برناردينو ليون، حيث عُقدت أولى جولاته في 29 سبتمبر2014م بمدينة غدامس الليبية، وهي الجولة التي عرفت بـاسم"غدامس1"، حيث اتفق المجتمعون خلال تلك الجولة على ضرورة وقف الأعمال العسكرية في البلاد والعمل المشترك للخروج بليبيا من هذا المأزق، وفي9 ديسمبر من العام نفسه، اعلنت الأمم المتحدة تنظيم جولة حوار "غدامس 2" لكن المبعوث الدولي أعلن في الموعد المقرر نفسه تأجيل هذه الجولة الى آجل أخر. وبالرغم الترحيب دولي الذى حظي به انطلاق الحوار الا أنه فشل في تحقيق اتفاق أو توافق بين الأطراف الليبية لعدة اسباب ارجعها البعض لتجاهل أطراف فاعلة في الصراع وعدم دعوتهم للمشاركة.[8]

دعت البعثة في يناير2015م، لجولة اخرى من الحوار عرفت بـاسم "حوار جنيف"، حيث اجتمعت الاطراف المتصارعة يومي 14 و15 يناير2015م، في مدينة جنيف السويسرية- وبالرغم من غياب المؤتمر الوطني العام عن الحضور- بدأ منذ مرحلة التحضير لهذه الجولة أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدأت تتفهم طبيعة الواقع السياسي

([1]) شقرة، علي ..**الإعلام الجديد**. ط1. عمان: دار أسامة. 2014م ، ص 69)

([2]) شفيق، حسنين. **الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونية**. ط1. الجيزة: دار فكر وفن.2015م ، ص 20)

([3])عبد الكافي، إسماعيل..**شبكات التواصل الاجتماعي والتأثير على الأمن القومي والاجتماعي**. ط1 .القاهرة: المكتب العربي للمعارف.2016م ص 89-90)

([4]) شقرة، علي ..**الإعلام الجديد**. ط1. عمان: دار أسامة. 2014م ، ص 71)

([5]) الشاعر، عبد الرحمن.- **مواقع التواصل الاجتماعي والسلوك الإنساني**. ط1.عمان: دار صفاء. 2015م ص 69)

([6]) **موقع الجزيرة نت**، تاريخ النشر الجمعة 19 سبتمبر 2014، الساعة 12:33 بتوقيت مكة المكرمة، تاريخ زيارة الموقع الجمعة 2سبتمبر2017 الساعة 11 مساء.

([7]) آمال محمد عبد الرحيم الورفلي، **اتجاهات الخطاب الصحفي نحو قضايا المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب: دراسة تحليلية ميدانية مقارنة لعينة من الصحف الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإعلام ، مدرسة الإعلام والفنون الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – طرابلس- ليبيا 2022م

([8]) نفس المرجع السابق

الليبي بصورة أفضل من تلك التي كانت عليها قبل "حوار غدامس1"، فكانت في هذه المرة واعية بضرورة إشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف المتنازعة، بل ولجأت أيضاً إلى توسيع دائرة الحوار لتشمل قيادات مدنية واجتماعية للمساعدة في التوصل لحل توافقي حول الأوضاع المتأزمة في ليبيا، كما أعلنت أن الحوار سيكون متعدد المسارات بحيث يشمل كل الموضوعات المؤثرة في الواقع السياسي والاجتماعي الليبي. كما أعلنت المنظمة الأممية أيضاً عن سعي النقاشات في جنيف للتوصل لترتيبات أمنية تحقق وقف كامل لأعمال القتال المسلح التي أودت بحياة العديد من المدنيين وهجّرت مئات الآلاف من ديارهم وأحدثت أضراراً جسيمة في البنية التحتية و اقتصاد البلاد، علاوة على ذلك هدفت المباحثات إلى ضمان انسحاب مرحلي لجميع الجماعات المسلحة من المدن والبلدآت الرئيسة، بما في ذلك العاصمة طرابلس، وتمكين الدولة من بسط سيطرتها على المؤسسات الحكومية والمنشآت الاستراتيجية وغيرها من المرافق الحيوية. وفي11فبراير2015م انطلقت جولة اخرى من جولات الحوار الوطني في مدينة غدامس برعاية الأمم المتحدة بمشاركة ممثلين عن المؤتمر العام، في جولة قال عنها رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا برناردينو ليون متفائلاً "انها تميزت بروح إيجابية لدى المشاركين فيها".[1]

ومثلما انتهت جولات "حوار غدامس" إلى لا شيء يُذكر سوى ضرورة عقد جلسة جديدة مع التنسيق بين الأطراف المتنازعة بشكل أكبر، انتهت أيضاً جولة "حوار جنيف" إلى النتيجة نفسها، وكانت جولة الحوار التي عرفت باسم "حوار الرباط" في مارس2015م، واكتملت حلقات سلسلة جولات الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة بانعقاد جلسة الحوار في مدينة الرباط المغربية يومي5و6 مارس2015م، وكانت هذه الجولة على وجه الخصوص مختلفة بعض الشيء عن الجولات السابقة لأكثر من سبب، فقد جاءت هذه الجولة بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية الذي يعرف باسم (داعش) بقوة داخل ليبيا، وتنفيذه لعملية ذبح الأقباط المصريين على ساحل مدينة سرت الليبية، وهي العملية التي شهدت في أعقابها تدخلاً علنياً للقوات المسلحة المصرية داخل ليبيا للمرة الأولي منذ اندلاع الثورة الليبية في فبراير2011م، وعلى الرغم من التطورات السياسية والعسكرية والأمنية التي سبقت جولة "حوار الرباط"، وبالرغم من وجود أجندة واضحة للحوار، وحضور طرفي النزاع لهذه الجولة، إلا أن "حوار الرباط" لم ينته لأية قرارات، ولم يتم الاتفاق على أي من النقاط التي تم طرحها خلال جولاته، وغادرت الأطراف المشاركة مدينة الرباط للمزيد من التشاور مع الكيانات التي تمثلها في كل من طبرق و طرابلس على أن تعود لطاولة الحوار مرة آخري بعد أسبوع. بهذا لم تُسفر جولة "حوار الرباط" عن أي نتائج إيجابية هي الأخرى، وتوجهت بعض الأحزاب السياسية الليبية للجزائر لعقد جلسة للحوار هناك، حيث أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن جولة جديدة- واعتبرتها الأخيرة- في جولات الحوار السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية في 15 أبريل2015م، والتي أعلن في ختامها عن توقيع الاتفاق النهائي ليشكل حجر أساس لإرساء السلام وإنهاء الخلافات في البلاد التي مزقتها الحرب والخلافات ، وتنص مسودة الاتفاق الليبي على تشكيل ثلاثة أجسام رئيسية وهي حكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، غير أن هذا الاتفاق لم يحظ بقبول الأطراف المتصارعة،[2] ورفض كل من مجلس النواب منح الثقة للحكومة، كما رفض المؤتمر الوطني الاعتراف بهذه المخرجات مما زاد الأمر تعقيداً.. ويظل الصراع في ليبيا صراعاً بين تيارات سياسية تختلف في منطلقاتها ومواقفها الفكرية والسياسية، و تختلف أيضاً في رؤيتها للمستقبل الليبي وفي مفهومها عن الأولويات الوطنية وهو خلاف تتحمل مسئوليته كل الأطراف المختلفة داخل المشهد السياسي الليبي على مدار السنوات الخمس الماضية. [3]
وكان من الطبيعي أن تنعكس أحداث وقضايا بهذا الحجم على الخطاب الصحفي الليبي ومعالجته لها، ومن ضمنها الصحف عينة البحث، إذ أن الموضوع محل البحث يمس جميع مناحي الحياة لليبيين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية والعسكرية...الخ.

لم تكن الصحافة الليبية بمنأى عن هذه التطورات والتجاذبات والمماحكات السياسية، فوفقاً لاستطلاع أولي قامت به الباحثة لعينة من الصحف الليبية وجدت بعضها تعاني وإلى حد ما تراجعاً في الموضوعية أثناء تغطية الأحداث، وهذا ما جعل الخطاب الصحفي الليبي يتجه في كثير من الأحيان إلى عرض وجهة نظر واحدة وتغييب الأخرى، ومما لا شك فيه أن اتساع الفجوة في هكذا حالات قد تؤدي أحياناً إلى قلة التمسك بالثوابت الوطنية والانشغال عن مواجهة العدو الحقيقي "داعش" وجرائمه التي يرتكبها في حق الليبيين، وتزايد هموم المواطن، وتشرذم المجتمع، والتشجيع على رفض الآخر، وهذا يفقد إلى حد ما الصحافة الليبية دورها الفعال في المجتمع كأداة بناء نسهم في ترقيته وعلاج مشاكله الداخلية والخارجية، وصولاً لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا، والتي تنبثق قيمتها من كونها تعزز الوحدة الوطنية وتحقق

([1])نفس المرجع السابق

([2]) **محطات من الحوار السياسي الليبي، بوابة الوسط**، تاريخ النشر الخميس 17ديسمبر 2015 الساعة pm2:26، تاريخ زيارة الموقع 2016/9/2 الساعة 7:30 pm

([3]) آمال محمد عبد الرحيم الورفلي، **اتجاهات الخطاب الصحفي نحو قضايا المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب: دراسة تحليلية ميدانية مقارنة لعينة من الصحف الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإعلام ، مدرسة الإعلام والفنون - الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – طرابلس- ليبيا 2022م

الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يتطلب بالضرورة من الصحافة الليبية بشكل خاص القيام بواجباتها والاطلاع بدورها المناط بها، وبأن ينأى الخطاب الصحفي الليبي بنفسه عن حالة الانقسام السبايس وفي احيان كثيرة الاصطفاف، وهذا يتطلب الوقوف ورصد اتجاهاته وخصائصه ومغرفة سماته، وخصائصه ومدى اتفاقه اختلافه حول هذه القضايا السياسية، من خلال استبيان القائم بالاتصال بالصخف محل الدراسة.

وتأمل الباحثة، أن تشكل هذه الدراسة وما تخلص إليه من نتائج وتوصيات في إحداث إضافة نوعية للمكتبة الإعلامية الليبية بشكل خاص والعربية بصفة عامة التي هي بحاجة ماسة لهذه النوعية من البحوث والدراسات في هذا المجال.

ثالثاً: عرض لنتائج الدراسة الميدانية لدور (الفيسبوك) في التغيير السياسي في ليبيا

أولاً:- بيانات عامة.

الجدول رقم (1) يبين نوع الجنس للقائم بالاتصال

نوع الجنس	ك	%
ذكر	15	%68
أنثى	7	%32
المجموع	22	%100

يبين الجدول رقم (1) نوع الجنس الذي شارك بتعبئة الاستبيان والإجابة عليه حيث بلغ عدد الذكور النسبة الأعلى بلغت 68% في حين بلغت نسبة الإناث 32% وهذه النسبة تعد طبيعية بحكم إن غالبية الصحفيين العاملين بالصحف محل الدراسة من الرجال.

الجدول رقم (2) يبين توزيع الفئات العمرية للقائم بالاتصال

توزيع الفئات العمرية	ك	%
أقل من 20 سنة	0	0
من 20 سنة إلى 30 سنة	3	%13.7
من 31 سنة إلى 35 سنة	0	0
من 36 سنة إلي أقل من 40 سنة	3	13.6
من 41 سنة إلي أقل من 45 سنة	7	31.8
من 46 سنة إلي أقل من 50 سنة	5	22.7
من 51 سنة إلي ما فوق	4	18.2
المجموع	22	%100

يوضح الجدول رقم (2) توزيع الفئات العمرية التي شاركت بتعبئة الاستبيان والإجابة عليه حيث بلغ عدد الفئة العمرية من 41 الى 45 سنه أعلى نسبة بلغت 31.85% تلتها مباشرة الفئة العمرية من 46 الى 50 سنة بنسبة بلغت 22.7% ثم جاءت الفئة العمرية من 51 فما فوق بنسبة بلغت 18.2%.

ما سبق عرضه من نتائج تعكس مدى الخبرة العالية التي يتمتع بها القائمون بالاتصال العاملين بالصحف موضع الدراسة.

الجدول رقم (3) يبين المؤهل الدراسي للقائم بالاتصال

المؤهل الدراسي	ك	%
دبلوم متوسط	3	%13.7
جامعي	10	%45.4
دبلوم عالي	1	%4.5
ماجستير	6	%27.3
دكتوراه	2	%9.1
المجموع	22	%100

يوضح الجدول رقم (3) توزيع المؤهل الدراسي أو العلمي للقائم بالاتصال في الصحف عينة الدراسة حيث بلغ عدد: أعلى نسبة للحاملين المؤهلات العليا حيث للمؤهل الجامعي ما نسبته45% ثم موهل الماجستير بنسبة بلغت 27.3% ومؤهل الدبلوم العالي بنسبة بلغت 13.7%. إذاً غالبية عينة الدراسة من ذوي المؤهلات العالية وهذا يعد شئ إيجابي..

الجدول رقم (4) يبين التخصص العلمي: للقائم بالاتصال

المؤهل الدراسي	ك	%
إعلام	17	%77.3
اجتماع وعلم النفس	0	0
قانون	3	13.6
علوم سياسية	0	0
تخصصات أخرى	2	9.1
المجموع	22	%100

يوضح الجدول رقم (4) نوع التخصص العلمي للقائم بالاتصال في الصحف والمجلات عينة الدراسة حيث بلغ عدد من لهم تخصص إعلام ما نسبته 77.3%وهى أعلى نسبة بينما من يحملون تخصص في درجة القانون بلغت نسبتهم 13.6% وفي المرتبة الأخيرة جاءت نسبة 9.1% لفئة تخصصات أخرى.

دلالات تخصص إعلام يعد مؤشر للقائمين بالاتصال بالصحف حيث ينطبق تخصصهم العلمي مع مجال عملهم.

الجدول رقم (5) يبين مكان العمل الحالي للقائم بالاتصال

يبين مكان العمل الحالي	ك	%
صحيفة الصباح	5	%22.7
صحيفة فبراير	9	%40.9
مجلة الأمل	0	0
مجلة الليبية	0	0
بعض الصحف والمجلات الملاحق الأحرى	8	%36.4
المجموع	22	%100

يوضح الجدول رقم (5) مكان العمل الحالي للقائم بالاتصال في الصحف عينة الدراسة حيث بلغ عدد عينة العاملين من القائمين بالاتصال في صحيفة فبراير بنسبة عالية بلغت 40.9% تلتها مباشرة ما نسبته 36.4% للعاملين في الملاحق والصحف الاخرى دون تحديد ماهي هذه الملاحق.

الجدول رقم (6) يبين سنوات الخبرة للقائم بالاتصال

سنوات الخبرة	ك	%
من سنة إلي خمس سنوات	1	%4.6
من 6 سنوات إلي 10 سنوات	3	%13.7
من 11 سنة إلي 15 سنة	1	%4.6
من 16 سنة إلي 20 سنة	10	%45.4
من 21 سنة إلي ما فوق	7	%31.8
المجموع	22	%100

يوضح الجدول رقم (6) سنوات الخبرة للقائم بالاتصال في الصحف والمجلات عينة الدراسة حيث بلغ عدد سنوات الخبرة لأعلى نسبة 45.4% هي من 16 الي 20 سنة تليها مباشرة نسبة 31.8% من سنة 21 سنة الى ما فوق.. ثم تأتي نسبة 13.7% من سنة 6 الى 10 سنوات . وهذه النتائج تعكس سنوات الخيرة التي يتمتع بها الصحفيين عينة الدراسة.

الجدول رقم(7) يبين الصفة الوظيفية للقائم بالاتصال

الصفة الوظيفية	ك	%
رئيس تحرير	1	%4.5
مدير تحرير	2	%9.1
رئيس قسم	3	%13.6
مراسل أو مندوب صحفي	0	0
مشرف صفحة	5	%22.7
صحفي أو محرر	6	%27.3
أخرى	5	%22.8
المجموع	22	%100

يوضح الجدول رقم (7) الصفة الوظيفية للقائم بالاتصال في الصحف عينة الدراسة حيث بلغ عدد من يحمل صفة (صحفي) هي أعلى نسبة بلغت 27.3% تليها مباشرة فئة وظائف أخرى نسبة 22.8% ايضا وظيفة مشرف الصفحة بنسبة 22.7% أما وظيفة رئيس القسم بلغت نسبة 13.6% .

ثانياً: مقياس شبكة الفيسبوك

الجدول رقم (8) يبين المقياس لدور الفيسبوك في التغيير السياسي في ليبيا

ر.م	المقياس / الفقرة أو العبارة	موافق		محايد		معارض		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	أدى الفيسبوك دور الوسيلة الناقلة للأخبار والمعلومات أثناء الاحتجاجات في ليبيا	17	77.3	1	4.5	4	18.2	22	%122.7
2	لعب الفيسبوك دوراً في إطالة زخم عمر الاحتجاجات والمحافظة عليها	17	77.3	1	4.5	4	18.2	22	%100
3	أسهم الفيسبوك في إطالة نقل شرارة الاحتجاجات في ليبيا	17	77.3	3	13.6	2	9.1	22	%100
4	أدى الفيسبوك دوراً في تسهيل التواصل بين المتظاهرين أثناء الاحتجاجات في ليبيا	17	77.3	2	9.1	3	13.6	22	%100
5	لعب الفيسبوك دوراً في تنسيق الحركة الميدانية للمتظاهرين في تنظيم عمليات التناوب بين المتظاهرين في ليبيا	17	77.3	2	9.1	3	13.6	22	%100
6	وحد الفيسبوك توجهات الجماهير الليبية المحتجة وتعبئتها	13	59.1	6	27.3	3	13.6	22	%100

	نحو إحداث التغيير وتحويلها إلى جماعات ضاغطة									
7	أدى الفيسبوك دوراً في تحقيق التضامن الاجتماعي بين المحتجين الليبيين وتغيير نمط الاتصال السياسي بينهم	16	72.7	1	4.5	5	22.7	22	%100
8	أزال الفيسبوك الفوارق الاجتماعية بين المحتجين الليبيين	15	68.2	3	13.6	4	18.2	22	%100
9	أسهم الفيسبوك في الرفع من سقف الوعي بحرية التعبير وتعزيز المشاركة السياسية في ليبيا	16	72.7	4	18.2	2	9.1	22	%100
10	أسهم الفيسبوك في اتاحة فرصة إحداث التغيير لعناصر وقوى جديدة أثناء الاحتجاجات في ليبيا	18	81.8	1	4.5	3	13.6	22	%100
11	أدى الفيسبوك دوراً كبيراً في صناعة الحدث السياسي في ليبيا وتفعيله	17	77.3	3	13.6	2	9.1	22	%100
12	أثر الفيسبوك على الرأي العام المحلي والعربي والإقليمي والدولي	20	90.9	2	9.1	0	0	22	%100
13	تراجع دور وسائل الإعلام التقليدية أثناء فترة الاحتجاجات في ليبيا مقارنة بدور الفيسبوك	19	86.4	2	9.1	1	4.5	22	%100
14	الأخبار والمعلومات في الفيسبوك أكثر تنوعاً وسرعة وإثارة وجذباً ومنافسة منها على وسائل الإعلام التقليدية	22	100	0	0	0	0	22	%100
15	اعتماد وسائل الإعلام التقليدية على الأخبار والمعلومات المنشورة في الفيسبوك أثناء الاحتجاجات في ليبيا	16	72.7	3	13.6	3	13.6	22	%100
16	أسهم الفيسبوك في ظهور ظاهرة المواطن الصحفي	21	95.5	1	4.5	0	0	22	%100
17	لعب الفيسبوك دوراً في التغلب على سياسة حجب المعلومات والأخبار وفي مقاومة الدعاية والشائعات التي مارستها الحكومة الليبية أثناء الاحتجاجات	18	81.8	2	9.1	2	9.1	22	%100

يوضح الجدول رقم (8) المقياس لدور الفيسبوك في التغيير السياسي في ليبيا وكانت النتائج على النحو التالي:

مقياس (موافق)

- **جاءت الفئة التالية** (الأخبار والمعلومات في الفيسبوك أكثر تنوعاً وسرعة وإثارة وجذباً ومنافسة منها على وسائل الإعلام التقليدية) **وعلى مقياس (موافق) بنسبة بلغت** 100% في المرتبة الأولى.
- **جاءت الفئة التالية** (أسهم الفيسبوك في ظهور ظاهرة المواطن الصحفي) **وعلى مقياس (موافق) بنسبة بلغت** 95.5% في المرتبة الثانية.
- **جاءت الفئة التالية** (أثر الفيسبوك على الرأي العام المحلي والعربي والإقليمي والدولي) **وعلى مقياس (موافق) بنسبة بلغت**90.9 % في المرتبة الثالثة.
- **جاءت الفئة التالية** (تراجع دور وسائل الإعلام التقليدية أثناء فترة الاحتجاجات في ليبيا مقارنة بدور الفيسبوك) **وعلى مقياس (موافق) بنسبة بلغت** 86.4% في المرتبة الرابعة.
- **ـ جاءت الفئات التالية بشكل متساوي على مقياس (موافق) بنسبة بلغت** 81.8 **% لكل واحدة منها** وفي المرتبة الخامسة **والفئات هي:**
  - (أسهم الفيسبوك في اتاحة فرصة إحداث التغيير لعناصر وقوى جديدة أثناء الاحتجاجات في ليبيا)
  - (لعب الفيسبوك دوراً في التغلب على سياسة حجب المعلومات والأخبار وفي مقاومة الدعاية والشائعات التي مارستها الحكومة الليبية أثناء الاحتجاجات)
- **جاءت الفئات التالية بشكل متساوي على مقياس (موافق) بنسبة بلغت** 77.3**% لكل واحدة منها** وفي المرتبة السادسة **والفئات هي:**
  - (أدى الفيسبوك دور الوسيلة الناقلة للأخبار والمعلومات أثناء الاحتجاجات في ليبيا)
  - (لعب الفيسبوك دوراً في إطالة زخم عمر الاحتجاجات والمحافظة عليها)
  - (أسهم الفيسبوك في إطالة نقل شرارة الاحتجاجات في ليبيا)
  - (أدى الفيسبوك دوراً في تسهيل التواصل بين المتظاهرين أثناء الاحتجاجات في ليبيا)
  - (لعب الفيسبوك دوراً في تنسيق الحركة الميدانية للمتظاهرين في تنظيم عمليات التناوب بين المتظاهرين في ليبيا)
  - (أدى الفيسبوك دوراً كبيراً في صناعة الحدث السياسي في ليبيا وتفعيله)
- **ـ جاءت الفئات التالية بشكل متساوي على مقياس (موافق) بنسبة بلغت** 72.7**% لكل واحدة منها** وفي المرتبة السابعة **والفئات هي:-**

- (أدى الفيسبوك دوراً في تحقيق التضامن الاجتماعي بين المحتجين الليبيين وتغيير نمط الاتصال السياسي بينهم)
- (أسهم الفيسبوك في الرفع من سقف الوعي بحرية التعبير وتعزيز المشاركة السياسية في ليبيا)
- (اعتماد وسائل الإعلام التقليدية على الأخبار والمعلومات المنشورة في الفيسبوك أثناء الاحتجاجات في ليبيا)

- **جاءت الفئة التالية** (أزال الفيسبوك الفوارق الاجتماعية بين المحتجين الليبيين) **وعلى مقياس (موافق) بنسبة بلغت** 68.2% في المرتبة الثامنة.
- **جاءت الفئة التالية** (وحد الفيسبوك توجهات الجماهير الليبية المحتجة وتعبئتها نحو إحداث التغيير وتحويلها إلى جماعات ضاغطة) **وعلى مقياس (موافق) بنسبة بلغت** 100% في المرتبة التاسعة.
- **<u>مقياس (محايد)</u>**
- **جاءت الفئة التالية على مقياس (محايد) بنسبة بلغت** 27.3**%** وفي المرتبة الأولى **والفئة هي:** (وحد الفيسبوك توجهات الجماهير الليبية المحتجة وتعبئتها نحو إحداث التغيير وتحويلها إلى جماعات ضاغطة)
- **جاءت الفئة التالية على مقياس (محايد) بنسبة بلغت** 18.2**%** وفي المرتبة الثانية **والفئة هي:** (أسهم الفيسبوك في الرفع من سقف الوعي بحرية التعبير وتعزيز المشاركة السياسية في ليبيا)
- **جاءت الفئات التالية بشكل متساوي على مقياس (محايد) بنسبة بلغت** 13.6**% لكل واحدة منها** وفي المرتبة الثالثة **والفئات هي:-**
  - (أسهم الفيسبوك في إطالة نقل شرارة الاحتجاجات في ليبيا)
  - (أزال الفيسبوك الفوارق الاجتماعية بين المحتجين الليبيين)
  - (أدى الفيسبوك دوراً كبيراً في صناعة الحدث السياسي في ليبيا وتفعيله)
  - (اعتماد وسائل الإعلام التقليدية على الأخبار والمعلومات المنشورة في الفيسبوك أثناء الاحتجاجات في ليبيا)
- **<u>مقياس (معارض)</u>**
- **جاءت الفئة التالية** (أدى الفيسبوك دوراً في تحقيق التضامن الاجتماعي بين المحتجين الليبيين وتغيير نمط الاتصال السياسي بينهم) **وعلى مقياس (معارض) بنسبة بلغت** 22.7% في المرتبة الأولى.
- **ـ جاءت الفئات التالية بشكل متساوي على مقياس (معارض) بنسبة بلغت** 18.3**% لكل واحدة منها** وفي المرتبة الثانية **والفئات هي:**
  - (أدى الفيسبوك دور الوسيلة الناقلة للأخبار والمعلومات أثناء الاحتجاجات في ليبيا)
  - (لعب الفيسبوك دوراً في إطالة زخم عمر الاحتجاجات والمحافظة عليها)
  - (أزال الفيسبوك الفوارق الاجتماعية بين المحتجين الليبيين)
- **ـ جاءت الفئات التالية بشكل متساوي على مقياس (معارض) بنسبة بلغت** 13.6**% لكل واحدة منها** وفي المرتبة الثالثة **والفئات هي:**
  - (أدى الفيسبوك دوراً في تسهيل التواصل بين المتظاهرين أثناء الاحتجاجات في ليبيا)
  - (لعب الفيسبوك دوراً في تنسيق الحركة الميدانية للمتظاهرين في تنظيم عمليات التناوب بين المتظاهرين في ليبيا)
  - (وحد الفيسبوك توجهات الجماهير الليبية المحتجة وتعبئتها نحو إحداث التغيير وتحويلها إلى جماعات ضاغطة)
  - (أسهم الفيسبوك في اتاحة فرصة إحداث التغيير لعناصر وقوى جديدة أثناء الاحتجاجات في ليبيا)
  - (اعتماد وسائل الإعلام التقليدية على الأخبار والمعلومات المنشورة في الفيسبوك أثناء الاحتجاجات في ليبيا)

ما يمكن قوله تغليقاً على ما جاء في الجدول رقم (8) ما يلي إن الفيسبوك لعب دوراً كبيراً في التغيير السياسي في ليبيا وذلك وفقاً لوجهات نظر القائمون بالاتصال وذلك على النحو التالي:

- الأخبار والمعلومات في الفيسبوك أكثر تنوعاً وسرعة وإثارة وجذباً ومنافسة منها على وسائل الإعلام التقليدية
- إن الفيسبوك لعب دوراً كبيراً في طهور طاهرة المواطن الصحفي.
- أثر الفيسبوك على الرأي العام المحلي والعربي والإقليمي والدولي
- تراجع دور وسائل الإعلام التقليدية أثناء فترة الاحتجاجات في ليبيا مقارنة بدور الفيسبوك
- أدى الفيسبوك دور الوسيلة الناقلة للأخبار والمعلومات أثناء الاحتجاجات في ليبيا
- لعب الفيسبوك دوراً في إطالة زخم عمر الاحتجاجات والمحافظة عليها
- أسهم الفيسبوك في إطالة نقل شرارة الاحتجاجات في ليبيا
- أدى الفيسبوك دوراً في تسهيل التواصل بين المتظاهرين أثناء الاحتجاجات في ليبيا.
- أدى الفيسبوك دوراً في تحقيق التضامن الاجتماعي بين المحتجين الليبيين وتغيير نمط الاتصال السياسي بينهم
- أسهم الفيسبوك في الرفع من سقف الوعي بحرية التعبير وتعزيز المشاركة السياسية في ليبيا
- أزال الفيسبوك الفوارق الاجتماعية بين المحتجين الليبيين
- وحد الفيسبوك توجهات الجماهير الليبية المحتجة وتعبئتها نحو إحداث التغيير وتحويلها إلى جماعات ضاغطة.

أهم نتائج الدراسة الميدانية:-

تمحورت أهم نتائج الدراسة الميدانية في الآتي:-

(1) بلغ عدد الذكور ما نسبته 68% مقابل الإناث بنسبة بلغت 32%.
(2) غالبية عينة الدراسة من العاملين بالصحف موضع الدراسة له سنوات خبرة طويلة جداً
(3) غالبة عينة الدراسة بعين الصحف من ذوي المؤهلات العالية.
(4) أغلب عينة الدراسة كانوا من صحيفة فبراير.
(5) وحد الفيسبوك توجهات الجماهير الليبية المحتجة وتعبئتها نحو إحداث التغيير وتحويلها إلى جماعات ضاغطة.
(6) أدى الفيسبوك دوراً في تسهيل التواصل بين المتظاهرين أثناء الاحتجاجات في ليبيا.
(7) أثر الفيسبوك على الرأي العام المحلي والعربي والإقليمي والدولي
(8) الأخبار والمعلومات في الفيسبوك أكثر تنوعاً وسرعة وإثارة وجذباً ومنافسة منها على وسائل الإعلام التقليدية
(9) أسهم الفيسبوك في إطالة نقل شرارة الاحتجاجات في ليبيا
(10) أدى الفيسبوك دوراً في تحقيق التضامن الاجتماعي بين المحتجين الليبيين وتغيير نمط الاتصال السياسي بينهم

توصيات الدراسة:-

من خلال نتائج الدراسة الميدانية توصي الباحثة بالتالي:-

(1) توصي الدراسة بمزيد من التوسع في إجراء مثل هذا النوع من الدراسات وذلك لأهميتها في التأثير في الرأي العام.
(2) تشجيع الأفراد من الحاصلين على **التخصصات علمية أخرى للعمل في محال الصحافة:**
(3) تشجيع العنصر النسائي للعمل في المحال الصحفي.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام**، ط2 القاهرة :عالم الكتب، 2006م
- السيد احمد مصطفى، **البحث الإعلامي**، ط2 بنغازي، جامعة قار يونس، 1994م
- الشاعر، عبد الرحمن.- **مواقع التواصل الاجتماعي والسلوك الإنساني**. ط1.عمان: دار صفاء. 2015م
- شفيق، حسنين. **الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونية**. ط1. الجيزة: دار فكر وفن.2015م شقرة، علي ..**الإعلام الجديد**. ط1. عمان: دار أسامة. 2014م
- شقرة، علي ..**الإعلام الجديد**. ط1. عمان: دار أسامة. 2014م
- الشمالية، وآخرون،. **الإعلام الرقمى الجديد**. ط1. عمان: دار الإعصار العلمي. 2015.
- عبد الكافي، إسماعيل ..**شبكات التواصل الاجتماعي والتأثير على الأمن القومي والاجتماعي**. ط1. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.2016م
- عقيلة، عبد المحسن. **الإعلام الجديد وعصر التدفق الإخباري**. ط1. المنصورة: المكتبة المصرية. 2015م
- الفلاحي، حسين. **الإعلام التقليدي والإعلام الجديد**. ط1.عمان: دار غيداء. 2014م ،
- محمد علي محمد، "**علم الاجتماع والمنهج العلمي**" الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1981م
- المقدادي، كاظم .**الإعلام الدولي والجديد وتصدع السلطة الرابعة**. ط1.عمان:دار أسامة 2013 م

- مكاوي، حسن عماد وحسين، ليلي السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 1998م
- نوال محمد عمر، **"مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية"** القاهرة، الأنجلو المصرية 1986م
- هتيمي، حسين.. **العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي**. ط1.عمان: دار أسامة. 2015 م

الرسائل العلمية:

- آمال محمد عبد الرحيم الورفلي، **اتجاهات الخطاب الصحفي نحو قضايا المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب: دراسة تحليلية ميدانية مقارنة لعينة من الصحف الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإعلام ، مدرسة الإعلام والفنون الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – طرابلس- ليبيا 2022م
- جمعة محمد عبد النبي **"اعتماد الشباب العراقي على وسائل الإعلام الجديدة في متابعة الأحداث الجارية في العراق "رسالة ماجستير غير منشورة**،) القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية 2011م.
- عبير إبراهيم محمد عزى **"وسائل الإعلام التقليدية والجديدة والمجال العام، دراسة تطبيقية على قضايا الحريات"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، 2009م
- مي عبد الرحمن مصلح، **"دور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في إمداد الشباب المصري بالمعلومات السياسية"**، رسالة ماجستير غير منشورة،(لقاهرة ، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الإعلام وعلوم الاتصال، 2011م
- نها نبيل محمود الأسدودي. **دور مواقع التواصل الاجتماعي في إدراك الشباب الجامعي لحرية الرأي ومشاركتهم السياسية في ثورة 25 يناير 2011: دراسة تحليلية ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة،)القاهرة: جامعة المنصورة، كلية التربية النوعية، قسم الإعلام التربوي، 2012م.

الدوريات:

- طه نجم وأنور الرواس **"العلاقة بين تعرض الشباب العماني لوسائل الإعلام الجديدة ومستوى المعرفة السياسية" دراسة ميدانية على عينة مستخدمي الإنترنت ، مجلة دفاتر السياسية** والقانون، سلطنة عمان، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، العدد الرابع 2011 م
- مروة شبل عجيزة، **تقييم النخبة لدور وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الثورة المصرية**"، بحث منشور في دورية **إعلام الشرق الأوسط** ، العدد (8) خريف 2012م
- ممدوح السيد عبدالهادي شتلة، حنان كامل حنفي مرعي (**استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وعلاقته بالمشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية المصرية 2014 دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي المصري**) **دورية إعلام الشرق الأوسط** ، العدد الحادي عشر- خريف 2015م

الأنترنت:

- التغييرالسياسيPolitical Change- **الموسوعة السياسية-على الرابط التالي:**--https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

حلقة نقاشية: مستقبل ليبيا في ظل الانقسام السياسي والصراع العسكري ، موقع الجزيرة نت ، على الرابط التالي:-
ttps://studies.aljazeera.net/ar/events/2015/01/201512582421168408.html

- **محطات من الحوار السياسي الليبي، بوابة الوسط**، تاريخ النشر الخميس 17ديسمبر 2015 الساعة 2:26pm، تاريخ زيارة الموقع 2016/9/2 الساعة 7:30 pm
- مفهوم الفيسبوك ونشأته وتطوره، **موقع: المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية**، متاح على الرابط التالي:- https://socio.yoo7.com/t3888-topic
- مفهوم الفيسبوك ونشأته وتطوره، **موقع : المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية**، متاح على الرابط التالي:- https://socio.yoo7.com/t3888-topic
- ممدوح السيد عبدالهادي شتلة ، د/ حنان كامل حنفي مرعي (**استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وعلاقته بالمشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية المصرية 2014 دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي المصري**) **دورية إعلام الشرق الأوسط** ، العدد الحادي عشر- خريف 2015م
- **موقع الجزيرة نت**، تاريخ النشر الجمعة 19 سبتمبر 2014، الساعة 12:33 بتوقيت مكة المكرمة، تاريخ زيارة الموقع الجمعة 2سبتمبر2017 الساعة 11 مساء.
- نها عبد المقصور، نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام: الأسس والمنطلقات ،**موقع المعهد المصري للدراسات**، متاح على الرابط التالي:--https://eipss-eg.org/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AA/

المصادر والمراجع الأجنبية:

Zito George **"Methodology and Meaning"** Pine hurt and Winston New York : Holt 1975 pp47-54

أصول البحث العلمي القانوني

ا. خديجة عبد الله سالم الصيد الزوي
قسم: الموارد البشرية - كلية العلوم التقنية الشاطئ -جامعة: وزارة التعليم التقني
محروقة الشاطئ- ليبيا

الملخص:
القانون هو جزء لا يتجزأ من مجالات التطور الإنساني، فهو صناعة إنسانية تطورت مع تطور البشرية، فلذلك يعتبر البحث القانوني أيضاً جزء مهم من أجزاء البحث العلمي، للقانون في حياتنا البشرية أهمية بالغة، فهو يحدد واجبات الأشخاص، وما لهم وما عليهم، كما يحدد واجبات الدول، والمسؤولين، ويمنع الجريمة، ويحد من السلوكيات الإنسانية والاجتماعية الغير مسؤولة بكافة أشكالها، لذلك تكون أهمية دراسة القانون وأهمية البحث العلمي في المجال القانوني ، ونظراً لأهمية البحث العلمي في المجال القانوني، سوف نخصص هذا المقال لنبين تلك الأهمية بشكل كبير ومفصل.
البحث العملي هو مجموع الخطوات والأساليب المتبعة والأدوات المستخدمة في دراسة أي موضوع علمي معين، والغاية من تلك الأبحاث هي الوصول إلى أسمى مراتب التطور العلمي والإنساني، ويقوم البحث العلمي على منهجيات محددة باستخدام إحدى مناهج البحث العلمي وتطبيق نظريات علمية معينة أو الاعتماد على الإحصاء الرياضي والحسابات والاستبيانات، وغيرها من أدوات البحث العلمي الأخرى للوصول إلى نتائج دقيقة من البحث.
البحث العملي في المجال القانوني هو بحث علمي محدد في المجال القانوني، يهدف إلى دراسة المشكلات القانونية الفردية والجماعية، والعوامل التي تدخل بها، والقوانين والتشريعات والدساتير التي تشترك في الحياة الإنسانية الفردية والجماعية، والعمل على تطوير وتحسين تلك القوانين والدساتير والتشريعات، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات القانونية، وتطبيقها في الوقت الحاضر والمستقبل.
الكلمات المفتاحية: القانون، البحث العلمي.

Summary
Law is an integral part of the areas of human development. It is a human industry that has evolved with the development of humanity. Therefore, legal research is also considered an important part of scientific research. Law in our human life is of great importance, as it determines the duties of people, what they have and what they are owed, and it also determines the duties of... States, officials, prevents crime, and limits irresponsible human and social behavior in all its forms. Therefore, the importance of studying law and the importance of scientific research in the legal field, and given the importance of scientific research in the legal field, we will devote this article to show that importance in great detail.
Practical research is the sum of the steps, methods followed, and tools used in studying any specific scientific topic. The purpose of this research is to reach the highest levels of scientific and human development. Scientific research is based on specific methodologies using one of the scientific research methods and applying specific scientific theories or relying on mathematical statistics and calculations. Questionnaires, and other scientific research tools to reach accurate results from the research.
Practical research in the legal field is specific scientific research in the legal field, which aims to study individual and collective legal problems, the factors that interfere with them, and the law, legislation and constitutions that participate in individual and collective human life, and work to develop and improve those laws, constitutions and legislation, and find appropriate solutions to the problems. Legal and its application now and in the future.
Keywords: Law ، scientific research.

مقدمة :

إن دراسة أي علم من العلوم لا يمكن أن تكتمل إلا بدراسة مناهج البحث فيه، ولهذا قال العلماء : إن مناهج البحث في أي علم من العلوم هي جزء لا يتجزأ من ذلك العلم.[1] هذا وتخضع كتابة أي بحث قانوني إلى مقاييس منهجية فأساس قيام البحث والهدف منه هو حل مشكلة محددة يذكرها الباحث في المقدمة، ويضع منذ البداية الفرضيات التي اقترحها لحل هذه الإشكالية بحيث يصل في نهاية بحثه إلى الإجابة عن استفسار أساسي : هل حلت مشكلة البحث؟ وهل تحقق إثبات فرضية البحث والبرهنة عليها؟

لذا فإن المعرفة الواعية بمناهج البحث القانوني تمكن الباحث من إتقان البحث وتلافي الكثير من الخطوات المتعثرة التي لا تفيد شيئا ولا تعد المناهج القانونية هدفا في حد ذاته، وإنما هي وسيلة للتفكير السليم توصل الباحث في النهاية إلى حلول قابلة للتطبيق قصد حل المشكلات والقضايا التي يبحثها.

والبحث العلمي في مجال القانون يحتل أهمية قصوى حيث أن تحقيق العدالة التي ينشدها القانون لا يمكن تحقيقها إلا بالوصول إلى الحقيقة التي هي جوهر العدالة ولا سبيل للوصول إلى الحقيقة إلا عن طريق البحث العلمي الذي عن طريقه يمكن الكشف عن حقيقة الأسباب الكامنة وراء المشكلات القانونية فيسهل حينئذ التوصل إلى الحل القانوني المناسب لها. كما يمكن عن طريق البحث العلمي القانوني إعداد الدراسات العلمية لبحث المشكلات القانونية الموجودة من قبل أو التي تظهر حديثاً في المجتمع وإيجاد أفضل الحلول القانونية لها.

المبحث الأول: تعريف وأنواع البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي المحرك الأساسي لكل تقدم في كافة المجالات، ولم تصل الدول الصناعية إلى ما وصلت إليه إلا بفضل تشجيعها وسهرها الدائم على تطوير البحث العلمي القائم على الاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا على أن يتبع في هذا الفحص خطوات المنهج العلمي على اختلاف أنواعه.

[1]- الكريني إدريس، تقنيات منهجية أولية لطلبة كليات الحقوق كلية الحقوق جامعة مراكش المملكة المغربية، ص:21

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

يتحدد تعريف البحث العلمي من خلال الربط بين معنى كلمة (البحث) ومعنى كلمة (العلم). ولذلك فالبحث العلمي يعرف على أنه إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها وصولاً إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها"[1]

ويعرف على أنه التقصي المنظم، وذلك باتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها"[2]. وفي هذا المجال وجب علينا التفريق بين العلم والمعرفة. فبالرغم من أن العلم يهدف إلى الوصول للمعرفة، إلا أن المعرفة أكثر شمولاً من العلم، كونها تحتوي على معارف علمية وغير علمية. أما العلم فلا يشمل سوى المعارف العلمية المستقاة بأسلوب علمي مدروس. لذا أمكن القول أن العلم هو طريقة منظمة ومنهج علمي للحصول على المعرفة أما المعرفة فيتم الحصول عليها بشكل تلقائي، أو بالصدفة، ودون إتباع أي أسلوب أو منهج علمي.

المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي

إذا ما نظرنا إلى البحث العلمي تبعاً لطبيعة الطريقة المتبعة فيه نجد أن هنالك أبحاث تتعلق بالعلوم الطبيعية أو التطبيقية وأخرى تتعلق بالعلوم الإنسانية.

الفرع الأول: أبحاث العلوم التطبيقية

وهي البحوث القابلة للتطبيق فهي علمية وتطبيقية في آن واحد. لذا فإن هذه البحوث تساهم في تطوير الصناعات المختلفة حسب ميادينها كونها تعتمد على المنهج التجريبي القائم على الملاحظة واقتراح الفروض والتحقق من صحتها ثم تطبيق النتائج المتوصل إليها. ومن أهم مجالاتها الكيمياء الفيزياء الهندسة الطب والزراعة.

الفرع الثاني بحوث العلوم الإنسانية

وهي بحوثاً نظرية وليست عملية لكنها قابلة للتطبيق أيضاً. وأهم مجالاتها الفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع والتاريخ والأدب واللغة والقانون. نشير فقط إلى أن كلا النوعين من هذه البحوث له مكانة هامة فإحراز التقدم أحدها دون الآخر لا يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة في نهضة المجتمع.

المبحث الثاني: مناهج ومتطلبات البحث العلمي القانوني

يهتم علم المناهج بتحديد الشكل العام والطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم. كما يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة اعتماداً على خطة منهجية مدروسة.

المطلب الأول: مناهج البحث العلمي القانوني

يعرف المنهج في مجال البحث العلمي على أنه « مجموعة الخطوات التي يجب إتباعها للوصول إلى هدف محدد أو لاكتشاف الحقيقة .». وعليه فكلما كان منهج البحث واضحاً ومحدداً. كان البحث دقيقاً ونتائجه أقرب للصواب. ونظراً للمكانة الهامة التي يحظى بها المنهج العلمي في البحث فقد ظهر في هذا الشأن علم متخصص هو "علم المناهج[3].

أما بالنسبة لتقسيمات مناهج البحث العلمي فهي تختلف باختلاف العلوم، فهناك مناهج تصلح للعلوم الطبيعية، وأخرى تصلح للعلوم الإنسانية وبما إننا نبحث في أصول البحث القانوني لذلك سوف نركز على مناهج البحث المتبعة في مجال القانون. وأهم هذه المناهج هي:

الفرع الأول: المنهج الموضوعي

ففي هذا النوع من المناهج على الباحث أن يكون موضوعياً في بحثه غير متحيز، إذ على الباحث أن يتجرد من أفكاره ومعتقداته الشخصية معتمداً على الحجج والأسانيد الواقعية. وبعد من أهم المناهج البحثية، باعتبار أن اتباعه يؤدي بنا للوصول إلى نتائج حقيقية غير مضللة.

الفرع الثاني: المنهج التأصيلي (الاستقرائي)

وتعنى الدراسة في هذا المنهج باستقراء الجزئيات أو الخصوصيات لتعمم على اعتبار أن ما يسري على الجزء والخاص يسرى على الكل والعام. فمثلاً يقوم الباحث بدراسة المسائل القانونية الجزئية أو الفرعية المتشابهة دراسة معمقة وذلك بغرض الكشف عن القاسم المشترك بينها، ومن خلال الربط بين السبب والمسبب يخلص إلى وضع قاعدة عامة تحكم هذه المسائل. مثال ذلك استقرار أحكام القضاء الإداري المتعلقة بالرقابة على أعمال الإدارة أو أحكام القضاء المتعلقة بفكرة الرقابة على دستورية القوانين.

---

[1]- الهيئة المصرية العامة للمواصفات ولجنة التوثيق والمعلومات خطوط ارشادية لتقديم مخطط للتسجيل لدرجتي الماجستير والدكتوراه. جامعة القاهرة، مصر، ص: 09

[2]- الهيئة المصرية العامة للمواصفات ولجنة التوثيق والمعلومات مرجع سابق، ص 10.

[3]- بوحوش عمار دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص: 90.

الفرع الثالث: المنهج الاستنباطي (التحليلي)

وهذا المنهج عكس المنهج التأصيلي (الاستقرائي) كونه يبدأ من الحقائق الكلية لينتهي إلى الحقائق الجزئية، أي من العام إلى الخاص، مثال ذلك أن يستند الباحث في مجال القانون الجنائي إلى قواعده العامة ليرى مدى إمكانية تطبيقها على الظواهر الإجرامية الحديثة مثل الإرهاب، وخطف الطائرات، وغسيل الأموال[1].

الفرع الرابع المنهج المقارن

من خلال التسمية يتضح أن الباحث يعتمد في هذا المنهج أسلوب المقارنة بين قانونه الوطني وقوانين أو نظم أخرى وذلك لبيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة.

هذا ويعتبر المنهج المقارن ذو أهمية قصوى بالنسبة للدراسات القانونية كونه يمكن الباحث من استنباط أفضل الحلول للمشرع للاستعانة بها.

تجدر الإشارة أن هناك قسمان للدراسة المقارنة فهناك منهج المقارنة الأفقية الذي يقوم على بحث المسألة في كل قانون على حدة، بحيث لا ينتقل الباحث لموقف القانون الآخر حتى ينتهي من بحث المسألة في القانون الأول. إما إذا اعتمد الباحث منهج المقارنة الرأسية، فانه يتناول كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد[2]. ويمكن القول أن منهج المقارنة الرأسي أفضل من الأفقي لأنه يبعدنا عن التكرار وتقطيع أوصال البحث.

الفرع الخامس: المنهج التاريخي

وهو المنهج الذي يعتمد على فهم ودراسة الحاضر من خلال دراسة الماضي. فعندما يتناول الباحث القانوني موضوع الوكالة مثلاً كأحد أنواع العقود، يبدأ بحثه بدراسة التطور التاريخي لفكرة الوكالة في النظم القانونية القديمة لكي يتوصل إلى التطور الذي رافق هذا الموضوع إلى أن وصل إلى التنظيم القانوني الحالي له.

المطلب الثاني: متطلبات البحث العلمي القانوني

لإمكانية إجراء البحث العلمي في مجال القانون لابد من توافر ثلاثة أمور بدءاً بالمشكلة القانونية التي تحتاج إلى البحث ثم الشخص الذي يتولى بحث هذه المشكلة، وخطة البحث.

الفرع الأول: مشكلة البحث

لا يوجد البحث العلمي إلا حيث توجد المشكلة، والتي تستوجب على للباحث جمع المعلومات حولها وتحديد فروضها البحثية ثم الإجابة عن هذه الفروض. ومن المتعارف عليه منهجيا أن يسأل الباحث نفسه مجموعة من الأسئلة أهمها:

- ✓ هل يستحق هذا الموضوع ما يبذل فيه من جهد؟
- ✓ هل من الممكن كتابة رسالة أو بحث عن هذا الموضوع؟
- ✓ هل في طاقتي أن أقوم بهذا العمل؟
- ✓ هل لدي رغبة وميول لهذا الموضوع؟

ومن خلال الأسئلة الواردة أعلاه أمكن تحديد معايير اختيار موضوع البحث الآتية:

1. صلاحية الموضوع البحث : أي مدى قدرة البحث في الموضوع على تحقيق فائدة علمية وعملية للمجتمع. وذلك بأن يتناول مشكلة حقيقية تشغل الرأي العام أو طائفة معينة من أفراد المجتمع، وتقدم الحلول المناسبة لها.
2. حداثة الموضوع : يجب أن يكون موضوع البحث جديداً، إما إذا كان الموضوع قديماً وقد تم بحثه من قبل فلا يكون هنالك جدوى من البحث فيه.
3. تحديد موضوع البحث: تحديداً دقيقاً لأن ذلك من شأنه أن يرشد الباحث إلى المراجع التي تتصل بموضوع بحثه اتصالاً وثيقاً.
4. إمكانية بحث الموضوع من حيث وفرة المراجع المتخصصة والتي قد لا تكون موجودة في دولة الباحث مما يتطلب معه السفر إلى دولة أخرى. وقد تكون هذه المراجع بلغة أجنبية لا يعرفها الباحث.

الفرع الثاني: الباحث:

غالباً ما يقوم بالبحث العلمي شخص واحد، ولكن قد يقوم به أكثر من شخص أو فريق من الباحثين ويسمى في هذه الحالة بالبحث المشترك أو البحث الجماعي، وهنالك مجموعة صفات يجب أن يتصف بها الباحث أهمها:

---

[1]- الشيخلي عبد القادر إعداد البحث القانوني (النواحي الشكلية والموضوعية في كتابة البحث القانوني خصوصاً في رسائل الماجستير والدكتوراه) دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص: 56.

[2]- جودت عزت عطوي أساليب البحث العلمي الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع 2000 ، 68.

1. الموهبة: أي أن تكون لديه القدرة على التفكير والتحليل والاستنتاج العقلي.
2. الكفاءة في العلم وسعة المعرفة: يجب أن يكون الباحث على معرفة علمية كافية بموضوع البحث أي المشكلة القانونية التي سيبحث فيها.
3. الرغبة تعتبر من العوامل الأساسية لنجاح أي بحث لأن البحث العلمي هو طريق شاق وملئ بالمتاعب ولا يصل إلى نهايته إلا من توافرت لديه الرغبة الحقيقية في البحث العلمي.
4. الصبر: فلا يجزع الباحث إذا طال به الوقت دون أن يصل إلى الحقيقة.
5. الأمانة العلمية: عرض الحقيقة كما هي دون تحريف والإشارة إلى المراجع التي تمت الاستفادة ونسب الآراء إلى أصحابها عن طريق التهميش[1].
6. التواضع على الباحث أن يبتعد عن المغرور فلا يبالغ في مديح نفسه ولا يصف آراءه بأنها عين الصواب

الفرع الثالث: خطة البحث:

تعد خطة البحث المرشد الذي يوجه الباحث أثناء قيامه بالبحث والخطة التي يضعها الباحث قبل الدخول في البحث هي خطة تمهيدية وليست نهائية، أما الخطة النهائية فلا توضع إلا عند البدء في كتابة البحث بالفعل بعد أن يكون الباحث قد اكتملت لديه كل التفاصيل. وتشتمل خطة البحث على عنوان البحث وتقسيماته.

أولاً: عنوان البحث:

ويشترط فيه ما يلي:

- ✓ أن يكون محدداً بمعنى أن يكون نصاً في الموضوع محل البحث.
- ✓ أن يصاغ في صورة جملة تقريرية وليس في صيغة استفهامية.
- ✓ يجب أن يكون بأقل قدر من الكلمات.
- ✓ يجب أن يكون جديداً ومبتكراً.
- ✓ يجب أن يكون جذاباً إلى قراءته والاستفادة منه[2].

ثانياً: تقسيمات البحث :

تختلف التقسيمات من بحث لآخر حسب حجم موضوع البحث وترتب التقسيمات كالاتي:

قسم – باب – فصل - مبحث – مطلب - فرع - أولاً - 1 - 1

هذا ويجب على الباحث مراعاة الأمور التالية عند وضع تقسيمات البحث:

- ✓ يجب أن تكون تقسيمات البحث وعناوينها متسلسلة تسلسلاً منطقياً.
- ✓ أن يتفرع كل عنوان من العنوان السابق عليه ويؤدي إلى العنوان التالي له.
- ✓ يجب أن تكون عناوين تقسيمات البحث مختصرة ودالة بوضوح على معناها.
- ✓ يجب أن يكون هنالك توازن بين التقسيمات المختلفة للبحث فلا يجوز أن يتوسع الباحث في قسم على حساب قسم آخر قدر الإمكان.

ثالثاً: مقدمة البحث وخاتمته

يبدأ كل بحث عادة بمقدمة والتي تمثل مدخلاً للبحث تحدد لمن يقرأها اتجاه البحث ومضمونه وما يرمي إليه من أهداف ومقدمة البحث على الرغم من أنها لا تحتل من البحث سوى صفحات قليلة إلا أنها تعطي للقارئ انطباعاً شمولياً عن موضوع البحث وأسلوب الباحث والمنهج المتبع في الدراسة وعرض مختصر لحظة البحث. أما الخاتمة فتأتي في نهاية البحث وفيها يخلص الباحث إلى النتائج التي توصل إليها في بحثه، والتوصيات التي يرى ضرورة الأخذ بها، ويجب أن يراعي الباحث من عرضه لنتائج البحث وتوصياته أن تكون قابلة للتطبيق.

المبحث الثالث: مصادر البحث العلمي القانوني

مصادر البحث العلمي هي المراجع التي يستقي منها الباحث المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث. وينبغي على الباحث أن يطلع على مراجع شتى وفي أماكن كثيرة، ويمكن حصر هذه المصادر في الآتي:

المطلب الأول: المصادر المكتوبة وتتكون المراجع أو المصادر المكتوبة التي يتم اللجوء إليها للبحث في مجال القانون من مراجع قانونية وأخرى غير قانونية وتشمل الآتي:

---

[1]- الشيخلي عبد القادر إعداد البحث القانوني دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص: 56.

[2]- جودت عزت عطوي أساليب البحث العلمي الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدونية للنشر والتوزيع، ص 66.

أولاً: المراجع العامة: التي تتناول الأحكام العامة والمبادئ الكلية لفروع القانون الذي تعرض له، دون الدخول في التفصيلات الفرعية أو التطبيقات الجزئية ومن هذه المراجع النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني مثلاً.
ثانياً: المراجع المتخصصة : وهي المراجع التي لا تعرض الأحكام العامة لأحد فروع القانون، بل تقتصر على مسألة واحدة من مسائله، فتدرسها دراسة معمقة، مثال ذلك الكتاب الذي يتناول المسؤولية الجنائية للطبيب، أو موضوع حق المؤلف.
ثالثاً: الرسائل العلمية: وهي رسائل الماجستير والدكتوراه وهي عبارة عن أبحاث متخصصة تتناول مسائل قانونية خاصة تدرسها دراسة معمقة ومفصلة، شأنها في ذلك شأن المراجع المتخصصة.
رابعاً: الدوريات: وهي مطبوعات تصدر في أعداد متتابعة سنوية أو نصف سنوية أو فصلية، وتحتوي على مقالات وبحوث قانونية أو أحكام القضاء، أو نصوص تشريعية...الخ.
خامساً: الموسوعات: وهي مطبوعة تتناول دراسة مختلف موضوعات المعرفة الإنسانية.
سادساً: المعاجم: يجب على الباحث أن يكون على دراية تامة بالمعنى اللغوي لكل كلمة يكتبها، وهذه المعاني توجد فيما يسمى عادة (المعاجم أو القواميس)[1].

المطلب الثاني: المصادر الإلكترونية

أفرزت التكنولوجيا الحديثة العديد من الوسائل الإلكترونية التي تمكن الباحث من الحصول على ما يريد من معلومات في سهولة ويسر وأهم هذه الوسائل شبكة الإنترنيت.

المطلب الثالث: الوسائل الميدانية

يقصد بها تلك الوسائل التي تتطلب من الباحث التحرك للحصول على المعلومات والبيانات التي تساعده في إتمام بحثه وتتمثل هذه الوسائل في الاستبيان والمقابلة.

الفرع الأول الاستبيان: هو أداة لجمع المعلومات من خلال استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة تدور حول موضوع معين، وتقدم إلى المستهدفين بها ليدونوا فيها إجاباتهم بأنفسهم[2]. وهنالك مجموعة من القواعد التي يجب أن يلتزم بها الباحث عند صياغة أسئلة الاستبيان.

- ✓ أن تكون الأسئلة واضحة يسهل فهمها ولا تحتمل أكثر من إجابة.
- ✓ أن تكون الأسئلة بأسلوب مبسط، غير معقد يتفق مع المستوى الثقافي للفئة التي توجه إليهم.
- ✓ أن تكون الأسئلة قليلة ومنتقاة، بحيث تشمل كافة جوانب الموضوع محل الاستبيان، لأن كثرة الأسئلة قد تصيب الأشخاص المستجوبين بالملل مما قد يدفعهم إلى العزوف عن الإجابة.
- ✓ أن تكون الأسئلة منصبة على موضوع الاستبيان فعلاً، فلا تعرض للأمور الشخصية أو الأسرار الخاصة للشخص الذي توجه إليه.
- ✓ أن تحدد في استمارة الاستبيان طريقة الإجابة على الأسئلة، وذلك بإرفاق تعليمات في هامش الاستمارة تبين كيفية الإجابة.
- ✓ أن يحدد الوقت الذي ينبغي فيه الانتهاء من الإجابة على الاستبيان ورده إلى صاحبه. . يجب ترغيب من يوجه إليه الاستبيان في الرد على الأسئلة بطريقة شيقة، بأن يطبع على ورق جيد وأن يرفق به خطاب شكر على التعاون وسرعة الرد.

الفرع الثاني المقابلة المقابلة هي اتصال شخصي بين الباحث وشخص آخر له صلة بموضوع البحث بهدف الحصول على معلومات وبيانات تتعلق بالبحث، ويتم اللجوء للمقابلة كثيراً في مجال الدراسات القانونية، حيث يحرص الباحث على أن يجري مقابلة شخصية مع أساتذة القانون المتخصصين في الموضوع الذي يدور حوله البحث وليس بالضرورة أن تتم المقابلة باللقاء الشخصي بين الباحث وذوي الاختصاص بل يمكن أن تتم من خلال الوسائل المختلفة الأخرى كالتلفون أو شبكة الإنترنيت.

المبحث الرابع: التحرير النهائي للبحث القانوني

المطلب الأول: تدوين المعلومات والبيانات

التدوين هو نقل للمعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع من مصادرها الأصلية بطريقة معينة وبإشارات خاصة لكي يستطيع الباحث أن يرجع إليها كلما احتاج إلى ذلك بسهولة ويسر[3].
ومن أشهر طرق التدوين هي:

---

[1]- الشيخلي عبد القادر إعداد البحث القانوني دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 17
[2]- الشيخلي عبد القادر مرجع سابق، ص: 19
[3]- شلبي أحمد. كيف تكتب بحثاً أو رسالة دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه. مكتبة النهضة المصرية مصر ص 74.

الفرع الأول: نظام البطاقات

حيث يقوم الباحث بطاقات ويخصص عدداً من هذه البطاقات لكل مطلب أو مبحث أو فصل. ويكتب الباحث على كل بطاقة اسم المؤلف وعنوان الكتاب والدولة والناشر وسنة النشر ورقم الصفحة التي أخذت منها البيانات وموضوع المطلب أو المبحث أو الفصل الذي تتعلق به هذه المعلومات. وهذا الأمر يجعل الباحث في غنى عن الرجوع إلى المرجع الأصلي وإنما يكفيه الرجوع إلى البطاقة[1].

الفرع الثاني: التدوين عن طريق الملفات

يقوم الباحث بإعداد ملفات ورقية، ويخصص ملفاً لكل مطلب أو مبحث أو فصل في البحث ويكتب عنوانه على غلاف الملف، ثم يقوم بتدوين كل المعلومات المتصلة بهذا المطلب أو المبحث أو الفصل في الملف الخاص به ويرتب هذه الملفات حسب خطة البحث.

الفرع الثالث: نظام التصوير الضوئي

وفقاً لهذه الطريقة يأخذ الباحث صورة ضوئية للصفحات المتعلقة ببحثه في الكتاب الذي يتوصل إليه، ويكتب أعلى هذه الصورة بيانات الكتاب الذي صورت هذه الصفحات منه، وكذلك عنوان المطلب أو المبحث أو الفصل داخل البحث، ثم يحتفظ بهذه الصورة لحين الاطلاع عليها مرة أخرى عند كتابته للبحث.

الفرع الرابع: التدوين عن طريق الكمبيوتر

حيث يقوم الباحث بعمل ملفات داخل الكمبيوتر الخاص به، ويدون في هذه الملفات المعلومات التي يتوصل إليها مع تخصيص ملف خاص لكل مطلب أو مبحث أو فصل في البحث ثم يحتفظ بهذه الملفات في ذاكرة الكمبيوتر لحين الرجوع إليها فيما بعد.

المطلب الثاني: كتابة البحث العلمي القانوني:

بعد المرحلة الطويلة التي يقطعها الباحث في جمع المعلومات وتدوينها وقبل أن يبدأ في كتابة البحث فإنه يجب عليه اتباع القواعد التالية:

- ✓ على الباحث إعادة قراءة ما جمعه ويميز بينه، فليس كل ما جمعه بالضرورة مفيداً له.
- ✓ التأمل في المادة العلمية المتاحة للباحث يعطي له انطباعاً شمولياً عن موضوع البحث.
- ✓ ضرورة مراجعة خطة البحث المبدئية.

الفرع الأول: قواعد الكتابة: تختلف بحسب أسلوب البحث أو ضبط الجمل أو العبارات أو بتوظيف المصطلحات أو تتعلق بأخلاقيات الباحث.

البند الأول: أسلوب البحث

يجب على الباحث أن يستخدم المفردات والعبارات البسيطة والابتعاد عن الألفاظ غير المألوفة والتكرار والإسهاب، لأن ذلك يؤدي إلى سهولة فهم القراء لبحثه.

البند الثاني: الالتزام بقواعد اللغة العربية: على الباحث أن يلتزم عند كتابة البحث بقواعد اللغة العربية من حيث:

1 علامات الترقيم والضبط علامات الترقيم هي رموز شكلية تؤدي وظائف في أية لغة. ولغتنا العربية غنية بهذه العلامات التي تضبط الكلام وتؤدي إلى إدراك المعنى المقصود منه. وهذه العلامات هي:

- ✓ النقطة (.) وتوضع عند تمام الجملة.
- ✓ النقطتان الرأسيتان (:) لها عدة مواضع:
  - بين الشيء وأقسامه أو أنواعه مثال ذلك: سوف نقسم الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول...
  - عند التمثيل وقبل المثال.
  - قبل تعداد الأسماء أو رؤوس الموضوعات.
  - النقاط الأفقية: (...) وتستخدم عند الحذف من كلام مقتبس للإشارة إلى ذلك.
  - الفصلة أو الفاصلة وهي إما فصلة عادية (،) أو فصلة منقوطة (؛) وتستخدم الفصلة العادية عند وصل الكلام بعضه بعضاً، كأن توضع بين أنواع الشيء وأقسامه، وبين جملة الشرط وجوابه، وبعد لفظ المنادى، أما الفصلة المنقوطة (؛) تستخدم أساسا بين جملتين تكون الأولى سبباً للثانية.
  - أما الاستفهام (؟) وتوضع بعد الجملة الاستفهامية.
  - علامة التعجب (!) تعبر عن انفعالات الكاتب مثل التعجب، الدهشة، الأسى، الفرح.
  - الشرطة الرأسية (/) توضع للفصل بين الاسم واللقب. وأكثر استخدامها في الهوامش.

[1]- شلبي أحمد، مرجع سابق، ص: 75

- الشرطة الأفقية: (-) وتستخدم للفصل بين العدد والمعدود، وقد تستخدم محل الأرقام لترتيب أمثلة معينة.
- علامة التتابع (=) توضع في نهاية الصفحة لوصل الكلام بالصفحة التالية لها.
- الأقواس وهي عدة أنواع:

✓ قوسا علامة التنصيص: (" ") ويستخدمان للإشارة إلى الكلام المقتبس عن الغير، ولتمييز بعض الكلمات أو تحديد عناوين المقالات أو التقارير.
✓ القوسان المفردان ( ) ويستخدمان لاحتضان الأرقام التي تشير إلى المراجع سواء في المتن أو في هوامش البحث.
✓ القوسان المركنان: [ ] توضع بينهما التعليمات والإيضاحات التي يدخلها الباحث على النصوص المقتبسة من الغير[1].

البند الثالث: سلامة قواعد اللغة والإملاء على الباحث أن يراجع باستمرار قواعد اللغة ويطبقها باستمرار، وإن استعان بالباحثين بالمتخصصين في اللغة العربية لا يعني إهماله لهذه القواعد والاعتناء بها.

البند الرابع: الالتزام بأخلاقيات البحث على الباحث أن يتواضع ولا يجوز له الحديث عن نفسه أو تمجيد بحثه، كما عليه الابتعاد عن استخدام (ضمير المتكلم) وعليه أن يركز على إبراز جوانب الموضوع مثل قوله ... ويتضح مما سبق ... ويبدو أنه.

الفرع الثاني: قواعد توثيق البحث من مقتضيات الأمانة العلمية أن يوثق الباحث المعلومات والبيانات التي يأخذها من الغير. والتوثيق يشمل التوثيق بالهامش، والتوثيق بقائمة المراجع.

البند الأول: التوثيق بالهامش

يستخدم الهامش للإشارة إلى المراجع والمصادر التي أخذ عنها الباحث، كما أنه يستخدم في معالجة بعض المسائل الفرعية التي تتصل بموضوع البحث وليس لها مكان في المتن، مثال ذلك الإشارة إلى نص قانون أو شرح معنى مصطلح معين أو التعريف بمسألة ورد ذكرها في المتن. وهنالك عدة طرق يستخدمها الباحثين في تنظيم هوامش البحث منها:

أولاً: الإشارة إلى الهامش وفقاً لترتيب مسلسل مستقل في كل صفحة على حدة: وهذه من أكثر الطرق شيوعاً وتطبيقاً في الواقع، حيث يستقل ترقيم كل صفحة من صفحات البحث بأرقام خاصة بها، فإذا انتهت يبدأ الباحث في الصفحة التالية بترقيم جديد ومستقل مرة أخرى، وهكذا.

ثانيا: الإشارة إلى الهامش وفقاً لترقيم تتابعي جزئي: حيث يقوم الباحث وفقاً لهذه الطريقة بترقيم الهوامش لكل فصل أو باب على حدة، حيث يبدأ الترقيم من الهامش الأول في أول صفحة في الفصل أو الباب إلى نهاية الفصل أو الباب. ويتم بعد ذلك إما وضع هوامش كل صفحة أسفلها، أو يتم تجميع الهوامش ووصفها في نهاية الفصل أو الباب[2].

ثالثاً: الإشارة إلى الهوامش وفقاً لترقيم تتابعي كلي حيث يقوم الباحث بترقيم الهوامش بشكل تتابعي منذ بداية البحث حتى نهايته ويتم وضع الهوامش إما أسفل كل صفحة، أو تجميعها جميعا ووضعها في نهاية البحث[3].

رابعاً: شكل الهامش: يوضع الهامش كما بينا أسفل الصفحة، ويفصل بينه وبين المتن في البحث خط أفقي يمتد حتى ثلث الصفحة تقريباً ويشار إليه وفقاً للاتي:

✓ في حالة الإشارة إلى المرجع لأول مرة يذكر اسم المؤلف + عنوان الكتاب أو البحث + دار النشر + رقم الطبعة + سنة النشر + الصفحة.
✓ في حالة تكرار الإشارة إلى نفس المرجع مرة أخرى يذكر اسم المؤلف المرجع السابق، رقم الصفحة.
✓ إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع لدى الباحث يذكر اسم المؤلف، جزء من اسم المرجع تمييزاً له عن المراجع الأخرى - رقم الصفحة.
✓ ويفصل بين كل معلومة وأخرى بفاصلة.

البند الثاني: الإخراج النهائي للبحث يكون التنظيم النهائي للبحث وفقاً للاتي:

✓ **صفحة العنوان:** حيث يجب أن يعبر العنوان عن مضمون البحث، كما تشمل هذه الصفحة اسم الباحث والدرجة العلمية المتقدم إليها واسم الكلية والجامعة التي سوف تمنح الدرجة العلمية وكذلك بالنسبة للرسائل الجامعية لجنة مناقشة الرسالة.
✓ **صفحة الشكر والتقدير:** عادة ما يذكر الباحث الأشخاص الذين مدوا له يد العون والمساعدة أثناء رحلة البحث، ويجب أن يكون ذلك ضمن حدود معقولة غير مبالغ فيها.

---

[1]- لكريني إدريس، تقنيات منهجية أولية تطلبة كليات الحقوق كلية الحقوق جامعة مراكش، المملكة المغربية، ص: 23.
[2]- الشيخلي عبد القادر إعداد البحث القانوني دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص: 57.
[3]- الشيخلي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 17.

- ✓ **الإهداء:** ويكون لبعض الأشخاص تقديراً لهم واعتزازاً بدورهم في حياة الباحث كالوالدين أو الأبناء أو الزوجة وغيرهم.
- ✓ **محتوى البحث:** وتتمثل في صفحات البحث سواء المتمثلة بالمتن أو الهوامش.
- ✓ **الملاحق**: قد يرى الباحث أن يلحق ببحثه مجموعة من الملاحق التي تتضمن نصوصاً وبيانات ذات صلة وثيقة ببحثه، مثال ذلك نصوص الاتفاقيات الدولية، أو وثائق أجنبية.
- ✓ **قائمة المراجع:** وتشمل هذه القائمة المراجع والمصادر التي رجع إليها الباحث في بحثه وترتب قائمة المراجع حسب الحروف الأبجدية للمؤلفين.
- ✓ وفي غير اللغة العربية يبدأ اسم المؤلف باسم العائلة، وتكون الإشارة إلى المراجع كالاتي:[1]
- ✓ صالح إبراهيم المتيوتي: المالية العامة والتشريع المالي - دراسة مقارنة - مطبعة جامعة البحرين، 2006

إما إذا كان للبحث مراجع بلغة أجنبية فيجب أن تذكر بنفس اللغة سواء بالنسبة لأسماء المؤلفين أو عناوين المراجع. مثال ذلك:

- ✓ Auby J. M. et Ducos- Ader R.، Droit Administratif، 3° édition ;paris1973.
- ✓ **الفهرس:** يشار فيه إلى الموضوعات التي يحتويها البحث وفقاً للخطة الواردة في البحث مع الإشارة إلى أرقام صفحات أمام كل جزئية من جزئيات البحث الواردة في الفهرس.

الخاتمة:

إن ضرورة إعادة النظر في البحوث العلمية والدراسات أمر لا مفر منه لكل من يريد أن يقدم عمله خاليا من الأخطاء والهفوات بقدر المستطاع وهذا ما يهدف إليه من وراء هذا الموضوع، من خلق لتقاليد علمية لدى الباحثين بحيث تكون هناك مقاييس علمية متعارف عليها بين الباحثين ويعتمد عليها عند كتابة البحوث العلمية، والإلمام بالمنهجية المتبعة في هيكلة البحث العلمي والأسلوب السليم في عرض القضايا الفكرية يسمحان للقارئ أن يركز على جوهر الموضوع بدلا من التركيز على الشكليات والهفوات التي تشغل باله، كما أن استخدام القواعد الصحيحة في كتابة البحوث والدراسات يعطي انطباعا حسنا ويزيد في تقدير مجهودات الباحث ويرفع من مستوى الثقة في كتاباته، وطبعا فإن إتقان مهارات البحث العلمي يعني أن الباحث يجيد فن استخدام تفكيره وتحديد الخطوات التي تساعده على مواجهة المشاكل التي تواجهه وإشباعها درسا ومناقشة بحيث يتمكن من وضع الحلول الملائمة والوصول إلى نتائج ملائمة ومرضية.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

- ✓ أحمد شلبي، كيف تكتب بحثاً أو رسالة دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1968
- ✓ إدريس الكريني، تقنيات منهجية أولية لطلبة كليات الحقوق كلية الحقوق جامعة مراكش المملكة المغربية.
- ✓ الهيئة المصرية العامة للمواصفات ولجنة التوثيق والمعلومات، خطوط إرشادية لتقديم مخطط للتسجيل لدرجتي الماجستير والدكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، .2006
- ✓ بسمة عولمي، منهجية كتابة مذكرة تخرج للطلبة المتخرجين، جامعة عنابة الجزائر
- ✓ بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، .1984
- ✓ عبد القادر الشيخلي، إعداد البحث القانوني، (النواحي الشكلية والموضوعية في كتابة البحث القانوني خصوصاً في رسائل الماجستير والدكتوراه)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ✓ جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2000.

[1]- الشيخلي عبد القادر، مرجع سابق، ص 85

الإرثُ السِّياسيُّ ودورُهُ في عرقلة التَّحوُّل الديمُقراطيِّ في ليبيا (2011-2020): دراسة نظريَّة

د. سيف النصر عبد السَّلام بالحسن(*) أ. خالد خميس عبد السَّلام السحاتي(*)
أعضاء هيئة تدريس بقسم العلوم السِّياسيَّة كليَّة الاقتصاد جامعة بنغازي

المُلخَّص :
تتناولُ هذه الورقة البحثيَّة بعضَ مُعوِّقات التحوُّل الديمقراطيِّ في ليبيا الجديدة، و خُصُوصاً تلك التي صاحبت فترة النِّظام السَّابق منذ عام 1969، وامتدَّت إلى الوقت الحالي من مفاهيم ومُمارسات مُشوَّهةٍ للدِّيمُقراطيَّة، والتي أسميناها "الإرث السِّياسي". وركَّزت الورقةُ على خمسة جوانب رئيسيَّة في هذا الجانب، وهي: مفهُومُ الثقافة الانتخابيَّة والأحزاب السياسية، ومُنظَّماتُ المُجتمع المدنيِّ و القبيلة، والطبقة الوُسطى، ودورُ المُثقف، وأخيراً، وسائلُ الاتِّصال الجماهيريِّ. وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها: "أنَّ الإرث السِّياسيَّ المُكتسبَ مِنَ العهد السَّابق في ليبيا لهُ تأثيرٌ سلبيٌّ على عمليَّة التَّحوُّل الديمقراطيِّ في ليبيا بعد فبراير 2011م". وباستخدام المنهجية العلمية توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية السابقة، أي أنَّ الإرث السِّياسيِّ قد أثَّر سلبيّاً على هذه الجوانب الخمسة المذكُورة سلفاً، الأمرُ الذي أدَّى –مع عوامل أخرى- إلى عرقلة التحوُّل الديمقراطيِّ في البلد بعد فبراير 2011م.
الكلماتُ الدَّالة: الإرثُ السِّياسيُّ، ليبيا، التَّحوُّلُ الدِّيمقراطيُّ، الثقافة الانتخابيَّة، الطبقة الوُسطى، المُجتمعُ المدنيُّ.

Abstract
This paper discusses some of the obstacles to democratization in the new Libya, Especially those that accompanied the period of the former regime since 1969, And has now spread to distorted concepts and practices of democracy, Which we called "political legacy". he paper focused on five key aspects of this aspect, Namely: the concept of electoral culture and parties, Civil society organizations and the tribe, Middle class, intellectual role, Finally, mass media. The study began from a basic premise: "The political legacy acquired from the previous era in Libya has a negative impact on the process of democratic transformation in Libya after February 2011". Using the scientific That is, the political legacy has negatively affected these five .methodology, The study confirmed the validity of the previous hypothesis This led - along with other factors - to obstructing the democratic transition in the country after February 2011.. aspects mentioned above
Key words: political legacy, Libya, democratic transformation, electoral culture, middle class, civil society

تمهيـدٌ

قامت الثورةُ في ليبيا في 17 فبراير 2011م، وكان نداءُ الشَّارع آنذاك هُو "إسقاطُ النِّظام"، على غرار ما حدث في الدُّول المُجاورة (تونس ومصر)، وبعد النجاح في إسقاط النظام كانت هُناك فترةٌ انتقاليَّةٌ قادها المجلسُ الوطنيُّ الانتقاليُّ الليبيُّ(Libyan Transitional National Council)، ونجح في الوُصُول إلى انتخاباتٍ شُهِدَ لها بالنزاهة في7/يوليو/2012م، وانتقلت قيادةُ المرحلة إلى المُؤتمر الوطنيِّ العامّ، (General National Congress). كانت كُلُّ التَّقديرات تقُولُ بأنَّ التَّجْربَة الليبيَّة أولى من غيرها، (سواءٌ المصريَّة أو التونسيَّة) بالنَّجاح، لقلَّة الخلافات الأيديُولوجيَّة والمذهبيَّة بين أفراد الشعب الليبيِّ، وكذلك لما تملكُهُ البلادُ من ثرواتٍ تُمكِّنُ الليبيين من تحقيق أهداف ثورتهم أسرع من غيرهم، إلا أنَّ الاختلافات في هذه المرحلة بدأت تتَّسعُ بشكلٍ واضحٍ، صحبتها عدَّةُ مُمارساتٍ، نستطيعُ وصفها بأنَّها "مُمارساتٌ غيرُ ديمقراطيَّةٍ"، نتجت رُبَّما عن مفاهيم ومُمارسات خَاطئةٍ اكتسبت من المرحلة السَّابقة، والتي امتدَّت لاثنين وأربعين عاماً، وهُو ما أسميناهُ في هذه الورقة بالإرث السِّياسيِّ"، والذي تمثَّل، أو بدت تأثيراتُهُ السَّلبيَّةُ واضحةً فيما يلي:

1. مفهُومُ الثقافة الانتخابيَّة و الأحزاب السياسية.
2. مُنظَّماتُ المُجتمع المدنيِّ و ترسيخ القبلية في ليبيا.
3. الطبقة الوُسطى، وتحولاتها في ليبيا الجديدة.
4. دورُ المُثقف في الشأن العـــام.
5. وسائلُ الاتِّصال الجماهيريِّ وتأثيرها على المشهد السياسي.

*** مُشكلة الدِّراسة:**

تتلخَّصُ مُشكلة هذه الدِّراسة في: "أنَّ الإرثَ السِّياسيَّ، الذي يتضمَّنُ ما ورثهُ الشَّعبُ من ثقافةٍ سياسيَّةٍ من العهد السَّابق هُو –على الأغلب- ما أثر سلبيّاً على هذه المرحلة الانتقاليَّة، وأعـاق –إلى جوانب عوامل أخرى- عمليَّة التحوُّل الديمقراطيِّ في ليبيا، والتي حدثت بعد شهر فبراير عـام 2011م، حتى عـــام 2020م".

وفي هذه الورقة البحثيَّة لن نتطرَّق إلى جميع مُعوِّقات التحوُّل الديمقراطيِّ في ليبيا بقدر ما سنتناولُ بَعْضَهَا فقط، و خُصُوصاً تلك التي صاحبت المرحلة التي قبلها (فترة النظام السابق)، وامتدَّت إلى وقتنا الحالي من مفاهيم ومُمارسات مُشوَّهةٍ للديمُقراطية، والتي أسميناها في هذه الورقة بالإرث السِّياسيِّ.

فهُناك عدَّةُ مُعوِّقاتٍ أدَّت إلى عرقلة التحوُّل الديمقراطيِّ في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011م، ومنها "الفوضى الأمنيَّة" نتيجة انتشار السِّلاح، والمليشيات القبليَّة و المناطقيَّة، وأخرى تصطبغُ بالصبغة الإسلاميَّة، وتخلل ذلك: التدخُّلات الإقليميَّة والدَّوليَّة، والتي زادت من حدَّة هذا الصِّراع، ولكنَّنا في هذا المقام سنُركِّزُ على بعضٍ من تلك المفاهيم و المُمارسات المورُوثة،

(*) البريـد الإلكتـروني: saifalnserbulhasen@gmail.com
(*) البريـد الإلكتـروني: Khalid.elsahati@uob.edu.ly

والتي كانت نتاجاً للإرث السِّياسيّ الذي كان سائداً طيلة 42 سنة، من فترة الحُكم السَّابق، الذي بدأ في سبتمبر 1969م، واستمرَّ إلى فترة ما بعد ثورة 17 فبراير 2011م.

* **فرضيَّة الدِّراسة:** "إنَّ الإرث السِّياسيَّ المُكتسبَ مِنَ فترة العهد السياسي السَّابق في ليبيا(نظام العقيد القذافي) لهُ تأثيرٌ سلبيٌّ على عمليَّة التَّحوُّل الديمقراطيّ في ليبيا بعد الحراك الثوري في فبراير 2011م".

* **أهـدافُ الدِّراسة:** إنَّ الديمقراطيَّة تحتاجُ إلى ثقافةٍ تُصاحبُها لكي تُصبح مُمارستُها تقليداً راسخاً، ولكنَّها تُصبحُ صعبة التطبيق إذا كانت مفاهيمُها مُشوَّهةً، ولذلك فهذه الدِّراسةُ تهدفُ إلى التَّعرُّف على المفاهيم والمُمارسات المُكتسبة في العهد السياسي السَّابق، وتأثيرُها على عمليَّة التحوُّل الديمقراطيّ في ليبيا بعد الحراك الثوري في فبراير 2011م.

* **حُدُودُ الدِّراسة:** ستكُونُ الدِّراسةُ مُقتصرةً من الناحية المكانيَّة على الحُدُود الجُغرافيَّة لليبيا، وزمنيّاً من بداية خطوات التغيير السِّياسيّ والحراك الثوري في ليبيا منذ شهـر فبراير عام2011م، حتى نهـاية عام 2020م.

* **منهجيَّة الدِّراسة**: سنستخدمُ في هذه الدراسـة ثلاثة مناهج علميَّة هي: المنهجُ الوصفيُّ والمنهجُ التَّاريخيُّ والمنهجُ المُقارنُ، بالإضافة إلى: مدخل "الثَّقافة السِّياسيَّة"، وذلك كما يلي:

1- **المنهجُ الوصفيُّ:** بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ تُعْتَبَرُ مِنَ الدِّرَاسَاتِ الوَصْفِيَّةِ (النَّظَرِيَّةِ) فإنَّهُ سَوْفَ يَتِمُّ اسْتِخْدامُ "المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ"، الذي يُعرَّفُ بأنَّهُ: "مجمُوعةُ الإجراءات البحثيَّة التي تتكاملُ لوصف الظَّاهرة أو الموضُوع اعتماداً على جمع الحقائق و البيانات و تصنيفها و مُعالجتها و تحليلها تحليلاً دقيقاً؛ للوُصُول إلى نتائج عن الظَّاهرة أو الموضُوع محلَّ الدِّراسة"[1]. وبالتالي، فهو يَقُومُ بِجَمْعِ الحقائق والمعلومات ومُقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوُصُولِ إِلَى تَعْمِيمَاتٍ مَقْبُولَةٍ[2]. أيْ أنَّهُ يَقُومُ بِوَصْف وتفسير الظاهـرة مَحَلَّ الدِّراسة، والعمل عـلى استخـلاص النَّتائج[3]. وسوف نستخدمه هنا لتحليل ودراسة دور الإرث السِّياسيّ في عرقلة التَّحوُّل الديمُقراطيّ في ليبيا خلال فترة الدراسة.

2- **المنهجُ التاريخيُّ:** يتكوَّنُ التاريخُ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخيَّة، التي حدثت وظهرت في الماضي[4]، لذلك ظهرت أهَمِّيَّةُ استخدام "المنهج التاريخيّ" لدراسة وقائع الماضي بطريقةٍ علميَّةٍ، ويعد هذا المنهج من أشهر المناهج الوصفية؛ لأنه يهتم بدراسة الوقائع والأحداث السياسية التي حصلت في الماضي، والأدوار التي قامت بها بعض الشخصيات البارزة.. لذا يركز الباحث في هذا الإطار على الإجابة على التساؤلات التالية: ماذا ومتى وكيف؟[5]، ولذلك، سوف نستخدمُ هذا المنهج لمعرفة الأحداث الماضية في ليبيا، المُتعلقة بالشأن السِّياسيّ، والتي ظهرت فيها مُمارسات دكتاتُوريَّة، شوَّهت مفاهيم أساسيَّة في العمليَّة الديمُقراطيَّة.

3- **المنهـجُ المُقـارنُ:** يلجأُ الباحثُ السِّياسيُّ إلى المنهج المُقارن لكي يُحدِّد أوجُه الشبه وأوجُه الاختلاف، إمَّا بين الأجزاء المُكوِّنة لنفس الظاهرة، أو بين عدَّة ظواهر سياسيَّة. و تتطلبُ عمليَّةُ المُقارنة من الباحث السِّياسيّ أن يُقرَّ بوُجُود علاقةٍ بين المُتغيِّرين محلَّ الدِّراسة. ويُقصدُ بالدِّراسة المُقارنة التي تستخدمُ هذا المنهج: أيُّ دراسةٍ تعتمدُ على دراسة عدَّة حالاتٍ، ويكُونُ الباحثُ فيها مُهتمّاً بوَصْفِ وتحليل الحالات بهدف الوُصُول إلى عوامل التشابُه و الاختلاف[6]. وسوف نستخدمُ "المنهج المُقارن" في هذه الورقة من أجل المُقارنة بين عددٍ من المُمارسات السِّياسيَّة في فترة النظام السَّابق، وفترة ما بعد سُقُوط هذا النِّظام عـام 2011م، وُصُـولاً إلى عـام 2016م.

4- **مدخلُ الثقافة السِّياسيَّة:** يُعْتبرُ مدخل "الثقافة السِّياسيَّة" أحد الوسائل الأساسيَّة لفهم عمليَّة التَّغير داخل المُجتمع[7]. ويستندُ مدخل "الثقافة السِّياسيَّة" على أساس أنَّ القيم والمُعتقدات هي عواملُ مُهمَّةٌ في تحديد كيفيَّة تصرُّف الأفراد ونوعيَّة توجُّهاتهم تجاه النِّظام السِّياسيّ. وتُركِّزُ دراسات الثقافة السِّياسيَّة على القيم الاجتماعيَّة والمُعتقدات والأنماط السُّلُوكيَّة في مُختلف البُلدان والمناطق الثقافيَّة[8]. وباعتبار أنَّ موضُوع "الإرث السِّياسيّ" يرتكزُ على الثقافة السِّياسيَّة الموجُودة في المُجتمع فإنَّ مدخل "الثقافة السِّياسيَّة" سوف يُساعدُنا في دراسة التأثير السَّلبيّ للإرث السِّياسيّ على عمليَّة الانتقال الدِّيمُقراطيّ في ليبيا.

---

(1) "المنهج الوصفي"، موقع: جامعة العـربي بن مهيدي، الجزائر، تـاريخ الاطـلاع: 2023/8/16م، **https://cutt.us/H1dE2**

(2) ماثيو جيدير(د.ت)، **منهجيَّة البحث: دليلُ الباحث المُبتدئ في موضُوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه**، تَرْجَمَهُ من الفرنسيَّة: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، القاهرة: (د.ن)، ص 100.

(3) كفية قسميوري(2016)، **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة: 2008-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص iii.

(4) عبد الرحمن بـدوي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977م، ص 133.

(5) طه حميد حسن العنبكي ونرجس حسين زاير العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط1، بغداد/ الجزائر/الرباط: دار أوما، منشورات ضفاف/ منشورات دار الاختلاف، دار الأمـان، 2015م، ص 87.

(6) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002، ص ص 105-106.

(7) آمال سليمان العبيدي، **الثقافة السياسية في ليبيا**، ترجمة: محمد زاهي المغيربي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008م، ص25.

(8) محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994م، ص218.

*** المفاهيمُ الأساسيَّة:**

1. **الإرثُ و الميراثُ**: هُو مَا يترُكُهُ الميِّتُ، ومعنى الإرث: الأمرُ القديمُ الذي توارثهُ الأوَّلُ عن الآخِرِ. يُقالُ: وَرِثَ أباهُ، وورث منهُ، وراثةً، وإرثاً، والجمع: إراث. وأوْرَثَهُ أبُوهُ: جَعَلَهُ من وَرَثَتِهِ، والوَارِثُ: الباقي بعد فَنَاءِ الخَلْقِ[1]. والإرثُ الاجتماعيُّ: ما انتقل إلينا منْ أسلافنا عن طريقٍ اجْتِمَاعِيٍّ، وليس عن طُرُقٍ حيويَّةٍ (بيُولُوجيَّةٍ)[2].
2. **الإرثُ السِّياسيُّ** "héritage politique": نعني به ما تبقَّى من مفاهيم ومُمارساتٍ مُتداولةٍ طيلة عهد النِّظام السِّياسيّ السَّابق في ليبيا، بدءاً من 1969 حتى ثورة 2011، وما خلَّفتْهُ هذه المُمارساتُ والمفاهيمُ، والتي أصبحت عائقاً من مُعوِّقات التَّحوُّل الديمُقراطيّ في ليبيا.
3. **العهدُ السَّابقُ**: ونعني به ما بعد سنة 1969م إلى 2011م، (نظام العقيد معمر القذافي)، وظهر أثناء ذلك العهد ما يُسمَّى بنظام "سُلطة الشَّعب"، والذي لا يعترفُ بأيِّ ديمُقراطيَّةٍ تُخالفُهُ.
4. **الانتقال الديمقراطي**: هو تلك السيرورة التاريخية التي تتميز بتحول السلطة السياسية من نمط التدبير السلطوي، على نحو سلمي وتدريجي، نحو بناء تجربة جديدة تعتمد منظُومة حُكم أكثر ديمقراطية، عبر إحداث تغييرات فعلية على مستوى المؤسسات والقوانين والعلائق بين الحاكمين والمحكومين، وتوسيع فضاءات المشاركة السياسية، وتجويد آليات إدارة الحكم، وضمان الحقوق والحريات[3].

*** الدِّراسَاتُ السَّابقة:** يُمكنُ تقسيم الدِّراسات السَّابقة في هذا الموضُوع إلى ثلاثة أقسامٍ رئيسيَّةٍ، كما يلي:

القسمُ الأوَّلُ: يتناولُ مُعوِّقات التحوُّل الديمُقراطيّ في الوطن العربي: ومنها على سبيل المثال[4]:

1. دراسة الدكتور علي الدين هلال: **"النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المُستقبل: 1981-2010"**، وهي دراسةٌ تناول فيه الباحثُ النِّظام السِّياسيَّ المصريَّ بالتحليل، فتطرق إلى الدستور والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية من منظور التفاعُل بين مورُوثات الحاضر وآفاق المستقبل، وعناصر الاستمرار وقوى التغيير، مُركِّزاً على تلك التي تدفعُ بعجلة التطوُّر الديمُقراطيّ إلى مجالاتٍ أرحب.[5]
2. دراسة الدكتور أحمد محمد داغش: **"الإرث السياسي والاجتماعي والثقافي للملكية الإمامية في اليمن"**، ويناقش الباحث فيها جذور فكرة الإمامية السياسية والاجتماعية والثقافية في دولة اليمن منذ ما يزيدُ عن 1100 سنة.[6]
3. دراسة سعيد سلطان الهاشمي: **"التغيير في عُمان: بين سُلطة الدَّولة ودولة السُّلطة"**[7]، سعت هذه الدراسةُ إلى تسليط الضوء على أبرز "الأسئلة المسكُوت عنها في الرَّاهن العُمانيّ: سُؤالُ التغيير"؛ وذلك من خلال تتبُّع جدليَّة الدَّولة والسُّلطة من جهةٍ، وقراءة الرَّغبة في التغيير والقُدرة على ذلك من جهةٍ أخرى. و عمل الباحثُ على استدعاء بعض الإشكالات لفهم راهن السُّلطة السِّياسيَّة في البلاد في ملفات محوريَّة كالدستور، والأمن، والتعليم، والاقتصاد، والعمل، والمجال العام وغيرها.
4. دراسة د.عبد الوهاب قصاب: **"مشكلات التحول الديمقراطي في العراق"**[8]، تتناول هذه الدراسة قضيتين رئيسيتين، هما: قضية التحول الديمقراطي في العراق، من ناحية كينونتها تبعا لعوامل الفعل الثلاث المؤثرة عليها، وهي: الدوافع و الكوابح و الآفاق، والقضية الثانية: هي معضلة هذا التحول بمفاعلتها هي الأخرى بالفواعل الثلاث السابقة. وسينتج لدينا بالتفاعل التبادلي بين محصلتي الفعل للقضيتين ما يمكن التعبير عنه بمحصلة التحول للتفاعل التبادلي، والتي ستصوغ النتيجة النهائية التي نسعى للتعرف على نتائجها.

---

(1) الطاهر أحمد الزاوي، **مختار القاموس: مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير**، ليبيا/ تونس: الدار العربية للكتاب، 1984، ص 653، مادة: (و رث).

(2) "تعريف و معنى إرْث في مُعجم المعاني الجامع- مُعجم عربي عربي"، موقع: معاني، **https://cutt.us/S3mah**

(3) أنظر: أناس المشيشي، "الفصل الرابع: دراسة مقارنة لتجارب الانتقال الديمقراطي في إسبانيا وجنوب أفريقيا والمغرب"، في: مجموعة مؤلفين، **الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م.

(4) هناك دراسات أخرى عديدة في هذا الاتجاه منها على سبيل المثال لا الحصر:

- بهجت قرني (إشراف وتحرير)، **الشرق الأوسط المتغير: نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية**، ترجمة: محمد بدوي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- علي خليفة الكواري، "عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:، 415، سبتمبر 2013م، ص ص 143-154.
- محي الدين صبحي، **الأمة المشلولة: تشريح الانحطاط العربي**، لندن/ بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997.
- مهدي جابر مهدي، "إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد 2003"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 405، نوفمبر 2012م، ص ص 141-161.
- مجموعة باحثين، **إرث لبنان من العُنف السياسي(1975-2008)**، الولايات المتحدة: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2013م.

(5) علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المُستقبل: 1981-2010**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2010م.

(6) أحمد محمد داغش، "الإرث السِّياسيُّ والاجتماعيُّ والثقافيُّ للملكيَّة الإمامية في اليمن"، صحيفة العربي، شهر أكتوبر 2015، على الرابط الإلكتروني التالي: **www.arabi21.com.story**

(7) سعيد سلطان الهاشمي، **التغيير في عُمان: بين سُلطة الدولة ودولة السُّلطة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2016م. **http://studies.aljazeera.net**

(8) عبد الوهاب قصاب، "مشكلات التحول الديمقراطي في العراق"، في: مجموعة باحثين، **مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية، المؤتمر السنوي الأول للمركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، (القاهرة: 4/2/2006)**، القاهرة: منشورات المركز، 2006م، ص ص 98-109.

5. دراسة محمد بن حمود الطريقي: **"إشكاليات التحول الديمقراطي في السعودية"**[1]، وتناولت هذه الدراسة تلك الإشكاليات أمام واقع التحولات الديمقراطية، وأكدت أن أبرز إشكالية هي حرية التعبير، كما أن الإشكاليات القائمة هي إشكاليات تركيبية تراكمية منها: التأني في التحول الديمقراطي لاصطدامه بمنظومة موروثات مستهلكة أو قائمة، وكذلك: التربية والإرث الثقافي السعودي القائم على انتهاج منظومة من العادات والتقاليد والأعراف ذات القيود المانعة للتحول الديمقراطي الذي يقوم على انتهاك هذه القيم، وخاصة في المجال الاجتماعي.. وخلص الباحث إلى أن هذه المعوقات تحتاج لحلول حقيقية وشاملة، بحيث يكون التحول الديمقراطي في المملكة العربية السعودية تحولا شاملا على أفراد المُجتمع.
6. دراسة رضوان زيادة: **"التحول الديمقراطي: سوريا نموذجا"**[2]، ويتناول الباحث ملامح التحول الديمقراطي في سوريا، والعوامل المؤثرة فيه، وإعلان دمشق وولادة المعرضة المنظمة، وبعض التحديات التي واجهت ذلك التحول، كما يستعرض بعض تجارب التحول الديمقراطي في عدد من دول العالم[3]، ويختم الباحث كتابه بتقديم رؤية مستقبلية لسوريا، من خلال التركيز على أربع تحديات: الإصلاح السياسي والدستوري، التنمية الاقتصادية، تحديث الجيش، وانعطاف السياسة الخارجية لتكون معبرة عن مصالح الشعب وتطلعاته.

القسمُ الثاني: يتناولُ طبيعة النِّظام الليبي السَّابق، من حيثُ التركيبة والبُنى والمراحل المُختلفة التي مرَّ بها، و آليَّات التنشئة السِّياسيَّة، ومُمارسة السُّلطة، ومن تلك الدِّراسات على سبيل المثال:

1- دِرَاسَةُ عَطَا مُحَمَّدْ صَالِح وَفَوْزِي أَحْمَد تَيِّم، بِعُنْوَانِ: **"النُّظُمُ السِّيَاسِيَّةُ العَرَبِيَّةُ المُعَاصِرَةُ: الجُزْءُ الثَّانِي"**[4]، وَتَنَاوَلَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ التَّطَوُّرَ السِّيَاسِيَّ الذِي مَرَّتْ بِهِ لِيبْيَا عَبْرَ تَارِيخِهَا، مِنَ الاحْتِلاَلِ الإِيطَالِيِّ وَحَتَّى قِيَامِ نِظَامِ القَذَّافِي فِي شَهْرِ سبتمبر 1969، وَتَطَرَّقَتْ لِلتَّطَوُّرِ التَّارِيخِيِّ وَالمُنْطَلَقَاتِ الأَيدِيُولُوجِيَّةِ لِهَذَا النِّظَامِ وَوَسَائِلِ تَحْقِيقِهَا، ثُمَّ رَكَّزَتْ عَلَى المَحَاوِرِ الأَسَاسِيَّةِ لِلسِّيَاسَةِ الخَارِجِيَّةِ اللِّيبِيَّةِ.

2- دِرَاسَةُ مُحَمَّدْ صَفِي الدِّينِ خربُوش، بِعُنْوَانِ: **"رُؤْيَةُ القِيَادَةِ اللِّيبِيَّةِ لِلدِّيمُقْرَاطِيَّةِ"**[5]، وَرَكَّزَتْ عَلَى تَوْضِيحِ رُؤْيَةِ القِيَادَةِ اللِّيبِيَّةِ لِلدِّيمُقْرَاطِيَّةِ، وَمَلاَمِحِ هَذِهِ الرُّؤْيَةِ وَتَطَوُّرِهَا، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الدِّيمُقْرَاطِيَّةَ لَيْسَتْ مَفْهُوماً عِلْمِيّاً يُمْكِنُ تَعْرِيفُهُ تَعْرِيفاً وَحِيداً دَقِيقاً، إِنَّمَا تُوجَدُ صِيَغٌ تَسْعَى لِتَحْقِيقِ القَدْرِ الأَكْبَرِ مِنَ الغَايَةِ الحَقِيقِيَّةِ.

3- دِرَاسَةُ مُحَمَّد زَاهِي المغيربِي، بِعُنْوَانِ: **"المُجْتَمَعُ المَدَنِيُّ وَالتَّحَوُّلُ الدِّيمُقْرَاطِيُّ فِي لِيبِيَا"**[6]، وَقَدْ تَنَاوَلَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ المُهِمَّةُ هَيْكَلِيَّةَ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ اللِّيبِيِّ (السَّابِقِ)، وَتَطَوُّرَ مُنَظَّمَاتِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ فِي البِلاَدِ، وَتَأْثِيرَ العَوَامِلِ الخَارِجِيَّةِ عَلَى الحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ فِي لِيبِيَا، وَأَخِيراً، عَمَلِيَّةَ التَّحَوُّلِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ فِي لِيبِيَا، وَذَلِكَ فِي الفَتْرَةِ مِنْ عَامِ:1977إِلَى 1994.

4- دِرَاسَةُ أَحْمَد المسلمَانِي، وَعُنْوَانُهَا: **"حُقُوقُ الإِنْسَانِ فِي لِيبِيَا: حُدُودُ التَّغْيِيرِ"**[7]، وَتَتَنَاوَلُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ طَبِيعَةَ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ اللِّيبِيِّ السابق، وَالمُجْتَمَعِ وَالدَّوْلَةِ فِي لِيبِيَا، مِنْ خِلاَلِ ثَلاَثِ مُسْتَوَيَاتٍ رئيسيَّةٍ: (الأَيْدِيُولُوجْيَا، القَبِيلَةُ، النِّفْطُ)، وَتَرْصُدُ الدِّرَاسَةُ حَالَةَ حُقُوقِ الإِنْسَانِ فِي لِيبِيَا أيام نظام القذافي، وَالانْتِهَاكَاتِ التِي حَدَثَتْ بِهَذَا الجَانِبِ، وَحُدُودَ الطَّرْحِ الإِصْلاَحِيِّ فِي تِلْكَ الفَتْرَةِ، وَمُسْتَقْبَلَ حُقُوقِ الإِنْسَانِ بِالبِلاَدِ.

5- دراسة عبير إبراهيم أمنينة، وعُنوانُها: **"علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنيَّة في ليبيا: دراسة حالة نقابة المُحامين (1969-2009)"**[8]، وتناولت بعضاً من مراحل تطوُّر النظام السياسي في ليبيا، وأيديُولوجيَّته، والعملية السياسية التي كانت تُمارسُ من خلال الشعب، كما تطرقت إلى دور القذافي في هذا النظام، باعتباره يمثل السلطة الفعلية في الدولة، بموجب "الشرعية الثورية". ثم تناولت نشأة وتطور العمل النقابي في ليبيا، وعلاقة نقابة المُحامين بالسُّلطة. وخلُصت إلى أنَّ ارتباط النقابات بالسُّلطة يجعلُها تُواجهُ تحديا كبيرا لا يسمحُ بأن يكون لها دورٌ بارزٌ ومُستقلٌ كأداةٍ للحراك الديمقراطي.

---

[1] محمد بن حمود الطريقي، "إشكاليات التحول الديمقراطي في السعودية"، في مجموعة باحثين، **مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-132.

[2] رضوان زيادة، **التحول الديمقراطي: سوريا نموذجا**، بيروت/لبنان: رياض الريس للكتب و النشر، 2013م.

[3] هناك عدة دراسات تناولت بعضا من تلك التجارب المهمة في التحول الديمقراطي منها على سبيل المثال:
- أحمد سيد، "أزمة الديمقراطية في روسيا البوتينية"، **مجلة: الديمقراطية**، العدد: 56، أكتوبر 2014م، ص ص 96-102.
- عبد الرحمن عبد العال، "الخبرة الهندية في بناء الدولة والمجتمع"، **مجلة: الديمقراطية**، العدد: 56، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-118.
- فيليب أوكسهورن: "من اللِّيندي إلى لولا: تقييم الإرث"، ترجمة: مسعد عربيد، **مجلة: كنعان**، العدد:115، أكتوبر 2003، أصل المقالة في مجلة: **report on the america**، يوليو 2003 ص ص 9-12.

[4] عَطَا مُحَمَّد صَالِح وَفَوْزِي أَحْمَد تَيِّم، **النُّظُمُ السِّيَاسِيَّةُ العَرَبِيَّةُ المُعَاصِرَةُ: الجُزْءُ الثَّانِي**، بنغازي (ليبيا): مَنْشُورَاتُ جَامِعَةِ قَارْيُونس، 1988م.

[5] مُحَمَّد صَفِي الدِّين خربُوش، "رُؤْيَةُ القِيَادَةِ اللِّيبِيَّةِ لِلدِّيمُقْرَاطِيَّةِ"، في نيفين مسعد (تحرير)، **التَّحَوُّلاَتُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ فِي الوَطَنِ العَرَبِيِّ**، القاهرة: كُلِّيَّةُ الاقْتِصَادِ وَالعُلُوم السِّيَاسِيَّة، جَامِعَةُ القَاهِرَة، 1990م.

[6] محمد زاهي المغيربي، **المُجْتَمَعُ المَدَنِيُّ وَالتَّحَوُّلُ الدِّيمُقْرَاطِيُّ فِي لِيبِيَا**، القاهرة: مَرْكَزُ ابْنِ خَلْدُون لِلدِّرَاسَاتِ الإِنْمَائِيَّةِ وَدَارُ الأَمِين لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيع، 1995م.

[7] أحمد المسلمَانِي، **حُقُوقُ الإِنْسَانِ فِي لِيبِيَا: حُدُودُ التَّغْيِير**، القاهرة: مَرْكَزُ القَاهِرَةِ لِدِرَاسَاتِ حُقُوقِ الإِنْسَانِ، مُبَادَرَاتٌ فِكْرِيَّةٌ (12)، 1999م.

[8] عبير إبراهيم أمنينة، "علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنية في ليبيا: دراسة حالة نقابة المحامين (1969-2009)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد: 28، خريف 2010م، ص ص 43-60.

6- دراسة إبراهيم أبو خزام، وعنوانها: "رؤية ليبية عن الإصلاح في الوطن العربي"[1]، وتناول فيها التعريف بالنظام السياسي الليبي آنذاك، وطبيعته، ورُؤيته للإصلاح، وخلُص لأهميَّة هذه التجربة الديمقراطيَّة..

7- دراسة آمال سليمان العبيدي: **"الثقافة السياسية في ليبيا"**[2]، تركز على فهم تأثير الأيديولوجيا الرسمية للدولة على الجيل الجديد في ليبيا، حيث بذل النظام الثوري في ليبيا جهودا كبيرة لخلق "الإنسان الثوري" الليبي عن طريق توظيف القنوات الرئيسة للتنشئة السياسية، وخصوصا وسائل الإعلام والتعليم. جمعت الدراسة بين الأساليب الكمية والنوعية خلال فحصها لاتجاهات الطلاب الجامعيين الليبيين، حيث تم البحث في تأثير متغيرات الخلفية (المكانة الاجتماعية، النوع الاجتماعي، مكان الإقامة) على الاتجاهات تجاه عناصر جوهرية من الثقافة السياسية التي كان النظام يسعى لنقلها ونشرها. وأكدت الدراسة أن النظام الثوري قد حقق نجاحا ملحوظا في إعادة إنتاج قيمه وتوجهاته بين الأجيال الصغيرة. ونجح بصفة خاصة في غرس قيمه حول قضايا العلاقة بين الجنسين والقومية العربية والوحدة العربية والمشكلة الفلسطينية. مع ذلك، فقد فشل النظام في خلق أفراد مشاركين وفي تطوير بدائل لروابط القرابة، فلا تزال القبيلة مصدرا للهوية الشخصية والرفاهية الاقتصادية والهوية السياسية.

القسمُ الثالثُ: يتناولُ ثورة 17 فبراير 2011م، وأسبابُها، ومراحلُها، وأبرز التحدِّيات التي واجهتها، ودورُ الثقافة السِّياسيَّة الموروُثة من النظام السَّابق في عرقلة التحوُّل الديمقراطيِّ، ومنها على سبيل المثال:

1- دراسة مصطفى عبد الله خشيم، وعنوانها: **"تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة"**[3]، التي تبحث في إشكالية مدى تغيير وتشكل الثقافة السياسية بعد قيام ونجاح ثورة السابع من فبراير.. وهي تطرحُ سُؤالاً رئيسيّاً مفادُهُ: هل تتسمُ اتجاهات الليبيين بالإيجابية أو السلبية نحو عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها ليبيا الجديدة منذ قيام ثورة 2011/2/17م؟. واقتصرت الدراسة على وصف وتحليل أوجه التغيير والتكيف التي شهدتها الثقافة السياسية في إطار ليبيا الجديدة. وتوصَّلت الدراسة لمجمُوعة نتائج منها: على صعيد ماهيَّة وأبعاد ثورة 2/17، ونتائج على صعيد مُستوى النِّظام السِّياسيّ، ومُستوى العمليَّة السِّياسيَّة، والسِّياسة العامَّة، وتُؤكِّدُ تلك النتائج على القبُول بالفرضيَّة الأساسيَّة التي تُشيرُ إلى وُجُود تأثيرٍ ملحُوظٍ للتحولات الديمقراطية في ليبيا الجديدة على الاتجاهات السياسية لمُفردات عيِّنة الدراسة.

2- دراسة يوسف جمعة الصواني، وعنوانها: **"ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة"**[4]، تناولت: لمحات من تاريخ ليبيا السياسي المعاصر، وأبرز ملامح الثورة الليبية عام 2011م، وأسبابها، ومآلاتها، والانتقال الديمقراطي وتحديات بناء المُجتمع والدَّولة، والكيان الليبي: الهويَّة و الأقاليميَّة، وأخيراً، تحدِّيات الانتقال الديمقراطي ومُستقبل ليبيا، وخلصت إلى أنَّ: المُؤشِّرات تتناقضُ في تحديد اتجاه ما يحدُثُ أو سيحدُثُ في المرحلة الانتقاليَّة الحاسمة، وما يُمكنُ أن يسُود في النهاية من اتجاهاتٍ وأوضاعٍ بعد نهايتها.. إن ليبيا في حاجة إلى قطع شوطٍ طويلٍ حتى تتمكن من مُعالجة العواقب والآثار المُترتبة على مساوئ حُكم القذافي..

3- دراسة سكينة إبراهيم بن عامر، وعنوانها: **"مكونات الموروث الثقافي الليبي وتأثيره في أنماط التفكير السياسي"**[5]، تقوم هذه الدراسة المهمة على بحث ميداني، قامت الباحثة من خلاله برصد الموروث الفكري والثقافي السياسي السائد في الذهنية الليبية، وتسجيلها وتوثيقها، قبيل تأثر المجتمع بالمتغيرات الناتجة عن مرحلة التغيير والحراك الفكري والسياسي و الاجتماعي. وخلصت الدراسة إلى تأثر أنماط التفكير السياسي لدى الناس بالمتغيرات التي أفرزها الحراك السياسي في المجتمع.

4- دراسة عبيد أحمد الرقيق، وعنوانها: **"تحديات التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة"**[6]، وتناولت هذه الدراسة أبرز التحديات التي تواجه تحقيق التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة، والتي منها: انتشار السلاح والانفلات الأمني، حالة اللاتوافق بين المجتمع الليبي، طبيعة الثقافة السائدة والوعي السياسي، التأثيرات القبلية والجهوية، الوضع الاقتصادي للشعب الليبي، تأثيرات التكتلات أو الجماعات ذات الارتباط الخارجي. وخلصت الدراسة إلى أن التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة كثيرة وخطيرة، وما لم يسعى المسئُولُون الآن، وفي هذه المرحلة الحاسمة، إلى بلورة آليَّة عملٍ حقيقيٍّ، لمُعالجة وتذليل كُلِّ الصِّعاب والتَّحدِّيات في أسرع وقتٍ، لما أمكن تيسيرُ عمليَّة الانتقال من الثورة إلى دولة المُؤسَّسات الدُّستُوريَّة والقانُون بالصُّورة المطلُوبة.

---

[1] إبراهيم أبو خزام، "رؤية ليبية للإصلاح في الوطن العربي"، في: كمال المنوفي ويوسف الصواني (تحرير)، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسى فى الوطن العربى: جامعة القاهرة، (21-22/يونيو/2005)**، طرابلس: المركز العالمي للأبحاث والدراسات، 2006م، ص ص 199-213.

[2] آمال سليمان العبيدي، **الثقافة السياسية في ليبيا**، ترجمة: محمد زاهي المغيربي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008م.

[3] مصطفى عبد الله خشيم، **تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية فى ليبيا الجديدة**، بنغازي: مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013م.

[4] يوسف محمد الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م.

[5] سكينة إبراهيم بن عامر، **مكونات الموروث الثقافي الليبي وتأثيره فى أنماط التفكير السياسي**، بنغازي: المؤلفة، ومركز القادة للدراسات السياسية و التنمية البشرية، 2012م.

[6] عبيد أحمد الرقيق، "تحديات التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة"، ورقة مقدمة في المؤتمر الأول: "نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي للتحول الديمقراطي في ليبيا"، جامعة الزاوية، 13و14 فبراير 2012م، على الرابط الإلكتروني التـــالي: **http://www.alwatan-libya.net/more.php?newsid=20228&catid=22**

5- دراسة يوسف الصواني، وعنوانها: **"الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية"**[1]، وتم فيها التركيز على عدد من الجوانب المتعلقة بتجربة الانتقال الديمقراطي في ليبيا، وهي: العوامل الأكثر ديمومة والقوى السياسية بعد القذافي، آفاق التحول الديمقراطي وتحدياته، الثقافة السياسية وفرص التحول الديمقراطي، القوى السياسية: روافع للتحول أم عوائق؟، أبرز تحديات التحول الديمقراطي، النظام السياسي الانتقالي، غياب الرؤية، الضعف الكامن في مؤسسة الانتقال الديمقراطي، واختتمت الدراسة بالتأكيد على أن "التوافق على القواعد وعلى تجنب الصراع في مرحلة الانتقال هو الذي يمكن أن يضمن الاستقرار والأمن الاجتماعي، وإلا سيكون البلد مهددا"..

*** تقسيمُ الدراسة:**

المحورُ الأوَّلُ: تشويهُ مفهُومي الأحزاب والثقافة الانتخابيَّة.

المحورُ الثاني: ضعفُ مُنظمات المُجتمع المدني وترسيخ القبليَّة.

المحورُ الثالث: الطبقـة الوُسـطى وتحولاتها في ليبيا الجديدة.

المحورُ الرَّابعُ: غيابُ دور المُثقف في الشأن العامّ. **المحورُ الخامسُ:** وسائل الاتصال الجماهيري وتأثيرها على المشهد السياسي. **المحورُ السَّادسُ:** الإرثُ السِّياسيُّ ومُستقبلُ التحوُّل الديمُقراطيّ في ليبيا.

تمهيـدٌ: إنَّ الديمقراطيَّة كمُمارسةٍ لا تتحققُ بسُرعةٍ وسلاسةٍ في أيّ بلد في العالم، وإنَّما تُولَدُ عبر مخاضٍ عسيرٍ، فلكُلّ دولةٍ خُصُوصيَّتها وثقافتها التي استقتها عبر أجيالٍ عن طريق قنوات التنشئة المُختلفة، والتي غالباً ما كان يتحكَّمُ بها النِّظامُ الحاكمُ، والتي يُسخِّرُها لخدمته، وغرس قيمه المُختلفة، والتي تخدمُ بقائه في الحُكم. "وتختلفُ ظُرُوفُ كُلّ دولةٍ عن الأخرى مثل المنظُومات الفكريَّة والمورُوث الاجتماعيّ والصِّراعات بين مُكوّنات شعبها (سواءٌ كانت دينيَّةً أو طائفيَّةً أو إثنيَّةً)، و"الحركات الدينية المُمانعة لدولة المُواطنة، والتي هي شرط أساسيٌّ من شُرُوط الديمقراطيَّة". بالإضافة إلى التدخُّلات الخارجيَّة ودورها في التَّحوُّل الديمُقـراطيّ[2]. ويرى هنتنغتون أن: "انهيار المؤسسات التقليدية يقود إلى تحلل أو تفسخ سيكولوجي وسلبية، ولكن هذه الظروف في حاجة إلى هوية جديدة وولاءات جديدة، وهذه الأخيرة ربما تأخذ شكل إعادة الارتباط بجماعة كانت في حالة كمون، أو رُبَّما ترتبطُ بهويَّةٍ جديدةٍ أو بمجمُوعة رُمُوزٍ جديدةٍ وقيمٍ جديدةٍ، أو جماعةٍ جديدةٍ تتطوَّرُ من خلال عمليَّة التحديث"[3]. ويتناول كمال المنوفي مضمون الثقافة السياسية الديمقراطية من الناحية النظرية، مؤكدا أنها تتمثل في الشعور بالاقتدار السياسي، والاستعداد للمشاركة السياسية، والتسامح الفكري المتبادل، وتوفر روح المبادرة، واللاشخصانية، والثقة السياسية المُتبادلة بين المُواطن والنِّظام السِّيـاسيّ[4]. غير أن حال الديمقراطية في الوطن العربي وبعد عقود من الموجة الثالثة للدمقرطة لم يتغير، رغم ما رافقها من تعميق لمظاهر وآليات العولمة على كل المستويات، فبدا الوطن العربي استثناء ظاهرا وصارخا في تخلفه الديمقراطي، حيث ترسخت سلطة الحاكم الفرد، في مقابل غياب أو ضعف المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وإزدراء الرأي العام[5]. وفي هذا الصَّدد، فإنَّ منْ أبرز مُعوّقات التحوُّل الديمُقراطيّ في المنطقة العربية: رُسُوخ بُنى وهياكل التسلُّط والإستبداد والفساد، حيثُ أن مُعظم دول الربيع العربي خضعت عبر تاريخها المُعاصر لحُكَّامٍ سُلطويين، رَسَّخُوا هياكل ومُقوّمات التَّسلُّط عبر آليَّاتٍ سياسيَّةٍ وقانُونيَّةٍ وأمْنيَّةٍ واقتصاديَّةٍ وثقافيَّةٍ ودينيَّةٍ، منها: إصدارُ الكثير من القوانين المُقيّدة للحُقُوق والحُرّيَّات العـامَّة، والتضييق على المُجتمع المـدنيّ[6].

إنَّ التَّحـوُّل نحو الدِّيمُقراطيَّة في عـالمنا العـربيّ حاليّاً يتطلَّبُ وُجُـودَ تراكُمٍ ثقـافيّ وبيئةٍ اجتماعيَّةٍ مُلائمةٍ، وإذا لم تتوفَّـر هـذه الشُّـرُوط فرُبَّما يُـؤدِّي ذلك إلى انتكاسـةٍ لهـذا التَّحـوُّل[7]. وبما أن الأنظمة السياسية العربية تساهم في صنع وتوجيه الثقافة السياسية لشعوبها بما يخدم مصالحها، فإنها مطالبة اليوم بالتكيف مع التطورات التي يفرضها الشارع العربي، الذي يطالب بتحقيق الحرية والمشاركة السياسية الفعالة[8].

---

[1] يوسف الصواني، "الفصل التاسع: الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية"، في: عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني(تحرير)، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويسري بالإسكندرية، (تونس، 5-9/فبراير/2012م)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان، 2012م، ص ص389-421.

[2] عبد الخالق حسين، "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"، بتاريخ: 2016/5/11: **www.abdulkhaliqussein.nl**

[3] مالك عبيد أبو شهيوة، **لماذا تخلفت ليبيا؟، هكذا حكم العسكر**، ط1، طرابلس/ليبيا: دار الرواد،2015،ص 108. وأنظر: سيد غانم، "نقل المؤسسات السياسية ما بين الحداثة والتقليدية"، **مجلة: الوحدة**، العدد: 48، سبتمبر 1988، ص ص 105-116.

[4] كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، في: مجموعة مؤلفين، **الثقافة والمثقف في الوطن العربي**، (سلسلة كتب المستقبل العربي: 10)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م، ص ص167-171.

[5] أنظر: يوسف محمد جمعة الصواني، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان، 2014م، ص80.

[6] حسنين توفيق إبراهيم، "مُعوّقاتُ التحول الديمقراطيّ في دول الربيع العربي"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 55، يوليو 2014م، ص 55.

[7] يوسف مكي، "تعقيب"، في: عبد الإله بلقزيز(تحرير)، **رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية عن مصر-المغرب-سورية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م، ص154.

[8] أنظر: عبد الوهاب عمروش، "دور الثقافة السياسية في الانتقال الديمقراطي في الدول العربية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، الجزائر، جامعة الجزائر (3)، العدد: 6، فبراير 2015م، ص135.

ومن ضمن الصعوبات والعوائق التي تواجه عملية الدمقرطة في ليبيا: الثقافة السياسية الشائهة، حيث أن التنشئة السياسية الشائهة التي روج لها النظام السابق تشكل عائقا رئيسيا لعملية التحول الديمقراطي، فقد أنتجت، ضمن ما أنتجته، وعيا سياسيا متخلفا وميولا إقصائية وتخوينية.. فأثر المنظومة القيمية الراهنة، بكل ما تؤسس له من سلوكيات سلبية، وحقيقة أن تركة الخراب التي أورثها النظام السابق، بكل تداعياتها المؤسسية، أثقل من أن تزاح خلال عقود، وإنما تفرضان علينا الإمساك عن الإسراف في التفاؤل، والوقوف عند حد وصف العوائق بالتحديات[1].وضمن هذا السِّيـاق، تتعـدَّدُ العواملُ المُعرقلة للتَّحوُّل الديمُقراطيِّ في ليبيا من مفاهيم ومُمارساتٍ موروُثةٍ، والتي أسميناها "الإرث السِّياسي" أو "الموروُث السِّياسي"، والتي سادت طيلة 42 سنةً من النِّظام السَّابق، والتي غرس بعضها وعزَّز بعضها الآخر، و امتدَّت لتطال مرحلة ما بعد الثورة التي انطلقت عام 2011م، وأصبحت مُعـوِّقاً من مُعوِّقات التَّحوُّل الديمُقراطي، والتي سنُجملُها في ستة نقـاطٍ أسـاسيَّةٍ، هي:

1. تشويهُ مفهُوميْ الثقافة الانتخابيَّة و الأحزاب السِّياسيَّة.
2. ضعـــفُ مُنظمـات المُجتمـع المـــدني وترسيـــخ القبليـــة.
3. الطبقة الوســطى وتحولاتها في ليبيا الجديدة. 4.غيابُ دور المُثقف في الشأن العام.
5. وسائلُ الاتِّصـــال الجماهيريِّ وتأثيرُها على المشهـد السِّياسيِّ.
6. الإرثُ السِّياسيُّ ومُستقبلُ التحوُّل الديمُقراطيِّ في ليبيا.

*** المحورُ الأوَّلُ: تشويهُ مفهُومي الثقافة الانتخابيَّة والأحزاب السِّياسيَّة:**

1.الانتخاباتُ والديمقراطيَّة: إنَّ إحدى أهمِّ مظاهر وركائز النِّظام الدِّيمُقراطيِّ "الانتخاباتُ"[2]، فهي لا تُعدُّ هدفاً في حدِّ ذاتها، و إنَّما المُمارسةُ والسُّلُوكُ الدِّيمقُراطيِّ، فمُعْظَمُ دُول العالم الثالث تحملُ دساتيرُها الإشارة إلى أنها "دولٌ ديمقراطيَّة"، وفي بعضها يقترنُ باسمها، ولكنَّ الأساس هُو المُمارسة العمليَّة لهذه الديمُقراطيَّة من سيادة القانُون واستقلاليَّة القضاء والحُرِّيات العامَّة من تعبيرٍ وتجمُّعٍ وتظاهُرٍ، وكذلك التَّداوُلُ السِّلميُّ على السُّلطة[3]. وعادة ما تميز الدساتير العربية بين الحريات العامة التي تبدي إزاءها درجاتٍ مختلفة من التسامح، والحريات ذات الطابع السياسي كالتنظيم و حرية التعبير التي غالباً ما تُحاطُ بالقيُود[4]. وإذا كانت الانتخاباتُ تعملُ على تحقيق أهدافٍ ومقاصد مُهمَّةٍ في المُجتمعات الدِّيمُقراطيَّة، فإنَّها تُؤدِّي أدْواراً أكثر أهمِّيَّةً في دُول ما بعد الصِّـراع، وبخاصَّةٍ على مُستوى إحلال السَّلام وتحقيق الاستقرار وتوفير السُّبُل الكفيلة بمَنْعِ تجـدُّد العُنْفِ وعَـوْدَةِ الصِّـراع[5].

لقد بيَّنت التَّجربةُ السِّياسيَّةُ في ليبيا أنَّهُ بقدْرِ مَا كَانَ التَّخلُّص من نظام القذافي سهلاً، فإنَّ التَّخلُّص مِنْ إرْثِهِ وحُضُورِهِ في أذهان الليبيين فِكْراً ومُمارسةً، يُمثِّلُ تحدِّياً كبيراً سيحتاجُ إلى جُهْدٍ ووقتٍ كبيرين[6]. لم يكن القذافي حاكما قويا، وإن سعى بشكل متواصل وبشتى الوسائل إلى تعزيز سلطته، لقد كان حاكما ضعيفا، تمسك بالسلطة، وبذل كل ما أمكن ليجعل الناس في وضعية تجبرهم على العمل من أجل البقاء، وتبعدهم عن الانشغال بقضايا الحكم والسياسة، رغم ادعائه المتواصل أن الشعب هو الحاكم[7].

يتضح ذلك مثلا في توجه النظام السابق تجاه التنظيمات والأحزاب السياسية الذي اتسم بأنه عنيف وقمعي، وقد بدأت عملية القمع بصدور قانون تجريم الحزبية عام 1972م، الذي جعل تشكيل أو الانضمام إلى أحزاب وتنظيمات سياسية جريمة عقوبتها الإعدام. وبالتالي، لم يعد هناك مكان في المشهد السياسي آنذاك إلا للتنظيمات التي خلقها النظام، مثل الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة اللجان الثورية وغيرها[8].

ولكي نفهم تركيبة نظام القذافي، فإنَّهُ من المُهمِّ التَّركيزُ على طبيعة هذا النِّظام السِّياسيِّ منذ الثاني من مارس 1977م، عندما تمَّ إعلانُ قيام ما عُرِفَ بـــ"سُلطة الشَّعْبِ"؛ وتكْمُنُ أهمِّيَّةُ هذا الإعلان بالنِّسبة لفهم البُنى السِّياسيَّة في ليبيا، في أنَّ النِّظام كان

---

(1) زاهي بشير المغيربي، **كلمات في محراب الوطن**، مرجع سبق ذكره، ص ص222-223.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م، ص 21. وأنظر: موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة: جورج سعد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992م، ص 58.

(3) تُؤكِّدُ الوثائقُ الدَّوليَّةُ المعنيَّةُ بحُقُوق الإنسان على: "حق المُواطنين في حُكم بُلدانهم، سواءٌ بصُورةٍ مُباشرةٍ أو من خلال المُمثلين الذين يتمُّ اختيارُهُم بحُرِّيَّةٍ، فإرادةُ الشعب هي مناطُ سُلطة الحُكم". للمزيد أنظر: **دليل: كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات؟**، ترجمة: شريف يوسف جيد، ط1، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 1997م، ص14.

(4) علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 146.

(5) وليد حسن رجب قاسم، "الانتخاباتُ في دُول ما بعد الصراع العرقيّ: دراسة تحليليَّة"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:487، أيلول/سبتمبر 2019م، ص42.

(6) مصطفى عمر التير، **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية**، بيروت، منتدى المعارف، 2013م، ص275-281.

(7) يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص205.

(8) زاهي المغيربي، **كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي**، بنغازي/ طرابلس: مجموعة الوسط للإعلام، 2020م، ص42.

يستندُ -بصفةٍ عامَّةٍ- على بُنية المُؤتمرات الشَّعبيَّة واللجان الشَّعبيَّة[1]. ورغم ذلك برزت بعض الظواهر والمؤسسات التي لا تُعتبر جزءاً من المكونات الرسمية للنظام السياسي، وهي: 1-حركة اللجان الثوريَّة[2]، 2-القيادة الشعبية الاجتماعية[3].

وبعد نجاح الحراك الثوري -بدعم من أطراف خارجية تحت إطار قرار مجلس الأمن (1973)- في إسقاط نظام القذافي بدأت مرحلة جديدة في تاريخ ليبيا، وأعلن المجلس الوطني الانتقالي المُؤقت تحرير البلاد من النظام السابق في 23/أكتوبر/2011م. وفي خطوة مهمة سبقت إعلان التحرير بقليل تم إصدار الإعلان الدستوري المؤقت في أغسطس من ذات العام. وبالرغم ممَّا حمله الإعلان الدستوري الليبي من تمهيدٍ لتأسيس الأحزاب السِّياسيَّة في مادَّتِهِ (4)، حيثُ نصَّ عَلَى: "أنْ تعمل الدَّولةُ على إقامة نظامٍ سياسيٍّ مبْنِيٍّ على التَّعدُّديَّة السِّياسيَّة والحزبيَّة؛ بهدف التَّداوُل السِّلْمِيِّ على السُّلطة"، وأكَّدت المادة (15) بأنْ: "تكفل الدَّولة حُرِّيَّة تكوين الأحزاب والجمعيَّات، وسائر مُنظمات المُجتمع المدنيَّ، ويصدُرُ قانُونٌ يُنظِّمُها".[4] وكان من ضمن الخُطوات العمليَّة التي قام بها المجلسُ الانتقاليُّ إصداره للقانون رقم 4 لسنة 2012م بشأن "إلغاء قانُون تجريم الحزبيَّة".[5] والذي ألغى قانُون تجريم الحزبيَّة رقم (17)، الصَّادر في عام 1972م[6]. ومن بعده صدر قانُون تنظيم الأحزاب السياسية في ليبيا عام 2012م.[7]

فبالرغم من هذه التشريعات التي أتاحت الفُرصة للتنظيم الحزبيّ إلاَّ أنَّها لم تَمْحُو المفهُوم الحزبيَّ القديم طيلة فترة 42، والتي جُرِّم فيها العملُ الحزبيُّ والانتخاباتُ، و وُصِفَتْ بأسوأ الصِّفات في مقُولاتٍ كثيرةٍ، وغُرست عبر قنوات التنشئة المُختلفة، وعلى سبيل المثال منها: "الحزبيَّة إجهاضٌ للدِّيمُقراطيَّة"، و"من تحزَّب خان"، و"التمثيل تدجيلٌ"[8]، ويُقصدُ بالتمثيل هُنا: التمثيلُ النِّيابيُّ، "فكل تنظيم من شأنه المساس بمبادئ سلطة الشعب يعتبر تنظيما حزبيا يتناقض مع هذا النظام، ويجرم في التشريع الليبي"[9]، و قد تمَّ دسُّ هذه المفاهيم في مناهج التعليم المُختلفة، وأقيمت دوراتٌ ومعسكراتٌ عقائديَّةٌ تُدرِّسُ هذه المفاهيم للطلبة بمُختلف المراحل التعليميَّة، وخُصُوصاً مرحلة ما قبل التعليم الجامعيِّ[10]. وفي وسائل الاتصال الجماهيريِّ المُختلفة، كما أقيمت عنها كثيرٌ من الندوات المحليَّة والعالميَّة. "كانت هذه بداية لبرنامج مُمنهجٍ لتحطيم نسق القيم الذي كان لهُ تاريخٌ طويلٌ، واستبدالهُ بآخر تحت عُنوانٍ ثوريٍّ"[11].

وقد عرفت البلادُ تكوُّن أحزابٍ كثيرةٍ مُتعدِّدة المشارب والتَّوجُّهات قبل صُدُور القانُون وبعْدَهُ، ويُمْكنُ للمُتتبِّع للمشهد الليبيِّ أنْ يلحظ الغُمُوض وعدم الوُضُوح فيما يتعلَّقُ بتلك المُحاولات، وافتقارها إلى القُدْرة على إعلان برامج سياسيَّة مُحدَّدةٍ، وتحديد هويَّتها السِّياسيَّة ومواقفها من القضايا الرَّاهنة والتَّحدِّيات الحاليَّة والمُستقبليَّة. وتشير دراسة لمحمد زاهي المغيربي إلى أنَّ الأحزاب الوليدة هي ناتجٌ طبيعيٌّ للسِّياقات والبيئة التي وُلدت فيها. فليس مُمكناً في ظلِّ الخصائص الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لليبيا أنْ تظهر أحزابٌ غيرُ القبليَّة والجهويَّة أو الأيديُولوجيَّة؛ لأنَّ الطبقات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة لا تزالُ في مراحلها الجنينيَّة، ولم تتطوَّر بالدَّرجة التي يُمْكِنُ أنْ تجعلها فاعلاً أساسيّاً، بلْ إنَّ الوعي الطبقيَّ لا يزالُ ضعيفاً جدّاً[12].

وبالرغم من أنِّ المفهُوم قُلب رأساً على عقب، فإن الأحزاب لها دورٌ كبيرٌ في المُمارسة الديمقراطيَّة؛ فبدُونها وبدُون مُنظمات المُجتمع المدني لا يُمكنُ مُمارسة الديمقراطية[13]؛ لأنَّ البديل عنهُما هُو العلاقات القبليَّة و المناطقيَّة، فالإنسانُ اجتماعيٌّ بطبعه، فإذا لم يجد تجمُّعاتٍ تحويه على أسسٍ فكريَّةٍ لجأ إلى التجمُّعات التقليديَّة، سواءٌ القبليَّة أو المناطقيَّة، وهذا المفهُومُ السَّلبيُّ

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر: عطا محمد صالح و فوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة، الجزء الثاني**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1988م، ص ص 380-381. و: محمد زاهي المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995م، ص 59.

(2) أنظر: رجب أبو دبوس، **محاضرات في النظرية العالمية الثالثة**، طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر، 1980م، ص ص 180– 182.

(3) آمال سليمان العبيدي، "القبيلة والقبلية: بديل المجتمع المدني"، **عراجين، أوراق في الثقافة الليبية**، العدد: الرابع، يناير، 2006م، ص 28.

(4) أنظر: **"الإعلان الدستوري المُؤقت"**، بنغازي: المجلس الوطني الانتقالي، 2011/9/12م، ص ص 2-4.

(5) **قانون الغاء تجريم الحزبية**، المجلس الوطني الانتقالي، صدر في طرابلس 2012م، ص ص 1-4.

(6) جدير بالذكر أن هذا القانون كان ينص في الفقرة الثانية، من المادة (2)، على أنه: "يقصد بالحزبية كل تجمع أو تنظيم أو تشكيل، أيا كانت صورته أو عدد أعضائه، يقوم على فكر سياسي مضاد لمبادئ ثورة الفاتح في الغاية أو الوسيلة، أو يرمي إلى المساس بمؤسساتها الدستورية، سواء كان سريا أو علنيا، أو كان الفكر الذي يقوم عليه مكتوبا أو غير مكتوب". للمزيد أنظر: **الجريدة الرسمية رقم (1972/29)**، طرابلس: وزارة العدل، 1972م.

(7) **قانون رقم 29 بشأن تنظيم الأحزاب**، المجلس الوطني الانتقالي، صدر في طرابلس 2/مايو/ 2012. حول شرح وتحليل هذا القانون أنظر: عبد الهادي علي بوحمرة، "قانون رقم 29 لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية"، في: مجموعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي الليبي 2012**، بنغازي: مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2014م، ص ص 140-148.

(8) خالد المهير، "نقمة على الأحزاب في ليبيا"، موقع: الجزيرة نت، بتاريخ: 2013/7/29م، **https://cutt.us/GShly**

(9) سليمان صالح الغويل، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة: دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة**، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2003م، ص ص 38-39.

(10) آمال سليمان العبيدي، "الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا: دراسة لبرامج الإعداد السياسي للمصعدين شعبيا"، **مجلة: دراسات في الاقتصاد والتجارة**، بنغازي، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، المجلد: 25، لسنة 2006م، ص 68.

(11) مصطفى التير، **صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي**، بيروت: منتدى المعارف، 2014، ص 54.

(12) يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص ص156-166.

(13) حول الديمقراطية والمجتمع المدني أنظر مثلا: ريتشارد بيلامي، "صعود الجماهير وصناعة نظرية الديمقراطية الحديثة"، في: تيرنس بول وريتشارد بيلامي (تحرير)، **موسوعة كمبريدج للتاريخ: الفكر السياسي في القرن العشرين، المجلد الأول**، ترجمة: مي مقلد، مراجعة: طلعت الشايب، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009م، ص ص 103-150. وكذلك: السيد يسين، "قياس الديمقراطية العربية: تجربة مرصد الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية"، في: مجموعة باحثين، **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية، وقائع ورشة عمل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص37-40.

عن الأحزاب هُو ما أدَّى إلى جعل "انتخابات مجلس النواب تُقامُ على أساسٍ فرديٍّ، ولم تدخُل الأحزابُ السِّياسيَّةُ الانتخابات ككُتلٍ سياسيَّةٍ"[1]. فعدمُ نُضُوج المفهُوم الحزبيّ وتشويهه لدى المُواطن يَرْجِعُ جُزءٌ كبيرٌ منهُ الى غرس هذا المفهُوم لسنواتٍ طويلةٍ[2]. وقد خلُصت إحدى الدِّراسات الميدانيَّة في هذا الجانب إلى أن 24.5% من عيِّنة الدِّراسة يرون بأنَّ الاعتماد على الأحزاب السِّياسيَّة هُو أنسبُ شكْلٍ لمُمارسة السُّلطة، ويدُلُّ تدنِّي هذه النِّسبة إلى عدم وعْيِّ المُجتمع بأهمِّيَّة تشكيل أحزابٍ سياسيَّةٍ لمُمارسة الدِّيمُقراطيَّة، حيثُ تعُودُ هذه النَّتيجة إلى التَّركيبة السِّياسيَّة في النِّظام السِّياسيّ السَّابق، وما كانت تُروِّجُ لهُ مِنْ رَفْضِ التَّعدُّديَّة السِّياسيَّة، واعتبار أنَّ تكوين الأحزاب خيانةٌ وطنيَّةٌ، ولذلك، فإنَّ وَعْيَ المُجْتمع بمُمارسة الدِّيمُقراطيَّة عَبْرَ الأحْزَابِ مَازَالَ مُغيَّباً، وغَيْرَ مُنْفَتِحٍ عَلَى هَـذِهِ الأَبْعَـادِ[3].

وفي 5 يوليو 2013 نشرت على صفحتها في الفيسبوك حركة تُسمِّي نفسها "تمرد ليبيا" استفتاءً، (نشرته أيضا صحيفة tripoli 24)، يتكوَّنُ من سُؤالٍ واحدٍ، وهُو هل أنت مع أو ضد إسقاط الأحزاب في ليبيا؟، وكانت جميعُ الإجابات المشاركة في الاستفتاء، والبالغ عددها: 144 مُشاركٍ، مع إسقـاط الأحزاب في ليبيا.[4] وهذا رُبَّما يرجعُ لعاملين، الأول: بكل تأكيد "الإرث السياسي" لمفهوم الأحزاب السياسية لدى جيل كامل[5]، والعامل الثاني: فشل المؤتمر الوطني العام، والذي يُرجعُهُ كثيرُون للتنافُس الحزبيّ داخل المُؤتمر، رغم أنَّ انتخابات المُؤتمر الوطني لم تُعطي للكُتل السِّياسيَّة سوى 80 مقعداً من 200 مقعد. ففي التقرير النهائي للمسح الشامل لآراء الليبيين حول الحوار الوطني أبدا الليبيون استيائهم من "انتشار السلاح والانفلات الأمني وأداء الأحزاب السياسية والسلطة التنفيذية"[6]. حيث كان من أبرز التحديات السياسية لبناء الدولة في ليبيا: عجز الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة عن التوصل إلى توافق وبرامج مشتركة لإدارة المرحلة الانتقالية والتأسيس لبناء الدولة[7].

وفي هذا الإطار، فإن الانتقال الديمقراطي لا يسير بصورة خطّية، إنما تواجهه تحديات كبرى في مساره وفي مآلاته وفي عملياته المختلفة التي قد تصل إلى إيقافه أو الانقلاب عليه، أو إفراغه من مضامينه المدنية والتاريخية والمجتمعية، وتتمثل أبرز تلك التحديات وفقا للنموذج الليبي في: ضعف مؤسسات الدولة، ووهن المؤسسة العسكرية، وحداثة التجربة الحزبية، وهشاشة المجتمع المدني التي أفضت إلى المأزق الحالي[8].

2. الثقافة الانتخابية وعدم احترام رأي الأغلبية: إنَّ الديمقراطيَّة تقُومُ على أساس احترام رأيِّ الأغلبيَّة، وتُصبحُ مُشوَّهةً إذا خالفت ذلك، وللحفاظ على حُرِّيَّة ونزاهة الانتخابات يتطلبُ الأمرُ اقتراعاً سرِّيّاً لتوفير الحماية للناخبين، و في المُمارسة السَّابقة لما يُسمَّى "نظام سُلطة الشعب" في المُؤتمرات الشعبيَّة الأساسيَّة كان يحدُثُ عكس ذلك، وهُو ما يُسمَّى بـ"التصعيد الشعبيّ"، وهُو رفعُ الأيدي بشكلٍ علنيٍّ عند اختيار المُرشَّحين، فالمصعدون شعبيا هم الذين يتم اختيارهم مباشرة وفقا لمبدأ "سلطة الشعب"، وذلك لتولي أمانات المؤتمرات الشعبية (أداة التشريع)، وأمانات اللجان الشعبية (أداة التنفيذ)، لغرض القيام بمهمة ذات طابع محدد في إطار الهيكل التنظيمي للنظام (السابق)،[9]، في ظلِّ غياب الكُتل السِّياسيَّة التي تجمعُ مُنتسبيها على أهدافٍ وأفكارٍ مُعيَّنةٍ، فظهرت بديلاً عنها الكُتل القبليَّة و المناطقيَّة، وهذا كُلُّهُ في ظلِّ شرعنة العلاقات القبلية بوجود روابط قبلية، والتي أصبحت جميعُها ترفعُ المُبايعات وتتنافسُ لإرضاء النِّظام السِّياسيّ القائم. وبعد الثورة الليبية في فبراير 2011م، وبالرغم من تغيير التشريعات المُمانعة في تكوين الأحزاب إلا أن هذه المفاهيم، والتي هي كما ذكرنا من ضمن "الإرث السياسي"، مازالت بقاياها في أذهان الناس، وفي مُمارساتهم، وسنُوردُ هُنا مثالين يُجسِّدان ذلك في الفترة الانتقالية، والتي مازالت مُمتدَّةً حتى الآن.

أ. المُؤتمر الوطنيُّ العامُّ وإقرار قانُون "العزل السِّياسيّ": بالرغم من أن العزل السياسي يُعتبرُ في الفترة الانتقالية من أهم استحقاقات الثورة الليبية، ويُعتبرُ حسب رأي البعض "تحصيناً للثورة" في بداياتها؛ لأنَّهُ يُبعدُ رُمُوز النِّظام السَّابق لفترةٍ محدُودةٍ، حتى يتمَّ إرساءُ القواعد الديمقراطيَّة، فقد تم "إنشاء هيئة سُمِّيت الهيئة العُليا لمعايير النزاهة الوطنية للنظر في عُضوية المناصب البارزة[10]، إلا أنه في عهد المؤتمر الوطني العام، والذي استلم سلطته من المجلس الوطني الانتقالي يوم 8 أغسطس 2012، كثرت المُطالباتُ بما يُسمَّى بـ"العزل السِّياسيّ"، وفي ظُرُوفٍ غير ديمقراطية أنشئت في بعض المُدُن تنسيقيَّاتٌ سُمِّيت بتنسيقيَّات

---

(1) http://www/libya.almostakbal.org/news/clicked/18273

(2) حول التطبيق العربي للتعددية الحزبية أنظر مثلا: محمد عبد الشفيع عيسى، **التطور السياسي العربي ومشكلات التحول الديمقراطي**، أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002م، ص ص 54-57.

(3) سكينة إبراهيم بن عامر، **مكونات الموروث الثقافي الليبي وتأثيره في أنماط التفكير السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

(4) http://www//tripoli24.com

(5) يرى بعض الباحثين أن: من خصائص الأحزاب العربية شيوع ظاهرة التحزب على حساب ظاهرة الحزبية، وارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه، أو ما يمكن تسميته بشخصنة الأحزاب العربية، وكذلك التشرذم والانشقاق، وضعف القدرة على التعبئة وحشد الجماهير. للمزيد أنظر: علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 176-178. وكذلك: وحيد عبد المجيد، **أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية: دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2008م.

(6) **التقرير النهائي للمسح الشامل لآراء الليبيين حول الحوار الوطني**، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2015م، ص5.

(7) زاهي بشير المغيربي، **كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص16.

(8) مجموعة مؤلفين، **الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م.

(9) أنظر: آمال سليمان العبيدي، "الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا"، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

(10) أنظر: **القانون 26 لسنة 2012**، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، في طرابلس يوم الأربعاء، بتاريخ:2012/4/4.

"العزل السِّياسيِّ"، وأقيمت مُظاهراتٌ في 21 ديسمبر 2012 لفرض "العزل السِّياسيِّ".[1] و أصدر المؤتمر الوطني العام في ليبيا يوم 5 مايو 2013 قانون "العزل السياسي"، بعد تجاذبات حادة بين القوى السياسية أدت إلى توسعة نطاقه متضمنا ثلاثين فئة حددها هذا القانون. وفي سبيل إقرار هذا القانون مورست عدة ممارسات غير ديمقراطية منها حصار الوزارات السيادية كالعدل والخارجية، وفي جلسة المؤتمر الوطني العام 5 مارس 2013 لم يكتفي المتظاهرون بالوقوف خارج القاعة، بل اقتحموها، ومنعوا الأعضاء من الخروج لساعات طويلة، وخيروهم بين ثلاثة أشياء: إما إقرار القانون، أو الاستقالة، أو القتل، وتم إطلاق النار على السيارة التي كان يستقلها رئيس المؤتمر، والتعدي بالضرب الشتم على بعض الأعضاء.[2] لا تكمن مخاطر فرض قانون العزل السياسي في إلحاق الضرر بالنسيج الاجتماعي في ليبيا فحسب، ولكن أيضاً في محو الذاكرة المؤسساتية للدولة الليبية من خلال استبعاد ذوي الخبرة العاملين في مؤسسات الدولة. بطبيعة الحال، يُعتبر قانون العزل السياسي أداة حادة استثنائية يمكن استعمالها لمعالجة الفساد العميق والتجاوزات التي اتسم بها نظام القذافي .ويعاقب القانون فئات كاملة من الناس على أساس الذنب بالتبعية، لكنه لا يقدم أي مقياس موضوعي حقيقي لضمان استقامة موظفي القطاع العام الجدد وصدقهم – الأمر الذي يؤكد أنه لا يقوم بأي شيء إزاء أولئك الفاسدين الذين لا تجمعهم علاقة سابقة بالنظام.وبعبارةٍ أخرى، يمكن أن يؤدي قانون العزل السياسي بسهولة إلى ظهور وجوه فساد جديدة تحلّ محل القديمة[3]. لقد وصف هذا القانون بأنه: "بمنزلة إعلان حرب على شريحة كبيرة من المجتمع، ما دفع أشخاصا كثر إلى مقاومة الانتقال الجديد".. "حيث أنه منع معظم مسؤولي النظام السابق من شغل مناصب رسمية جديدة، وأقصى آلاف الليبيين عن الترشح للمناصب العامة وعن خوض الحياة السياسية"[4]. ولجأ أيضاً المُؤتمرُ الوطنيُّ في بعض جلساته إلى التصويت بشكلٍ علنيٍّ على بعض القضايا المصيريَّة، بأن يقُول كُلُّ عُضوٍ اسمه، وهل هُو مع أو ضدَّ القرار، وفي هذا مُخالفةٌ لحُرِّيَّة ونزاهة التَّصويت، والتي تتطلبُ اقتراعاً سرِّيّاً لتوفير الحماية للأعضاء، خاصَّةً في ظلِّ وُجُود "مليشيَّاتٍ مُسلَّحةٍ تحملُ التوابيت الفارغة في انتظار نتيجة هذا التصويت".[5] وهذا النَّوعُ من الاقتراع أو التصويت رُبَّما يرجعُ لرفع اليد العلنيِّ، والذي كان سائداً فيما أسماهُ النِّظامُ السَّابقُ بسُلطة الشَّعب.

ب. مجلس النواب والثقافة الانتخابية وملامح الصراع بين الفرقاء: بدأ مجلس النواب الليبي يوم 4 أغسطس 2014، وهو نتيجة مقترحات تقدمت بها لجنة قانونية في المؤتمر الوطني العام سُمِّيت "لجنة فبراير".[6] وبدأ البرلمانُ أعمالهُ في مدينة طبرق الليبية علي الساحل الشرقي. لقد طالت الثقافة الانتخابية أيضاً "مجلس النواب" عند إلغائه لهذا القانُون "العزل السِّياسي"، فقد أقرَّ قانُون "العزل السِّياسي" بـ62 صوتا، رغم أنَّهُ من القوانين التي يُشترطُ لسنِّها 120 صوتاً، وخُفِّضَ طبقاً للتعديل الدستوري الخامس بـ(101) صوتاً، ولم يُقدَّم من اللجنة الدستُوريَّة والتشريعيَّة طبقاً للنِّظام الدَّاخليّ.[7] ومدَّد البرلمانُ لنفسه بعد انتهاء ولايته في 20 أكتوبر 2015، رغم المُخالفة الواضحة للمادَّة الخامسة للجنة فبراير، والتي على أساسها انتخب "مجلسُ النُّوَّاب"، والتي تقُولُ "تبدأ ولاية مجلس النواب من تاريخ أوَّل اجتماعٍ لهُ، وتنتهي بنفاذ الدستُور، وفي جميع الأحوال لا تتجاوزُ ولايتُهُ مُدَّةَ ثمانية عشر شهراً، من تاريخ أوَّل جلسةٍ للهيئة التأسيسيَّة لوضعِ الدستور، ما لم تُمدَّد ولايتُهُ باستفتاءٍ".[8]

وعند مُحاولة التصويت على حُكُومة "الوفاق الوطنيّ" في 4/أبريل/ 2016، يفشل البرلمان للمرَّة الثامنة في عقد جلسة التصويت على منح الثقة للحُكُومة برئاسة فايز السراج؛ بسبب عدم اكتمال النِّصاب القانُونيّ، وتخللت ذلك أعمال شغبٍ من بعض الأعضاء الرافضين للحُكُومة، كسحب سجلِّ الحُضُور، وإطفاء أنوار قاعة الاجتماع، وإغلاقها، والتعدِّي بالشتم على النُّوَّاب الدَّاعمين لحُكُومة الوفاق الوطنيّ.[9] وبعد أن دخل فائز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني إلى طرابلس في مارس 2016م، واستمرَّ في مهامِّ عمله لما يُقاربُ ستَّ سنواتٍ، مرَّت فيها البلادُ بظُرُوفٍ صَعْبَةٍ سياسيّاً واقتصاديّاً، بسبب الانقسام السِّياسيِّ وإقفال الحُقُول النَّفطيَّة، وتوقُّف ضخِّ البترُول، ونقص السُّيُولة النَّقديَّة في البنُوك وضعف الخدمات الأساسيَّة،.. إلخ، إلى أنْ تمَّ انتخابُ مجلسٍ رئاسيٍّ جديدٍ ورئيس حُكُومة الوحدة الوطنيَّة في فبراير 2021م. ولكنْ كيف تمَّ ذلك؟. يُشيرُ البعضُ إلى أنَّ: السيدة (استفاني وليامز) رئيسة البعثة الأمميَّة للدَّعم فى ليبيا بالإنابة قد رأت في العودة إلى المُثالثة الإقليمية (تقسيم الدولة إلى ثلاثة أقاليم: طرابلس وبرقة وفزان) الحل المُناسب لإشكاليَّة الصِّراع على السُّلطة والنُّفُوذ والثروة، فبدأت تحرُّكاتها من خلال أربعة خُطُواتٍ أساسيَّةٍ:

---

(1) "العزل السياسي في ليبيا"، **https//ar.wikpedia.org**

(2) عمر الناكوع، "المصلحة من؟"، بتاريخ: 16/يونيو/2014، **https://ar/ar facebook.com**

أنظر أيضا: موقع: الجزيرة نت، "هل ترضخ ليبيا لقوة السلاح لإقرار قانون العزل السياسي؟"، بتاريخ: 3مايو 2013.

(3) إبراهيم شرقية، **إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية**، واشنطن: معهد بروكنجز، 2013م، ص ص 11-13.

(4) علي عبد اللطيف احميدة، **دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق**، بيروت: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020م، ص14. **https://cutt.us/CuS81**

(5) زينب التارقي، "الحقيقة كما هي"، وكالة أنباء التضامن، بتاريخ: 5/مايو/ 2013، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: **http://presssolidarity.net/news/** وأنظر كذلك: مجموعة باحثين، **عين على المؤتمر: التقرير السنوي الأول 2014/2013م**، ليبيا: منظمة بكرا الشبابية و(TEAM H O)،2013م.

(6) "مجلس النواب الليبي"، **https:// ar.wikipedia.org**

(7) "برلماني ليبي قرار إلغاء قانون العزل السياسي باطلٌ من الناحية الاجرائيَّة"، صحيفة: المبدأ، بتاريخ: 9/فبراير/ 2015م.

(8) مسودة أعمال لجنة فبراير المادة الخامسة في الباب الأول السلطة التشريعية، **https://ar.scribd.com**

(9) أنظر مثلا: **www.almasryalyoum.com** بتاريخ: الاثنين ،4/أبريل/2016م.

وأيضا : **www.libya .almostakbal.org** بتاريخ: 21/أبريل/ 2016م.

الخُطوةُ الأولى: اختيارُ 75 شخصيَّة سياسيَّة ليبيَّة، ودعوتُهُم لعقد مُلتقى حوار سياسي في تونس. الخطوة الثانية: تحويلُ مجمُوعة 75 إلى مُجمَّعاتٍ انتخابيَّةٍ وفقاً لمعيار المُثالثة الجُغرافيَّة. الخُطوةُ الثالثةُ: الاتِّفاقُ على آليَّةٍ مُعيَّنةٍ للتَّرشُّح للمناصب السِّياسيَّة. الخطوة الرابعة: إجراء عملية التصويت السري لاختيار أعضاء السلطة التنفيذية. وقد أدلى أعضاءُ مُلتقى الحوار السِّياسي الليبيّ بأصواتهم يوم الجمعة (2021/2/5م)على القوائم الأربعة لمُرشَّحي المجلس الرِّئاسيِّ المُكوَّن منْ: ثلاثة أعضاء ومنصب رئيس الحُكُومة، والتي قُدِّمت، واستوفت عـدد التَّزكيـات المطلُوبة المنْصُوص عليها في آليَّة الاختيـار[1]. وتمَّ اختيارُ مدينة سرت لعقد جلسة البرلمان المُخصَّصة لمنح الثقة للحُكُومة، وبالفعل تمَّ عقدُ الجلسة يوم: 2021/3/8م. وقد تمَّ تأجيلُ التَّصويت مرَّتان، بسبب طلب البرلمان من رئيس الحُكُومة إجراء تعديلاتٍ عليها، منْ جهته تعهَّد الأخيرُ بإجراء التَّعديلات المطلُوبة، واستكمال تسمية الحقائب الشاغرة. ثم أعلن رئيس الوزراء أسماء حُكُومته أمام المجلس، مُطالباً بمنحها الثقة، مُشيراً إلى أنَّ الحُكُومة مُؤلَّفةٌ من: 26 وزارة و6 وزراء دولة ونائبين. وأعلن الدبيبة أنَّهُ جرى الاتفاق مع المجلس الرئاسي أنْ يتولَّى وزارة الدفاع رئيس الحُكُومة، مُؤقتاً؛ نظراً لوُجُود صراع مُحتدمٍ على هذه الحقيبة. وفي يوم 10/مارس تمَّ التَّصويتُ من مجلس النواب على منح الثقة للحُكُومة، بأغلبيَّة: 132 صوتاً، وبذلكَ نالت حُكُومة الوحدة الوطنية الثقة. وقد أدى رئيس الحكومة اليمين الدستورية أمام البرلمان بطبرق[2].

2. ضعفُ مُنظمات المُجتمع المدنيّ وترسيخ القبليَّة في ليبيا:

تلعبُ مُنظماتُ المُجتمع المدنيّ دوراً رئيسيّاً في الحياة الديمقراطية، وذلك للعبها دور الوسيط بين النظام السياسي والمُواطن، إلى جانب أحزاب المعارضة والصحافة كرقيب على السلطة السياسية، لذلك يتوجبُ أن تكُون خارج إطار سيطرة النظام السياسي.

إلا أنَّ مُنظمات المُجتمع المدني رغم وُجُودها في ظلِّ النِّظام السَّابق، "إلا أنها كانت امتداداً لمؤسسات الدولة الرسمية، وتخضعُ للقوانين واللوائح والتعليمات في اختيار قياداتها، وفي بُنيتها التنظيميَّة، وأُمُورها الماليَّة، وفي أنشطتها المُختلفة، فهي كانت جُزءاً من آليات النِّظام السِّياسيِّ السَّابق، التي تَسْتَنِدُ على التَّوجيهات الثوريَّة و "النَّظريَّة الجماهيريَّة"، وبالتالي، فهي لم تُمثل مجـالاً مُستقـلّاً ومُنفصـلاً عن النِّظام السَّابق[3].

وهذا ما أثر بشكلٍ واضحٍ على عملها، فأصبحت بدلاً من أن تكُون رقيباً على النِّظام السِّياسيّ، ومُدافعةً عن مُنتسبيها في وجه النِّظام، نجدُ أن مُعظمها كان يقتاتُ من فُتاته، ويدُورُ في فلكه، ويُدافعُ عنهُ، وصدر في تلك الفترة عدد من القوانين المُكبِّلة للعمل النقابيّ والمهنيّ، منها:[4]

* قانون تجريم الحزبية 1972م. *قانون الجمعيات رقم 114 لسنة 1970م. *تأميم الصحف الخاصة 1973م.

وتمَّ اعتقالُ أكثر من 300 مثقف، منهم أدباء وكتاب، وذلك في فترة "الثورة الثقافية" وخطاب زوارة، في أبريل 1973م، واتضح أن الهدف من كل ذلك تخلص القذافي من معارضيه وتعبئة أعوانه[5].

وبعد ثورة 17 فبراير 2011 أنشئت الكثير من الجمعيات الأهليَّة والتطوُّعيَّة، التي واكبت الثورة، إلا أنَّ ضعف التجربة النقابيَّة والجمعيَّاتيَّة المُستقلَّة، وعدم وُجُود الخبرة بهذا النوع من العمل، أثر سلباً على عملها، ولم نرى لها دوراً بارزاً في ظلِّ الفترة الانتقالية المُمتدَّة حتى الآن، ممَّا أدَّى إلى بُرُوز التنظيمات التقليديَّة من قبليَّة و مناطقيَّة في كُلِّ المجـالات[6]. فهُناك أغلبيَّةٌ ساحقةٌ من الليبيين ليست مُنْظَمَّةً لأيِّ مُنظَّماتٍ تطوُّعيَّةٍ أو مدنيَّةٍ أو سياسيَّةٍ أو نقابيَّةٍ أو استهلاكيَّةٍ أو إغاثيَّةٍ، ويُشكِّلُ الليبيُّون المُنظمُّونَ إلى جمعيَّاتٍ إنسانيَّةٍ أو خيريَّةٍ أقلِّيَّةً لا بأس بها.[7] وتُشيرُ بعضُ الدراسات إلى أنَّ عدد جمعيَّات أو مُؤسَّسات المُجتمع المدنيّ في ليبيا إبان عام 2011 تتراوحُ ما بين: 1800 إلى 1900، مُنتشرةٌ في أرجاء الدَّولة، إلاَّ أنَّ دورها بصفةٍ عامَّةٍ محدُودٌ بحُكم حداثة

---

[1] للمزيد أنظر: حسين يوسف القطـروني، "الأزمة الليبية: التفكك البنيوي للسلطة وخيارات التسوية:(2011م-2021م)"، **متابعات أفريقية**، العدد: 12، أبريل 2021م، ص ص33-35. و: "رئيس حكومة الوفاق الليبية يصل إلى طرابلس وسط مخاوف من اندلاع اشتباكات"، موقع: فرانس 24، بتاريخ: 30/مارس/2016م، **https://cutt.us/HL7RY** و: "ليبيا: إعلان الفائزين في انتخابات المجلس الرئاسي ورئاسة الحكومة"، موقع: الأمم المتحدة، بتاريخ: 5/فبراير/2021، متاح على الرابط التالي: **https://news.un.org/ar/story/2021/02/1070432**

و: محمد عبد الكريم، **ليبيا بعد القذافي: أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف**، القاهرة: العربي

[2] أنظر: خالد خميس السحاتي، "بوادر التسوية وملامح الانفراج: قراءة في تشكيل الحكومة الليبية الجديدة"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، مُؤسَّسة الأهـــرام، العدد: 82، أبريل 2021م، ص ص 212-217.

[3] إدريس المسماري ورضا بن موسى، "مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا"، **مجلة: عراجين، أوراق في الثقافة الليبية**، القاهرة، العدد: 8، 27/أكتوبر/ 2010م، ص 139.

[4] نفس المرجع السابق، ص ص139-140. وأنظر: محمد سالم دراه، "أطر المجتمع المدني في ليبيا"، **مجلة: عراجين، أوراق في الثقافة الليبية**، العدد: الثاني، يونيو 2004م، ص ص 82-125. ويوسف الشريف، "قراءة في قانون ظالم: القانون رقم (19) بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية"، **مجلة: عراجين**، العدد: الثاني، 2004، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-141.

[5] علي عبد اللطيف أحميده، **ليبيا التي لا نعرفها: دراسات منهجية في التاريخ والثقافة والمجتمع الأهلي 1830-2011**، طرابلس/ليبيا: منشورات هيئة دعم وتشجيع الصحافة، إدارة المطبوعات والنشر، 2013م، ص ص 141-142.

[6] للمزيد أنظر: عبد الوهاب بن خليف، "أزمة المواطنة في المجتمع الليبي: في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة"، متاح على الرابط التـالي: **https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/209/1/1/13858**

[7] **التقرير النهائي للمسح الشامل لآراء الليبيين في القيم**، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي،2015، ص159.

عهدها، وتفكُّك أجهزة الدَّولة ومُؤسَّساتها[1]، بالإضافة إلى الأزمات السِّياسيَّة التي تُعاني منها البلدُ. وهذا رُبَّما يرجعُ للثقافة المُكتسبة من فترة النِّظام السَّابق، و "الإرث السِّياسيّ" لفترة (42) عاماً، التي زُرعت عن هذه الأنشطة التَّطوُّعيَّة و المدنيَّة. وعوضاً عن ذلك، كانت العصبيَّة القبليَّة، التي قام النِّظامُ برعايتها وتشجيعها، "فالقبيلةُ هي مجمُوعة الأفراد الذين تربطهُم ببعضهم البعض علاقاتُ الدَّم والنَّسَبِ والمصالح، فهي مظلةٌ اجتماعيَّةٌ تُسهمُ في ترسيخ العلاقات الاجتماعيَّة، وتُعزِّزُ أواصر القُربى"[2].

وبالرغم من نبذ الإسلام للعصبية القبلية منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، إذ قال الرسول ﷺ: "دعوها فإنها منتنة"[3]، فإن خطورتها هو إحلالها محل منظمات المجتمع المدني والأحزاب، ودخولها كلاعبٍ سياسيّ في المُجتمع، فقد استخدم النظام السابق 1969م هذا المُكوّن، وجعلهُ أداةً لترسيخ سُلطته وحُكمه، ليكُون بديلاً عن العلاقات المدنيَّة العصريَّة، فأنشأ ذلك النِّظامُ الرَّوابط القبليَّة، ودخلت المُكوّناتُ القبليَّةُ كمعيارٍ في توزيع المناصب في الدَّولة[4]، وأغلب التقسيمات الإداريَّة كان للمعيار القبليّ نصيبٌ فيها، واستمرَّ هذا الوضعُ بعد ثورة 17 فبراير 2011، وزادت حدَّتُهُ؛ والسَّببُ في ذلك يرجعُ رُبَّما للثقافة المزرُوعة طيلة اثنتين وأربعين سنةً من تشجيع العامل القبليّ، ممَّا أضعف من وُجُود تنظيماتٍ بديلةٍ، فالدَّولةُ المدنيَّةُ الحديثةُ والقبليَّةُ ضدَّان لا يجتمعان أبداً[5]. وقد صنفت بعض الدراسات السياسات العملية للنظام السابق تجاه القبيلة إلى مرحلتين، بدأت المرحلة الأولى: عام 1969، واستمرت إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وكان فيها العداء واضحا تجاه القبيلة، وبذلت جهود كثيرة للتقليل أو إزالة الولاءات القبلية. وفي المرحلة الثانية: منذ أوائل التسعينيات، قام نظام القذافي وبصُورةٍ مُثيرةٍ للدَّهشة بتوظيف البُنية القبليَّة للترويج لأنشطته، وشكل ذلك تغييرا جوهريا في سياساته. كما تم استخدام القبيلة كأداة ضغط للتخلص من أية معارضة للنظام داخل أو خارج البلاد[6].

3. **الطبقة الوُسطى وتحولاتها في ليبيا الجديدة:** تتكوَّنُ الطبقةُ الوُسطى من أولئك الذين يحتلُّون مراكز وُسطى في الحياة الاجتماعيَّة، بين العدد القليل من أصحاب الثروة والفُقراء، ويدخُلُ في نطاق هذه المساحة الوُسطى فئاتٌ عديدةٌ ومُتنوّعةٌ، يأتي على رأسها فئاتُ المهنيين من أصحاب المهن المُتخصِّصة، كالأطبَّاء، والمُحامين، وأساتذة الجامعات، والمُحاسبين، والمُدرِّسين، والمُهندسين،..إلخ. فهذه الفئةُ هي عمادُ هذه الطبقة، والتي تُشكِّلُ طليعتها. ويقفُ مع هذه الفئة مُتوسِّطُو التُّجَّار والصُّنَّاع، ومُتوسِّطُو مُلاَّك الأراضي الزراعيَّة، ويُوجدُ تشابُكٌ كبيرٌ بين هذه الفئات؛ ذلك أنَّ الفئة الأولى تنحدرُ أو انحدر مُعظمُها من الفئتين الثانية والثالثة. ولذلك يرى البعضُ أنَّ للطبقة الوُسطى (حسب التعريف الواسع) ثلاثةُ أجنحةٍ، هي: الجناحُ المهنيُّ، الجناحُ التِّجاريُّ والصِّناعيُّ، الجناحُ الزِّراعيُّ. بينما يرى آخرُون (انطلاقاً من التَّعريف الضَّيِّق) تقتصرُ الطبقة الوُسطى على أصحاب المهن المُتخصِّصة ممن يشغلُون أوضاعاً إداريَّةً وتكنُوقراطيَّةً مُتميِّزةً، بحُكم حُصُولهم على شهاداتٍ جامعيَّةٍ، والذين يُمارسُون المهن المُتخصِّصة في المجالات السَّابق الإشارة إليها[7]. وهناك من يميز بين الطبقات الوسطى التقليدية، المكونة بصورة أساسية من التجار والحرفيين، والطبقات الوسطى الجديدة، المكونة من الموظفين والعاملين في الدولة وأصحاب المهن الحرة والعلمية. غير أن الحدود بين الطبقات الوسطى التقليدية والجديدة غير واضحة، كما أن الطبقات الثانية تتكون غالبا من أبناء الطبقة الأولى[8].

إنَّ وُجُود الطبقة الوُسطى[*] في أيِّ مُجتمعٍ دليلٌ على عافيةٍ اقتصاديَّةٍ واجتماعيَّةٍ، ورُبَّما حتى سياسيَّةٍ، وغيابُها أو تقلُّصُها يعني توسُّع الطبقة الفقيرة والأمراض المُصاحبة لوُجُودها، ودليلٌ على حُدُوثِ تشوُّهٍ في المُجتمع. و يُؤدِّي تآكُلُ الطبقة الوُسطى في مُجتمعٍ ما إلى تزايُد عددٍ من الظواهر الاجتماعيَّة السَّلبيَّة، فهذه الطبقةُ تُعدُّ عامل استقرارٍ في كُلِّ المُجتمعات، والنتائج الاجتماعيَّةُ لتآكُل الطبقة الوُسطى تبرُزُ خاصَّةً في ارتفاع مُعدَّلات الجريمة وتراجُع الأمن وتراجُع المداخيل الجبائيَّة للدَّولة التي ستلجأ بدورها للتداين الخارجي. هذا إلى جانب تراجُع مُستوى المرافق العُمُوميَّة ومُؤسَّسات الدولة من خدماتٍ صحيَّةٍ

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، "مُعوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(2) عمران أحمد الطاهش، "القبيلة والثورة والدولة المدنية"، بتاريخ: 2012/6/22، **www.marebpress.net**

(3) حديث مخرج في "الصحيحين" وغيرهما من رواية جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما- قال: "كنا في غزاة فكسع رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار، فقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فسمعها رسول الله ﷺ، قال: ما هذا؟، فقالوا: كسع رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار فقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فقال النبي ﷺ: "دعوها فإنها منتنة". (أخرجه البخاري ومسلم).

(4) أنظر: علي عبد اللطيف أحميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، ترجمة: عمر أبو القاسم الككلي، **سلسلة: دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م، ص ص 17-20.

(5) See: Dirk Vandewalle (Edited), **Libya Since 1969: Gadhafi's Revolution Revisited**, New York: Palgrave Macmillan,2008.

(6) آمال سليمان العبيدي، "القبيلة والقبلية: بديل للمجتمع المدني"، **مجلة: عراجين**، القاهرة، العدد: الرابع، يناير 2006، ص ص 26-27.

(7) أحمد زايد، "الدور الثوري للطبقة الوسطى المصرية: التاريخ وآفاق المستقبل"، **مجلة: الديمقراطية**،العدد: 59، يوليو 2015م، ص 26-27.

(8) إليزابيت لونغنيس، **أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي**، ترجمة: رندة بعث، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2012م، ص 331.وأنظر كذلك: أحمد موسى بدوي، **تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م.

(*) يحدد بعض الخبراء تعريفين للطبقة الوسطى، الأول ينطلق من المنظور الاقتصادي، فيحدد الطبقة الوسطى بالأفراد الذين يتراوح مستوى دخلهم أو إنفاقهم بين عتبتين نقديتين، بغضّ النظر عن خصائصهم الاجتماعية. ومن هذا المنظور، يصنَّف الأفراد حسب درجة الحُرية التي يتمتعون بها للاستهلاك. ويحدد التعريف الثاني الطبقة الوسطى من المنظور الاجتماعي، بالاستناد إلى مجمُوعة من الخصائص الاجتماعية، بغضّ النظر عن مُستوى الرفاه المادي أو الدخل أو الإنفاق. وعلى نحو أكثر تحديداً، تضمُّ الطبقة الوُسطى العاملين في القطاع الخاص أو العام، في فئة الوظائف المكتبية، ويملكُون مُؤهِّلاتٍ تعليميَّةٍ ثانويَّةٍ أو أعلى. ووفقاً للدِّراسات المُتوفرة، تُعتبرُ هذه الخصائص مُلازمة للهويَّة المُجتمعيَّة للطبقة الوُسطى العربيَّة. ويُشيرُ البعضُ إلى هذه الفئة المُجتمعيَّة بالعُمَّال ذوي المهارات أو المهنيين. للمزيد أنظر: خالد أبو إسماعيل وآخرين، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير**، بيروت: الأمم المتحدة، (الإسكوا)، 2014م، ص23.

وطُرُقاتٍ وتجهيزاتٍ، فتراجُعُ حجم الطبقة الوُسطى في المُجتمع يضُرُّ كُلَّ مُؤسَّسات الدَّولة، ويُهدِّدُ السِّلم الاجتماعيَّ.[1] وهذا ما حذا بمُطالبة مُؤتمر «مُنتدى البُحُوث الاقتصادية الثاني والعشرُون» دول الربيع العربي باستراتيجيات جديدةٍ ومُتكاملةٍ تستهدفُ تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وخلق طبقة وسطى، والاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليل عجز الموازنات الحكومية كبداية جدية للإصلاح.[2] فعلى سبيل المثال تبلغُ هذه الطبقة: 350 مليون في الهند من أصل مليارٍ ونصف.[3] وهذا ما جعلها من ضمن الدول الرائدة في النمو الاقتصادي و الصناعة.

وظهور الطبقة الوسطى التجارية في أوروبا أدى إلى تغيير وجه الحياة فيها، فتغيرت نظرة الناس للعادات والتقاليد، وأصبحت هي المُنتقدة للكنيسة.[4] وترى الباحثة الفرنسية إليزابيت لونغنيس أنه: "لئن كان العملُ يحتلُّ في المُجتمعات الأوروبية الليبرالية مكانة مركزية في الحياة الاجتماعية ومنظومات القيم، فليس مُؤكَّداً أن تكُون هذه هي الحالُ في أماكن أخرى"[5] ويشير البعض إلى أنه كلما زادت الطبقة الوسطى تحسن الوضع الاقتصادي للمجتمع؛ لأنها دافعة الضرائب الأكبر، التي تشكل الإيراد الأول، إن لم يكن الوحيد لموارد الدولة ذات الاقتصاد الطبيعي. ورغم أن هذه الطبقات لا تدفعُ الضرائب في كثيرٍ من دولنا العربية (النفطية) كالسعودية وليبيا، إلا أنها المُحرك الأساسي للإنفاق، كما أنها تمثل الطبقة العاملة والمُشغلة أيضا، وستصبح عبئا على الدولة في حال انتقالها من موقع "الوسطى" إلى الفقيرة، إذ سترفع اعتمادات الضمان الاجتماعي بعشرات البلايين[6]. وفي ليبيا بعد مجيء نظام 1969م، لم يدَّخرْ هذا النظامُ جُهداً في سبيل تدمير هذه الطبقة، والتي كانت مصدر قلقٍ لهُ، واستخدم النظامُ في ذلك عدَّة مقُولاتٍ من بينها "شُركاء لا أجراء"، والقضاء على التجارة، و أتى بإقطاعية الدولة التي سيطرت على جميع مناحي الحياة الاقتصادية. إن الطبقة الوسطى تختفي في ظل غياب الديمقراطية، وبالتالي يتم تهميشها وهذا ما حصل تماما في ليبيا. ولكن يمكن أن تتقوى مُستقبليّاً، وتكُونُ مُتماسكة وقويَّة، فهي من حيثُ معيار الدخل والثقافة نجدُ أغلب سُكَّانها يُصنَّفُون في منزلةٍ مُتوسِّطةٍ.

وبما أن ليبيا تعيشُ حاليا فترة تحوُّلٍ فإنه يمكنُ من خلال نضال فئات الطبقة الوسطى تكملة مشوار المُطالبة بالحُقُوق، فالدولة مُحتاجةٌ إلى مجهُوداتهم الفكريَّة الدَّاعية إلى إرساء دعائم الوحدة الوطنيَّة. ولكي تنجح عمليَّة التَّحوُّل الديمقراطيّ لابُدَّ من دعم الشرائح الاجتماعيَّة لكي تبرز منها طبقة مُتوسِّطة ذات نزعةٍ وطنيَّةٍ تُساعدُ في عملية الانتقال الديمقراطيّ، والوُصُول إلى بناء دولة القانُون والمُؤسَّسات[7]. جدير بالذكر أنه رغم وجود نظام راسخ للضمان الاجتماعي في الدولة إلا أن التغيرات التي مرَّت بها الدَّولة في العقد الماضي[8]، وُصُولاً إلى الأزمة الحاليَّة وارتفاع أسعار صرف العُملة الصعبة في السُّوق المُوازية فتأثرت الطبقة الوُسطى في ليبيا بشكلٍ واضح..

4. **ابتعادُ المُثقف عن التداوُل في الشأن العامّ:** لن نُعرّج في هذه الورقة على تعريف المُثقف والثقافة بقدر ما يهمُّنا الدَّورُ الذي يتميَّزُ به عن الآخرين في المُجتمع، "فالمُثقفُون يُنتجُون أفكاراً، ويُساهمُون في تنوير الناس بقضاياهم، وينخرطُون في وضع ملامح المُستقبل، فهُم النخبة التي تهتمُّ بقضايا الشأن العام"[9]. ويُقرّرُ البعض أن المثقف العربي يعيش حالة من الارتباك إزاء المتغيرات الجديدة من ناحية، وقصور أدواته المعرفية من ناحية أخرى، ومن ثم، فإن الأزمة الحقيقية هي أزمة المثقفين، ومنتجي الفكر والمجتمع الذي ينتجهم ويتفاعل معهم، فالعجز هو عجز المثقفين عن تجاوز قائمة القضايا المستهلكة في المجتمع، بالإضافة إلى تغير الموقف الأيديولوجي للمثقف بتغير نظام الحكم والسلطة، أو بتغير مكان الإقامة من مجتمع إلى آخر[10]. وهُنا يرى البعضُ أن الإشكالية بين المُثقف والسُّلطة ليست أحادية الاتجاه، وإنما هي ذات أشكال كثيرة، وتصبح ذات تأثير كبير بسبب المُثقفين أنفُسهم، من خلال نظرتهم القاصرة أو الخائفة من السلطة، أو نُزُولهم عند رغبتها. وقد تكُونُ بسبب السلطة ذاتها، ولا سيما السياسية، باعتبارها راغبة في الهيمنة على كل شيء[11]..

ويُتوقَّعُ أن يتوفر في النخب المُثقفة جانبان: نظري وعملي، أما الأول: فيتمثل في مستوى من الثقافة والمعرفة، والثاني: الجانب العملي، ويتمثل في درجة من التفاعل مع الأحداث الدائرة في بيئته، والإلمام بما يجري في محيطه، وأن يكون له مبدأ

---

(1) "تآكل الطبقة الوسطى خطر على البلاد"،بتاريخ:2013/2/18، **http://www.turess.com/assabah/84244**

(2) موقع: قناة ليبيا روحها الوطن الفضائية، بتاريخ: 2016/3/27، **http://www.libyaschannel.com**

(3) "أفكار و مواقف"، بتاريخ: 2016/5/8، **www.alghad.com/articles**

(4) بورقيم رزق مرقس، "مُحاضراتٌ في تاريخ الكنيسة الغربية"، بتاريخ: 2016/5/8، **www.st.takla.org**

(5) إليزابيت لونغنيس، **أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 328.

(6) جمال أحمد، "نعمة السعوديين وتآكل الطبقة الوسطى"، **جريدة: الحياة اللندنية**، العدد: 18040، 2012/8/25م، ص 9.

(7) خالد إبزيم، "الطبقة الوسطى ودورها في بناء الدولة"، **صحيفة تاجوراء صوت الثورة**، بتاريخ: 2012/5/31م:**https://cutt.us/O91Vw**

(8) علي خضير مرزا، **ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012م، ص ص 262-380. وأنظر: علي عبد اللطيف أحميده، **ليبيا التي لا نعرفها**، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-150.

(9) خير الله زربان، "وهم النخبوية"، صحيفة: الرأي، جدة، الأربعاء، 11 أبريل 2012، **www.al.madina.com**

(10) إبراهيم قويدر، **أزمة الثقافة والمثقف في الوطن العربي**، القاهرة: المؤلف، 2003م، ص ص 26-30.

(11)حسين جمعة، "المثقف والسلطة: ماهية المثقف والثقافة والسلطة والسلطان"، **مجلة: الثقافة العربية**، العدد: 292، فبراير 2008، ص ص 34-35. وأنظر: داوود خير الله، "أهم أسباب التخلف والتفكك الاجتماعي والهزائم العربية"، **مجلة: المستقبل العربي**، ، العدد: 439، سبتمبر 2015م، ص ص 124-126.

وموقف من مختلف القضايا. وإذا نظرنا إلى النخبة الليبية في الظروف السياسية الراهنة سنجد أنها كانت تحت مجهر مراقبة رأس النظام نفسه، الذي تفنن في حصر وتصنيف ومتابعة كل النخب الثقافية.. منذ "ندوة الفكر الثوري" في مايو عام 1970م بطرابلس، ثم الثورة الثقافية عام 1973م، هذه الأحداث وغيرها أجهضت كيان النخب الليبية، وتزامن معها تجفيف مصادر العام والثقافة، وهكذا تظهر الخطوط العريضة لمأزق النخب الليبية، وفشلها في تكوين تيار قائم على التراكم والفعالية والمقاومة، ويتبين رضوخها لواقعها الضاغط داخل البلاد وخارجها، ولذلك لم تجد انتفاضة فبراير النخبة القوية والمؤهلة التي تصطف لتقود الشباب المتحمس، المفتقد للرؤية، والمفتقر لأدوات التفكير النقدي والتمحيص الفكري، ولهذا ينقص نخبنا صفات القيادة الاجتماعية والمُبادرات المُتجدِّدة[1]. وعند استعراضنا للمحاور السَّابقة أوضحنا ما تعـرَّض لهُ المُثقفُ ومُنظمات المُجتمع المدني في فترة النظام السابق، وأصبح التعرُّضُ لقضايا الشأن العامّ في الكتابة من المُحرَّمات، فهُو تدخُّلٌ في شؤون النظام السياسي، وأنتج هذا الوضعُ –كما يرى البعض- أربعة أصنافٍ من المُثقفين آنذاك:

- هاربٌ في الخارج، ومُصنَّفٌ بأعتى الصفات "كلاب ضالة"، ومطلُوبٌ ومُلاحقٌ من قبل النظام السابق.
- أو موجُودٌ في السِّجن. -موجُودٌ في الداخل، ومنسجم مع النظام، أو أحد أركانه، ومنظر لما يقوم به.
- موجود بالداخل، و اختار الانعزال عن تناول الشأن العام، واكتفى بمهنته سواء أكاديمية أو غيرها.

وحدث هذا كله عقب "اعتقال أكثر من 300 مثقف، منهم أدباء وكتاب في الثورة الثقافية، وخطاب زوارة في أبريل 1973م"[2]. وما أعقب ذلك من مراحل وتحولات مرَّت بها ليبيا ونظامُها السِّياسيُّ السَّابقُ[3]، وكان نصيبُ الكثير من المُثقفين و الكُتَّاب القمعُ والاعتقالاتُ، والتضييقُ على حُرِّيَّة الرأي والتعبير. "واستمرت عمليَّات القمع والاعتقالات والإعدامات التي طالت المُثقفين والنَّاشطين سياسيّاً داخل ليبيا وخارجها خلال سبعينيَّات وثمانينات وتسعينيَّات القرن العشرين، والسَّنوات الأولى من القـرن الحـادي والعشـريـن"[4].

وقد أدى بروز سيف الإسلام القذافي[*] ودعوته منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والدستورية، إلى انقسام المعارضين للنظام السابق في الداخل والخارج إلى تيارين رئيسيين: الأول: تيار يضم مجموعات من المثقفين والناشطين السياسيين من مختلف الاتجاهات القومية واليسارية والليبرالية والعلمانية والإسلامية، يدعو إلى الاستفادة من الهامش المتاح والعمل على توسيعه وتعميقه، ودفع النظام إلى القيام بإصلاحات شـاملة بحُسبـان أنه البـديـل العـملي المـتـاح. الثاني: تيار يضم مجموعات من المثقفين والناشطين السياسيين من مختلف الاتجاهات أيضا، لكنهم يرون أنه لا فائدة من التعامل مع النظام القائم آنذاك، وأنه ليس هناك أمل في إصلاحه، وأن السبيل الوحيد هو النضال ضد النظام حتى يسقط دون تحديد كيفية القيام بذلك ومتى. ومع نهاية العقد الأول من القرن الحالي اتضح جليا أن النظام غير جاد في حديث الإصلاح، وأن القوى المهيمنة متشبثة بمواقعها ولا تقبل إدخال أي إصلاحات على النظام السياسي والاقتصادي في ليبيا. وانسحب الكثير من الذين حاولُوا التفاعُل مع النِّظام بهُدُوءٍ، وساد إحساسٌ بالإحباط بين أوساط المُثقفين والنَّاشطين السِّياسيين حَوْلَ التوجُّهات المُستقبليَّة لليبيا[5].

وبعد ثورة فبراير 2011 بدأت بزخم قوي من الصحف والمجلات، ولكن سرعان ما اختفت هذه الموجة، ويرجع ذلك ربما إلى سببين رئيسيين، هما: 1-ظُهُـورُ دكتاتوريَّاتٍ فكريـَّةٍ أُخـرى، رُبَّمـا صـادرت الفكر، وبثَّت الرُّعْبَ لمـن يتنـاولُ قضايا الشَّـأن العـــامّ. 2-البوتقة التي عاش فيها المُثقفُ طيلة 42 سنة، وصُعُوبة الخُرُوج منها، وأصبح غالبيَّة المُثقفين يتجنَّبُون الخوض في الشأن العام، وحافظُوا على المسافة بينهم وبين أيِّ نظامٍ يأتي، مع تجنُّب توجيه النقد المُباشر للحياة السياسية. بالإضافة إلى حداثة التجربة في حد ذاتها.

---

(1) فوزية بريون، "الجذور التاريخية للمسألة الليبية"، **مجلة: عراجين**، العدد: 9، الإصدار2، فبراير 2016م، ص ص 159-162.

(2) إدريس المسماري ورضا بن موسى، "مُؤسَّسات المُجتمع المدني والثقافة في ليبيا"، مرجع سبق ذكره، ص139.

(3) حول هذه التحولات أنظر: صبحي قنوص وآخرين، **ليبيا الثورة في ثلاثين عاما: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)**، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000. و أنظر كذلك على سبيل المثال:

Suliman Ibrahim, **Property Claims in Post-Gaddafi Libya: Political Debates and Justice Seeking in the Aftermath of Law 4/1978, Hague Journal on the Rule of Law**, April 2017, Volume 9, Issue 1, pp 135–156. **http://link.springer.com/article/10.1007/s40803-016-0046-6**

(4) للمزيد أنظر: زاهي بشير المغيربي، **كلمات في محراب الوطن**، مرجع سبق ذكره، ص43. و: محمد عبد المطلب الهوني، **سيف القذافي: مكر السياسة وسخرية الأقدار**، دبي/الإمارات العربية المتحدة: دار مدارك للنشر، 2015م، ص ص 120-122. وكذلك: **ليبيا من أقوال إلى أفعال: ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان**، (تقرير حقوقي)، المجلد: (18)، رقم: (1)، نيويورك: هيومن رايتس ووتش(Human Rights Watch)، يناير 2006م، ص ص81-86. متاح على الرابط التالي: **https://cutt.us/bAQ2Z**

(*) يعترفُ سيف الإسلام القذافي –في تشخيصه للحالة الليبية-في مقدمة كتابه (ليبيا والقرن الواحد والعشرون) أنها: "تعاني من حالة عدم الاستقرار الإداري والتنظيمي، وبالتالي عدم استقرار الطرق والأهداف، حيث تسود حالة من الثورية الداعمة لفكرة "الثورة الدائمة"، وتحقيق أهدافها التي تسببت في هيمنة فكرة "الثورة الدائمة"، والتي أدت إلى تأخر ظهور الاستقرار المؤسسي والتنظيمي لفترة من الزمن، حيث أن الصراع الفلسفي بين الدولة والثورة هو حقيقة ملموسة وليس مجرد فرضية طوباوية". أنظر: سيف الإسلام القذافي، **ليبيا والقرن الواحد والعشرون**، ترجمة: دار المهى للثقافة والآداب، بيروت: وان ناين ميديا، 2002م، ص9.

(5) أنظر: زاهي بشير المغيربي، **كلمات في محراب الوطن**، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.

5. **دورُ وسائل الاتِّصال الجماهيريِّ في المشهد السِّياسيِّ الليبيِّ:** كما هُو معلُومٌ فإنَّ وسائل الإعلام والاتِّصال المُختلفة من مسمُوعةٍ ومرئيَّةٍ ومقرُوءةٍ تُعدُّ مصدراً مُهمّاً من مصادر التوجيه والتثقيف في أيِّ مُجتمع، وهي ذات تأثيرٍ كبيرٍ على المُتلقِّي، ولذلك كان دورُها مُهمّاً في بناء المُجتمعات المُعاصرة. "فالإنسانُ غالباً لا يستطيعُ تكوين رأيٍّ أو موقفٍ مُعيَّنٍ إلا من خلال المعلومات التي يستقيها من الإعلام، والذي أصبح جُزءاً أساسيّاً من حياة الأفراد والمُجتمعات، فهُو له القُدرة على إحداث تغييراتٍ في المفاهيم و السُّلُوك"[1]. وقد شهدت ليبيا كغيرها من بُلدان الرَّبيع العربيِّ تحوُّلاً كبيرًا في مُختلف جوانب الحياة السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة بعد ثورة 17 من فبراير 2011م، كما عرف الحقلُ الإعلاميُّ تغيُّرًا كبيرًا في بُنيته، وفي خطاب وسائله[2]. وصدرت مئاتُ الصحف والمجلات، وأنشأت العديد من القنوات المسمُوعة والمرئية في تلك الفترة[3]. وعلى مدى اثنين وأربعين عاماً كان الإعلامُ الليبيُّ رسميّاً بامتياز، واحتكر فيه النِّظامُ كُلَّ صُنُوف وسائل الإعلام، وهكذا عُزل الإعلاميُّون الليبيُّون عن أيَّةِ إمْكَانِيَّةٍ للتَّطوير أو الإبداع[4]. وبعد نجاح الثورة في فبراير 2011، وسقوط النظام السابق سقطت معه كل أنواع الرقابة الحكومية والأمنية على الإعلام، وظهر الإعلام الخاص مُوازياً للإعلام الرَّسميّ، إضافةً إلى ذلك فإنَّ الإعلان الدستُوريَّ الصَّادر عن المجلس الانتقالي أعطى الحقَّ في حُرِّيَّة التَّعبير والاتِّصال والتَّملُّك.

وفي 19-05-2012م قامَ المجلسُ الوطني الانتقالي بإصدار القرار رقم (44) لسنة 2012م بتأسيس المجلس الأعلى للإعلام وتعيين أعضائه، وتَبعَ ذلك قراراتٌ تتعلَّقُ بتأسيس المُؤسَّسة الوطنيَّة للصَّحافة بقرار رقم (43) لسنة 2012م، ومُؤسَّسَةُ راديو وتلفزيون ليبيا بقرار رقم(37) لسنة 2012م، أما فيما يتعلق بالمكتب التَّنفِيذِيِّ فتمَّ إدَارَةُ الإعلاَمِ مِنْ خِلاَلِ دَائِرَةِ شُؤُونِ الإعْلاَمِ بِالمكتب، ثم تمَّ التَّصْوِيتُ بالمُؤتمر الوطني العام عَلَى قَرَارِ إنشاء وزارة الإعلام في:25-11-2012م، ويُمكنُ تلخيصُ أهم ما أنتجتهُ مَوَاقِفُ السُّلطَةِ مِنَ الإعْلاَمِ في النِّقَاطِ التَّالِية:

1. إقصاءٌ واضحٌ للمُتخصِّصينَ في مجال الإعلام سواءٌ من المهنيين أو الأكاديميين في مُشَارَكَةِ المسئُولِينَ في التَّخْطِيطِ لِتَنْظِيمِ قِطَاعِ الإعلامِ، وَالاعتمَاد عَلَيهِم في صِنَاعَةِ القَرَارِ المرتَبِطِ بِمُسْتَقْبَلِ هَذَا القِطَاعِ.
2. وُجُودُ أَبْنِيَةٌ وُمؤَسَّسَاتٌ إعلاميَّةٌ لا تملكُ تجارب ناضجة، فهي تفتقرُ إلى هيكليَّةٍ تُحَدَّدُ فيها الأدوارُ والمهامُّ وِفْقَ سِيَاسَاتٍ إعلاميَّةٍ مدرُوسَةٍ، وتخـــدمُ في إطارٍ من التكامُل مع باقي قطاعات الدولة[5].

وانقسم الإعلامُ الليبيُّ العاملُ على السَّاحة المحلِّيَّة -في هذه المرحلة- إلى:

أ.الإعلامُ الرَّسميُّ: الذي تمَّ تصنيفُ كُل من يعملُ به بأنهُ تابعٌ للنظام السَّابق، فاختفت الجرائد الرسمية اليومية أمثال "الزحف الأخضر" و"الجماهيرية" و"الفجر الجديد" والشمس" وغيرها. "وهي مطبُوعاتٌ يوميَّةٌ لا تنشُرُ من الصُّور إلا تلك المُتصلة «بالأخ العقيد» واستقبالاته، أو بالضيُوف الذين يزورون «الجماهيرية»، مع إغفال أسماء مُستقبليهم من المسئُولين، كما تنشُرُ مقُولات «الكتاب الأخضر»، أمَّا ما يخُصُّ القنوات التلفزيونية الرسميَّة فقد حلت فئة من الشباب الجُدُد محل الأطقم الإعلامية القديمة، وتميزوا بعدم الخبرة والدراية بالأمور المهنية، وهذا ما انعكس على برامجها الغير مُواكبة للمرحلة الانتقالية وهُمُومها في أغلب الأحيان[6].

ب.الإعلامُ الخاصُّ: حيثُ ظهرت في مرحلة ما بعد ثورة فبراير 2011 العشراتُ من الصُّحف والمجلات الجديدة، "ففي يوليو 2011، أي بعد بضعة أشهُرٍ فقط من انطلاق ثورة فبراير، أحصى المُراقبون قرابة 120 صحيفة ومجلة جديدة، وخمس محطَّات إذاعية، ومثلها محطات تلفزيُونيَّة جديدة، ويُمكنُ الحُصُول بسُهُولةٍ على تراخيص من المكاتب المحلية للمجلس الوطني الانتقالي خلال بضع ساعات فقط. لم يكُن هُناك معايير لإعطاء هذه التراخيص، كما لم يكُن هُناك عُمُوماً أيُّ رقابةٍ على المجال العامّ. وحلَّ محلَّ الرِّقابة الصَّارمة في فترة النظام السابق نقيضُها تماماً: حُرِّيَّة بلا حُدُودٍ"[7]. و زاد عدد القنوات التلفزيونية بشكل كبير، وأصبح "أغلبية عالية من الليبيين تستقي المعلومات من أخبار التلفزيون".[8] وحملت هذه القنوات أسماء مختلفة، منها: اسم ليبيا بكافة أشكاله، وأسماء مدن وأعراق، وبلغ عدد القنوات التلفزيونية الليبية الحكومية والخاصة داخل ليبيا وخارجها حوالي "24"

---

(1) شعبان رأفت عبد اللطيف، "الدور السلبي للإعلام"، صحيفة: الرأي، بتاريخ: 2016/4/19،على الرابط:**www.arrai.org** وأنظر كذلك: فاروق أبوزيد، **الإعلام والديمقراطية**، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2010م.

(2) محمد علي الأصفر، "الفضائيات الليبية ودورها في الصراع السياسي العسكري"، الخميس، بتاريخ: 12/فبراير/2015، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/02/201528113223744200.html

(3) أنظر: محمد علي الأصفر، "التشريعات الإعلامية الواقع والطموح"، **مجلة: البحوث الإعلامية**، طرابلس، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق الإعلامي، العدد: 53، ديسمبر 2014م، ص 18.

(4) هشام عبد الحميد الشلوي، "الإعلام الليبي: رؤية من الداخل"، **www. Correspondents.org**

(5) خالد سعيد أسبيته، "المشهد الإعلامي الليبي: طموحات التغيير وملامح التأسيس"، في: خالد خميس السحاتي (إشراف وتحرير)، **مفاهيم وقضايا معرفية مختارة، أعمال الموسم الثقافي السنوي لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي: (2013-2014)، كتاب توثيقي** طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 2021م، ص ص 90-99.

(6)طلال سليمان، "عن المبدعين في ليبيا"، بتاريخ: 1/مايو/2016، **https://liby7.wordpress.com/category**

(7) آنيا فولنبرغ، "لمحة عامة عن واقع وسائل الإعلام في ليبيا اليوم"، **http://www.reinventinglibya.org/ar/overview.ph**
آنيا فولنبرغ: مديرة مشاركة ومؤسِّسة لـ .MICT شاركت في وفد MICT إلى طرابلس في ديسمبر/ 2011م.

(8) **التقرير النهائي للمسح الشامل لاراء الليبيين في القيم**،مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، ديسمبر 2015،ص169.

قناة، تمول بعضها الحكومات بالغرب الليبي والشرق الليبي، ويمول بعضها الآخر المال السياسي ورجال الأعمال الليبيون وغيرهم، وتمول بعضها الأخير العشائر باعتبارها منبر عشائرياً بالدرجة الأولى وسلاح حرب بالدرجة الثانية، ولهذه القنوات توجهات عديدة ومتعاكسة، تبلغ نسبة القنوات ذات التوجه الديني منها: "9.09%"، ونسبة القنوات ذات الصبغة العشائرية القبلية: "22.72%"، ونسبة القنوات التعبوية العسكرية: "4.54%"، والقنوات المُوجَّهة للرياضة والأطفال نسبتها "22.72%"، والنسبة الأكبر للقنوات المُنوعة التي تبث أغلبها من عواصم خارجية وهي تبلغ "31.81%"، وتأتي القنوات المُعارضة بنسبة "9.09%"، وتُشكِّلُ القنوات بمُجملها ترسانة تُغذِّي الصراع بخطاباتٍ تعبويَّةٍ مُحرّضةٍ، وخطاباتٍ مشحُونة بالنَّعرات أحيانا، أو الأيديولوجيات والكراهيَّة أحياناً أخــرى.[1] وفي مجال مواقع "التواصُل الاجتماعيّ" فقد انطلق المُدوّنُون والكُتَّاب الليبيُّون بتكوين صفحــاتٍ كثيرةٍ مُعبّرةٍ عن أفرادٍ وجماعاتٍ ومُؤسَّساتٍ، وأصبحت هي أيضاً مصدراً من مصادر الإشاعات والتشويه، دُون رادعٍ قانُونيٍّ، ممَّا انعكس سلباً على الوضع الليبيّ بزيادة التأجيج والتَّحريض في السَّنوات العشر الماضية[2].

*** المحورُ السَّادسُ: الإرث السياسي ومُستقبلُ التحوُّل الديمقراطي في ليبيا:**

إن الحفر الأثري في الماضي لتفسير الحاضر يطرح فرضيات عديدة ويضيف خبرات فريدة في التحول الديمقراطي، بعدما تأكد وجود أزمة حقيقية في علاقة الدولة بمجتمعها. وبين الفهم التقليدي للدولة القائم على الولاءات والانتماءات الضيقة والفهم الحداثي للدولة القائم على المواطنة المدنية الجامعة، بون شاسع توضحه طبيعة العقد الاجتماعي الناظم لعلاقة الدولة بالمجتمع، وتبرز ارتباطا بذلك جملة التحديات والإشكاليات المتعلقة ليس فقط في الممارسة والمستقبل بل والمفاهيم وآفاق تطور عملية الانتقال والتحول الديمقراطي وشروطها الرئيسية. وأثبتت التجربة أن البُلدان العربية عاشت طوال العقود الماضية أزمات متتالية وخيبات ونكسات، ولم تفلح المعارك من أجل الاستقلال الوطني في إرساء أسس الديمقراطية[3]. بل على العكس، كانت معظم الأنظمة التي جاءت بعد الاستقلال قائمة على الاستبدادية والقمع[4]، وبعد أن استمرت لعقود خلفت وراءها إرثا سياسيا سلبيا قائما على ثقافة الاستبداد وتهميش الآخر وإقصاء الخصوم، واعتبار العمل السياسي غنيمة، يسعى البعض من وراءها لتحقيق مكاسب خاصة سياسيا وماليا[5]. وفي هذا الصدد، أكدت العديد من الدراسات أن الثقافة السياسية في الوطن العربي تعتبر من حيثُ بُنيتها ومُحتواها عاملاً أساسيّاً لتكريس ظاهرة التَّسلُّط والاستبداد، وهُو ما يعني من النَّاحية العمليَّة عرقلة عمليَّة التَّطوُّر الدِّيمُقراطيّ، حيثُ أنَّ الدِّيمُقراطيَّة ليست قوانين ومُؤسَّساتٌ فحسب، ولكنَّها تتضمَّنُ إلى جانب ذلك وغيره قيماً ثقافيَّةً وسياسيَّةً[6]، مثل: التسامُح والاعتدال والمُشاركة والقبُول بالتَّعدُّد والاختلاف، والإيمان بالحُلُول الوسط وبالطُّرُق السِّلميَّة في حـلِّ الخلافات والصِّراعات[7].

وقد كتب محمد الشريف إلياس في جريدة الليبي عام 1952م: "أن أهم سبب يربطنا بعجلة التأخر ويمد في أجل التخلف الفكري والاقتصادي والسياسي في بلادنا هو تصلبنا في طريقة تفكيرنا التي تعالج بها مُشكلاتنا، وجُمُودنا مع الأسلوب المعهُود في النظر إلى قضايا الساعة من زوايا العاطفة والحماس والثرثرة الكلامية الفارغة التي تحدث جعجعة ولا تدر طحينا"[8].

ويطرح مشروع الانتقال الديمقراطي في مرحلة ما بعد الثورات العربية إشكالات جديدة في العمل من أجل توطين الثقافة السياسية الديمقراطية وآليات العمل الديمقراطي. ولعلنا نلاحظ اليوم في دول الربيع العربي الصعوبات الجديدة التي ولدها الفعل الثوري داخل هذه المُجتمعات، وتتطلبُ اليوم جهودا كبرى ثقافية وسياسية من أجل مُعالجتها[9].

لقد نجحت هذه الثورات في اقتلاع كل ما هو سياسي، فأسقطت الأنظمة ومؤسساتها السياسية، وحررت الشعوب من ديكتاتوريتها، ولكنها لم تمس مرجعية الشرعية السياسية لهذه الأنظمة؛ لأنه في الواقع لم تكن هذه المرجعية في البنيات والمؤسسات التي سقطت بل توجد في الثقافة التي لم يمسها التغيير، وذلك لأن هذه الثورات لم تسبقها ثورة ثقافية على غرار ما حدث لثورات القرن الثامن

---

(1) "تقرير حول حُرية الإعلام والصحافة في ليبيا للعام 2016م"، إعداد: عبد الواحد حركات، على الرابط الإلكتروني التالي:
https://medaboudrar.blogspot.com/2016/05

(2) للمزيد حول مواقع التواصل الاجتماعي والوضع الليبي أنظر: يوسف محمد الصواني، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-133.

(3) مهدي جابر مهدي، "إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد 2003"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 405، نوفمبر 2012م، ص ص 143-144. وأنظر: السيد يسين، "نحو مراجعة عالمية لأسس الديمقراطية"، **جريدة: الحياة اللندنية**، شركة الحياة الدولية للنشر، المملكة المتحدة، العدد: 17061، بتاريخ: 2009/12/20م.

(4) للمزيد أنظر: عبد الرحمن منيف، **الديمقراطية أولا، الديمقراطية دائما**، ط5، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، والمركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، 2007م، ص 33-45.

(5) للمزيد أنظر: علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص22، ص 122-167.

(6) أنظر: جون دن، **قصة الديمقراطية**، ترجمة: عبد الإله الملاح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007، ص ص 13-25. وكذلك: جـاد الكريم الجباعي، **طريق إلى الديمقراطية**، ط1، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2010م، ص ص 201-207.

(7) للمزيد أنظر: حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص 146-152. وكذلك: علي أسعد وطفة، "مظاهر التسلط في الثقافة والتربية العربية"، **مجلة: المستقبل العربي**، العدد: 247، سبتمبر 1999، ص ص 54-72. وهشـام شـرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المُجتمـع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة، 1992. ومحمد زاهي بشير المغيربي، "الثقافة السياسية العربية وقضية الديمقراطية"، في: **الديمقراطية: الكتاب الثالث**، القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، 1992م.

(8) خيري الرانـدي، "ليبيا الواقع الراهن وتحديات بناء الدولة"، **جريدة: ميادين**، العدد: 139، السنة: الرابعة، (7-13 يناير 2014)، ص26.

(9) كمال عبد اللطيف، "الفصل الأول: مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية"، في: مجموعة مؤلفين، **الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية** إعداد: كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي ،بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012، ص68، ص72.

عشر والتاسع عشر. حيث كل المبادئ والمفاهيم من أمثال الحرية السياسية وحرية الاعتقاد وإرادة الأمة والمساواة الدينية، كلها لا تجد سندا ولا مرجعا قيميا في هذه الثقافة بشقيها التقليدي العرفي والديني. هكذا بدا مشهد الصراع بين قوى ثورات الربيع العربي حول مرجعية الشرعية السياسية لهذه الثورات، صراعا حول الثقافة وليس حول السياسة[1].

والتجربة الليبية في هذا المجال لا تمثلُ استثناءً، بل إنّ النِّظام السِّياسيَّ السَّابق قام بالأساس من خلال انقلابٍ عسكريٍّ عام 1969م، وبادر إلى تصفية الخُصُوم والمُعارضين في الدَّاخل والخارج، واستند إلى نظريَّةٍ خاصَّةٍ في الحُكم، تُسمَّى "سُلطة الشَّعب"، قائمة (نظريّاً) على مُؤتمراتٍ شعبيَّةٍ تُقرّرُ، ولجانٍ شعبيَّةٍ تُنفِّذُ(كما أشرنا سلفاً)، وفي واقع الأمر، فإنَّ رأس النِّظام كان هُو الذي يَسْتَحْوذُ على السُّلطة، ويُسيطرُ بالقُوَّة على مفاصل الدَّولة[2].

وتشير بعض الدراسات إلى أن احتمالات التعزيز الديمقراطي تتزايد عندما توجد ظروف وأوضاع سياسية

داعمة، (التعاون-الاتفاق العام-التغيير التدريجي المُعتدل)، وعندما يُوجدُ عددٌ كافٍ من الفاعلين السياسيين الذين يُعطُون أولويَّةً عالية للقيم والأهداف والترتيبات الديمقراطيَّة[3]. كما أن الثقافة السياسية، (باعتبارها القيم والتوجهات والأحاسيس وأنماط السلوك الأفراد تجاه العملية السياسية والنظام السياسي)،[4] تمثل متغيرا تفسيريا مركزيا بالنسبة لمنظري مدخل التحديث، فاحتمالات الدمقرطة تزداد في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية مؤيدة للديمقراطية[5]. في هذا الصدد، يلاحظ أن التحول الديمقراطي في كثير من دول العالم، ومنها الدول العربية، واجه كثيرا من التحديات السياسية (كانعدام اليقين وتفكيك منظومات الفساد السابقة والثقافة السياسية السلبية)، والاقتصادية (كتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع النمو والقضاء على البطالة والفقر)، والاجتماعية (كتغيير الأنماط الاجتماعية المترسخة)[6]. وتوصلت بعضُ الدِّراسات إلى أنَّ المُواطن في بُلدان الربيع العربيِّ لا يزالُ تحت هيمنة نمط "ثقافة الرَّعيَّة" التي تُعْطِيهِ إحْسَاساً أو تُغذِّي شُعُورهُ بعدم قُدرته على التأثير على العمليَّة السِّياسيَّة، وعدم جَدْوَى مُشاركته فيها[7]. وهنا تكمن معضلة خطيرة، "حيث أنه إذا حدث التغيير وظلت الثقافة السائد تعزز وترسخ لثقافة سياسية رعوية تسلطية سيشعر الفرد بعجزه وعدم قدرته على المشاركة في الحياة العامة، مما يؤدي إلى زوال ثقته تدريجيا في آرائه الخاصة، وفي قدرته عل تحمل المسؤوليات، وفقدان استعداده للتغيير، وزعزعة ثقته في الديمقراطية، وتقويض مقومات المقاومة لديه، ورضوخه للنظم التسلطية، لتصبح أمرا طبيعيا بالنسبة له، وتتوافق مع بقية جوانب حياته الأخرى"[8].

ويتحدَّدُ مُستقبل التحول الديمقراطي بشكلٍ عامٍّ وفقاً لتفاعُل مجمُوعةٍ من العوامل منها: الميلُ السُّلطويُّ للحفاظ على الأوضاع القائمة حتى آخر لحظةٍ، وكذلك: تضاؤُلُ حجم الطبقة الوُسطى، بل وعدم تكوُّنها بعد في عددٍ من المُجتمعات العربيَّة، وهي الطبقةُ التي حملت وتحملُ تاريخيّاً مسئُوليَّة التَّحوُّل الديمقراطيّ، بالإضافة إلى انتشار فكرٍ يرفُضُ الديمقراطيَّة المطرُوحة على أرضيَّةٍ سُلطويَّةٍ حُكُوميَّةٍ[9].

وهُنا يرى بعضُ الباحثين أنَّ من عوامل تعثر المسار الديمقراطيّ في ليبيا: عوامل داخليَّة، حيثُ أنَّ مرحلة ما بعد سُقُوط نظام القذافي شهدت تدهوُراً سياسيّاً، و فُقداناً للأمن، وغياب الخدمات واستشراء الفساد وتصاعُد الأزمات السِّياسيَّة، وضعف المُؤسَّسات، ورافق ذلك تحولاتٌ بُنيويَّةٌ في طبيعة الحُكم، قادت إلى تبلوُر طبقاتٍ سياسيَّةٍ مُنفصلةٍ عن بُنية المُجتمع نفسه، ومنها نجدُ فُقدان ثقة المُواطن بالنخبة، وفُقدان الثقة بين النُّخب، وفُقدان الثقة بين المُكوّنات[10].

وبينما تتناقضُ المُؤشِّراتُ في تحديد اتجاه ما يحدُثُ أو سيحدُثُ في المرحلة الانتقالية الحاسمة في ليبيا، وما يُمكنُ أن يسُود في النهاية من اتجاهاتٍ وأوضاعٍ بعد نهايتها، فإن ما كتبته ليزا أندرسون قبل أكثر من عشرين عاما يبدو اليوم أكثر أهمية، حيث ذكرت أن: "سياسات القذافي الخَاصة قد حددت إرث نظامه في ليبيا، وسوف تكون هناك حاجة إلى أي نظام جديد للتعامل مع الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ثورته". إن ليبيا في حاجة إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن معالجة

---

(1) صالح السنوسي، "الصراع حول الشرعية في ثورات الربيع العربي"، موقع: الجزيرة نت، بتاريخ: 2013/4/23م، **https://cutt.us/DnSg4**

(2) حول التجربة السياسية الليبية أنظر دراسة: سعيد عكاشة، "الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا"، في: أحمد منيسي (تحرير)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2004، ص ص 213-244. وحول النكوص السلطوي العربي أمام العولمة أنظر: فتحي العفيفي، **أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبليات البديلة**، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005م، ص ص 146-149.

(3) محمد زاهي المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، في: كمال المنوفي ويوسف الصوان (تحرير)، **ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 100.

(4) آمال سليمان العبيدي، "الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا"، مرجع سبق ذكره، ص 66.

(5) أنظر: محمد زاهي المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص 82. و: شادية فتحي إبراهيم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2005م، ص34. و: مروان طاهري، **الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة في مسألة الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017م، ص ص24-25.

(6) مجموعة باحثين، **المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما**، القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي، 2011، ص ص8-9.

(7) لمزيد من التفصيل أنظر: زاهي المغيربي، "توجهات وسلوكيات سياسية"، في: زاهي المغيربي وآخرون(إعداد)، **المسح العالمي للقيم: المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم، التقرير النهائي**، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي، 2015م، ص52.

(8) هالة الأطرش "الديمقراطية: بين مطرقة الطاعة وسندان العصيان"، في: زاهي المغيربي وآخرون، **المسح العالمي للقيم**،مرجع سابق، ص108.

(9) قدري حفني، "الكلمة الختامية"، في مجموعة باحثين، **مؤتمر: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 166.

(10) محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 432، شباط/ فبراير 2015، ص 129.

العواقب والآثار المترتبة على مساوئ حكم القذافي الذي أتى على الأخضر واليابس. لم تقتصر آثار القذافي السلبية على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم التعذيب، أو إهدار الأصول الطبيعية والمالية الوطنية فحسب، بل تجاوزت جرائمه الهدر المادي، فدمر القيم الأخلاقية التي أدت إلى تعطل ثقافة المُجتمع السِّياسيَّة، وهُو عُنْصُرٌ أساسيٌّ للتنمية الثقافيَّة. إن من إرث نظام القذافي ثقافة (الكولصة) أو المُحاصصة وتوزيع المناصب بين الفُرقاء بطُرُقٍ غير قانُونيَّةٍ لا تقُومُ على معيار الكفاءة أو النزاهة والشفافية وغلبة الميول الإقصائية وغيرها.. لقد خلقت تركةُ القذافي تحدِّياتٍ هائلةٍ(*) سوف تجعلُ تجاوُز العقبات صعباً، وهُو ما سيجعلُ المُصالحة الاجتماعيَّة أكثر صُعُوبةً، رغم أنَّها ضرُوريَّة لإرساء الدِّيمُقراطيَّة، وإعادة الإعمار في نهاية المطاف[1].

إن نظام القذافي لم يأت من المريخ، أو يهبط من جحيم قصي، لكنه كان نتاجا طبيعيا لثقافة هذا المجتمع بكل ما يشوبها من تخلف وميل إلى العنف وذهنية إقصاء، لذلك سوف تستمر ملامح من السلوكيات السلبية التي تعبر عن ملامح تلك المرحلة وتتجاوزها؛ لأن الأرض نفسها التي لم تستصلح ستظل تنبت الأشواك نفسها مرارا، ولأن هذه القاعدة الاجتماعية قادرة على ولادة الملايين من الطغاة على جميع الأصعدة[2].

مما سبق يمكن القول أن ليبيا سوف تحتاج إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار السلبية المترتبة على مساوئ حكم القذافي. حيث أن تركته طالت المنظومة القيمية الحاكمة في المجتمع الليبي، وعلى حد تعبير عياض بن عاشور فإن إرساء نظام قيمي جديد نادرا ما يجري إلى تمامه؛ فهو يبقى دائما قابلا للتراجع والسير إلى الخلف، والتبديل لا يكتسب نهائيا، إذ أنه لا يجري على خط سوي، بل يمشي على طريق مليء بالتناقضات والتمزقات والآلام، ويبدو أن لتغيير المنظومة القيمية الليبية أثمانا باهظة قد لا تقل عن الدم والخراب، وأن الليبيين قد بدأوا بالفعل في دفعها[3].

وبناء على ما سبق، فإن التعامل مع الإرث الثقيل في هياكل وبنى التسلط والاستبداد والفساد، التي تكرست على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي أصبح يشكل أحد التحديات الرئيسية في مرحلة ما بعد الإطاحة بالنظام السابق، حيث أن تفكيك هذه البنى والهياكل يستغرق وقتا، والمهم هنا هو توافق القوى الاجتماعية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني على السياسات التي يتعين انتهاجها، وعمليات الإصلاح التي يتوجب القيام بها من أجل تحقيق هذا الهدف[4].

الخاتمة

استعرضنا فيما سبق ومن خلال محاور هذه الدراسة جوانب أساسية كان لها دور سلبي على المسار الديمقراطي في ليبيا، وهي جميعُها مُرتبطةٌ بالإرث السِّياسيّ، الذي أدَّى إلى عرقلة عمليَّة "التحوُّل الديمقراطيّ" في ليبيا بعد فبراير 2011م.

1. تشويه مفهومي الثقافة الانتخابية و الأحزاب السياسية.
2. إضعاف منظمات المجتمع المدني وترسيخ القبلية.
3. الطبقة الوسطى وتحولاتها في ليبيا الجديدة.
4. غياب دور المثقف في الشأن العام.
5. دور وسائل الاتصال الجماهيري في المشهد السياسي الليبي.

وهي نتاج عن موروث سياسي امتد لفترة اثنين وأربعين سنة من سيطرة النظام السابق 1969م، وامتدت لفترة ما بعد التغيير السياسي في فبراير 2011م، و على ما يبدُو ظلَّت آثارُها باقيةً، ولم يستطع المُجتمع التَّخلُّص منها، وهي بالتالي تحتاجُ إلى مُواجهةٍ رصينةٍ وتنميةٍ ذهنيَّةٍ واعيةٍ، وهذه مسئُوليَّةٌ تقعُ على عاتق كُلِّ أفراد وشرائح المُجتمع، من مُنظَّمات مُجتمع مدنيّ ومُثقفين ووسائل الاتِّصال المُختلفة لتصحيح المفاهيم والمُمارسات الغير ديمُقراطيَّة، ومُكافحة التَّرسُّبات السَّلبيَّة لتلك التركةً سياسيّاً وثقافيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً، وبكُلِّ تأكيدٍ لن يحدُث ذلك في مُدَّةٍ زمنيَّةٍ قصيرةٍ، بل سيحتاجُ إلى مدىً زمنيٍّ مُناسبٍ، ومجهُودٍ وطنيٍّ شاملٍ، عبر قنوات التَّنشئة السِّياسيَّة المُختلفة، وخاصَّةً وسائل الإعلام والاتِّصال المُختلفة، والأسرة، والمؤسسات الدينية، والأحزاب السياسية الوطنية، والمثقفين والخبراء والنشطاء السياسيين..

إن هناك تحديات هائلة في طريق الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، وهي ترتبط كما رأينا، بديناميات متعددة سبقت الحراك الثوري وأعقبته، بقدر ارتباطها بالطريقة التي حكم بها العقيد القذافي البلد، والكيفية التي أخذتها الثورة ضده. إن فرص

(*) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى بعض النتائج السلبية للسياسات الاقتصادية للنظام السابق، ومنها مثلا: "تفشي ثقافة تواكلية ترسخت عبر ردح طويل من الزمن تتمثلُ في أن الوظيفة العامة هي حضن الأمان، وتتنافر مع قيم الإبداع والابتكار والمخاطرة التي تسمُ العاملين في مجال المبادرة الفردية. حيث لا تحظى قيم مثل: الاستقلالية والادخار والتصميم والمثابرة إلا باهتمام أقلية من الليبيين.. وقد يعزو البعض أسباب ذلك إلى تركة النظام السابق الذي حد من النشاط الاقتصادي الخاص، وتبعات ذلك.. وحين يصبح الريع – وهو وجه من أوجه المعاش غير الطبيعي حسب رأي ابن خلدون في مقدمته– هو النمط الغالب إن لم يكن السائد للمعاش وللإثراء، ينتج عنه إفراز قيم وسلوكيات تقدم وتعزز ثقافة الغنيمة واقتسام الريع عل حساب ثقافة الإنتاج والإبداع". أنظر: عبد الناصر بوخشيم، "اقتصاد الريع ومنظومة القيم"، في: زاهي المغيربي وآخرون(إعداد)، **المسح العالمي للقيم**، مرجع سابق، ص ص36-37.

(1) يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24. وأنظر كذلك:
Lisa Anderson, "Qaddafi and His Opposition", **Middle East Journal**, vol.40, (Spring 1986),p226.

(2) أنظر: سالم العوكلي، **التاريخ يتجهم والحياة تضحك: تأملات في ليبيا ما بعد 2011**، طرابلس/ بنغازي: الوسط للإعلام، 2019، ص 65.

(3) زاهي بشير المغيربي، **كلمات في محراب الوطن**، مرجع سبق ذكره، ص 221.

(4) حسنين توفيق إبراهيم، "معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 56.

نجاح الانتقال الديمقراطي المنشود مرهُونة بتجاوُز هذه التحديات والعقبات، وهي تفرضُ على الفُرقاء السياسيين مُمارسة أكثر إيجابية ترتقي فوق المصالح الضيقة والآنية، لبناء التوافقات المطلوبة، والوصول إلى تسوية الأزمة الليبية المعقدة، فتجاوز سلبيات "الإرث السياسي" تتطلبُ مشرُوعاً وطنيّاً يُساهمُ فيه الجميعُ من أجل خلق ثقافةٍ سياسيَّةٍ جديدةٍ، قائمةٍ على الأُسس الدِّيمُقراطيَّة كالمُرُونة والتَّسامُح وتقبل الاختلاف في الرأي والمُواطنة الفعَّالة والشفافيَّة وحُبِّ الوَطَـنِ.

*** قـائمـة المصادر و المـراجـع:**

أولا: الوثائق والتقارير:

1. **التقرير النهائي للمسح الشامل لآراء الليبيين في القيم**، بنغازي: مركز البحوث و الاستشارات، جامعة بنغازي، ديسمبر2015م.
2. **التقرير النهائي للمسح الشامل لآراء الليبيين حول الحوار الوطني**، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2015م.
3. **الجريدة الرسميـة رقـم (1972/29)**، طرابلس: وزارة العـدل، 1972م. **دليل: كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات؟**، ترجمة: شريف يوسف جيد، ط1، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 1997م.
4. **قانون الغاء تجريم الحزبية**، المجلس الوطني الانتقالي، صدر في طرابلس 2012م.
5. **قانون رقم 29 بشأن تنظيم الأحزاب**، المجلس الوطني الانتقالي، صدر في طرابلس 2/مايو/ 2012م.
6. **القانون 26 لسنة 2012**، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، في طرابلس يوم الأربعاء، بتاريخ:2012/4/4م.
7. **"الإعلان الدستوري المُؤقت"**، بنغازي: المجلس الوطني الانتقالي الليبي، 2011/9/12م.
8. **ليبيا من أقوال إلى أفعال: ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان**، (تقرير حقوقي)، المجلد: (18)، رقم: (1)، نيويورك: هيومن رايتس ووتش(Human Rights Watch)، يناير 2006م، متاح على الرابط التالي: **https://cutt.us/bAQ2Z**
9. مجموعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي الليبي 2012**، بنغازي: مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2014م.
10. مجموعة باحثين، **عين على المؤتمر: التقرير السنوي الأول 2014/2013م**، ليبيا: منظمة بكرا الشبابية و(TEAM HO)،2013م.

ثانيا : الكتب:

1. إبراهيم، حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م.
2. إبراهيم، شادية فتحي، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2005م.
3. أبو دبوس، رجب، **محاضرات في النظرية العالمية الثالثة**، كتاب الزحف الأخضر رقم (1)، طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1980م.
4. أبوزيد، سمير، **الثورات الشعبية العربية وتحديات إنشاء الدولة الحديثة: ضمان القيم المجتمعية كأساس للدولة العربية الحديثة**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013م.
5. أبوزيد، فاروق، **الإعلام والديمقراطية**، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2010م.
6. أحميده، علي عبد اللطيف، **ليبيا التي لا نعرفها: دراسات منهجية في التاريخ والثقافة والمجتمع الأهلي 1830-2011**، طرابلس/ليبيا: منشورات هيئة دعم وتشجيع الصحافة، إدارة المطبوعات والنشر، 2013م.
7. الأطرش، هالة، "الديمقراطية: بين مطرقة الطاعة وسندان العصيان"، في: زاهي المغيربي وآخرون(إعداد)، **المسح العالمي للقيم، التقرير النهائي للمسح الشامل لآراء الليبيين حول الحوار الوطني**، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2015م.
8. بـدوي، عبد الرحمن، **مناهج البحث العلمي**، ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977م.
9. بدوي، أحمد موسى، **تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م.
10. بن عامر، سكينة إبراهيم، **مكونات الموروث الثقافي الليبي وتأثيره في أنماط التفكير السياسي**، بنغازي: المؤلفة، ومركز القادة للدراسات السياسية و التنمية البشرية، 2012م.
11. بوخشيم، عبد الناصر، "اقتصاد الريع ومنظومة القيم"، في: زاهي المغيربي وآخرون(إعداد)، **المسح العالمي للقيم، التقرير النهائي للمسح الشامل لآراء الليبيين حول الحوار الوطني**، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2015م.
12. التير، مصطفى عمر، **صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي**، بيروت: منتدى المعارف، 2014م.
13. التير، مصطفى عمر، **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية**، بيروت، منتدى المعارف، 2013م.
14. جيدير، ماثيو (د.ت)، منهجيَّة البحث: **دليلُ الباحث المُبتدئ في موضُوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه**، تَرْجَمَهُ من الفرنسيَّة: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، القاهرة: (د.ن).
15. خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم ، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002.
16. خشيم، مصطفى عبد الله ، **تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة**، بنغازي: مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013م.
17. دن، جون ، **قصة الديمقراطية**، ترجمة: عبد الإله الملاح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.
18. دوفرجيه، موريس، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة: جورج سعد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992م.
19. الزاوي، الطاهر أحمد، **مختار القاموس**، ليبيا/ تونس: الدار العربية للكتاب، 1984.
20. زيادة، رضوان، **التحول الديمقراطي: سوريا نموذجا**، بيروت/لبنان: رياض الريس للكتب و النشر، 2013.
21. شرابي، هشام، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المُجتمع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
22. شرقية، إبراهيم، **إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية**، واشنطن: معهد بروكنجز، 2013م.
23. صَالِح، عَطَا مُحَمَّد وتيم، فَوْزِي، **النُّظُمُ السِّيَاسِيَّةُ العَرَبِيَّةُ المُعَاصِرَةُ: الجُزْءُ الثَّانِي**، بنغازي: مَنْشُورَاتُ جَامِعَةِ قَارِيُونس، 1988م.
24. صبحي، محي الدين، **الأمة المشلولة: تشريح الانحطاط العربي**، لندن/ بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997م.
25. الصـواني، يوسف محمد جمعة، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م.
26. عبد الكريم، محمد، **ليبيا بعد القذافي: أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019م.
27. عبد اللطيف، كمال، "الفصل الأول: مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية"، في: مجموعة مؤلفين، **الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية**، إعداد: كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012م.
28. عبد الله، ثناء فؤاد، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.
29. العبيدي، آمال سليمان، **الثقافة السياسية في ليبيا**، ترجمة: محمد زاهي المغيربي، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008م.

30. العفيفي، فتحي، **أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبليات البديلة**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005م.
31. العنبكي، طه حميد حسن، و العقابي، نرجس حسين زاير، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط1، بغداد/ الجزائر/الرباط: دار أوما، منشورات ضفاف/ منشورات دار الاختلاف، دار الأمـان، 2015م.
32. العوكلي، سالم، **التاريخ يتجهم والحياة تضحك: تأملات في ليبيا ما بعد 2011**، طرابلس/ بنغازي: مجموعة الوسط للإعلام، 2019م.
33. عيسى، محمد عبد الشفيع، **التطور السياسي العربي ومشكلات التحول الديمقراطي**، أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002م.
34. الغويل، سليمان صالح، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة: دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة**، ط1، بنغـازي: منشـورات جـامعـة قـاريونـس، 2003م.
35. القذافي، سيف الإسلام، **ليبيا والقرن الواحد والعشرون**، ترجمة: دار المهى للثقافة والآداب، بيروت: وان ناين ميديا، 2002م.
36. قرني، بهجت (إشراف وتحرير)، **الشرق الأوسط المتغير: نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية**، ترجمة: محمد بدوي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
37. قسم الدراسات والنشر (إعداد)، **دليلك إلى الديمقراطية في ليبيا الحرة**، ط1، طرابلس: دار الفرجـاني، 2012م.
38. قنوص، صبحي وآخرين، **ليبيا الثورة في ثلاثين عاما: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)**، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000.
39. لونغنيس، إليزابيت، **أزمـة الطبقـات الوسطى في المشـرق العربي: المهـن العليا ودورها في التغيير الاجتماعي**، ترجمة: رندة بعث، بيروت/ لبنان: الشـركة العالمية للكتاب، 2012م.
40. مالك عبيد أبو شهيوة، **لماذا تخلفت ليبيا؟، هكذا حكم العسكـر**، ط1، طرابلس/ليبيا: دار الرواد،2015م.
41. مجمُوعة باحثين، **إرث لبنان من العُنف السياسي(1975-2008)**، الولايات المتحدة: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2013م.
42. مجموعة باحثين، **الديمقراطية: الكتاب الثالث**، القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، 1992م.
43. مجموعة باحثين، **ليبيا: الدين والقبيلة والسياسة**، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2014م.
44. مجموعة مؤلفين، **الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م.
45. مرزا، علي خضير، **ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.
46. المغيربي، محمد زاهي، **المُجْتَمَعُ المَدَنِيُّ وَالتَّحَوُّلُ الدِّيمُقْرَاطِيُّ فِي لِيبِيَا**، القاهرة: مَرْكَزُ ابْنِ خَلدُون لِلدِّرَاسَاتِ الإِنْمَائِيَّةِ وَدَارُ الأَمِينِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، 1995م.
47. المغيربي، محمد زاهي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994م.
48. المغيربي، زاهي، **كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي**، بنغازي/ طرابلس: مجموعة الوسط للإعلام، 2020م.
49. المغيربي، زاهي، "توجهات وسلوكيات سياسية"، في: زاهي المغيربي وآخرون(إعداد)، **المسح العالمي للقيم: المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم، التقرير النهائي**، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي، 2015م.
50. المنوفي، كمال، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، في: مجموعة مؤلفين، **الثقافة والمثقف في الوطن العربي**، (سلسلة كتب المستقبل العربي: 10)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م.
51. هلال، علي الدين، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المُستقبل: 1981-2010**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2010.
52. هلال، علي الدين ومسعد، نيفين، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحـدة العـربية، 2000.
53. الهوني، محمد عبد المطلب، **سيف القذافي: مكر السياسة وسخرية الأقدار**، دبي: دار مـدارك للنشـر، 2015م.

ثالثا: الدوريـــات:

1. إبراهيم، حسنين توفيق، "معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 55، يوليو 2014م.
2. أحميده، علي عبد اللطيف، "دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، ترجمة: عمر أبو القاسم الككلي، **سلسلة: دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م.
3. علي عبد اللطيف احميدة، **دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق**، بيروت: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020م، **https://cutt.us/CuS81**
4. الأصفر، محمد علي، "التشريعات الإعلامية الواقع والطموح"، **مجلة: البحوث الإعلامية**، طرابلس، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق الإعلامي، العدد: 53، ديسمبر 2014م.
5. أمنينة، عبير إبراهيم، "علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنية في ليبيا: دراسة حالة نقابة المحامين (1969-2009)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد: 28، خريف 2010م.
6. أوكسهورن، فيليب، "من الليندي إلى لولا: تقييم الإرث"، ترجمة: مسعد عربيد، **مجلة: كنعان**، العدد:115، أكتوبر 2003، أصل المقالة في مجلة: **report on the america**، يوليو 2003.
7. بريون، فوزية، "الجذور التاريخية للمسألة الليبية"، **مجلة: عراجين، أوراق في الثقافة الليبية**، القاهرة، العدد: التاسع، الإصدار الثاني، فبراير 2016م.
8. جمعة، حسين، "المثقف والسلطة: ماهية المثقف والثقافة والسلطة والسلطان"، **مجلة: الثقافة العربية**، العدد: 292، فبراير 2008.
9. حسين، أحمد سيد، "أزمة الديمقراطية في روسيا البوتينية"، **مجلة: الديمقراطية**، العدد: 56، أكتوبر 2014م.
10. خير الله، داوود، "أهم أسباب التخلف والتفكك الاجتماعي والهزائم العربية"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 439، سبتمبر 2015م.
11. دراه، محمد سالم، "أطر المجتمع المدني في ليبيا"، **مجلة: عراجين، أوراق في الثقافة الليبية**، العدد: الثاني، يونيو 2004م.
12. زايد، أحمد، "الدور الثوري للطبقة الوسطى المصرية: التاريخ وآفاق المستقبل"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 59، يوليو 2015م.
13. زدام، يوسف، "الثقافة السياسية في البلدان العربية"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 429، نوفمبر 2014م.
14. السحاتي، خالد خميس، "بوادر التسوية وملامح الانفراج: قراءة في تشكيل الحكومة الليبية الجديدة"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، مُؤسَّسة الأهـــرام، العدد: 82، أبريل 2021م.
15. الشريف، يوسف، "قراءة في قانون ظالم: القانون رقم (19) بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية"، **مجلة: عراجين**، العدد: الثاني، يونيو 2004.
16. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، **مجلة: المستقبل العربي**، العـدد: 432، فبراير 2015.
17. عبد العال، عبد الرحمن، "الخبرة الهندية في بناء الدولة والمجتمع"، **مجلة: الديمقراطية**، العدد: 56، أكتوبر 2014م.
18. العبيدي، آمال سليمان، "الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا: دراسة لبرامج الإعداد السياسي للمصعدين شعبيا"، **مجلة: دراسات في الاقتصاد والتجارة**، بنغازي، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، المجلد: 25، لسنة 2006م.

19. العبيدي، آمال سليمان، "القبيلة والقبلية: بديل للمجتمع المدني"، **مجلة: عراجين، أوراق في الثقافة الليبية**، القاهرة، العدد: الرابع، يناير 2006م.
20. غانم، سيد، "نقل المؤسسات السياسية ما بين الحداثة والتقليدية"، **مجلة: الوحدة**، المغرب، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد: 48، سبتمبر 1988م.
21. قاسم، وليد حسن رجب، "الانتخاباتُ في دُول ما بعد الصراع العرقيّ: دراسة تحليليَّة"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:487، أيلول/سبتمبر 2019م.
22. القطـروني، حسين يـوسـف، "الأزمة الليبية: التفكك البنيوي للسلطة وخيارات التسوية:(2011م-2021م)"، **متابعات أفريقية**، العدد: 12، أبريل 2021م.
23. الكواري، علي خليفة، "عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:، 415، سبتمبر 2013م.
24. مهدي، جابر مهدي، "إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد 2003"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 405، نوفمبر 2012م.
25. وطفة، علي أسعد ، "مظاهر التسلط في الثقافة والتربية العربية"، **مجلة: المستقبل العربي**، العدد: 247، سبتمبر 1999.

رابعـاً: الندوات والمؤتمرات:

1- أسبيته، خالد سعيد، "المشهد الإعلامي الليبي: طموحات التغيير وملامح التأسيس"، في: خالد خميس السحاتي (إشراف وتحرير)، **مفاهيم وقضايا معرفية مختارة، أعمال الموسم الثقافي السنوي لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي: (2013-2014)، كتاب توثيقي** طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 2021م.
2- بلقزيز، عبد الإله (تحرير)، **رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية عن مصر-المغرب-سورية**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م.
3- خربُوش، مُحَمَّد صَفِي الدِّين، "رُؤْيَةُ القِيَادَةِ اللِّيبِيَّةِ لِلدِّيمُقْرَاطِيَّةِ"، في نيفين مسعد (تحرير)، **التَّحَوُّلاَتُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ فِي الوَطَنِ العَرَبِيّ**، القاهرة: كُلِّيَّةُ الاقْتِصَادِ وَالعُلُومِ السِّيَاسِيَّةِ، جَامِعَةُ القَاهِرَة، 1990.
4- الصواني، يوسف، "الفصل التاسع: الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية"، في: عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني(تحرير)، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويسري بالإسكندرية، (تونس، 5-9/فبراير/2012م)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان، 2012م.
5- مجموعة باحثين، **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية، وقائع ورشة عمل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
6- المنوفي، كمال و الصواني، يوسف (تحرير)، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: جامعة القاهرة، (21-22/يونيو/2005)**، طرابلس: المركز العالمي للأبحاث والدراسات، 2006.

خامساً: الرسائل العلمية:

1-طاهري، مروان، **الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة في مسألة الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017م.
2-قسميوري، كفية، **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة: 2008-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016م.

سادساً: الصحف اليومية:

1- "برلماني ليبي قرار إلغاء قانون العزل السياسي باطلٌ من الناحية الاجرائيَّة"، **صحيفة: المبدأ**، بتاريخ: 9/فبراير/ 2015.
2- جمال أحمد، "نعمة السعوديين وتآكل الطبقة الوسطى"، **جريدة: الحياة اللندنية**، العدد:18040، بتاريخ:2012/8/25م.
3- خيري الراندي، "ليبيا الواقع الراهن وتحديات بناء الدولة"، **جريدة: ميادين**، العدد: 139، السنة: الرابعة، (7-13 يناير 2014م.
4- السيد يسين، "نحو مراجعة عالمية لأسس الديمقراطية"، **جريدة: الحياة اللندنية**، العدد: 17061، 2009/12/20م.

سابعاً: المواقع الإلكترونية:

1-أحـمـد داغـش، "الإرث السِّياسيُّ والاجتـماعيُّ والثقـافيُّ للملكيَّة الإمـاميـة في اليمـن"، صحيفـة العـربي، 2015: **www.arabi21.com.story** 2-"أفكـار ومواقف"، بتاريخ: 8/مايو/2016، على الرابط التالي: **www.alghad.com/articles**
3-آنيا فولنبرغ، "لمحة عامة عن واقع وسائل الإعلام في ليبيا اليوم"، **http://www.reinventinglibya.org/ar/overview.ph**
4-"تآكل الطبقة الوسطى خطر على البلاد"،2013/2/18، **http://www.turess.com/assabah/84244**
5-"تقرير حول حُرية الإعلام والصحافة في ليبيا 2016م"، عبد الواحد حركات:**https://medaboudrar.blogspot.com/2016/05**
6-خالد إبزيم، "الطبقة الوسطى ودورها في بناء الدولة"، **صحيفة تاجوراء صوت الثورة**،2012/5/31م:**https://cutt.us/yfEr5**
7-خالد المهير، "نقمة على الأحزاب في ليبيا"، الجزيرة نت، بتاريخ: 2013/7/29م، **https://cutt.us/poSM7**
8-خير الله زربان، "وهم النخبوية"، صحيفة: الرأي، جدة، الأربعاء، 11 أبريل 2012، **www.al.madina.com**
9-زينب التارقي، "الحقيقة كما هي"، وكالة أنباء التضامن، بتاريخ: 5/مايو/ 2013: **http://presssolidarity.net/news/**
10-سعيد سلطان الهاشمي، **التغيير في عُمان: بين سُلطة الدولة ودولة السُّلطة**، مركز الجزيرة للدراسات،2016م.**http://studies.aljazeera.net**
11-شعبان رأفت عبد اللطيف، "الدور السلبي للإعلام"، صحيفة: الرأي، بتاريخ: 2016/4/19،**www.arrai.org**
12- طلال سليمان، "عن المبدعين في ليبيا"، 1/مايو/2016، **https://liby7.wordpress.com/category**
13- عبد الوهاب بن خليف، "أزمة المواطنة في المجتمع الليبي: في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة"، متاح على الرابط التـالي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/209/1/1/13858
14-عبيد الرقيق، "تحديات التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة"، مؤتمر: "نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي للتحول الديمقراطي في ليبيا"، جامعة الزاوية، 13و14 فبراير 2012م، **http://www.alwatan-libya.net/more.php?newsid=20228&catid=22**

*** المراجع الأجنبية:**

1-Dirk Vandewalle (Edited), **Libya Since 1969: Gadhafi's Revolution Revisited,** New York: Palgrave Macmillan,2008.

2-Lisa Anderson, "Qaddafi and His Opposition", **Middle East Journal**, vol.40, (Spring 1986).

3-Suliman Ibrahim, **Property Claims in Post-Gaddafi Libya: Political Debates and Justice Seeking in the Aftermath of Law 4/1978,** Hague Journal on the Rule of Law, April 2017, Volume 9, Issue 1.

إصـلاحُ جامعـة الدُّول العربيَّة بين مُتطلبات الواقع ومضامين المُبادرات(2003-2015)

أ/ نـوال بالعيد سالم الفيتـوري(*)
عضـو هيئة تـدريس بقسم العلوم السِّياسيَّة كليَّة الاقتصاد جـامعــة بنغــازي

الملخص :تتناول هذه الدراسة موضوع "إصـلاحُ جامعة الدُّول العربيَّة بين مُتطلبات الواقع ومضامين المُبادرات"، وذلك خلال الفترة الزمنية:(2003-2015)، وطرحت الدراسة التساؤلات التالية: ما هي الأسباب التي دعت إلى إصلاح جامعة الدول العربية؟، وما هي أبرز المُبادرات العربية التي طرحت في هذا الإطار؟، وما أسباب الإخفاق في تحقيق ذلك الإصــلاح؟، وتم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور رئيسية هي: أولا: ظروف نشأة جامعة الدول العربيَّة، ثانياً: ميثاقُ جامعة الدول العربية وهيكلها التنظيمي، ثالثاً: أسباب الدعـوة لإصـلاح جـامعـة الدول العربيـة، رابعاً: المُبادراتُ العربيَّة لإصـلاح وتطـويـر جـامعة الدول العربيَّة، خامساً: بعض إشكاليات إصلاح وتطوير جامعة الدول العربية. وباستخدام المنهجية العلمية (المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج القانوني ومقاربة الدور) توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن الحَاجَة مُلِحَّة الآن إِلَى إِصلاَحِ جَامِعَةِ الدُّوَلِ العَرَبِيَّةِ بِكُلِّ أَجْهِزَتِهَا المُخْتَلِفَةِ حَتَّى تَتَمَكَّنَ مِن مُوَاكَبَةِ التَّغَيُّرَاتِ الدَّوْلِيَّةِ المُتَسَارِعَةِ وَالمُتَلاَحِقَةِ، ومن خلال تحليل ودراسة بعض مبادرات واقتراحات إصلاح جامعة الدول العربية أمكن القول: أن إصلاح هذه المنظمة الإقليمية في الوقت الراهن لا يمكن أن ينطلق من منطلقات قديمة، فمعطيات البيئة العربية حاليا لم تعد كما كانت قبل سبعين عاما، عندما تأسست الجامعة في منتصف أربعينيات القرن الماضي، بل تغيرت تلك الظروف، وأصبح هناك بيئات محلية وإقليمية ودولية مختلفة تماما، غير أن ما يمكن التركيز في هذا الإطار عليه هو المبادرات العملية الفعالة والواقعية، التي تُراعي بالدرجة الأولى التغيرات الإقليمية والدولية، وتراعي أيضا متغيرات البيئة الداخلية في المجتمعات العربية خصوصا بعد الحراك الثوري في عدد من البلدان عام 2011م، ومن ذلك على سبيل المثال: المبادرات التي تقترح تعديل ميثاق الجامعة لإقرار قاعدة الأغلبية بدلا من قاعدة الإجماع عند اتخاذ القرارات، والبحث في إيجاد جزاءاتٍ مُناسبةٍ تُعزِّزُ من احترام الميثاق واحترام قرارات الجامعة، وحثِّ الدُّول على دفع المُساهمات الماليَّة في مواعيدها.

كلمات مفتاحية: إصلاح جامعة الدول العربية، متطلبات الواقع الإقليمي والدولي، تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، إقرار قاعدة الأغلبية، الإرادة السياسية..

المُقدِّمة:

تعْتَبَرُ جَامعـة الدُّول العـربيَّة أحـد أقدم المُنظَّمات الدَّوليَّة الإقليميَّة نشأةً، حَيْثُ تزامَنَ قِيَامُهَا مَعَ نهاية الحرب العالميَّة الثانية، حينما كانت مُعظمُ الدُّول العربيَّة تحت وطأة الاستعمار الأجنبيّ، فكان تأسيسُها على يد بعض الدُّول المُستقلَّة آنذاك، كُلُّ هـذا جعل منْ أُسُسها وفلسفتها ومُنطلقاتها هي انعكاسٌ لظُـرُوفٍ مُعيَّنةٍ، سـواءٌ كـانت داخليَّة أو خـارجيَّة[1]. وفي ظلِّ ما يحدُثُ في المنطقة العربيَّة من نزاعاتٍ وحُرُوبٍ، تُطرحُ بعضُ الأسئلة حول الجامعة العربية ودورها، بالرغم من تقارُب الشعوب العربية ثقافيّاً، حيث تجمعُهُم لُغةٌ واحدةٌ، وتاريخٌ مُشتركٌ. ولقد واجهت الجامعة العربية أول ما واجهت حرب فلسطين عام 1948م، وكان للهزيمة العربيَّة في تلك السنة أثرٌ خطيرٌ على مصير الجامعة وفعاليتها وثقة الرأي العام العربيّ والدَّوليّ بها، ثُمَّ توالت الأحداثُ على الجامعة العربية، فكشفت في جُملة ما كشفت عن ضعف الجامعة ميثاقاً وهيكلاً وسُلُوكاً. فمُنذُ نشأة جامعة الدُّول العربيَّة في عام 1945م، كانت مُشكلة السِّيادة هي التي تَتَحَكَّمُ بميثاقها، فقد جعل الميثاقُ العلاقات العربيَّة-العربيَّة مَرْهُونَةً بالاستقلال والسِّيادة[2]. وباعتبار جامعة الدُّول العربيَّة إحدى "المُنظَّمات الإقليميَّة"، التي هي امتدادٌ لعمل واختصاص المُنظَّمات الدَّوليَّة، لها نفسُ أهداف المُنظمات الإقليمية الأخرى، حيث أنها جاءت من أجل توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها، وصيانة استقلالها والتخلص من الهيمنة الاستعمارية، والعمل على منع نشوب النزاعات الداخلية وترقية العلاقات العربية –العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية؛ نظراً لما تمتلكُهُ هذه الدول من مُؤهلات وإمكانات التكامل الضَّرُوريَّة سواءٌ منها: الجُغرافيَّة، الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، أو التَّاريخيَّة الحضاريَّة. ولعلَّ ما يُحقِّقُ ذلك الهدف الأَسْمَى هُو: توحيدُ العمل الدبلوماسيّ المُشترك، في إطار الحفاظ على مصـالـح الدُّول العربيَّة[3].

*** مُشكلةُ الدِّراسَـةِ:** واجهت جامعة الدول العربية في العقود السبعة الماضية منذ تأسيسها عام 1945م تحديات كبيرة ومشكلات جمة، اضطرت الدول الأعضاء فيها إلى بحث سبل إصلاحها وتطويرها، في أكثر من مناسبة، وفي مواجهة الكثير من التحديات الراهنة، غير أن ذلك لم يتحقق حتى هذه اللحظة، وعليه، فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تتمثل في معرفة الأسباب التي دعت إلى إصلاح وتطوير هذه المؤسسة، وأبرز المبادرات التي طرحت في هذا الإطار، وأسباب الإخفاق في تحقيق ذلك الإصلاح المنشود، وبالتالي، فإن السؤال الرئيسيّ للدراسة هُو سؤال مركب: ما هي الأسباب التي دعت إلى إصلاح جامعة الدول العربية؟، وما هي أبرز المُبادرات العربية التي طرحت في هذا الإطار؟، وما أسباب الإخفاق في تحقيق ذلك الإصــلاح؟..

*** تساؤلات الدراسة:** كما سبقت الإشارة فإن السؤال الرئيسي لهذه الدراسة هو سؤال مركب، وتتفرع منه الأسئلة التالية:

(*) البريـد الإلكتـروني: nawil.alfatouri@uob.edu.ly

(1) نابي عبد القادر، **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة أبي بكر بالقايد-تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014م، ص2.

(2) نهى صبحي عياد، **اصلاح وتطوير جامعة الدول العربية في ضوء خبرة الاتحاد الأوروبي: (2000-2015)**، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات الأوروموتوسطية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2019م.

(3) عبد العزيز خنفوسي، وبن صغير عبد المومن، "متطلبات إرساء دبلوماسية عربية موحدة في ظل حتمية إصلاح جامعة الدول العربية"، موقع: مركز جيل البحث العلمي، بتاريخ: 2014/12/28م، على الرابط المختصر التالي: https://cuu.me/3oa

- ما هي أبرز المراحل التي مر بها هذا التجمُّع الإقليمي العـــربي؟.
- ما هي المُبادراتُ العربيَّة لإصـلاح وتطوير جـامعـة الدول العـربيَّة؟.
- ما هي الجوانب التي يتم التركيز عليها في عملية إصلاح الجامعة العربية؟.
- إلى أين وصلت عملية إصلاح الجامعة العربية؟، وهل ثمة خطوات عملية في هذا الصدد؟.

* **أَهْـدَافُ الدِّراسَـةِ:** مِنْ خِلاَلِ مَا تَقَدَّمَ يُمْكِنُ القَـوْلُ أَنَّ أَهْـدَافَ هَـذِهِ الدِّراسَةِ تتمثَّلُ في النِّقَـاطِ التالية:

1. التَّعريفُ بمُنظمة "جامعة الدول العـربية" مـنْ حـيثُ النَّشـــأة و الأهـداف.
2. توضيـحُ أهـــم الأسبـــاب التي دعـــت إلى إصلاح جامعة الدول العـربيـــة.
3. التعـــرف عـــلى أبـــرز المُبادرات العـــربيـــة التي طُرحت في هذا الإطار.
4. توضيح الجوانب التي يتم التركيز عليها في عملية إصلاح الجامعة العربية.
5. التعرف على المرحلة التي وصلت إليها إصلاح الجامعة، والنتائج المتحققة واقعيا.
6. التعرف بشكل واضح وجلي على فرص النجاح وأسباب الإخفاق في تحقيق ذلك الإصـــلاح.

* **منـاهـجُ الدراسـة:** بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ تُعْتَبَرُ مِنَ الدِّرَاسَاتِ الوَصْفِيَّةِ فإنه سوف يتم استخدام المناهج العلمية التالية:

1-**المَنْهَجُ الوَصْفِيُّ:** سَوْفَ يَتِمُّ اسْتِخْدامُ هذا المَنْهَجِ، الذِي يَقُومُ بِجَمْعِ الحقائق والمعلومات ومُقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوُصُولِ إِلَى تَعْمِيمَاتٍ مَقْبُولَةٍ، وذلك في وصف هذه التجربة التكاملية العربية المهمة، المتمثلة في جامعة الدول العربية، وَأَبْرَز المَرَاحِلِ التِي مَرَّت بِهَا، وَالتَّحَدِّيَات التِي تُوَاجِهُها، وَأَدَّتْ إِلَى ضرُورة إصلاحها وتطويرها، والاستفادة من هذه التجربة التكاملية بإيجابياتها وسلبياتها لتطوير العمل في هذه المنظمة الإقليمية.

2-المنهجُ التَّاريخيُّ: يُعْتبرُ المنهجُ التَّاريخيُّ منْ أقدم المناهج وأهمِّها في مجال البُحُوث العلميَّة في مُختلف التَّخصُّصات، ومنها العلُوم السِّياسيَّة، ويُعرَّفُ بأنَّهُ: "الطَّريقُ الذي يتَّبعُهُ الباحثُ في جَمْعِ معْلُوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها، والتَّأكُّد من صحَّتها، مع عرضها وترتيبها وتفسيرها، واستخلاص النَّتائج العامَّة". إنَّ البحث التاريخي لا يتوقَّفُ عند حُدُود الماضي في دراسة الظَّاهرة السِّياسيَّة، بل يُتابعُ دراستها حتَّى يتوصَّل إلى دلالاتٍ تُسْهِمُ في فهم الحاضر والتَّنبُّؤ بالمُستقبل[1]. وسوف يتم استخدام هذا المنهج هنا لعرض نشأة جامعة الدول العربية، والمراحل التي مرت بها، وأبرز المبادرات التي قدمت من قبل الدول الأعضاء –في السنوات الماضية- لغرض إصلاحها وتطويرها.

3-المنهجُ القانُونيُّ: وهُو ينظُرُ إلى المُنظَّمة الدَّوليَّة على أنَّها ثمرةُ مُعاهدةٍ جماعيَّةٍ مُتعدِّدة الأطراف، وهي تُنْشِئُ بين المُتعاهدين نظاماً قانُونيّاً بحُكْم العلاقات القائمة بينهُم ويُنظِّمُها، ولذا فإنَّ الدِّراسة يجبُ أنْ تنصبَّ على شرح هذا النِّظام القانُونيّ، وتقييم أداء المُنظَّمات الدَّوليَّة على أساس مشرُوعيَّة التَّصرُّف والأداء، ومدى قُربهما أو بُعدهما من الامتثال لمُقتضى القواعـد التي تحْكُمُهَا[2]. وفي هذا الإطار، سوف يتمُّ تناوُلُ مُنظَّمة جامعة الدُّول العربيَّة ومُتطلَّبات الإصلاح والتَّطوير، وتقييم عملها في السَّنوات الأخيرة.

4-اقترابُ الدَّور: ت ُصنَّفُ نظريَّة الدَّور في العلُوم الاجتماعيَّة كجُزءٍ من الإطار المرجعيّ البنائيّ الوظيفيّ"، والبناء "يتَّسمُ فلسفيّاً بالأزليَّة"؛ لا لأنَّهُ يُعبّرُ عنْ حقيقةٍ مجهُولة المَصْدَر تظلُّ ثابتة على مَرّ الزَّمان، بلْ لأنَّ فيه ضرُورة تماثُل ضرُورة القانُون الرِّياضيّ[3]، وانْطلاقاً من النَّجاح الذي حقَّقتهُ نظريَّةُ الدَّور في تحليل سُلُوك الفرد في الحياة الاجتماعيَّة، حاول بعضُ الباحثين الاستعانة بها في دراسة الظَّواهر السِّياسيَّة، ونقلها إلى حقل العلاقات الدَّوليَّة[4]. ويتمتعُ اقترابُ الدَّور بأهمِّيَّةٍ علميَّةٍ منْ جانبٍ، وأهمِّيَّةٍ عمليَّةٍ منْ جانبٍ آخر[5]، فالدَّورُ ليس مُجرَّدُ قرارٍ أو سُلُوكٍ أو هدفٍ، بل يُعبّرُ عنْ مجمُوعةٍ من وظائف محوريَّة تقُومُ بها الوحدة السِّياسيَّة في فترةٍ زمنيَّةٍ مُعيَّنةٍ، ومن هُنا تمَّ استخدامُ هذا الاقتراب في دراستنا الحاليَّة، منْ خلال التركيز على أوضاع جامعة الدول العربية من الناحية السياسية، وخُصُوصاً علاقتها بالدُّول الأعضاء[6]، التي بادر بعْضُها إلى تقديم مُقترحاتٍ عديدةٍ لغرض إصلاحها وتطويرها، لتتماشى مع مُتغيرات البيئة المُحيطة.

* **حُدُودُ الدِّراسة: الإطارُ الزَّمانيُّ للدِّراسة (2003-2015):** تبدأُ الدِّراسةُ منْ عام 2003م، وهُو العامُ الذي شهد الحرب الأمريكيَّة الغربيَّة على العراق، التي أظهرت مدى هشاشة النظام الإقليمي العربي، ودفعت إلى التفكير بصُورةٍ جدِّيّةٍ في تطوير الجامعة العربية التي عجزت في الآونة الأخيرة عن حَسْمِ العَدِيدِ من الخلافات والنِّزاعات، كما شهدت الكثير من الانقسامات الدَّاخليَّة بين

---

(1) أنظر: حياة عيشاوي وحميد قرليفة، "أهمية المنهج التاريخي في العلوم الانسانية والاجتماعية"، **مجلة: روافد للبحوث والدراسات**، الجزائر، جامعة غرداية، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، العدد: الرابع، يونيو2018م، ص ص159-161.

(2) خليل إسماعيل الحديثي، "المنظمات الدولية: دراسة في منهجها وطبيعة فهمها"، **مجلة: العلوم السياسية**، بغداد/ العراق: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد: 37، 2008م، ص175.

(3) هبة رؤوف عزت، **المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية**، سلسلة الرسائل الجامعية: (18)، قضايا الفكر الإسلامي، هيرندن-فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م، ص77.

(4) مريم مخلوف، "نظرية الدور في العلاقات الدولية"، الموسوعة السياسية، بتاريخ: 2022/6/3، **https://cutt.us/ZY2pI**

(5) محمد أحمد إسماعيل، **دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر**، القاهرة: (د.ن)، 1985م، ص ص16-18.

(6) إسراء سمير حسن محمود وآخرين، وضع استراتيجية لتفعيل دور جامعة الدول العربية خلال الفترة (2022– 2027)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2023/7/6، **https://democraticac.de/?p=91023**

أعضائها، وتتناول الدراسة أبرز مُبادرات الإصلاح والتطوير التي شهدتها الجامعة خلال هذه الفترة، حتَّى عام 2015م، حيثُ كانت القمَّة (26) في شرم الشيخ بمصر، وتمَّ فيها تناوُلُ موضُوع مكافحة الإرهاب وإصلاح جامعة الدُّول العربيَّة، وتمَّ التَّركيزُ على مُناقشة مُقترحات تعديل ميثاق الجامعة العربيَّة، وتمَّ نشرُ المسودة السَّادسة والنهائية للتَّعديلات المُقترحة على ميثاق الجامعة. كما تمَّ الاتِّفاقُ على تشكيل قُوَّةٍ عسكريَّةٍ عربيَّةٍ مُشتركةٍ.

*** أَدَوَاتُ جَمْعِ البَيَانَاتِ:**

1-المَصَادِرُ الأَوَّلِيَّةُ: وَتَشْمَلُ الوَثَائِقَ المُتَعَلِّقَةَ بِموضُوع الدِّراسة (كَالقَرَارَاتِ أو البيانات) الصَّادِرَةِ عَنِ "جامعة الدول العربية"، بالإضافة إلى ميثاق الجامعة ونصوص مبادرات الإصلاح المقدمة للجامعة.

2-المَصَادِرُ الثَّانَوِيَّةُ: وَتَشْمَلُ الكُتُبَ وَالمَقَالاَتِ وَالمَطْبُوعَاتِ وَالدَّوْرِيَّاتِ وَالصُّحُفِ وَالرَّسَائِلِ (العِلْمِيَّةِ) الجَامِعِيَّةِ التِي تَتَنَاوَلُ جَوَانِبَ مُخْتَلِفَةً تَتَعَلَّقُ بِالدِّرَاسَةِ الحَالِيَّةِ. بِالإِضَافَةِ إِلَى شَبَكَةِ المَعْلُومَاتِ الدَّوْلِيَّةِ.

*** تقسيم الدراسة:**

أولا: ظروف نشأة جامعة الدول العربيَّة.

ثانياً: ميثاقُ جامعة الدول العربية وهيكلها التنظيمي.

ثالثاً: أسباب الدعوة لإصلاحُ جامعة الدول العربية.

رابعاً: المُبادراتُ العربيَّة لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربيَّة.

خاتمة الدراسة.

*** أولا: ظروف نشأة جامعة الدول العربيَّة:**

لعبت بريطانيا دوراً مُهمّاً في إنشاء جامعة الدول العربية؛ حيثُ دفعت الحُكَّام العرب آنذاك إلى اللقاء والتباحُث، وكان ذلك لأسبابٍ مصلحيَّةٍ، فقد اتضح لاحقا أن هذه الجهود كانت معادية لتطوير الأواصر العربية، وسعيا منها إلى ترتيبها بأواصر مصطنعة أهمُّها الأواصرُ "الشرق أوسطيَّة"، كما أنها شعرت أن من مصلحتها التعاطي مع أماني المنطقة تعاطياً جديداً، تحسُّباً للمُنافسات الأمريكيَّة والفرنسيَّة بالأساس. وكذلك التَّجاوُبُ مع المدِّ الاستقلاليّ والتَّحرُّريّ، الذي بدا أنَّهُ سَيَكُونُ أَحَدَ مَعَالِمِ العلاقات الدَّوْلِيَّةِ بَعْدَ انتهاء الحَرْبِ العَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ[1].

وفي هذا السياق، ألقى وزير الخارجية البريطاني أنطوني إيدن خطاباً في مجلس العُمُوم في الرابع والعشرين من شهر شباط من عام 1943م قال فيه بأنَّ الحُكُومة البريطانيَّة: «تنظُرُ بعَيْنِ العَطْفِ إلى كُلِّ حركةٍ بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصاديَّة والثقافيَّة والسِّياسيَّة»، وبعد شهر من إلقاء هذا الخطاب قام مصطفى النحاس رئيس الحُكُومة المصريَّة التي كانت تخضعُ للاحتلال البريطاني بالتشاوُر مع الحُكُومات العربيَّة لاستطلاع آرائها في موضُوع الوحدة، ثُمَّ بدأت سلسلة من المُشاورات الثنائيَّة بين مصر من جانبٍ ومُمثلي كُلٍّ من العراق وسوريا ولبنان والسعودية والأردن واليمن من جانبٍ آخر. واستمرَّت الاجتماعاتُ والتَّحضيراتُ بين هذه الدُّول السَّبع إلى أنْ تمخَّضتْ عن توقيع بروتوكولات تأسيس الجامعة، وتُوِّجَتْ هذه البروتوكولات بالتوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية من قبل مندُوبي الدُّول العربيَّة في 1945/03/22م، وتحوَّل يوم 3/22 من كُلِّ عامٍ عيداً سنويّاً لهذه الجامعة العربيَّة[2].

وأوَّلُ وثيقةٍ تخُصُّ الجامعة كانت "بروتوكول الإسكندريَّة"، والذي نصَّ على المبادئ الآتية[3]:

1. قيامُ جامعة الدول العربية من الدُّول العربيَّة المُستقلَّة التي تقبلُ الانضمام إليها، ويكُونُ لها مجلسٌ تُمثَّلُ فيه الدُّولُ المُشتركةُ على قدم المُساواة.
2. مُهمَّة مجلس الجامعة هي: مُراعاةُ تنفيذ ما تُبْرِمُهُ الدُّولُ الأعضاءُ فيما بينها من اتِّفاقيَّاتٍ، وعقد اجتماعاتٍ دوريَّةٍ لتوثيق الصِّلات بينها، والتنسيقُ بين خُططها السِّياسيَّة تحقيقاً للتَّعاوُن فيما بينها، والحفاظُ على استقلالها وسيادتها منْ كُلِّ اعتداءٍ بالوسائل السِّياسيَّة المُمكنة، والنَّظرُ بصفةٍ عامَّةٍ في شُئُون البلاد العربيَّة.
3. قراراتُ المجلس مُلزمة لمن يقبلُها فيما عدا الأحوال التي يقعُ فيها خلافٌ بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ الطرفان إلى المجلس لفضِّ النزاع بينهُما. ففي هذه الأحوال تكُونُ قراراتُ المجلس مُلزمةً ونافذةً.

---

[1] لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر: سهيل حسين الفتلاوي، **جامعة الدول العربية فى مُواجهة تحديات العولمة: إنشاء الجامعة وأهدافها، الجزء الأول**، عمَّان/ الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011م، ص ص 63-65.

[2] للمزيد أنظر: صالح الشادي، **هواجسُ الوحدة: قراءة في إشكاليَّة الوحدة العربية**، قضايا مُعاصرة: (1)، عمَّان/ الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011م، ص254. وكذلك: مفيد شهاب، **جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م، ص 99-118. وجميل الجبوري، "نشأة فكرة جامعة الدول العربية"، **مجلة: شؤون عربية**، القاهرة، العدد: 25، مارس 1983م، ص29. وأحمد الخطيب، "الجامعة العربية: النشأة والرابطة والأهداف"، **مجلة: الوعي**، العدد: 218، بيروت، نيسان 2005م: **http://www.al-waie.org/archives/article/3757**

[3] أنظر: جمال صلاح الدين، **حرب أكتوبر: القصة الكاملة للصراع**، القاهرة: دار اكتب للنشر والتوزيع، 2018م، ص ص 27-28. وكذلك: محمد أبو القاسم، "مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول: بين أولويات الدولة الوطنية ومتطلبات المسؤولية الدولية"، ورقة علمية مقدمة إلى الندوة الوطنية حول: "القانون الدولي الإنساني: مقاربات وتأملات"، بتاريخ: 12/مايو/2018م، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المملكة المغربية، موقع: المنهل، على الرابط التالي: **https://platform.almanhal.com/Files/2/129958**

4. لا يجُوزُ الالتجاءُ إلى القُوّة لفضِّ المُنازعات بين دولتين من دول الجامعة، كما لا يجُوزُ إتباع سياسة خارجيَّة تضرُّ بسياسة جامعة الدول العربية أو أي دولةٍ من دُولها.
5. يجُوزُ لكُلِّ دولةٍ من الدول الأعضاء بالجامعة أن تعقد مع دولةٍ أخرى من دُول الجامعة أو غيرها اتفاقاتٍ خاصَّةٍ لا تتعارضُ مع نُصُوص هذه الأحكام ورُوحها.
6. الاعترافُ بسيادة واستقلال الدُّول المُنْظَمَّةِ إلى الجامعة العربيَّة بحُدُودها القائمة فِعْلاً.

ولقد مثَّل هذا البروتوكول الوثيقة الرَّئيسيَّة التي وضع على أساسها ميثاق جامعة الدول العربية، الذي أقر بقصر الزعفران بالقاهرة في 19 مارس 1945 وتألف ميثاق الجامعة من ديباجة، وعشرين مادة، وثلاث ملاحق خاصة، المُلحقُ الأوَّلُ خاصٌّ بفلسطين، والمُلحقُ الثاني: خاصٌّ بالتَّعاوُن مع الدُّول العربيَّة غير المُستقلة، وبالتالي غير المُشتركة في مجلس الجامعة، أمَّا الثالثُ: فهُو خاصٌّ بتعيين السَّيد "عبد الرحمن عزام" الوزير المُفوّض بوزارة الخارجية المصريَّة كأوَّل أمينٍ عامّ للجامعة لمُدّة عامين[1]. وفي 22 مارس 1945 تمَّ التوقيعُ على ميثاق جامعة الدول العربيَّة من قبل مندُوبي الدُّول العربيَّة عدا السعودية، واليمن اللتين وقعتا على الميثاق في وقتٍ لاحقٍ. وتمثلت أهدافُ الجامعة في تعميق التَّعاوُن العربيّ في كافَّة المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والبشرية، والسياسية، والأمنية، وغير ذلك من المجالات المُتنوّعة، وبالفعل تمَّ عقدُ عدَّة اتفاقيَّات لتعميق وترسيخ التعاوُن العربيّ المُشترك، منها:

1-اتفاقية تسهيل التبـــادل التجـــاري. 2-التعـريفـة الجُـمركيـــة المُوحَّـــدة.

3-إنشاء المؤسسة العربية للإنماء الاقتصادي.4-اتفاقية الوحدة الاقتصـــاديَّة.5-اتفاقية الدفاع العربي المشترك.

كذلك توجد عدة مبادئ تلتزم بها الجامعة، ومنها:

- الالتزامُ بمبادئ الأمم المتحدة. - المُساواة القانونية في إطار الأمم المتحدة.
- المُساواة القانونية بين الدول الأعضاء. - المُساعدة المُتبادلة. -دعم التعاون العربي في كافة المجالات.

وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى بروتوكول الإسكندرية الذي صار أول وثيقة تخص الجامعة[2].

ثانياً: ميثاقُ جامعة الدول العربية وهيكلها التنظيمي:

مثّل "بروتوكول الإسكندرية" الوثيقة الرئيسية التي وضع على أساسها ميثاق جامعة الدول العربية، وشارك في إعداده كُل من اللجنة السياسية الفرعية التي أوصى بروتوكول الإسكندرية بتشكيلها، ومندُوبي الدول العربية المُوقعين على "بروتوكول الإسكندريَّة"، مُضافاً إليهم مندُوبٌ عام كل من السعودية واليمن، وحضر مندوب الأحزاب الفلسطينية كمُراقب. وبعد اكتمال مشرُوع الميثاق كنتاج لستة عشر اجتماعا عقدتها الأطراف المذكُورة بمقرّ وزارة الخارجية المصريَّة في الفترة بين: 17 فبراير و3 مارس 1945 أقرَّ الميثاقُ بقصر "الزعفران" بالقاهرة في 19 مارس 1945 م، بعد إدخال بعض التنقيحات عليه[3]. وجاء في ديباجة الميثاق: "تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيها لجُهُودها إلى ما فيه خيرُ البلاد العربيَّة قاطبةً وصلاح أحوالها وتأمين مُستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرَّأيّ العربيّ العامّ في جميع الأقطار العربيَّة، قد اتَّفقُوا على عقد ميثاقٍ لهذه الغاية". وتمَّ التَّأكيدُ في المادَّة الأُولى على أنَّ الجامعة تتألَّفُ من الدُّول العربيَّة المُستقلَّة المُوقِّعة على هذا الميثاق. ولكُلِّ دولةٍ عربيَّةٍ مُستقلَّةٍ الحق في أنْ تَنْظَمَّ إلى الجامعة. كما تمَّ الإشارةُ في المادَّة الثانية إلى أنَّ: "الغرض من الجامعة توثيقُ الصِّلات بين الدُّول المُشتركة فيها، وتنسيق خُططها السِّياسيَّة، تحقيقاً للتَّعاوُن بَيْنَهَا، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنَّظرُ بصفةٍ عامَّةٍ في شُؤُون البلاد العربية ومَصَالِحِهَا". كذلك من أغراضها: تعاوُنُ الدُّول المشتركة فيها تعاوُناً وثيقاً، بحسب نُظُم كُلِّ دَوْلَةٍ مِنْهَا وأحْوَالِهَا في الشُّؤُون التَّالية: الشُّؤُونُ الاقتصاديَّة والماليَّة، شُؤُونُ المُواصلات، شُؤُونُ الثقافة، شُؤُونُ الجنسيَّة، الشُّؤُونُ الاجتماعيَّةُ، الشُّؤُونُ الصِّحِّيَّةُ[4]..

ومن واقع تحليل ميثاق جامعة الدول العربية والمبادئ التي اشتمل عليها يمكن تسجيل الملاحظات الثلاث الآتية: الأولى: أن الميثاق جاء توفيقا بين الاتجاهين القطري والقومي مما انعكس على اعتبار الجامعة منظمة تقوم على التعاون الاختياري بين الدول الأعضاء فيها على أساس قاعدتي المساواة والاحترام المتبادل للاستقلال، كما انعكس على وضعها كمنظمة بين الحكومات وليست سلطة فوقية تعلوها. والثانية: أن الميثاق جسد حالة من التوافق السياسي والرضاء العام، بمعنى

---

[1] "جامعة الدول العربية"، موقع: المكتبة الرقمية العربية الصينية، تاريخ الاطلاع: 2019/12/31م، متاح على الرابط التالي: **https://ar.ca-dlib.org/web/chinese-library/arab-league**

[2] "جامعة الدول العربية"، موقع: ويكيبيديا الموسُوعة الحُرَّة، بتاريخ: 9/يناير/2020م: **https://cuu.me/3nu**

[3] للمزيد أنظر: صالح الشادي، **هواجسُ الوحدة: قراءة في إشكاليَّة الوحدة العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص256-257. وكذلك: فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه غير منشوره، الدانمارك/عمان: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ص ص146-147. وأحمد محمود جمعة، **إنشاء جامعة الدول العربية: مقدماتها وتطوراتها**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م. وكذلك: "المبحث الثاني: نشأة وقيام جامعة الدول العربية"، موقع: موسوعة مُقاتل من الصحراء، تاريخ الاطلاع: 2023/8/30م، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: **https://cutt.us/4drCM**

[4] للمزيد أنظر: **ميثاق جامعة الدول العربية: النظام الداخلي لمجلس الجامعة**، القاهرة: جامعة الدول العربية، قطاع مجلس الجامعة، 2009م، ص ص 26-33.

أن الجامعة لم تنشأ من خلال قيام قوة إقليمية مسيطرة بفرض إرادتها على الآخرين، بل جاءت ثمرة لمجموعة من التوازنات بين الأطراف المعنية. والثالثة أن مبدئي السيادة والمساواة رتبا الأخذ بقاعدة الإجماع في التصويت واختيارية نظام الأمن المُشترك وحل المُنازعات بالطرق السليمة. ومثل هذا الرضاء العام كأساس لبناء المنظمة كانت له إيجابية كما كانت له سلبياته. فمن ناحية كونه عاملا إيجابيا فلأنه: حافظ على تماسك النظام، وضمن له مرونته، وحال دون انفراد دولة واحدة أو عدد محدود من الدول بالسيطرة على الجامعة. وأما من ناحية سلبياته: فلأن قاعدة الإجماع أدت أحيانا إلى قدر من الجمود والشكلية في الأداء بحيث تحركت الجامعة بفعالية حيثُما توفَّر الإجماعُ لقراراتهما، والعكسُ صحيحٌ[1].

ويرى البعضُ أنَّهُ: "من الناحية النَّظريَّة يبدُو أنَّ ميثاق جامعة الدُّول العربيَّة في صياغته الحاليَّة عاجزٌ عن تحقيق الأهداف المرجُوَّة (قُصُورُ ميثاق جامعة الدُّول العربيَّة). ومن الناحية العمليَّة: فإنَّ أجهزة الجامعة تفتقدُ إلى الفعاليَّة المطلُوبة.[2] ومن ضمن الاشكاليات في هذا الصدد عدم تنفيذ الكثير من قرارات الجامعة العربية لأسبابٍ مُتعدِّدة، منها ما يتعلَّقُ بالدُّول الأعضاء، حيث أن تنفيذ القرارات مسألة سياسية، لأنه ليس سهلا على دولة عضو في منظمة دولية أن تمتنع عن تنفيذ قرار شاركت في صنعه، ولذا فإن ما يكفل تنفيذ القرار ليس طبيعته القانونية وإنما ما يتضمنه من قواعد لتطبيقه. بينما هناك سبب اخر يتمثل في بنود الميثاق نفسه، إذ تطرق ميثاق الجامعة لنظام تنفيذ القرارات من خلال المادة (7)، والتي خيَّرت الدول العربيَّة بين قبُول القرارات بالإجماع والالتزام بها، وقبُولها بالأغلبيَّة، وعند ذلك لا تُلزمُ إلاَّ لمنْ صوَّت لفائدتها.

أي أن نص المادة السابعة من الميثاق تشير إلى أنها قد خيرَّت الدول الأعضاء بطبيعة الالتزام، فإذا كان صدور القرار بالإجماع يكُونُ مُلزماً لجميع الأعضاء، وما يُقرَّرُ بالأكثريَّة يكُونُ مُلزماً لمن يقبله، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كُلِّ دولةٍ وفقاً لنُظُمها الأساسيَّة. وعند تحليل هذه العبارة الأخيرة نجدُ أنَّها تعني الكثير أيْ أنها تعني أنه لا يجُوزُ للجامعة أن تتدخَّل في الشؤون الداخلية للدُّول الأعضاء بخُصُوص هذه الأُمُور. ولعل هذا أحد العوامل التي تفقد الجامعة العربية القدرة على فرض قرارات المجلس على الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه أعطى الميثاق للمجلس وللأمين العام سُلطة مُراقبة تنفيذ هذه القرارات دُون أنْ يُمكّنهُما من اجراءات قسريَّة وتأديبيَّة تضمنُ تنفيذهـا[3]

ويُشِيرُ البَعْضُ إلى أنَّهُ: "من نُقاط ضعف هذه المُنظَّمة أنَّ ميثاقها حاول التَّوفيق بين القُطريَّة والقَوْمِيَّة، حيثُ اعتبرت الجامعةُ مُنظَّمةً إقليميَّةً اختياريَّة تَقُومُ عَلَى أَسَاسِ السِّيَادَةِ والمُسَاوَاةِ بَيْنَ دُولها، كما أنَّ العلاقة بين القوميَّة والقُطْريَّة هي تعبيرٌ عن جدليَّة بين تيَّارين يتفاعلان، فالتيَّارُ القوميُّ يجدُ مصدر قُوَّته في وُجُود الأمة بمُقوّماتها المُختلفة، وفي تحدِّيات التنمية الشَّاملة والتحدِّي الصهيُونيّ، وكذلك في حقيقة أنَّ الكيانات الصغيرة لا أمن لها ولا استقلال، في حين أنَّ التيَّار القُطريَّ يستمدُّ قُوَّتهُ من مواريث المرحلة السَّابقة للاستقلال، والرَّغبة في الاستمتاع بالاستقلال والاستئثار بسُلطة الدَّولة، وما فرضتهُ الحُقبة النَّفطيَّة من تنافُسٍ بين الحُكَّام عَلَى النُّفُوذِ وَالسَّيْطَرَةِ[4]. كما أنَّهُ كان أضعف من بروتوكولات الإسكندريَّة في التأكيد على الرَّوابط بين الدُّول الأعضاء؛ بسبب كثرة التحفُّظات التي أبداها المندُوبُون آنـذاك.[5]

- هيكل جامعة الدُّول العربيَّة:

تتكوَّنُ جامعة الدول العربيَّة منْ ثلاثة فُرُوعٍ رئيسيَّةٍ أُنشئت بمُقتضى نُصُوص الميثاق، وهي كما يلي: مجلس الجامعة، واللجان الدائمة، والأمانة العامة. هذا بخلاف الأجهزة التى أنشأتها مُعاهدة الدفاع العربيّ المُشترك التى أُبرمت فى عام 1950م، والأجهزة التي تمَّ إنشاؤُها بمُقتضى قراراتٍ صادرةٍ عن مجلس جامعة الدول العربيَّة منْ قبيل: هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، ومركز التنمية الصِّناعيَّة للدُّول العربيَّة، ومعهد الغابات العربيّ ..الخ، كما أنشأت الجامعة أو شجعت على إنشاء مُنظَّماتٍ مُتخصِّصةٍ بهدف تجميع الأنشطة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة على أُسُسٍ فنِّيَّةٍ وتخليصها، بدرجة أو بأخرى، من التَّعقيدات السِّياسيَّة. هذا بخلاف المجالس الوزاريَّة المَعْنيَّةِ بشُئُون الصِّحَّة والسِّياحة والأمن (الدَّاخليَّة)[6]. وفيما يلى إشارةٌ مُختصرةٌ للأجهزة الثلاثة الرَّئيسيَّة التى نـصَّ الميثاقُ على إنشائها:

أ-مجلسُ الجامعة: يُعَـدُّ هذا المجلسُ "أعلى سُلطة" داخل الجامعة، ويتألَّفُ من مُمثلي جميع الدول الاعضاء بما فيهم مُمثل منظمة التحرير الفلسطينية، ويكُونُ لكُلِّ منهُم صوتٌ واحدٌ مهما بلغ عددُ المُمثلين. وبالتالي، فمجلسُ الجامعة هُو الجهازُ الأساسيُّ في جامعة الدُّول العربيَّة، لذلك فهُو الجهازُ الذي يضطلعُ بمهامِّ الجامعة، ويرسمُ سياستها، ويُحدِّدُ أهدافها، وهذا ما

---

(1) "جامعة الدول العربيَّة"، تاريخ الاطلاع: 25/ديسمبر/2019م، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/HistoricalOverView.aspx

(2) عبد العزيز خنفوسي، وبن صغير عبد المومن، "متطلبات إرساء دبلوماسية عربية موحدة..."، مصدر سبق ذكره.

(3) أحمد طارق ياسين المولى، "القيمة القانونية لقرارات جامعة الدول العربية"، **مجلة: العلوم القانونية والسياسية**، العراق، جامعة ديالي، المجلد: السادس، العدد: الثاني، 2017م، ص ص260-263.

(4) نضال معروف، "جامعة الدول العربيَّة: لا رأي لمن لا يُطاعُ"، جريدة: الشرق الأوسط، جريدة العرب الدَّوليَّة، لندن، العدد: 9329، بتاريخ: 13/يونيو/2004م، متاح على الرابط التالي: **https://cutt.us/Qg6pu**

(5) للمزيد حول عيوب ميثاق جامعة الدُّول العربيَّة أنظر: سهيل حسين الفتلاوي، **جامعة الدول العربية فى مُواجهة تحديات العولمة: إنشاء الجامعة وأهدافها، الجزء الأول**، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-79، وكذلك: أحمد فارس عبد المنعم، **جامعة الدول العربية (1945-1985): دراسة تاريخية سياسية**، بيروت/ لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م. وكذلك: بلهادي زوليخة، **النظام القانوني لجامعة الدول العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون، 2013/2012م، ص13.

و: "الأهرام الاقتصادي"، 2006م. على الربط المختصر التالي: **https://cutt.us/VRF49**

(6) أنظر مثلا: "جامعة الدول العربية"، موقع: موسُوعة مُقاتل من الصَّحراء، تاريخ الاطلاع: 2019/12/25م:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Gama-Arabi/sec05.doc_cvt.htm

نصَّت عليه المادَّةُ الثالثة الفقرة الثانية بقَوْلِهَا: "تكُونُ مُهمَّة المَجْلِسِ العَمَلُ عَلَى تَحْقِيقِ أَغْرَاضِ الجَامِعَةِ، ومُراعاة تنفيذ ما تُبْرِمُهُ الدُّول المُشتركة فِيهَا مِن اتِّفَاقَاتٍ"[1].

- مُراعاةُ تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء من اتفاقيات فى مختلف المجالات.
- اتِّخاذُ التدابير اللازمة لدفع العدوان الفعلي أو المحتمل الذى قد يقع على إحدى الدول الأعضاء.
- فضُّ المنازعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية مثل الوساطة والتحكيم.
- تحديدُ وسائل التعاون مع الهيئات الدولية وبما يحفظ السلم والأمن الدوليين.
- تعيينُ الأمين العام للجامعة.
- تحديدُ أنصبة الدول الأعضاء في ميزانية الجامعة وإقرارها.
- وضعُ النظام الداخلي الخاص به، وباللجان الدائمة، وبالأمانة العامة[2].

ب- اللجـانُ الدَّائمـة:

ينُصُّ الميثاقُ في المادَّة الرَّابعة منهُ عَلَى: "تَشْكِيلِ عَدَدٍ مِنَ اللِّجَانِ الدَّائِمَةِ المَعْنِيَّةِ بْمُخْتَلَفِ مَجَالاَتِ التَّعَاوُنِ فِيمَا بَيْنَ الدُّوَلِ الأَعْضَاءِ"، وهي اللجانُ التي ظهرت فيما بعدُ إلى استحداث المزيد منها لمُواجهة مُستجدَّات العلاقات العربيَّة-العربيَّة، كما كان الحالُ بالنِّسبة للجنة السِّياسيَّة، التي أنشأتها المُمارسة العملية، ولم تُنشأ بنصٍّ صريحٍ من الميثاق. ويجري التمثيلُ في كُلِّ من اللجان الدَّائمة بمندُوبٍ واحدٍ عن كُلِّ دولةٍ، ويكُونُ لهُ صَوْتٌ وَاحِدٌ. ويُعيِّنُ "مجلسُ الجامعة" رئيس كل لجنة لمُدَّة عامين قابلين للتجديد. وتصدرُ قرارات اللجان بأغلبيّة أصوات الدُّول الأعضاء، علماً بأنَّ اجتماعاتها لا تصحُّ إلاَّ بحُضُور أغلبيَّة الدُّول الأعضاء منها، وتتمتعُ هذه اللجان بحقِّ تشكيل لجانٍ فرعيَّةٍ تُعْنَى بالشئون الفنِّيَّة المُتخصِّصة، كما يحقُّ لها أنْ تُوصي بدعوة خُبراء من الدُّول الأعضاء في الجامعة للاستفادة من خبراتهم عند الحاجة، وفي مجال تقويم أداء هذه اللجان، يُمكنُ الإشارة إلى دورها في إنجاز العديد من مشرُوعات الاتِّفاقيَّات التي أبرمتها الدُّولُ الأعضاء، والتي تدخُلُ فيها بخلاف "اتِّفاقية الدِّفاع المُشترك"، و"التعاون الاقتصادي"، و"اتفاقية الاتحاد العربي"، و"اتفاقية تسليم المُجرمين"، و"بروتوكول مُعاملة الفلسطينيين في الدُّول العربيَّة"[3].

ج - الأمانة العامة: تنظم المادة الثانية عشرة من الميثاق وضع الأمانة العامة للجامعة، التي أشير إلى أنه يتم تشكيلها من أمين عام وأمناء مُساعدين وعدد من المُوظفين، وأن مجلس الجامعة هو الذي يُعيّنُ الأمين العام بأغلبية الثلثين ولمُدَّة خمس سنواتٍ قابلةٍ للتَّجديد، فيما يتولى الأمين العام- بمُوافقة المجلس-تعيين الأمناء المُساعدين والمُوظفين الرَّئيسيين في الجامعة. ولقد تعاقب على منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية سبعة أمناء هُم: عبد الرحمن عزام، ومحمد عبد الخالق حسونة، ومحمود رياض، والشاذلي القليبي، ود. عصمت عبد المجيد، وعمرو موسى، و الدكتور نبيل العربي، الذي عُيّن أميناً عامّاً في عام 2011م. وأخيراً: أحمد أبو الغيط، الذي عين أمينا عاما للجامعة عام 2016م[4]، بناءً على قرار مجلس الجامعة على المُستوى الوزاريّ في دورته غير العاديَّة رقم (7989)، بتـاريـخ: (2016/3/10م).

ويُحدِّدُ النِّظامُ الأساسيُّ مهام الأمين العـام على النحو التالي:

- **المهامُّ الإداريَّة والفنِّيَّة:** وتشملُ مُتابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة ولجانها، وتحديد تاريخ دورات انعقاد مجلس الجامعة، و توجيه الدعوة لعقد اجتماعات مجلس الجامعة واللجان الدائمة، وتنظيم أعمال السكرتارية ذات الصلة، وإعداد ميزانية الجامعة.
- **المهـامُّ السِّياسيَّة:** وتتضمَّنُ حقَّ حُضُور اجتماعات مجلس الجامعة والمُشاركة في مُناقشة الموضُوعات المعرُوضة عليه، وحق تقديم تقارير أو بيانات شفويَّة ومكتُوبة عن أيَّة مسألة يبحثُها المجلسُ، وحق توجيه نظر المجلس أو الدول الأعضاء في الجامعة إلى مسألة يقدر الأمين العام أهميتها، وحق تمثيل الجامعة لدى المُنظمات الدَّوليَّة، وحق التَّحدُّث باسم الجامعة، والتوجُّه للرأي العـام بالبيانـات اللازمـة[5].

ثالثاً: أسبابُ الدَّعـوة إلى إصلاح جامعة الدُّول العربيَّة والجوانب المُستهدفة:

يُقصدُ به القيامُ بإجراءاتٍ عمليَّةٍ لتلافي نواحي الخلل والتعثر والإخفاق الذي تُعاني منهُ جامعة الدول العربيَّة، وذلك منْ خلال مُتابعة وتقصِّي مكامن هذا الخلل والإخفاق، ومُعالجته بجدِّيَّة بكافَّة الوسائل والسُّبُل المُتوفِّرة لتحقيق هذا الإصلاح، وبالتالي يتمُّ تفعيلُ دور الجامعة كمُنظمة إقليميَّة راعية للعمل العربيّ المُشترك.

وعمليَّة الإصـلاح هـذه تتمُّ مـن خـلال التركيز على الجـوانب الرئيسيَّـة التـاليـة:

1. طبيعة ميثاق جامعة الدول العربية، وأدبيَّاتها العـامَّة.
2. دراسة سلوك أعضاء الجامعة تجاه نشاطاتها المُختلفة (حضور اجتماعاتها ودفع الحصص الماليَّة المُستحقة للجامعة، وغيرها).

---

(1) أحمد طارق ياسين المولى، "القيمة القانونية لقرارات جامعة الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص246.

(2) أنظـر: **ميثاق جامعة الدول العربيـة**، 1945م، (المـادة: الثالثة).

(3) نابي عبد القادر، **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**، مرجع سابق، ص ص80-81.

(4) "أحمد أبو غيط: الأمين العام لجامعة الدول العربية"، موقع: مؤسسة الفكر العربي: **https://cutt.us/AUfXs**

(5) للمزيد أنظر: "الجامعة العربيـة"، تاريخ الاطـلاع: 2019/12/25م، متـاح على الرابـط الإلكتروني التـالي: **http://www.**laspportal.org/ar/aboutlas/Pages/HistoricalOverView.aspx

3. مُتابعة ورصد الوضع الإقليميّ والدَّوليّ الذي تعملُ في ظلِّه الجامعة العربيَّة، وطبيعة التَّدخُّلات الخارجيَّة، وحجْمِهَا وأطْرَافِهَا[1].

*** وبذلك يُمكنُ أن نصل إلى بعض المُلاحظات حول إصلاح جامعة الدول العربية، وهي على النحو التالي:**

1. إنَّ ظُرُوف نشأة جامعة الدول العربية لم تكُن تسمحُ بوضع تصوُّر واضح لمفهُوم التضامُن العربي نتيجة الاختراق الدَّوليّ، والذي اتَّضح في ارتباط الدول العربية بشكل أو بآخر[2].
2. إنَّ مُحاولات تعديل الميثاق السَّابقة لم تكُن تتضمَّنُ تعديلاتٍ جوهريَّةٍ، وكانت تحملُ في طياتها العديد من التناقُضات والخلافات المُزمنة[3].
3. إنَّ الدُّول العربيَّة كان يغلُبُ عليها طابعُ الصِّراع والتَّناحُر، وعلى خلافٍ دائمٍ مع بعضها البعض في كُلِّ مرحلةٍ من مراحل مُحاولات تعديل ميثاق الجامعة العربيَّة.
4. عدمُ توافُر الإرادة لدى الدول الأعضاء لتعديل ميثاق الجامعة، إذْ أنَّهُ في الواقع يبدُو أنَّ أعضاء الجامعة يُريدُون بقاء ميثاقها كما هُو، دليلُ ذلك تأجيل اصلاحها وتطويرها.
5. إنَّ الجامعة تُواجهُ العديد من التَّحدِّيات الدَّاخليَّة والخارجيَّة، وكلما ازدادت هذه التَّحدِّياتُ ازداد العرب تشتُّتاً وتنافُراً عن بعضهم البعض.
6. إنَّ رُؤى الإصلاح التي تقدَّمت بها الدُّول العربيَّة تفتقرُ في مُجْمَلِهَا إلى الجِدِّيَّةِ والرُّؤْيَةِ الشَّامِلَةِ لِمُعَالَجَةِ أَوْجُهِ القُصُورِ فِي العَمَلِ العَرَبِيِّ المُشْتَرَكِ[4].

ويمكن إرجاع أسباب ضعف النظام الإقليمي العربي إلى غياب الاتفاق والتضامن بين الدول العربية، وكثرة الخلافات السياسية، وعموما يمكن إجمال أهم مظاهر ضعف النظام الإقليمي العربي إلى ما يلي[5]:

أ-انعدام توافق العربي على مستوى مجلس جامعة الدول العربية بشكل أساسي من خلال مناقشة القضايا، والتصويت على القرارات التي تصدر عنه، وعدم القدرة على تنفيذها، بالإضافة إلى وجود تكتلات داخل مؤسسات جامعة الدول العربية التي نجم عنها عدم توافق في الآراء لدرجة إصدار القرارات دون إلزامية، أو في شكل بيان ختامي أو توصيات مُؤجَّلة في مُعظم الحالات.

ب- اتسمت العلاقات العربية- العربية منذ نشأة جامعة الدول العربية بالانحلال، وعدم التوافق، حيث يوجد نداء شعبي ومشاريع سياسية للقيادات العربية من أجل الوحدة، لكن في كل مرة تقف الخلافات العربية البينية حاجزا أمام تحقيق مشروع الوحدة.

ج-حالة التشتت العام الذي يعاني منها العالم العربي خاصة بعد أزمة الخليج الثانية، وما ترتب عنها من انهيار للجبهة الشرقية، وتضاعف الأعباء المالية والارتباطات السياسية والعسكرية والاقتصادية لدول الخليج اتجاه الدول العربية، وسيطرة الهموم الاقتصادية والاجتماعية على اهتمامات الحكم في الدول العربية بوجه عام، ولما له من انعكاسات سلبية على توجه تلك الدول إلى توحيد جهودها نحو إرساء دبلوماسية عربية مُشتركة.

د- هشاشة آليات النظام العربي، الذي تحقق له التوازن المستقر، من خلال تمكينه من اكتساب فعالية عالية نسبية للتكيف وللقدرة على استيعاب تأثير متغيرات الطارئة على المناخ العام الذي يحيط بأداء العمل العربي المشترك. ومن أزمة لأخرى تبعاً للمصالح والأهواء والعلاقات البينية بين الدول العربية، لكن يمكن ذكر أهم الخطوط العريضة لهذه التحديات: أولا : وجود سياسات خارجية عربية متناقضة عن بعضها ومنقسمة فيما بينها، فلكل دولة عربية سياستها الخارجية التي تديرها وفق نمطٍ مُعيَّنٍ وفي إطار مصلحة معينة لا تلتقي دوما، حتى في القضايا المصيرية، مع السياسات الخارجية للدول العربية الأخرى. ثانياً: الخلافات والنزعات التي تجمع الدول العربية أكثر بكثير من عوامل الوحدة البينية، إذ قلما تتوحد السياسات الخارجية العربية فيما بينها على شأن قومي يصب في مصلحتها العربية، بسبب تناقض المصالح واختلاف التوجهات الخارجية لكل دولة عربية منفردة. ثالثاً: كثرت التدخلات الخارجية في النظام الإقليمي العربي وفي سياسات الدول العربية، بسبب خلافات الأنظمة العربية الشخصية والسياسية.

*** رابعا: المُبادراتُ العربيَّة لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربيَّة:**

إذا أمعنا النظر في مسألة تطوير الجامعة العربية فسوف نجد أن المبادرات أو المقترحات في شأنها تدرَّجتْ في مضمُونها بين طُمُوح يدعُو لاستبدال الجامعة باتحاد الدول العربية (أسوة بالاتحاد الأفريقي)، وواقعية تخاطب أوجه القصور بطرح مقترحات عمليَّة قابلة للتنفيذ[1].

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر مثلا: مجموعة باحثين، **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤتمر الشعبى العام باليمن**، بيروت: منشورات المركز، 2005.

[2] للمزيد أنظر مثلا: علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، الطبعة الخامسة، منشورات كتب عربية (إلكترونيّاً)، ص ص 167-168، وكذلك: نابي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-38.

[3] للمزيد أنظر: المرجع السابق نفسه، ص 162. وكذلك: مجمُوعة باحثين، **النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المُستقبلية: أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول**، عمَّان/ الأردن، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1989م.

[4] أنظر: عماد الأزرق، "تحليل إخباري: خبراء يرصدون أبرز التحديات التي تواجه الجامعة العربية في الذكرى الـ70 لإنشائها"، موقع: العربي نيوز، بتاريخ: 2015/3/27م، **http://arabic.news.cn/arabic/2015-03/27/c_134100880.htm**

"الجامعة العربية تواجه تحديات داخلية وخارجية جديدة"، صحيفة: عربي اليومية أون لاين، بتاريخ: 2005/3/23م، متاح على الرابط التالي: **http://arabic.people.com.cn/31662/3263648.html**

[5] عبد العزيز خنفوسي و بن صغير عبد المومن، "متطلبات إرساء دبلوماسية عربية موحدة.."، مصدر سبق ذكره.

ففي ظلِّ الظُّرُوفِ الدَّوليَّة والإقليميَّة الرَّاهنة على ضَوْءِ ما تُعانيه الدُّولُ العربيَّة من ضعفٍ وتفكُّكٍ كان من الطبيعيّ أنْ تتعالى أصواتٌ كثيرةٌ تُطالبُ بالإصلاح الشَّامل للوضع العربيّ العامّ، والعمل العربيّ المُشترك، فبعد مُرُور أكثر من سبعين عاماً على قيام الجامعة العربيَّة، اتَّضح أنَّ العمل العربيَّ المُشترك مُعوق في مُجمله، وأنَّ بناءهُ السِّياسيَّ والاقتصاديّ، وكذلك الأمنيّ والاجتماعيّ والثقافيّ كُلُّهَا تَحْتَاجُ إلى إعادة نظرٍ، جادَّةٍ وجذريَّةٍ، ولقد استشعر القادةُ العربُ خُطُورة اضطراب النِّظام العربيّ وتداعياته، لذا فقد باشرُوا في اتِّخاذ العديد من القرارات لمُواجهة هذا الوَضْعِ المُتردِّي، كان مِنْ أهمِّهَا:

1. اعتمادُ آليَّة عقد قمَّةٍ سنويَّةٍ لضبط الأُمُور، وتفعيل مرجعيَّةٍ عُلْيَا مُنتظمة للعملِ العربيّ المُشترك.
2. تكليفُ الأمين العامّ (آنذاك) للجامعة العربية حسبما قررت قمة عمان في مارس 2001م باتِّخاذ الخُطوات اللازمة لإعادة هيكلة الأمانة العامَّة، بما يُمكِّنُها من تنفيذ قرارات القمَّة، وكذلك تطوير أنظمة العمل العربيّ المُشترك[2].
3. أكَّد القادةُ العربُ في قمَّة شرم الشيخ في مارس 2003م أنَّ شُؤُون الوطن العربيَّ وتطوير نُظُمه هُو بمثابة أمرٍ تُقرّرُهُ شُعُوبُ المنطقة بما يتفق ومصالحها الوطنيَّة والقوميَّة، بعيداً عن أيّ تدخُّلٍ خارجيّ، كما أكَّدُوا على الحيلُولة دُون فرض أيَّة تغيُّراتٍ على المنطقة، أو التدخُّل في شُؤُونها الدَّاخليَّة، وفي هذا الصَّدد تقدَّمت بعضُ الدُّول العربيَّة بمشرُوعات تطوير للجامعة العربيَّة بلغت سبعة مشاريع[3].
4. كما عرض مُؤتمرُ القمَّة العربيَّة في تونس – مارس 2004م المُبادرة الليبيَّة، واقتراح إنشاء الاتِّحاد العربيّ في 1996م، وهي مُبادرةٌ تمَّ طرْحُها مُنذُ أكثر من عقدٍ من الزَّمان، وقد تبنَّى المشرُوعُ الليبيَّ هذا الطرح، ونشره تحت اسم "وثائق الاتحاد العربي"[4]، ولقد قامت ليبيا من خلال تواجُدها داخل الجامعة بمُحاولاتٍ عديدةٍ لتعديل الميثاق؛ وذلك ليتماشى مع الظُّرُوف التي يمُرُّ بها العالمُ العربيُّ (آنذاك)، فقد تقدَّمت ليبيا بهذا المشرُوع، والذي يهدفُ إلى قيام "اتِّحادٍ عربيّ"، تكُونُ لهُ الشَّخصيَّةُ الدَّوليَّةُ، ويتمتَّعُ بالأهليَّة اللازمة، وقد كان لهذه المُبادرات نتائجُ عديدةٌ، منها:
   1. أنَّ هذه المُبادرات دليلٌ واضحٌ على حالة التخبُّط التي تسُودُ الأنظمة العربيَّة مع كُلِّ مُتغيّرٍ خارجيّ يقتربُ منها، فلا هي قادرةٌ على صدِّه، ولا هي مُستعدَّةٌ للتَّواكُبِ مَعَهُ.
   2. أنَّ هذه المُبادرات لم تكُنْ في مُستوى التَّحدِّيات التي تُواجِهُ جامعة الدُّول العربيَّة في الوقت الرَّاهن.
   3. جاءت بعضُ هذه المُبادرات كرُدُود أفعالٍ على المُبادرة الأمريكيَّة "الشرق الأوسط الكبير"[5]، التي تهدفُ إلى ضرُورة بدء عمليَّة الإصلاح والتغيير في منطقة الشرق الأوسط، وتصور المُبادرة بدأ من موريتانيا في أقصى الغرب إلى باكستان في أقصى الشرق، ممَّا خلق حالةً من الارتباك التي سادت في أوساط الأنظمة السِّياسيَّة العربيَّة، وبادرت بطرح مُبادراتٍ مُختلفةٍ عن بعضها البعض.
   4. أنَّ هذه المُبادرات كان مُعْظمُها يحتوي على أفْكارٍ إنشائيَّةٍ نظريَّةٍ أكثر منْ كوْنِهَا عمليَّة.
   5. تحملُ هذه المُبادراتُ، طابعاً يُعبّرُ عن منطق الكُلّ أو اللاشيء، بمعنى أنَّها تفتقدُ إلى تحديد "النَّظرة المفهُوميَّة" للمسائل التي يُرادُ إصلاحُها، بعبارةٍ أُخْرَى: فإنَّ المُبادرات بها كَمٌّ هائلٌ من الإصلاحات تقترحُ إنشاءَ "برلمان عربي"، وأُخْرَى تتَّجِهُ نَحْوَ الالتزام والتَّصْوِيتِ، وغيرها إلى ضرُورة الإصلاح من الدَّاخل أوَّلاً، وهكذا[6].

*** مُبادراتُ تطوير جامعة الدول العربيَّة:**

بدأت نوايا إصلاح منظومة العمل العربي المشترك في عام 1959م، حين قدمت المغرب طلب إعادة النظر في ميثاق الجامعة، ومُراجعة الأسس التي قام عليها، ثم في عام 1965م تقدمت العراق بمُذكرة لدعم الجامعة وتطوير ميثاقها، ثم في قمة 1974م في المغرب حين طالبت ليبيا بتعديل الميثاق، ثم نصت قمة عمان 2001 على قرار بشأن تطوير جامعة الدول العربية، وتوالت بعد ذلك القراراتُ والمُقترحاتُ والمُبادراتُ بهذا الشَّأن، ثم توالت بعد ذلك الخطواتُ التَّنفيذيَّةُ لتطوير منظُومة العمل

---

(1) محمود عبد الحميد سليمان، "جامعة الدول العربية وخطوات الإصلاح في أربعين عاما"، **مجلة: السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 161، المجلد: 40، يوليو 2005م، ص106.

(2) "البيان الختامي لمجلس جامعة الدول العربية مُستوى القمة الدورة العادية الثالثة عشرة"، عمان 2001م: **https://cutt.us/PFMQz**

(3) نص البيان الختامي للقمة العربية في شرم الشيخ جمهورية مصر العربية، 1/مارس/2003م: **https://cutt.us/IG0Ol**

(4) أميرة نصير هند بدارى، القمم العربية منذ 2001 – 2008 (الجزء الثاني)، موقع: مصرس، بتاريخ: 2008/3/29م، على الرابط التالي:
https://www.masress.com/egynews/26389

(5) طرح الرئيسُ الأمريكيُّ السَّابق جورج بوش الابن مشرُوع "الشرق الأوسط الكبير"، وأصبح المشرُوعُ الشُّغْلُ الشَّاغلُ لدُول المنطقة، بعد تسرُّب ما وُصِفَ بنَصّ المشرُوع، وتحوُّله إلى بندٍ رئيسيّ في مُناقشات المُنتديات والمُؤسَّسات السِّياسيَّة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول أخرى في العالم، إلى أن صدر في صُورته النِّهائيَّة عن قمَّة الدُّول الصِّناعيَّة الثمانيَّة التي انعقدت في سي ايلاند بولاية جورجيا الأمريكية خلال الفترة من:8 إلى 10يونيو 2004 مُتضمِّناً إعلاناً أساسيّاً وخُطَّة عملٍ هدفُها إصلاحُ الدُّول العربيَّة في الشرق الأوسط والمغرب العربي من خلال الديمقراطية وقيم العصر. ومن خلال قراءة لمشروع الشرق الأوسط الكبير يتبيَّنُ أنَّهُ يقترحُ مُبادراتٍ للإصلاح ترتكزُ على عدَّة مُستوياتٍ: المُستوى السِّياسيّ" الإصلاح الديمقراطي"، والمُستوى التَّعليميّ، والمُستوى الاقتصاديُّ والمُستوى الثقافيُّ. للمزيد أنظر: غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير: بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005م. وكذلك: محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة/ فلسطين: جامعة الأزهر بغزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012م.

(6) أنظر مثلا: رجاء ز. إيمان ش.، **ضرورة اصلاح جامعة الدول العربية**، بحث لنيل الإجازة في القانون العام تخصص علاقات دولية، المملكة المغربية: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2005/2004م، متاح على الرابط التالي: **https://cutt.us/JstJI**

العربي المُشترك، حيثُ تمَّ الاتِّفاقُ على عقد قممٍ دوريَّةٍ سنويَّةٍ (قمة القاهرة 2000م)، وتعديلات بعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية وإنشاء البرلمان العربي الانتقالي (قمة الجزائر 2005م)[1].

وقد شهدت جامعة الدول العربية العديد من مشاريع التطوير، البعض منها رفع السقف عاليًا في طموحاته وأفكاره ومقترحاته، فجاء منقطعًا عن الواقع العربي، فيما جاء بعضها الآخر في خضم لحظات اتسمت بمناخ أو طموح تغييري ضاغط وسقطت مع انتهاء تلك اللّحظة في غياهب النسيان أو بقيت أفكارًا ووجدت مكانها في أرشيف الجامعة الغني بهذا المجال، ذلك كله لا يعني أن جامعة الدول العربية لم تشهد تطويرًا لوظائفها أو بلورة لوظائف جديدة استقرت مع الزمن، كما هو الحال في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية فيما يعرف" بثنائية تطوير المهام وخلق مهام"، لكن هذه الوظائف لم تكن أو لم تعد بمستوى التحديات والمهام الجديدة والمتجددة والمتزايدة والملقاة على عاتق بيت العرب والتي تستدعي تأسيس وظائف جديدة للجامعة ،أو تعزيز وتطوير وظائف قائمة في مختلف المجالات، فبعض هذه التحديات -وهذا طبيعي- لم تكن قائمة لحظة ولادة المنظمة العربية[2].

- قمَّة شرم الشيخ مارس 2003 والخلافاتُ العربيَّة العربيَّة:

دفعت الأحداثُ الأخيرةُ التي شهدتها المنطقة العربيَّة (خُصُوصاً إرهاصاتُ الحرب الأمريكيَّة الغربيَّة على العراق وبعض الخلافات العربيَّة العربيَّة) إلى التفكير بصُورةٍ جدِّيّةٍ في تطوير الجامعة العربية التي عجزت في الآونة الأخيرة عن حَسْمِ العَدِيدِ من الخلافات والنِّزاعات، كما شهدت الكثير من الانقسامات الدَّاخليَّة بين أعضائها، وكانت أبرزُ المُشكلات التي أثارت خلافاتٍ حادَّةٍ داخل الجامعة "الملف العراقي"، وبدا ذلك جليّاً في القمَّة العربية الأخيرة، التي عُقدت في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربيَّة عام 2003م قبيل الحرب على العراق[3].

وكان بيان القمة الختامي شدَّد على ضرُورة احترام سيادة شعب العراق على أراضيه. وشهدت إحدى جلسات القمَّة تبادل معمر القذافي الاتهامات في جلسة على الهواء مع ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز. وأحدثت مُبادرة الإمارات التي اقترحت تنحِّي الرئيس العراقي الراحل صدام حسين عن السُّلطة رُدُود فعلٍ مُختلفةٍ بين القادَّة العرب، وكانت سبباً بعد ذلك في أزمةٍ عميقةٍ بين الإمارات وأمين عام الجامعة عمرو موسى[4].

وفي خضم هذه الأحداث وتصاعُد التَّوتُّر في العراق، واشتعال الموقف في الأراضي الفلسطينيَّة بسبب الجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل في الضِّفَّة الغربيَّة، طَرَحَت بِالفِعْلِ عَدَدٌ من الدُّول العربيَّة مشرُوعات ومُبادرات لتطوير الجامعة العربية لمُواجهة التَّحدِّيات المُتزايدة التي تُواجهُ المنطقة.

وتلقت جامعة الدُّول العربيَّة (في تلك الفترة) مُقترحات تطويرٍ منْ سَبْع دُولٍ، بما فيها مصر والسعودية واليمن وليبيا والسودان وقطر والأردن، ولعلَّ أبرز هذه المُبادرات كانت: السعوديَّة والمصرية واليمنية والقطرية، لكنَّ الأمين العام للجامعة العربية آنذاك: عمرو موسى قام بدمج المُبادرات في ورقةٍ واحدةٍ لإصلاح الجامعة تُحقِّق التَّقارُب بين المُقترحات والأفكار المُختلفة للدُّول العربيَّة، وفي الوقت ذاته اتفقت مصر والسعودية وسوريا، على رُؤيةٍ مُوحَّدةٍ لتطوير الجامعة، وهُو ما تبلور في مُقترحٍ تقدَّمت به الدُّول الثلاث إلى الجامعة العربيَّة[5].

*** المُبادرتـان المصريَّة واليمنيَّة:** ركَّزت المُبادرة المصريَّة التي طرحتها بمُفردها (عام 2003م) على ضرُورة وُجُود عملٍ عربيٍّ جِدِّيٍّ لتسوية النزاعات العربيَّة عبر الطرق السِّلميَّة، كما أبرزت أهمِّيَّة قيام الدُّول العربيَّة بتنفيذ مشرُوعات اقتصاديَّة تكامُليَّة بينها.

وسلَّطت المُبادرةُ المصريَّةُ أيضاً الضَّوْءَ على ضرُورة تعديل نظام التَّصْوِيتِ داخل الجامعة القائم على قاعدة الإجماع، مُشيرةً إلى أنَّ هذا النظام كان عائقاً يحُولُ دُون انطلاق القرار العربيّ الواجب في بعض الأوقات العصيبة.

واهتمَّت اليمنُ هي الأخرى في مُبادرتها بمسألة تعديل نظام التصويت بالجامعة على أنْ يكُون بالأغلبيَّة بدلاً من الإجماع، كما دعت إلى تحويل الجامعة إلى "اتِّحاد الدُّول العربيَّة"، الذي سيضُمُّ المُلُوك والرُّؤساء العرب ومجالس أخرى للأمن والدِّفاع والخارجيَّة والاقتصاد والتِّجارة والتَّنمية والشُّؤُون الاجتماعيَّة. وشددت المبادرة اليمنية على ضرورة إقامة برلمان عربي ومجلس شورى ومجلس اقتصاد عربي يتضمن في إطاره بنك التنمية العربيّ وصُندُوق النَّقد العربيّ، ومحكمة عدلٍ عربيَّةٍ، علاوة على تفعيل اتفاقيَّة الدِّفاع المُشترك.

---

[1] نهى صبحي عياد، **إصلاح وتطوير جامعة الدول العربية في ضوء خبرة الاتحاد الأوروبي (2000-2015)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الدراسات الأوروميتوسطية، 2019م، ص10.

[2] رائد الجبوري، "في يوبيلها الماسي: جامعة الدول العربية ومحاولات تطويرها وتحديثها بين الواقع والطموح"، **مجلة: شؤون عربية**، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد: 183، سبتمبر 2020م، **https://cutt.us/asfly**

[3] "قمة شرم الشيخ كرست انقسام العرب"، بتاريخ: 2003/3/2م،على الرابط المختصر: **https://cutt.us/QjW9N**

[4] محمد سعيد كعوش، "دراسة توثيقيَّة: جامعة الدول العربيَّة ومُؤتمرات القمَّة العربيَّة"، مجلة: الحوار المُتمدِّن الإلكترونية، العـدد: 5849، بتاريخ: 18/أبريل/2018م، محور: مواضيع وأبحاث سياسية، متاح على الرابط التـالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=596069&r=0

[5] خالد هريدي، "مبادرات تطوير الجامعة العربية"، موقع: بي بي سي العربية، بتاريخ: 3/مارس/2004م، الرابط التالي:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3528000/3528701.stm

وأمَّا عن النواحي الاقتصاديَّة، دعت الورقة اليمنية إلى الإسراع بإقامة السوق العربية المُشتركة وربط العالم العربي بشبكة طُرُقٍ ومُواصلاتٍ استراتيجيَّة، وتفعيل عمل المجلس الاقتصاديِّ والاجتماعيّ، وإقامة مشاريع قوميَّة مُشتركة، وتوحيد التشريعات والقوانين والأنظمة، وتشجيع الاستثمار المُشترك[1].

* **المُبادرة السُّعوديَّة:** أمَّا المُبادرةُ السُّعُوديَّة فقد دعت إلى "ميثاقٍ عربيٍّ جديدٍ"، يضمنُ حماية المصالح المشرُوعة، وتحقيق المطالب العادلة للدُّول العربيَّة، ويدعمُ العمل العربيَّ المُشترك، ودعت الرياض في مُبادرتها أيضاً إلى بناء القُدرات الدِّفاعيَّة العربيَّة، وتبنِّي رُؤى الإصلاح الذَّاتيّ، وتطوير المُشاركة السِّياسيَّة داخل الدُّول العربيَّة، وإيجاد برامج لتشجيع الإبداع والفِكْرِ الخلاَّق. كما ركَّزت المُبادرة السُّعوديَّة على النَّواحي الاقتصاديَّة، حيثُ حثَّت على وضع خُطَّةٍ عمليَّةٍ لاستكمال تطبيق "منطقة التِّجارة الحُرَّة الكُبرى" بشكلٍ نهائيٍّ في عام 2005م، على أنْ تكُون خاليةً من الاستثناءات والقيُود الإداريَّة والفنِّيَّة. وأضافت المُبادرة أنَّ: "ذلك لن يتأتى إلا ببناء تعاوُنٍ اقتصاديٍّ عربيٍّ قائمٍ على أُسُسٍ وقواعد ثابتة"[2].

* **المُبادرةُ الليبيَّة:** دعت ليبيا في مشرُوعٍ لإصلاح الجامعة العربيَّة، كانت قد تقدَّمت به قبل ذلك بعدّة سنواتٍ، إلى استبدال الجامعة باتحاد عربيٍّ"، يتَّخذُ قراراته بأغلبيَّة الثلثين، ويحظر على أيٍّ منْ أعضائه توقيع اتفاقيَّاتٍ عسكريَّةٍ مع دُولٍ أجنبيَّةٍ، أو استدعاء قُوَّاتٍ من خارج دُول الاتِّحاد، أو قبُول إقامة قواعد عسكريَّة أجنبيَّة على أراضي دول "الاتِّحاد العربيّ" المُقترح[3].

*** رُؤيةٌ مُوحَّدةٌ لتطوير الجامعة العربيَّة:**

ولتوحيد الرُّؤى العربيَّة لتطوير الجامعة، شكَّل الأمين العام الأسبق: عمرو موسى لجنةً من كبار الشَّخصيَّات السِّياسيَّة والقانُونيَّة على المُستوى العربيّ، اجتمعت لأوَّل مرَّةٍ في يومي: 15 و 16 يونيو - حزيران 2004م بمقرّ الجامعة العربيَّة لبلورة صيغةٍ توافُقيَّةٍ للأفكار التي طُرحت في هذا الصَّدد، واقترحت الوثيقةُ إضافة عددٍ من الملاحق إلى ميثاق الجامعة العربية الحالي، وهي كما يلي:

- إنشاء البرلمان العربي، وإنشاء مجلس الأمن العربي.
- تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتطوير المجلس الاقتصادية والاجتماعي.
- إنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات، ونظام اعتماد القرارات في جامعة الدول العربيَّة[4].

* **مُبادرةٌ ثلاثيَّةٌ**: وقبل الاجتماع الاستثنائيّ لوُزراء الخارجيَّة العرب بعدَّة أيَّامٍ، خرجت السعودية ومصر وسوريا، بمُقترحٍ لتطوير الجامعة يُقاربُ بين رُؤى الدُّول الثلاث في هذا الشأن، فيما عُرف باسم "المُبادرة الثلاثيَّة"، دعت المُبادرة الثلاثيَّةُ إلى توسيع المُشاركة السِّياسيَّة، وانجاز الإصلاحات الضَّرُوريَّة في المجالات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة، وإقامة الهياكل اللازمة لتنفيذها، وتهيئة الظُّرُوف الضَّرُوريَّة لتمكين الشَّعْبِ العربيِّ منْ أداء دوره الحقيقيِّ في الاقتصاد العالميِّ منْ خلال إرساء "التكامُل الاقتصاديِّ العربيِّ"، وهُو مُا سيُمكِّنُ الدُّول العربيَّة من المُشاركة بفعاليَّة في تنمية الحضارة الإنسانيَّة ككُلٍّ، وتشجيع ما تزخرُ به الشُّعُوبُ العربيَّة من قُدرات ومواهب وإبداع فكريٍّ، وما تمتلكُهُ من إرثٍ تاريخيٍّ حافلٍ بالمُنجزات والتعامُل الإيجابيِّ مع النِّظام الاقتصاديِّ العالميِّ على أساس المَصَالِحِ المُتوازنة، والاستفادة مِنْ مُعطياته لتحقيق "التنمية المُستدامة" في مُواجهة تحدِّيات العَصْرِ.

وتقرَّر بمُوجب "الوثيقة الثلاثية" إيجاد الآليَّات اللازمة لما يلي:

- تقرير السياسات المُشتركة لتحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الجامعة العربي ووضع الخطط المناسبة للتنفيذ.
- إنشاء الأجهزة والهيئات الضرورية للوفاء بهذه الأهداف والمقاصد بما في ذلك الأجهزة والهيئات المعنية بتطوير خطة العمل والتفاوض في شأن الآليات التنفيذية.
- مُمارسة الرقابة على تنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها بما في ذلك تقرير العواقب والعقوبات المناسبة في حال تنفيذ تلك الالتزامات.
- دعم العلاقات البيئية العربية، وتنسيق السياسات الأمنية الدفاعية الخارجية.
- تطوير الآليات الخاصة بالنسبة للمؤسسات الإقليمية والدولية.
- تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي، وإنشاء أجهزة رقابة ومتابعة الإصلاح الداخلي.

وحدد المقترح المصري السعودي السوري ملاحق لتحقيق هذه الأغراض بما فيها إنشاء مجلس الأمن العربي وتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك واعتماد القرارات في جامعة الدول العربية وإنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات[5].

---

[1] أنظر: محمود عبد الحميد سليمان، مرجع سابق، ص 106. و: نسرين ياسين الحمداني، **المتغيرات الإقليمية والدولية ومبادرات إصلاح الجامعة (1990-2005)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: جامعة مؤتة، 2007، ص ص138-139.

[2] المصدر السابق نفسه.

[3] كمال الأسطل، "مبادرات إصلاح جامعة الدول العربية"، موقع: د.كمال الأسطل، بتاريخ:2019/9/14م، مُتاحٌ على الرابط الإلكتروني المُختصر التالي: **https://cutt.us/KHIHh**

[4] للمزيد أنظر مثلا: عبد الرازق كرار عثمان، **جامعة الدول العربية ومحاولات الاصلاح بالتركيز على المبادرات المقدمة في قمَّة تونس 2004م**، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان: جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2005م.

[5] خالد هريدي، "مبادرات تطوير الجامعة العربية"، مصدر سبق ذكره.

*** قمَّةُ الجزائر عام 2005م والبرلمان العربي الانتقالي:** انعقدت في الثاني والعشرين من شهر آذار/مارس 2005، وحضر الموضُوعُ اللبنانيُّ بقُوَّةٍ في تلك القمَّة، وركَّز المُشاركُونَ على الدَّعوة للانسحاب السُّوريّ من لبنان، واجراء الانتخابات في موعدها. وتمسَّكُوا بالسَّلام كخيارٍ استراتيجيٍّ، وقرَّرُوا إنشاء برلمانٍ عربيّ انتقاليٍّ لمُدَّة خمس سنواتٍ، يجُوزُ تمديدهُ لمُدَّة عامين كحدٍّ أقْصَى[1].

*** قمَّة (دمشق 2008) والمُبادراتُ القديمة:** انتهت أعمالُ القمَّة العربيَّة العشرين في مارس عام 2008م دُون أنْ تُقدِّم جديداً، باستثناء ما قد يراهُ البعضُ تعميقاً للخلافات العربيَّة – العربيَّة، حيثُ جاء إعلانُ دمشق ليُعيد التأكيد على عددٍ من المُبادرات "القديمة"، التي سبق طرحُها في قممٍ عربيّةٍ سابقةٍ، فيما لم يتمَّ البتُّ في المُبادرة الخاصَّة بتسوية الأزمة اللبنانيَّة؛ بسبب عدم تمثيل دولة لبنان في هذه القمَّة.

وفي ختام اجتماعات القمَّة العربيَّة ألقى الأمينُ العامُّ لجامعة الدُّول العربيَّة: عمرو موسى البيان الختاميَّ للقمَّة، الذي حمل اسم "إعلان دمشق"، والذي شدَّد على أهمِّيَّة تعزيز التَّضامُن العربيّ، بما يصُونُ الأمن القوميَّ، ويكفلُ سلامة كُلِّ دولةٍ عربيَّةٍ، وسيادتها، وحقَّها في الدِّفاع عن نَفْسِهَا، والعمل على تنفيذ قرار العمل العربي المشترك، وتعزيز دور جامعة الدول العربية.

ودعا "إعلانُ دمشق" القادة العرب إلى "ضرُورة الوُقُوف في وجه الحملات والضغوط التي تفرضُها بعض الدول على أي من الدول العربية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لصدها، مع توحيد الموقف العربي تجاه ما يُطرحُ ضدَّنا في أيٍّ من المُؤتمرات العالميَّة والدَّوليَّة". كما أعاد البيانُ الختاميُّ لقمَّة دمشق التأكيد على "المُبادرة العربيَّة للسَّلام"، التي صدرت في قمَّة بيروت عام 2002م، إلاَّ أنَّهُ اشترط "وفاء إسرائيل بالالتزامات المُترتبة عليها، ووضعها حدّاً لاحتلالها الأراضي الفلسطينيَّة، ورفع الحصار عن الشَّعب الفلسطينيّ". وجاء في إعلان دمشق أنَّ: "السَّلام العادل والدَّائم في الشرق الأوسط لا يُمكنُ أنْ يتحقَّق إلاَّ منْ خلال الانسحاب الإسرائيليّ الكامل من الأراضي الفلسطينيَّة والعربيَّة المُحتلَّة، بما في ذلك الجولان، والأراضي التي مازالت مُحتلة في جنُوب لبنان، وإقامة الدَّولة الفلسطينيَّة وعاصمتُها القُدسُ الشَّرقيَّة، والتوصُّل إلى حلٍّ عادلٍ لمُشكلة اللاجئين الفلسطينيين"[2]

*** قمَّة سرت غير العاديَّة (2010م) والعملُ العربيُّ المُشترك:**

انعقدت في السابع والعشرين من شهر آذار/مارس 2010، وسط تساؤلات حول إمكانية نجاحها في حل الخلافات العربية المُستشرية أو فشلها في ذلك وبقاء القديم على قدمه، انعقد مؤتمر قمة "سيرت" الليبية في غياب بعض الحكام العرب الذين كان من المفترض أن يكونوا مهمين قياساً بحجم دولهم والأدوار السياسية المنوطة بها، وقد أقرت سلسلة توصيات عامة بشأن تفعيل العمل العربي المشترك وأكدت على دعم السودان والصومال ورحلت عددا من القضايا الخلافية إلى قمة بغداد التي تلتها[3].

وقد انتهت دراسة أوراق الإصلاح المطرُوحة سلفاً إلى رُؤيةٍ أحاطت بمُختلف المُقترحات كما يلي:

1-دعمُ صلاحيَّات مجلس وُزراء الخارجيَّة العرب لتمكينه من التَّعامُل مع التَّحدِّيات الرَّاهنة: وذلك من خلال دعم صلاحيَّة التَّحرُّك على الصَّعيد الدبلوماسي-الدَّوليّ والإقليميّ- تنفيذاً لما يتخذُهُ من توصياتٍ وقراراتٍ في الشؤون الخارجية، وكذلك صلاحيَّة مُتابعة أعمال الأمانة العامَّة للجامعة ومُراجعتها وإقرارها.

2-إقامة برلمانٍ عربيّ: فرغم قيام الاتحاد البرلماني العربي الذي تم توقيع ميثاقه في: 21/يونيو/1974م بهدف تنسيق الأنشطة البرلمانيَّة العربيَّة وتبادل الخبرة على صعيد التشريع بهدف توحيده وترسيخ الديمقراطية، إلا أن تواضع منجزاته كان وراء اقتراح مصر بإنشاء برلمان عربي يمارس نوعا من الرقابة-السياسية والتشريعية والمالية-على عمل الجامعة بأجهزتها المختلفة، وعلى ميزانيتها والاسهام في بلورة سياستها العامة.

3-مجلسُ الأمن العربيّ: كانت الإشكاليَّاتُ التي يُعاني منها الأمنُ القوميُّ العربيُّ سبباً في التفكير في تشكيل جهاز أو مجلس أمن عربي تطرح على طاولته القضايا المهمة التي يكون لها مردودها على أمن الدول العربية وسلامتها الإقليمية، بحيث يضم ممثلين لوزارات الدفاع والأمن العربية، كما يشارك في اجتماعاته خبراء في الاستراتيجية والأمن الإقليمي والدولي.

4-محكمةُ العدل العربيَّة: حيثُ نصَّت على إنشائها المادة (19) من ميثاق الجامعة منذ قيامها، وتأخر إعداد نظامها الأساسي ولائحتها الداخلية إلى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وتقاذفتها دورات مجلس الجامعة نصف السنوية بإرجاء البت في اعتمادها بحجة عدم وجود تمويل، بينما فطن البعض إلى أن السبب هو التردد أو عدم الرغبة في أية التزامات تضاف إلى ما هو قائم بموجب الميثاق، رغم ما هو معروف من أن اللجوء للمحكمة اختياري تماما، ولا مجال فيه للإلزام.

5-نظامُ التَّصويت في مُؤسَّسات الجامعة: تنص المادة السابعة من الميثاق على أن: "ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله". ومن خلال الممارسة والتطبيق، بات واضحا أن شرط الإجماع يمثل عقبة أمام اصدار قرارات تعكس الصالح العربي، وأوضح مثال شهدناه في اجتماع قمة الجامعة غداة غزو الكويت، حيث تمسك بعض الأعضاء بشرط الاجماع لإصدار قرار بإدانة الغزو وسحب

---

[1] محمد سعيد كعوش، "دراسة توثيقيَّة: جامعة الدول العربيَّة ومُؤتمرات القمَّة العربيَّة"، مصدر سبق ذكره.

[2] للمزيد أنظر: المصدر السابق نفسه. وكذلك: "القمة العربية تختتمُ في سوريا بإعلان دمشق"، موقع: بي بي سي العربية، منشور بتاريخ: 30/مارس/2008م، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7321000/7321374.stm

[3] محمد سعيد كعوش، مصدر سبق ذكره.

القوات العراقية، وقد ارتفعت الأصوات منذ ذلك الحين تنادي بضرورة إعادة النظر في شرط الاجتماع، وبات لزاما أن تتضمن مقترحات الإصلاح بندا يتعامل مع هذه المُشكلة[1]. وقد أثارت مقترحات الدول الأعضاء المذكورة، في بادئ الأمر عددًا من التساؤلات والملاحظات، أولًا: من ناحية كثرتها التي لابد وأنّها ستُثقل كاهل الجامعة تنظيميًا وماليًا، وثانيًا: عدم اتساق بعضها مع الواقع الفعلي في تلك الفترة، كما في الحديث عن إنشاء برلمان عربي في دول لا يزالُ بعضُها لا يعرفُ سُلطة تشريعية على المُستوى الوطنيّ في الأساس، أو في تصوُّر إمكانيَّة المُوافقة على إنشاء هيئةٍ لمُتابعة تنفيذ قرارات الجامعة تفرضُ عُقُوباتٍ على الدول غير المُلتزمة في مناخ لا يمكن أن يتم فيه التنازُلُ عن شيءٍ من القُطريَّة لصالح القوميَّة، وثالثًا: ازدواجيَّةُ بعض هذه المُقترحات مع مُؤسَّساتٍ قائمةٍ، كما في اقتراح إنشاء مجلس أعلى للثقافة العربيَّة مع وُجُود مُنظَّمةٍ عربيَّةٍ تختصُّ بهذا الجانب تحديدًا، وهي المُنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "أليكسو"، التي أُنشئت في: (25 يوليو1970م).

وعلى هذا النحو تجمَّعت مُبادراتُ إصلاح جامعة الدُّول العربيَّة وأفكار التَّطوير الدَّاخليّ لأعضائها لتكُون محورًا أساسيّاً من محاور اهتمام قمَّة تونس الدَّوريَّة التي كان مُقرَّرًا لها أنْ تُعقد في (مارس 2004م)، فتأجَّلت بشكلٍ مُفاجئ ؛ بسبب ما تردَّد في حينه حول فشل وُزراء الخارجيَّة العرب في الاتفاق على جدول أعمال القمَّة، خاصَّةً ما يتَّصلُ بموضُوع التحديث والإصلاح في الدُّول العربيَّة، وإعادة هيكلة جامعة الدُّول العربيَّة؛ لتنعقد هذه القمَّةُ لاحقًا في (مايو) من نفس العام، وبقي الأملُ قائمًا حينذاك في أنْ تُوافق على أحد مُقترحات التطوير على الأقل كبدايةٍ، وأنْ تُقر بعضها منْ حيثُ المبدأ، وأنْ تُحيل شريحة ثالثة منها لمزيدٍ من الدِّراسة، لكنَّ هذه القمَّة تفادت مُناقشة الموضُوع أصلًا، فأُحيل الملفُّ برُمَّته إلى قمة الجزائر2005م[2].

إنّ أحد أهم مشاكل "جامعة الدول العربية" هُـو تعثر مُحـــاولات الإصلاح، فالكثيرُ من المُبادرات كانت لديها قدرة على فتح باب الأمل لتفعيل الجامعة وتنشيطها، مثل إعلان تونس عام 2000م، الذي دعا لإجراء عدد من التغييرات التي كانت بالتأكيد ستصب في مصلحة الجامعة، مثل: ضرُورة تغيير الميثاق الأساسي للجامعة، وتطوير آليات وطرق عملها، وتحديث وكالاتها التخصصية بناءً على المُبادرات التي تقدمت بها الدول العربية المُختلفة والأفكار التي تقدمت بها الأمانة العامـة، والهادفة إلى إصلاح الجامعة بناءً على أساس ومنهج متوازن ومتدرج. للأسف الشديد فشل إعلان تونس في تحقيق أهدافه المرْجُوَّة، ليس فقط لكونه كان مُجرَّد استجابة للضُّغُوط الأمريكيَّة على المنطقة لنشر الدِّيمُقراطيَّة، ولكنْ لأنَّهُ بالأساس كان يفتقدُ لأيَّة ميكانيزم أو آليَّة لتنفيذه. وكمْ كان عجيبًا وغريبًا أنَّ النُّظُم التي وافقت تمامًا على كُلِّ ما جاء في الإعلان لمْ تُبْدِي أيَّ رغبةٍ حقيقيَّةٍ لدفعـه للتَّنفيذ على أرض الواقـع[3].

*** جامعة الدول العربية وثورات الربيع العربي وجهود إصلاح الجامعة:**

من المعلُوم أنَّ عدداً كبيراً من الدُّول العربيَّة قد شهد حركاتٍ احتجاجيَّةٍ سُرعان ما تحوَّلت إلى "ثوراتٍ"، أدَّت إلى تغيير الخريطة السِّياسيَّة في المنطقة، ولم تكُن جامعة الدُّول العربيَّة منها ببعيدٍ. لكنْ يُلاحظ أنَّ الجامعة لم تلعب دوْراً بارزاً إبَّان الثورة التونسيَّة في ديسمبر 2010، أو الثورة المصرية في 25 يناير 2011، أو حتَّى الثورة اليمنيَّة، فكـان خطابُها مُرتكزاً على الدَّعـوة إلى وقف العُنف، والتوافُق الوطنيّ. بل إنَّها تركت"الأزمة اليمنيَّة" التي استمرَّت قُرابة عامٍ تُحلُّ في إطار "مجلس التَّعاوُن لدُول الخليج العربيَّة"، وغابت الجامعةُ عن مشهـد التَّفاوُض أو المُبادرات المطـرُوحـة آنـذاك.

فالدبلوماسيَّةُ العربيَّةُ أثبتت أنَّ الجامعة العربيَّة مُجرَّدُ رمزٍ لوحدة العرب وتماسُكهم، وهذا ما ظهر جليّاً في تعامُلها مع مُعظم الثَّورات العربيَّة، فقد بدت وكأنها في حالة ارتباك عظيم وتذبذب واضح، تنطوي في أحيان كثيرة على فُقدان المُبادرة، وازدواجيَّة المعايير وغياب الفعـاليَّة تجاه تلك التغييرات الجذرية[4].غير أن هذا الأمر لم يدُمْ طويلاً إبان اندلاع الثورة الليبية التي أكدت فيها الجامعة على شرعية مطالب الثائرين ، بالإضافة إلى وقف مُشاركة وفد حكومة ليبيا في المنظمة، وصولا إلى طلب الجامعة من مجلس الأمن الدولي فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة، شكلت كلها رأس الحربة في صياغة مشهد التدخل العسكري لإسقاط النظام الليبي(5).

---

(1) أنظر: محمود عبد الحميد سليمان، "جامعة الدول العربية وخطوات الإصلاح..."، مرجع سبق ذكره، ص ص107-108.

(2) رائد الجبوري، "في يوبيلها الماسي: جامعة الدول العربية ومحاولات تطويرها وتحديثها"، مرجع سبق ذكره.

(3) أحمد محمد أبو زيد، "جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي: مراجعة نقدية للأدبيات"، **سلسلة: أوراق عمل**، بيروت: الجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، يونيو 2018م، ص24.

(4) أنظر: عبدالحكيم سليمان وادي، "الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية الأسباب والمبررات"، **مجلة: الحوار المتمدن الإلكترونية**، العدد: 4348، بتاريخ: 2014/1/28، على الرابط الإلكتروني التـالي: **https://cutt.us/3lOdG**

وكذلك: فيصل شلال عباس المهداوي، "موقف جامعة الدول العربية من ثورات الربيع العربي في شمال أفريقيا"، **مجلة: الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العراق، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية/ جامعة بغداد، العدد: 225، المجلد: الثاني، 2018م، ص ص79-80.

(5) أنظر: إبراهيم منشاوي، "**سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية.. إلى أين؟**"، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ: 3/مارس/2014، على الرابط الإلكتروني التالي: **http://www.acrseg.org/2585** وكذلك: خالد الحروب، "الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب"، **مجلة: شؤون عربية**، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد: 146، صيف 2011م، ص ص14-22.

والحقيقة أنَّ الجامعة العربيَّة تفاجأت بالحراك الثوريّ العربيّ عام 2011م، ولمْ يكُن لديها رُؤية واضحة للدَّور–الذي من المُمْكن أنْ تلعبهُ-خلال تلك الموجة من الثورات، فكانت مُرتبكة في مُواجهة تلك الأحداث[1].

وإذا كانت الجامعة قد واجهت عدَّة أزماتٍ كبيرةٍ على الصَّعيدين الدَّاخليّ والخارجيّ، حيثُ عجزت مُنذُ تأسيسها عن إنشاء كيانٍ عربيٍّ مُتماسكٍ وقويٍّ قادرٍ على الصُّمُود في مُواجهة الأزمات التي تعصفُ بالعلاقات بين الدُّول العربيَّة؛ وذلك لأسبابٍ مُتعدِّدة، منها ما يتعلَّقُ بميثاقها وطبيعة العلاقة بين الأعضاء، وطبيعة المصالح الإقليميَّة والدَّوليَّة.. إلخ. وقد ساهمت هذه الأسبابُ في ضعف أداء جامعة الدُّول العربيَّة، وساعدت في إفراغ ميثاقها من مُحتواه، ممَّا أدَّى إلى حالة من التَّدهوُر والتَّبعثُر في العلاقات العربيَّة-العربيَّة؛ بسبب طُغْيان الإرادة القُطريَّة للدُّول الأعضاء على الإرادة العربيَّة الجامعة والمُوحَّدة، ممَّا انعكس على أدائها في مُعظم القضايا العربيَّة الهامَّة[2].

وكانت تلك الأزماتُ والأحداثُ تأتي مُؤكِّدةً على ضرُورة تطوير وإصلاح منظُومة العمل العربيّ المُشترك، وإصلاح جامعة الدُّول العربيَّة، وبالفعل تمَّ إنشاءُ اللجنة المُستقلَّة لدراسة التَّطوير، تمَّ على ضوئها إطلاق أربعة فرق عملٍ خاصَّةٍ بتطوير منظُومة العمل العربيّ المُشترك، الفريقُ الأوَّلُ المُتعلِّقُ بمُراجعة ميثاق جامعة الدول العربية وتطوير الإطار الفكري للعمل العربي المشترك، الفريقُ الثاني: مُتعلِّقٌ بتطوير أجهزة جامعة الدول العربية، الثالث: مُتعلِّقٌ بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، والرابع: خاصٌّ بالبُعد الشَّعبيّ للعمل العربيّ المُشترك في ضوء الحراك الشَّعبيّ الذي شهدتهُ بعضُ الدُّول العربيَّة[3].

*** مُبادراتُ الإصلاح في القمم العربية المُنعقدة خلال الفترة: (2012م-2015م):**

بداية، انعقدت القمة العربية المُؤجلة (بسبب الظروف التي شهدتها المنطقة العربية، وعدم استعداد العراق الدولة المستضيفة للقمة آنذاك لاستقبال القادة العرب) ببغداد في مارس 2012م[4]، وكان من ضمن قرارات تلك القمة على سبيل المثال: الموافقة على النظام الأساسي للبرلمان العربي بالصيغة المقدمة في المقترح، انطلاقا من إيمان القادة العرب بضرورة تطوير منظومة العمل العربي المشترك، و تعزيز مُقوّماتها وتحديث آليَّاتها، وتفعيل مسيرتها بما يُحقِّقُ المَصَالِحَ العُليا للأمَّة العربيَّة، وتمكينها من عناصر القُدرة والقوَّة والنُّفُوذ، واستجابة لتطلعاتها التواقة لإقامة نظام عربي يكون فضاء لمُمارسة مبادئ الشـــــوري والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، ويُحقِّق أمانيها في التنمية الشاملة و المُستدامة، ويتكوَّنُ البرلمانُ من أربعة أعضاءٍ لكُلِّ دولةٍ عُضوٍ، ويُراعي في ذلك تمثيلُ المرأة. ويُمارسُ البرلمانُ اختصاصاته بما يُعزِّزُ العمل العربيَّ المُشترك، ويُحقِّقُ التَّكامُل الاقتصاديَّ والتَّكافُل الاجتماعيَّ والتَّنمية المُستدامة وُصُولاً إلى تحقيق الوحدة العربيَّة[5].

ومن ضمن قرارات تلك القمة أيضا: تطوير أنظمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث قرر مجلس الجامعة على مستوى القمة: تفويض الأمين العام لجامعة الدول العربية في اتخاذ القرارات اللازمة لإعادة هيكلة الأمانة العامة، وتطوير أنظمتها بما يمكنها من الارتقاء بأساليب عملها وتحسين أدائها ومواكبة المستجدات على الساحتين العربية والدولية. ثم تم التأكيد على ضرورة عرض تقرير بما سيتم اتخاذه من إجراءات تنفيذية في هذا الموضوع على مجلس الجامعة على المُستوى الوزاري في دورته العادية (138) في سبتمبر2012م[6].

وفي عام 2013 تواصلت المشاورات حول ذات الموضوع، ومنها: إعادة هيكلة الأمانة العامة، وتطوير أنظمتها، بما يمكنها من الارتقاء بأساليب عملها وتحسين أدائها، ومُواكبة المُستجدات على الساحتين العربية والدولية، فتم في هذا الإطار إعداد تقرير مفصل حول إصلاح وتطوير الجامعة العربية من قبل اللجنة المستقلة رفيعة المستوى برئاسة الأخضر الإبراهيمي، فقرر مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة توجيه الشكر للجنة المذكورة، والترحيب بالخطوات والإجراءات التي اتخذها الأمين العام لإعادة هيكلة الأمانة العامة وتطوير أنظمتها، وكذلك: أخذ العلم بقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم: (7582) بتاريخ: 6/مارس/2013م، بتشكيل لجنة مفتوحة العضوية من الدول الأعضاء والأمانة العامة للنظر في المقترحات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة المُستقلة، ومُوافاة الأمانة العامة بمُلاحظاتها، ووضعها موضع التنفيذ وفق أولويات ومراحل وجداول زمنية، وعرض نتائج أعمالها على مجلس الجامعة على المُستوى الوزاري في سبتمبر 2013م[7]. ولا يزالُ موضُوعُ "نتائج أعمال اللّجنة مفتوحة العُضوية على مُستوى المندُوبين الدَّائمين؛ لإصلاح وتطوير جامعة الدُّول العربيَّة وفرق العمل المُنبثقة عَنْهَا" يُدْرَجُ بصفة مُستمرَّة على جدول أعمال مجلس الجامعة على المُستوى الوزاري حتَّى لحظة كتابة هذه الورقة، وقد أُلحق بموضوع التطوير أيضًا موضوع خاص بـ"بعثات ومكاتب جامعة الدول العربية في الخارج"، وذلك في ضوء رغبة بعض الدول الأعضاء بمراجعة جدوى استمرار بعثات ومكاتب ومراكز الجامعة في بعض الدول الأجنبية، ولا يزال الجدل بين الدول الأعضاء قائمًا من ناحية وضع آلية متوافق عليها؛ لتقييم جدوى استمرار هذه البعثات والمكاتب والمراكز من عدمه، من واقع أهميتها في خدمة الصالح العربي، وكثيرًا ما تدعُو قرارات مجلس الجامعة على مُستوى القمة الوزاري- اللّجنة مفتُوحة العُضوية والفرق الأربعة المُنبثقة عنها إلى تكثيف اجتماعاتها للتوصل إلى توافق حول الموضوعات المختلف بشأنها[8].

---

(1) أنظر: علي الدين هلال (تحرير)، **حال الأمة العربية (2014-2015): الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015م، ص157. و: أنس الراهب، **جامعة الدول العربية: شرخ في مستقبل وطن(1945-2014)**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2014م، ص ص163-170.

(2) إبراهيم منشاوي، "**سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية.. إلى أين؟**"، مرجع سبق ذكره.

(3) نهى صبحي عياد، **إصلاح وتطوير جامعة الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص10.

(4) أسامة السعيد، "القمم العربية: تاريخ من القرارات والتحولات، 46 لقاءً بين «عادي وطارئ» على مدى ثمانية عقود"، جريدة الشرق الأوسط، لندن، بتاريخ: 18/مايو/2023م، الرابط التالي: **https://cutt.us/z7coP**

(5) أنظر: "النظام الأساسي للبرلمان العربي" في: **مجلد القرارات النهائي لعام 2012م**، القاهرة: جامعة الدول العربية، 2012م، **https://cutt.us/7MP9N**، ص ص52-61.

(6) "تطوير أنظمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية"، في: **مجلد القرارات النهائي لعام 2012م**، مرجع سابق، ص181.

(7) **قرارات القمة العربية لعام 2013م**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2013م، ص5.

(8) رائد الجبوري، "في يوبيلها الماسي: جامعة الدول العربية ومحاولات تطويرها وتحديثها"، مرجع سبق ذكره.

وفي عام 2014م قرر مجلس الجامعة على مستوى القمة فيما يتعلق بإصلاح الجامعة: أولا: مسألة تعديل الميثاق: استكمال النظر في التعديلات المُقترحة على ميثاق الجامعة، والطلب من الدُّول الأعضاء مُوافاة الأمانة العامَّة بمُلاحظاتها واقتراحاتها في أَجَلٍ أقصاهُ مُنتصف مايو2014، وعرض هذه التَّعديلات على مجلس الجامعة على المُستوى الوزاريّ في دورةٍ غير عاديَّةٍ تمهيدًا للعرض على ذات المجلس في دورته العادية(142) في سبتمبر2014م لاتخاذ الخُطوات اللازمة لإقرارهـــا في صيغتها النِّهائيَّة.

ثانيًا: أجهزة وآليات الجامعة العربية: 1-ترشيد جدول أعمال القمة وتخفيف الجوانب المراسمية لها، وكذلك الاستفادة من آلية القمم التشاورية عندما يقتضى الأمر ذلك. 2-إيقاف العمل مؤقتًا بالنظامين الأساسي والداخلي الحاليين لمجلس السلم والأمن العربي، واضطلاع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بصفة مؤقتة بمهام هذا المجلس، وذلك إلى حين تعديل النظام الأساسي والنظام الداخلي للمجلس، بحيث تصبح كافة الدول أعضاء في المجلس، وكذا إدخال التعديلات اللازمة على مهامه وصلاحياته وآلياته حتى يتمكن من أداء مهمته في حفظ السلم والأمن العربي بفعالية، ودخول هذه التعديلات حيز النفاذ. 3-إعادة عرض مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية على مجلس الجامعة وتكليف الأمانة العامة بإعداد تقر ير حول إمكانية قيام المحكمة على الولاية الاختيارية.4-تكليف مجلس الجامعة بتعديل النظام الأساسي لآلية متابعة تنفيذ القرارات بما يسمح بتطويرها وزيادة فعاليتها في مُتابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن مجلس الجامعة في ضوء الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة في هذا المجال. ثالثا: تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المُشترك. رابعا: البُعد الشعبي للعمل العربي المُشترك[1]..

*** تعديل ميثاق جامعة الدول العربية:** منذ توقيع ميثاق الجامعة العربية في 1945/3/22م والميثاق يتعرض للنقد ومحاولات التعديل، وجوهر ما وجه إليه من نقد آنذاك أنه جاء معبرا عن وجهة نظر الدول الموقعة عليه، ولم يكن عددها يزيد عن سبعة دول. ومن هنا كان الميثاق هدفا للتعديل من وقت لآخر[2]. ويتم التعديل بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء (مادة:19)، أما في مشروع تعديل ميثاق، فإنه يتطلب إضافة لأغلبية ثلثي الدول الأعضاء أن يصادق على التعديل من ثلثي الدول الأعضاء لاعتبار التعديل نافذا. لقد أصبح التغيير والتعديل والإصلاح أحد أهم العناصر في النظام الإقليمي العربي، خاصة منها ميثاق الجامعة، ولكن الإشكال يبقى دائما مطروحا: هل الميثاق هو سبب عجز الجامعة عن تحقيق أهدافها؟. اختلفت الآراء في ذلك، حيث يرى البعض أن الميثاق أكثر تقدما من الواقع العربي المعاش، كما أن هناك تشاؤما من إمكان موافقة الدول العربية على تطوير الميثاق بجعل الجامعة أقوى من الناحية القانونية في الوقت الذي تقفُ فيه عاجزة عن تنفيذ ما ورد فيه. ومنْ جهةٍ أُخرى يُؤكِّدُ البعضُ أنَّ تعديل الميثاق ليس هُو المُشكلةُ، وأنَّ المُشكلة هي في تنفيذ القرارات.. ويرى البعضُ: أنَّ الميثاق الذي وافقت عليه الدُّولُ السَّبعة المُؤسِّسةُ للجامعة مُنذُ نصف قرنٍ رُبَّما لمْ يعُد هُو الأنسبُ الآن؛ لأنَّ الظُّرُوف العربيَّة والإقليميَّة والدَّوليَّة تغيَّرت بشكْلٍ جذريّ، وهُو ما يُحتِّمُ إعادة النَّظر في الميثاق بما يستجيبُ لطُمُوحات الشُّعُوب العربيَّة، يتمـاشى مـع مُستجـدَّات الفترة الحاليَّة والمُستقبليَّة[3].

ومن الأمور التي تعددت فيها مطالب الذين قالوا بتعديل الميثاق، مسألة الإجماع التي تعني إجماع الدول الأعضاء على المسألة المطروحة، حتى يمكن اتخاذ قرار بشأنها، وأغلب مشروعات تعديل الميثاق اقترحت الأخذ بقاعدة الأغلبية أو الثلثين بدلا من الإجماع، ومازالت قضية التصويت مثارة في أروقة الجامعة ولجانها الفنية؛ بسبب أن الدول العربية لم تقبل قاعدة الإجماع أساسا لعمل الجامعة؛ لأن هذه القاعدة مظهر لمفهوم السيادة الذي سماه بعض المفكرين "التزمت السياسي" الذي تعاني منه الجامعة، حيث أنه يشكل عائقا أمام قدرة الجامعة على اتخاذ القرارات، فالعدول عن مبدأ الإجماع وتوسيع صلاحيات الجامعة يكون على حساب مبدأ السيادة للدول الأعضاء، وهذا لا يؤثر على السيادة طالما أن القضية يتحقق فيها المصلحة القومية الوحدوية للدول العربية[4].

وفي عام 2015م تمَّ التَّركيزُ على مُناقشة مُقترحات تعديل ميثاق الجامعة العربيَّة، حيثُ قرَّر مجلسُ الجامعة على مُستوى القمَّة "أخذ العلم بمشرُوع التَّعديلات المُقترحة على ميثاق الجامعة المرفُوع لمجلس الجامعة على مُستوى القمَّة"، و"حث رؤساء اللجان وفرق العمل على الانتهاء من مهامها في غضُون ثلاثة أشهُر من تاريخ صُدُور هذا القرار"،(2015/3/29م). وتم نشر المسودة السادسة والنهائية للتعديلات المقترحة على ميثاق الجامعة، وهي مكونة من ديباجة، وتسعة فصول، و27 مادة[5].

ومما تضمنه ميثاق الجامعة المعدل في المادة (13): "يكون لجامعة الدول العربية، مجلس للسلم والأمن كجهاز دائم يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويتولى مهمة درء النزاعات بين الدول الأعضاء وتسويتها واتخاذ التدابير المناسبة إزاء أي

---

(1) **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية 25 لعام 2014**، القاهرة: الأمانة العامة للجامعة، 2014م، ص ص5-8. متاح على الرابط التالي: **https://cutt.us/V3W9m**

(2) حسين البحارنة، "الفصل الثالث: ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة"، في: مجمُوعة باحثين، **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، أعمال ندوة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م، ص114.

(3) أنظر: بن نكاع عصام، **إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005م، ص134.

(4) للمزيد أنظر: أمجد رمضان فحلة، **العوائق التي تواجه جامعة الدول العربية وطرق تجاوزها**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق، (د.ت)، ص ص152-153. و: سهيل حسين الفتلاوي، **جامعة الدول العربية في مُواجهة تحديات العولمة: الجُزء الثاني، أجهزة الجامعة**، عمان/ الأردن: دار الحامد، 2011، ص ص37-42.

(5) **مجلد قرارات القمة العربية لعام 2015م**، القاهرة: الأمانة العامة للجامعة العربية، 2015م، ص89. **https://cutt.us/fhH9I**

اعتداء على أي دولة عربية أو التهديد به، ووضع ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر في إطار التعامل الفاعل والعاجل إزاء النزاعات والأزمات في المنطقة العربية".

وجاء في المادة (14): "تكون لجامعة الدول العربية هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات تتولى مُراقبة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها، ولها أن توصي مجلس الجامعة على مُستوى القمة وعلى المُستوى الوزاري بما تراه مناسبا 2-يبين النظام الأساسي للهيئة تشكيلها ومهامها وأسلوب عملها والإجراءات التي يمكن أن توصي بها".

ومن ضمن مواد الميثاق أيضا: تشكيل برلمان عربي، ويحدد نظامه الأساسي تشكيله ومهامه واختصاصاته. وكذلك: إنشاء محكمة عدل عربية في إطار جامعة الدول العربية، تشمل ولايتها النظر في النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء، ويبين نظامها الأساسي تشكيلها واختصاصها، وإجراءات اللجوء إليها وأسلوب عملها. وكذلك: إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان - في إطار جامعة الدول العربية- تتولى النظر في الدعاوي المتعلقة بتطبيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقيات العربية الأخرى في مجال حقوق الإنسان التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها، ويبين النظام الأساسي للمحكمة تشكيلها واختصاصها وإجراءات اللجوء إليها وأسلوب عملها".

بالإضافة إلى النص على إنشاء محكمة إدارية -في إطار جامعة الدول العربية- تختص بالفصل في المُنازعات المُتعلقة بشؤون مُوظفي الجامعة وأجهزتها وهيئاتها ومُنظماتها المُتخصصة وعقود العمل بها".

وجاء في الفصل السادس (تسوية الخلافات والنزاعات) تتم تسوية الخلافات والنزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء من خلال الآليات التالية: -مجلس الجامعة على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري وفقًا لأحكام هذا الميثاق والنظام الداخلي للمجلس. -مجلس السلم والأمن وفقاً لأحكام نظامه الأساسيّ. -محكمة العدل العربية وفقا لأحكام نظامها الأساسي. - وساطة الأمين العام للجامعة[1].

***خامساً: بعض إشكاليات إصلاح وتطوير جامعة الدول العربية:** الجامعة منظمة إقليمية قومية -كما أسلفنا- تتعرض منذ نشأتها لتصارع ثلاثة أنواع من الإرادات: إرادة الفكر القومي، وإرادة الأقطار(الأعضاء)، وإرادة البيئة الدولية، فهي ترضخ لمحددات تفرض عليها ألا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي، ولمحددات تفرضها الدول لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي أو الحد من صلاحيات الأقطار الأعضاء وسيادتها، ولتدخلات متواصلة من البيئة الدولية للتأثير على التوازنات والتحالفات العربية[2].

ومع أن البنية المؤسسية التي وضع الميثاق لبناتها الأولى كانت تتسم بالبساطة الشديدة في مرحلة النشأة، إلا أن هذه البنية ما لبثت أن اتسعت وتشعبت، وأصبحت وعاء لشبكة هائلة من التفاعلات. وقد كان من الصعب على هذه البنية المؤسسية المحدودة أن تفي بالاحتياجات المتزايدة للنظام الإقليمي العربي، ولذلك، تعين على هذه البنية أن تتطور تحت ضغوط مجموعتين رئيسيتين من العوامل: المجموعة الأولى: تطور التنظيم الدولي، عموما، على الصعيدين العالمي والإقليمي، فحين قامت الجامعة العربية لم تكن معظم المنظمات الدولية الموجودة حاليا قد قامت بعد، ولذلك لم تكن الخبرة التنظيمية المتراكمة والمتاحة لاستفادة الجامعة العربية منها كبيرة.. المجموعة الثانية: تطور الصراع مع إسرائيل، وبما فرضه هذا الصراع من تحديات تعين على العالم العربي مواجهتها، وتعد المؤسسات التي تم استحداثها في إطار معاهدة الدفاع العربي المُشترك والتعاون الاقتصادي.. وغيرها من المؤسسات الإقليمية، هي نتاج مباشر لتطور هذا الصراع[3].

وتتحمل الدول العربية مسؤولية إخفاق العمل العربي المشترك؛ وذلك لأن الجامعة العربية هي تعبير عن إرادة الدول الأعضاء، كما إن الجامعة تتحمل بعض المسؤولية، حيث أنها تعاني عدة مشاكل تعيق أداءها لوظائفها[4].

وهناك مجموعة من العوامل تحكم عملية تطوير جامعة الدول العربية وآفاق هذه العملية، وهي بإيجاز ما يلي:

أولا: طبيعة العلاقة التفاعلية بين النظام الإقليمي والمنظمة التي تعبر عنه مؤسسيا. ومن الأبعاد المؤثرة جدا في هذا الخصوص طبيعة النظام السياسي في الدولة العضو: درجة مأسسة الحياة السياسية وحجم ووجود دور ناشط للمجتمع المدني بجميع قواه ومصالحه، وترسيخ شبكة من العلاقات العابرة للمجتمع المدني الوطني، والتي تربط بين المجتمعات العربية المختلفة في تشابك المصالح والأولويات والرؤى وتشكل مجتمعا مدنيا عربيا.

ثانيا: أكثر ما يعبر عن جدلية العلاقة بين النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية، طبيعة القرارات العربية أيا كان المستوى السياسي لاتخاذها. فهي دائما تأتي في صيغ إنشائية وصفية مطولة ومكررة دون أن تحمل أو تعبر عن مواقف تتسم بمقترحات أو سياسات عملية قابلة للتنفيذ. فيبقى القرار بطبيعته منقطعا عن الواقع، وبالتالي تبقى ترجمته إلى سياسات عملية أمر مفتوح لجميع أنواع التأويلات، وتصبح المؤتمرات الرسمية عامة بمثابة موعد موسمي مراسمي لابد منه حفاظا على الشكل ولو على حساب المصداقية الجماعية.

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص ص93-112.

[2] أنظر: غالب بن غلاب العتيبي، **جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010م. وحول المراحل التي مر بها تاريخ الجامعة ومبادئها وغيرها أنظر: أحمد علي سالم(تأليف وترجمة)، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية**، (سلسلة: ترجمان)، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م، ص ص112-116. و: أحمد يوسف أحمد، "واقع النظام العربي: بين الهيكلية والإرادة السياسية"، في: مجمُوعة باحثين، **النظام العربي إلى أين؟، وقائع الندوة التي عقدت في الجزائر (10-11/يونيو 2000م)**، سلسلة الحوارات العربية، عمان: منتدى الفكر العربي، 2001م، ص ص77-91.

[3] أنظر: حسن نافعة، "معضلة بناء المؤسسات في النظام العربي"، في: مجمُوعة باحثين، **النظام العربي إلى أين؟**، المرجع السابق نفسه، ص ص104-105.

[4] نسرين ياسين الحمداني، المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات إصلاح الجامعة (1990-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، 2007م، ص155.

ثالثا: انطلاق عملية التغيير التي عرفت باسم "الربيع العربي". فالعالم العربي دولا ومجتمعات وإقليم يعيش ارتدادات هذه العملية ولو بأشكال وسرعات مختلفة. فالتغييرات ستطال دون شك المستوى المجتمعي وكذلك الدولتي أو طبيعة السلطة. الزلزال طال وسيطال بشكل أكبر طبيعة النظام العربي وأنماط سياساته وأولوياته وقدراته. مجمل هذه التحديات ستؤثر بشكل كبير ومختلف عن الماضي فيما يتعلق بمسألة تطوير الجامعة العربية. أهم عناصر التغيير هذه كان إحياء المجتمع المدني وعودة السياسة بما يحمله هذان العنصران من ديناميات مجتمعية جديدة: أهمها مسائل المشاركة والمسائلة والرقابة وتكوين السلطة. وستكون لهذه الديناميات انعكاسات على المستويين الداخلي والخارجي.

رابعا: كل هذه التحديات لا يمكن التعامل معها بفعالية ونجاح على مستوى الدولة الوطنية فقط بل يستدعي الأمر تعاونا عربيا واسعا. فلم يعد من الممكن أن يبقى هذا التعاون مجرد شعارات فقط، بل يفترض أن يصبح حاملا لمشاريع ومضامين تخدم مصالح المجتمعات العربية.. هذه العناصر الضاغطة تفرض أجندة مثقلة بالمهام على جامعة الدول العربية، التي لا يمكن أن تستمر في منأى عن التمخضات الحاصلة فى البيئة العربية. وبالتالي لن تستطيع الجامعة أن تبقى عصية على التطوير الهيكلي والسلوكي الفعلي والعميق، دون أن تصل إلى حالة من القطيعة الفعلية وشبه الكلية مع النظام الذي تغير والذي يفترض أن تعبر عنه، تحمل قضاياه في الخارج وتساهم في معالجة مشاكله في الداخل[1].

إن نجاح التجارب التكاملية يعتمد على الإرادة السياسية، وإذا افترضنا توفرها وافترضنا أيضا أنه يسهل الاتفاق بين القيادات العربية حول طبيعة هذا التكامل، إلا أن أي تجربة تكاملية هي بالضرورة تجربة مؤسسية، وهنا نجد أن أي تجربة تكاملية عربية تبدو وكأنها تواجه معضلة هيكلية لا فكاك منها، فالدول التي لديها مؤسسات وتقاليد مؤسسية محلية قوية هي وحدها على الأغلب القادرة على المشاركة في بناء مؤسسات وتقاليد مؤسسية على المستوى الإقليمي[2].

غير أن غياب الارادة السياسية للدول الأعضاء في تفعيل الجامعة العربية، على نحو ما يبين من انخفاض مستوى التمثيل في اجتماعات أجهزة الجامعة، والتقاعس عن الوفاء بالتزاماتها المالية إزائها، علاوة على تغليب المصلحة القطرية الضيقة على المصلحة القومية العامة في تعامل هذه الدول مع بعضها البعض وفي تعاملها مع دول العالم الخارجي، قد مثل عاملاً هاماً من عوامل عدم فعاليتها وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها[3].

وعلى الرغم من السلبيات العديدة التي شابت دور الجامعة العربية، سواءً بسبب طبيعتها الهيكلية وميثاقها الذي يعود لأربعينيات القرن الماضي، أو سواءً فيما يتعلق بغياب الإرادة السياسية الجمعية للإصلاح، وصُعُود ظاهرة المحاور البينيَّة بين دُول الجامعة مُنذُ السِّتينيَّات، والتَّناقُضات والتَّداخُلات السَّائدة بين ما هُو قُطريٌّ وما هُو قوميٌّ...إلخ؛ فإنَّهُ يجُوزُ القول إنَّ بقاء الجامعة واستمرار دورات انعقادها، علاوةً على النَّجاح النِّسْبيّ لمُؤسَّساتها الفنِّيَّة في مُقابل ضعف أدائها السِّياسيّ والأمنيّ، قد حافظ في الحدِّ الأدنى على فكرة "العُرُوبة" ذاتها، بحيثُ بقيت الجامعةُ على الرغم من كُلِّ العثرات رمزاً لا يُمْكنُ الاستغناءُ عنهُ أو إلغاءُ وُجُوده، بقدر ما هي بحاجةٍ إلى تعزيز أُطُر عملٍ مُشْتركةٍ واعتماد مُبادراتٍ جديدةٍ وتدريجيَّةٍ تتواكبُ مع المُتغيِّرات الدَّوليَّة والإقليميَّة الجديدة وتحفظُ العملَ العربيَّ المُشترك ولَو في حدِّهِ الأدنى خلال المديين القصير والمُتوسِّط. وفي هذا الإطار، يُلاحظ أن المنظمات الفنية والمتخصصة داخل هيكل الجامعة تقوم بأدوارها قدر الممكن، وأن لها نجاحات عديدة أدت إلى بقاء فكرة العمل العربي المشترك. كما أن اجتماعات الجامعة المختلفة تبقى - رغم كل شيء - مهمة لأنها تؤكد بشكل دائم منع الاختراقات الإقليمية والتأكيد على البعد العروبي في التفاعلات الدولية. وفي هذا الإطار، فإن إصلاح الجامعة العربية اليوم لا يمكن أن يبدأ من مدخلات ومقاربات قديمة، مثل تعديل الميثاق أو آلية اتخاذ القرارات أو تعديل الهياكل المؤسسية والإدارية للجامعة؛ فالظروف الموضوعية غير مواتية الآن للحديث عن هذا النوع من الإصلاح؛ ولكن يجب البحث عن أفكار ومبادرات جديدة وعملية تُراعي التغيرات الإقليمية والعربية وتصاعد الخلافات العربية– العربية وما تمر به بعض الدول العربية المركزية من حالة عدم الاستقرار وغياب الدولة[4].

الخـاتمـة:

مِنْ كُلِّ مَا سَبَقَ تَتَّضِحُ الحَاجَةُ المُلِحَّةُ إِلَى إِصلاَحِ جَامِعَةِ الدُّوَلِ العَرَبِيَّةِ بِكُلِّ أَجْهِزَتِهَا المُخْتَلِفَةِ حَتَّى تَتَمَكَّنَ مِن مُوَاكَبَةِ التَّغَيُّرَاتِ الدَّوْلِيَّةِ المُتَسَارِعَةِ وَالمُتَلاَحِقَةِ، خَاصَّةً بَعْدَ اتِّجَاهِ مُعْظَمِ دُولِ العَالَمِ إِلَى مُحَاوَلَةِ التَّكَتُّلِ فِي تَجَمُّعَاتٍ إِقْلِيمِيَّةٍ وَقَارِيَّةٍ تُمَكِّنُهَا مِنْ حِمَايَةِ وُجُودِهَا، وَالحِفَاظِ عَلَى مَصَالِحِهَا الدَّاخِلِيَّةِ وَالخَارِجِيَّةِ، وَعَلَى سَبِيلِ المِثَالِ لاَ الحَصْرِ عَنْ هَذِهِ الدُّوَلِ التِي رَغِبَتْ فِي الاِنْدِمَاجِ وَالتَّكَامُلِ فِيمَا بَيْنَهَا، والتي اتخذت خُطواتٍ عمليَّةٍ فِي هَذَا الاتِّجَاهِ: دُولُ الاتِّحاد الأوروبيّ، التي وصلت لتحقيق أغلب مُتطلبات الاندماج والتكامل الدولي، بالرغم من تاريخ العداء والصِّراع الذي كان موجُوداً بينها[5].

---

[1] للمزيد أنظر: ناصيف حتي، "تطوير جامعة الدول العربية: التحديات والفرص"، بوابة الشروق، بتاريخ: 15/مارس/2016م، متاح على الرابط التالي: **https://cutt.us/h658m** و: علي الدين هلال (تحرير)، **حال الأمة العربية (2014-2015): الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015م، ص ص180-181. و: عمر كامل حسن، **النظام الإقليمي العربي: بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة دراسة مستقبلية**، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020م،ص ص27-30.

[2] أنظر: حسن نافعة، "الجامعة العربية في زمن العولمة: هل يمكن الاستفادة من نهج التكامل الأوروبي؟"، **مجلة: سطور**، (ملحق خاص)، القاهرة، العدد: 33، 1999م، ص ص24-25. و: حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.

[3] محمد شوقي عبد العال، **التنظيم الإقليمي العربي: جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2016م، ص138.

[4] واقع ومستقبل جامعة الدول العربية في ظل التحولات الإقليمية الراهنة"، (ورشة عمل)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، :) مجموعة باحثين، "مبادرات أكثر واقعية أبوظبي، بتاريخ:07/ فبراير/2019م، الرابط التالي: **https://cutt.us/syZW7**

[5] للمزيد أنظر: نهى صبحي عياد، **إصلاح وتطوير جامعة الدول العربية في ضوء خبرة الاتحاد الأوروبي**، مرجع سبق ذكره. وكذلك: مجمُوعة باحثين، **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية**، مرجع سبق ذكره.

فرغم توافُر مُكوِّنات التكامُل الإقليميّ بشكلٍ واضحٍ لجامعة الدول العربية إلاَّ أنَّها لم تتمكَّن منْ توظيف هذه المُقوِّمات، فأبقت الجامعة العربيَّة على مواثيق عفا عليها الزَّمن، كما لم تستطع تحقيق التَّعاوُن المُؤسَّسيَّ فوق القوميّ، وتمسَّكت بالسِّيادة الوطنيَّة، والتي حالت دُون تطرُّق الجامعة للعديد من الأزمات كونها تندرجُ تحت بند "السِّيادة الوطنيَّة"، وأصبح لابُدَّ من التوجُّه لإصلاح وتطوير الجامعة، سواءٌ مِنْ حَيْثُ مِيثَاق عَمَلِهَا، أَوْ مِنْ حَيْثُ مُؤَسَّسَاتِهَا. ونشير ختاما إلى أن جهود إصلاح جامعة الدول العربية قد أسفرت عن بعض الإصلاحات المحدودة لبعض جوانب عمل الجامعة، ولكن في المقابل هناك مبادرات لم يتم تطبيقها وظلت مجرد شعارات فقط.

إن إصلاح جامعة الدول العربية في الوقت الراهن لا يمكن أن ينطلق من منطلقات قديمة عفا عليها الزمن، كتعديل الميثاق أو آلية اتخاذ القرارات أو غيرهما؛ فمعطيات البيئة العربية حاليا لم تعد كما كانت قبل سبعين عاما، عندما تأسست الجامعة في منتصف أربعينيات القرن الماضي، بل تغيرت تلك الظروف، وأصبح هناك بيئات محلية وإقليمية ودولية مختلفة تماما، غير أن ما يمكن التركيز في هذا الإطار عليه هو المبادرات العملية الفعالة والواقعية، التي تُراعي بالدرجة الأولى التغيرات الإقليمية والدولية، وتراعي أيضا متغيرات البيئة الداخلية في المجتمعات العربية خصوصا بعد الحراك الثوري في عدد من البلدان عام 2011م، ومن ذلك على سبيل المثال: المبادرات التي تقترح تعديل ميثاق الجامعة لإقرار قاعدة الأغلبية بدلا من قاعدة الإجماع عند اتخاذ القرارات، والبحث في إيجاد جزاءاتٍ مُناسبةٍ تُعزِّزُ من احترام الميثاق واحترام قرارات الجامعة وحثِّ الدُّول على دفع المُساهمات الماليَّة في مواعيدها.

إن تحقيق خطوات فعلية في إصلاح جامعة الدول العربية لا يمكن أن يتحقق بدون توافر إرادة سياسية جادة، ونوايا صادقة، تدفع نحو ترميم هذا الكيان العربي المهم، وإصلاح وتطوير هياكله ومؤسساته، وتفعيل دوره في العمل العربي المشترك، وفي بناء حاضر أفضل ومستقبل مشرق لأمتنا العربية.

*** قائمة المصادر والمراجع:**

أولا: الوثائق والتقارير:

1- **مجلد القرارات النهائي (23) لعام 2012م**، القاهرة: جامعة الدول العربية، 2012م، **https://cutt.us/7MP9N**

2- **قرارات القمة العربية (24) لعام 2013م**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2013م.

3- **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (25) لعام 2014م**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2014م، متاح على الرابط التالي: **https://cutt.us/V3W9m**

4- **مجلد قرارات القمة العربية (26) لعام 2015م**، القاهرة: الأمانة العامة للجامعة العربية، 2015م: **https://cutt.us/fhH9I**

ثانيا: الكتب:

1- أحمد علي سالم(تأليف وترجمة)، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية**، (سلسلة: ترجمان)، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م.

2- أحمد فارس عبد المنعم، **جامعة الدول العربية (1945-1985): دراسة تاريخية سياسية**، بيروت/ لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م.

3- أحمد محمود جمعة، **إنشاء جامعة الدول العربية: مقدماتها وتطوراتها**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م.

4- أنس الراهب، **جامعة الدول العربية: شرخ في مستقبل وطن(1945-2014)**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2014م.

5- جمال صلاح الدين، **حرب أكتوبر: القصة الكاملة للصراع**، القاهرة: دار اكتب للنشر والتوزيع، 2018م.

6- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.

7- سهيل حسين الفتلاوي، **جامعة الدول العربية في مُواجهة تحديات العولمة: إنشاء الجامعة وأهدافها، الجزء الأول**، عمَّان/ الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011م.

8- سهيل حسين الفتلاوي، **جامعة الدول العربية في مُواجهة تحديات العولمة: الجُزء الثاني، أجهزة الجامعة**، عمَّان/ الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011م.

9- صالح الشادي، **هواجسُ الوحدة: قراءة في إشكاليَّة الوحدة العربية**، قضايا مُعاصرة: (1)، عمَّان/ الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011م.

10- علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، الطبعة الخامسة، منشورات كتب عربية (إلكترونيّاً)، (د.ت).

11- علي الدين هلال (تحرير)، **حال الأمة العربية (2014-2015): الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015م.

12- عمر كامل حسن، **النظام الإقليمي العربي: بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة دراسة مستقبلية**، عمان/ الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020م.

13- غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير: بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، دمشق/سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005م.

14- غالب بن غلاب العتيبي، **جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010م.

15- محمد أحمد إسماعيل علي، **دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر**، القاهرة: (د.ن)، 1985م.

16- محمد شوقي عبد العال، **التنظيم الإقليمي العربي: جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2016م.

17- مفيد شهاب، **جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م.

18- **ميثاق جامعة الدول العربية: النظام الداخلي لمجلس الجامعة**، القاهرة: جامعة الدول العربية، قطاع مجلس الجامعة، مطبعة الجامعة العربية، 2009م.

19- هبة رؤوف عزت، **المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية**، سلسلة الرسائل الجامعية: (18)، قضايا الفكر الإسلامي، هيرندن-فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م.

ثالثا: الدوريات:

1- أحمد طارق ياسين المولى، "القيمة القانونية لقرارات جامعة الدول العربية"، **مجلة: العلوم القانونية والسياسية**، العراق، جامعة ديالي، المجلد: السادس، العدد: الثاني، 2017م.

2- أحمد محمد أبو زيد، "جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي: مراجعة نقدية للأدبيات"، **سلسلة: أوراق عمل**، بيروت: الجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، يونيو 2018م.

3- جميل الجبوري، "نشأة فكرة جامعة الدول العربية"، **مجلة: شؤون عربية**، القاهرة، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد: 25، مارس 1983م.

4- حسن نافعة، "الجامعة العربية في زمن العولمة: هل يمكن الاستفادة من نهج التكامل الأوروبي؟"، **مجلة: سطور**، (ملحق خاص)، القاهرة، العدد: 33، 1999م.

5- خالد الحروب، "الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب"، **مجلة: شؤون عربية**، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد: 146، صيف 2011م.

6- رائد الجبوري، "في يوبيلها الماسي: جامعة الدول العربية ومحاولات تطويرها وتحديثها بين الواقع والطموح"، **مجلة: شؤون عربية**، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد: 183، سبتمبر 2020م.

7- فيصل شلال عباس المهداوي، "موقف جامعة الدول العربية من ثورات الربيع العربي في شمال أفريقيا"، **مجلة: الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العراق، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية/ جامعة بغداد، العدد: 225، المجلد: الثاني، 2018م.

8- محمود عبد الحميد سليمان، "جامعة الدول العربية وخطوات الإصلاح في أربعين عاما"، **مجلة: السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 161، المجلد: 40، يوليو 2005م.

رابعا: ندوات ومؤتمرات:

1- مجمُوعة باحثين، **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤتمر الشعبي العام باليمن**، بيروت: منشورات المركز، 2005م.

2- مجمُوعة باحثين، **النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المُستقبلية: أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، عمَّان/ الأردن**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1989م.

3- مجمُوعة باحثين، **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، أعمال ندوة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م.

4- مجمُوعة باحثين، **النظام العربي إلى أين؟، وقائع الندوة التي عقدت في الجزائر (10-11/يونيو 2000م)**، سلسلة الحوارات العربية، عمَّان/ الأردن: منتدى الفكر العربي، 2001م.

5- محمد أبو القاسم، "مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول: بين أولويات الدولة الوطنية ومتطلبات المسؤولية الدولية"، ورقة علمية مقدمة إلى الندوة الوطنية حول: "القانون الدولي الإنساني: مقاربات وتأملات"، بتاريخ: 12/مايو/2018م، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المملكة المغربية، موقع: المنهل: **https://platform.almanhal.com/Files/2/129958**

خامساً: الرسائل العلمية:

1- أمجد رمضان فحلة، **العوائق التي تواجه جامعة الدول العربية وطرق تجاوزها**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق، (د.ت).

2- بلهادي زوليخة، **النظام القانوني لجامعة الدول العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون، 2013/2012م.

3- بن نكاع عصام، **إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005م.

4- رجاء ز. إيمان ش.، **ضرورة اصلاح جامعة الدول العربية**، بحث لنيل الإجازة في القانون العام تخصص علاقات دولية، المملكة المغربية: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2005/2004م.

5- عبد الرازق كرار عثمان، **جامعة الدول العربية ومحاولات الاصلاح بالتركيز على المبادرات المقدمة في قمّة تونس 2004م**، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان: جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2005م.

6- فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه غير منشوره، الدانمارك/عمان: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2008م.

7- محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة/ فلسطين: جامعة الأزهر بغزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012م.

8- نابي عبد القادر، **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة أبي بكر بالقايد-تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014م.

9- نسرين ياسين الحمداني، **المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات إصلاح الجامعة (1990-2005)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، 2007م.

10- نهى صبحي عياد، **اصلاح وتطوير جامعة الدول العربية في ضوء خبرة الاتحاد الأوروبي: (2000-2015)**، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات الأوروميتوسطية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2019م.

سادساً: المواقع الإلكترونية:

1-"أحمد أبو غيط: الأمين العام لجامعة الدول العربية"، موقع: مؤسسة الفكر العربي: **https://cutt.us/AUfXs**

2-أحمد الخطيب، "الجامعة العربية: النشأة والرابطة والأهداف"، مجلة: الوعي، العدد: 218، بيروت، نيسان 2005م: **http://www.al-waie.org/archives/article/3757**

3-أميرة نصير هند بدارى، "القمم العربية منذ 2001–2008 (الجزء الثاني)"، موقع: مصرس، بتاريخ: 2008/3/29م: **https://www.masress.com/egynews/26389**

4-"الأهرام الاقتصادي"، 2006م. على الربط المختصر التالي: **https://cutt.us/VRF49**

5-"البيان الختامي لمجلس جامعة الدول العربية على مُستوى القمة الدورة العادية الثالثة عشرة"، عمان 2001م، متاح على الرابط الإلكتروني المختصر التالي: **https://cutt.us/PFMQz**

6-"جامعة الدول العربية"، موقع: المكتبة الرقمية العربية الصينية، تاريخ الاطلاع: 31/ديسمبر/2019م: **https://ar.ca-dlib.org/web/chinese-library/arab-league**

7-"جامعة الدول العربية"، موقع: ويكيبيديا الموسُوعة الحُرَّة، بتاريخ: 9/يناير/2020م، متاح على الرابط المُختصر الإلكتروني التالي: **https://cuu.me/3nu**

8-"الجامعة العربية تواجه تحديات داخلية وخارجية جديدة"، صحيفة: عربي اليومية أون لاين، بتاريخ: 2005/3/23م: **http://arabic.people.com.cn/31662/3263648.html**

9-"الجامعة العربية"، تاريخ الاطلاع: 2019/12/25م، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: **http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/HistoricalOverView.aspx**

10-"جامعة الدول العربية"، موقع: موسُوعة مُقاتل من الصَّحراء، تاريخ الاطلاع: 2019/12/25م: **http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Gama-Arabi/sec05.doc_cvt.htm**

11-"الجامعة العربية"، تاريخ الاطلاع: 25/ديسمبر/2019م، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: **http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/HistoricalOverView.aspx**

12-خالد هريدي، "مبادرات تطوير الجامعة العربية"، موقع: بي بي سي العربية، بتاريخ: 3/مارس/2004م: **http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid3528000/3528701.stm**

13-عبد العزيز خنفوسي، وبن صغير عبد المومن، "مُتطلبات إرساء دبلوماسيَّة عربيَّة مُوحَّدة في ظلِّ حتميَّة إصلاح جامعة الدول العربية"، موقع: مركز جيل البحث العلمي، بتاريخ: 2014/12/28م: https://cuu.me/3oa

14-عماد الأزرق، "تحليل إخباري: خبراء يرصدون أبرز التحديات التي تواجه الجامعة العربية في الذكرى الـ70 لإنشائها"، موقع: العربي نيوز، بتاريخ: 2015/3/27م، على الرابط التالي: **http://arabic.news.cn/arabic/2015-03/27/c_134100880.htm**

15-"قمة شرم الشيخ كرست انقسام

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Gama-Arabi/sec02.doc_cvt.htm

19-محمد سعيد كعوش، "دراسة توثيقيَّة: جامعة الدول العربيَّة ومُؤتمرات القمَّة العربيَّة"، مجلة: الحوار المُتمدِّن، العـدد: 5849، بتاريخ: 18/أبريل/2018م: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=596069&r=0**

21-"نص البيان الختامي للقمة العربية في شرم الشيخ"، 1 مارس2003م: **https://cutt.us/IG0Ol**

22-نضـال مـعروف، "جـامعـة الدول العـربيَّة: لا رأي لمـن لا يُطـاعُ"، جـريدة: الشـرق الأوسط، العـدد: 9329، بتاريخ: 13/يونيو/2004م، متاح على الرابط التالي: **https://cutt.us/VsEAz**

العرب"، بتاريخ: 2003/3/2م: **https://cutt.us/QjW9N**

16-"القمـة العـربيـة تختتمُ في سـوريا بـ"إعـلان دمـشـق"، بي بي سي العـربيــة، منشــور بتـاريــخ: 30/مـــارس/2008م:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7321000/7321374.stm

17-كمال الأسطـل، "مبادرات إصلاح جامعة الدول العربية"، موقع: د.كمال الأسطـل، بتاريخ:2019/9/14م، مُتـاحٌ علـى الرابـط التـالي: **https://cutt.us/KHIHh**

18-"المبحث الثاني: نشأة وقيام جامعة الدول العـربيـة"، موقـع: موسـوعة مُقاتل من الصحـراء، تاريخ الاطـلاع: 2019/12/31م، متاح علـى الرابـط الإلكتروني التـالي:

الأزمة الليبية وانعكاساتها على الجزائر من الجانب الأمني

د. سالم علي دخيل- عضو هيئة تدريس جامعة طرابلس – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية
Salimdakeel7@gmail.com

ملخص: من خلال هذه الدراسة العلمية نحاول أن نسلط الضوء على تداعيات الأزمة الليبية على الجمهورية الجزائرية فقد اصبحت تمثل تهديداً مباشراً على حدود الجزائر الشاسعة بمسالكها ودروبها الصحراوية وبالتالي أمنها القومي، في ظل انتشار وازدياد خطر ظاهرة الجماعات الإسلامية وتجارة السلاح والجريمة المنظمة وجماعات تهريب المخدرات والممنوعات وهذه الظواهر تمثل هاجساً أمنياً لجميع الدول التي له علاقة مباشرة سواء كانت جارة ولها حدود مع دولة ليبيا أو غير مباشرة .

الكلمات المفتاحية: الأزمة – التهديد – الانعكاسات الأمنية – ليبيا – الجزائر – التدخلات الخارجية

Abstract

through this scientific study, I'll trying to shed light on the repercussions of the Libyan crisis on Algeria, as it represents a direct threat to Algeria's borders and national security, in light of the spread of the Phenomenon of Islamic groups, arms trade, organized crime, and drug trade.

These Phenomena represent a security concern for all countries with a direct relationship, whether it is a neighbor and has borders with Libya, or indirectly through its interference in Libyan affairs.

Keywords.

The crisis. security implications, Libya, Algeria, External interventions, the threat

المقدمة :

كان للأزمة الليبية تأثير كبير على الأمن القومي الجزائري حيث أن تدهور الأوضاع الأمنية بليبيا وبسرعة كبيرة منذ سقوط نظام القذافي في 2011م فقد كانت البلاد على وشك حرب أهلية أو كان من الممكن الدخول في دوامة النزاعات المناطقية والقبلية حيث باث الوضع الأمني يشكل مصدر قلق كبير للأمن القومي الجزائري بشكل خاص وكذلك لغيرها من دول الجوار، خاصة و أنها تشترك معها في حدود كبيرة وطويلة ولها مصلحة في استقرار الوضع في المنطقة .

فقد كانت أكبر المخاوف بالنسبة للجزائر ظهور الجماعات الإرهابية في ليبيا، ولذلك لتوافر البيئة التي تنشط فيها تلك الجماعات لا وجود لدولة وانفلات أمني كبير وانتشار السلاح وبشكل غير طبيعي .الأمر الأخر هو تدفق الأسلحة والمسلحين عبر الحدود، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير في الداخل الجزائري، حيث أنها عانت في ويلات تلك الجماعات في تسعينيات القرن الماضي. ولذلك تسعى الدبلوماسية الجزائرية جاهدة من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا وحث الأطراف المتصارعة على إيجاد حل سياسي يبقي ليبيا موحدة وتنتهي حالة عدم الاستقرار الذي يجتاح البلاد من أكثر من اثنتا عشرة عام ومن خلال كل ذلك تقودنا هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري بصفة خاصة، والدور الذي لعبته الجزائر في تعاملها من الأزمة الليبية .

أهمية الدراسة: إن أهمية البحث ينبع من أهمية الدراسة نفسها، كونها دراسة قيمة وحديثة حول التعاطي الجزائري مع الأزمة الليبية .

مناهج البحث: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في كيفية تعامل الجزائر مع الأزمة الليبية و الدول المتدخلة في اطراف الأزمة الليبية .

وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسين، المبحث الأول تأهيل نظري لمفهوم العلاقات الدولية حيث تتناول الدراسة في مطلبها الأول الأزمة الليبية والتدخلات الخارجية وفي المطلب الثاني تتناول الدور الجزائري من الازمة الليبية أما المبحث الثاني الذي يتعلق بمفهوم الأزمة الدولية وعناصرها تناولت في مطلبها الأول أثر الأزمة الليبية على دول الجوار، وفي المطلب الثاني الأزمة الليبية وانقساماتها واثرها على الأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول : مفهوم العلاقات الدولية:

أن مفهوم العلاقات الدولية مفهوم فضفاض للغاية، فهو في استدامة الحديث لا يشمل العلاقات بين الدول فحسب بل يشمل أيضاً العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات من غير الدول، قبل الكنائس ومنظمات الإغاثة الإنسانية والشركات متعددة الجنسيات، والعلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي [1].

يجسد مفهوم العلاقات الدولية طبيعة الروابط المتعددة التي يفترض أن تنظمها وتحكمها قواعد ومبادئ القانون الدولي، لكن سياسة هيئة الأمم المتحدة التي جعلت للحفاظ على امتيازات الدول الكبرى ما زالت تشكل مصدر مساوي العلاقات الدولية، التي تعرضت في عقود طويلة من الزمن إلى أزمات حادة، وانتجت للبشرية جمعاء أزمات ونكبات وكوارث وحروب كان سببها الأساسي غياب منطق العقل والحرص

على السلام، لذلك فإن أي توجه لإعادة النظر في العلاقات الدولية سيتوجب أن يأخذ في الحساب المتغيرات الدولية بما يحفظ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وترسيخ مبدأ التكافؤ والتخلي عن سياسة القوة في العلاقات الدولية[2].

المبحث الأول: الدور الجزائري في الأزمة الليبية

خلال الأزمة اكتسبت ليبيا اهتماماً كبيراً لدى الجانب الجزائري حيث لا يتجزأ أمنها القومي عن أمن ليبيا ذاته، علاوة على العلاقات التاريخية والحدود المشتركة، حيث وقفت الجزائر منذ 2011م موقف ثابت وواضح في سياستها الخارجية ودعت الأطراف الدولية إلى عدم التدخل في الشؤون الليبية الداخلية، ومع زيادة حدة توتر الصراع في ليبيا، تحركت الأطراف الدولية إلى استئناف الحوار بين الأطراف المتصارعة، الأمر الذي جعل الجزائر أحدى الدول المهمة في مجال الوساطة والتسوية بين الفرقاء الليبيين، حيث تمتلك الجزائر رصيداً حافلاً في حل النزاعات والأزمات الدولية وتسويتها سلمياً ويشهد هذا بنشاط الدبلوماسية وتسجيلها لإنجازات تتبع مع قناعتها الراسخة وفق مبادئها الثابتة التي تكشف هوية وعقيدة الجزائر الخارجية كمبدأ السلم وحق الشعوب في تقرير مصيرها ودعم حركات التحرر في العالم والتزامها بمبداء الحياد الإيجابي بين مالي وبوركينا فاسو واخماد النزاع بين تشاد وليبيا، وبين أريتريا وأثيوبيا، ودعت الجزائر للمفاوضات بين الحكومة المالية ومتمردي الازواد لتوقيع اتفاق سلام الجزائر 2003 كما قدمت الجزائر مسودة اتفاق بين الفصائل المالية في مارس 2015 واقترحت بناء الوحدة الوطنية مع احترام التنوع الاثني والثقافي [3] .

كان موقف الجزائر من الأزمة الليبية الأكثر وضوحاً مقارنة بباقي الثورات العربية فالحكومة الجزائرية لم تنخرط في الحملة العربية المنتقدة للنظام السابق والمطالبة بإسقاط النظام ورحيله من منطلق الحياد كمبدأ ثابت يشكل هوية السياسة الخارجية الجزائرية وبررت سلوكها بتمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[4] .

وربما تحظى الجزائر بثقة الأطراف الليبية، لأنها تعلم أن جوهر الأزمة الليبية هو التدخلات الخارجية، التي تسعى جاهدة إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه، وهذا ما جاءت به مخرجات مختلف الاتفاقيات (الصخيرات- مؤتمر برلين) [5] .

حيث يعتبر الموقف الجزائري بخصوص ليبيا أكثر إيجابية تجاه القضية الليبية فالجزائر تتعامل مع الدول والمؤسسات ولا تتعامل مع المجموعات والمليشيات .

حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع الأزمة الليبية، على الرغم من موقفها المحايد اتجاه أحداث فبراير 2011م، ومناداتها بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أما الجزائر اتخذت موقف التريث وعدم التسرع فبمبادرتها ارتكزت على ضرورة حل الأزمة الليبية عن طريق الحوار الوطني مع جميع ممثلي المجتمع الليبي باستثناء دعاة العنف، وهو ما أيده رئيس تركيا طيب رجب اوردغان خلال لقائه بالرئيس الجزائري السابق بوتفليقة 2014م ، وأكد كذلك على اتفاق الجزائر وتشاد الخاص برفض التدخل الأجنبي في ليبيا [6].

هذا وكشفت الجزائر من خلال تحركتها الدبلوماسية لتهدئة الأزمة، من خلال بناء علاقات جيدة مع كافة الأطراف الليبية هذا من جهة، وتواصلها مع اطراف الأزمة من جهة أخرى خاصة بالمنطقة الشرقية بعدما كان تركيزها قوي في المنطقة الغربية، حيث استقبلت رئيس مجلس النواب عقيلة صالح في نوفمبر 2016م وتلاه استقبال خليفة حفتر في ديسمبر 2016م والتواصل مع عدد من المسؤولين في النظام السابق، وبعض الشخصيات الليبية المعروفة بهدف النظر إلى مدى إمكانية قيامهم بدور إيجابي في إتمام عملية المصالحة الليبية.[7]

المطلب الثاني: الأزمة الليبية والتدخلات الخارجية

شهدت الأزمة الليبية منذ انطلاقها العديد من المسارات حيث انطلقت احتجاجات اجتماعية في منتصف فبراير 2011م من مدينة بنغازي شرق ليبيا بإسقاط النظام تزامنت هذه المطالب مع اضرابات اجتماعية في كثير من الدول العربية كتونس ومصر واليمن وسوريا لتدخل ليبيا بعد في موجة من العنف المسلح والفوضى، وسرعان ما تم تدوير الأزمة الليبية من خلال قرارات منظمة الأمم المتحدة التي تفرض حظر الأسلحة على ليبيا وكذلك تجميد أموال القذافي ومن خلال تعليق جامعة الدول العربية لعضوية ليبيا واجراءات محكمة الجنايات الدولية للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية ثم انطلقت العمليات العسكرية الأمنية

على الأرض بتاريخ 19 مارس 2011م تحت لواء حلف الناتو لتدخل البلاد بعد هذا التدخل الخارجي في دوامة من الأقتتال والأحتراب وتصبح مصدر لتهديد الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي[8].
وبناء على ذلك لا بد من الإشارة إلى خلفية الأزمة وتوصيفها إلى بعض أسبابها والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره أدى إلى ظهور تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الرقعة الجغرافية الليبية وتعدد ولاءتها.
- تزايد البعد القبلي والعشائري والمناطقي وتدخله في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الاحزاب السياسية التي تم حظرها اذبان فترة النظام السابق .
- بروز صراع الليبراليين والإسلاميين وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة من ناحية والإلمام بزمام السلطة من ناحية أخرى.
- التدخلات الخارجية والإقليمية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة كمحاولة منهم لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي.(9)

ثانياً: التدخلات الخارجية

شكل قرار الأمم المتحدة (1970) 2011م بداية التدخل الدولي في ليبيا لما أقره من صلاحية للدول بحظر ومصادرة الأسلحة الموردة إليها وكذلك بتجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي تخصها بالخارج، في حين أن القرار (1970) قضى لاحقاً بإنشاء حظر الطيران فوق الأراضي الليبية وجعل من الممكن اتخاذ جميع التدابير التي تعتبر ضرورية لحماية السكان المدنيين اعتباراً من 31 مارس 2011م [10].
حيث نص القرار 1970 على :

1. وقف إطلاق النار والانهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين والاعتداءات في حقهم .
2. إعطاء إذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام أن تتصرف على الصعيد الوطني أوعن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية بالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ التدابير اللازمة، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلياً على أي إجراء للأراض الليبية.
3. الحظر الجوي، حظر الأسلحة وتجميد الأصول.
4. وعنى القرار جميع الدول إلى التعاون والتنسيق فيما بينها مع الأمين العام للأمم المتحدة ويشير الى دعم الوكالات الإنسانية في ليبيا[6].

بقدر ما شكلا هاذين القرارين تفويضا للتدخل الدولي في ليبيا، إيضاً بقدر ما شكلاً غطاء قانونياً ضرورياً لتفضي الدول المتدخلة نواياها الحقيقية ولتفضي هذه الشرعية استعمالها المفرط للقوة، و في حالة شبيهة بالسيناريو العراقي، خصوصاً إذا وعلمنا أن القرار 1970 تم اتخاذه بعد 10 أيام من أحداث فبراير، مما يجعل خلفيات التدخل ككل والتجاوزات التي تلته على الأرض محلاً للتساؤل فالتدخل لم يكن لأهداف إنسانية كما تم الترويج له إعلامياً [11].

صاحبت التدخلات الخارجية الأزمة منذ بواكيرها الأولى وحتى الساعة، وزادت حدتها بعد العالم 2016 مع بروز حفتر كصاحب قوة عسكرية في الشرق الليبي.

العديد من الدول ذات المصلحة في ليبيا تتدخل بشكل أو بأخر إلا أنه مع تمايز جبهات الصراع في ليبيا إلى فريقين رئيسين هما : مجموعة شرق ليبيا ومجموعة غرب ليبيا تموضعت الدول المتداخلة مع هذا الفريق أو ذاك باستثناء دولتين هما فرنسا وإيطاليا حيث تدعم الأولى حفتر بقوة وفي الوقت ذاته تبقى على علاقات متينة مع فتحي باشاغا وزير الحكومة في الغرب الليبي في حين اختارت إيطاليا أن تربطها علاقات استراتيجية مع الغرب الليبي غير مصراتة، التي توجد بها قاعدة عسكرية ومن هنا يمكن القول أن التدخل الخارجي في ليبيا يعزز الشرعية السياسية والاقتصادية للدولة، فالتدخل الخارجي عمل على إبقاء التفكك الداخلي لاستمرار السياسية التي تحقق بها أهداف عديدة كسياسة ملأ الفراغ واستنزاف الثورات الطبيعية[12].

ولم يقتصر التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا على الحلف الأطلسي بل تعداه إلى دول الخليج ودولة مصر وتركيا، حيث تعتبر الإمارات لاعباً مهماً في إدارة هذا الصراع لدعمها قوات عملية الكرامة والحكومة في الشرق الليبي سياسياً وعسكرياً، ويقابله دعماً قطرياً في الغرب الليبي، وكذلك مصر التي

تؤيد حفتر بكونه يستهدف الإسلاميين في ليبيا، لتقاطع أهدافهم فيما يتعلق بمنع اقتراب الإسلاميين للحدود المؤدية والقريبة لمصر وعدم انتقال الصراع إلى أراضيها، ومن جهتها دعمت تركيا عسكرياً وسياسياً القوات التي قادت عملية فجر ليبيا وأيدت حكومة الوفاق في 2016م ما نتج عنه إبرام اتفاقيتين أحدهما حول التعاون الأمني وأخرى للتنسيق في المجال البحري، الاتفاق الذي تسبب في قلق ردود فعل على المستويات الإقليمية والدولية رفضاً للتواجد العسكري التركي في المنطقة.

وعليه فكل هذه التدخلات الأجنبية سواء كانت سياسية أو عسكرية ساهمت في زيادة حجم الاختلافات وبشرخ بين الفرقاء الليبيين، وهو ما زاد من حدة التهديد لدول الجوار وتحديداً الجزائر، لهذا تسعى الجزائر لصياغة سياسات تحد من زيادة العنف والتطرف باستخدام جميع الوسائل الدبلوماسية لإيجاد حلول لهذه التهديدات الأمنية التي تشكل تهديداً لأمنها القومي على جميع المستويات[24].

المبحث الثاني : مفهوم الأزمة الدولية وعناصرها:

من الصعب جداً إيجاد تعريف شامل للأزمة لوجود العديد من الدراسات التي نشرت حول مدلولها، في الجانب السياسي أن الأزمة هي حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إيجاد قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله.

وأيضاً هي حالة من التهديد والخطر متوقعة أو غير متوقعة، فأصبحت تمس كل جوانب الحياة من قيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول، وتعني تلك الخطة الحرجة ونقطة التحول التي تتعلق بالمصير الإداري للمنظمة والذي يهدد بقائها. [13]

أن مصطلح الأزمة الدولية لم يتم تداوله إلا في القرن التاسع عشر في اسهامات جون كريج وفريدن والتي جاءت معبرة عن الفترة الانتقالية بين السلم والحرب، بمعنى هناك أزمة ليس هناك حرب وفي نفس الوقت لا يوجد سلام وهي تسير إلى رحلة اللا حرب اللا سلام.

وعرفت كورال بيل الأزمة الدولية على " إنها نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين أطراف ما حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى تهدد بتغير طبيعة العلاقة بين الدول" .

للأزمة الدولية خصائص تميزها عن غيرها وهي مستوحية من التعاريف المقدمة لها ويمكن تحديدها في الآتي:

1. خاصية المفاجئة: تمثل الأزمة الدولية نقطة تحول مفاجئة في العلاقات بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، حيث اتخذت بشكل مفاجأة غير مخطط لها مسبقاً.
2. خاصية التهديد: إذ تهدد المصالح العليا والأمن القومي للدولة.
3. خاصية ضيق الوقت : حيث يكون الوقت المتاح لمواجهتها محدود وفقير في ظل متسع المعلومات أو انعدامها.
4. خاصية المخاطرة: حيث تفرض على صانع القرار ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة ومصيرية لمواجهة الأحداث، التي قد تؤدي إلى تحول في المستقبل العلاقات بين الأطراف.

المطلب الأول: أثر الأزمة الليبية على دول الجوار

تمثل أهمية ليبيا بالنسبة لجوارها الإقليمي، الأهمية ذات الطابع التاريخي والتي سبقت الأزمة الحالية وستظل دون شك.

شكلت الحالة الليبية نموذجاً لتأثير التغيرات في الأوضاع الداخلية على مناطق الجوار الإقليمي، فقد أثبتت التطورات الحاصلة لأزمة ليبيا العلاقة الارتباطية بين الداخل والإقليم، التي بدت تجلياتها فيما بات يعرف بثورات الربيع العربي، ليس فقط الجبهة الإقليمية لحالة المد الاجتماعي وإنما إلى أقلمة المشكلات الداخلية، فقد امتدت التفاعلات الداخلية إلى ما وراء الحدود الليبية[14].

ظل الموقف المصري مما يجري في ليبيا هو أكثر المواقف تحركاً، فقد وقفت القاهرة منذ العام 2014م مع الجانب الشرقي في طبرق وساندت علانية قوات حفتر، أيضاً ورغم تقارب تونس مع حكومة السراج في طرابلس، وتعاطي الجزائر الحذر مع الملف الليبي فإن الدولتين نسقتا موقفاً واضحاً مع مصر ليمثل في المبادرة الثلاثية التي تحاول رغم العراقيل الداخلية والخارجية أن تقدم مقاربة لحل الأزمة الليلة أما السودان قدمت الكثير خلال انتفاضة فبراير مكن موقفها تراجع حيث انحازت للحكومة في الشرق الليبي ولعل هذا التذبذب في الحسابات يعود إلى حساسية مساندة السودان للإسلامين في الغرب الليبي وأخذ مسافة ممن تصفهم بعض الدوائر الإعلامية وبسياسية الإرهاب، وكذلك الموقف التشادي المنحاز للشرق ومساندة قوات حفتر وهو موقف يراعي فيما يبدوا السياسة الفرنسية في ليبيا.

إن عدم الاستقرار في ليبيا والصراع داخل البلد تحول إلى بيئة طاردة، نشطت خلالها عمليات الهجرة غير الشرعية والتي شكلت تأثيراً سلبياً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، داخل الدول المستقلة القريبة جغرافياً من ليبيا، كما مثلت منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة للدول المجاورة للهروب من ويلات الحروب أيضاً زد على ذلك أخطار الأمراض المصاحبة لهذه الهجرات كالكوليرا، وانتشار الجرائم وتجارة المخدرات التي يحملها المهاجرون معهم[15].

وكذلك في الجانب الاقتصادي وانهياره في أفريقيا جنوب الصحراء، خاصة في تشاد والنجير، حيث أسهمت الاستثمارات الليبية في تطوير الحياة الاقتصادية في هذه الدول، أدت الأحداث الليبية في 2011م إلى عودة مئات الآلاف من المهاجرين الذين كانوا يعملون في ليبيا إلى كل من السودان وتشاد والنيجر، وحتى اندلاع الأزمة كان المغتربين من الدول الثلاثة من أهم الجماعات المستقرة في ليبيا بالإضافة إلى الجانب المصري، وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد المهاجرين السودانيين في ليبيا بلغ ما يقارب من المليون شخص، ومن تشاد تراوح ما بين 300 إلى 500 الف شخص، كما عاد ما يقرب من 211 الف مهاجر إلى النيجر، وتوقف سقف مشروع الطريق العابر للصحراء الذي قدر طوله بحوالي 800 كم والذي استهدف ربط ليبيا بالنيجر عبر الصحراء وكانت ليبيا تتولى القسم الأكبر منه، كما توقفت العديد من المشروعات الاستثمارية الأخرى، وكانت تشاد من أهم البلدان المستفيدة من رغبة القذافي في بسط نفوذه الاقتصادي والسياسي في أفريقيا [16].

على هامش قمة دول عدم الانحياز المنعقدة في 2012م اتفقت كل من الجزائر ومصر على الانطلاق في آلية تفعيل دور دول الجوار، بهدف الحفاظ على دولة ليبيا وعدم انهيارها، وقد استهلت باجتماع على هامش قمة الاتحاد الإفريقي في غينيا 2014م وفي اجتماع الحمامات التونسية، حيث اتفق وزراء خارجية دول الجوار الليبية لكل من تونس، الجزائر، تشاد، النيجر، السودان وممثل عن الخارجية المصرية بسيادة الدولة الليبية بالإضافة إلى دعم الاستقرار فيها، دون المساس بسيادة الدولة الليبية بالإضافة إلى دعم الاستقرار فيها، وبناء دولة قوية توفر الأمن لمواطنيها، في ظل حالة عدم الاستقرار الأمني الناجم عن انتشار الأسلحة وظهور الجماعات المتطرفة، وهو ما يمثل مصدر تهديد يجمع دول الجوار، وسعى الاجتماع لتوفير آليات التفاعل اللازمة مع الأزمة الليبية سعياً لتخفيض مستوى التهديدات الليبية لدول الجوار الإقليمي[17].

وعقد أيضاً اجتماع دول الجوار الليبي في شهر اغسطس 2014م بالقاهرة حيث تبلورت فيه المبادرة المصرية الجزائرية من خلال تسليم جميع المجموعات المسلحة لسلاحها وفق مراحل وتواقيت محددة، وفق اتفاق سياسي بين جميع الأطراف المتصارعة في ليبيا، وفق آلية تعمل برعاية إقليمية من دول الجوار ودعم دولي لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وتتجفيف منابع تمويله ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، إضافة إلى تعزيز المبادرات التي تقوم بها دول الجوار المبنية على احترام سيادة ليبيا ووحدتها، وسلامة أراضيها، ونبذ العنف ودعم العملية السياسية ودعم الدولة في بسط سيادتها على كامل التراب الليبي، ودعم مؤسساتها والسلطة الشرعية فيها[18]

المطلب الثاني: الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري:

تشكل الأزمة الليبية المضطربة، منذ سقوط النظام في 2011م حتى التدخل الأجنبي في ليبيا قلقاً أمنياً على للجزائر، لا سيما في ضوء بزوغ مجموعة من التهديدات ذات الطابع الممتد والمتداخل على جانبي الحدود، حيث للجزائر حدود تبلغ مساحتها حوالي 900 كم ، ومن هذه التهديدات وجود بؤر جهادية "مسلحة" زد على ذلك تزايد معدلات الجريمة المنظمة، وتجارة الأسلحة حيث أن هذه الحدود الواسعة ، فقد اثارت العديد من التحقيقات إلى أن الجزائر باتت سوقاً رائجة للأسلحة الفردية المهربة من ليبيا من قبل المجموعات الناشطة في تهريب الذخيرة، وهذا يتأكد مع العديد من الشحنات التي تم حجزها من قبل الأجهزة الامنية على الحدود التي كانت تضم كميات مهمة من الذخيرة حيث يتزايد الطلب على الذخيرة من فئة برابلوم لأنها أكثر استعمالاً في الجزائر من قبل مالكين الأسلحة الفردية، حيث أفادت المصادر الأمنية بان شبكة منظمة تضم ليبين وجزائريين تعمل على تأمين تهريب السلاح عبر الحدود بين البلدين، بينما يقتنوا مهربو المخدرات الرشاش من نوع كلاشن كوف في حين يتجه مربو المواشي لشراء بندقية سيمونون الروسية [19].

ونظراً لتصاعد المد الإرهابي الذي انعكس سلباً على الأمن القومي الجزائري ، حيث صرح الوزير الجزائري مساهل عبد القادر لجريدة القدس العربي " نحن قلقون جداً من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين وما حصل عليه هذا التنظيم أسلحة متطورة وما ينعكس سلباً على أمن المنطقة ككل[20].

إن انعدام الأمن والاستقرار في ارتفاع حدة الصراع داخل ليبيا أدى إلى تنشيط عمليات الهجرة غير الشرعية والتي كانت لها تداعيات مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، وذلك في ظل تحولها إلى منطقة عبور واستقرار للمهاجرين المتوجهون نحو الدول المجاورة بحثاً عن الاستقرار الأمن والهروب من الحروب والصراعات، فكل هذه التهديدات التي أدت إلى تقاطع المد الإرهابي والجريمة المنظمة وتجارة البشر والمخدرات والهجرات غير الشرعية كلها شكلت خطراً أمنياً على الجزائر، وهو ما أجبر الجزائر على ضرورة أخذ كل الاحتياطات اللازمة لضمان سلامة الحدود ومراقبتها بشكل مركز ودقيق من خلال إعادة هندسة استراتيجيات تمكنها من تحقيق ذلك حتى تتفادى أي أزمة قد تحدث مستقبلاً (21).

أن الجزائر في سياستها الخارجية تولي أهمية بالغة لموازين القوى وتسعى دوماً إلى إيجاد منافذ لها في ظل تغير هذه الموازين حيث كانت حريصة على عدم تواجد قواعد عسكرية أجنبية فوق أرضها وأيضاً في الدول المجاورة لها كليبيا والنيجر وتونس ومنطقة الساحل الإفريقي، وبذلك تشكل الأزمة الليبية في طبيعة تغيراتها الأخيرة مصدر قلق لأن تتحول أراضيها إلى قواعد عسكرية لأطراف دولية متعددة من شأنه أن يخل بموازين القوى بالمنطقة، وبرز ذلك بوضوح في تصريح الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون في وصفه للقوى المتصارعة في ليبيا هي نفسها الأطراف التي تصارعت في سوريا سابقاً في إشارة منه إلى تركيا وروسيا ودول الخليج وحلفائها، ومن جانب أخر، ما يمنع الجزائر من الاصطفاف خلف أحد الأطراف هو تقاربها لأي خلل في في العلاقات مع موازين القوى التي تتدخل في ليبيا، فوقوفها إلى جانب حكومة الوفاق بصفتها الشرعية سيدخلها في مواجهة قوية مع مصر حليفتها العربية التاريخية ومع روسيا حليفتها الاستراتيجية وربما مع فرنسا والتي تجمعها معها اتفاقية التعاون في مالي أو اصطفافها مع الجانب الأخر ربما يجعلها في مواجهة مع تركيا التي سعت لسنوات إلى تعزيز علاقتها مع الجزائر أو مع شريكها الرئيسي في قطاع الغاز إيطاليا(26).

وقد كان لتداعيات الأزمة الليبية أثار سلبية أيضاً على الأمن القومي في الجزائر باعتبار طول الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا الذي يقدر بأكثر من 900 كلم مع صعوبة التحكم في التضاريس الوعرة ونشر التعزيزات الأمنية على طول الشريط الحدودي، حيث تعرضت الجزائر لهجوم إرهابي على محطة الطاقة في 16 يناير 2013م والذي يعتبر أول هجوم إرهابي خارجي تتعرض له من الاستقلال، حيث أستعمل في الهجوم أسلحة ليبية كان قد تحصلت عليها الجماعات الإرهابية من جماعات ليبية، حيث أصبحت الجزائر تقوم بدور أحادي في تغطية الحدود الجنوب شرقية هذا ما كلف خزينة الدولة أموال باهظة بزيادة ميزانية الجيش ومن عتاد وأجهزة مراقبة ووسائل متطورة لضبط حركة تنقل الأشخاص (24).

الخاتمة: أن الأوضاع التي شهدتها الأزمة الليبية، وما سببته من تهديدات على دول الجوار عامة والجزائر خاصة، ما أدى بالتحرك الجزائري في ليبيا فلم يكن أمام الجزائر خيار لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة في ظل المبدأ الثابت في السياسة الخارجية والذي يمثل في عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، ورفضها للخيار العسكري في حل الأزمات الدولية، حيث جعلت من الدبلوماسية كجزء لحل الأزمة الليبية، لدوافعها الأمنية التي أصبحت تشكل ملف كبير لدولة الجزائر حيث أنها تعاني من مشكلة حدودها مع ليبيا ذلك لعدم قدرة الدولة الليبية على ضبط حدودها نتيجة للانفلات الأمني الذي زاد من انتشار الأسلحة، واستفادة الجماعات الإرهابية منها .

هذا ما وجب على الدولة الجزائرية مراجعة عقيدتها الأمنية الجديدة وذلك بتعديل مبادئ سياستها الخارجية ومتطلبات التحديات الأمنية على حدودها مع ليبيا وذلك بتطوير الأليات التي تصوغ عقيدتها الأمنية لإكسابها طابع الهجوم بدل الدفاع خاصة وأن حدودها الجنوب شرقية تعيش في حالة عدم استقرار ومأمن .

وأيضاً العمل مع الدول المجاورة لليبيا وضع تصورات لتبني استراتيجية مشتركة للحد من خطورة التهديدات الأمنية الليبية الموجهة لها، وكيفية تلاشي الأخطار القادمة منها لتهديد مصالحها وأمنها القومي وزعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي .

المراجع :

1- شوقي ، إيهاب ، الخطر القادم من ليبيا على الأمن المصري والعربي، المركز القومي للدراسات الشرقية.

2- حنفي على، خالد، تأثير الجماعات الجهادية الليبية على الأمن القومي العربي، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد 62، 2014م.

3- بريزيني ، شهرزاد أمال ، د. أحمد الفقيه، المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي: دور الجزائر في تسوية الأزمة الليبية نموذجاً، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 12 ، العدد 1 ، السنة 2023م، ص387.

4- أمال ،شهرزاد ، د. أحمد الفقيه، مصدر سبق ذكره ، ص300.

5- صالحي ، سهاد ، المعالجة الإعلامية لدور الاتصال الدبلوماسي الجزائري في حل الأزمة الليبية دراسة وصفية تحليلية أمنية من الأزمة الليبية نموذجاً، 2015-2021، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10 العدد 01 ، 2022م ، ص256.
6- حفيظة، ،طالب أبو حنيفة الوليد، دور الدبلوماسية الدفاعية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية، مجلة المعيار، المجلد 14، العدد01 ، جوان 2023م ، ص622.
7- حفيظة ، طالب ، أبو حنيفة الوليد ، مصدر سبق ذكره، 622.
8- راوية ، تبينة طالبة دكتوراه، بن صغير عبد العظيم. تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري ، مجلة المفكر ، المجلد 14، العدد 2 ، جوان 2019م ، ص214.
9- ليلى ، مسالي ، أ.د. حمدوش رياض توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية بين متطلبات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، مجلة المعيار، مجلد 26 عدد 64 ، 2022م ، ص103.
10- أمين ، محمودي إسلام ، مزاني راضية، الأزمة الليبية بين التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 07 العدد 01، 2023م ، ص419 .
11- محمودي إسلام أمين، مزاني راضية، مصدر سبق ذكره ص419.
12- حفيظة ، طالب ، أبو حنيفة الوليد ، مصدر سبق ذكره ص618-619.
13- صالحي ، سهاد ، مصدر سبق ذكره، ص254
14- زيوش ، حسام الدين ، رشيد عثمانة ، التعاون الأمني المغاربي في مواجهة تهديدات الأزمة الليبية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 02 ، 2021م ، ص216.
15- زيوش ، حسام الدين ، رشيد عثمانة، مصدر سبق ذكره، ص 217.
16- د. عبد الحليم، أميرة محمد ، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الأفريقي، مركز الأهرام للدراسات 2012م .
17- زيوش ، حسام الدين ، رشيد عثمانة، مصدر سبق ذكره، ص 222.
18- زيوش ، حسام الدين ، رشيد عثمانة، مصدر سبق ذكره، ص 223.
19- راوية ، تبينة ، بن صغير عبد العظيم، مصدر سبق ذكره، ص215.
20- راوية ، تبينة ، بن صغير عبد العظيم، مصدر سبق ذكره، ص216.
21- قصعة ، حورية ، تداعيات التهديدات الأمنية في الفضاء الإفريقي على الأمن القومي الجزائري دراسة في تطورات الأزمة الليبية في مجلة البحث القانوني والسياسي، المجلد 7 ، العدد 1 سنة 2022، ص56.
22- عبد القادر ، نهاري ، بن شداد أمين، موقف الجزائر من الأزمة السياسية الليبية المستجدة قراءة نقدية بين الثبات على المبادئ ومسايرة مقتضيات الأحداث، محلة أبحاث، المجلد 5، العدد 2 ، 2020م، ص81.
23- أمين ، ديدواني محمد ، رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، العدد1 ، 2022 ص46.
24- قصعة ، حورية ، مصدر سبق ذكره، ص57.

تداعيات الصراع التركي اليوناني على الأمن الإقليمي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط

أ. يوسف عبدالكريم محمد الفارسي - محاضر بكلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية- جامعة درنة - الإيميل:-
yousef.alfarsy2015@gmail.com

ملخص الدراسة:-
أصبحت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ساحة للصراعات والخلافات بين مجموعة من الدول، لعل أبرزها القضايا التاريخية المعقدة في شرق البحر الأبيض المتوسط ألا وهو النزاع التركي اليوناني، حيث يؤثر هذا النزاع في السياسة الداخلية للدولتين، ويتأثر بالسياسة العالمية، ويعود إلى فترات تأسيس الدولتين، وقد أخذ هذا النزاع التقليدي القديم شكل صراع مجمد في كثير من الأوقات مع اندلاع الصراع في بعض الأوقات، وفي ظل هذه الخلفية برزت الحاجة لدينا إلى معرفة حجم الصراع الدائر والذي تعود خلفياته إلى عام 1974 بين البلدين إبان أزمة التدخل العسكري التركي في قبرص، حول قضايا محددة منها: الجذور التاريخية للخلاف والصراع حول جزيرة قبرص وبحر إيجة وملف ترسيم الحدود البحرية وملف الطاقة والغاز والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القــاري.
الكلمات الدالة:- الصراع التركي اليوناني، الأمن الإقليمي، شرق المتوسط، القضية القبرصية، جزر بحر إيجة.

المقدمة:-

يتمتع حوض المتوسط بثروات كبيرة من أهمها الطاقة والغاز إلا أنه أصبح منطقة صراعات وخلافات معقدة بشأن حدود كل دولة متشاطئة، صراع يشمل النزاع التركي اليوناني، كما يشمل ليبيا ومصر وإسرائيل ولبنان وسوريا وقبرص اليونانية..، بل ودول من خارج الحوض كفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، ويحتوي شرق البحر الأبيض المتوسط على 122 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى 107 مليارات برميل من النفط الخام، بحسب هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، وهذا ما كان سبباً في الصراع القائم والمحتدم بين هذه الدول، ولاسيما أيضا العلاقات التركية اليونانية التي مرت بفترات من المد والجزر منذ استقلال اليونان عن الإمبراطورية العثمانية عام 1832، وتنبع هذه الخلافات التاريخية بينهما بسبب الحدود البحرية وملف جزيرة قبرص، بالإضافة إلى خلافات جديدة تتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز في منطقة حوض شرق البحر المتوسط وإيجــة.

الدراسات السابقة:-

- الدراسة التي قام بها **أحمد جاسم أبراهيم حميد**[1] وتوصلت إلى أن القضايا الخلافية هي محور الصراع بين الأتراك واليونان وبالرغم أنهم عاشوا معا بعض لقرون طويلة إلا أنهم وكما يظهر من تطور الأحداث لم يستطيعوا أن يطورو علاقات وثيقة فيما بينهم.
- الدراسة التي قام بها **محمد أمين صبيحه**[2] وتوصلت إلى أن منطقة شرق المتوسط غنية بالغاز والنفط جعلها بؤرة التوترات الدائمة وبيئة للتحالفات الخارجية وأوصت أن لغة الدبلوماسية والحوار اساس نجاح أي عملية تفاوضية ومنها ترسيم الحدود البحرية.
- الدراسة التي قام بها **عوينة محمد** [3] توصلت إلى أن الصراع بين تركيا واليونان في العديد من القضايا هو نتيجة صراع وتصادم الحضارات بينهما لغرض الهيمنة والسيطرة على المنطقة، وأنه يدخل في سياق فرض الوجود، أكثر منه صراع على الحدود.
- الدراسة التي قام بها **عباد حكيمة**[5] وتوصلت إلى أن الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للمنطقة ترتبط مباشرة مع احتياطاتها من الغاز الطبيعي لها، هذه الاكتشافات لديها القدرة على توفير إمدادات الطاقة لتلبية الطلب الإقليمي المتزايد وحتى التصدير وبهذا فإن موارد الطاقة المكتشفة حديثاً في شرق المتوسط لها آثار على الجغرافيا السياسية في المنطقة.
- الدراسة التي قامت بها **ثلجة مناجلي**[6] وتوصلت إلى النزاع في شرق البحر الأبيض المتوسط يتصاعد ليؤكد العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة، ودخول الأطراف الدولية والإقليمية إلى الساحة وأوصت الدراسة بأن الصراع المتواجد في منطقة شرق المتوسط هو صراع جيوسياسي أكثر منه صراع اقتصادي على مصادر الغاز الطبيعي.
- الدراسة التي قامت بها **سارة براهيمي**[7] وتوصلت إلى أن منطقة شرق المتوسط تحظى بأبعاد جيوسياسية هامة نتيجة موقعها الاستراتيجي الهام في خارطة العالم لاحتوائها على ثروات طاقوية تضعها في بؤرة صراع بين القوى الكبرى التي تسعى إلى تمرير مشاريعها.

---

(1) أحمد جاسم أبراهيم حميد، "القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي"، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية،العدد1(1994).
(2) محمد أمين صبيحه "ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر إيجه بين الدبلوماسية والعسكرة"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، العدد 20(2023).
(3) عوينة محمد، "الصراع التركي اليوناني في بحر إيجه(1912-1999)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2017-2018.

(5) عباد حكيمة، واقع أمن الطاقة في شرق المتوسط بعد الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي بين الصراع والتعاون، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة مولود معمري- تيزي وزو،2018-2019.
(6) ثلجة مناجلي، إشكالات الصراع التركي اليوناني على الغاز في منطقة شرق المتوسط: الأبعاد والتداعيات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2021-2022.
(7) سارة براهيمي، الغاز والصراع في شرق المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل، 2021-2022.

- الدراسة التي قامت بها **سلوى السعيد فراج ورشى عطوة عبد الكريم خبيش**[1] وتوصلت الدراسة إلى أن تسببت الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط إلى زيادة مستوى الصراع بدلاً من التعاون وأوصت الدراسة بتعزيز التعاون بين دول شرق المتوسط لأنه من الممكن أن يكون غاز شرق المتوسط أحد مفاتيح استقرار المنطقة.
- الدراسة التي قامت بها **ياسمين أحمد صالح**[2] وتوصلت إلى أن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة ذات أهمية كبيرة فهي تمثل قلب منطقة الشرق الأوسط لأنها تحقق ترابط الطرق التجارية المهمة في المنطقة كما تحتوي المنطقة على ثروات الطاقة من الغاز والنفط.
- الدراسة التي قام بها **عتاك كاتية وسخي هنية**[3] وتوصلت إلى أن الصراع التركي اليوناني يتجاوز في العمق المشكلات والأزمات الطارئة بين البلدين لأسباب تاريخية وحضارية وأخرى سياسية وجغرافية يكاد يكون من المستحيل حصرها وتسويتها فهو صراع مقترن بتاريخ طويل من الصراعات المريرة والعدوان والحروب بين شعبين مختلفين في القيم والمعتقدات الحضارية.

مشكلة الدراسة:-

يعد الصراع التركي اليوناني من الصراعات القديمة الباقية دون حل منذ القرن الماضي، إذ تسهم في إحيائها محطات تاريخية ودينية وقومية وثقافية وجيوسياسية وهو ما جعل توتر العلاقات بين البلدين بشكل مستمر مع فترات من التهدئة التي يمكن أن تكون استثناء في بعض اللحظات ولكن ليست دائمة، على الرغم من أنهما عضوان في حلف شمال الأطلسي بما يفترض أنهما حليفان أو على أقل تقدير ليسا خصمين ولكن تقليديا تتناقض رؤية البلدين وتتصادم حول عدد من الملفات الخلافية وفي مقدمتها القضية القبرصية، وجزر بحر إيجة بما يشمل مسألة تسليمها والمياه الإقليمية وتداخل المجال الجوي، والفيتو اليوناني على دخول تركيا للاتحاد الأوروبي، وترسيم الحدود البحرية في بحري المتوسط وإيجة ولكن اكتشافات كميات من الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط أعاد إحياء ذلك الخلافات بين البلدين في السنوات القليلة الأخيرة بخصوص ترسيم الحدود البحرية وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لكل منهما في البحر المتوسط على وجه الخصوص، لارتباط الأمر بتقاسم الثروات المتوقعة وخصوصا الغاز الطبيعي، من جهة والتنافس الجيوسياسي في المنطقة من جهة أخرى، الأمر الذي يفرض تساؤلات بحثية إشكالية عدة يأتي في مقدمتها ما يلي:-

س1- ماهي الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط وأبعاد الصراع؟
س2- ماهي أثار الصراع التركي اليوناني على أمن منطقة شرق المتوسط؟
س3- ماهي القضايا الخلافية التي يدور حولها الصراع التركي اليوناني؟
س4- ماهي الملفات التي يدور حولها النزاع التركي اليوناني؟

فرضية الدراسة:- تنطلق الدراسة من فرضية مفادها بأن: "أمن شرق البحر الأبيض المتوسط يتمتع بأهمية جيوستراتيجية جعلته عُرضةً لتهديد تركي- يوناني مباشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال تركز الصراع على عدة قضايا وملفات منها: جزر بحر إيجه والجرف القاري والقضية القبرصية والمنطقة الاقتصادية الخالصة ومشكلة ترسيم الحدود ومُشكلة موارد الطـاقــة".

أهمية الدراسة:-

1- ترتبط هذه الدراسة بأهم ميادين العلاقات الدولية وتكمن أهميتها في الكشف عن التفاعلات القائمة في الإقليم الشرق متوسطي والتي تعتبر ميدان صراعات إقليمية.
2- تسعى الدراسة إلى الكشف عن مصالح وأهداف كلا طرفين الصراع التركي اليوناني.

أهداف الدراسة:-

1- تسليط الضوء على صراع دولي معاصر ألا وهوا الصراع التركي اليوناني حيث يتم تناول قضايا وملفات الصراع.
2- توضيح أثار الصراع التركي اليوناني على منطقة شرق المتوسط.
3- عرض القضايا المتنازع بشأنها ومعرفة حجم الصراع التركي اليوناني
4- التطرق إلى الملفات التي يدور حولها النزاع.

---

[1] سلوى السعيد فراج "انعكاسات صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد: 12، (أكتوبر،2021).
[2] ياسمين أحمد صالح، "النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الأزمة، المجلة الجنائية القومية، العدد: 63، (نوفمبر،2020).
[3] عتاك كاتية وسخي هنية، "الصراع اليوناني التركي حول جزيرة قبرص وتداعياته على المتوسط"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015-2016.

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط وأبعاد الصراع التركي اليوناني:

باتت منطقة شرق المتوسط تتمتع بأهمية كبيرة لدى دول تلك المنطقة ولدى أطراف أخرى مثل روسيا والاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، فأهمية تلك المنطقة ازدادت بشكل كبير بعد نشر هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية دراسة في عام 2018 تفيد بأن منطقة شرق المتوسط بها ثروة هائلة من النفط والغاز الطبيعي تقدر ب122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و 1.7 مليار برميل احتياطي من النفط و تشير تقديرات التنقيب عن الغاز أن تلك المنطقة بها كميات أكبر من ذلك بكثير مما يحمل لتلك المنطقة أهمية كبيرة، وعلى ذلك أسرعت الدول المطلة على تلك المنطقة بترسيم حدودها البحرية حتى تؤمن حصتها من تلك الثروات التي تقع في نطاق حدودها وتعمل على استغلالها والاستفادة منها مما أدى لنشوب الصراع في تلك المنطقة[1].

وتطلق اسم الجزيرة قبرص "Kibris" باللغة التركية، وباللغة الإنجليزية "Cyprus"، وباللغة العربية قبرص أو قبرس، وتعود هذه التسمية إلى النحاس الذي يتواجد بكثرة في الجزيرة.

وقبرص هي ثالث جزر البحر الأبيض المتوسط حجماً، بعد جزيرة صقلية و سردينا، وتبلغ مساحتها 251 كم^2، منها 240 كم^2 أرض يابسة، إضافة إلى 11 كم^2 مسطحات مائية، وتنقسم إلى طرفين.

- قبرص التركية الشمالية التي تبلغ مساحتها 3355 كم^2.
- قبرص اليونانية في الجنوب التي تبلغ مساحتها 5896 كم^2.

ويبلغ طول شواطئ الجزيرة القبرصية 648 كم، ومن المساحة الكلية للجزيرة (10،81%) أرض زراعية موسمية و (4،32%) مزارع شجرية دائمة، (84،87) لأغراض أخرى، وتقطع القواعد العسكرية البريطانية حوالي 150 كم^2 إلى أراضي الجزيرة من عام 1960[2]

تبعد الجزيرة عن الشاطئ التركي مسافة 70 كم، وعن اللاذقية في سوريا 100 كم و عن لبنان 200 كم، وعن مصر 482 كم بالمقابل لتبعد عن اليونان ب800 كم، ويقدر أقصى طول لها من الشرق إلى الغرب 240 كم ويقدر أقصى عرض لها من الشمال إلى الجنوب 100 كم[3].

تملك الجزيرة سلسلتان جبليتان هما:

1. جبال ترودوس في الجنوب الغربي، وهي الأكثر ارتفاعاً، حيث تصل قمة جبل أولمبيا إلى ارتفاع 1952م فوق مستوى سطح البحر وتغطي قممها غابات الصنوبر والأرز.
2. سلسلة كيرينيا كارباس في الشمال حيث ترتفع إلى 1019م فوق مستوى سطح البحر.

والسلسلتان تحدان سهل مساوريا الجاف الذي يمتد من الخليج مورفو في الشمال الغربي إلى خاما جوستا في الشرق والذي يعدّ أكثر مواقع الجزيرة خصوبةً و إنتاجاً.

تنقسم الجزيرة إلى ستة مقاطعات: نيقوسيا، لفكوسيا، ليماسول ولانكا، بافوس كبريني، تحتل قبرص موقعاً ذات أهمية استراتيجية، فهي ملتقى قارات وحضارات ثلاث، أوروبا وآسيا وإفريقيا، الأمر الذي كان له أبعاد إيجابية تمثلت في الثراء الحضاري والتنوع الفكري بين سكانها وشعوب تلك الحضارات[4].

يتضح لنا من خلال ما تقدّم حول الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط أن هذه المنطقة ذو أهمية كبيرة نتيجة لما يتمتع به الموقع من ثروات طائلة جعلته عرضة لأطماع الدول في المنطقة وكذلك ولّدت خلافات ونزاعات بين الجانبين التركي واليوناني وخير دليل ما يحدث اليوم من صراع جعل من كلا الطرفين يحاول السيطرة على المناطق التي يتمتع بها حتى وإن كانت هذه المناطق ليست من حقه وخير دليل أزمة النفط والغاز والصراع حولها لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأزمة قبرص في وقت قريب واستمرار الدعم التركي للجزيرة والتي لا تعترف بها أي دولة سوى تركيا، واستغلال نفوذها في المنطقة لإزعاج اليونان وقبرص، بالإضافة إلى التنقيب غير القانوني عن الغاز في المياه اليونانية، وأخيراً التوتر الخاص بجزر إيجة الخاضعة للسيطرة اليونانية منذ أعوام.

المطلب الأول:- الجذور التاريخية للصراع التركي اليوناني:

مرت العلاقات التركية اليونانية بفترات من المد والجزر منذ استقلال اليونان عن الإمبراطورية العثمانية عام 1832، تنبع هذه الخلافات التاريخية بينهما بسبب الحدود البحرية وملف جزيرة قبرص، بالإضافة إلى خلافات جديدة تتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز في منطقة حوض شرق المتوسط وإيجة، وحصلت اليونان بموجب معاهدة لوزان عام

---

[1] أحمد جمال الصياد وجاد مصطفى البستاني وعاطف محمود دبل، مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط، بتاريخ: 3/يناير/2012م، المركز الديموقراطي العربي، **https://democraticac.de/?p=72082**

[2] عتاك كاتية وسخي هنية، الصراع التركي حول جزيرة قبرص وتداعياته على المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3] المرجع السابق نفسه، ص19.

[4] المرجع السابق نفسه، ص19.

1923 على مجموعة من الجزر في منطقة إيجة، لا تبعد هذه الجزر عن الحدود التركية في منطقة إيجة سوى كيلومترين، بل امتد الصراع إلى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الموجودة فيها جزيرة قبرص، وذلك مع سيطرة تركيا على 37% من الجزء الشرقي لجزيرة قبرص عام 1976، التي أصبحت عقبة أمام تحسن العلاقات بين البلدين منذ عقود[1].

وتعود أيضاً جذور الصراع التركي اليوناني إلى عام 1071م، وذلك قبل العهد العثماني في العصور الوسطى، وعلى وجه الخصوص في معركة ملاذ كرك بين البيزنطيين "اليونان" و السلاجقة "الأتراك" وأسهمت بدخول محمد الفاتح القسطنطينية فاتحاً عام 1453م، ويستطيع أن نطلق على تلك الفترة بالمرحلة الأولى، ولم تقتصر سيطرتهم على اليونان فقط بل سيطروا على إيجة وجزيرة قبرص[2].

وهذا يتضح من الأهمية الجيوستراتيجية التي تحظى بها منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط نتيجة الاكتشافات التجارية الهائلة والضخمة من الغاز الطبيعي، ما أدّى إلى حدوث توترات وصراعات عكست تضارب مصالح القوى الدولية والإقليمية والمحلية، وذلك مع تشابك العديد من العوامل الأخرى والتي كالبقية ساعدت في زيادة وتيرة تلك التوترات، والتي يأتي في مقدمتها الإرث التاريخي الطويل والممتد للصراعات بين كل من تركيا مع اليونان وقبرص، واشتدت هذه التوترات مع تنامي مساعي مطامع وطموحات تركيا لتصبح قوة إقليمية ليس في شرق المتوسط فقط، بل في الشرق الأوسط بصفة عامة[3].

لذلك يعتبر الصراع القبرصي صراعاً تاريخياً، فهو يندرج تحت إطار العلاقات المضطربة بين اليونانيين والأتراك وهي علاقات بطبعها العنف، الوحشية والأحقاد المتبادلة. ينتمي الصراع بين اليونانيين والأتراك لسلسلة الانتقامات الدموية في التاريخ، منذ سنة 1453م، وهي سنة احتلال القسطنطينية من طرف محمد الذي أقر سقوط الإمبراطورية البيزنطية، وقع اليونان لمدة أكثر من ثلاثة قرون تحت النفوذ العثماني، ورغم الثورات المتعددة خلال القرن السادس عشر، ففي سنة 1830، وبفضل مساعدة روسيا وبريطانيا وفرنسا، تمكنوا من الحصول على الاستقلال. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الفكرة التي تشغل بال الوطنيين اليونانيين، هي التمكن من جمع كل اليونانيين الذين يقطنون على ضفاف بحر إيجة تحت دولة واحدة، ولا يمكن أن يتم ذلك بدون صعوبات[4].

وعلى غرار الحرب العالمية الأولى فإن جذور الصراع التركي اليوناني يعود إلى نهايتها، وتعرضت الدولة العثمانية بعد خسارتها الحرب إلى معاملة قاسية من قبل القوى المنتصرة، لا سيما بريطانيا ورئيس وزرائها آنذاك "لويد جورج" الموالي لليونان، فاضطرت الدولة العثمانية في لحظة ضعف تاريخي للتوقيع على معاهدة سيفر عام 1920م. المسمار الأخير في نعش تفككها وانهيارها، تضمنت التخلي عن جميع الأراضي العثمانية التي يقطنها غير الناطقين باللغة التركية، واستيلاء الحلفاء على أراضي تركية شرق المتوسط[5].

وعليه نجد أن الصراع التركي اليوناني له جذور تاريخية تستهدف جملة من القضايا التي مازالت موضع خلاف بين الدولتين حتى اليوم وهي جزيرة قبرص ومسألة السيطرة على الجرف القاري وبحر إيجة والمجال الجوي والمياه الاقتصادية الخالصة والمشاكل العالقة بين البلدين العرقية والدينية التي لابد أن تأخذ في الحسبان هذه القضايا الحساسة التي تمثل عوامل العداء بين الدولتين وهي عبارة عن رواسب تاريخية هذه العوامل مجتمعة تؤجج نار الصراع بينهما بين فترة وأخرى مما يساهم في توتر العلاقات بين الدولتين بين الحين والآخر.

المطلب الثاني:- الصراع والخـلاف حول جزيرة قبرص:

إن أهمية الصراع التركي اليوناني انطلقت من أن الجزء اليوناني من قبرص أغنى من الجزء التركي، بسبب عدم اعتراف دول العالم بقبرص التركية، مما يعني ضعفا في قطاع السياحة و النقل وبقية القطاعات الاقتصادية التي تدعم خزينة الدولة، وتتألف جزيرة قبرص عملياً من دولة قبرص الجنوبية اليونانية التي يعترف بها المجتمع الدولي على أنها جمهورية قبرص المستقلة التي تأسست عام 1960 على أسس تؤكد المشاركة بين القوميتين التركية واليونانية، وهو ما رفضه القبارصة اليونانيين، وقبرص التركية التي تأسست عام 1983 على إثر فشل المفاوضات بين القوميتين، ولتأكيد حقّ القومية التركية، أن تعامل كشريك وليس كأقلية بدولة يونانية[6].

---

(1) نشأت الشوامرة، الصراع التركي اليوناني في البحر المتوسط، تاريخه وأبعاده، 2020.8.27، **www.noopost.com**

(2) بلال شاكر الرشايدة، فاطمة هارون العمارات، الصراع اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد: 43، (خريف، 2021)، ص377.

(3) أحمد سلطان، الأحلام التركية في شرق المتوسط، المصالح والخلافات، المرصد المصري **www.marsad.ecss.com.eg**

(4) عتاك كاتية وسخي هنية، الصراع اليوناني التركي حول جزيرة قبرص وتداعياته على المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص49.

(5) أحمد يوسف كيطان، "المياه الدافئة والمواجهة الساخنة: الصراع التركي – اليوناني شرق المتوسط"، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، (2020)، ص1.

(6) سلطان فرحان رواشدة ومحمد حمد مصطفى القطاطشه، "الصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص"، مجلة الجامعات الرسمية للبحوث في التعليم العالي ،العدد 43 (2023) ص143 – 144.

وتعدّ قبرص ثالث أكبر جزيرة في البحر الأبيض المتوسّط بعد جزيرتي صقليا وسردينيا، وتقع قبرص في القسم الشمالي الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، تبعد عن تركيا 80 كم، وعن اللاذقية في سوريا 96 كم، وعن لبنان 200 كم، وعن فلسطين 300 كم، وعن مصر 482 كم، بالمقابل فإنها تبعد عن اليونان 800 كم، وبينها وبين جزيرة كريت 553 كم، وتبلغ مساحتها 251 كم. أقصى امتداد لها بين الشمال والجنوب 96 كم. وأقصى امتداد لها من الشرق للغرب 220 كم. تقطن الجزيرة طائفتين متنازعتين هما قبرص التركية في الشمال، وتبلغ مساحتها 3355 كم، وقبرص اليونانية في الجنوب، ومساحتها 5896 كم. وهي تتمتع بموقع استراتيجي بالغ الأهمية بالنسبة للعرب أو الاتحاد السوفييتي السابق أو لحلف شمال الأطلسي لا سيما الأسطول السادس الأمريكي[1].

وبالنسبة لأهمية الجزيرة القبرصية لتركيا كانت تابعة للدولة العثمانية لثلاثة قرون، ويعيش عليها جزء من الشعب التركي وهي لا تبعد عن الشاطئ التركي أكثر من 70 كم، وتسيطر على المنحنى الجنوبي للساحل التركي على البحر الأبيض المتوسط، لهذا تحمل الجزيرة أهمية استراتيجية خاصة لأمن تركيا وفي صراعها مع اليونان. فإذا ما أتحدت قبرص مع اليونان سوف يبرز أخطار ضرب الحصار على الشواطئ التركية وإغلاقها منافذها البحرية من مدخل بحر إيجة والمؤدية إلى الدردنيل Dardaneles والبوسفو Bosporus وكافة الموانئ التركية من استانبول حتى الإسكندرية. وهي أخطار تدركها تركيا، ولا يخفف منها أوهام تحالف البلدين ضمن منطقة حلف شمال الأطلسي[2].

ولذلك تعد جزيرة قبرص من أبرز نقاط الخلاف بين البلدين وتعد ثالث أكبر جزيرة في شرق المتوسط بعد جزيرتي صقليا وسردينا وتحتل موقعاً استراتيجيا متميزاً، وفيها تلتقي القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا، في الماضي تنازلت تركيا عنها لبريطانيا بموجب اتفاقية لوزان، ولكن قبرص تحصلت على استقلالها فيما بعد وحاولت الاندماج مع اليونان. وهذا ما أدى إلى إثارة تركيا للسيطرة بعدها على الجزء التركي منها، ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه القضية محل خلاف بين البلدين وهي منقسمة بين قبرص التركية وقبرص اليونانية، حيث الأولى يسيرها القبارصة الأتراك وتعترف بها تركيا فقط، ويسيرها القبارصة اليونان الثلثين الاخرين وتحظى حكومتهم باعتراف دولي.

المطلب الثالث:- الخلاف والصراع حول بحر إيجة:

إيجة "Egee" من الإغريقية القديمة إيغوس "Aigeios" وهو اسم ملك أسطوري، أبن باندیوك، قام بإرسال ابنه تيزي "These" في مغامرة محكوم عليها بالفشل وبموت تيزي عاش إيغوس حياة عذاب بسبب ظنونه أن شجا أبتلع أبنه، فرمى نفسه في البحر الذي بات يحمل اسمه، بحر "إيفه" أو "إيجه"[3]. وتنقسم الجزر الإيجية إلى أربع مجموعات، وهي: جزر السيكل دس والجزر الفيجية الشرقية والجزر الإيجية الشمالية "جزر الدوديكانيز" وجزيرة كريت[4] وبالنظر للأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر سواء الملاحة الدولية أو لمبدأ توازن القوى في بحرة إيجه، فإن تلك الجزر نظمت مجموعة من الاتفاقيات أوضاع هذه الجزر بكونها منزوعة السلاح منها[5]. قمة لندن للسفراء عام 194م التي تقرر فيها منع تحصين أو استعمال الجزر الممنوحة لليونان لأغراض عسكرية إلاّ في حالة محاولة التهريب، ووافقت اليونان ولكن الدولة العثمانية رفضت القرار، لأن منح هذه الجزر لليونان يهدد أمن الأناضول ومضيق الدردنيل.

وفي عام 1923م وفق اتفاقية لوزان كانت تركيا قد أجبرت على الاعتراف بسيادة اليونان على عدد من هذه الجزر وهذا وضع بدوره نهاية الحرب العالمية الأولى بين تركيا والحلفاء ونهاية لحرب الاستقلال، ومن ثم إعلان الجمهورية التركية مجموعة جزر الديكاكينيز [6]. وعليه ازدادت حدة التوترات بين تركيا واليونان في إطار الأزمة المعقدة حول جزر بحر إيجة والحدود البحرية والمياه الإقليمية، وتأتي هذه النزاعات والصراعات كحلقة من خلافات جوهرية مثقلة بإرث التاريخ، إضافة لعقدة الجغرافيا والصراع على مصادر الطاقة المكتشفة حديثاً، وأسهمت الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية والتحوّلات في التوازنات الدولية والإقليمية في تأجيج النزاع بين الفترة والأخرى، وتشترك البلدان في حدود كبيرة، ويعتبر بحر إيجه أكثر الملفات الخلافية حساسية بينهما.

المبحث الثاني:- أثر الصراع التركي اليوناني على أمن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط:

زادت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط مع الاكتشافات الكبيرة من الغاز الطبيعي، ما ساهم في إحداث صراعات وتوترات أدت إلى تضارب مصالح الأطراف الدولية والإقليمية الكبرى ما جعل تشابك العديد من العوامل التي أدت إلى زيادة تلك النزاعات من بينها الإرث التاريخي المثقل بالصراعات بين كل من تركيا مع اليونان وقبرص، وزادت وتيرة هذه التوترات مع صعود مطامع تركيا لتصبح قوة ضاربة في المنطقة ليس في شرق المتوسط

---

(1) أحمد جاسم إبراهيم حميد، "القضية القبرصية والصراع التركي– اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960 – 1994"، مرجع سبق ذكره، ص82.

(2) عتاك كاتية وسخي هنية، "الصراع اليوناني التركي حول جزيرة قبرص وتداعياته على المتوسط" ، مرجع سبق ذكره، ص55.

(3) مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، (لبنان: دار رواد النهضة)، 1995، ص124.

(4) يسرى الجوهري، **جغرافية البحر المتوسط**،(الإسكندرية: دار المعارف)، 1984، ص178.

(5) فتحية مقداد، "تطور الصراع التركي اليوناني حول بحر إيجه وانعكاساته على البلدين،" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007 – 2008 ، ص58.

(6) محمد حمزة حسين الدليمي، لبنى رياض عبد المجيد الرفاعي، **تاريخ العالم المعاصر**، ط1، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع)، 2015، ص65.

فقط بل في الشرق الأوسط وهذا ما جعل تركيا ترسل العديد من سفن الاستكشاف والتنقيب في المناطق المتنازع عليها مع اليونان وقبرص وهو ما أنذر بإشعال فتيل المواجهات العسكرية كان من الممكن أن تتطور إلى حرب شاملة ولذلك فإن علاقات تركيا على مدار العقود الماضية شهدت تراجعا كبيراً في مستواها وتوترا في طبيعتها مع العديد بين دول شرق المتوسط وهو ما أدى إلى التقليل من طموحات أنقرة في المنطقة.

المطلب الأول:- الصراع حول ملف ترسيم الحدود البحرية بين تركيا واليونان:

ليست أزمة شرق البحر الأبيض المتوسط إلاَّ حلقة من سلسلة خلافات جوهرية بين تركيا واليونان في حدود ليست برية فحسب بل أيضاً حدود بحرية محل خلاف في بحر إيجة، بدءاً من حالة جزر بحر إيجة إلى النزاع القبرصي وغيرها العديد من القضايا بين البلدين، متجذرة في السياق التاريخي من العصر البيزنطي وحتى الحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال التركية، لكن الخلافات بينهما تدور اليوم حول بحر إيجة وجزيرة قبرص وغاز شرق المتوسط[1].

فاليونان كانت تحت الحكم العثماني لما يقرب من أربع قرون منذ منتصف القرن 16 وفي معظم الأوقات، كان السكان اليونانيون المسيحيون الأرثودوكس، على علاقة جيدة بإسطنبول عاصمة الإمبراطورية العثمانية آنذاك، منذ الثورة اليونانية عام 1821م ، تدهورت العلاقات بين الأتراك واليونانيين، إذا شجعت القوى الأجنبية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا واليونانيين على محاربة العثمانيين لإضعاف الإمبراطورية حتى أصبحت اليونان دولة مستقلة عام 1832م بالإضافة إلى الوضع الإشكالي لجزر بحر إيجة والتي استخدمتها اليونان ذريعة لتوسيع مياهها الإقليمية وجرفها القاري وحقوقها البحرية الأخرى في بحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط، وأدعت أن جميع الأراضي البحرية على طول السواحل الغربية والجنوبية لتركيا هي أراضيها، في المقابل ترفض أنقرة بشدة المزاعم اليونانية قائلة بأنه سيكون من غير المنطقي وغير المنصف لأي دولة قبول مثل هذه الحدود البحرية بالإضافة إلى جزيرة قبرص[2].

ويمثل ملف ترسيم الحدود أحد النقاط الهامة في فهم الصراع بين تركيا واليونان في شرق المتوسط فذلك الملف يثير صراع حول حقوق التنقيب عن الثروات في المناطق البحرية المختلفة مثل المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة، ففي ذلك الملف تتنافس الدولتان على ترسيم الحدود البحرية سواء تحديد المياه الإقليمية أو الجرف القاري، فأما عن الجرف القاري تقول اليونان أن الجزر الواقعة بالقرب من تركيا هي جزء من السيادة اليونانية مما يعني أن الجرف القاري لليونان عند أقصى الجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجة، وهو ما ترفضه تركيا حيث يستند الموقف التركي إلى ميثاق قانون البحار الخاص بمنظمة الأمم المتحدة 1982م والذي لا يسمح لليونان بأن تجمع الجزر التي يمكنها من الاستفادة من نظام الأرخبيل مع جرفها القطري بمعنى تحديد الجرف القاري من يابس الدولة وليس من جزرها، فترى تركيا أنه من غير المعقول أن تحصل بعض الجزر اليونانية على مساحة جرف قاري ومنطقة أقتصادية تعادل أصفاف مساحتها، وتعتمد في مطالبها على توجهات القانون الدولي التي تحدد المناطق الاقتصادية بناء على المسافة من البر لا من الجزر، وذلك الملف يثير صراع حول حقوق التنقيب في الثروات المكتشفة في شرق البحر المتوسط مما يؤدي لتفاقم الصراع بين تركيا واليونان بشكل خاص والصراع في شرق البحر المتوسط بشكل عام[3].

ويزداد النزاع بين تركيا واليونان على الحدود البحرية ومسألة الترسيم مع ظهور ثروات بالمتوسط إلى جانب الصراع بشأن قبرص الذي يعود إلى 1974 بعد سيطرة تركيا على أجزاء منها كرد على قيام اليونان بضم قبرص، وتدخلت تركيا في الجزيرة مستهدفة القبارصة اليونانيين وانقسمت قبرص إلى الجزء الشمالي للقبارصة الأتراك والجزء الجنوبي للقبارصة اليونانيين، وبقت الأوضاع حتى تجدد الصراع من جديد عام 1996 بعد خلاف حول إحدى جزر بحر إيجة.

ويعود خلفية هذا النزاع إلى تأكيد تركيا على حقوقها في المناطق البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط لعقود من الزمن ظلت أنقرة مستاءة من عدم استفادتها من الموارد الطبيعية للجزر اليونانية الواقعة قبالة ساحل بحر إيجة التركي وبعد تحديد الحدود البحرية التركية اليونانية بنحو/3/ ميل باتفاقية لوزان، تم رفع حدود المياه الإقليمية اليونانية في 1963 إلى /16/ ميل مما يضمن لليونان حوالي 35% من بحر إيجة، بينما تركيا ومنذ مدة طويلة لا تملك أي نص تشريعي فيما يخص هذه المياه الإقليمية، لكنها تمارس غالباً حدود/3/ ميل، وفي عام 1963 رفعت حدود بحرها الإقليمي مياهها إلى 6 ميل، المادة 2 من القانون رقم"476" تحدد أن شاسعة البحر الإقليمي التركي تجاه الدول التي لها بحر إقليمي أكبر محددةً تبعاً لمبدأ التبادل[4].

([1]) ثلجة مناجلي ووداد غزلاني، "إشكالات الصراع التركي اليوناني على الغاز في منطقة شرق المتوسط: الأبعاد والتداعيات"، مرجع سبق ذكره، ص53.

([2]) المرجع السابق نفسه، ص ص 53-54.

([3]) أحمد جمال الصياد وجاد مصطفى البستاني وعاطف محمود دبل، مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط، المركز الديموقراطي العربي، مرجع سبق ذكره.

([4]) محمد أمين صبيحة، "ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر إيجة بين الدبلوماسية والعسكرية"، مرجع سبق ذكره،ص133.

المطلب الثاني:- الصراع حول ملف موارد الطاقة:

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط عامة ومنظمة شرق المتوسط خاصة ساحة لصراع جيوسياسي عالمي وإقليمي على مر العصور، بيد أن هذا الصراع أخذ منحى جديدا منذ مطلع الألفية الثانية، وبخاصة بعد اكتشاف احتياطيات هائلة من الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، ومع تصاعد كشوفات الغاز في منطقة شرق المتوسط، ازداد الصراع والتنافس الإقليمي على هذه الثروات باعتبارها عامل تهديد للاستقرار بدلاً من أن تتحول إلى عنصر الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، مما ينذر بتحفيز الصراعات، وتجددها كالصراع التركي القبرصي، والإسرائيلي اللبناني فضلاً عن دورها في زيادة مستوى التوترات في العلاقات المصرية التركية[1].

يكتسب الغاز الطبيعي أهمية كبرى في العالم اليوم، إذ أصبح يعدّ في عام 2015 ثالث مصدر للطاقة الحرارية الأكثر استخداماً في العالم بنسبة 21.6% من الطاقة الأولية مباشرة بعد النفط 31.7% وفي عام 2016 ارتفعت الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي وفقا لشركة بريتش بتروليوم لنسبة 18% كما كان في العام 2006، ويعدّ حوض شرقي المتوسط من البقع المهمة في حروب الغاز، تتوزع ثروة الغاز فيه بين مصر وقبرص وفلسطين وسوريا ولبنان وتركيا واليونان،وفي حين أن لبنان وسوريا يراوحان مكانهما في الاستفادة من الثروة، قامت قبرص وإسرائيل تنفيذ خطوات وتصدرتا التنقيب عن الغاز في شرقي المتوسط، تليهما مصر[2]. وتشير التقارير إلى أن منطقة شرق المتوسط حافلة بثروة هائلة من الغاز الطبيعي، وتقدر دراسة الهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2010 حجم احتياطي الغاز في حوض شرق المتوسط بنحو 3,45 تريليون قدم مكعب، كما تحتوي المنطقة على كمية ضخمة من الاحتياطات النفطية تبلغ 3.4 مليار برميل منها نحو 1.22 تريليون قدم مكعب من الغاز 1.7 مليار برميل القابل للاستخراج من الناحية الفنية وتقع هذه البحيرة داخل الحدود البحرية الإقليمية لستة دول، في تركيا وسوريا، قبرص ولبنان ومصر وكذلك إسرائيل[3].

ويعتبر الصراع التركي اليوناني امتداد لصراع تاريخي قديم، وليس وليد العصر الراهن وعلى الرغم من التجاور بين البلدين إلا أنهما متباعدتان سياسياً، دينياً ولغوياً، فاليونان التي تتبه الدين المسيحي وتتحدث اللغة اليونانية نجد تركيا تتبع الدين الإسلامي وتتحدث اللغة التركية، وعند تتبع تاريخ هذا الصراع يتبين أن أساسه منذ سيطرة العثمانيين على اليونان ووصفها لدولتهم في القرن 15، حيث وقعت كل من اليونان وجزر إيجة وجزيرة قبرص تحت سيطرة العثمانيين، علما أن الثورة كانت امتداد لسلسلة جديدة من الصراع بين الدولتين[4].

اكتشفت **"نوبل انرجي"** أواخر 2011 حقل أوفر وديت في المنطقة الاقتصادية الخالصة في المياه الجنوبية الشرقية للجزيرة، على بعد 34 كم من حقل "ليفا باثان" ويبلغ احتياطي الحقل نحو تسعة تريليون قدم مكعب من الغاز، ثم يلي هذا الاكتشاف اكتشاف اخر في عام 2018، حيث أعلنت شركة النفط والغاز الأمريكية "أكسون موبيل" اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل يقع قبالة ساحل قبرص، وأكدت الشركة أن الحقل قد يحوي موارد من الغاز الطبيعي. تتراوح بين 170- 230 مليار متر مكعب وفي عام 2019، وفي المنطقة الاقتصادية القبرصية أيضاً تم اكتشاف حقل "جلا وكسي" باحتياطيات تقدر ب142-227 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي[5].

يتضح من الصراع الدائر بين قبرص وتركيا هو من أبرز النزاعات تحديداً على المناطق الاقتصادية الخالصة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، ذلك النزاع القائم بين تركيا وقبرص هو نزاع تاريخي ممتد على الرغم من الاستثمارات الوليدة في الغاز الطبيعي الذي يمكن أن يذهب إلى إعادة رؤية العلاقات الاستراتيجية بين تركيا وقبرص إلا أنه يبدو أن هناك تسوية سياسية بينهما مستقبلا، حيث ذهبت قبرص في أوائل 2012 إلى الإعلان عن مزاد عالمي للاستكشافات لعدد كبير من الشركات العالمية في المياه المتنازع عليها مع الجانب التركي لهدف دعم عمليات الاستكشاف، مما دفع تركيا للتدخل أكثر من مرة لمنع سفن الاستكشاف من البحث عن الغاز الطبيعي في المنطقة المتنازع عليها بين الجانبين، وكان آخر تلك الاعتراضات في فبراير 2018 عندما اعترضت تركيا أحد سفن الاستكشاف التابعة لشركة إيني الإيطالية المتجهة للتنقيب في المياه المتنازع عليها، وبعد عدة شهور من الواقعة أطلقت تركيا في أكتوبر 2018 سفينة الحفر فاتح للبدء في عمليات الحفر في المياه القريبة من المنطقة المتنازع عليها مما يدل على الصراع والنزاع التركي اليوناني كان له تأثير كبير على مسألة الأمن والاستقرار في منطقة شرق المتوسط مما استدعى تدخل أممي لتجميد الصراع لفترات مؤقتة.

([1]) غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز الحكومة وبناء السلام، صنعاء اليمن،www.mena-acdp.com

([2]) ثلجة مناجلي ووداد غزلاني، إشكالات الصراع التركي اليوناني على الغاز في منطقة شرق المتوسط: الأبعاد والتداعيات، مرجع سبق ذكره، ص 37.

([3]) المرجع السابق نفسه، ص 37-38 .

([4]) سارة براهيمي، الغاز والصراع في شرق المتوسط، ، مرجع سبق ذكره، ص36.

([5]) سلوى السعيد فراج، انعكاسات صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص123

المطلب الثالث:- الصراع حول المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري:

نصت المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن لا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، ولما كان البحر الإقليمي قد جرى تحديده ب12 ميل بحري، فإن نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة لا يتجاوز 188 ميل بحرياً، كما نصت المادة 74 من الاتفاقية أيضاً على أنه يتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي، كما أشير إليه في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بغية التوصل إلى حل منصف، وإذا تعذر التوصل إلى اتفاق في غضون فترة معقولة من الزمن، تلجأ الدول المعنية إلى الإجراءات المنصوص عليها في الجزء الخامس عشر وحينما يكن جرف قاري واحد واقعاً بامتداد أقاليم دول متجاورة، يُحدد الجرف القاري باتفاق بين هذه الدول، وفي حالة عدم الاتفاق، يتم تطبيق طريقة المسافات المتساوية كأبعاد بين الحد الفاصل وأقرب نقط في خط الأساس الذي يبدأ من قياس عرض البحر الإقليمي لكل من هذه الدول إذا لم تكن هناك طريقة أخرى في التحديد[1].

يتمثل جوهر المشكلة في هذا المجال بتحديد اليونان لحدودها البحرية، استناداً إلى قانون الأمم المتحدة للبحار الذي يعطي الحق لجزر بحر إيجة الخاضعة للسيادة اليونانية، بإنشاء مناطق بحرية خاصة "مياه إقليمية"، ومنطقة اقتصادية خالصة وجرف قاري، وبين هذه الجزر الثلاثة تجمعات محاذية للبر التركي، ولكن المشكلة تتركز فضلاً عن جزيرة قبرص، في جزيرة كاستيلوريزورميس التي تبعد عن البر التركي نحو 2 كلم، ومساحتها أقل من 10 كلم^2 ويقطنها نحو 400 شخص بشكل دائم، والسيطرة على هذه الجزيرة تؤدي إلى تفسير جذري في ترسيم الحدود البحرية لكل من تركيا واليونان وقبرص، فإذا وضعت تحت السيادة التركية أو لم يتم احتسابها ضمن المياه البحرية اليونانية أو ما يعرف وفق قانون البحار بعدم إعطائها أي تأثير في ترسيم الحدود، فإن ذلك سيرفع مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة التركية بنحو 100 ألف كلم^2 لتصل إلى 142 ألف كلم^2[2].وينطبق ذلك على كل من جزيرتي كبريت ورودس وكذلك على جزيرة قبرص التي ترى تركيا أنه لا يجوز أن تمتلك مياهاً إقليمية ومنطقة اقتصادية خالصة مماثلة لدول ساحلية مثل مصر وتركيا، فضلاً عن اتهام تركيا لقبرص اليونانية بمصادرة حق قبرص التركية في الموارد البحرية للجزيرة، ولذلك فإن المقاربة التركية لترسيم الحدود قلصت المنطقة الاقتصادية القبرصية بشكل ملحوظ[3]. وعليه قامت قبرص بالتحرك لترسيم حدودها البحرية مع البلدان المجاورة لها حتى تضمن عدم الدخول في صراعات من شأنها تهديد عمليات التنقيب عن ثروات شرق المتوسط وتهديد الاستفادة منها، وعليه قامت قبرص بعقد اتفاقية لترسيم الحدود مع مصر 2003م ، ودخلت حيز النفاذ بعد تصديق برلمانات الدولتين عليها، وتم تعديلها عام 2013م ، وتبعها اتفاق مماثل لترسيم الحدود بين قبرص ولبنان لكنه لم يدخل حيز النفاذ لعدم تصديق مجلس النواب اللبناني على هذه الاتفاقية، وفي عام 2010م قامت قبرص بتوقيع اتفاقية لترسيم الحدود بينها وبين إسرائيل، فتلك الاتفاقيات جنبت قبرص العديد من النزاعات في منطقة شرق المتوسط مع دول عديدة من دول تلك المنطقة باستثناء تركيا بسبب الصراع القديم بين الدولتين إلى جانب ملف أزمة قبرص والذي يزيد من الصراع بين الدولتين ويقف حجر عثرة أمام علاقات غير صراعية بين قبرص وتركيا[4]. وتعد تركيا الجرف القاري بأنه الامتداد الطبيعي لمساحة البلد أو القارة، وهكذا يجب تقرير حق تركيا في الجرف المطل على بحر إيجة هذا البحر الفاصل بين تركيا واليونان، أما بالنسبة لليونان فعليها أن تعترف بأن جرف بحر إيجة له مكانة خاصة، إذ أن الكثير من جزره البالغة (3.54) جزيرة مبعثرة تبعد أميالاً قليلة عن السواحل التركية، وعليها أن تقبل الحقيقة المتعلقة بأن الجرف القاري التركي كامتداد طبيعي للأناضول يتجاوز الأجزاء الغربية لبعض الجزر اليونانية المجاورة، وأن عبارة الخط المار عبر الوسط الذي سيحدد الخط بين جزيرة يونانية والساحل التركي يبدو على هذا الأساس غير واقعي للأتراك لأنه سيحول بحر إيجة إلى بحيرة يونانية، وتأسس على ذلك تعارض تركيا توسيع المياه الإقليمية اليونانية كي لا يتبعها توسيع الجرف القاري وبالتالي سيقلص بشكل خطير المياه العالية لبحر إيجة من 56.2% إلى 26% وبدأت المشكلة بين تركيا واليونان حول الجرف القاري لبحر إيجة عام 1973-1974م عند إعلان اليونان عن اكتشافها النفط والغاز في الجرف القاري لبحر إيجة، وأعلنت بعد ذلك أن كل ما في الجرف القاري من معادن هو من حقوق اليونان وتحت السيادة اليونانية، ويعطي اتفاق جنيف لعام 1958م للدول حق التنقيب عن المصادر الطبيعية في مياهها الإقليمية إلا أن تركيا ردت بأن لها نفس الحق في هذه الثروات لأنها تعد أن الجرف القاري لبحر إيجة إنما هو امتداد لأراضيها[5]. وعليه، في ظل غياب اتفاقية ترسيم الحدود البحرية واضحة المعالم، وعدم موافقة تركيا على اتفاقية البحار لعام 1982م ، يلقي النزاع على مناطق الجرف القاري وراء المياه الإقليمية بظلاله على التوازنات والحقوق

([1]) ياسمين أحمد صالح،" النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الأزمة"، مرجع سبق ذكره، ص ص135-136.

([2]) غاز المتوسط وصراع تغيير الحدود، ياسر هلال، مؤسسة الفكر العربي، **www.arabthougt.org**

([3]) المرجع السابق نفسه.

([4]).أحمد جمال الصياد وجاد مصطفى البستاني وعاطف محمود دبل، مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط، مرجع سبق ذكره.

([5]) أحمد جاسم إبراهيم حميد، "القضية القبرصية والصراع التركي – اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960 – 1994"، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

والمصالح في بحر إيجة وارتباط الخلاف مؤخرا بالأزمات المعقدة في شرق المتوسط وشمال أفريقيا والتوترات الدولية، من خلال الحرب الروسية على أوكرانيا وتبعاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

الخاتمة: لا يزال الصراع التركي اليوناني حاضر منذ العثمانيين إلى الآن، ورغم التوصل إلى حلول بينهما يظل الأمر معقداً في الوقت الحالي، وذلك لتعدد أسباب الصراع من خلال فشل الجهود الدولية بإنهاء حالة النزاع القائم بالطرق السلمية وعلى الرغم من أن الصراع العسكري ليس بعيداً على أرض الواقع من خلال تهديدات الطرفين بنشوء الحرب فتركيا كانت مستعدة لخوض صراع حقيقي مع اليونان ولكن اليونان كانت تستقوى بالاتحاد الأوروبي حتى لا تكون بمفردها أمام تركيا، وعندما هدأت الأوضاع تم اكتشاف حقول الغاز في شرق المتوسط مما جعل الصراع لا يتوقف على تركيا واليونان بل دخلت أطراف دولية مما فاقم من حدة الصراع.

نتائج الدراسة:-

1. أن عامل التوقيت لم يكن مهماً لتسوية الصراع بل أدى إلى تأزم الوضع ضمن القرن الخامس عشر لم تحل مسألة النزاع التركي بل ازدادت سوء، وبل لم تقف بين تركيا واليونان بل أصبحت معقدة.
2. ساهم المجتمع الدولي على تطور الصراع، فأصبحت كل دولة تعمل على توظيف الصراع وفق مصالحها مما يعني بأن تدخل الأطراف الإقليمية لم يسعف الصراع، وإنما عمل على ازدياد مصالحها باستغلال الصراع.
3. الإبقاء على الوضع الحالي هو الأفضل في هذا الصراع، لأن المواجهة المسلحة والحرب ليس من مصلحة أحد، ولذلك تسعى تركيا واليونان إلى كسب الأطراف الإقليمية لتساوي قوتهما، ونتيجة للتساوي لن يتم إشعال حرب بينهما.

التوصيـات:-

1. العمل على دعم المفاوضات الجدية بين تركيا واليونان حول الموضوعات الخلافية بينهما.
2. ومن أجل حل جذري للخلاف ينبغي أن يعترف الاتحاد الأوروبي بقبرص التركية.
3. العمل على دعم المفاوضات بين الأطراف المهتمة بالغاز الطبيعي.
4. حل مشكلة الحدود الجوية والبحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة ليس فقط بين تركيا واليونان، وإنما مع مصر وليبيا ولبنان أيضاً.

قـائمة المصادر والمراجع:-

أولا – الكتب:-

- الجوهري، يسري، جغرافية البحر المتوسط،(الإسكندرية: دار المعارف، 1984).
- الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية،(لبنان: دار رواد النهضة، 1995).
- الدليمي، محمد حمزة حسين، الرفاعي، لبنى رياض عبد المجيد، تاريخ العالم المعاصر، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015).

ثانيا- الدوريات:-

- الرشايده، بلال شاكر، العمارات، فاطمة هارون، الصراع اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية ،مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد 24،(2021).
- حميد، أحمد جاسم أبراهيم، القضية القبرصية والصراع التركي- اليوناني في ظل الموقف الدولي1960-1994، مركز بابل للدراسات التاريخية جامعة بابل، العدد 6، (1994).
- رواشده، سلطان فرحان، القطاطشة، محمد حمد مصطفى، الصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص، مجلة أتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، العدد 43،(2023).
- صالح، ياسمين أحمد، النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الأزمة، المجلة الجنائية القومية، العدد 63،(نوفمبر،2020).
- صبيحه، محمد أمين، ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر إيجة بين الدبلوماسية والعسكرة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، العدد1،(2023).
- فراج، سلوى السعيد، انعكاسات صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 2،(أكتوبر2021).
- كيطان، أحمد يوسف، المياه الدافئة والمواجهة الساخنة: الصراع التركي – اليوناني شرق المتوسط، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،(2020).

ثالثا- شبكة الإنترنت:-

- أحمد جمال الصياد، وجاد مصطفى البستاني، وعاطف محمود دبل، "مسارات ومآلات الصراع في شرق المتوسط"، المركز الديمقراطي العربي، www.//democraticac.de
- أحمد سلطان، "الأحلام التركية في شرق المتوسط المصالح والخلافات"، المرصد المصري، 2022/5/24، www.marsad.ecss
- نشأت الشوامرة، الصراع التركي اليوناني في البحر المتوسط، تاريخه وأبعاده، 27-8-2020، www.noopost.com
- "غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي: دراسة تحليلية"، صادرة عن مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء اليمن،www.mena-acdp.com
- ياسر هلال، "غـاز المتوسط وصراع تغيير الحدود"، مؤسسة الفكر العربي، www:arabthough.org

رابعا- الرسائل العلمية:-

- عوينة محمد، الصراع التركي اليوناني في بحر إيجة(1912م- 1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2017-2018.
- عباد حكيمة، واق أمن الطاقة في شرق المتوسط بعد الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي بين الصراع والتعاون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري- تيزي وزو،2018- 2019.
- ثلجة مناجلي، غزلاني، وداد، إشكالات الصراع التركي اليوناني على الغاز في منطقة شرق المتوسط: الأبعاد والتداعيات، رسالة غير منشورة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021-2022.
- سارة براهيمي، الغاز والصراع في شرق المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحي، 2021-2022.
- عتاك كاتية، وسخي هنية، الصراع اليوناني التركي حول جزيرة قبرص وتداعياته على المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015-2016.
- فتحية مقداد، تطور الصراع التركي اليوناني حول بحر إيجه وانعكاساته على البلدين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر2007،03-2008.

جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الإعلامي لخدمة المجتمع

د. علي العماري سالم عبدالحفيظ كلية الإعلام والاتصال ــ جامعة طرابلس

الملخص: سعت هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في التعليم الإعلامي وتحديد متطلبات تطبيق الجودة، وهي محاولة للوصول إلى مقترحات لتحقيق جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الإعلامي لتنفيذ وظيفة من وظائف الجامعة وهي خدمة المجتمع، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لمسح مضمون الأدبيات والدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية وجودتها في التعليم الإعلامي المجتمع ،واستنتجت الدراسة نتائج من أهمها: أن المسؤولية الاجتماعية للتعليم الإعلامي تتمحور في ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي البعد الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي، كما أن تطبيق جودة المسؤولية الاجتماعية يتطلب التخطيط له ونشر ثقافتها، والاقتناع بتطبيقها، وتعزيز العمل الجماعي، وجودة المحتوى التعليمي للجامعات التي تقدمها لطلبتها لتلبي الاحتياجات المجتمعية، ومن أهم المقترحات لتحقيق جودة المسؤولية الاجتماعية لخدمة المجتمع هي: تضمين المسؤولية الاجتماعية ومفاهيمها ضمن البرامج التعليمية للجامعات الليبية، والعمل على تحسين الخدمات التي تقدمها للمجتمع، وتكوين فرص عمل حقيقية يتطلبها سوق العمل، لتوفير هذه الفرص لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال ضمان جودة المسؤولية الاجتماعية للجامعات.

Summary:
This study sought to determine the dimensions of social responsibility in media education and determine the requirements for applying quality. It is an attempt to come up with proposals to achieve quality social responsibility in media education to implement one of the university's functions, which is community service. The researcher used the descriptive approach to survey the content of the literature and studies that dealt with the topic of social responsibility. And its quality in media education in society. The study concluded results, the most important of which are: that social responsibility for media education is centered on three main dimensions, which are the social, environmental, and economic dimensions. Also, applying the quality of social responsibility requires planning, disseminating its culture, being convinced of its application, and promoting collective work. And the quality of the educational content that universities provide to their students to meet societal needs. Among the most important proposals to achieve quality social responsibility for community service are: including social responsibility and its concepts within the educational programs of Libyan universities, working to improve the services they provide to society, and creating real job opportunities that the labor market requires, to provide these services. Opportunities for community members, in addition to benefiting from international expertise in the field of ensuring the quality of social responsibility of universities.

المقدمة:

شهد الدول منذ أوائل القرن العشرين تطورات متسارعة في كافة المجالات العلمية، مما أدت إلى تغيير في بيئة عمل المؤسسات واستراتيجياتها التنظيمية، حيث تمثلت هذه العوامل في تزايد وتيرة المنافسة بينها، وشكلت ثورة المعلومات وتقنيات الاتصال نموا في جميع المجالات الاقتصادية والصناعية، مما ساهم في الاندفاع نحو نشؤ اقتصاد جديد قائم على مجتمع المعرفة.

هذا بدوره جعل التركيز يتوجه باهتمام ملحوظ نحو موضوع المعرفة، وعلاقتها بثورة التكنولوجيا والاتصالات من ناحية، وظاهرة الاجتماع الإنساني من ناحية أخرى وجاء ذلك مصحوبا بتنامي الوعي بالأهمية الوظيفية للمعرفة، والناتج بدوره عن تغلغل تقنيات المعلومات والاتصالات في بيئة الحياة الاجتماعية، وتحكمها في شبكة العلاقات الاجتماعية للإنسان المعاصر من ناحية أخرى، وقد أدى ذلك إلى ظهور ما اصطلح على تسميته مجتمع المعرفة .

إلى جانب هذه التغيرات والتطورات ظهرت تحديات جديدة بالنسبة للجامعات كمؤسسات مجتمعية تتمثل في الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تمارسه، ما حتم عليها إيجاد فلسفة وآليات عمل ضمن إطار أخلاقي واجتماعي، يمثل علاقة هذه الجامعات بالمجتمع وخدمته، وهو ما اصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية للتعليم الجامعي، والذي يعكس مدى تقديم نشاطاتها بالمجتمع عن طريق التعليم والبحث العلمي .

وفق هذا السياق فإن دور التعليم الجامعي هو التصدي لقضايا المجتمع وخدمته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الاستراتيجية، لتدريس قضايا ذات صلة بالمسؤولية الاجتماعية، وتصميم البرامج التي تلبي الاحتياجات للفرد والجماعة والمجتمع والمؤسسات، عن طريق الجامعات وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية مرغوب فيها بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المجتمع وحاجاته الفعلية.

تستطيع الجامعة من خلال كوادرها المتخصصة إيلاء المسؤولية الاجتماعية عن طريق برامجها وأنشطتها التعليمية والثقافية في خدمة المجتمع، بتقديم التعليم المستمر، وإثراء الاقتصاد المعرفي، كما أن المسؤولية الاجتماعية وضمان جودتها في التعليم الجامعي من السياسات التي تمثل الاطار الأخلاقي لمجتمع الجامعة من الطلبة وهيئة التدريس والموظفين، ومسؤولياتهم تجاه الأثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة .

إن غاية الجامعات ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي وجدت فيه من خلال تحمل مسؤوليتها الاجتماعية، بمعنى أن ارتبط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، وذلك يفرض عليها وجود نظام جودة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الأهداف وفق التخطيط الاستراتيجي.

وبالتالي فإن الجامعات كمؤسسات تعليمية ومجتمعية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع، من خلال رؤية جديدة تقوم على مفهوم تلبية الاحتياجات التنموية الفعلية للمجتمع، برسم سياسات قادرة على الاستجابة لكل التوقعات المجتمعية بينها وبين المجتمع.

علاوة على ذلك فإنه يحتم عليها ضمان جودة مسؤوليتها الاجتماعية على نحو يستند إلى رؤية حديثة تعتمد على التفكير الإبداعي، تترجم أدوارها من خلال مسؤوليتها الاجتماعية إلى مبادرات ريادية متميزة تواكب التطور التقني، والتعليم الرقمي، لترتقي بمساهماتها في خدمة مجتمعها.

مما سبق ذكره تبرز أهمية القيادات الإدارية والأكاديمية للجامعات ودورها في التحسين المستمر للوصول إلى جودة المسؤولية الاجتماعية.

مشكلة البحث: تشكل جودة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات اهتماماً بالنسبة لجميع الدول المتقدمة منها والنامية بشكل خاص، باعتبارها تشكل الخصائص المميزة لكل مجتمع في قدرته على قيادة مؤسساته، وبرامجه بفاعلية وكفاه، وتأتي المسؤولية الاجتماعية من خلال التزام الجامعات بمسؤوليتها ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي، واهتمام الإدارة العليا بالتنمية المستدامة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية.

ويرتبط حجم وجود خدمات التعليم الجامعي بحاجات المجتمع، ونجاح المؤسسة التعليمية هو نجاحها في تحمل المسؤولية الاجتماعية [1] وكما ذكرت بخيت " أن غاية الجامعة الحقيقية، ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي أوجدت فيه، من خلال تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية، ويعني ذلك ارتباط الجامعة بمجتمعها، يعطيها شرعية وجودها" [2] ،ولتحقيق ذلك يتطلب وجود نظام جودة المسؤولية الاجتماعية في الجامعة لتسهم في تحقيق الأهداف وعلى مؤسسات التعليم الجامعي ضمان مسؤوليتها الاجتماعية، على نحو يستند لرؤية حديثة.

مما سبق تظهر أهمية تفهم القيادات الإدارية لمؤسسات التعليم الجامعي فلسفة تطبيق الجودة الشاملة لتحسين الأداء، للوصول إلى جودة المسؤولية الاجتماعية. ومن خلال ما سبق يمكن تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات، بأنّها التزام الجامعات بتعظيم دورها الإيجابي، والتقليل من أثرها السلبي في المجتمع، وهى الترجمة الفعلية لوظيفة الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع، وينطلق مفهوم المسؤولية الاجتماعية من الدور الاجتماعي للجامعات، الذي يكتسب أهمية متزايدة في العصر الحالي، لأنّها تعد من أهم المؤسسات المجتمعية، التي يقع على عاتقها مسؤولية اجتماعية كبيرة تجاه المجتمع، ممّا يتطلب منها وضع نظام المسؤولية الاجتماعية ضمن التخطيط الاستراتيجي.

تقاس المسؤولية الاجتماعية بقيمة الفرد الحقيقية في مجتمع الجامعة وبقدر تحمله مسؤولياته الاجتماعية تجاه مجتمعه الذي يعيش فيه، وتعد المسؤولية الاجتماعي للتعليم الجامعي الأساس الاستراتيجي والإطار الأخلاقي لأداء مجتمع الجامعة، للدفع بعجلة للتنمية المستدامة، وبشكل عام يمكن تحديد المدلول المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية بأنها السياسة الأخلاقية لجودة أداء مجتمع الجامعة.

وعلى الرغم أن الدور الرئيسي للجامعات يتمثل في رسالتها الأكاديمية العلمية والمعرفية، إلا أن التطور التقني ومتغيرات ثورة المعلومات فرضت عليها اعتماد نظام جودة لمسؤوليتها الاجتماعية كمؤسسة اجتماعية في تحقيق في التنمية. وبما أن التغييرات في المجتمعات متواصلة ومتجددة بفعل ما شهده التطور التقني في مجالات الاتصالات والإعلام وانعكاساتها على الأفراد والجماعات والمجتمعات واتجاهاتهم، مما يفرض على الجامعة مشاركة فاعلة بينها وبين المجتمع بتطوير الواقع الفعلي بما يلبي احتياجات المجتمع، فهي تقع في رأس الهرم وعليها التزام بتحقيق نوعية مناسبة من التعليم، والبحث العلمي الذي يساهم في قيادة المجتمع.

وتأييدا لما سبق فقد أوصى مؤتمر المسؤولية الاجتماعية المنعقد في نابلس في العام2011 بزيادة تأثير دور الجامعات في مجال المسؤولية الاجتماعية وضمان جودتها، وتحسين نوعية التعليم والبحث العلمي لمواكبة التطور بالمجتمع المحلي ووضع خطة للمسؤولية الاجتماعية ضمن مكونات الخطة الاستراتيجية للجامعات .

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية للجامعات لخدمة المجتمع، ولذلك تمت صياغتها في الإجابة على التساؤل الآتي: ما متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية للجامعات لخدمة المجتمع؟

تساؤلات الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات لخدمة المجتمع؟ ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

ـــــ ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجامعات؟

ـــ ماهي أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الجامعات؟

ـــــ ماهي متطلبات تطبيق جودة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات لخدمة المجتمع؟

ـــــ ماهي الآليات المقترحة لتحقيق جودة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات لخدمة المجتمع؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

---

[1] . أ.سيسي أحاندو ، متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع ، مجلة دراسات لجامعة الأغواط ،العدد 42 ، ماى 2016 ص50 .

[2] نفس المرجع السابق ص 51.

ـــــ التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجامعات.
ـ التعرف على أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الجامعات.
ـــــ التعرف على متطلبات تطبيق جودة المسؤولية الاجتماعية بالجامعات.
ـــــ تقديم مقترحات لتحقيق جودة المسؤولية الاجتماعية بالجامعات لخدمة المجتمع.

أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من الإشارة إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأبعادها، انطلاقا من وظيفة من وظائف الجامعة وهي خدمة المجتمع .

منهج الدراسة : وفقا لطبيعة الدراسة الحالية فان المنهج الوصفي يعتبر من المناهج المناسبة لها وذلك من خلال مسح ومراجعة الأدبيات التربوية التي تناولت المسؤولية الاجتماعية في الجامعات، والرجوع للبحوث والدراسات التي تناولت الموضوع.

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على متطلبات تطبيق جودة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات، بما يؤدي إلى فاعليتها في أداء وظيفتها خدمة المجتمع .

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

الجودة: هي عملية تحول في طرق إدارة المؤسسة، بحيث تتضمن التركيز على التحسين المستمر لجميع العمليات والوظائف بمراحلها المختلفة، وتوظيف الموارد المتاحة لتحسين العمل بما يحقق حاجات المستفيد .

المسؤولية الاجتماعية للجامعات: هي التزامها بتعظيم الأثر الإيجابي، والتقليل من الأثر السلبي على المجتمع، ويكون ذلك بترجمتها الفعلية لوظيفة من وظائفها وهي خدمة المجتمع .

المسؤولية الاجتماعية للجامعات : " السياسة الأخلاقية لجودة أداء مجتمع الجامعة من الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين، مع مسؤولية إدارة التأثيرات البيئية، والمعرفية، والتعليمية، وسوق العمل، لتحسين التنمية البشرية المستدامة "[1]

خدمة الجامعة للمجتمع: وهي الترجمة الفعلية لوظيفة من وظائف الجامعة من حيث ما تقدمه من إجراء البحوث التطبيقية، وتقديم الاستشارات، وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية لمؤسسات المجتمع، ويمكن للجامعة أن تقدم خدمتها في مجالات داخل الجامعة بما تقوم به من أنشطة ثقافية ورياضية وفنية وبيئية، أو خارجها بما تقدم به من بحوث لاقتراح حلول لمشاكل وقضايا المجتمع، المشاركة في الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية، والتأليف والنشر العلمي.

الاطار المفاهيمي: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يشكل الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية من اعتبارها اطار أخلاقي لمجتمع الجامعة، وهي مفهوم مرتبط بالتطور والتنمية باعتباره أساس استراتيجي لدفع عجلة التنمية في المجتمع، من خلال توظيف الجامعات لصنع مستويات التطور، على اعتبار أنّ التعليم الإعلامي الجامعي بالجامعات ُيكون مخرجات إعلامية، ووفق ما تطرحه المسؤولية الاجتماعية فإن الجامعات تتحمل مسؤولية مجتمعية لتطوير المجتمع .

من خلال الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الليبية، ووظيفتها في خدمة المجتمع، التي تتحدد لإعداد الموارد البشرية، والبحوث العلمية للمساهمة في التنمية المجتمعية، وتزايد الاهتمام الملحوظ بمجتمع المعرفة بأبعاده المختلفة، وتُعد الجامعات أحد أهم المؤسسات التعليمية التي يقع على عاتقها مسؤولية اجتماعية كبيرة تجاه المجتمع، ووضع المسؤولية الاجتماعية ضمن التخطيط الاستراتيجي باعتبار أن التعليم الإعلامي الجامعي بالجامعات يتولى تكوين مخرجات إعلامية .

ومما ذكر من قبل ما عرف بلجنة البروفسور هوشتر، وعدد من الشخصيات الإعلامية الأمريكية، ودراسة أخرى بعنوان حرية الصحافة إطار المبدأ، وأقرت اللجنة أنَه من غير المعقول أن تبقى حرية الصحافة سائبة، إذ لابد من مسؤولية محددة من قبل المجتمع، فالصحفي لديه مجموعة من المُثل والقيم والأخلاق، ولا يصح أن يستغل حريته المطلقة في الإساءة للمجتمع [2].

الجامعات أحد أهم المؤسسات التعليمية التي يقع على عاتقها مسؤولية اجتماعية كبيرة تجاه المجتمع ، ووضع المسؤولية الاجتماعية ضمن التخطيط الاستراتيجي.

ومن خلال الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الليبية، ومن دور الجامعات التصدي لقضايا المجتمع وخدمته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية، من خلال إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن خططه الاستراتيجية، لتدريس قضايا ذات صلة بالمسؤولية الاجتماعية، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي الاحتياجات للأفراد والجماعات

3 مديحة فخري محمود، تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد 80، ديسمبر2016 .

4 .حنان المليتي ،استراتيجيات التأثير والإقناع والتأطير الإعلامي في معالجة الظاهرة الدينية في تونس بين 2011 و2014 الصحف الأسبوعية التونسية نموذجاً ،رسالة دكتوراه ن معهد الصحافة وعلوم الأخبار ،جامعة منوبة ،السنة الجامعية 2017 /2018 ص 31

والمؤسسات، والجدير بالذكر أنّ جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي، تشكل اهتماماً عالمياً انطلاقاً من غاية الجامعة الحقيقية، ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع.

وتعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنَها السياسة الأخلاقية لجودة أداء مجتمع الجامعة من الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين، مع مسؤولية إدارة التأثيرات البيئية، والمعرفية، والتعليمية، وسوق العمل، لتحسين التنمية البشرية المستدامة، وتأتي الأهمية بموضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات من منطلق النظرة الجديدة التي تتجاوز الدور التقليدي لوظائفها، من مؤسسة تعليمية فقط، بل يتعدى إلى مؤسسة مفتوحة على العالم تنتج المعرفة والعلوم والتكوين، ومجمع للمعلومات والمعرفة يعتمد على الحوار والمشاركة والتفاعل للأفكار المختلفة. [1]

موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات يستدعي أن تضعها في أهم اهتماماتها، لتعمل على رفد المجتمع بمخرجات من الخريجين، لديهم مهارات ومعارف يستخدمونها لأداء أدوارهم، وهي من وظائف الجامعة لتوظيف أنشطتها الأكاديمية والعلمية في خدمة المجتمع، وإدراج مفهوم المسؤولية المجتمعية، ومبادئها وأبعادها في المناهج الدراسية، وتضمين قضايا المجتمع الهامة في المناهج، ومن هنا تأتي أهمية جودة المسؤولية الاجتماعية بالجامعات .

وبناءاً على ما سبق يتضح أنَ المسؤولية الاجتماعية للجامعات هي نهج تحتاجه إدارات الجامعات الليبية، في إطار وظيفتها خدمة المجتمع، وتحمل مسؤوليتها المجتمعية من خلال برامجها الأكاديمية والخدمية، لمعرفة قياس القيمة الحقيقية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه المجتمع، الذي تنتمي إليه، باعتبارها مساهم لعمليات التنمية والتطور في المجتمع، وارتباطها ما تقدمه الجامعات من مبادرات تساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، لتقليل الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع منها، وبين ما يقدم واقعياً، إنطلاقاً من أنَ غاية الجامعة ومبرر وجودها خدمة المجتمع الذي يحملها مسؤوليتها الاجتماعية، بسد حاجاته الفعلية، والاستجابة لتوقعاته .

تأتي الأهمية بموضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات من منطلق النظرة الجديدة التي تتجاوز الدور التقليدي لوظائفها من مؤسسة تعليمية فقط، بل يتعدى ذاك إلى مؤسسة مفتوحة على محيطها تنتج المعرفة والعلوم والتكوين، ومجمع للمعلومات والمعرفة، يعتمد على الحوار والمشاركة والتفاعل للأفكار المختلفة [2]، إنَ موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات، أمرٌ ليس تجديد في مضمونه، ولكنه يطرح لأجل إبرازه وتضمينه بشكل ملموس، في مناهج الجامعات، ومخرجاتها، ودورها في المجتمع يستدعي أن تضع المسؤولية الاجتماعية في أوليات اهتماماتها، لتعمل على رفد المجتمع بمخرجات من الخريجين، لديهم مهارات ومعارف يستخدمونها لأداء أدوارهم .

ومن هنا تأتي أهمية توظيف جودة المسؤولية الاجتماعية للجامعات، خاصة عندما نتناول موضوع واقع جودة التكوين للتعليم الإعلامي الجامعي، وتطبيق إدارة ضمان جودة المسؤولية الاجتماعية للتعرف علي فرص اكتساب الطلاب للمهارات الشخصية والمعرفية والمهنية، التعليم وأساليب التدريس، والتجهيزات والمعدات، وتناسب أعداد الطلاب مع أعضاء هيئة التدريس، ومستوى جودة المخرجات من المهارات الوظيفية التي يحتاجها سوق العمل، من المهارات الفنية، ومسؤولية الجامعات في تكوين الطلاب سواءً من حيث المناهج الدراسية، أو اكتساب المهارات العلمية تساعد على انتقال المخرجات لسوق العمل بشكل مناسب، والتعرف على أسباب الزيادة المفرطة في المعروض من المخرجات، وقلة تلبية احتياجات السوق، لقلة تلبية التعليم الجامعي ما يحتاجونه من مهارات تؤهلهم لسوق العمل، بالإضافة للبرامج الدراسية وصلتها بالمجتمع، ومعرفة القصور في دور الجامعات في مشكلات المجتمع .

مما يجعل جودة المسؤولية الاجتماعية ضرورية، للجامعات أنها تتضمن ما يلي:

الالتزام: إشراك وتمكين مختلف أفراد مجتمع الجامعة، من ممارسة المسؤولية الاجتماعية، وأن تكون تنسجم مع رسالة الجامعة، وممارستها لا يمكن أن تحدث في عزلة عن بيئتها ومحيطها.

التشخيص الذاتي: في هذه الخطوة تقوم الجامعات بالتشخيص الذاتي، من أجل معرفة وضعها من حيث نقاط القوة والضعف، لتحليل الأوضاع القائمة لتحديد المسؤولية الاجتماعية، وهذا التحليل يتم تنفيذه من قبل مختلف أفراد مجتمع الجامعة.

التحقيق والتنفيذ: ويشمل نتائج التشخيص الذاتي، لتحديد التغييرات والتحديات التي تواجهها الجامعة، وتشتمل هذه الخطوة على الإعلام والتواصل، ونتائج التشخيص الذاتي لجميع المجموعات الداخلية والخارجية، التي شاركت في جمع البيانات، والمسؤولية الاجتماعية تقتضي إعادة النظر في المناهج الدراسية الجامعية، والعمل على تحسينها وتطويرها، لتواكب التطورات ،وتوظيف أنشطة الجامعة الأكاديمية والعلمية في خدمة المجتمع، وإدراج المسؤولية المجتمعية ومبادئها وإبعادها ضمن المناهج الدراسية، واستخدام طرق تدريس تنمي قدرة الطلاب على التفكير والإبداع، وعلى الجامعة توعية طلابها وتوعيتهم وإكسابهم المهارات الشخصية والاجتماعية، وتنمية العمل التطوعي لدى الطلاب،

5. أية عبدالله النويهي، دور الجامعة في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع، المجلة العربية لضمان جودة التعليم، العدد السابع 2014 ص6 .

6 .أية عبدا لله النويهي، دور الجامعة في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع، المجلة العربية لضمان جودة التعليم، العدد السابع 2014 ص .

والاهتمام بالموهوبين وتنمية قدراتهم، الاهتمام بالبحوث العلمية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والاهتمام بأعضاء هيئة التدريس، وإعادة النظر في السياسات التعليمية، بما ينسجم مع مسؤولية الجامعة تجاه المجتمع .

وبناءاً على ما سبق يتضح أنَ المسؤولية الاجتماعية للجامعات هي نهج تحتاجه إدارات الجامعات الليبية، في إطار وظيفتها خدمة المجتمع، وتحمل مسؤوليتها المجتمعية بسد الحاجات الفعلية للمجتمع والاستجابة إلى توقعاته، وضمان جودة مسؤوليتها الاجتماعية، لتحسين نوعية التعليم .

لكي ترتقي الجامعات بمستوى أدائها في عصر الجودة لتحسين نوعية التعليم، وتحقيق جودة الاعتماد الأكاديمي من خلال تأمين مدخلات المتطلبات الآتية: متطلبات خصائص المنهج، متطلبات الجهات المستفيدة، متطلبات المنظمة التعليمية المحددة في الرؤية والرسالة والأهداف، متطلبات النظام الإداري، متطلبات الهيئات المانحة لشهادة الاعتماد، والمتمثلة في التدقيق الخارجي وفق معايير الجودة [1] .

أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات: وتتضمن الأبعاد الآتية:

يناقش هذا الجانب أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات التي تتمثل في الأبعاد الرئيسية وهي كما يلي:

البعد الاجتماعي: ينظر للمسؤولية الاجتماعية للجامعة بأنّها عقد، تلتزم بموجبه الجامعة بإرضاء المجتمع، وتحقيق الصالح العام، وتقليل الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع من الجامعة، وبين ما هو مقدم بشكل فعلي، بكون النظر إليها مؤسسة الجامعة كوحدات اجتماعية كبيرة تضع المجتمع ومتطلبات تنميته في جميع أنشطتها، بحيث تنظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها عمليات مشاركة بين الجامعة والمجتمع، تلتزم الجامعة بموجبه العمل على إرضائه وفق المصلحة العامة

البعد البيئي: من أهم وظائف الجامعة تجاه المسؤولية الاجتماعية مراعاة الآثار البيئية المترتبة على عملياتها وأنشطتها، وتحقيق قدر مناسب من الكفاءة للموارد المتاحة وعليها أن تعي جوانب البيئة أثناء ممارستها لأنشطتها، وعليها تحسين الخدمات الصحية والمجتمعية، والمساهمة في مكافحة التلوث البيئي، وأن تراعي الجامعات تحقيق أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية، من الموارد المتاحة، وأن تراعي الجوانب البيئية عند ممارسة نشاطها .

البعد الاقتصادي: يتمثل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في الجامعات التزامها بممارسات أخلاقية مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة، والفساد، وحماية الحقوق، وضمن هذا السياق عليها أن تقوم بتبني مبادئ المسؤولية، والشفافية، وتطبيقها، واحترام القانون، والقيم الأخلاقية ودعم المشروعات الإنتاجية، وتكافؤ الفرص بين الجميع، ودعم الأنشطة الخاصة، وحماية المستهلك، ومحاربة الفساد بكافة أشكاله.

خدمة الجامعة للمجتمع:

تتنوع مجالات خدمة الجامعة للمجتمع طبقا لظروفها وإمكانياتها، ولظروف تغييرات بيئتها المحيطة مجتمعها الكائنة به، وتعتبر هذه المجالات الأنشطة والممارسات التي تقوم بها الجامعة للمساهمة في التنمية بجوانبها المختلفة ،ويمكن تصنيف مجالات خدمة الجامعة ما تقدمه للمجتمع بما يلي:

- إعداد وتأهيل الموارد البشرية المتخصصة من رأس المال البشري
- ما تقدمة الهيئة التدريسية من الاستشارات العلمية المتخصصة لمؤسسات المجتمع .
- التعليم والتأهيل والتدريب للطلبة والكوادر الوظيفية لمؤسسات المجتمع.
- القيام بالبحوث التطبيقية لدراسة قضايا ومشكلات المجتمع ومؤسساته لاقتراح حلول لها.
- نشر العلم والمعرفة والثقافة لأبناء المجتمع المحلي من ما تقوم به من محاضرات وندوات ومؤتمرات وملتقيات علمية وثقافية.

قراءة في واقع التعليم الإعلامي بالجامعات الليبية:

باحتضان الدولة لفكرة التعليم الجامعي في مؤسسة واحدة ،انتشرت هذه فكرة الجامعة، فساهمت في تشييد الجامعات في كل دول العالم، وشهدت إقبال على معظم التخصصات العلمية، مما ساهم في ظهور الجامعات المتخصصة في التعليم العالي [2] كما تعرف الجامعة " بأنّها مؤسسة تضم مجموعة أشخاص، يجمعها نظام ونسق خاصين، تستعمل وسائل تنسق بين مهام مختلفة للوصول إلى معرفة عليا [3] ويعرفها المشرع الليبي بأنّها هيئات علمية عامة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والعالي، الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وتعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين في مختلف فروع المعرفة، مع تهيئتهم ليكونوا قادرين على المساهمة في صنع مستقبل الوطن، كما تعني بإجراء البحوث العلمية،

7 . بحوث المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، 4 - 5 2012 ، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين .

8. فضيل الدليو ، وأخرون مرجع سبق ذكره ، ص 76 - 77 .

9 .عبد الكريم بن أعراب ، التعليم العالي في الجزائر ، مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال ،جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006 مص 34 -37 .

وتشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع، والعمل على رقي الآداب والفنون والأخلاق، وتهتم ببعث الحضارة العربية والإسلامية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجهات والهيئات العلمية الأخرى[1] والجامعة لفرق عمل متكاملة ومتعاونة، تتألف من مدارس فكرية مختلفة، لخدمة العملية التعليمية والارتقاء بالبحث العلمي وخدمة المجتمع [2].

تمثل كليات وأقسام الإعلام بالجامعات الليبية ثقلا، فيما يتعلق بسد احتياجات المؤسسات الإعلامية ضمن العملية التكوينية لقيادة العمل الإعلامي بحرفية عالية، والمطلوب رغم الكثير من الشكاوي والانتقادات التي تطال تلك الكليات والأقسام، وتتهمها من وقت لأخر، بضعف مخرجاتها، وبأنّها لم تتمكن من تكوين إعلاميين متميزين، لعدم وجود ممارسة مهنية بالجامعات .

لعل من أسباب ذلك غياب التنسيق مع المؤسسات الإعلامية في بناء بيئة عمل مهنية جاذبة، والاستثمار في التدريب الإعلامي، ووضع تشريعات إعلامية للمهنة تسهم في استقرار المشهد الإعلامي الليبي.

وبالنظر إلى أداء كليات وأقسام الإعلام في ظل ما توفر لها من إمكانيات يعتبر مقبولا، ولكنه ليس المأمول، بيد أنّها بحاجة إلى إعادة النظر في كثير من الأمور التعليمية والإدارية، من البرامج التعليمية، والمقررات الدراسة، وأسس القبول للطلاب، ومعايير اختيار الهيئة التدريسية، وتطوير البيئة التعليمية، والتدريب، وطرق التوظيف، التشريعات الإعلامية، والتعاون مع المؤسسات الإعلامية، وطرق تحويل التعليم الإعلامي إلى مستويات الاحتراف في الممارسة المهنية .

يتزايد في دولة ليبيا تنامي فتح كليات وأقسام الإعلام، ليصل عددها الآن إلى ما يقارب ست كليات، ويتجاوز العشرون عدد أقسام الإعلام بكليات الآداب في الجامعات الليبية، ويمكن القول عنها الكثير في افتقارها إلى أدنى متطلبات الجودة التعليمية، سواء من حيث البيئة التعليمية، من القاعات والمدرجات، والمختبرات والمعامل والإستوديوهات، وكفاءة الهيئات التدريسية الأكاديمية وخبرتهم المهنية الحرفية في المؤسسات الإعلامية .

يؤكد ذلك تعمق الفجوة بين التعليم الإعلامي بالجامعات الليبية وما يشهده الواقع المعاصر من تقدم علمي وتقني، في أساليب وطرق التدريس في كليات الإعلام بالجامعات المتقدمة كنمط من التعليم الجامعي المتخصص.

تتحمل الجامعات مسؤوليتها الاجتماعية تجاه خدمة المجتمع، في توفير ونشر المعرفة المتخصصة [3]، وبالنظر لكليات وأقسام الإعلام فإنّه يشوبها الضعف لأسباب تتعلق بنشأتها وتكوينها، فهي منتشرة بدون وضع استراتيجيات لمتطلبات التعليم الإعلامي، وما يحتاج من إعداد وتأهيل وتدريب، ليكون قادراً على المنافسة، خاصة مع الشروع في فتح التعليم الخاص وما يتوفر لديها من معدات وأجهزة للتدريب، وما تقدم من حوافز لاستقطاب الكفاءات والخبرات التعليمية والمهنية، الأمر الذي يستدعي إعداد وتخطيط استراتيجية للتعليم الإعلامي، بإعادة توزيع هذه الكليات والأقسام التوزيع المناسب، بالتنسيق مع احتياجات المجتمع بقطاعيه العمومي والخاص لاستيعاب هذه المخرجات .

ولا يوجد تكامل بين التعليم الإعلامي والتدريب العملي سواء بالمؤسسات التعليمة أو المؤسسات الإعلامية أو المراكز المتخصصة للتدريب الإعلامي، لتغطية القصور في ضعف نسبة الجانب التطبيقي، لأنّ هناك من يرى أنّ ما يُدرس بالتعليم الإعلامي شيء وما يحتاجه سوق العمل شيء أخر، لوجود اختلاف كبير جدا بين الممارسة المهنية التي تبتعد كثيراً عمّا يدرسه الطلاب بكليات وأقسام الإعلام، وضعف فرص الربط بين الدراسة الأكاديمية والممارسة العملية، ممّا يجعل الفجوة كبيرة .

ونظراً لأهمية التعليم الإعلامي لكونه رافداً مهما لتزويد المؤسسات الإعلامية بالكوادر المؤهلة والقادرة على قيادة هذه المؤسسات، وتشغيلها في ظل منافسة قوية وحادة يشهدا العصر الحالي، ونظراً لقلة الدراسات التي تناولت هذه الجوانب في الدراسات العربية، فقد واجهتني فجوة في الحصول على المعرفة حول ما تقوم به هذه كليات وأقسام الإعلام العربية من تدريب عملي [4] ،ومن هذا الإطار تطوير الجامعات لنفسها بطئ جداً ،أمام حتمية التكنولوجيا وفرض تأثيراتها على علوم الإعلام، بينما بعض الجامعات لازالت تعتمد على مناهج قديمة ومقررات نظرية ضمن مناهجها، وتتبنى ساعات محدودة لبرامج تدريبية، إمّا داخل المؤسسات التعليمية، أو بالمؤسسات الإعلامية .

يعتمد التدريس الإعلامي على الجانبين النظري والعملي، والبحث العلمي، والتفكير النقدي، وتطوير المناهج لتواكب تطور وسائط الإعلام الجديدة، وأساليبها كتعليم الصحافة الاستقصائية، وصحافة البيانات، والتدريب على إنشاء المواقع، والصفحات الإلكترونية، والتحرير، والتصوير، والمونتاج، أيّ ما يعرف بالصحفي الشامل، الذي يقوم بإعداد المضمون

10 .قانون رقم (12) لعام 2012 بشأن تنظيم الجامعات الليبية .

11 .محمد منير مرسي ، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه ، عالم الكتب ، القاهرة 2002 ص10

12 ..مرعي مذكور ، الصحافة الجامعية وأفاق التدريب الإعلامي ، دراسة تطبيقية لاتجاهات الصحافة الجامعية في مصر نحو الإعداد والتدريب الصحفي ، مجلة بحوث الإعلام ،جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، العدد الثاني ، يناير يونيو ، 2004م،ص 343

13 .طالب الأحمدي، التدريب العملي في الصحفي بأقسام الإعلام بالسعودية ،مجلة بحوث كلية الأداب ، جامعة المنوفية ، العدد الثالث والخمسون ، إبريل 2003 م،

التفاعلي، ويراعي النص، وأهمية الصورة، والفيديو، وهذا ما تفتقده المقررات الحالية فهي لا تزود الطلاب بمهارات تمكنهم من الإلمام بالتخصص، بتغطية مجالات العمل الصحفي أو الإذاعي .

وباستطاعة إدارات الجامعات استدراك ذلك بإعادة النظر بشكل كامل بالتعليم الإعلامي، وإعطائه حيزاً كبيراً من الأهمية، بتوفير البيئة التعليمية المناسبة، ووضع أسس ومعايير قبول للطلاب تتناسب مع التخصص، وتطوير البرامج والمناهج الدراسية وتحديثها، والتركيز على التدريب العملي داخل الجامعات وخارجها، ومعالجة ضعف قدرات الهيئة التدريسية بتخصصات الإعلام ممن لم يمارسوا المهن الإعلامية بمؤسسات الإعلام، وكان جل عملهم وراء مكاتبهم الإدارية وضع معايير للتدريب للطلاب ضمن ساعات تدريبية، وعدم تمكينهم من الظهور بوسائل الإعلام إلا بعد تجاور مراحل تعليمية معينة تمكنهم من الإلمام بمهارات التحرير والكتابة لوسائل الإعلام ومهارات الإلقاء، ومهارات خريج تخصص الإعلام، إذا لم يكتسب فعلياً المهارات للممارسة المهنة، ولا يمسك ويهرول وراء جديد التقنية، التراجع في إتقان اللغات الأجنبية، وضآلة التفكير النقدي، وانعدام الثقافة والمعلومات العامة، واختفاء أخلاقيات المهنة، والتوازن في التغطية، والتأكيد على المصادر للمعلومة .

وما شهده المشهد الإعلامي الليبي بعد العام 2011 من تغييرات، ظهرت عشرات المؤسسات الإعلامية الجديدة، الصحفية والمسموعة والتلفزيونية، والتي تحتاج إلى طواقم تشغيل كبيرة، اصطدموا بحاجز نقص الخبرة، وعدم استنادها إلى منهجيات تضبطها وتوجهها، وافتقدوا لوجود استشاريين ومشرفين تربويين من الأكاديمي لتقييم المشهد التعليمي الإعلامي حول وضع كليات وأقسام الإعلام بالجامعات الليبية، ينتابه ضعف الربط بين مخرجات التعليم الإعلامي، ومتطلبات سوق العمل وإذا عدنا للأسس التي ترسم الخطوط العامة لعمل الكليات والأقسام، معايير مركز ضمان الجودة لاعتماد، هذه المعايير تبدو أكثر إشكالية إذا ما أخذنا في الاعتبار النموذج السائد في مركز ضمان الجودة، وهو أنّ الكثير من حملة الدكتوراه في مجال الإعلام غير ممارسين، ولا يملكون مهارات التطبيقات الإعلامية، وعدم كفاية أعضاء هيئة التدريس من حيث الأعداد والإعداد .

وكانت هناك مسألة أثارها الكثير من خريجي الإعلام، خلال مشاركته في ورشة عمل حيث لسان حالهم يقول بأنّه يوجد بعض الأساتذة لا يكتبون بالصحف والمجلات، ولا يطورون قدراتهم بشكل مستمر، وتحت ضغط الحاجة تم تعيين أعضاء هيئة تدريسية جدد على حساب مقتضيات العملية التعليمية وجودتها [1] برزت إشكالية التخصص العام الدقيق، فهناك نسبة لابأس بها ممن يقومون بمهنة التدريس بكليات وأقسام الإعلام تخصصهم العلمي في حقول علم الاجتماع، وعلم النفس، والعلوم السياسية، وغيرها من الحقول المعرفية، وأيضا من مظاهر ضعف المسافات العملية بشكل كبير تتجاوز نسبته ما يقارب 50% من الخطة الدراسية تعطى نظرياً، يعلل ذلك إمّا بعدم توفر الإمكانيات التطبيقية، لغياب البنية التحتية من التكنولوجيا المناسبة، أو غياب المهارات المطلوبة لدى بعض أعضاء الهيئة التدريسية للتطبيق العملي، وأقسام الإعلام من توفير عضة هيئة تدريسية، يجمع مهارات معرفية وتطبيقية، ودرجة علمية أكاديمية في مجال الإعلام، بتطبيق المعايير يصعب الجمع بين هذه المتطلبات، وكذلك يصعب زيادة عدد المساقات التطبيقية في التخصص الواحد، أو رفع نسبة التطبيقات في المساق الواحد، والنتيجة تدرس عدة مساقات تطبيقية وتحتاج لتطبيقات عملية بشكل نظري .

يتسم العصر الحالي بالعديد من المتغيرات السريعة والمتلاحقة، التي فرضت على المجتمع والتربية والتعليم، ومن بينها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وهذا بدوره يفرض على المؤسسات الجامعية أن تعمل على تطوير نفسها لتتلاءم مع متطلبات تلك المتغيرات، وأن تحدث تجديدا في مدخلات العملية التعليمية، فنتيجة لتعدد مصادر التعلم وتوظيفها وتقديم نماذج وأساليب تعليم جديدة لا تهتم بتقديم المعارف فقط، وإنّما بإكساب الطلاب العديد من المهارات للتفكير، ولعل ما تواجهه الجامعات العمل على إزالة الفجوة المعرفية التي تتمثل في القضاء على الأمية المهنية وخاصة منها الأمية التقنية، وضرورة تحقيق جودة التعليم لمختلف عناصر العملية التعليمية، الطلاب، الهيئة التدريسية، المرفق التعليمي، التعليم بوجه عام والتعليم الإعلامي بوجه خاص يمثل أحد المتطلبات الجوهرية التي تستحق درجة متقدمة في أولويات اهتمام الدولة، ويؤكد ذلك ما يشهده الواقع المعاصر من تقدم وتدفق معلومات، وتطورات سريعة، ومتلاحقة في الفكر على مستوى العلوم والثقافات والآداب، مما يجعل الجامعات تتحمل أعباء رسالة بالغة الأهمية ترقى إلى حد مسؤولية في نشر العلم والمعرفة .

يرتكز العمل الإعلامي على قواعد وأسس يتعلمها الإعلامي، تمكنه من القيام بأداء عمله بإتقان، بدلاً من أن يبقى يهتم بالممارسة فقط، ورغم أنّ المهن الإعلامية المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزيون لا يمكن ممارستها إلاّ من جانب

14 مقابلة مع خريج قسم الإعلام صحافة ،أحمد جمعة ، يونيو 2020م

الراغبين في هذه المهن، وتكوين العمل الإعلامي بالتعلم والدراسة في الكليات والأقسام سيكون أفضل وأكثر فائدة، مع العلم أنه تجتمع عناصر لمن يرغبون في العمل الإعلامي:

الأول: الرغبة في العمل الإعلامي، ورغبة ممارسته.

الثاني: أن تتيح الدراسة الأكاديمية فرصة تعلم قواعد العمل وأسسه ونظرياته.

الثالث: الممارسة لما تم دراسته أكاديميا في الإعلام، وتتطور بحيث تساعد في بلورة الإعلام كعلم [1] .

العمل الإعلامي في وسائل الإعلام المختلفة يتطلب تعليم مستمر لا يعرف التوقف، والتأهيل الإعلامي حقل من هذه الحقول لا ينتهي بالحصول على مؤهل أكاديمي، أو وثيقة تخرج من دورة تدريبية أو باكتساب خبرة ما في وقت معين بحكم الممارسة العملية، إنّ ما يقال على تأهيل الكوادر الإعلامية وتدريبها، ينطبق على تأهيل وتدريب العاملين في مجالات الاتصال كلها، فهؤلاء يحتاجون إلى مزيد من التعلم المستمر، والتدريب المستمر، والتطوير الدائم للخبرات والمهارات المكتسبة [2] .

تتميز البيئة الجديدة للتعليم بخصائص فرضها التطور السريع للتكنولوجيا والمعلومات، فأصبح التفكير الشامل، والطريق السريع للمعلومات، والتعامل مع الواقع الافتراضي، ووحدة المعرفة، حرية تبادل المعلومات، التعلم عن بعد، التعليم المتكرر، شخصنة التعليم، التعليم المنتج معرفيا البيئة التفاعلية، الفيديو التفاعلي، الحقائب التعليمية، الوسائط المتعددة، قاعات التدريس الذكية ..الخ ، كل هذه المفاهيم وغيرها تمثل إفرازات لما بدأ يتواتر حول شكل وطبيعة وبيئة التعليم والتعلم الجديدة، في إطار مجتمع المعرفة، يقول بيل جيتس صاحب شركة مايكروسوفت العملاقة في عالم الكمبيوتر في كتابه المعلوماتية يعد الأنترنت طريق المستقبل .

"إن طريق المعلومات السريع سوف يساعد على رفع المقاييس التعليمية لكل فرد، في الأجيال القادمة، فسوف يتيح ظهور طرائق جديدة للتدريس، ومجالاً أوسع بكثير للاختيار، وسيكون بالإمكان توفير مقررات دراسية عالية وسيصبح للأبلاء فرصاً أكثر للتدخل في تعليم أبنائهم، وسيمثل التعليم باستخدام الكمبيوتر نقطة الانطلاق نحو التعليم المستمر والمتكرر، وسيظل مطلوبا منهم التكنولوجيا، كنقطة بداية أو كوسيلة مساعدة، إنّ المعلم الناجح في المستقبل سيعمل بوصفه مدرب وشريك وكمنفذ خلاق وجسر اتصال بالعالم " [3] .+

هذه بعض مشاهد تشكل بيئة التعليم والتعلم الجديدة، في مجتمع المعرفة، وبما يتوقعه المهتمين بمستقبل التعليم، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والتقانات التعليمية الحديثة والمتطورة في إحداث التغييرات النوعية في بيئة التعليم، ممّا يساهم في الانتقال إلى نمط جديد من التعليم يتسم بتعدد الوسائط التعليمية، وتغير أساليب التعليم والتعلم وتعددها، وسيظل للتطور التكنولوجي المستمر، دوره البارز في ظهور أدوات تعليمية إلكترونية عديدة ومتنوعة ،ممّا يجعل تزايد الطلب على التعليم، لمواكبة هذا التغيير على الجامعات والكليات أن تنظر بجدية أكثر قيادة التغيير في الجامعات (الأدوار المهمة لرؤساء أقسام الإعلام بالكليات): من أيّ وقت مضى إلى المركز الذي يشغله رئيس القسم بالكلية، وبالتالي تتوسع أدوار ومسؤوليات رئيس القسم، وبالتالي

"التأكيد على الأبعاد القيادية للرئيس بدلاً من التركيز على المهام الإدارية " [4]، فقد تضمن توصيات بالتأكيد على الأبعاد القيادية للرئيس، بدلاً من التركيز على المهام الإدارية، وتضمنت المبادئ الآتية :

1. يستطيع رؤساء الأقسام سواء كانوا دائمين أو متناوبين، أن يقودوا عملية التغيير بنجاح، يستطيع الرئيس القادم إلى منصبه قيادة عملية التغيير بنجاح، إذا رأى نفسه، ورأته الإدارة والأساتذة، قائداً لفريق عمل يؤدي دوراً قيادياً، ولا يمكن أن يحدث التغيير إلاّ من خلال الرجوع إلى بيان المهمات .
2. الرئيس الفاعل ذو التأثير أن يأخذ على عاتقه بناء الفريق مع أعضاء القسم، وتبدأ عملية ضم الجميع إلى فريق واحد بإيجاد رؤية مشتركة داخل القسم .
3. أن يشارك كل فرد بالأقسام الجامعية التي بتطوير الرؤية والرسالة، بحيث نطرح التساؤل كيف نريد أن نرى هذا القسم في المستقبل .
4. التفوق هو المعيار الذي على أساسه يتم تقييم الأداء، بحيث يستطيع رؤساء الأقسام أن يجدوا فرصاً لتطوير المواهب والمهارات الفردية لأعضاء هيئة التدريس .
5. يستخدم مبدأ صنع القرار بالمشاركة، واختيار الأسلوب المناسب لصنع القرار.

---

15. سامي ذبيان ، الصحافة اليومية والإعلام ، دار المسيرة ،بيروت ، 1978م،ص9-1033 1

16.سنان سعيد ، الدراسات والمناهج الإعلامية ، مجلة الإعلام العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس العدد13 -14 ديسمبر 1988م ص 52 2

17. حسن حسين البيلاوي، وأخرون ، تحرير رشدي طعيمة، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الإعتماد، دار المسيرة ،

Sour ALAbakya / twitter .com : // https www.BOOKS4All.NET

18 .MCAdams ,R.P Revitalizing the Department Chair .AAHE Bulletin, Fcb 1997,pp 10 -13 .

6 . أن يمتلك قائد الفريق مهارات ممتازة في التيسير، لإيجاد الحلول بدلا من مجرد نقل المعلومات التي يمكن توزيعها على الحاضرين .
7. يطور رؤساء الأقسام الوعي الذاتي لديهم، ينبغي أن ينظروا إلى دورهم أنّه دور القائد، وليس مجرد شخص يهتم بكتابة الأوراق وتوزيعها .

ومن هذا المنطلق فالتغيير هو مجهود الفريق، ولأنّ القسم العلمي الجامعي هو أكثر من أيّ وحدة أخرى ملاءمة للتغيير داخل الجامعة، فهو الذي يملك السلطة للتغيير التنظيمي، وما ينبغي تعليمه، ومن الذي يدرسه، ومن هنا القسم الجامعي هو الذي يوفر الأسس لدعم الجهود التعلمية، ويعد القسم الجامعي هو الذي يوفر الأسس لتحمل المسؤولية الواسعة لجودة الخدمات التي يقدمها، ولكي ينجح القسم لابد من رئيس القسم أن يكون في عمله قائداً لفريق يمتلك مهارات القيادة، ولكي تنجح عملية التغيير لابد من إتباع خطوات كما جاء في نموذج كوتر، وتطبيقها في الإدارة بالجامعات وفق الآتي :

1. حيث أنّ الأفراد ينزعون غالباً للحفاظ على الواضع الراهن، مالم يكن هناك سبب مقنع للتغيير، فإنّهم سيتخذون موقف المقاوم لأيّ تغيير، من أجل ذلك يتعين على أولئك الذين يريدون قيادة التغيير أن يقنعوا الآخرين بالانضمام إليهم .
2. تكوين التحالف الإرشادي، وفي هذه المرحلة ينبغي إشراك العدد الكافي من الأفراد من أجل متابعة مشروع التغيير، وجعله مشروع مستمر، من حيث الالتزام بالمشروع، وتكريس الجهد والوقت والجهد له .
3. تطوير الرؤية والاستراتيجية، وبما أنّ الرؤية تحفز وتثير حماس هيئة التدريس فكرياً وعاطفياً، واتخاذ الخطوات لتطوير الاستراتيجية، والبدء بخطوات العمل اللازمة لتحقيق الأهداف .
4. إيصال رؤية التغيير للآخرين، وأن تتسم ببساطة العبارات، وإثارة الحماس في آن واحد .
5. تفويض الصلاحيات بفعل عريض القاعدة، وإعطاء الصلاحية للجماعات العاملة من أجل التغيير للتصرف بالطريقة التي تدفع جهود التغيير إلى الأمام .

ومن هذا المنطلق على رئيس القسم أن يتحلى بالشجاعة، وبواسع المعرفة بالخطوات اللازم اتخاذها، وما ينبغي أن يتوقعه في كل مرحلة من مراحل التغيير، لأنّه هو الشخص المثالي والمناسب لإطلاق عملية التغيير التي تحول القسم من حال إلى حال أفضل، ويقتضي ذلك التخطيط والإدارة طويلة المدى .

متطلبات تطبيق جود المسؤولية الاجتماعي في الجامعات:

يأتي من ضمن التزامات الجامعات بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية توسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية بفتح أبوابها أمام مشاركة ذوي المؤهلات بشكل خاص وعامة المجتمع بشكل عام وذلك عبر أنشطتها التي تساهم في التنمية، ولكي تحقق ذلك فإنها بحاجة إلى تحقيق متطلبات أساسية وأهمها ما يلي:

التخطيط لجودة المسؤولية الاجتماعية: بم أن التخطيط التربوي عملية منظمة لتحقيق الطرق الممكنة للوصول للأهداف، من خلال ترتيب الأولويات للعمل التربوي وفق الإمكانيات المادية والعناصر البشرية المتاحة، وهذا يتطلب وضع خطة متكاملة لجودة المسؤولية الاجتماعية في الجامعة .

تحديد مهام الإدارة العليا تجاه المسؤولية الاجتماعية للجامعة، وهذه المسؤوليات تقوم على نقاط من أهمها كايلي:

- أن تكون الإدارة العليا وجهازها الإداري على قناعة بتطبيق نظام جودة المسؤولية الاجتماعية كل حسب اختصاصه المكلف به.
- اعتماد سياسات الدعم المعنوي والمادي لمنح الثقة للقيام بتطبيق نظام الجودة، ونبذ أسلوب الترهيب والتخويف للتقليل من مقاومة التغيير.
- نشر ثقافة جودة المسؤولية الاجتماعية من خلال إعداد دليل يتضمن المفهوم والعناصر والأبعاد والأهمية للجامعة ووظائفها ومسؤوليتها الاجتماعية، بالإضافة إلى النشرات الدورية والمطويات التعريفية بموضوع جودة المسؤولية الاجتماعية للجامعة.
- الاقتناع بتطبيق جودة المسؤولية الاجتماعية من قبل العاملين بالجامعة من القيادات والأساتذة والطلبة والموظفين بأهمية تطبيقها، لكي يتحقق الانتقال من نمط الإدارة التقليدية إلى تطبيق الإدارة الحديثة.
- العمل بفريق جماعي من خلال تشكيل فريق العمل لجودة المسؤولية الاجتماعية، يتكون من الإداريين والأساتذة.
- جودة المحتوى التعليمي الذي يتلقونه الطلبة وهو يتمثل في البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية التي تلبي الاحتياجات المجتمعية، وتحقق مجتمع المعرفة، بربط تخصصات الجامعة بحاجات المجتمع، وتحقيق التكافل بين وظائف الجامعة وهي التعليم والبحث وخدمة المجتمع.

- وضع مقياس لمؤشرات جودة المسؤولية الاجتماعية بمدى مساهمة الجامعة في تطوير بنى المجتمع ومعارفه وموارده الاقتصادية من خلال ربط البحث العلمي بقضايا المجتمع للوصول لتقديم مقترحات وحلول لها.

آليات تحقيق جودة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة لخدمة المجتمع:

لعل من الآليات المقترحة لضمان جودة المسؤولية الاجتماعية للجامعة لخدمة المجتمع ما نطرحه في النقاط الآتية:

- توفير البيئة والمناخ الجامعي الذ ي يحقق قدر من التفاعل والمشاركة الاجتماعية، بتكوين الثقة بين المسؤولين والاكاديميين والموظفين والطلبة، لتحقيق رؤية أن الجامعة كمجتمع واحد، تعكس مشكلات المجتمع وقضاياه .
- ـرصد الميزانيات بشكل منتظم ومستمر لدعم الأنشطة .
- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للجامعة بين مختلف فئات العاملين سواء الإداريين أو الأكاديميين والطلبة بكافة الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي.
- الشفافية في العمل، وتجنب كافة أساليب الفساد الإداري والمالي والأخلاقي.
- وضع هيكل أداري يعمل على التنسيق بين الالتزامات في مجال المسؤولية الاجتماعية ومهام الجامعة الأخرى.
- الاستفادة من تجارب الجامعات المتقدمة في تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية للجامعات.
- تطوير البنية التحتية والموافق للجامعات اللازمة لأدائها للمسؤولية الاجتماعية ومن بينها الأنظمة، والمكتبات، والاستشارات وكافة احتياجات المجتمع.
- وضع إدارات الجامعات المسؤولية الاجتماعية ضمن الاستراتيجيات المعتمدة
- عقد المؤتمرات العلمية بمشاركة الأساتذة والبحاث وطلبة الدراسات العليا، بين مختلف الجامعات ويكون محورها مناقشة محاور السياسات العامة للمسؤولة الاجتماعية وضمان جودتها لخدمة المجتمع.

أهم النتائج والتوصيات: تناولت هذه الورقة مناقشة موضوع متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات لخدمة المجتمع، وتوصلت إلى نتائج أهمها:

- أن الجامعات أهم المؤسسات التعليمية التي يقع على عاتقها مسؤولية اجتماعية كبيرة تجاه المجتمع، وعليها أن ضع المسؤولية الاجتماعية ضمن التخطيط الاستراتيجي.
- أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات تتركز على أبعاد رئيسية وهي البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.
- على الجامعات أن تلتزم بتحمل مسؤوليتها في تفعيل وتطبيق ضمان جودة المسؤولية
- الاجتماعية من خلال جودة محتوى البرامج التعليمية الذي يتلقونه الطلبة .
- وضع الخطط لتحسين الخدمات التي تقدمها الجامعات للمجتمع،

التوصيات:

- إجراء بحوث علمية حول مستويات المشاركة بين الجامعات مؤسسات المجتمع في تفعيل جودة المسؤولية الاجتماعية.
- إجراء بحوث علمية حول عمليات المشاركة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في تفعيل جودة المسؤولية الاجتماعية.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- حسن حسين البيلاوي، وآخرون ، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد تحرير رشدي طعيمة، ، دار المسيرة ،
- سامي ذبيان ، **الصحافة اليومية والإعلام** ، دار المسيرة ،بيروت ، 1978م،
- عبد الكريم بن أعراب ، **التعليم العالي في الجزائر ، مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال** ،جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006 م .
- محمد منير مرسي ، **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه** ، عالم الكتب ، القاهرة 2002

ثانياً: الرسائل العلمية

- حنان المليتي ،**استراتيجيات التأثير والاقناع والتاطير الاعلامي في معالجة الظاهرة الدينية في تونس بين 2011 و2014 الصحف الأسبوعية التونسية نموذجاً** ،رسالة دكتوراه من معهد الصحافة وعلوم الأخبار ،جامعة منوبة ،السنة الجامعية 2017 /2018

ثالثاً: الدوريات

- آية عبدالله النوبهي، دور الجامعة في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم**، العدد السابع 2014
- سنان سعيد ، الدراسات والمناهج الإعلامية ، **مجلة الاعلام العربي** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس العدد13 -14 ديسمبر 1988م
- سيسي أحاندو ، متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع ، **مجلة دراسات لجامعة** الأغواط ،العدد 42 ، مای 2016
- طالب الأحمدي، التدريب العملي في الصحفي بأقسام الإعلام بالسعودية ،**مجلة بحوث كلية الآداب** ، جامعة المنوفية ، العدد الثالث والخمسون ، إبريل 2003 م،
- مديحة فخري محمود، تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، العدد 80، ديسمبر2016
- مرعي مذكور ، الصحافة الجامعية وآفاق التدريب الإعلامي ، دراسة تطبيقية لاتجاهات الصحافة الجامعية في مصر نحو الإعداد والتدريب الصحفي ، **مجلة بحوث الإعلام** ،جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، العدد الثاني ، يناير يونيو ، 2004م،

رابعاً: المؤتمرات..

- بحوث المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، 4 - 5 2012 ، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين .

خامساً: القوانين

- قانون رقم (12) لعام 2012 بشأن تنظيم الجامعات الليبية .

سادساً: المقابلات:

- أحمد جمعة مقابلة مع خريج قسم الإعلام صحافة ، ، يونيو 2020م

سابعاً: مصادر ومواقع أجنبية

-

Sour ALAbakya / twitter .com : // https<u>www.BOOKS4All.NET</u>

.MCAdams ,R.P Revitalizing the Department Chair .AAHE Bulletin, Fcb 1997, .

الجوانب التنظيمية لإعداد أطروحة الدكتوراه

د حسين محمد الزياني. - عضو هيئة التدريس كلية الإعلام والاتصال، جامعة طرابلس.

المقدمة:

يواجه الطلاب والباحثين اليوم العديد من الملابسات في عملية البحث العلمي ومن خلال التجربة والملاحظة تبين انه من اصعب المراحل في عملية إعداد الأطروحة هي نقطة البداية والنهاية فيصعب على الباحث تحديد من أين يريد أن يبدأ وما الذي يريد دراسته والى أين يريد أن يصل، وخاصة اذا كانت قرار إعداد الأطروحة هو مرحلة تعليمية للباحث وليس تكليف لدراسة ظاهرة أو إشكالية إعلامية تواجه احدى المؤسسات الإعلامية العامة أو الخاصة وبالتالي يقع الباحث في فوضى فكرية بعد إتمام متطلبات الدراسة الأكاديمية، ويجد نفسه في حيرة من أمره، ما الذي يريد أن يدرس؟ ونحن في مجال الإعلام والاتصال ندرس الظواهر الإعلامية بوصفها الواقعي والكائن، ومن هذا المنطلق ومن خلال هذا البحث نحاول تقديم رؤية مبنية عن التجربة والملاحظة لعملية إنجاز الأطروحة، ومساعدة الباحث على إنجاز أطروحته على قدر كبير من التنظيم والإبداع الفكري، وتكونت هذه الرؤية بناء على التجربة التي خاضها الباحث أثناء تحضير أطروحة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار بجامعة منوبة التونسية، تحت إشراف الأستاذ الدكتور يوسف بن رمضان.

مشكلة الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة في الكيفية التي يمكن أن يتبعها الباحث لإنجاز أطروحة الدكتوراه.

وتكمن أهمية هذا العمل العلمي في:

- إبراز القيمة العلمية لعملية التخطيط والتفكير قبل التنفيذ في أي عمل علمي.
- أهمية وضع خطه علميه واضحة المعالم وبها أهداف واضحة وقابلة للتنفيذ، ويتم من خلال تحديد مجتمع البحث وعينة وتسجيل ذلك من خلال ملفات معنونة ومنظمة.
- يعطي هذا النموذج العلمي مجال محدد وواضح للباحث لأهم المراحل التي يمكن أن يمر بها خلال إعداد الأطروحة.
- إبراز قيمة تصنيف الملفات الخاصة لمراحل البحث العلمي وضرورة ذلك لجمع المعلومات وتصنيفها ومن التعامل بها وفق المنهجية المعتمدة وتحليلها وتقديمها في صورتها النهائية عند إعداد التقرير النهائي للأطروحة
- ويهدف البحث من خلال ذلك إلى:
- مساعدة الباحث في اتباع أيسر الطرق لإنجاز الأطروحة الدكتوراه.
- تقديم مقاربات برامج آخر للمدرسة الليبية مستند على خلفية الباحث ودراسته في المدرسة التونسية.
- تقديم مقاربات نظرية منهجية من خلال رسم تصور ذهني وعقلي لعملية البحث والتحليل.
- الكشف عن أهمية ترتيب الأولويات وإعداد الخطة البحثية بشكل واضح ومحكم.

لقد لاحظ الباحث من خلال مسيرته العلمية والتنوع المدارس التي درس فيها مراحل اللسانس والماجستير والدكتوراه العديد من الإشكاليات من أهمها الحيرة في طريقة إنجاز الأطروحة وكيفية تحديد البداية واختيار الموضوع، وقد خلص الباحث من خلال التجربة إلى رسم وتحديد مراحل كبرى للبحث العلمي.

إن أول ما يقوم به الباحث هو تحديد موضوع في مجال تخصصه يقوم بدراسته، ومن خلال هذا الموضوع يحدد عنوان البحث بشكل مبدئي، ويعرضه على مجموعة من المختصين في هذا المجال كما بإجراء مسح بالجهات المتعلقة بالبحث العلمي للتجنب أو دراسة الموضوع، وتجدر الإشارة هنا لإمكانية اختيار أكثر من موضوع وأكثر من عنوان لسهولة الاختيار وتجنب تكرار واستثمار الوقت والجهد، ومن خلال ذلك يمكن تقسيم عملية التخطيط للدراسة الدكتوراه إلى ثلاث جوانب رئيسة وهي:

أولاً الجانب التنظيمي:

وهو جانب مهم جداً للباحث لكي لا يتوه في عملية فوضى أثناء دراسة الأطروحة، ويشمل ذلك التنظيم الورقي بالملفات، والإلكتروني على الحاسوب الشخصي.

ويمكن إعداد ملفات على النحو التالي:

- **الملف رقم (1) : ملف المصوغات الإدارية والمعطيات الشخصية.**

ويشمل هذا الملف كل ما هو متعلق بأوراق ومستندات التسجيل واختيار العنوان والمرفقات الإدارية، وكذلك الصور الشخصية، وصور جواز السفر، ونسخ من الشهادات العلمية، وكذلك التقارير العلمية السنوية الصادرة من المشرف أو لجنة الدكتوراه، والإيصالات المالية، وكل ما هو متعلق بالمسائل الإدارية والتنظيمية للباحث من خلال المؤسسة التي يدرس بها، وكذلك مستندات تجديد القيد والترسيم السنوي، والقرارات الوزارية والجامعة المتعلقة بتسجيل وإنجاز الأطروحة.

- **الملف رقم (2): ملف الأجندة.**

ويشمل هذا الملف الجدولة الزمنية لأنشطة الباحث، ومواعيد السفر، والتأشيرات، والتذاكر، وكذلك مواعيد الزيارات للمراكز الثقافية والمكتبات، ومواعيد المقابلات مع المشرف.

وفي هذا السياق تؤكد على ضرورة تثبيت وتوثيق كل المقابلات مع المشرف بحيث تكون كل جلسة مكتوبة وموثقة بشكل مفصل، وماهي الملاحظات على ما سبق، وما هو المطلوب فيما بعد، ويكون ذلك في مذكرة مستقلة خاصة بمقابلة الأستاذ المشرف وملاحظاته في كل مراحل إنجاز الأطروحة، وكذلك مواعيد المقابلات مع المسؤولين ذوي الشأن بالدراسة والبحث، وكل ما هو متعلق بحضور المؤتمرات، والفاعليات الثقافية، وورش العمل العلمية المتعلقة بالرصيد المعرفي للأطروحة ورصد النقاط للباحث، وشهادات المشاركة.

- **الملف رقم (3): ملف المسائل المنهجية.**

ويشمل المداخل المنهجية الكبرى بحيث يعد الباحث المقاربات المنهجية ومستوياتها، وكذلك تبريراتها وفي هذا السياق ينظم الباحث مستوى التفكير المنهجي، وما هي المنهجية التي سيتبعها في أطروحته، وكذلك المنهج العلمي المتعلق بدراسة الظواهر الإعلامية الذي سيستخدمه ويحدد الباحث المستويات على النحو التالي:

المستوى الأول: المنهجية في أبعادها النظرية أي تعريف المقاربات المنهجية تعريفاً نظرياً، وفلسفتها، وتوضيح الطريقة والمقاربة التي سيتبعها الباحث خلال كل مراحل الأطروحة.

المستوى الثاني: مستوى المقاربات المنهجية التي تطرح المبادئ الرئيسة والمداخل والاختيارات المنهجية وتبريرها نظرياً، وكذلك النقد العلمي الموجه اليها، وكذلك المناهج المستخدمة في عملية البحث والتحليل والتأليف.

المستوى الثالث المنهجية في أبعادها التطبيقية:

هنا يحدد الباحث كل الأدوات والآيات والتقنيات المنهجية التي سيتبعها في بحثه، وكذلك المقاربات الوثائقية.

المستوى الرابع: تحديد نظرية الدراسة أو البحث وما هو التمشي النظري لهذا البحث والمرجعيات النظرية التي تساعد على صياغة الإشكاليات بعد أن صاغها الباحث بشكل أولي حيث يمكن تعديل العنوان بشكل طفيف لا يضر بالأطروحة أو الأساس العام للمسائل المنهجية أو النظرية.[1]

- **الملف رقم (4):** ملف الأدوات والتقنيات المنهجية المستخدمة في البحث وهذا ملف مستقل ومهم بحيث يقوم الباحث بتحديد الأدوات والأساليب والاستمارات اللازمة لجمع البيانات والتي يستخدمها الباحث في المراحل اللاحقة في الجانب الميداني للأطروحة والتي تشمل الاستمارات الملاحظة، والمقابلة، واستمارات تحليل المحتوى والمضمون الإعلامي، وكذلك تحليل الخطاب واستبانة جمع المعلومات من المبحوثين؛ وتمر كل أدوات جمع المعلومات بعدة مراحل أثناء عملية التصميم والتحكيم، واختبارات الصدق والتثبت منها.

ويقوم الباحث بتصميم كل استمارة على حده وترقيمها بشكل متتالي ولا يستخدم عبارة "آخر تعديل" بل يستخدم الترقيم والتاريخ ليعرف ما هي آخر نسخه معدلة توصل إليها في استمارة التحليل أو المقابلة أو جمع البيانات وما هي الصورة النهائية التي سيتعامل بها الباحث في مراحل جمع البيانات والمعلومات وتحليلها، و ربما يكون الوقت طويل نسبياً أثناء عملية التحضير للأطروحة وأن الاستمارات تستخدم بشكل مختلف زمنياً لذلك من الضروري فتح ملف خاص بها وجدولتها زمنياً وترتيبها وفق استخداماتها وعلى الباحث تدوين أية ملاحظات أو استدله تخطر بباله حتى لا تضيع ويستفيد منها في مرحلة الإعداد النهائي لأي استمارة أو نموذج تحليل أو مقابلة.

- **الملف رقم (5): ملف دليل البحث.**

حيث يقوم الباحث بتدوين المصطلحات والمفردات الرئيسية الواردة في العنوان والمتن ويحدد مقاصد من المفاهيم والمصطلحات، وكذلك معاني الكلمات والتعريفات الإجرائية لتكون جاهزة عند كتابه التقرير النهائي للأطروحة ويقول أستاذي الدكتور يوسف بن رمضان لكي تكون مفكراً لابد من إضافة شيء للتعريفات ولابد من التفكير بعمق في المفاهيم والمصطلحات المستخدمة ومحاولة تركيب جمل مفيدة خاصه بالباحث يظهر من خلالها شخصيته ومدى اطلاعه وقدرته على تغيير الأحداث وتقديم الأفضل من وجهه نظر الباحث وتقديم تصورات خاصة به وكذلك تفسير المصطلحات عبر مراحل زمنيه وتاريخيه حيث يفسر المصطلح حسب استخدامه ومكانه وزمان الذي يستخدم فيه ويعتمد على ذلك في عمليه التفسير والتحليل، ويعد تحيد المصطلحات من الأشياء الأساسية في البحث العلمي.[2]

---

[1] حسين محمد الزياني، الجمهور الليبي والفضائيات الإخبارية وبناء اتجاهاته السياسية الأساسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة التونسية.

[2] السيد أحمد مصطفى، البحث العلمي مفهومه وإجراءاته (بنغازي، جامعة قاريونس،1994) ص37.

- **الملف رقم (6): ملف ما يكتبه الآخرون حول موضوع الأطروحة.**

أي الموضوع في رصيد البحوث والدراسات السابقة هنا يعد الباحث الدليل البحوث والدراسات المرتبطة والمشابهة لبحثه، حيث يقوم بعملية مطالعات واسعة حول موضوع البحث، بعد ذلك يحدد ما اهم البحوث والدراسات المرتبطة بالمجال الإعلامي الذي يدرسه، هنا يجهز الملف بحيث يحوي على كل ما هو متعلق بهذه الموضوعات، ويعد ملخص مستقل لكل أطروحة أو رسالة، ويصنفها منذ البداية إلى ثلاث أقسام: بحوث محلية، وبحوث عربية، وبحوث أجنبية، بحيث يشمل الملخص حول كل بحث أهم المعطيات الأساسية، وهي عنوان البحث، معلومات عن الباحث، الكلية، الجامعة، الدرجة العلمية للبحث ماجستير أم دكتوراه، سنة الدراسة.

بعد ذلك يقوم الباحث بكتابة الملخصات التي تشمل المقدمة، الموضوع، الأهمية، الأهداف، مشكلة البحث، النظرية المستخدمة، المنهجية المتبعة، مجتمع البحث وعينته، الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة، تقرير ملخص حول الفصول والأبواب والتقسيمات الداخلية لمسألة البحث، وكذلك الجانب الفكري والميداني للأطروحة، أهم النتائج والتوصيات والنتائج والملاحق؛ هذا كله لكي يجد الباحث كل ما يريده عند كتابة التقرير النهائي للأطروحة.

- الملف رقم (7): ملف المطالعات.

وهو ملف يخص المطالعات التي يقوم بها الباحث في المصادر والمراجع والصحف والدوريات وشبكة المعلومات، فيما هو مرتبط بموضوع الأطروحة؛ وهو قراءة في النصوص المتعلقة بالموضوع بطريقة منهجية منظمة ومنضبطة، لكلي يراجع الباحث ما توصل إليه الآخرون وما كتبه المؤلفون، ليطلع على أكبر قدر ممكن من المعلومات والأفكار والبيانات وبالتالي تكوين رصيد معرفي ومعلوماتي يمكن الباحث من إنتاج نصوص ذات قيمة علمية، وإصدار وثائق على النصوص الأساسية.

ويتم ذلك بنظام البطاقات حيث يخصص الباحث عدة مذكرات مستقله أو (كراسات) بحيث يخصص كل مذكرة أو كراسة لفصل من فصول الأطروحة أو عنوان الرئيسي مثال الجمهور الليبي والفضائيات الإخبارية وبناء اتجاهاته السياسية والأساسية.

ويخصص الباحث المذكرات كالاتي:

مذكرة الموضوع، مذكرة الإشكالية، مذكرة المرجعيات النظرية، مذكرة المفاهيم والمصطلحات، مذكرة الأهداف والأهمية، مذكرة المنهجية المعتمدة، مذكرة السمات الأساسية للجمهور الليبي، مذكرة علاقة الجمهور الليبي بالفضائيات الإخبارية، مذكرة الفضائيات الإخبارية الليبية محل الدراسة، مذكرة الاتجاهات السياسية، مذكرة الاتجاهات السياسية بعد ثوره فبراير، مذكرة الجمهور الليبي والبرامج السياسية.

وتكون هذه المذكرات أو الكراسات خفيفة الوزن لكي يسهل على الباحث التنقل بها في حقيبته أثناء زيارة المكتبات والمراكز الثقافية.

*** طريقه رصد المعلومات وتوثيقها.**

يقوم الباحث بالمطالعات في المصادر والمراجع وعندما يجد نص يتوقع الاستفادة منه ينقله في المذكرة ويطبعه بين هلالين ليعرف أن هذا النص مقتبس بشكل مباشر دون أي تغيير عليه في عملية الصياغة، ويكتب بجانبه اسم المؤلف الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنه النشر، الطبعة، والرقم الصفحة، ويضع له عنوان مميز لكي يسهل عليه الاستفادة منه في العنوان أو الموضوع المرتبط به.

وعندما يطلع الباحث وتخطر له فكرة أو جملة أو يعيد صياغة الفكرة ما بناء على القراءة التي قام بها على نص معين في مصدر محدد أو عده مصادر يقوم بإنتاج نصه دون علامة التنصيص، وتنصيص الجملة أو المقطع. يقاطعه. ثم يدون المصادر أو الكتب التي اطلع عليها لإنتاج هذا النص أو الفكرة نص المؤلف الكتاب، دار النشر، بلد النشر، الطبعة ولكن دون أن يضع الصفحات وتعد هذه المذكرات أو الكراسات هي المرابع الأساسية التي سيعتمد عليها الباحث في المراحل اللاحقة من عملية إنجاز الأطروحة، في صورتها النهائية، وهي ذات قيمة عملية عالية جداً بناء على التجربة التي مر بها الباحث خلال إعداد أطروحة الدكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور يوسف بن رمضان، وهي تمكن الباحث من الاستفادة من هذا المخزون حتى بعد إنجاز الأطروحة وهو الأرشيف معرض وتاريخي للباحث وجهد مضني يستفيد منه الآخرون، قد مكن إليه الباحث بعد عدة سنوات من العمل والاطلاع والمثابرة.

- **الملف رقم (8): ملف الإحصائيات والبيانات الميدانية.**

حيث هناك بحوث تعتمد على الإحصائيات والأرقام التي يحللها الباحث فيما بعد لتحويلها إلى معلومات ذات قيمة علمية، ويحتاج الباحث إلى التعامل مع الكم والأرقام والبيانات سواء من خلال الدراسة الميدانية التي يقوم بها الباحث.

ويحتاج الباحث بعد توزيع الاستمارات على المبحوثين تفريغ كل البيانات والتعامل معها إحصائيا من قبل متخصصين في الإحصاء، حيث يشكل الباحث فريق بحث، يوزع الاستمارات، ويجمعها مرة أخرى ثم يقوم الباحث

بالتفريغ تلك الاستمارات وتحويلها إلى شخص متخصص يقوم بالعملية المعالجة الإحصائية ما الطرق والأدوات التي يعتمدها الباحث في منهجيته حيث يقوم بتحويل المعلومات والبيانات الإحصائية والسكنية إلى جداول تكرارية للحصول على المعلومات الديمغرافية وبالتالي ربطها بفروض الدراسة وتحليلها لاحقا، ويكون هذا الملف خاص بالجانب الميداني للبحث بشكل مستقل، بحيث يستخدمه الباحث في المراحل إعداد الأطروحة سواء في الجانب المنهجي أو المعرض أو الجانب الميداني، في ملاحق البحث وهذا حسب المدرسة التي يتبعها الباحث والمنهجية المعتمدة في بحثه.

استنطاق وتحليل البيانات:

بعد أن يقوم الباحث بالتفريغ الجداول والمعالجة الإحصائية يقوم بعملية التحقيق على الجداول وتحليل تلك البيانات وتحويلها كيفياً على معلومات ونصوص علمية لتحقيق أهداف البحث والتأكد من صحة فروضه والإجابة عن التساؤلات ويضع حلولاً لمشكلة البحث والدراسة.

- الملف رقم (8): ملف الاطار التحليلي.

لابد للباحث من تحديد مجتمع البحث وعينته، وعليه أن يقوم بدراسة استطلاعية قبلية للتأكد بأن مجتمع البحث متاح وان عينة الجانب التحليلي متاحة ومن السهل الحصول عليها.

وفي كثير من الأحيان يحدد الباحث عينة المجتمع التحليلي في زمن معين ثم يبدأ البحث، وتتغير الظروف وتختص العينة بإقفال بعض القنوات الفضائية أو إيقاف صحيفة أو مجلة من الإصدار، أو قفل الحدود وتغيير بعض الإعلانات الطرقية، أو المسائل التسويقية، لذلك يبقى لزاماً على الباحث عند تحديد المجتمع التحليلي في بحثه تحديد العينة وفق المواصفات والإجراءات المنهجية المتبعة، ومن ثم تسجيل الحلقات الإذاعية أو التلفزيونية أو شراء الصحف والمجلات أو تصوير الإعلانات الطرقية أو الإرشادية.

وكذلك تصوير وسحب المواقع الإلكترونية أو المنصات الخاصة بالأخبار والصحف، وأيضاً تسجيل المقابلات مع الأشخاص ذوي الاختصاص المتعلق بموضوع التحليل وتسجيل الخطابات الرئاسية المراد تحليلها، حتى يتسنى للباحث فيما بعد التعامل مع هذه المعطيات عند البدء في المراحل الكبرى للبحث العلمي.

الجداول والبيانات عند تفريغ الاستمارات التحليل في الجداول والتعامل معها بشكل إحصاء وتحويل تلك البيانات إلى جداول تكرارية يقوم الباحث بتحليل تلك البيانات والتعليق على جداول التكرارية والنسب المئوية والاحتفاظ بها في هذا الملف، استعداداً للتعامل مع خلال كل مراحل إنجاز الأطروحة.

- الملف رقم (10): ملف الخرائط والبيانات.

يحتاج الباحث إلى التعامل مع بعض الخرائط والمعلومات الموثقة من الدولة، فيقوم بفتح ملف خاص بتلك الوثائق، والتي سيتعامل معها وفق المقاربات الوثائقية، وكذلك بيانات الرئاسية والوثائق والقرارات التي لها علاقة بموضوع البحث.

ومن ذلك خرائط البلاد التي تم إجراء البحث عليها وخرائط توزيع السكان وتوزيع السكان من حيث الأصول والإعلانات الرئاسية وقرارات الإشهار وقرارات الحروب، ومواثيق السلم والمتغيرات والتعداد العام للسكان واهم ما تشتهر به البلاد والتاريخ الإعلامي، ومراحل تطوير الصحف والمجلات وتأسيس المحطات الإذاعية والتلفزيونية، وشبكة المعلومات "الانترنت" وليس لزاماً على الباحث بأن يقوم بكل ذلك ولكن يجمع ما له علاقة ببحثه وما هو مرتبط بذلك وعدم تضيع الوقت والجهد في أشياء ليس لها علاقة بموضوع البحث.

ومن المهم على الباحث تحديد التاريخ الذي نسخ فيه تلك الخرائط والبيانات والصحف لأنها ربما تتغير من زمن لآخر وهذا أيضاً محل دراسة وفحص، محل دراسته وفحص لأن لكل زمن معطيات ودلالات وظروف تؤثر في كل مناحي الحياة.[1]

ثانياً: الجانب الأكاديمي العلمي. ويهتم الباحث في هذا الجانب بتحديد مراحل الكبرى للبحث العلمي، وبعد أن حدد أهم الملفات وأعدها بشكل فعلي وواقعي، ورمزها بأرقام وأسماء أي عناوين لكل ملف، يأتي دور تحديد المراحل الكبرى للبحث العلمي وهي البدء الفعلي في هندسة وإعداد مشروع البحث.

ويبقى من الضروري اتباع هذا المراحل بشكل دقيق حسب ما نقترحه، من تنظيم منهجي ونظري وفكري للأطروحة، ويبقى السبب الرئيسي في فتح الملفات واتباع المراحل الكبرى هو عدم اتباع التقليد الشائع وهو تقسيم الأطروحة إلى اطار منهجي، وآخر اطار فكري، والثالث اطار ميداني ويبدأ الباحث بكتابة الأطروحة من الأول بشكل تصاعدي الأمر الذي ربما ينتج عنه بناء جسم علمي غير مترابط بشكل تكاملي ووثيق، ومن تجربتي الشخصية يمكن فصل الأخبار المعرفي، للرسالة دون تأثر الجانب المنهجي أو الميداني، وهذا نقد شخص وليس نسف لجهد الآخرين.

[1] حسين محمد الزياني ملخص مقابلات مع الأستاذ الدكتور يوسف بن رمضان خلال الإشراف على أطروحة الباحث بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار.

وانا احترم كل المدارس والمنهجيات لأنها في النهاية تنص إلى تحقيق أهداف ومن ثم الوصول إلى نتائج. ولكنني، اقترح عدم كتابة الأطروحة إلا بعد اكتمال الملفات وجمع المعلومات والبيانات ثم كتابة التقرير النهائي للأطروحة وبناء جسم علمي متكامل من كافة جوانبه وهو لا يسمح بسحب أحد الجوانب أو الفصول لأنها مترابطة مع بعضها البعض. وهذا يتيح للباحث استخدام البيانات والمعلومات والإحصائيات في كافة مراحل الأطروحة وفي كل جوانبها، فيمكن للباحث وضع المتغيرات الديموغرافية في الإطار المنهجي أو النظري، وكذلك التعامل مع تحليل الخطاب أو تحليل المادة الإعلامية المراد دراستها في كل جوانب أو فصول البحث، وبناء على ذلك يتم تصميم الاستبانة الخاصة بالجانب الميداني، واستخدام البيانات المتحصل عليها في مرحلة من مراحل البحث.

اهم المراحل الكبرى للبحث العلمي:

مرحله هندسة وتصميم البحث.

بعد أن اختار الباحث الموضوع المرتبط بالمجال الإعلامي الذي يرغب في دراسته، والتأكد من عدم تكراره وحدد بشكل واضح العنوان بناء على تحديد وصياغة الإشكالية بالاتفاق مع الأستاذ المشرف، بعد ذلك يقوم الباحث بمرحلة التصميم وهي اهم مرحلة، فكل البناءات تحتاج إلى خطط أو خرائط وتحديد الملامح العامة للمشروع، و يُعد تحديد الإشكالية من اهم الأشياء في البحث العلمي فيقوم الباحث بفتح ملف الإشكالية والفرضيات الذي جهزه ورقمه مسبقاً ويبدأ بجمع كل ما هو متعلق بالإشكالية البحثية والفروض التي يفترضها والأحكام المؤقتة التي يسعى لإثباتها أو نفيها وكذلك صياغة التساؤلات بناء على التساؤل الرئيسي أو الأساسي وكذلك تحديد الأهداف والأهمية العلمية لمشروع البحث.

والأهداف العلمية والمؤسسية والإدارية وكذلك الأهداف الذاتية، وبذلك يقوم الباحث بالتصميم العام لمسألة البحث، وذلك حسب المدرسة التي ينتمي إليها وتوجيه المشرف الذي يشرف عليه، ويختلف الأمر من بلد لآخر ومن مدرسة لأخرى. وهذه المرحلة مهمة جداً للباحث إذ عليه أن يقوم برسم وتصميم الإطار العام لمسألة البحث

مرحلة إعداد خطة البحث: يقوم الباحث في هذه المرحلة بإعداد خطة البحث بشكل متكامل وتشمل دراسة استطلاعية ميدانية لأفراد العينة وكذلك التحركات الميدانية وإمكانية ذلك، حيث تشمل الخطة البحثية على كل التقسيمات والأدوات والفصول، وكافة الإجراءات المنهجية بشكل مختصر وواضح، لكي يتأكد الباحث من إمكانية إجراء الدراسة من جمع النواحي.

مشروع الخطة: ترتكز الخطة على أهم الجوانب الأساسية للأطروحة وهي المقدمة التي تعطي تصوراً عاماً على المجال الإعلامي، وما لمراد دراسته في هذا المجال.

- الموضوع يشمل شرح حول موضوع الدراسة وكذلك مفهوم الموضوع ومبررات الاختيار، الآنية والطرافة في البحث.
- تحديد أهمية الموضوع والأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها.
- إشكاليه البحث أو الدراسة وهي المحور الذي يقوم عليه البحث ويتم صياغتها بشكل مبدئي في صياغة أولية تحتمل التعديل ولو بشكل طفيف لاحقاً حسب تطورات البحث بالطريقة المناسبة التي يراها الباحث وفق متغيرات البحث الثابتة أو المستقلة. أو المتغير الوسيط، وتصاغ الإشكالية إما بصوره تقريرية أو بصيغة تساؤل رئيسي وينتج تحت التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية التي يسعى الباحث للإجابة عليها.[1]

- الإطار المفاهيمي المصطلحي: هنا يعرف الباحث اهم المصطلحات الواردة في بحثه، ويبين مقاصده، وكذلك يقوم بعمليه تسيج بحثه وتوضيح حدوده الزمنية والمكانية والبشرية.

- الإطار النظري هنا يعرض الباحث نبذة عن اهم المرجعيات النظرية التي يمكن أن يستند عليها في صياغة الإشكالية أو الفرضيات، وصياغة الأحكام المؤقتة التي تستند إلى تفكير النظري حول الظاهرة الإعلامية المراد دراستها.
- المنهجية المتبعة ويقوم بصياغتها الباحث بكافة مستوياتها النظرية والتطبيقية والميدانية وكذلك المناهج المستخدمة.

- مجتمع البحث وحدوده.

من الضروري جداً حصر وتوضيح مجتمع البحث من خلال الملف الخاص بذلك وكذلك تحديد العينة والتعامل معها وجمع المعلومات وتوثيقها في ملفها الخاص، وبالتالي إعطاء نبذة عنها من خلال الخطة البحثية، وتوضيح الحدود المكانية وتحديد الإطار الجغرافي البشري الثقافي للبحث والزمن الذي أنجزت فيه البحث حيث انه لكل زمن دلالات معينة ومعطيات تختلف من زمن لآخر من كافة الجوانب وكذلك حدود الموضوع والوسيلة التي تسهم من خلالها إجراء البحث أو الدراسة مقروءة أو مسموعة أو مرئية.

---

[1] عابدين الدردير الشريف، موضوعات وقضايا وإشكاليات منهجية في البحث العلمي(ليبيا، ترهونة- جامعة ناصر الأممية، ، 2010) ص31.

- **الأدوات والأساليب الإحصائية** هنا يحدد الباحث كافة الأدوات التي سيستخدمها من استمارة تحليل مضمون او تحليل خطاب أو مقابلة وكذلك استمارة جمع المعلومات. وتحديد الأساليب الإحصائية التي سيتعامل بها مع المعلومات والبيانات التي سيعمل على جمعها.

- الإطار العام لمسألة البحث: هنا يرسم الباحث الإطار العام لمسألة البحث ويقوم بكل التقسيمات من فصول وأبواب أو مباحث ويضع العناوين الرئيسية والمقدمة العامة والمحتوى والخاتمة العامة والملاحق والمراجع.

- **مرحلة الميدان وجمع المعلومات** وتشمل هذه المرحلة النزول للميدان بعد أن اخذ الباحث التصورات الذهنية والنظرية حول بحثه، عليه الآن البدء بشكل عملي والنزول لميدان البحث، وهي جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة الإعلامية والإشكالية التي يسعى الباحث لدراستها ويصنف الباحث والمعلومات والبيانات حسب الملفات التي فتحها مسبقاً ويقوم بالمطالعات بشكل مرتب حسب ترقيم الملفات وعناوينها وجمع اكبر قدر ممكن من المعلومات، وكذلك مراجعة الأدبيات والمصادر المتعلقة بالموضوع ورصد كل المقابلات والملاحظات وتبويبها حسب الملف لكي لا يقع في فوضى فكرية، حيث يجمع الباحث معلوماته ويصنفها حسب ترتيب كل ملف وعنوانه.

وهنا تجدر بالإشارة عدم استعجال الباحث لأنها تقريباً أكثر مرحلة تأخذ وقت من الباحث، ولا يكتفي بمكتبته أو مركز ثقافي أو بلد معين ولاسيما أن المكتبات العالمية لديها مواقع على شبكة المعلومات الدولية ويمكن أن يستفيد منها.

مرحلة استغلال المعلومات: وهي التعامل مع الجانب التحليلي حيث يقوم بما هو مطلوب منه من تصميم استمارة التحليل والتعامل مع مجتمع البحث والعينة وفق ملف الجانب التحليلي وبنك المعلومات التي قام بجمعه. وتفيد هذه المعلومات من ماده خام تم جمعها في المراحل السابقة، ولا يتم التعامل معها بأدوات منهجية معتمدة كاستمارة تحليل المضمون والمقابلة وتحويلها إلى جداول تكرارية ومن ثم التعليق عليها والتعامل معها بمساعدة إحصائي متخصص، وجمع كل ذلك في ملف الجانب التحليلي.

مرحلة تأويل المعلومات وتحليلها: حيث يخص هذه المرحلة الجانب الميداني للبحث فيقوم الباحث بتصميم استمارة جمع المعلومات وتحليلها وإجراء عمليات الصدق والتثبت منها ثم توزيعها على المبحوثين وجمع المعلومات واستنطاقها والتعليق عليها، بعد التأكد من تلبيتها لفروض وتساؤلات البحث وللأهداف العلمية.

مرحلة الإنجاز وإعداد التقرير النهائي للأطروحة:

بعد اكتمال جمع المعلومات والمطالعات الخاصة بالبحث، وإجراء البحث التحليلي والتعامل مع معطياته، وإجراء البحث الميداني، وكافة المقابلات، والملاحظات، ورصد الموضوع من كافة الجوانب وتحديد رصده من البحوث السابقة.

يبدأ الباحث بإعداد التقرير النهائي للأطروحة بالشكل المطلوب وفق المعايير والمقاييس المعتمدة من الجامعة وهنا يمكن له الاستغلال المعلومات والبيانات.

في مراحل البحث، وتقسيماته حيث يبدأ بالترتيب حسب الإطار العام المتفق عليه والمتعارف عليه في المدرسة التي ينتمي إليها، ويمكن له الاستغلال أي معلومة في أي مرحلة لأنه يملك رصيد معرفي ومعلوماتي قوي ومصنف في ملفات واضحة سهلة الاستخدام.

والتأكد من المراجعة اللغوية وعلامات الترقيم والتبويب، ويشمل ذلك الهيكل العام للبحث من مقدمة ومطالب ومباحث وفصول وأبواب وخاتمة ومراجع وملخصات.

الجانب الثالث: ما بعد إنجاز الأطروحة. بعدما يتم الباحث وينجز الأطروحة في صيغتها المبدئية عليه أن يقوم بثلاثة أشياء رئيسية:

أولاً: ما يتعلق بالأطروحة من حيث الشكل والمحتوى.

- مراجعة الهوامش والمراجع وترتيبها.
- المراجعة اللغوية.
- التأكد من علامات الترقيم
- توحيد حجم الخط، العناوين الرئيسية ثم العناوين الفرعية ثم خط النص.
- التأكد من المطابقة ما بين الفروض والتساؤلات والأهداف والنتائج.
- التأكد من المواصفات وشروط الجامعة لإعداد رسائل الدكتوراه
- الإمام بالأهداف والفروض والنتائج التي توصلت إليها الأطروحة وأثر ذلك على المجتمع، وما هو الجديد الذي قدمه وإضافة هذا البحث.
- التأكد من كل كلمة كتبت في هذه الأطروحة، لان تكون على وعي كامل بما كتبته، إن تجهز إجابات حول بعض التساؤلات المحتملة حول بعض الكلمات والمصطلحات الواردة في الأطروحة.

- عرض الأطروحة على من هو قريب في مجال الموضوع من متخصصين يسمح للباحث برؤية بحثه من زاوية أخرى تعطيه أكثر عمق في الرد على الانتقادات المحتملة.
- المراجعة الدائمة والمستمرة للأطروحة حتى يوم المناقشة.

ثانياً: ما يتعلق بالاستعداد للمناقشة. بعد تحديد موعد للمناقشة هناك أمور مهمة يجب الانتباه لها وهي على نحو التالي:

- ما بعد الأطروحة والملاحظات المسجلة مسبقاً حول الموضوع.
- تحديد النقاط التي ربما ستثير جدلاً من طرف أعضاء اللجنة وتبريرها وتوضيحها أكثر قبل المناقشة.
- إعداد تقرير مفصل حول الأطروحة تحت إشراف الأستاذ المشرف وحسب الوقت المحدد للباحث والتدريب على ذلك.
- إعداد عرض تقديمي كبديل للتقرير ويتم ضبط ذلك بالوقت المحدد للعرض.
- التعرف على أعضاء اللجنة والسيرة العلمية لكل عضو.
- التأكد من قاعة العرض والخلفية والأجهزة التي يمكن أن يحتاج لها الباحث وذلك قبل المناقشة بيوم وتجريبها.
- إجراء تجربة في البحث أو في قاعة مشابهة لقاعة المناقشة والتدريب على طريقة الإلقاء والتفاعل مع مناقشة اللجنة.
- التخفيف من حدة التوتر قبل يوم المناقشة.

ثالثاً: يوم المناقشة.

- الدخول للقاعة قبل اللجنة بفترة زمنية معينة فريق مساندة وتشغيل كافة الأجهزة، الحاسوب وجهاز العرض والإضاءة.
- إظهار معرفتك بالمجال العلمي الذي تنتمي إليه أمام اللجنة.
-الظهور بالمظهر اللائق وعدم ارتداء بدل فاخرة.
- تحضير مذكرة أمامك ونسخة من الأطروحة.
- الوقوف للعرض أفضل من عرض أطروحتك وأنت جالس.
- المحافظة على الابتسامة والترحيب باللجنة وإعطاء أهمية لملاحظات كافة الأعضاء وتدوينها وإظهار التفاعل معهم.
- الرد والإجابة بطريقة واضحة ومختصرة على استفسارات اللجنة، وعدم الدخول معهم في جدال أو استفزاز أحدهم.
- تمالك الأعصاب والمحافظة على الهدوء والثقة بالنفس وشكر اللجنة، والنظر بالتمعن في المتحدث وتدوين ملاحظاته.
- الإجابة تكون من "وجهة نظري" وهذا ما توصل إليه الباحث "ستنظر لاحقا في هذه الملاحظات"

وسنضع في اعتبارنا كل ما يمكن تعديله" هذا في تقدري الشخصي" "سنعمل جاهداً لتطوير هذا البحث في مراحل لاحقة " "نلتمس العذر منكم على هذا التقصير وسنراجعه قبل الإخراج النهائي للأطروحة" " لم يخطر ببالي" "منكم نتعلم" وكل ماله علاقة بالتواضع وطلب العلم.

- وتذكر دائماً أنك خبير في مجال بحثك وادرى من غيرك.

المصادر والمراجع.

حسين محمد الزياني - الجمهور الليبي والفضائيات الإخبارية وبناء اتجاهاته السياسية الأساسية، ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة التونسية.

حسين محمد الزياني - ملخص مقابلات مع الأستاذ الدكتور يوسف بن رمضان خلال الإشراف على أطروحة الباحث بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار.

السيد أحمد مصطفى - البحث العلمي مفهومه وإجراءاته (بنغازي، جامعة قاريونس،1994).

عابدين الدردير الشريف - موضوعات وقضايا وإشكاليات منهجية في البحث العلمي (، جامعة ناصر الأممية سوق الأحد ترهونة ليبيا ، 2010).

المشتـــقة وعـلاقتـــها بالاقتصـــاد

أ. أبو القاسم إبراهيم التائب - قسم الإحصاء والاقتصاد السياسي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
، جامعة طرابلس

الملخص: البحث دراسة تطبيقية عن استخدام المشتقة الرياضية في شرح وتوضيح مفاهيم الاقتصاد والتي عجز الشرح اللفظي في توصيلها مباشرة للدارس الاقتصادي في زمن تغيراته وسرعة اتصالاته، وتتطلب إيجاد أسلوب جديد وهو ما تحاول هذه الدراسة إيجاده عن طريق المشتقة التفاضلية. في ثلاثة أجزاء ومقدمة وهي الإطار العام للدراسة والجزء الثاني الدراسة النظرية، أما الجزء الثالث فهو الدراسة التطبيقية، ثم الخاتمة والتوصيات والمراجع.

Abstract:
The research is an applied study on the use of the mathematical derivative in explaining and clarifying the concepts of economics, which the verbal explanation failed to communicate directly to the economic student in the time of its changes and the speed of its communication, and it requires finding a new method, which is what this study tries to find through the differential derivative. It consists of three parts, an introduction, which is the general framework of the study, the second part is the theoretical study, and the third part is the applied study, then the conclusion, recommendations and references.

مقدمة:

ازداد الاهتمام خلال هذا القرن باستخدام الأساليب الرياضية في شتى مجالات العلوم وخاصة الاقتصاد في شرح وتوضيح المفاهيم الاقتصادية، وقد استخدمت المشتقة التفاضلية بأجزائها المختلفة في هذا الشأن، والبحث دراسة تتناول استخدامات المشتقة في الاقتصاد ونحن نعرف أن الاقتصاد مليء بالمتغيرات أو المشتقات فمثلاً تغير السعر بتغير الكمية وتغير الدخل بتغير الإنتاج وبتغير الاستهلاك أو الانفاق أو الاستثمار وبتغير الإيراد الكلي الذي هو السعر مضروباً في الكمية نحصل على الإيراد الحدي والتكاليف الكلية بتغيرها نحصل على التكاليف الحدية والربح بتغيره نحصل على الربح الحدي وتغير الاستهلاك والادخار والضرائب والانفاق نحصل على الميول الحدية للاستهلاك والادخار والضرائب وهكذا تتغير هذه المفاهيم بتغير أسبابها مع الأخذ في الاعتبار الزمن والعوامل الأخرى.

أهمية الدراسة:

1- استخدام مشتقة الدالة التفاضلية في مواضيع الاقتصاد يعطي إيضاح وتبسيط لهذه المفاهيم.

2- تلبية حاجة المعلمين القائمين على تدريس مادة أساسيات التحليل الرياضي والاقتصاد الكمي في الجامعات والمعاهد العليا.

3- ربط علم التفاضل بعلم الاقتصاد في دراسات تحليلية موضوعية حياتية من بيئة المتعلم تكون نتائجها إحداث تحسينات في بيئة المجتمع.

أسباب وإشكالية الدراسة: الأسباب هي:-

1- الشرح اللفظي للمفاهيم الاقتصادية لم يعد مجدياً في عالم تتغير معلوماته بسرعة اتصالاته الالكترونية، فكانت الحاجة ملحة لاستخدام أداة تلبي هذا التطلع، ومن هنا استخدمت المشتقة التفاضلية.

2- استخدام المشتقة يتناسب مع تفكير الطلاب في زمن أصبحت الصورة والإشارة الإلكترونية أكثر اهتمام لديهم.

3- جاءت مشكلة هذه الدراسة في كيفية إيجاد علاقة بين مشتقة الدالة والاقتصاد بمفاهيمه المختلفة وخاصة فرعيه الجزئي والكلي.

الإشكالية هي:-

السؤال الذي يطرح هل الشرح اللفظي للمفاهيم الاقتصادية قادر على توصيل هذه المفاهيم لعقلية الدارس الذي يستخدم شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) يستجيب بسرعة اتصاله وتغير معلوماته؟ الإجابة عن هذا التساؤل هي فحوى هذه الدراسة.

حدود الدراسة: البحث يطرح إشكالية أن المفاهيم الاقتصادية التي ظلت إلى فترات زمنية مختلفة يتم تبادلها وشرحها لفظياً فقط فجاءت المشتقة التفاضلية لتوضيح هذه المفاهيم بالرياضيات اختصاراً للوقت والجهد معتمداً في ذلك على المراجع الرياضية والكتب والدراسات التي تناولت الاقتصاد وبفروعه المختلفة.

دراسات سابقة:

1- د. أحمد عبد المتعال، تناول في كتاب مبادئ الحسبان تقنية استخدام التفاضل في الاقتصاد والبيئة.

2- د. رمضان جهيمة، تناول في كتابه الاقتصاد الرياضي كيفية استخدام المعادلات التفاضلية في مفاهيم النمو في الاقتصاد والبيئة.

3- د. عبد الله عزالدين بن عامر، تناول في كتابه التحليل السكاني الرياضي واستخدام معادلة الاتجاه العام والمتسلسلات العددية والهندسية واستخدامها في الاقتصاد.

4- د. عامر المقري ود. مراد زكي، تناولوا في كتابهم الاقتصاد الجزئي مفاهيم التكاليف والإنتاج وأعطوا أمثلة يستخدم فيها التحليل الرياضي الاقتصادي.

الجانب النظري:

المشتقة The Derivative[1]

مشتقة الدالة $f(x)$ هي الدالة $f`(x)$ وتعطى بالمعادلة:-

$$f`(x) = \lim_{\Delta x \to 0} \frac{f(x+\Delta x) - f(x)}{\Delta x}$$

بشرط وجود نهاية للدالة.

وحتى تكون $f`(x)$ موجودة عندئذ يقال أن $f(x)$ قابلة للتفاضل عند النقطة $x$، ويرمز للمشتقة $f`(x)$، $y`$، $\frac{dy}{dx}$، $D_x f(x)$، $D_x y$، $f(x)_x$.

قواعد المشتقة Derivative Rules

1- مشتقة الثابت تساوي صفر $lit\ y = c \Longrightarrow \frac{dy}{dx} = zero$

2- مشتقة القوة **The Power Formula**

$$lit\ y = x^n \Longrightarrow \frac{dy}{dx} = nx^{n-1}$$

3- مشتقة الجمع والطرح لأكثر من دالة قابلة للاشتقاق

$$If\ u(x) and\ v(x) are\ two\ diffenetial: -$$

$$f(x) = u + v \Longrightarrow f`(x) = \frac{du}{dx} \pm \frac{dv}{dx}$$

4- مشتقة تفاضل حاصل ضرب دالتين **Product Rules**

$$let\ u(x) and\ v(x) are\ two\ diffenetial: -$$

$$then\ \frac{d}{dx}(u.v) = u\frac{dv}{dx} + v\frac{du}{dx} \quad or \quad (u,v)` = uv` + vu`$$

5- مشتقة حاصل قسمة دالتين **Quotient Rules**

$$let\ u(x) and\ v(x) are\ two\ diffenetial: -$$

$$then\ \frac{d}{dx}(u.v) = \frac{v\frac{du}{dx} - u\frac{dv}{dx}}{v^2} \quad or \quad \left(\frac{u}{v}\right) = \frac{vu` - uv`}{v^2}$$

6- مشتقة دالة مرفوعة لقوة.

$$y = [f(x)]^n \Longrightarrow y` = n[f(x)]^{n-1}.f`(x)$$

7- مشتقة الجذر سواء كان جذر تربيعي أو تكعيبي أو غيره من الجذور.

$$y = \sqrt{f(x)} \Longrightarrow y` = \frac{1.f`(x)}{2\sqrt{f(x)}}$$

$$or \quad y = \left(f(x)\right)^{\frac{1}{2}} \Longrightarrow y` = \frac{1}{2}\left(f(x)\right)^{-\frac{1}{2}}.f`(x)$$

$$y` = \frac{1.f`(x)}{2(f(x))^{\frac{1}{2}}} \Longrightarrow y` = \frac{f`(x)}{2\sqrt{f(x)}}$$

هذه قواعد المشتقة التفاضلية الأساسية، ويمكن استخدامها في الاقتصاد، فالتغير خاصية تحكم معظم المنظومات الطبيعية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية ومن خلالها يمكن حل كثير من المسائل التي تواجه الدارس

الدراسة التطبيقية Application of The Differential[2]

الدراسة التطبيقية ستكون حول المفاهيم الاقتصادية وكيفية توضيحها بالمشتقة الرياضية، حيث أن مفاهيم الاقتصاد مبنية على التغير، فالإنتاج والتكاليف والإيراد كلها تتغير ومعدل تغيرها هو المشتقة والتحليل الرياضي يهتم بالآتي:-

[1]- د.أحمد عبدالمتعال، كتاب الحسبان – الجزء الأول، جامعة 7 أكتوبر سابقاً مصراتة، 2005.

[2]- أحمد عبد المتعال، مرجع سابق.

أولاً: دالة التكاليف الكلية Total Cost (Tc)[1]

التكاليف هي مقدار ما يصرف على المشروع من أموال، ودالة التكاليف الكلية تتكون من دالة التكاليف الثابتة Fixed Cost ودالة التكاليف المتغيرة Variable Cost.

$$Tc = Fc + Vc$$

وعندما تتغير دالة التكاليف الكلية نحصل على دالة التكاليف الحدية Marginal Cost.

$$Mc = \frac{dTc}{dQ} \Longrightarrow Mc = \lim_{\Delta Q \to 0} \frac{\Delta Tc}{\Delta Q}$$

$$Mc = \lim_{\Delta Q \to 0} \frac{f(Q + \Delta Q) - f(Q)}{\Delta Q}$$

أما التكاليف المتوسطة فهي $Ac = \frac{Tc}{Q}$ قسمة التكاليف الكلية على حجم الإنتاج، والشكل الآتي يوضح هذه الدوال.

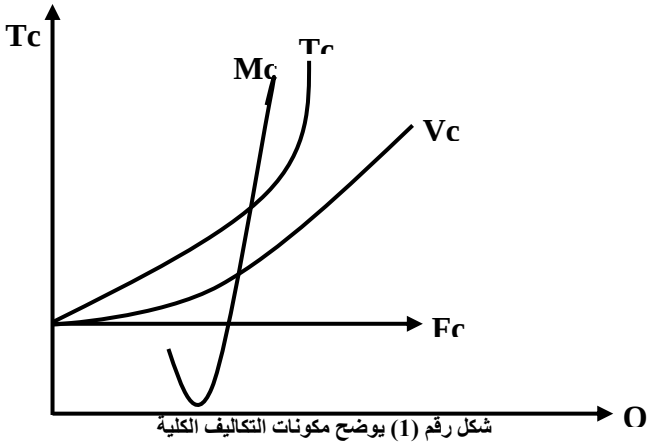

شكل رقم (1) يوضح مكونات التكاليف الكلية

من خلال الشكل يتضح أنه كلما تغيرت التكاليف الكلية نتحصل على التكاليف الحدية، أي معدل تغير التكاليف الكلية عندما يتغير حجم الإنتاج بوحدة واحدة.

$$Mc = \lim_{\Delta Q \to 0} \frac{\Delta Tc}{\Delta Q} = \frac{dTc}{dQ}$$

وعندما تتغير التكاليف الحدية نحصل على معدل تغيرها.

$$\frac{dMc}{dQ} = \frac{dTc^2}{dQ^2}$$

وهندسياً التكاليف الحدية هي ميل الخط الذي يمس منحنى التكاليف عند النقطة المقابلة لها عند مستوى الإنتاج، وحيث أن ميل المماس يتناقص بزيادة الإنتاج، فالتكاليف الحدية تتناقص كذلك.

ثانياً: العلاقة بين التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية[2]

$$Mc = \frac{dMc}{dQ} \quad and \quad ATc = \frac{Tc}{Q}$$

ولإيجاد المشتقة الأولى لدالة التكاليف المتوسطة ومساواتها بالصفر عن طريق تفاضل قسمة دالتين.

[1]- د. عامر المقري، د. مراد زكي، الاقتصاد الجزئي، منشورات الأكاديمية الليبية، 1998م.
[2]- د. عامر المقري، د. مراد زكي، مرجع سابق.

$$\frac{\partial ATc}{\partial Q} = \frac{\partial\left(\frac{Tc}{Q}\right)}{\partial Q} = \frac{Q\frac{\partial Tc}{\partial Q} - \frac{Tc}{Q}Q}{Q^2}$$

$$\frac{\partial Tc}{\partial Q} = \frac{\partial\frac{\partial Tc}{Q}}{\partial Q} = \frac{Q\frac{\partial Tc}{\partial Q} - \frac{Tc}{Q}Q}{Q^2}$$

$$\frac{\partial Tc}{\partial Q} = \frac{Q\frac{\partial Tc}{\partial Q} - \frac{Tc}{Q}Q}{Q^2} = 0$$

$$Mc - Ac = 0 \Longrightarrow Mc = Ac$$

وهذا يعني أن التكاليف الحدية أقل من التكاليف المتوسطة والعكس، عندما تكون التكاليف المتوسطة صاعدة (أعلى وموجبة) $Mc - Ac > 0$ هذا يؤدي إلى أن التكاليف الحدية أكبر من التكاليف المتوسطة.

ثالثاً: استخدام المشتقة في إيجاد الميول الحدية[1]

تستخدم المشتقة الأولى في حساب الميول الحدية لبعض المفاهيم.

- **الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity Consume**

هو عبارة عن النسبة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل وهو انحدار دالة الاستهلاك وهي دالة خطية مما يعني أن انحدارها ثابت، وبالتالي فإن الميل الحدي للاستهلاك عند أي مستوى يكون ثابت وموجب وأقل من الواحد الصحيح وقيمته 0.75 ويرمز له MPC.

$$MPC = \lim_{\Delta c \to 0} \frac{f(c + \Delta c) - f(c)}{\Delta c}$$

- **الميل الحدي للادخار Marginal Propensity Save[2]**

ويعرف بأنه نسبة التغير في الادخار إلى التغير في الدخل بوحدة واحدة وهو انحدار دالة الادخار الخطية بانحدار ثابت وقيمته 0.25 ويرمز له MPS.

$$MPS = \lim_{\Delta s \to 0} \frac{f(s + \Delta s) - f(s)}{\Delta s}$$

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y} \quad and \quad MPS = \frac{\Delta s}{\Delta y}$$

$$MPC + MPS = 1 \Longrightarrow MPS = 1 - MPC$$

$$\frac{\Delta c}{\Delta y} + \frac{\Delta s}{\Delta y} = 1$$

رابعاً: المضاعف أو المكاثر[3]

هو التغير في الدخل التوازني عندما يتغير أحد عناصره، مثلاً:-

$$y = C + G + I$$

حيث: C= الاستهلاك، G= الإنفاق، I= الاستثمار، y= الدخل.

فتتغير العناصر $\frac{\Delta y}{\Delta C}$، $\frac{\Delta y}{\Delta G}$، $\frac{\Delta y}{\Delta I}$ ويمكن حساب المضاعف أو المكاثر بأخذ المشتقة الأولى لأحد العناصر.

[1]- د. فتحي أبوسدرة، د. زينب اسماعيل، الأسلوب الرياضي في الاقتصاد، منشورات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 1988م.

[2]- د. فتحي أبوسدرة، د. زينب اسماعيل، مرجع سابق.

[3]- د. نعمة الله نجيب إبراهيم، مذكرات في الاقتصاد التحليلي، مؤسسة شباب الجامعات، الاسكندرية، مصر، 1972م.

فمثلاً نموذج اقتصادي بسيط $y = C + G + I$ فبالتعويض في شرط التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وإذا حسبنا المشتقة الأولى للدخل التوازني بالنسبة للاستثمار:-

$$\frac{dy}{dI} = \left[\frac{1}{1-P}\right] I_0 \quad or \quad \frac{dy}{dI} = \left[\frac{1}{1-P}\right] G$$

خامساً: استخدام المشتقة في منحنيات الإيراد[1]

الإيراد هو الكمية مضروبة في السعر، ويسمى الإيراد الكلي Total Raven ويرمز له:-

$$TR = P.Q$$

والإيراد الحدي هو التغير في الإيراد الكلي الناتج عن تغير حجم المبيعات بمقدار وحدة واحدة.

$$MR = \frac{dTR}{dQ}$$

ويمكن حساب الإيراد الحدي حتى لو كان المتغير في المبيعات ضئيل، فالإيراد الحدي هو المشتقة الأولى لدالة الإيراد الكلي أو هو ميل منحنى الإيراد الكلي في نقطة على المنحنى.

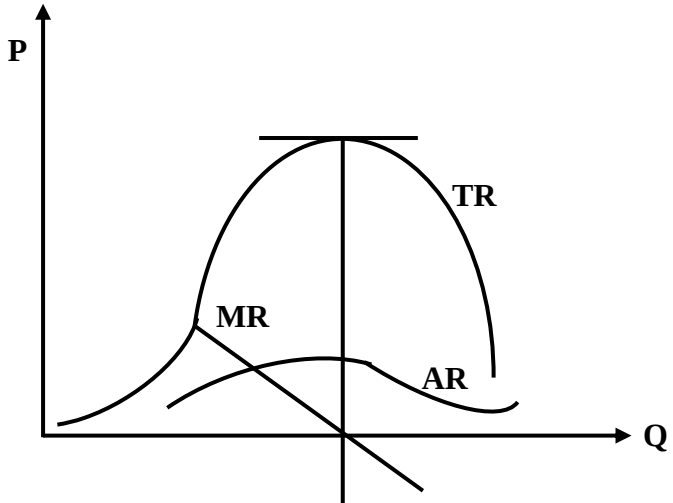

شكل رقم (2) يوضح مكونات الإيراد الكلي

الإيراد الكلي يتزايد حتى يصل القمة ثم يتناقص حتى يصل الصفر، ومن خلال منحنى الطلب السوقي نحصل على معادلة الإيراد الكلي التي تعتبر معادلة من الدرجة الثانية:-

$$Q = a - bP$$

$$P = \frac{a}{b} \div \left(\frac{1}{b}\right) Q$$

بالتعويض في معادلة الإيراد الكلي $TR = P.Q$:-

$$TR = \left\{\frac{a}{b} - \frac{1}{b} Q\right\} Q$$

$$TR = \left\{\frac{a}{b} Q - \frac{1}{b} Q^2\right\}$$

ويكون الإيراد الحدي:-

$$MR = \frac{dTR}{dQ} = \left(\frac{a}{b} - \frac{2Q}{b}\right)$$

[1]- د. عامر المقري، د. مراد زكي، أساسيات التحليل الرياضي، منشورات جامعة الفاتح سابقاً، إدارة النشر والمطبوعات، طرابلس، 1998م.

وهذا يعني أن الإيراد الحدي سيتناقص إلى أن يصل الصفر عندما يكون الإيراد الكلي في أعلى قيمة له.
عندما تكون $Q = 0$ فإن $MR = \frac{a}{b}$ وهذا هو ميل الإيراد الحدي يساوي ضعف منحنى الطلب.
الشكل الآتي يوضح ذلك

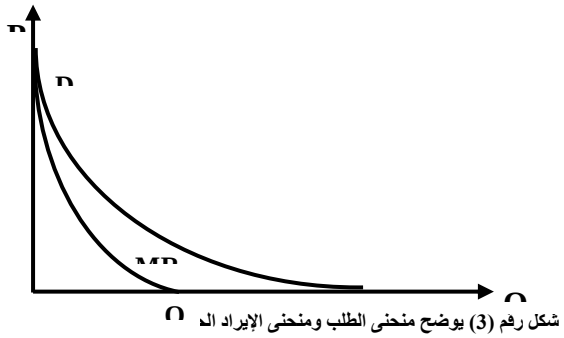

شكل رقم (3) يوضح منحنى الطلب ومنحنى الإيراد الـ

نقطة بداية منحنى الإيراد الحدي على المحور الرأسي هي نفس نقطة انطلاق منحنى الطلب ويمكن توصيل هاتان النقطتان فنتحصل على الإيراد الحدي.

سادساً: العلاقة بين الإيراد الحدي والإيراد المتوسط[1] الإيراد المتوسط Average Revenue هو حاصل قسمة الإيراد الكلي على عدد الوحدات المباعة $AR = \frac{TR}{Q}$ أي أنه يساوي السعر في سوق المنافسة الكاملة والأقرب إلى الأسواق الشعبية في ليبيا. ويمكن اثبات أن السعر في هذا السوق يتساوى مع الإيراد الحدي وفق العلاقة الآتية:-

$$TR = P.Q = f(Q) \cdot Q$$

ولحساب الإيراد الحدي نجد المشتقة الأولى للإيراد الكلي.

$$MR = \frac{dTR}{dQ} = P(Q \cdot 1 + Qf(Q))$$

$$MR = P + Q \cdot f`(Q)$$

$$MR = AR + Q \cdot f`(Q)$$

وهذه العلاقة توضح أن الإيراد الحدي يختلف عن الإيراد المتوسط بمقدار حاصل ضرب الكمية في المشتقة الأولى لدالة الطلب، أي إذا كان ميل دالة الطلب يساوي صفر فإن الإيراد الحدي يساوي الإيراد المتوسط، فعندما $Q = 0$ فإن $MR = AR$

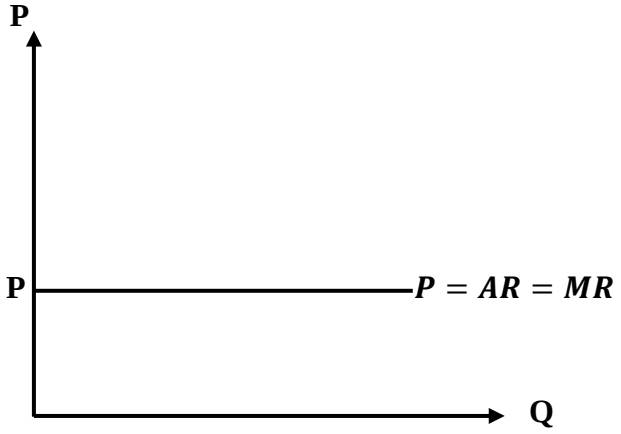

شكل رقم (4) يوضح منحنى الطلب في سوق المنافسة الكاملة

[1]- د. فتحي أبو سدرة، د. زينب اسماعيل، مرجع سابق.

سابعاً: العلاقة بين الإيراد الكلي والمرونة[1]

$$TR = P \cdot Q$$

$$\frac{dTR}{dP} = P\frac{\partial Q}{\partial P} + Q\frac{\partial P}{\partial P} = P\frac{\partial Q}{\partial P} + Q \cdot 1$$

وبقسمة المعادلة على Q:-

$$\frac{\frac{dTR}{dP}}{Q} = \frac{P}{Q}\frac{\partial Q}{\partial P} + \frac{Q}{Q}$$

$$\frac{\frac{dTR}{dP}}{Q} = \frac{P}{Q}\frac{\partial Q}{\partial P} + 1$$

بالتعويض في معادلة الطلب السعرية فإن:-

$$\frac{\frac{dTR}{dP}}{Q} = 1 + EP \quad , \quad EP = \frac{dQ}{dP} \cdot \frac{P}{Q} \Longrightarrow \frac{\frac{dTR}{dP}}{Q} = 1 + \frac{dQ}{dP} \cdot \frac{P}{Q}$$

ثامناً: استخدام المشتقة في تعظيم وتدنية التكاليف[2]

إن هدف الشركة أو المؤسسة هو تحقيق أقصى ربح ممكن أو تدنية تكاليفها، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية $\pi = TR - TC$ حيث π الربح و TR الإيراد الكلي و TC التكاليف الكلية.

فإذا كان $TR > TC$ فإن الشركة تحقق أقصى ربح، وإذا كان $TR = TC$ فإن الشركة تحقق ربح عادي أو لا ربح، أما إذا كانت $TR < TC$ فإن الشركة تحقق خسائر، وعند إيجاد النهاية العظمى والصغرى لدالة الإيراد أو التكاليف يمكن توضيحها بالمثال التالي:-

مثال: اكتشفت شركة الالكترونات أن تكلفة إنتاج كمية Q من الآلات الحاسبة في اليوم $TC = 400 + 5Q + 0.03Q^2$ وإذا بيعت كل آلة حاسبة بمبلغ 20 دينار. أوجد الإنتاج الذي يعظم أرباح الشركة والإنتاج الذي يدني التكاليف؟

الحل: لتعظيم الأرباح في سوق المنافسة الكاملة:-

$$MC = MR = P$$

$$MC = \frac{dTC}{dQ} = 5 + 0.06Q$$

$$MC = MR = P \Longrightarrow 5 + 0.06Q = 20 \Longrightarrow 0.06Q = 15$$

$$Q = \frac{15}{0.06} \Longrightarrow Q = 250$$

$$\frac{d^2TC}{dQ^2} = 0.06 > 0$$

لها نهاية عظمى، أي عندما يكون حجم الإنتاج $Q = 250$ فإن الشركة تحقق أعظم ربح، أما تدنية التكاليف فإن قيمة الإنتاج Q الذي يدني التكاليف:-

$$TC = 400 + 5Q + 0.03Q^2$$

متوسط التكاليف الكلية:-

$$\frac{TC}{Q} = \frac{400}{Q} + \frac{5Q}{Q} + \frac{0.03Q^2}{Q}$$

[1]- د. فتحي أبوسدرة، د. زينب اسماعيل، مرجع سابق.

[2]- د. أحمد عبدالمتعال، مرجع سابق.

$$ATC = \frac{TC}{Q} = \frac{400}{Q} + 5 + 0.03Q$$

$$ATC = 400Q^{-1} + 5 + 0.03Q$$

$$\frac{dATC}{dQ} = \frac{400}{Q^2} + 0.06 \Longrightarrow -\frac{400}{Q^2} = -0.06 \Longrightarrow \sqrt{Q^2} = \sqrt{\frac{400}{0.06}}$$

$$Q = \pm 2.581$$

أي أن الكمية التي تحقق تدنية متوسط التكاليف الكلية هي 2.581 إذ لها معنى اقتصادي، فالتكاليف الكلية بهذا السعر تكون:-

$$TC = \frac{400}{2.581} + 5(2.581) + 0.03(2.581)^2$$

$$TC = 155{,}0 + 12.9 + 0.515 = 168.425$$

الخاتمة: تناولت هذه الدراسة استخدام المشتقة الرياضية في توضيح المفاهيم الاقتصادية، وهذا له استفادة لدارسي الاقتصاد بالجامعات الليبية، حيث أن مادة التحليل الرياضي تدرس في كليات الجامعات الليبية رياضياً فقط دون التطرق إلى الجانب الاقتصادي، وهذا ما لاحظه الباحث من خلال تدريس هذه المادة في الجامعة، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:-

1- الإشكالية التي تعرضها الدراسة أجاب عليها بأن استخدام المشتقة الرياضية من شأنها أن توضح وتشرح المفاهيم الاقتصادية بكل سهولة ويسر.
2- تزايد العلاقات الكمية في الاقتصاد ويستوجب احتياجه للتحليل الرياضي الاقتصادي.
3- باستخدام المشتقة الرياضية أوجد الباحث التقارب بين فرعي الاقتصاد الجزئي والكلي.

التوصيات:

1- الاعتماد على الأسلوب الكمي التحليلي في توضيح المفاهيم الاقتصادية.
2- ضرورة اعتماد التحليل الرياضي في حل القضايا الاقتصادية ضمن إطار المنهج الدراسي المقرر.
3- ضرورة استخدام الرياضيات بفروعها المختلفة في شرح وتوضيح المفاهيم الاقتصادية حتى يتم تبسيط هذه المفاهيم وعدم الاعتماد عل المنهج اللفظي لهذه المفاهيم فقط.

المراجع

1- أساسيات التحليل الرياضي، د. عامر المقري، د. زكي مراد، منشورات جامعة الفاتح سابقاً، طرابلس، 1998م.
2- الأسلوب الرياضي في الاقتصاد، د. فتحي أبوسدرة – د. زينب اسماعيل، منشورات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 1988م.
3- الاقتصاد الجزئي، د. عامر المقري، د. مراد زكي، الأكاديمية الليبية، طرابلس، 1998م.
4- الرياضيات التطبيقية في الاقتصاد، د. جاكلين فوراسيه، ترجمة محمد الحجار، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1988م.
5- الرياضيات لدارسي العلوم الاقتصادية، د. رمضان جهيمة، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2005م.
6- الطرق الأساسية في الاقتصاد الرياضي، د. ألفا شيانج، ترجمة د. نعمة الله نجيب، دار المريخ للنشر، السعودية، 1995م.
7- كتاب الحسبان – لجزء الأول، أحمد عبد المتعال، جامعة 7 أكتوبر سابقاً، مصراتة، 1998م.

"النظـام القانـوني الحِمائي لحق المـرأة في العمل ضمن المعايير الدوليـة"

الاستاذة: هاجر خليفة القراضي.. عضو هيئـة تدريس / كليـة العلوم الشرعية / قسم الشريعـة والقانـون

المقدمة

تعـد المـرأة اليـوم نصـف المجتمـع، ونصـف قدراتـه وإمكانياتـه، وهـي بـلا شـك نصـف الاقتصـاد، وأن المساواة بينها وبين الرجل في العمل إلى جانب كونه من حقوق الإنسان فهو أمر ضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذلك تنامى الاهتمام الدولي برفع سقف حقوق المرأة العاملة، ومن أبرز مظاهر هذا الاهتمام ان صدرت عن المنظمات الدولية موجة من الاتفاقيات العامة والخاصة المتعلقة بعمل المرأة، نخص بالذكر تلك التي صدرت تحت مظلة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كمنظمة العمل الدولية، كما تجلى الاهتمام أيضا في المؤتمرات الدولية المعقودة والخاصة بحقوق المرأة العاملة. كل ذلك من اجل تعزيز دور المرأة العاملة ومساواتها مع الرجل العامل في كافة الحقوق والمزايا العمالية لما لهذا العمل من دور أساسي في التنمية الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم[1].

ونتيجة لهذه الطفرة الحمائية الدولية، صدرت الكثير من التعديلات القانونية المحلية لمركز المرأة القانوني، اذ شملت التعديلات النظام القانوني لعمل العاملة، ولأجرها، ولإجازاتها، وكذلك منعها من العمل في بعض الأعمال، كالأعمال الخطرة، والشاقة، والضارة، واشتراط العمل في عقد الزواج، وحرية المطلقة التامة في التصرف في أجرها، بالإضافة الى مكافحة الاعتداء عليها داخل جهات العمل، وتوفير الرعاية اثناء فترات الحمل والوضع والرضاعة وغيرها..

ولعل النظام القانوني الحِمائي لحق المرأة في العمل تكامل في ظل منظمة الأمم المتحدة، اذ نص ميثاق المنظمة على الحقوق والحريات الأساسية للناس جميعا ومنها حقوق المرأة العاملة[2].

كما تضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في سنة 1948م، احكاماً خاصة بحقوق المرأة، منها حق المرأة في المساواة مع الرجل في العمل[3].

ومن المواثيق الدولية التي انصفت المرأة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي نص على حق المرأة في العمل، واعترف بحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل ومنع اخضاعها للأعمال القسرية[4].

وقد أكدت هذه الإعلانات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، على مجموعة من القواعد القانونية المتكاملة، تمثلت في أهم الحقوق، نذكر منها: (حق المرأة في العمل، وفي اختيار العمل المناسب لها، وحقها في التمتع بكل الشروط التي يتمتع بها الرجال في هذا المجال من اجل القضاء على بطالة النساء، وان تحصل على كافة حقوقها في العمل كالرجال على حد سواء، وان تتساوى مع الرجال في المقابل المالي للعمل المتساوي، ولها الحق في الانتماء الى النقابات العمالية، والحق في الراحة والاجازة، والحق في التعليم والتدريب، والحق التأمينات والضمانات الاجتماعية).

كما نصت أيضاً على ضمانات قانونية حِمائية، تعطي للعاملة تمييزاً إيجابياً عن الرجل، نذكر منها: (قيود عمل المرأة ليلاً، ومنعها من الاعمال المرهقة صحياً، والخطرة، والشاقة، والضارة). وهذا فيض من غيض شامل للمواثيق والإعلانات والاتفاقيات والمؤتمرات التي اقرت نظام قانوني حِمائي شامل لحق المرأة في العمل والحقوق المرتبطة به. وتأسيساً على كل ما سبق، ارتأينا أن تتضمن ورقة البحث هذه و المعنونة

---

[1] ومن هذه المؤتمرات: المؤتمر العالمي الأول للمرأة الذي عقد في مكسيكو سيتي، المكسيك بتاريخ 19/ يوليو/ 1975م، والذي حددت اهدافه في: -المساواة الكاملة بين الجنسين والقضاء على التمييز بين الجنسين؛ -إدماج المرأة ومشاركتها الكاملة في التنمية؛ -مساهمة متزايدة من جانب المرأة في تعزيز السلام العالمي. والمؤتمر العالمي الثاني للمرأة الذي عقد في كوبنهاجن، الدنمارك خلال 14-30/يوليو/ 1980م نص على الاعتراف بحقوق المرأة الدولية من خلال اتخاذ الدول الوسائل التشريعية والتدابير الاساسية في القوانين وضمان مشاركة المرأة في السلطة وفي وضع البنية الاقتصادية وتمكينها في مجالات الصحة والتعليم والعمل ومحاربة العنف ضدها. ومؤتمر نيروبي الذي عقد في نيروبي، كينيا خلال 5-24/يوليو/1985م، الذي شدد على المساواة والتنمية والسلام للمرأة وبيان دور المرأة كعامل من عوامل التنمية. والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي عقد في بيجين، الصين، خلال 4-5/سبتمبر/1995م والذي يعد نقطة تحول مهمة في خطة العمل العالمية للمساواة بين الجنين والنهوض المرأة وتمكينها على كافة المجالات. ولقد كان لهذه المؤتمرات العالمية الأربعة المعنية بالمرأة التي عقدتها الأمم المتحدة في الربع الأخير من القرن العشرين أساسية في جعل قضية المساواة بين الجنسين في صدارة جدول الأعمال العالمي.

[2] ميثاق منظمة الأمم المتحدة 1945م، المادة رقم (1).

[3] ميثاق الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م، المادة (2).

4 العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 /ديسمبر/ 1966م ودخل حيز النفاذ من 3 /يناير/ 1976م، المادة (3) والمادة (6).

ب" النظـام القـانوني الحِمـائي لحـق المـرأة فـي العمـل ضـمن المعـايير الدوليـة[1]"، بيـان لمسـتوى الحمايـة التشـريعية الممنوحـة مـن طـرف المشـرع الـدولي العـام "هيئـة الأمـم المتحـدة"، والهيئـات المختصـة بحمايـة حقـوق الانسـان، وحقـوق المـرأة، والمنظمـات المتخصصـة، خاصـةً المشـرع الـدولي الخـاص "منظمـة العمـل الدوليـة"[2]. لـذلك سـيتم تقسيم هذه الورقة "النظام القانوني الحِمائي لحق المرأة في العمل ضمن المعايير الدولية" على النحو التالي:

المبحث الاول	**المبدأ القانوني الحِمائي لحق المرأة في العمل-مبدأ عدم التمييز بين الجنسين في العمل- ضمن المعايير الدولية**
المطلب الاول	**مبدأ المساواة بين المرأة والرجل داخل جهة العمل**
الفرع الاول	عدم التمييز بين الجنسين في العمل
الفرع الثاني	عدم التمييز بين الجنسين في الاجر
المطلب الثاني	**مبدأ المساواة بين المرأة والرجل خارج جهة العمل**
الفرع الاول	عدم التمييز بين الجنسين في العمـــل النقـــابي
الفرع الثاني	عدم التمييز بين الجنسين في الضمان الاجتماعي
المبحث الثاني	**الضمانات القانونية الحِمائية لحق المرأة في العمل-التمييز المشروع بين الجنسين في العمل- ضمن المعايير الدولية**
المطلب الاول	**ضمانات بشأن وقت العمل -حظر المرأة من العمل ليلاً**
الفرع الاول	تحديد العمل الليلي
الفرع الثاني	علة منع المرأة من العمل الليلي -مساوئ العمل الليلي
المطلب الثاني	**ضمانات بشأن طبيعة العمل -حظر المرأة من العمل الشاق والخطير والضار**
الفرع الاول	تحديد الاعمال المحظورة
الفرع الثاني	علة منع المرأة من العمل الشاق والخطير والضار-مساوئ العمل الشاق والخطير

المبـدأ القـــانـوني الحِمـــائي لحق المـرأة في العمل -مبـــدأ المســـاواة بين المـــرأة والرجـــل في العمـــل ضمن المعاييـــر الدولية:

المبحث الأول

تمهيد وتقسيم:

إن الحـق فـي المسـاواة وعـدم التمييـز، هـو بمنزلـة حـق عـام تتفـرع منـه حقـوق الإنسـان الأخـرى، أو هـو نقطـة الانطـلاق للحقـوق والحريـات الأخـرى كافـة، و أحـد اهـم المبـادئ الأساسـية التـي تهـيمن علـى سـائر حقـوق الانسـان المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية[3].

وجـاء الإسـلام كرسـالة للبشـرية جمعـاء ليرفـع الظلـم والحيـف عـن بنـي البشـر مهمـا اختلفـت أجناسـهم، وأعراضـهم، ومللهـم، منطلقـاً فـي ذلـك مـن اعتقـاد راقٍ فـي نظرتـه للإنسـان، حيـث جعلـه الله عـز وجـل خليفتـه فـي الأرض، لعمارتهـا، وإقامـة أحكـام شـريعته فيهـا، قـال تعـالى: (إِذْ قَـالَ رَبُّـكَ لِلْمَلَائِكَـةِ إِنِّـي جَاعِـلٌ فِـي الْأَرْضِ خَلِيفَـةً)4. وقـدُم الإسـلام منظـوراً واقعيـاً لحقـوق الانسـان فـي شـريعته ومـن بـين طائفـة الحقـوق التـي أقرهـا وأكـدها الإسلام للجميع ذكوراً وإناثاً حق العمل[5].

والإسـلام فـي اقـراره لحـق العمـل، لا يقتصـر علـى فئـة معينـة أو جـنس معـين، فالنـاس جميعـاً فـي نظـر الإسـلام سواسية، يقول الرسول ﷺ : (الناس سواسية كأسنان المشط)[6].

ورغـم اعتمـاد الخطـاب القرآنـي لصـيغة المـذكر فـي بعـض الأحيـان الا ان الجميـع سـواء امـام شـريعة الله، يقـول الله تعالى: (ومَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا)[7]

---

[1] هنـاك نوعـان مـن المعـايير الدوليـة لحقـوق الانسـان، بعضـها معـايير ليسـت لهـا طبيعـة المعاهـدة وهـي تلـك المعـايير التـي تمثـل لونـا مـن الاتفـاق فـي الـرأي بـين افـراد المجتمـع الـدولي علـى معـايير يتعـين علـى الـدول ان تطمـح الـى تطبيقهـا. وبعضـها معـايير لهـا طبيعـة المعاهـدة وهـي معاهـدات ملزمـة مـن الناحيـة القانونيـة للدول التي وافقت على ان تلتزم بها التزاما قانونيا. د. كمال سعدي مصطفى، بين المواثيق الدولية والمذاهب الفكرية، دار الكتب القانونية، ص104.

[2] تضـمن عهـد العصـبة الـذي تأسـس عـام 1919م، العديـد مـن النصـوص الخاصـة بحمايـة حقـوق الانسـان لكنهـا لـم تكـن شـاملة لكـل الحقـوق والافـراد، فقـد قصـرت الحمايـة علـى فئـات خاصـة مـن الافـراد، فنصـت الفقـرة الأولـى مـن المـادة الثانيـة والعشـرين مـن العهـد علـى حمايـة شـعوب المسـتعمرات والاقـاليم التـي اصـبحت تابعـة لـدول أخـرى فـي العصـبة (يطبـق عليهـا المبـدأ القاضـي بـأن رفاهيـة هـذه الشـعوب وتقـدمها انمـا هـي أمانـة مقدسـة فـي عنـق المدنيـة، بـأن يشـمل العهـد علـى الضـمانات الكفيلـة بالاضـطلاع بهـذه المهمـة)، حقـوق الانسـان فـي ظـل العولمـة، د. علـي يوسـف الشـكري، ايتـراك للنشـر والتوزيـع، الطبعـة الثانية2007، ص78.

[3] التمييز المحظور في القانون الدولي، محمد يوسف علوان، ورقة بحثي، كلية الحقوق عمان، 2014م.

[4] سورة البقرة، الآية رقم 30

[5] الحماية الدستورية والقضائية للحقوق الأساسية في العمل، د. محمود سلامة جبر، منشورات مكتب الاعلام بمنظمة العمل العربية، ص39

[6] د. محمود سلامة جبر، المرجع نفسه، ص40-41

[7] سورة النساء، الآية رقم 124.

وقوله تعالى: "إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا"[1].

وقوله تعالى: (اسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ)[2]. وبذلك سبق الإسلام كل القوانين في تقريره لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص للجميع وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في العمل[3]، وإعطاء العامل اجراً عادلاً، والرفق به وعدم ارهاقه ويوجب على الدولة توفير العمل لكل قادر[4]. وفي المواثيق الدولية احتل حق المرأة في العمل ومساواتها بالرجل مكان الصدارة بين حقوق الانسان، وبدأ اهتمام القانون الدولي بمبدأ المساواة وعدم التمييز تاريخيًا بمناسبة البحث في مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تتسبب فيها للأجانب، وقد تقرر المبدأ صراحةً على الصعيد الدولي ولأول مرة في المعاهدات المعروفة باسم معاهدات الأقليات 1919 م[5]. ثم صدر ميثاق منظمة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو سنة 1945 م، وجاء في المادة الأولى منه: "تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين".

وأضحى بذلك مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في العمل جزء مهم من القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومحل نصوص صريحة في الاعلانات الدولية، فأحتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/ديسمبر/1948 م، نصوص تؤكد صراحة على مبدأ المساواة وعدم التمييز[6].

وأقرت وثيقة الإعلان بأن "جميع البشر يولدون أحرارًا متساوون في الكرامة والحقوق "وأن" لكل فرد الحق في جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان، دون تمييز من أي نوع، مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المولد أو أي وضع آخر"[7]. وتم التأكيد على مبدا المساواة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حيث جاء فيه : "المساواة بين الذكور والإناث في التمتع بجميع الحقوق المنصوص عليها في العهد"[8]. كما أن الأمم المتحدة والأجسام التابعة لها قد تعهدت باتخاذ إجراءات ووضع معايير من أجل تحريم التمييز المبني على أساس الجنس[9]

ورغم عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه لمصطلحي "المساواة" و"عدم التمييز" إلا أن بعض الاتفاقيات ومنها اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة CEDAW[10] التي اقرت عن طريق الأمم المتحدة في 18/ديسمبر/1979 م، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1981 م، حرصت على تعريف مصطلح "التمييز ضد المرأة" بأنه "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد" يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل."[11].

والأصل في هذه الاتفاقية هو التركيز على "عدم التمييز ضد المرأة" وذلك على أساس احترام حقوق الانسان وحرياته، ومع هذا لا يمكن انكار دور وأثر الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي أرست القواعد الخاصة بحق المرأة في التحرر من العنف، اذ أن هذا الحق تبلور عندما اعتمدت "لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في عام 1992 م، التوصية العامة رقم (19) بشأن العنف ضد المرأة، والتي عرفت العنف ضد المرأة على أنه شكل من أشكال التمييز، وتلاحظ ان "العنف القائم على أساس نوع الجنس الذي ينال من تمتع

---

[1] سورة الأحزاب، الآية رقم 35

[2] سورة آل عمران، الآية رقم 195.

[3] توجد أمور لا تتساوى فيها المرأة مع الرجل، وذلك لقوامة الرجل عليها لذا أعطى الإسلام لكل ذي حق حقه وكل على حسب قدرته.

[4] د. محمود سلامة جبر، مرجع سابق، ص41.

[5] التمييز المحظور في القانون الدولي، د. محمد يوسف علوان، دراسات واوراق تحليلية، العدد 7، السنة 2014م، ص98.

[6] الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م، المادة رقم (23).

[7] الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م. المادة (1) والمادة (2).

[8] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966م، المادة (3).

[9] حقوق الانسان في العالم المعاصر، د. محمد مصباح عيسى، دار اكاكوس- دار الرواد 2001، ص88

[10] أعلنت ليبيا انضمامها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1979/12/18مسيحي، مع التالية: يتم تطبيق المادة (2) من الاتفاقية مع مراعاة لِلحكام القطعية للشريعة الإسلامية المتعلقة بتحديد نصيب الورثة في تركة الشخص المتوفى ذكرً كان أو أنثى؛ يتم تطبيق الفقرتين (ج، د) من المادة (6) من الاتفاقية دون المساس بأية حقوق تكفلها الشريعة الإسلامية للمرأة.

[11] اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة 1979م، المادة رقم (1).

المرأة بحقوق الانسان والحريات الأساسية بموجب القانون الدولي العمومي او بمقتضى اتفاقيات محددة لحقوق الانسان او يبطل تمتعها بتلك الحقوق والحريات يعتبر تمييزا.."[1].

على ان المساواة والتكافؤ وعدم التمييز بين المرأة والرجل في العمل يشمل مساواة الجنسين داخل جهة العمل (مطلب اول) ومساواتها خارج جهة العمل (مطلب ثاني).

المطلب الأول: مبدأ المساواة بين المرأة والرجل داخل جهة العمل ضمن المعايير الدولية:

تقسيم: يقتضي عدم التمييز بين المرأة والرجل داخل جهة العمل المنصوص عليه في الاعلانات والاتفاقيات الدولية مساواة الجنسين في مكان العمل من ناحية الحقوق الأساسية في العمل، ووصفت بالأساسية تقديرا لأهميتها بالنسبة للعامل ربما أكثر من غيرها وبالتالي حاجتها للحماية تكون أوجب وأولى وهي عديدة تلك الحقوق الأساسية للعمل والمرتبطة بمكان العمل ولعل أهم هذه الحقوق مساواة الجنسين في العمل (فرع اول) وفي الأجر (فرع ثاني).

الفرع الأول: عدم التمييز بين الجنسين في العمل:

الحق في العمل يعني، حق الفرد في ان يتمتع بفرصة للحصول على عيشه بعمل يختاره بنفسه او يقبله بحرية، هذا من جانب، ومن جانب اخر يعني التزام الدولة بتوفير العمل لمن لا عمل له وضمان المساواة في فرص تولي الاعمال وتشريع القوانين التي من شأنها تحديد حقوق العمال والتزاماتهم[2].

وتبدأ المساواة بين المرأة والرجل داخل جهة العمل منذ لحظة الاعلان عن العمل او الوظيفة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في تولي الاعمال والوظائف. وما يسجل لعهد عصبة الأمم في مجال حقوق الانسان انه افرد نص خاص للعمل أكد فيه على ضرورة توفير ظروف عمل عادلة وإنسانية للرجال والنساء والأطفال، حيث نصت المادة (23) من عهد العصبة على أنه: (بالسعي الى توفير ظروف عمل عادلة وإنسانية للرجال والنساء والأطفال في بلادهم وفي البلاد التي تمتد اليها علاقاتهم التجارية والصناعية بصورة متساوية وتحقيقا لهذا الغرض يتعهدون بإنشاء المنظمات الدولية اللازمة وعمها..)[3].

ويعتبر مبدا التكافؤ والمساواة في المعاملة بين المرأة والرجل، مبدأ رئيسي تم النص عليه في دستور منظمة العمل الدولية، حيث أكد دستور المنظمة على حق العمل، وذلك بتقريره أن من أهدافه الأساسية تهيئة مجال التعاون بين الأمم بقصد تحسين ظروف العمل والحياة بالنسبة للعمال، وتحديد ساعات العمل، وتنظيم عمل النساء والأطفال، ومكافحة البطالة وبث العدالة في النظم الاجتماعية المختلف وتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص لدى تكافؤ العمل وتأكيد مبدأ الحرية النقابية وغير ذلك من الحقوق[4].

وفي إعلان فيلادلفيا الصادر سنة 1944 م[5]، اخذ تقرير حق العمل معنى أكثر تحديداً، اذ جرى التأكيد عليه باعتباره حقاً لجميع البشر أياً كان عرقهم أو معتقدهم، وذلك من أجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي كليهما في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي، وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الكاملة ورفع مستوى المعيشة.[6]

وفي إطار تزايد الاهتمام الدولي بحقوق الانسان وحرياته نص ميثاق منظمة الأمم المتحدة الصادر سنة 1945 م، في ديباجته على أن شعوب الأمم المتحدة توكد أيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، كما نصت الفقرة الأولى من المادة (3) من الميثاق على أن من مقاصد الأمم المتحدة "تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاق بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء".

وفي عام 1958 م صَدرت اتفاقية التمييز في مجال الاستخدام والمهنة (الاتفاقية رقم 111 الخاصة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة)، والتي أكدت في المادة (2) منها على:" يتعهد كل عضو تكون هذه الاتفاقية نافذة إزاءه بأن يضع ويطبق سياسة وطنية تهدف، من خلال طرائق توائم ظروف البلد وأعرافه، إلى تحقيق المساواة في الفرص وفي المعاملة على صعيد الاستخدام والمهنة، بغية القضاء على أي تمييز في هذا المجال".

وشهد عام 1965 م صدور الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، التي اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21/ديسمبر/1965 م، وبدأ نفادها في4/يناير/1969 م، والتي نصت في

---

[1] العنف ضد المرأة، دراسة قانونية مقارنة في القانون الدولي العام والقانون العام الداخلي، د. شهبال دزيى، دار الكتب القانونية-دار شتات،2010، ص51-52

[2] حقوق الانسان بين النص والتطبيق، دراسة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدستور العراقي، د. علي يوسف شكري، ايتراك للطباعة والنشر، ص167-168.

[3] د. علي يوسف الشكري، حقوق الانسان في ظل العولمة، مرجع سابق، ص79.

[4] دستور منظمة العمل العالمية 1919م، المادة رقم (2)

[5] الإعلان الخاص بأهداف ومقاصد منظمة العمل الدولية وبالمبادئ التي ينبغي أن تستوحيها الدول الأعضاء في سياساتها، المعتمد في 10/مايو/ 1944م.

[6] د. محمود سلامة جبر، مرجع سابق، ص18-19.

المادة (5) منها على تعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه وضمان حق كل إنسان في العمل وذلك دون تمييز بسبب العرق او اللون او الأصل[1].

و يعتبر عام 1966 م نقطة تحول هامة في تاريخ حقوق الإنسان وضمان تحقيقها، حيث شهد هذا العام اعتماد الأمم المتحدة لثلاث وثائق دولية هامة تتعلق بحقوق الانسان، وهي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والبروتكول الملحق به، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]. حيث نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة (25) على: "المساواة في تقلد الوظائف والمساواة أمام القانون"، ونص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة (2) منه على "عدم التمييز"، وفي المادة (7) على: "المساواة في شروط العمل".

تم توالت الجهود الدولية وشهد العام 1967 م، صدور اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، وأكد على حق المرأة في العمل، وفي التدريب المهني، وفي حرية اختيار العمل، وذلك دون تمييز عن الرجل[3]. وبحلول عام 1979 م، سُطرت اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة CEDAW حيث اقرت بنص صريح في الفقرة (ب) مادة (11) على: " الحق في التمتع بنفس فرص التوظيف بما في ذلك تطبيق معايير الاختيار نفسها في شؤون التوظيف...".

الفرع الثاني: عدم التمييز بين الجنسين في الاجر:

يعتبر الأجر من أهم العناصر الذي يقوم عليها عقد العمل، حيث أن العامل يسعى دائماً لتأمين حاجاته المعيشية، من خلال الحصول على الأجر، لقاء العمل الذي يقوم به، وهذا هو مناط قانون العمل[4]. وباعتبار ان الاجر حق منبثق عن الحق في العمل، اهتمت المنظمات الدولية من خلال الاتفاقيات والاعلانات الدولية بالتنظيم القانوني للأجر[5]. حيث انصرف مفهوم الأجر طبقا للفقرة (أ) من المادة (1) من الاتفاقية رقم (100) بشأن مساواة العمال والعاملات في الاجر عن عمل ذي قيمة متساوية الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام 1951 م الي: "الأجر أو الراتب العادي، الأساسي أو الأدنى، وجميع التعويضات الأخرى، التي يدفعها صاحب العمل للعامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نقداً أو عيناً، لقاء استخدامه له"[6]. كما عرفت المادة (1) من الاتفاقية رقم (95) بشأن حماية الأجور، الأجر هو " أي مكافأة أو كسب يمكن أن تقدر قيمته نقدا أيا كانت تسميته أو طريقة حسابه، وتحدد قيمته بالتراضي أو بالقوانين واللوائح الوطنية، ويدفعه صاحب العمل لشخص يستخدمه مقابل عمل أداه أو يؤديه أو خدمات قدمها أو يقدمها، بمقتضى عقد استخدام مكتوب أو غير مكتوب"7 أما التشريعات الدولية التي أكدت على مبادئ المساواة وعدم التمييز في الأجور، ما تضمنته المبادئ الأساسية لمنظمة العمل الدولية سنة 1919 م من النص على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر في ديباجة دستور المنظمة. كذلك ما يفهم من سياق نص الفقرة (3) من المادة (1) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة الصادر سنة 1945 م، والتي جاء فيها: "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء". وما جاء في الفقرة (1) من المادة (2) من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (95) بشأن المساواة في الأجور الصادرة سنة 1949 م بالنص "على كل عضو أن يعمل، بوسائل توائم الطرائق المعمول بها لديه في

---

[1] الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري 1965م، المادة (5): (إيفاء للالتزامات المقررة في المادة (2) من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في المساواة أمام القانون لا سيما بصدد التمتع بالحقوق التالية :..الحق في العمل، وفى حرية اختيار نوع العمل، وفى شروط عمل عادلة مرضية وفى الحماية من البطالة، وفى تقاضي أجر متساو عن العمل المتساوي، وفى نيل مكافأة عادلة مرضية.

[2] د. محمود سلامة جبر، مرجع سابق، ص26.

[3] اعلان القضاء على التمييز المرأة، الذي اعتمد ونشر علي الملا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2263 (د-22) المؤرخ في 7 نوفمبر 1967م، المادة رقم (10).

[4] المساواة في الاجر بين الجنسين الواقع والمأمول، دراسة في قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 م والمعايير الدولية، د. رجب عبد الظاهر علي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة بني سويف، ص6.

5 باعتبار ان دولة ليبيا طرفا في هذه المنظمات وما يصدر عنها من نصوص، فقد تبنت الدولة على المستوى التشريعي عدة نصوص لحماية الحق في الاجر. ولعل اهم ما يميز الإطار القانوني للأجر من ناحية كثافة النصوص والأحكام في هذا المجال فمن بين هذه النصوص ما تضمنه القانون المدني الذي خصص مواد للأجر وهي (680 - 683) والمواد (689- 691) وتضمن قانون العمل احكاما تتعلق بالأجر وحمايته نذكر منها على سبيل المثال المواد (5-21-109) هذا الى جانب الاحكام التي تضمنتها اتفاقيات منظمة العمل الدولية والعربية. ومن ناحية ثانية الصيغة الآمرة للقواعد القانونية للأجر وتعلقها بالنظام العام.

6 اتفاقية المساواة بين الأجور رقم 100 الخاصة بالمساواة بين العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل 1951م.المادة:(1) في مصطلح هذه الاتفاقية :أ- تشمل كلمة "أجر" الأجر أو الراتب العادي، الأساسي أو الأدنى، وجميع التعويضات الأخرى، التي يدفعها صاحب العمل للعامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نقدا أو عينا، لقاء استخدامه له. ب- تشير عبارة "مساواة العمال والعاملات في الأجر لدي تساوي قيمة العمل" إلى معدلات الأجور المحددة دون تمييز بسبب اختلاف الجنس.

7 اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأجور رقم (95) الصادرة سنة 1949م، عن مؤتمر العمل الدولي في دورته 32/يونيو/ 1949م

تحديد معدلات الأجور، علي جعل تطبيق مبدأ مساواة العمال والعاملات في الأجر لدي تساوي قيمة العمل يعم جميع العاملين، وأن يكفل هذا التطبيق في حدود عدم تعارضه مع تلك الطرائق.."[1]، وما جاء من تشديد على المساواة في الأجور في الفقرة (د) من المادة (11) من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة CEDWO 1979 م والتي جاء فيها: "الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، والمساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل". وأخيرا وليس اخرًا ما أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الانسان والشعوب 1948 م، في المادة (23) حيث قضى بان "لجميع الافراد دون أي تمييز الحق في اجر متساوي على العمل المتساوي".

المطلب الثاني: مبدأ المساواة بين المرأة والرجل خارج جهة العمل ضمن المعايير الدولية:

تقسيم: إن من دواعي المساواة وعدم التمييز بين المرأة والرجل الذي نادت به المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مساواة الجنسين في الحقوق الأساسية للعمل على المستوى الخارجي لجهة العمل كالحق في انشاء أو الانضمام للتنظيمات النقابية (فرع أول)، والحق في الضمان الاجتماعي (فرع ثاني).

الفرع الأول: عدم التمييز بين الجنسين في العمل النقابي:

يمثل حق تكوين النقابات، والحق في التنظيم أحد أهم "معايير العمل الدولية" أو معايير العمل الجوهرية المعترف بها دوليا، بل أنه يعتبر حجر الزاوية في هذه المعايير. وقد ثبت هذا الحق – باعتباره أحد الحقوق الأساسية للمواطن – ضمن العديد من المواثيق الدولية من بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اصدرته الأمم المتحدة عام 1948 م، والذي نص على حق الفرد في تكوين النقابات والانضمام إليها بقصد حماية مصالحه في المادة (23) منه، والذي جاء فيها: "لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته"[2]. كما أكد هذا الحق اعلان فيلادلفيا الخاص بأهداف ومقاصد منظمة العمل الدولية وبالمبادئ التي ينبغي أن تستوحيها الدول الأعضاء في سياساتها لصادر عام 1944 م3. وقد أكدت هذه النصوص ما سبق النص عليه في دستور منظمة العمل الدولية في ديباجته على الاعتراف بالحرية النقابية كأساس لتحسين شروط وظروف العمل وتحقيق الاستقرار بين طرفي عقد العمل[4].

وإذا اعتبرنا أن الحرية النقابية تشكل ضمانة أساسية للسلام والعدالة الاجتماعية فهذا يجعلنا ندرك السبب الذي دفع منظمة العمل الدولية إلى اعتماد مجموعة من الاتفاقيات التي تمثل المصدر الأغنى للمراجع المتعلقة بموضوع الحرية النقابية[5]. فقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالحق النقابي ولعل أبرزها ما أقره مؤتمر العمل الدولي في دورته المنعقدة في17/يونيو/1948 م، الاتفاقية الدولية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، وإقراره في الدورة التالية-الدورة الثانية والثلاثون- المنعقدة في 8/يونيو/ 1949 م الاتفاقية رقم (98) بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ويتمتع العمال وأصحاب الأعمال بالحرية الكاملة في تكوين منظماتهم، وهذا لحماية مصالحهم وتنميتها دون تفرقة أو تمييز بين العمال، إضافة إلى أنه يحظر على الإدارة وأصحاب الأعمال التدخل في شؤون النقابات العمالية، سواء عند التكوين أو خلال ممارستها لأنشطتها أو حتى انقضائها[6]. حيث نصت الاتفاقية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، في مادتها (2) على حرية تكوين الجمعيات لجميع العمال دون تمييز من أي نوع وجاء فيها: "للعمال وأصحاب العمل، دون تمييز من أي نوع، الحق، دون ترخيص سابق في تكوين منظمات يختارونها، وكذلك الحق في الانظام اليها.."، ويلاحظ اتساع نطاق سريان الحقوق المنصوص عليها في المادة (2) لجميع العمال دون تمييز أيا كان جنسيتهم او جنسهم او النشاط الذي يقومون به.

ونصت الاتفاقية رقم (98) بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية في الفقرة (أ) من المادة (1) على: "يتمتع العمال بحماية كافية من كل عمل ينطوي على تمييز في مجال الاستخدام بسبب انتمائهم النقابي". ومن أهم الوثائق الصادرة عن منظمة العمل الدولية والتي قررت مبدأ المساواة كمبدأ عام، الاتفاقية

---

[1] اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة بين الأجور رقم (100) الخاصة بالمساواة بين العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل، الصادرة بتاريخ 29 يونيو 1951م.

2 المعايير الدولية للحرية النقابية وموقف التشريع المحلى منها، محمد عبد السلام، ورشة عمل الحرية النقابية.. قضايا وإشكاليات2007، مركز هشام مبارك للقانون - 1 شارع سوق التوفيقية - القاهرة، ص5

3 حيث نصت الفقرة (د) من المادة (الاولى) من اعلان فيلادلفيا على :(ان تحقيق النصر في الحرب ضد العوز يتطلب شنها ومواصلتها بعزم لا هوادة فيه داخل كل أمة، وبجهد دولي متواصل ومتضافر يسهم فيه ممثلو العمال وممثلو أصحاب العمل، على قدم المساواة مع ممثلي الحكومات، مشتركين معهم في النقاش الحر والقرار الديمقراطي بغرض تحقيق رفاه الجميع. معايير الدولية للحرية النقابية وموقف التشريع المحلى منها..)

[4] المعايير الدولية للحرية النقابية وموقف التشريع المحلى منها، محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص5

[5] الحق النقابي في اتفاقيات العمل الدولية، د. عايدي مهيوب، مقال منشور، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، ص4

[6] د. عايدي مهيوب، المرجع نفسه، ص6

رقم (111) لسنة 1958 م، والتوصية رقم (111) المتعلقتين بالتمييز في الاستخدام والمهنة، ولم يقتصر دورهما على تقرير الإطار العام للمبدأ فحسب، بل تعدى ذلك إلى حظر جميع أشكال التمييز، سواء نتيجة للتشريع أو للسياسات أو الممارسات المتبعة.

كما صدرت اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة CEDAW كنتيجة للجهود الطويلة المبذولة من اجل انصاف المرأة- والتي تم التعرض لها في هذا البحث وفي أكثر من موضع- حيث شكلت اتفاقية CEDAW أهم اتفاقية دولية صدرت في مجال حماية حقوق المرأة اذ تتضمن انهاء كل صور التمييز ضد المرأة، حيث ركزت على استبعاد التفرقة القائمة على اساس الجنس، واكدت على أهمية دور المرأة في المشاركة بمختلف المجالات، ويعد تصديق الدول على هذه الاتفاقية تأكيد على الأخذ بحقوق المرأة والاعتراف بكرامتها على قدم المساواة بينها وبين الرجل[1]. والمنسجمة مع ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الانسان والشعوب 1948 م من ان جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق وان لكل انسان حق التمتع في هذه الحقوق دون تمييز. وان لكلِّ شخص حقٌّ إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه[2].

ومن أجل مكافحة أي تمييز عنصري بأي مجال كان، واصلت الأمم المتحدة جهودها للقضاء عليه باعتمادها الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. حيث أعلنت بموجبها الدول الأطراف أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية وأنه يعتبر من قبيل الفصل العنصري اتخاذ أية تدابير تشريعية وغير تشريعية، يقصد بها منع فئة أو فئات عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد وتعمد خلق ظروف تحول دون النماء لتام لهذه الفئة أو الفئات، وخاصة بحرمان أعضاء فئة أو فئات عنصرية من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك: "الحق في العمل، والحق في تشكيل نقابات معترف بها، والحق في التعليم، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلميا، واستغال عمل أعضاء فئة أو فئات عنصرية، واخضاعهم للعمل القسري[3].

الفرع الثاني: عدم التمييز بين الجنسين في الضمان الاجتماعي:

يندرج الحق في الضمان الاجتماعي ضمن الحقوق الاجتماعية التي تكفلها المواثيق والاعلانات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو من الحقوق الأساسية في العمل لذلك اولى القانون الدولي لحقوق الإنسان أهمية خاصة لهذا النوع من الحقوق. ويأتي الإعلان العالمي لحقوق الانسان في مقدمة هذه الإعلانات، اذ أكد الإعلان على حق الضمان الاجتماعي في المادة (22): "لكلِّ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، حقٌّ في الضمان الاجتماعي، ومن حقِّه أن تُوفَّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتَّفق مع هيكل كلِّ دولة ومواردها، الحقوقُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ والثقافيةُ التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرّية". وما يسجل للإعلان في هذا الجانب، انه الزم الدول بتوفير الحد الأدنى من المستلزمات الحياتية لمواطنيها (تغذية، ملبس، مسكن، عناية صحية). كما الزمها بالضمان الاجتماعي في الأحوال الاستثنائية كالبطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة[4]. كذلك المادة (25) من الاعلان نفسه، في فقرتها الأولى حيث نصت على أنه: "لكل شخص الحق في مستوى من العيش الكافي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويشمل ذلك الغذاء والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية وله الحق في تأمين عيشه من البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وغير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته..".

ومن هذه النصوص يتبين أن العاملة يجب أن تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها العامل، فالحق في العمل وما ارتبط به من حقوق مقرر لكل انسان سواء رجل أو امرأة، وكضمانة لهذه الحقوق يضيف الاعلان العالمي مسألة التأكيد على عدم جواز ممارسة هذه الحقوق على نحو يتناقض مع مبادئ ومقاصد الأمم

---

[1] اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة 1979م، المادة رقم (2).

[2] الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م، المواد (1- 2) والفقرة (4) من المادة (23).

[3] الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، هي معاهدة متعددة الأطراف وتعد أول معاهدة دولية تصنف الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30/نوفمبر/1973، بـ 91 صوتًا، مقابل اعتراض أربع دول وامتناع 26 دولة عن التصويت، دخلت حيز التنفيذ في 18/يوليو/1976م.

[4] حقوق الانسان بين النظرية والتطبيق، د. علي يوسف الشكري، ايتراك للطباعة والنشر، 2009، ص177

المتحدة[1]. مع إلزام كل فرد بالقيام بواجباته اتجاه مجتمعه الذي يتاح فيه لشخصيته النمو والازدهار[2]، وعدم جواز قيام أي فرد أو جماعة بأي نشاط أو عمل يهدف الى هدم الحقوق التي تضمنها الإعلان[3].

أما بخصوص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصريCEDAW فنجدها أكدت في على تعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وضمان حق كل إنسان في العمل وذلك دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الأصل[4].

وتزامنا مع نفاذ هذه الاتفاقية أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعلانًا حول التقدم والإنماء في المجال الاجتماعي جسد بدوره مجموعة من الحقوق المرتبطة بالحق في العمل، وما يعنينا في هذا المقام ما ورد في فقراته (3) و(4) و(5) والذي جاء فيهم:

- تأمين الحق في العمل على جميع المستويات وحق كل انسان في تكوين النقابات ورابطات العمال وفي المفاوضة الجماعية، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، والقضاء عل البطالة والعمالة الناقصة، وتهيئة شروط وظروف العمل العادلة والملائمة للجميع، بما في ذلك تحسين الظروف المتعلقة بالصحة والسلامة، وكفالة العدل في المكافأة على العمل دون أي تمييز وضمان أجر أدنى يكون كافيا لتوفير العيش الكريم.
- توفير نظم ضمان اجتماعي شاملة وخدمات رعاية اجتماعية، وانشاء وتحسين نظم الضمان والتأمين الاجتماعيين لصالح جميع الأشخاص ذوي العجز أو المرض أو الشيخوخة وغير القادرين على الارتزاق وذلك لتأمين مستوى معيشة سليم لهم ولأسرهم.
- القضاء على التمييز والاستغلال بكافة أشكالهما وعلى جميع الممارسات المخالفة لمقاصد الأمم المتحدة"[5].

أما عن العهدين الدوليين فالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية قد أكد في مادته (3) على مبدأ المساواة بين الجنسين في التمتع بالحقوق والحريات الواردة به. بينما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية توسع في مجال العمل وما يرتبط به وبين كيفية اعمال الحق في التمتع بشروط عمل عادلة حيث أكد على تمتع المرأة بهذه الشروط على قدم المساواة مع الرجل، وتمثلت هذه الأخيرة في الأجر المنصف والمساواة في الأجر لدى تساوي العمل، والمكافأة المتساوية لدى تساوي قيمة العمل، وتوفير ظروف عمل صحية والمساواة في فرص الترقية والإجازات الدورية مدفوعة الأجر، وتحديد ساعات العمل تحديدا معقولا بالإضافة لضمان حق كل شخص في التأمينات الاجتماعية.

وفيما يخص إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فقد أقر في ديباجته أن الوصول للتنمية الكاملة في كل الميادين وبكل الدول، لا يتحقق إلا بتطبيق مبدأ تساوي المرأة بالرجل واقعا وقانونا، وأنه يجب على الدول اتخاذ كل التدابير المناسبة إلغاء القوانين والأعراق والأنظمة والممارسات القائمة التي تشكل تمييزا ضد المرأة، وتقرير الحماية القانونية الكافية لتساوي الرجل والمرأة في التشريعات.

كما اعترف للمرأة بحقوقها الأساسية في العمل على قدم المساواة مع الرجل، حيث ألزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة تمتع المرأة، متزوجة أو غير متزوجة، بحقوق مساوية لحقوق الرجل في ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية[6].

---

[1] الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م، الفقرة (3) من المادة (29): (لا يصح بحال من الأحوال ان تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها)

[2] الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م، فقرة (1) من المادة (29).

[3] الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م، المادة (30): (ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على انه يخول لدولة او جماعة او فرد أي حق في القيام بنشاط او تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه).

[4] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1979، الفقرة (1/أ) المادة (11) :(تتخذ الدول الأطراف جميع ما يقتضي الحال اتخاذه من تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها على أساس تساوي الرجل والمرأة نفس الحقوق ولا سيما الحق في العمل بوصفه حقا غير قابل للتصرف لكل البشر..)

[5] إعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي اعتمد ونشر علي الملا بموجب قرار الجمعية العامة الامم المتحدة 2542 (د-24) المؤرخ في 11/ديسمبر/1969م.

[6] اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، المادة (10): (تتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تمتع المرأة، متزوجة أو غير متزوجة، بحقوق مساوية لحقوق الرجل في ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما: - الحق، دون تمييز بسبب المركز الزوجي أو أي سبب آخر، في تلقي التدريب المهني والعمل، وفي حرية اختيار المهنة ونوع العمل، وفي نيل الترقية في المهنة والعمل. - حق تقاضي مكافأة مساوية لمكافأة الرجل، والتمتع بمعاملة متساوية عن العمل ذي القيمة المساوية. - حق التمتع بالإجازات المدفوعة الأجر وبالاستحقاقات التقاعدية والضمانات الاجتماعية المؤمنة ضد البطالة أو المرض أو الشيخوخة أو غير ذلك من أسباب العجز عن العمل)

المبحث الثاني: الضمانات القانونية الحِمائية لحق المرأة في العمل -التمييز المشروع بين الجنسين في العمل ضمن المعايير الدولية:

تمهيد وتقسيم: أجمعت المواثيق والاعلانات والاتفاقيات الدولية على مساواة المرأة والرجل في كافة الحقوق، وأكدت على أن أي تقييد أو تعدي أو تمييز أو تفضيل أو استبعاد تتعرض له المرأة يشكل انتهاك لمبدأ المساواة والتكافؤ واحترام كرامة الإنسان، والذي يؤثر سلباً على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لبناء المجتمع، كما واعترفت بالمرأة كإنسان كامل. غير ان المرأة وباعتبارها من الفئات الضعيفة احتاجت الى حماية قانونية وإنسانية خاصة اوجبتها الطبيعة الفسيولوجية وضعفها من الناحية العضلية الى جانب دورها الرئيسي والحيوي في بناء الاسرة[1].

شكلت هذه الحماية القانونية قيود على عمل النساء. منها ما يتعلق بحظر تشغيل النساء في أنواع معينة من الأعمال، كالأعمال التي تنطوي على خطورة والاعمال الشاقة أو الضارة بهن صحيا او أخلاقيا، ومنها ما تعلق بتقييد تشغيلهن في أوقات معينة، مثل ساعات الليل.

وعندما يؤخذ في الاعتبار عمل المرأة المدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر، فالمرأة تعمل عددا أكبر من الساعات في اليوم مقارنة بالرجل، معايير العمل الدولية وضعت لتوفق المرأة بين عملها ووظيفتها الاجتماعية، فكان من اللازم وضع تدابير حِمائية للمرأة العاملة تتوافق مع قدراتها البدنية، ووضع تدابير خاصة بالسلامة والصحة المهنتين تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات البيولوجية والإنجابية بين المرأة والرجل. لذلك عملت منظمة العمل الدولية على معالجة هذه الإشكاليات من خلال المحاور التالية:

- تنظيم عمل المرأة بما يتفق مع قدراتها البدنية.
- حماية الوظيفة الاجتماعية للمرأة العاملة إلى جانب تمكينها من العمل.[2]

ولقد كان اهتمام منظمة العمل الدولية بما يصطلح عليه بمعايير التدابير الحِمائية على مستوى عالٍ خاصة في مجال العمل تحت سطح الأرض، رفع الأوزان والحمولات، العمل الليلي. وفي هذا الشأن واجهت المعايير الدولية إشكاليات معينة يمكن تحديدها فيما يلي:

- حظر أو تقييد عمل المرأة في بعض الأعمال مراعاة لقدرتها البدنية.
- حظر أو تقييد عمل المرأة ليلا لاعتبارات صحية واجتماعية.[3]

لذلك ضُمنت المواثيق والاعلانات والاتفاقيات الدولية نصوص تضمن مراعاة هذا الجانب، وبالتالي ميزت بين الرجل والمرأة في العمل، ومنحت المرأة ضمانات خاصة، شكلت خروج عن الأصل العام -حظر التمييز- لضرورة ومصلحة تقتضي ذلك، وهو خروج لا يضعف المبدأ العام لأنه محدود في نطاقه.

ومن هذه الضمانات ما تعلق بوقت العمل (مطلب اول)، وأخرى بشأن طبيعة العمل (مطلب ثاني).

المطلب الأول: ضمانات حِمائية بشأن وقت العمل -حظر عمل المرأة ليلاً:

تقسيم: يشكل تقييد عمل المرأة ليلا استثناءًا عن القاعدة القانونية الأساسية التي تقتضي بالمساواة بين الجنسين في مجال العمل. فمع الاعتراف الدولي بحق المرأة في العمل بجميع الأعمال دون تمييز، حظرت المواثيق والاعلانات والاتفاقيات الدولية تشغيل المرأة في أوقات معينة إلا على سبيل الاستثناء مراعاة لظروفها، وحماية لها صحيا وأخلاقيا واجتماعيا، فنصت على حظر عمل المرأة ليلاً (فرع اول) لأسباب موضوعية (فرع ثاني).

الفرع الأول: تحديد ساعات العمل الليلي:

ومن اجل توفير أكبر قدر من الحماية للمرأة العاملة، فقد حظرت الاتفاقيات الدولية عمل المرأة ليلاً الأمر الذي يثير تساؤل مفاده ما المقصود بالليل؟ أو ما هو المدى الزمني للعمل الليلي؟ أجابت عن هذا التساؤل الاتفاقية الدولية الخاصة بتشغيل النساء أثناء الليل رقم (4) الصادرة في29/أكتوبر/1919 م، حيث عرّفت الليل بأنه: "الفترة الممتدة من أحد عشر ساعة متوالية على الأقل، يدخل فيها فاصل زمني ما بين الساعة العاشرة مساء والخامسة صباحا"[4].

---

[1] أولى القانون الدولي للعمل اهتماما خاصا ببعض الفئات العاملة، رغبة في حمايتها، لشعوره بانها تحتاج إلى رعاية خاصة بالنظر لاعتبارات معينة، كالجنس، العمر، الحالة الجسمانية والعقيلة، والوضعية الاجتماعية. فالأطفال والنساء والمهاجرين والعمال المترليين هم المقصودين من هذه الحماية، وقد صدرت العديد من الاتفاقيات والتوصيات الدولية والتشريعات المحلية، التي هدفت لتأمين حماية ومساعدة أكثر شمولا وتفصيلا بخصوص باقي فئات العمال. حقوق الانسان في القانون الدولي للعمل، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص القانون العام، طهير عبد الرحيم، 2019-2020م، ص277.

[2] حقوق الانسان في القانون الدولي للعمل، المرجع نفسه، ص278.

[3] حقوق الانسان في القانون الدولي للعمل، مرجع سابق، 278-279

[4] الاتفاقية الدولية الخاصة بتشغيل النساء أثناء الليل رقم (4) لسنة 1919م.

غير أنه وفي سنة 1948 م، صدر عن منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم (89) والتي أجرت بعض التعديلات على الاتفاقية السالفة الذكر، حيث أبقت على المنع المتعلق بتشغيل النساء ليلا، إلا أنها عدلت من مفهوم الليل واعتبرته في الفقرة (1) المادة (2) :"أن في مفهوم هذه الاتفاقية تعني كلمة الليل فترة من أحدي عشرة ساعة متعاقبة على الأقل تشمل فترة لا تقل عن سبع ساعات متعاقبة وتقع بين الساعة العاشرة مساءً والسابعة صباحًا، ويجوز للسلطة المختصة أن تقرر فترات تختلف باختلاف المناطق أو الصناعات أو المؤسسات أو فروع الصناعات أو المؤسسات ولكن عليها أن تستشري منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال المعنية قبل تقرير أي فترة تبدأ بعد الساعة الحادية عشرة مساءا"[1].وهكذا فيمكن القول ان المقصود بالعمل ليلاً أنه العمل الذي يؤدى خلال ساعات الليل بالتحديد القانوني للمقصود بالليل.

ورغم ان الاتفاقية - رقم (89) لسنة 1948 م- حددت المقصود بالليل بأنه فترة من أحدي عشرة ساعة متعاقبة على الأقل، الا أنها أجازت في المادة (5) للسلطات المختصة في كل دولة وقف هذا الحظر بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال المعنية عندما تقتضي المصلحة الوطنية ذلك مواجهة ظروف طارئة خطيرة، على أن تخطر المدير العام لمكتب العمل الدولي بهذا في الوقف في تقريرها السنوي عن تطبيق هذه الاتفاقية. كما أجازت في المادة (6) تخفيض فترة الليل إلى عشرة ساعات في ستين يوما في السنة في المؤسسات الصناعية التي تتأثر باختلاف المواسم وفي جميع الأحوال عندما تقتضي ظروف استثنائية ذلك.

ويجوز أيضا وفقا لنص المادة (7) منها جعل فترة الليل أقصر مما تقرر في المواد السابقة في البلدان التي يجعل مناخها العمل نهارا بالغ الإرهاق شريطة منح فترة راحة تعويضية أثناء النهار.

وفي سنة 1990 م، طرأ التعديل الثاني لساعات العمل الليلي بموجب الاتفاقية رقم (171) الصادرة في 20/يونيو/1990 م، من فترة العمل الليلي إلى سبع ساعات بدل إحدى عشر ساعة، من خلال المادة (1) فقرة "أ" التي عرفته بأنه: "كل عمل يمارس خلال فترة سبع ساعات ما بين منتصف الليل والساعة الخامسة صباحاً، تحددها السلطات المختصة في كل بلد بعد استشارة المنظمات الأكثر تمثيلا أو عن طريق الاتفاقيات الجماعية". بالتالي خُفضت ساعات العمل الليلي إلى سبع ساعات فقط، عوض أحد عشر ساعة التي كانت مقررة في السابق.

وحددت ذات الاتفاقية مصطلح العامل الليلي دون تصنيف للجنس، ويقصد به حسب المادة (1) فقرة "ب": "كل عامل أجير يمارس عملاً ليلياً حسب المادة (1) فقرة "أ".

وقد استثنت هذه الاتفاقية من مجال تطبيقها عمال الفلاحة، تربية الحيوانات، الصيد البحري، النقل البحري والمالحة الداخلية[2].

الفرع الثاني: علة حظر المرأة من العمل ليلاً:

من المسلم به ان مساوئ العمل الليلي لا تقتصر على المرأة وحدها وإنما مخاطرها عامة على صحة ورفاهية حياة العائلة بأسرها رجال ونساء على حد سواء، كما أن العمل ليلاً يعد عمل لا اجتماعي ولا أخلاقي، فهو يؤدي إلى اضطراب الحياة الأسرية للمرأة العاملة، فاعتياد المرأة على قضاء الليل خارج المنزل ينشأ عنه أضرار اجتماعية تؤثر على تماسك الأسرة، كما يعرض أبنائها للخطر، هذا فضلا عن الأضرار الصحية التي تتعرض لها المرأة من جريرة القيام بالعمل ليلاً.

ومن المسلم به أيضا أن العمل ليلاً يعد أشد إرهاقًا وإجهادًا للعامل من العمل نهاراً، كما يترتب عليه العديد من الآثار الاجتماعية الضارة بالأسرة خاصة إذا كان العمل ليلا من نصيب الأم، فالمرأة في كافة دول العامل ــ وبصفة خاصة في الدول العربية ــ تتحمل بأعباء الأعمال المنزلية، ومن ثم فإن تشغيل المرأة ليلاً يترتب عليه قيام المرأة بعمل متواصل ليلاً ونهاراً، فهي ليلاً تعمل في الأنشطة الاقتصادية، ونهاراً تعمل في المنزل، وهذا بلا شك يؤثر على صحة المرأة النفسية والعضلية، وعلى صحة أطفالها والتي لا تخفى على أحد.

الى جانب الآثار السلبية الأخرى للعمل الليلي على صحة العمال من كلا الجنسين، فقد بينت تقارير عديدة أن من آثاره اضطرابات في النوم متعلقة بتغير الساعة البيولوجية ونقص فادح في النوم، علماً أن النوم نهاراً لا يمكنه تعويض النوم ليلاً، لقلة مدته وتأثره بالعوامل الخارجية [3].

---

[1] اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الليلي رقم (89) لسنة 1948م.

[2] اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الليلي رقم (171) لسنة 1990م.

[3] قراءة في التنظيم القانوني لعمل المرأة ليلا، د. رقية احمد داود، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد 2، تاريخ النشر، 2019/12/25م، ص10.

وتعرض العامل إلى أخطار الإصابة بالضغط الدموي وأمراض القلب نتيجة الإجهاد والتعب الشديدين، نتيجة العمل الليلي واستمراره لمدة طويلة قد يعرض العامل الى تغير العادات الغذائية في شكل عدم توازن غذائي واضطرابات في الهضم، نتيجة تناول الوجبات الجاهزة الفقيرة في غالب الأحيان من الأليلف.
بالإضافة الى ميل العامل الليلي إلى استعمال الأدوية المهدئة للنوم نهاراً، أو تلك التي تبقيه في حالة يقظة دائمة ليلاً، كالإفراط في تناول المنبهات مثل القهوة والشاي، ما من شأنه التأثير سلباً على العامل الليلي حسب السن والأقدمية في المؤسسة[1].

أما المرأة وبحكم بنيتها الجسدية التي هي أضعف من الرجل نسبياً، فإنها تعاني أكثر مما يعانيه زميلها في العمل الليلي، نتيجة المشاكل البدنية والذهنية، وتشمل اختلال في الوظائف البدنية والطبيعية، نتيجة الحرمان من نور الشمس والإجهاد. كما أثبتت الدراسات أن العاملات ليلاً هن أكثر النساء عرضة لسرطان الثدي، وفي دراسة أخرى بينت أن نسبة الخطر عند النساء يقدر ب30% وعامل الخطر يزيد بنسبة 50% عند النساء اللاتي اشتغلن في العمل الليلي قبل والدة الطفل الأول[2].

فحق الفرد عمومًا، والمرأة بوجه خاص في الصحة وسلامة شخصه، من الحقوق المركزية والاساسية من حقوق الانسان التي أعلنتها واقرتها ووثقتها الإعلانات العالمية والمعاهدات الدولية، وعملت على تحقيقها المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة، فكان انشاء منظمة الصحة العالمية أحد اهم آليات المجتمع الدولي في الحفاظ على هذا الحق. حيث أكد دستور منظمة الصحة العالمية على: (التمتع بأعلى مستويات الصحة التي يمكن التوصل اليها حق من الحقوق الجوهرية لكل أنسان، يجب التمتع به دون تمييز على أساس العرق او الدين او المعتقدات السياسية او الظروف الاقتصادية او الاجتماعية).

وقد جاء دستور منظمة الصحة العالمية، موضحًا مفهوم "الصحة" في المادة (12):(حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض او العجز)[3].

كما ورد الحق في الصحة في الإعلان لحقوق الانسان، الذي نص في المادة (25)، على أن: (لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته..)، وان كانت المادة السابقة أشارت الى الحق في الصحة إشارة صريحة إلا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يخل أيضا من الإشارة إلى هذا الحق إشارة ضمنية في أكثر من موضع، ومن ذلك المادة (5) أنه :(لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية او الحاطة بالكرامة)، وفى هذه المادة حماية لسلامة جسد الإنسان من الإيذاء والاعتداء بدون وجه حق وهذا يضمن من بأب أولى الحق في الصحة.

أما عن الآثار السلبية على الحياة العائلية، من اضطراب في تنظيم الحياة اليومية داخل المنزل وفي حياة الأسرة كمجموعة، بما في ذلك العلاقات التي تربط بين مختلف أفرادها، أما المرأة المتزوجة على وجه الخصوص فحدث ولا حرج، حيث وبسبب دورها الاجتماعي كزوجة وربة بيت، فإن العمل الليلي من شأنه التأثير على الحياة الأسرية والعائلية وكذلك الاجتماعية، ويهدد الوظيفة التربوية للمرأة، ففي دراسة ميدانية بينت بأن العمل الليلي يشكل عائقاً كبيراً وإشكالية لا يمكن معها التوفيق بين الحياة العائلية والمهنية[4]. علاوة على تدني فرص المرأة العاملة في الحصول على مزيد من التعليم والتكوين المهني والمشاركة النقابية ، بحكم تواجدها ليلا في المؤسسة، مما يفوت عليها فرص الترقية في عملها، الى جانب الاحتمالات تعرض المرأة للمساس بسلامتها حين توجهها للعمل، او أثناء أدائها لعملها أو حين العودة منه[5].

ومن أسباب حظر تشغيل النساء ليلاً-إضافة الى ما تم ذكره- الحقوق المقررة للام العاملة وهي في وضع الأمومة (حالة الحمل و حالة الولادة) ولدواعي التوفيق بين عمل المرأة ووظيفتها الاجتماعية كأم، نصت المعايير الدولية على هذه الحقوق كمرحلة استثنائية وحساسة من حياة المرأة، وعمدت بذلك الى اصدار وتبني عدة اتفاقيات تعمل على تعزيز مكانة العاملة بشكل عام والعاملة الام بشكل خاص، ومن ابرز الاتفاقيات الدولية التي تقر بمبدأ حماية المرأة العاملة الأم في مجال العمل نجد حيث، الاتفاقية الدولية رقم (3) بشأن استخدام النساء قبل الوضع وبعده والتي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورته الأولى المنعقدة 1919 م، التي عدلت وتمت مراجعتها عدة مرات. حيث نصت على منع تعرض الحامل والمُرضِع لمخاطر تؤثر على صحتها وسلامتها وعلى حقها في الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وخدمات صحة الأم والطفل،

[1] قراءة في التنظيم القانوني لعمل المرأة ليلا، مرجع سابق، ص10
[2] قراءة في التنظيم القانوني لعمل المرأة ليلا، المرجع نفسه، ص11
[3] دستور منظمة الصحة العالمية الذي اقره مؤتمر الصحة الدولي الذي عقد في نيويورك خلال 19-22/يوليو/1946م.
[4] قراءة في التنظيم القانوني لعمل المرأة ليلا، مرجع سابق، ص11
[5] قراءة في التنظيم القانوني لعمل المرأة ليلا، المرجع نفسه، ص11

وساعات إرضاع، والحماية من التمييز ومن الفصل من العمل لأسباب تتعلق بالأمومة، فضلاً عن حقها المضمون في العودة إلى العمل بعد إجازة الأمومة[1].

المطلب الثاني: ضمانات حِمائية بشأن طبيعة العمل -منع المرأة من العمل الشاق والخطير والضار:

مما لا شك فيه ان طبيعة تكوين المرأة وقدرتها على بذل الجهد كانت المبرر الرئيسي الذي دفع الاتفاقيات إلى حظر تشغيل المرأة في الأعمال الشاقة والخطيرة، حيث نظرت إلى طبيعة بعض الأعمال وقدر خطورتها على العمالة بصفة عامة وعلى المرأة بصفة خاصة، فنصت على حظر أو تقييد عمل المرأة في بعض الأعمال (فرع اول)، مراعاة لقدرتها البدنية (فرع ثاني).

الفرع الأول: تحديد الاعمال المحظورة على المرأة:

أدى الطابع الشاق لبعض الأعمال، وما صاحبها من مساوئ عند استخدام المرأة فيها إلى اعتماد مؤتمر العمل الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية العديد من الاتفاقيات التي تضمنت حظر تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة والشاقة، منها الاتفاقية رقم (45) لسنة 1935 م، بشأن استخدام المرأة للعمل تحت سطح الأرض في المناجم بمختلف أنواعها، وتعتبر هذه الاتفاقية هي الاتفاقية الوحيدة التي حظرت بصفة عامة عمل المرأة في الأعمال الشاقة، ووضعت القاعدة العامة في هذا الصدد. حيث حظرت تشغيل أي امرأة أيا كان عمرها تحت سطح الأرض في أي منجم، ولم تكتف الاتفاقية بذلك بل حددت المقصود بالمنجم في مفهوم الاتفاقية "بأنه كل منشأة عامة أو خاصة الغرض منها استخراج أي مادة من باطن الأرض"[2]. وعليه فتحديد ما إذا كان العمل يتم في منجم من عدمه يرتبط بالغرض من العمل، فإذا كان العمل قد قصد منه استخراج أي مادة أيا كان طبيعتها من باطن الأرض فهو يدخل في نطاق العمل في منجم، وبالتالي يحظر تشغيل النساء فيه. وأجازت الاتفاقية المشار اليها في مادتها رقم (3)، للمشرع في كل دولة أن يستثني من الحظر المشار إليه أعلاه بعض الفئات وهذه الفئات هي: النساء اللاتي تشغلن مناصب في الإدارة، ولا تؤدين أعمال يدوية، والنساء العاملات في الخدمات الصحية وخدمات الرعاية، والنساء اللاتي تلقين أثناء دراستهن فترة تدريب في أقسام المناجم الواقعة تحت سطح الأرض، وأي نساء أخريات يتعنى عليهن النزول أحيانا إلى أقسام المناجم الواقعة حتت سطح الأرض لأداء عمل غير يدوي"[3].

ومن الاعمال الصادرة عن مؤتمر العمل الدولي والمتعلقة بالصناعات المحظورة، التوصية رقم (4) بشأن حماية النساء والأطفال من التسمم بالرصاص الصادرة 29/أكتوبر/1919 م، التي نصت على منع النساء والأطفال دون سن الثامنة عشرة في بعض العمليات الصناعية، لما تنطوي عليه من خطر على وظيفة الامومة والنمو البدني للأطفال وحظر استخدام النساء والأطفال في العمليات التي ستعمل فيها مركبات الرصاص[4]

ومن الاتفاقيات أيضا التي أصدرتها منظمة العمل الدولية بخصوص الاعمال المحضورة، الاتفاقية رقم (13) لسنة 1929 م، بشأن استعمال الرصاص الأبيض في الطلاء، حيث نصت الاتفاقية في المادة (3) منها على: "يحظر استخدام الاحداث الذكور الذين تقل سنهم عن الثامنة عشرة وجميع النساء في اعمال الطلاء الصناعي التي تتطلب استعمال الرصاص الأبيض او كبريتات الرصاص، او أي منتجات أخرى تحتوي على هذه الاصباغ"[5]. وكذلك الاتفاقية رقم (127) لسنة 1967م، بشأن تحديد الحد الأقصى للأثقال التي يسمح لعامل واحد بحملها، حيث اقرت الاتفاقية في المادة (7) منها: "1-يحد من تكليف النساء والاحداث بالنقل اليدوي للأحمال بخلاف الاحمال الخفيفة. 2-حيثما يكلف النساء والاحداث بالنقل اليدوي للأحمال فان الحد الأقصى لوزن هذه الاحمال يجب ان يقل بدرجة ملموسة عن الوزن المسموح به للذكور البالغين من العمال"[6]. وتعني عبارة (النقل اليدوي للأحمال) أي نقل يكون فيه الوزن محملا كليًا على عامل واحد ويتضمن رفع وإنزال الأحمال[7]. غير أنها لم تحدد الأوزان بشكل حسابي أو رقمي. وعلى عكس الاتفاقية رقم (127) سنة 1967 م، بشأن تحديد الحد الأقصى للأثقال التي يسمح لعامل واحد بحملها، فإن التوصية

---

[1] الاتفاقية الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية والمتعلقة بحماية الامومة (مراجعة) رقم (183) لسنة 2000م، جاءت لتراجع الاتفاقية الدولية الصادرة عن ذات المنظمة رقم (103) لسنة 1952م، التي عدلت الاتفاقية الدولية رقم (3) لسنة 1919م، الخاصة باستخدام النساء قبل الوضع وبعده، المواد (3-4-5).

[2] اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (45) لسنة 1935م بشأن استخدام المرأة للعمل تحت سطح الأرض في المناجم. المواد (1) و(2)

[3] اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (45) لسنة 1935م بشأن استخدام المرأة للعمل تحت سطح الأرض في المناجم. المادة (3)

[4] التوصية رقم (4) بشأن حماية النساء والأطفال من التسمم بالرصاص الصادرة في عام 1919م، المواد (1-2).

[5] اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (13) لسنة 1929 م بشأن استعمال الرصاص الأبيض في الطلاء، المادة (3)

[6] اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (127) لسنة 1967 م بشأن تحديد الحد الأقصى للأثقال، المادة (7)

[7] اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (127) لسنة 1967م، بشأن تحديد الحد الأقصى للأثقال، المادة (1) فقرة (أ).

المكملة لها حددت الحد الأقصى للوزن الذي يسمح بحمله، حيث ينبغي أن تأخذ الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية في اعتبارها عند تحديد الحد الأقصى للوزن، الخواص الفسيولوجية، والظروف البيئية وطبيعة العمل الذي يتعين انجازها فبالنسبة للعمال الذكور البالغين يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للوزن الذي يسمح بحمله 55 كيلو غرام، أما النساء العاملات في النقل اليدوي للأحمال فينبغي أن يكون الحد الأقصى أقل بطريقة ملموسة من الوزن المسموح به للذكور البالغين من العمال، بالإضافة إلى عدم تكليف أي امرأة بالنقل اليدوي للأحمال أثناء فترة الحمل، أو خلال الأسابيع العشرة التي تعقب الوضع[1].

الفرع الثاني: علة منع المرأة من العمل الشاق والخطير والضار: وبالاستناد الى اختلاف بنيتها الجسدية وبالنظر الى وظيفتها الطبيعية (الأمومة)، وكذلك واجباتها العائلية، حظرت المواثيق والاعلانات الدولية والاتفاقيات الصادرة عن المنظمات المتخصصة عمل المرأة الشاق والضار والخطير. ومن المؤكد أن الحظر ينطلق من كونه رعاية وحماية للمرأة العاملة، وليس ميزة لها على الرجل بل بسبب أن تكوينها وطبيعتها يستلزمان ذلك، حيث أن قوتها العضلية أقل من قوة الرجل بشكل عام، كما أن للأعمال الصعبة والشاقة التي تتطلب مجهود عضلي كبَير قد تضر بصحتها، وبالتالي أضعاف دورها في رعاية الاسرة ويؤثر سلباً على الأمومة ويقلل من كفاءتها بالعمل، الأمر الذي جعل بعض مواثيق حقوق الانسان تهتم بحماية صحة المرأة العاملة. ونذكر من هذه المواثيق الإعلان العالمي لحقوق النسان1948 م، الذي تناول حماية الحق في الصحة بشكل عام وضمني، ونفس الأمر بالنسبة للحق في الأمن الشخصي حيث أكد عدم جواز تعريض أي كان للتعذيب أو للمعاملة القاسية واللاإنسانية[2] -كما سبق وأشرنا.

كما ألزم العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول بضرورة تأمين حق الأفراد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية، وأنه لا يتأتى ذلك الا باتخاذ التدابير المناسبة لتحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية، فجاءت الفقرة (1) من المادة (12) من هذا العهد بالنص على أنه "..تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه"[3].

وفيما يتعلق بحماية بعض الفئات الضعيفة، فقد أوجبت الفقرة (3) من المادة (10) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضرورة جعل القانون يعاقب على استخدام الأطفال في أي عمل من شأنه الإضرار بصحتهم أو تهديد حياتهم بالخطر أو إلحاق الأذى بهم. وباعتبار المرأة من الفئات الضعيفة وضمنيا يفهم من هذه النصوص أنه على الدول اتخاذ ما يلزم من إجراءات للمحافظة على صحتها بمنعها من القيام ببعض الأعمال ذات الطبيعة الشاقة والخطرة أو التي تعرضها للخطر بحسب توقيتها كالعمل الليلي.

وحرصاً على حماية المرأة في هذا المجال أكد اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة أنه لا يعتبر من التدابير التمييزية في مفهوم هذا الاعلان أية تدابير تُتخذ لحماية المرأة في بعض أنواع الأعمال، ولأسباب تتعلق بصميم تكوينها الجسماني، حيث جاء في الفقرة (3) من المادة (10) من اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة :(لا تعتبر تدابير تمييزية تلك التدابير التي تتخذ لحماية المرأة، في بعض أنواع الأعمال، لأسباب تتعلق بصميم تكوينها الجسمي). مما يعني الاقرار الضمني لحماية العاملة بحسب طبيعة ووقت العمل [4].

اما عن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة ففي المادة (1) منه تم النص على أنه يحق لكل امرأة ان تكون بمنأى عن الأذى والمعاملة السيئة، حيث جاء فيها:(لأغراض هذا الإعلان، يعني تعبير "العنف ضد المرأة " أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي ممن الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة)[5].

كما حث الإعلان في المادة (3) على ضمان عدة حقوق وحريات أساسية للمرأة، أهمها الحق في شروط عمل منصفة ومواتية، وأن تكون في مأمن من التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهينة، وكرس حق المرأة العاملة في الحماية بمكان العمل وعدد مظاهر العنف بثالثة صور هي:العنف الأسري، العنف الاجتماعي الذي وضحته الفقرة (2) من المادة (2) بالنص على "العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة الجنسية والتخويف في

---

[1] التوصية رقم (128) توصية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأقصى للوزن 1967م.
[2] ميثاق الإعلان العالمي لحقوق النسان، المادة (5) والمادة (25).
[3] العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966م.
[4] اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة 1993م.
[5] إعلان القضاء على العنف ضد المرأة 1993م.

مكـان العمـل وفـي المؤسسـات التعليميـة وأي مكـان آخـر، وأيضـا العنـف القـانوني الـذي يشـمل العنـف البـدني والجنسـي والنفسـي الـذي ترتكبـه الدولـة أو تتغاضـى عنـه أينمـا وقـع.[1] وهـو نفـس مـا ذهبـت اليـه المـادة (7) مـن العهـد الـدولي للحقـوق المدنيـة والسياسـية: (لا يجـوز اخضـاع أحـد للتعـذيب ولا للمعاملـة او العقوبـة القاسـية او اللاإنسـانية او الحاطـة بالكرامـة..)[2] لكـن بـالنظر إلـى مـا تتمتـع بـه الإعلانـات الدوليـة مـن طبيعـة عامـة غيـر ملزمـة طبقـا للـرأي الغالـب فـي الفقـه والعمـل، فـإن أهـم الجهـود المتخـذة فـي إطـار الأمـم المتحـدة لحمايـة حقـوق المـرأة العاملـة بشـكل مباشـر، تظهـر مـن خـلال الاتفاقيـات الملزمـة والتـي كـان أهمهـا اتفاقيـة القضـاء علـى كـل أشكال التمييز ضد المرأة، التي كرست حق تمتع المرأة بالصحة على قدم المساواة مع الرجل[3].

وفـي مجـال حمايـة الحـق فـي العمـل نصـت علـى ضـرورة تـوفير حمايـة خاصـة للمـرأة أثنـاء فتـرة الحمـل فـي الأعمـال التـي يثبـت أنهـا مؤذيـة لهـا، ممـا يعنـي حثهـا علـى حمايـة صـحة المـرأة العاملـة عمومـا بتجنيبهـا الأعمـال المرهقـة والمضـرة لسـلامتها حيـث جـاء فـي المـادة (11) فقـرة(د) علـى: (لتـوفير حمايـة خاصـة للمـرأة اثنـاء فترة الحمل في الاعمال التي يثبت انها مؤدية لها..) [4].

الخاتمة وفي ختام ورقة البحث حول "النظام القانوني الجِمائي لحق المرأة في العمل ضمن المعايير الدولية"، التي رأيت انها مطلبًا مهمًا في الفترة الراهنة، لما تعيشه المرأة من تمييز، اذ تم تجريدها من حقوقها وحرمانها من مكانتها القانونية والاجتماعية بحجة الأعراف السائدة. سعيت من خلالها الى تسلط الضوء على محتويات البعض من الصكوك الدولية التي ارست النظام القانوني الجِمائي لحق المرأة في العمل، وملحقاته، والتي اقرت في الوقت نفسه كلًا من:

- **مبـدأ عـدم التمييـز والمسـاواة بـين الجنسـين**، واعتبرتـه مـن أهـم حقـوق الإنسـان علـى الإطـلاق، وهـو أسـاس تمتـع الفـرد بجميـع الحقـوق والحريـات الأخـرى علـى قـدم المسـاواة مـع غيـره مـن الأفـراد ودون ايـة تفرقـة او تمييـز بينـهم لأسـباب تتعلـق بـالجنس أو الـدين أو اللغـة أو اللـون او الأصـل الـوطني أو العرقـي او لأي سبب اخر. كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز وضد أي تحريض تمييز.
- **التمييـز المشـروع بـين الرجـل والمـرأة**، ومنحـت المـرأة العاملـة احكامًـا جِمائيـة خاصـة تتفـق مـع طبيعتهـا وتكوينهـا الجسـماني ووظيفتهـا الاجتماعيـة وواجباتهـا العائليـة ومسـؤولياتها المزدوجـة. اذ لا تعـد كـل تفرقـة فـي المعاملـة بالضـرورة تمييـز محظـورا وهـي لا تعـد كـذلك الا إذا كانـت لا تسـتند إلـى أسـاس موضوعي او معقول.

قائمة المصادر والمراجع:

القران الكريم

المصـــــادر :

- ميثاق منظمة الأمم المتحدة لسنة 1945م.
- دستور منظمة العمل الدولية لسنة 1919م.
- الإعلان العالمي لحقوق الانسان والشعوب 1948م.
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966م.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966م.
- اعـلان القضـاء علـى التمييـز المـرأة، الـذي اعتمـد ونشـر علـي المـلا بموجـب قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة 2263 (د-22) المؤرخ في 7 نوفمبر 1967م.
- الاعـلان الخـاص بأهـداف ومقاصـد منظمـة العمـل الدوليـة وبالمبـادئ التـي ينبغـي أن تسـتوحيها الـدول الأعضـاء فـي سياسـاتها، المعتمـد في 10 مايو 1944م.
- إعـلان حـول التقـدم والإنمـاء فـي الميـدان الاجتمـاعي اعتمـد ونشـر علـي المـلا بموجـب قـرار الجمعيـة العامـة الامـم المتحـدة 2542 (د-24) المؤرخ في 11 ديسمبر 1969م.
- الاتفاقية رقم 1 اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن ساعات العمل (الصناعة)، 1919م
- الاتفاقية رقم 3 اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة، 1919م
- الاتفاقية رقم 4 اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن عمل المرأة ليلاً 1919م
- الاتفاقية رقم 13 اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن استخدام الرصاص الأبيض (في الطلاء)، 1921م.
- الاتفاقية رقم 31 اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن ساعات العمل (مناجم الفحم)، 1931م.
- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة 1979م.
- اتفاقيـة منظمـة العمـل الدوليـة بشـأن حمايـة الأجـور رقـم 95 الصـادرة سـنة 1949م عـن مـؤتمر العمـل الـدولي فـي دورتـه 32 يونيـو 1949م

[1] إعلان القضاء على العنف ضد المرأة 1993م.
[2] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966م
[3] اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة 1979م، المادة (12).
[4] اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة 1979م، المادة (11).

- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة بين الأجور رقم 100 – الخاصة بالمساواة بين العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل – الصادرة بتاريخ 29 يونيو 1951م.
- اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة 1979CEDAWم
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 45 لسنة 1935م بشأن استخدام المرأة للعمل تحت سطح الأرض في المناجم.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 13 لسنة 1929 م بشأن استعمال الرصاص الأبيض في الطلاء
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الليلي رقم 89 لسنة 1948م.
- الاتفاقية الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية والمتعلقة بحماية الامومة مراجعة رقم 183 لسنة 2000م، جاءت لتراجع الاتفاقية الدولية الصادرة عن ذات المنظمة رقم 103 لسنة 1952م التي عدلت الاتفاقية الدولية رقم 3 لسنة 1919م الخاصة باستخدام النساء قبل الوضع وبعده، وتمت مناقشة مراجعة الاتفاقية رقم 87-88 في دورتي مكتب العمل الدولي لعامي 1999-2000م.
- التوصية رقم (128) توصية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأقصى للوزن 1967م.
- التوصية رقم (4) بشأن حماية النساء والأطفال من التسمم بالرصاص الصادرة في عام 1919م

المراجـــع:

- حقوق الانسان في ظل العولمة، د. علي يوسف الشكري، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثاني 2007م
- التمييز المحظور في القانون الدولي، محمد يوسف علوان، ورقة بحث، كلية الحقوق عمان، 2014م
- الحماية الدستورية والقضائية للحقوق الأساسية في العمل، د. محمود سلامة جبر، منشورات مكتب الاعلام بمنظمة العمل العربية.
- حقوق الانسان في العالم المعاصر، د. محمد مصباح عيسى، دار اكاكوس - دار الرواد 2001م
- العنف ضد المرأة، دراسة قانونية مقارنة في القانون الدولي العام والقانون العام الداخلي، د. شهبال دزيى، دار الكتب القانونية- دار شتات،2010م
- حقوق الانسان بين النص والتطبيق، دراسة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدستور العراقي، د. علي يوسف شكري، ايتراك للطباعة والنشر.
- المساواة في الاجر بين الجنسين، الواقع والمأمول) دراسة في قانون العمل المصري رقم 21 لسنة 1002 والمعايير الدولية) ، د. رجب عبد الظاهر علي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.
- المعايير الدولية للحرية النقابية وموقف التشريع المحلى منها، محمد عبد السلام، ورشة عمل الحرية النقابية.. قضايا وإشكاليات2007، مركز هشام مبارك للقانون - 1 شارع سوق التوفيقية - القاهرة.
- الحق النقابي في اتفاقيات العمل الدولية، مقال منشور، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، د. عايدي مهيوب.
- حقوق الانسان بين النظرية والتطبيق، د. علي يوسف الشكري، ايتراك للطباعة والنشر، 2009
- حقوق الانسان في القانون الدولي للعمل، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص القانون العام، د. طهير عبد الرحيم، 2019-2020م.
- بين المواثيق الدولية والمذاهب الفكرية، د. كمال سعدي مصطفى، دار الكتب القانونية.
- قراءة في التنظيم القانوني لعمل المرأة ليلا، د. رقية احمد داود، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد 2، تاريخ النشر، 2019م
- حقوق الانسان بين النص والتطبيق، دراسة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدستور العراقي، د. علي يوسف شكري، ايتراك للطباعة والنشر.

التحول الرقمي وتأثيره على صناعة السينما

د. فوزي محمد سالم المحمودي - جامعة طرابلس / كلية الفنون

مقدمة:

تحتل صناعة السينما مكانة هامة في عالم الترفيه والوسائط المرئية المعاصرة، حيث تتطور وتتوسع باستمرار في جوانب مختلفة مثل التصوير الفوتوغرافي والإنتاج والمؤثرات البصرية. لقد أدى ظهور التكنولوجيا، وخاصة الثورة الرقمية، إلى تغيير جوهر السينما بشكل عميق، مما سمح بتحقيق خيال لا يمكن تصوره من خلال الدور الذي لا غنى عنه الذي تلعبه المؤثرات البصرية. ومن خلال تعزيز الواقعية وتمكين خلق عوالم خيالية، أصبحت المؤثرات البصرية أداة لا غنى عنها في تشكيل مستقبل صناعة الأفلام. علاوة على ذلك، فإن التحول الرقمي لم يرفع من واقعية الصور السينمائية فحسب، بل فتح أيضًا إمكانيات جديدة لتحقيق تأثيرات مذهلة بصريًا وعالمية أخرى. ومن خلال استخدام الرسومات ثلاثية الأبعاد وتقنيات المحاكاة المتقدمة، أصبح صانعو الأفلام الآن قادرين على تجاوز الواقع وبناء عوالم خيالية معقدة تسكنها كائنات ومخلوقات لا يمكن تصورها. يمكن وصف التحول الرقمي في صناعة السينما بأنه تحول كبير ناتج عن التقدم في التكنولوجيا الرقمية. وقد أدى ذلك إلى تقدم ملحوظ في رسومات الكمبيوتر والتكنولوجيا، مما أدى إلى تأثيرات بصرية مثيرة للإعجاب ومعقدة. ونتيجة لذلك، أصبح لدى المخرجين وفرق الإنتاج الآن القدرة على تحقيق رؤيتهم الإبداعية بطرق لم يكن من الممكن تحقيقها في السابق. كان لهذا التغيير التحويلي تأثير عميق على صناعة السينما، حيث دفع حدود الخيال إلى آفاق جديدة ومكّن من إنشاء مجموعات عالمية مذهلة. في جوهر الأمر، مرت صناعة السينما برحلة رائعة من النمو والتحول، وذلك بفضل تأثير التكنولوجيا الرقمية. وقد سمح ذلك باستكشاف مناطق مجهولة في رواية القصص والتمثيل البصري، مما أحدث ثورة جذرية في الطريقة التي يتم بها إدراك السينما وتجربتها.

المبحث الأول: إطار البحث المنهجي

1-1 مشكلة البحث يعد دمج التحول الرقمي والمؤثرات البصرية في صناعة السينما ظاهرة متعددة الأوجه تقدم فرصًا وتحديات. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للتعقيدات المحيطة بهذا التطور، وبالتالي المساهمة في فهم أعمق للتعقيدات التي يواجهها صانعو الأفلام وفرق المؤثرات البصرية في سعيهم للحصول على تجارب سينمائية مذهلة بصريًا. وللتعمق أكثر في هذا الموضوع، تم إجراء دراسة شاملة لتقييم تأثير التحول الرقمي على تطور المؤثرات البصرية في صناعة السينما. كما يتطرق هذا البحث إلى تسليط الضوء على التحديات المختلفة التي يواجهها صانعو الأفلام وفرق المؤثرات البصرية العاملة في هذا المجال. علاوة على ذلك، تسعى الدراسة إلى اكتشاف العوامل التي تؤثر على دمج التكنولوجيا الرقمية وما يتبعها من تطور في المؤثرات البصرية في الأفلام. تشمل هذه العوامل التقدم المستمر في التكنولوجيا بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى الأدوات والبرامج والمهارات الأساسية اللازمة لتنفيذ هذه التأثيرات بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، تتطرق الدراسة أيضًا إلى التحديات المحتملة التي يواجهها صانعو الأفلام عند الانتقال إلى التنسيق الرقمي وتحسين التأثيرات المرئية. وتشمل هذه العقبات جوانب مثل تكاليف الإنتاج الهائلة، والحاجة إلى تدريب متخصصين، والاعتماد المفرط المحتمل على التكنولوجيا التي يمكن أن تعيق العملية الإبداعية في صناعة السينما اليوم. أدى تكامل التحول الرقمي وانتشار المؤثرات البصرية إلى تحقيق العديد من المزايا بلا شك. ومع ذلك، فإن هذا التقدم لا يخلو من نصيبه العادل من العقبات والتعقيدات. يكمن أحد التحديات الأساسية في تحقيق توازن دقيق بين تحقيق الشعور بالواقعية وتعزيز الابتكار الإبداعي عندما يتعلق الأمر بالمؤثرات البصرية. بالإضافة إلى ذلك، تشكل تكاليف الإنتاج الباهظة المرتبطة بتسخير التقنيات الرقمية المتقدمة عقبة كبيرة أمام صانعي الأفلام وفرق المؤثرات البصرية. هناك جانب حاسم آخر يجب مراعاته وهو الحاجة المستمرة للحفاظ على تجربة بصرية مذهلة من خلال الاستخدام المتقن للمؤثرات البصرية الخاصة.

2-1. أهداف الدراسة

1. تتبع المراحل التاريخية لنشأتها منذ ظهور التأثير البصري وطريقة تحقيق هذا التأثير، بتحليل بعض أعمال رواد السينما الأوائل وبعض أعمال رواد السينما الحديثة.
2. تقييم تأثير التحول الرقمي على إنتاج الأفلام وتكلفته، وكذلك دراسة التغيرات التي تطرأ على إنتاج الأفلام بفضل التقنيات الرقمية، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على تكاليف الإنتاج، وكذلك جدوى استخدام هذه التقنيات في صناعة السينما.
3. استكشاف التحولات التقنية والإبداعية التي أحدثها التحول الرقمي في مجال المؤثرات البصرية، وكيف يمكن تحويل مفاهيم وتصميمات المؤثرات البصرية عن طريق التكنولوجيا الرقمية. وكيف يمكن لهذه التقنيات والتحول الرقمي أن يساعد في إثراء التجربة السينمائية وزيادة تأثيرها على الجمهور؟

4. استكشاف التحديات والمخاطر المرتبطة بتحويل التأثيرات المرئية الرقمية. والكشف عن المشكلات التي قد تنشأ نتيجة استخدام التقنيات الرقمية في السينما، وطرق حلها.

3-1 .أهمية الدراسة الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الخوض في أهمية التحول الرقمي في صناعة السينما وتأثيره على تقدم المؤثرات البصرية. ومن خلال دراسة شاملة للتحديات والقضايا التي تنشأ في هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى تحديد الاستراتيجيات الفعالة والحلول المحتملة للتغلب عليها. بالإضافة إلى ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في قاعدة المعرفة الحالية وإنشاء أفضل الممارسات في مجال التحول الرقمي في السينما، وتعزيز التفاهم والتعاون بشكل أفضل بين صانعي الأفلام ومجموعات التأثير البصري والجماهير المستهدفة. ومن خلال إجراء تحليل متعمق لتأثير التحول الرقمي على تطور المؤثرات البصرية في صناعة السينما، سيحدد هذا المسعى البحثي المشكلات والتحديات المحتملة مع تقديم حلول قابلة للتطبيق. وستلعب نتائج هذه الدراسة دوراً حيوياً في تطوير صناعة السينما، ورفع جودة المؤثرات البصرية وواقعيتها. وبالتالي، سيعزز ذلك التجربة البصرية الشاملة للمشاهدين ويقدم إمكانيات إبداعية جديدة للمخرجين وفرق التصوير. علاوة على ذلك، سيساهم هذا البحث في فهم أفضل للتحول الرقمي الذي تمر به صناعة السينما ويسلط الضوء على التطورات في المؤثرات البصرية. ستكون المعلومات التي تم جمعها ذات قيمة هائلة للمديرين والفنانين المحترفين العاملين في هذا المجال، حيث ستزودهم برؤى قيمة. إن النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه الدراسة سوف تسهل الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الرقمية وتضمن تحسين جودة المؤثرات البصرية.

4-1 . منهج البحث: المنهج الوصفي هو أسلوب يركز على وصف وتحليل الظواهر والأحداث في حالتها الطبيعية دون التأثير على تفسيرها أو العلاقة بينها. هدفها الرئيسي هو تقديم وصف شامل ودقيق لموضوع البحث، مع جمع البيانات وتحليلها بطريقة موضوعية وغير متحيزة. يتيح هذا النهج للباحثين فهم وفحص الظواهر والأحداث بشكل مباشر، مما يجعله قابلاً للتطبيق في مجالات الدراسة المختلفة مثل علم الاجتماع وعلم النفس واللغويات والجغرافيا وغيرها. من خلال استخدام المنهج الوصفي، يتمكن الباحثون من جمع معلومات دقيقة وجديرة بالثقة فيما يتعلق بموضوع الدراسة، وغالبًا ما تكون بمثابة خطوة بحث أولية قبل الخوض في تفسيرات وتحليلات أكثر تعقيدًا للظواهر الأساسية.

5-1 . مصطلحات البحث

التحول الرقمي: هو عملية متعددة الأوجه تشمل عناصر فنية واستراتيجية، مع الهدف النهائي المتمثل في الاستفادة من التقنيات الرقمية وتعزيزها لإجراء تحسينات كبيرة في جميع جوانب الحياة والأعمال.

التأثيرات المرئية : تشبه الأدوات أو الحيل الخاصة التي تجعل الأشياء التي تراها تبدو أكثر روعة أو إثارة للاهتمام. يمكن استخدامها لجعل الأفلام أو مقاطع الفيديو أو حتى الصور أكثر إثارة ومتعة عند النظر إليها.

VFX:هذا هو اختصار للمؤثرات البصرية التي نتحدث عنها.

الواقع الافتراضي: عبارة عن تقنية آسرة ومتطورة تعمل على تسخير قوة أنظمة الكمبيوتر لتصميم بيئة افتراضية ومحاكاة واقعية بشكل ملحوظ، مما يوفر للمستخدمين فرصة غير عادية للمشاركة والانغماس في عالم تفاعلي.

الواقع المعزز : هو تقنية آسرة وتحويلية تدمج بسلاسة بين عالم الواقع والخيال، مما يتيح إنشاء تجارب غامرة وتفاعلية حقًا. ومن خلال تسخير قوة الأجهزة المتطورة مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية ونظارات الواقع المعزز، يتم نقل الأفراد إلى عالم تتلاشى فيه الحدود بين العوالم المادية والرقمية، مما يفتح إمكانيات لا حصر لها للاستكشاف والتعلم والترفيه.

المنمنمات: تجسد هذه الإبداعات الرائعة جوهر الزخارف المتكررة والمتناغمة، وقد تم تصميمها بدقة وتزيينها على وسائط مختلفة تُعرف بالمنمنمات. تشتهر المنمنمات بأنماطها المتناسقة، والاهتمام الدقيق بالتفاصيل، والجمال الآسر، وتعمل بمثابة زخارف ساحرة تعزز وترفع مستوى مجموعة متنوعة من المواد والأشياء، بما في ذلك المنسوجات والأواني والمفروشات.

CGI : وهو اختصار للبراعة الفنية الرائعة لـ "الصور المولدة بالكمبيوتر"، يجسد الاندماج المتناغم بين تكنولوجيا الكمبيوتر والبراعة الفنية. تعمل هذه التقنية الجذابة على إحياء سيمفونية من الصور والمشاهد والمؤثرات البصرية من خلال العالم الرقمي. تم تصميم CGI بدقة باستخدام برامج متخصصة، وتكشف عن نسيج رائع من الأشكال والأشياء والمناظر والحركات المصممة بدقة، مما يأسر الحواس ويتجاوز حدود الخيال.

Matte : وهو مصطلح يشمل فن دمج الشخصيات أو الأشياء أو الأجسام بسلاسة في المناظر الطبيعية البصرية، ينضح بهالة من الأناقة والرقي. تتضمن هذه التقنية الساحرة دمج مشهدين مختلفين من خلال التصوير الفوتوغرافي، حيث يتم التقاط الهدف على خلفية محددة. تُظهر التحفة الفنية التي تلت ذلك الانسجام الذي لا تشوبه شائبة بين الموضوع والإعداد الأصلي، والذي تم تحقيقه من خلال التطبيق الدقيق للون غير اللامع. تبث هذه العملية الحياة في التركيبة، مما يضمن تكاملًا طبيعيًا ومتكاملًا يأسر العين.

التركيب الرقمي :هو شكل من أشكال الفن المصقول الذي يستلزم دمج العناصر المرئية المختلفة أو اللقطات المستخدمة في فيلم أو برنامج تجاري أو تلفزيوني بمهارة. ومن خلال مزج هذه المكونات معًا دون عناء وبشكل أصلي، يتم إنشاء صورة نهائية آسرة. تعتمد هذه العملية المعقدة على عدد كبير من البرامج والأدوات المتطورة المصممة خصيصًا لهذا الغرض.

الحوسبة السحابية: هو نموذجًا متطورًا ومقنعًا يوفر توفير خدمات الحوسبة من خلال مساحة واسعة من الإنترنت. يتيح هذا النهج المبتكر التوفر السلس لموارد الحوسبة القوية، بما في ذلك الخوادم القوية ومساحة التخزين الواسعة.

المبحث الثاني: تاريخ ورواد المؤثرات البصرية

2-1. مقدمة تستلزم المؤثرات البصرية (VFX) صياغة ومعالجة الصور الرقمية بمهارة لتحقيق نتائج كبيرة في عالم الأفلام أو مقاطع الفيديو. يتيح هذا الشكل الفني المعقد إنشاء بيئات وشخصيات وأشياء غير عادية لا يمكن تحقيقها أو يصعب تصويرها في الواقع. علاوة على ذلك، تمتلك التأثيرات البصرية القدرة على تزيين لقطات الحركة الحية بعناصر مذهلة مثل الانفجارات المذهلة أو تأثيرات الطقس الجوي أو التركيب السلس. كما يوضح ستيف رايت في كتابه "التركيب الرقمي للأفلام والفيديو"، إن المؤثرات البصرية تشمل فن تشكيل الصور من لقطات الحركة الحية وتشمل جميع جوانب إنشاء صور مقنعة وعوالم رقمية غامرة. وهو بمثابة مخطط استراتيجي مدروس جيدًا لتحقيق التأثير المطلوب. (رايت ، ص 6)

تستلزم عملية الدمج المتناغم لصور متعددة لتؤدي إلى الصورة أو المشهد النهائي الجذاب. من ناحية أخرى، تتضمن الرسوم المتحركة الإنشاء الدقيق لشخصيات أو كائنات رقمية يمكن معالجتها بسلاسة داخل عالم رقمي لا حدود له. كما تعمل الرسومات، التي تُستخدم غالبًا لصياغة عناوين جذابة وعناصر نصية أخرى، على تعزيز السرد البصري. وتعمل المؤثرات الخاصة بمثابة قطعة من المقاومة، حيث تشمل بهجة العروض المتفجرة، والنظارات النارية، والظواهر الجوية الغامرة مثل المطر المتتالي أو الجليد اللامع. (أوكون زوين، ص 3).

يمتد نطاق المؤثرات البصرية عبر أنواع مختلفة من السينما، بما في ذلك الخيال العلمي والفانتازيا والكوميديا، كما أوضح جيفري أ. أوكون، رئيس جمعية التأثيرات المرئية، في دليل المؤثرين. يعرّف أوكون التأثيرات المرئية على نحو ملائم على أنها زواج بين البراعة الفنية والفطنة العلمية، مما يؤدي إلى براعة فنية في دمج الصور لخلق وهم الحركة الديناميكية أو التحول الآسر. يمكن أن يكون استخدام المؤثرات البصرية متعدد الأوجه، سواء كان ذلك في مجال التصميم، أو الرسوم المتحركة الغنية بالرسومات الجذابة، أو التكامل السلس للمؤثرات الخاصة. (Okun, Zwen, p. 3).

2-2 . بدايات تطور الإدراك البصري

كان الأسلوب المبتكر الآخر الذي تم استخدامه خلال هذا الوقت هو استخدام النماذج المصغرة والأشكال الصغيرة لمنح المشاهدين إحساسًا بالأشياء والمناظر الطبيعية الأكبر. وكان المخرج الفرنسي جورج ميليس من رواد هذا المجال وكان له تأثير كبير على الجانب البصري في صناعة الأفلام. (غانينغ، 50)

يمكن إرجاع أصول التأثيرات المرئية إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما بدأ الممثلون بتجربة تقنيات مختلفة لجلب حركة تشبه الحلم وتأثيرات خاصة على الشاشة. واحدة من أقدم الأدوات المستخدمة كانت الفانوس السحري، وهو جهاز قديم يعرض الصور على الشاشة من خلال زجاج منزلق. سمح هذا لصانعي الأفلام بخلق تجارب بصرية ساحرة لجمهورهم. (كوتا، 12)

بالإضافة إلى المنمنمات والنماذج، اكتشف صانعو الأفلام أيضًا تقنية إيقاف الحركة كوسيلة لخلق وهم الحركة. يتضمن ذلك تحريك الأشياء فعليًا والتقاطها إطارًا تلو الآخر لإضفاء مظهر الرسوم المتحركة. عرض آرثر ملبورن كوبر، الممثل البريطاني، هذه التقنية في فيلمه "Matches: A Call" عام 1908، مما يجعلها واحدة من أقدم الأمثلة على هذه المؤثرات البصرية .(بوردويل، 43). بالإضافة إلى الرسم غير اللامع (Matte) ، كان استخدام الأشياء الصغيرة بكميات محدودة سائدًا أيضًا في المؤثرات البصرية المبكرة. استخدم الفيلم الشهير "كينغ كونغ" عام 1933 هذه التقنية لخلق وهم غوريلا عملاقة فوق مبنى إمباير ستيت. وبالمثل، استخدم فيلم "20000 فرسخ تحت البحر" عام 1954 كمية صغيرة من اللقطات تحت الماء لتعزيز التأثيرات البصرية. كانت التأثيرات العملية، مثل الرسوم المتحركة بإيقاف الحركة، شائعة أيضًا على نطاق واسع خلال هذه الفترة. استخدم فيلم "العالم المفقود" عام 1925 هذه التقنية لجلب كائنات ما قبل التاريخ إلى الحياة على الشاشة. لقد تجاوز "كينغ كونغ" الحدود من خلال الجمع بين الرسوم المتحركة المتوقفة عن الحركة والمؤثرات العملية لإنشاء الغوريلا العملاقة المذهلة. لقد أرست تقنيات المؤثرات البصرية المبكرة هذه - على الرغم من أنها بدائية وفقًا لمعايير اليوم - الأساس للتقدم الثوري الذي نراه في السينما الحديثة. لعبت المؤثرات البصرية دورًا مهمًا في السينما منذ بدايتها. في حين أن المؤثرات الخاصة اليوم تعتمد بشكل كبير على الصور المولدة بالكمبيوتر (CGI)، فقد اعتمد صانعو الأفلام الأوائل على التقنيات التقليدية مثل التأثيرات العملية، والأنسجة صغيرة الحجم،

والرسومات. على سبيل المثال، تم تسجيل الرسم غير اللامع (Matte) لأول مرة في فيلم "الكسوف: مغازلة الشمس والقمر" عام 1907، حيث تم استخدام خلفية فوتوغرافية لتصوير الشمس عند الظهر. استمر استخدام هذه التقنية طوال عصر السينما الصامتة، حيث حصل فنانون مثل تشيسلي بونيستيل وبيتر إلينشو على التقدير لعملهم في هذه الوسيلة (كوتا، 33) . بشكل عام، يمكن إرجاع بدايات المؤثرات البصرية إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث جرب صانعو الأفلام تقنيات مختلفة مثل الفانوس السحري، والنماذج المصغرة، وإيقاف الحركة، والتأثيرات العملية، واللوحات غير اللامعة. لقد مهد هؤلاء الرواد الأوائل الطريق للمؤثرات البصرية المذهلة التي لا تزال تأسر الجماهير في السينما اليوم.

3-2 . رواد المؤثرات البصرية في السينما

جورج ميلييه: ممثل وساحر فرنسي مشهور ولد عام 1861 وتوفي عام 1938، يحتل مكانة مهمة في عالم السينما حيث يُعرف غالبًا بأنه رائد المؤثرات البصرية. لعب استخدامه الرائد للمؤثرات الخاصة دورًا حاسمًا في تأسيس السينما كشكل فني ومهّد الطريق للتطورات اللاحقة في هذا المجال. يتم عرض إتقان ميلييه الذي لا مثيل له في المؤثرات البصرية بشكل بارز في العديد من أفلامه البارزة، وربما يكون أشهر إبداعاته هو "رحلة إلى القمر" الذي انتج عام 1902. في هذا العمل الرائد، استخدم ميلييه ببراعة مجموعة متنوعة من التقنيات مثل إيقاف الحركة، والتعرض المزدوج، والألوان المرسومة باليد، والمشهد الأيقوني لصاروخ يخترق "عين القمر". يعد الفيلم بمثابة شهادة على أفكار ميلييه الحكيمة وموهبته الفنية. يمكن مشاهدة عرض رائع آخر لبراعة ميلييه في استخدام العناصر المرئية في فيلمه "الرحلة المستحيلة" الذي تم إنتاجه عام 1904. في هذه الجوهرة السينمائية، ابتكر ميلييه بمهارة إحساسًا بالحركة من خلال استخدام لقطات متعددة والتقاط الممثلين في مواقع مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، استخدم ببراعة أشياء صغيرة ونماذج مصنوعة بدقة لتصوير سفينة تجتاز المحيط الشاسع بشكل مقنع. لا يمكن إنكار أن مساهمات ميلييه في تطوير المؤثرات البصرية في السينما تركت بصمة لا تمحى على الصناعة. لقد ناقش المؤرخون وعلماء السينما، مثل جيفري نويل سميث وديفيد ستريت، على نطاق واسع التأثير التحويلي لميلييه في عملهم الشهير، "تاريخ أكسفورد للسينما العالمية". لقد ذكروا ببلاغة أن ميلييه نجح في توجيه السينما بعيدًا عن كونها مجرد وسيلة لإعادة الإنتاج ورفعها إلى وسيلة إنتاج قوية. (جيفري نويل سميث وديفيد ستيريت، صفحة 28).

منح الناقد السينمائي الشهير روجر إيبرت، في تحليله الثاقب، جورج ميلييه لقب "أبو المؤثرات الخاصة" عن جدارة. اعترف إيبرت بمساهمة ميلييه الاستثنائية في عالم السينما، ونسب إليه ابتكار ما يمكن اعتباره أقل من لغة ثورية شكلت جوهر التجربة السينمائية. من خلال استخدامه المبتكر والرائد للمؤثرات البصرية، لم يرفع ميلييه السينما إلى مرتبة شكل فني فحسب، بل وضع أيضًا الأساس للتطورات اللاحقة في المؤثرات الخاصة التي ستحدد العصر. يستمر إبداع ميلييه الذي لا مثيل له وحرفيته الدقيقة في العمل كمصدر عميق للإلهام لصانعي الأفلام ويأسر الجماهير، ويتجاوز حدود الزمن ويترك علامة لا تمحى في عالم السينما المتطور باستمرار. (إيبرت، ص. 13).

2-4. رواد المؤثرات البصرية الحديثة

شهد عالم المؤثرات البصرية تحولاً ملحوظاً منذ نشأة السينما. في عصرنا الحديث، وصلت براعة المؤثرات الخاصة إلى آفاق جديدة من خلال التكامل السلس بين التقنيات العملية والرقمية. نحن مدينون بالامتنان لرواد المؤثرات السينمائية ذوي الرؤى، حيث كان لهم دور فعال في دفع هذه الثورة غير العادية. من المتميزين الذين ساهموا بشكل كبير في رفع التأثير البصري للفيلم.

وتقديرًا لمساهماته الهائلة، حصل هاريهاوزن على العديد من الأوسمة طوال حياته المهنية، بما في ذلك جائزة الأوسكار للإنجاز الخاص لعمله المتميز في مجال المؤثرات البصرية. ولا يزال إرثه يتردد صداه لدى صانعي الأفلام وعشاق السينما على حد سواء، حيث مهد عمله الطريق للتقدم المذهل في الرسوم المتحركة والمؤثرات الخاصة التي نراها في الأفلام اليوم. وفي الختام، فإن عمل راي هاريهاوزن الرائد في الرسوم المتحركة والمؤثرات الخاصة ترك بصمة لا تمحى في عالم السينما. لقد أدى تطويره لـ Dynamation واهتمامه بالتفاصيل وقدرته على إحياء المخلوقات الخيالية إلى إحداث ثورة في الصناعة. ولا يزال تأثيره محسوسًا حتى اليوم، حيث يستمر عمله في الإلهام ووضع معايير جديدة للمؤثرات البصرية في الأفلام. سوف يُذكر راي هاريهاوزن إلى الأبد باعتباره رائدًا حقيقيًا وصاحب رؤية في عالم السينما. امتد تأثير عمل هاريهاوزن إلى ما هو أبعد من عالم السينما. وقد ألهمت إبداعاته الخيالية وتقنياته الرائدة جيلاً من صانعي الأفلام، بما في ذلك المخرجين المشهورين مثل ستيفن سبيلبرغ وجورج لوكاس. إن إعجابهم بعمله الرائد هو شهادة على تأثيره الدائم على الصناعة. بالإضافة إلى إتقانه لتقنية إيقاف الحركة، استخدم هاريهاوزن أيضًا تقنيات أخرى مثل الإسقاط الخلفي والرسم غير اللامع لتعزيز واقعية تصميماته. من خلال مزج لقطات الحركة الحية مع العناصر المتحركة بسلاسة، أنشأ تكاملًا سلسًا بين الخيال والواقع. أظهر هذا الاهتمام بالتفاصيل والالتزام بخلق عالم قابل للتصديق إبداعه الهائل ورؤيته الفنية. إحدى مساهمات هاريهاوزن البارزة كانت إتقانه لتقنية إيقاف الحركة، وهي تقنية تتضمن

التلاعب بالنماذج الفيزيائية لخلق وهم الحركة. لقد أدى اهتمامه بالتفاصيل والحرفية الدقيقة إلى إحياء هذه المخلوقات بطريقة لم يسبق لها مثيل من قبل. مهد هذا النهج المبتكر الطريق للتقدم في المؤثرات البصرية ووضع معايير جديدة للتميز في الصناعة. ترك راي هاريهاوزن، المولود عام 1920 وتوفي عام 2013، بصمة لا تمحى في عالم الرسوم المتحركة والمؤثرات الخاصة في الأفلام. من خلال عمله الرائد في أفلام مثل "Jason and the Argonauts" و"Clash of the Titans"، أحدث ثورة في تصوير المخلوقات الخيالية. أسلوب هاريهاوزن الفريد في الرسوم المتحركة، والذي أطلق عليه اسم Dynamation، أسر انتباه الجماهير وألهم أجيال المستقبل من المخرجين.

- **راي هاريهاوزن Ray Harryhausen (1920-2013)**

أحد أبرز مساهمات هاريهاوزن في السينما كان عمله في فيلم "Clash of the Titans"، حيث أعاد الحياة إلى العديد من الشخصيات الخيالية. كان تأثير إبداعاته عميقًا جدًا لدرجة أنه وجد صدى لدى صانعي الأفلام مثل ستيفن سبيلبرج وجورج لوكاس، الذين استلهموا خياله وبراعته التقنية. في الواقع، ينسب "غييرمو ديل تورو"، وهو مخرج يحظى بتقدير كبير، الفضل إلى هاريهاوزن باعتباره سلفًا حاسمًا مهد الطريق لصانعي الأفلام في المستقبل. ما يميز هاريهاوزن عن الآخرين هو قدرته على إضفاء إحساس رائع بالديناميكية على إبداعاته. لقد استخدم إطارًا واحدًا لنقل الحركة، مما أدى إلى مشاهد قوية تركت المشاهدين في حالة من الرهبة. بالإضافة إلى ذلك، كان رائدًا في استخدام الإسقاط الخلفي والرسم غير اللامع، وهي تقنيات أضافت جودة واقعية وغامرة لتصميماته. ولم يقتصر أسلوبه المبتكر على دفع حدود التعبير الفني فحسب، بل أثار أيضًا موجة من الإبداع في الصناعة. كان راي هاريهاوزن رائدًا في عالم الرسوم المتحركة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإحياء المخلوقات الخيالية على الشاشة الكبيرة. من خلال عمله الرائد في أفلام مثل "Jason and the Argonauts" و"Clash of the Titans"، أحدث ثورة في فن إيقاف الحركة والمؤثرات الخاصة في السينما. أسلوبه الفريد في الرسوم المتحركة، والذي أطلق عليه اسم Dynamation، شد أنتباه الجماهير وألهم عددًا لا يحصى من المخرجين وصانعي الأفلام لأجيال قادمة.

لا يمكن المبالغة في تقدير تأثير راي هاريهاوزن في عالم الرسوم المتحركة والمؤثرات الخاصة. إن أعماله الرائدة، التي تتميز بأسلوبه الفريد في الرسوم المتحركة، واستخدام التقنيات المبتكرة، وإنشاء شخصيات خيالية لا تنسى، وضعت معايير جديدة للمؤثرات البصرية في السينما. ويستمر إرثه في إلهام الصناعة وتشكيلها، مما يترك بصمة لا تمحى على فن صناعة الأفلام. (Cotta Vaz, tr. 49)

- **دوغلاس ترامبل: 1942-2022**

وفي الختام، فإن مساهمات دوجلاس ترامبل في صناعة السينما تذهب إلى ما هو أبعد من مسيرته التمثيلية. لقد أدى عمله الرائد في مجال المؤثرات البصرية، بما في ذلك تقنياته الرائدة وتقنياته المبتكرة، إلى تغيير مشهد السينما إلى الأبد. يستمر إرث ترامبل كصاحب رؤية ومبتكر في إلهام صانعي الأفلام والفنانين البصريين في جميع أنحاء العالم، ويدفع حدود ما هو ممكن في رواية القصص ويخلق تجارب سينمائية لا تُنسى للجماهير. استمر إتقان ترامبل للمؤثرات السينمائية في التطور مع أعماله اللاحقة، بما في ذلك فيلم "Close Encounters of the Third Kind" عام 1977 و"Blade Runner" عام 1982. وفي هذه الأفلام، صنع ترامبل بمهارة عوالم خيالية غامرة باستخدام مزيج من الأنواع المختلفة، والمنمنمات. ورسومات غير لامعة. وكانت النتيجة تجربة بصرية ساحرة أعادت تعريف حدود أفلام الخيال العلمي لسنوات قادمة.

لم تمر مساهمات ترامبل الاستثنائية في المسرح والسينما دون أن يلاحظها أحد، حيث تم تكريمه بالعديد من الجوائز، بما في ذلك جائزة الأوسكار المرموقة للإنجاز العلمي والفني. وعلى الرغم من إنجازاته الرائعة، فإن شغف ترامبل بالابتكار لم يتوقف عند هذا الحد. واصل دفع حدود التكنولوجيا في صناعة السينما، وسعى باستمرار لخلق المزيد من التجارب السينمائية الغامرة والواعدة. أدى سعيه الحثيث لتحقيق التقدم في المؤثرات البصرية إلى تطوير تقنيات جديدة أحدثت ثورة في طريقة سرد القصص على الشاشة الكبيرة.

لا يمكن المبالغة في تقدير تأثير ترامبل على عالم الرسوم المتحركة والمؤثرات البصرية، حيث ألهمت تقنياته المبتكرة عددًا لا يحصى من صانعي الأفلام والفنانين، تاركًا إرثًا دائمًا يستمر في تشكيل الصناعة حتى يومنا هذا. كان دوجلاس ترامبل ممثلًا مشهورًا معروفًا بأدائه الاستثنائي في أفلام شهيرة مثل "2001: A Space Odyssey" و"Blade Runner" في عامي 1968 و1982 على التوالي. ومع ذلك، فإن مساهماته في صناعة السينما تمتد إلى ما هو أبعد من موهبته التمثيلية.

يُنسب الفضل إلى ترامبل على نطاق واسع في إحداث ثورة في مجال المؤثرات البصرية وإدخال تقنيات رائدة تضع معايير جديدة في الصناعة. بالإضافة إلى عمله الرائد كفنان مؤثرات بصرية، غامر دوغلاس ترامبل أيضًا بإخراج الأفلام

الروائية. هناك مثالان بارزان على براعته الإخراجية هما "Silent Running" عام 1972 و"Brainstorm" عام 1983. أظهر كلا الفيلمين قدرة ترامبل على دمج تقنيات المؤثرات البصرية المبتكرة بسلاسة في روايات مقنعة.
من خلال مساعيه الإخراجية، عزز ترامبل مكانته كرائد في عالم الرسوم المتحركة والمؤثرات البصرية، مما أثر إلى الأبد على الصناعة من خلال نهجه المبتكر. أحد أبرز إنجازات ترامبل كان عمله في "2001: رحلة فضائية". أثناء إنتاج هذا الفيلم، قام بتطوير نظام عرض متطور مكّن من إنشاء تأثيرات واقعية داخل الكاميرا. بالإضافة إلى ذلك، كان ترامبل رائدًا في استخدام التصوير الفوتوغرافي بالتحكم في الحركة، وهي تقنية سمحت بحركات الكاميرا وتدويرها المعقدة، مما أدى إلى نتائج بصرية غير مسبوقة داخل الإطار. هذه الابتكارات في المؤثرات البصرية لم ترفع مستوى الدقة البصرية والتفاصيل في "2001: A Space Odyssey" فحسب، بل مهدت الطريق أيضًا للتقدم المستقبلي في هذا المجال. (Cotta Vaz, tr. 75)

المبحث الثالث: المؤثرات البصرية الرقمية وتأثيرها على صناعة السينما

مقدمة:

أحدث استخدام المؤثرات البصرية الرقمية ثورة في صناعة السينما، حيث منح الممثلين القدرة على بناء عوالم مذهلة لم يكن من الممكن تحقيقها في السابق من خلال الأساليب التقليدية. لم يؤدي إدخال المؤثرات البصرية الرقمية إلى تغيير عملية إنتاج الأفلام فحسب، بل أحدث أيضًا ثورة في تسويقها وتوزيعها على الجماهير في جميع أنحاء العالم. لقد أدى تأثير الأفلام الرقمية على الصناعة إلى إعادة تعريف الواقع حقًا، وتمكين صانعي الأفلام بأدوات رائعة لإظهار رؤاهم الإبداعية وممارسة التحكم الدقيق في الجوانب المرئية لأعمالهم. وقد سهلت هذه الحرية الفنية المكتشفة حديثًا إنشاء روائع واضحة ونابضة بالحياة وتأثيرات مذهلة لم يكن من الممكن تصورها في السابق باستخدام الأنظمة البصرية التقليدية. (برينكمان، ص 3)

علاوة على ذلك، أدى الانتشار المتزايد للمؤثرات البصرية الرقمية إلى إعادة تشكيل عمل صناعة السينما ككل بشكل كبير. يقول برينكمان، "لقد أدى تأثير التكنولوجيا الرقمية إلى تحويل مشهد صناعة السينما، حيث غيّر طرق الإنتاج والتوزيع، مما أدى إلى صعود الأفلام الرائجة باعتبارها القوة المهيمنة في العالم" (برينكمان، ص 126).

كما لعب انتصار أفلام مثل (Jurassic Park 1993) و (Avatar 2009)، التي اعتمدت بشكل كبير على المؤثرات البصرية الرقمية، ولعبت دورًا محوريًا في إدخال هذه الأعجوبة التكنولوجية إلى عالم السينما المعاصرة. يؤكد مؤرخ الأفلام ديفيد بوردويل على التأثير العميق للتأثيرات الرقمية في كتابه "صندوق باندورا الرقمي"، قائلاً: "إن ظهور الصور المميزة يعد بمثابة شهادة على التأثيرات بعيدة المدى للتكنولوجيا الرقمية على كل من المجتمع وفن التصوير الفوتوغرافي وسيتردد صدى تأثيرها أينما صُنعت الأفلام"(بوردويل ،ص 3).

1-3 .المؤثرات البصرية في عصر التحول الرقمي

يتضمن التحول الرقمي دمج التكنولوجيا الرقمية في كل جانب من جوانب العمليات التجارية في صناعة المؤثرات البصرية. يؤدي هذا التكامل إلى تغييرات جوهرية في كيفية عمل الشركات ويقدم نموذجًا جديدًا وأكثر ربحية لمشغلي الصناعة. في الأساس، يشمل التحول الرقمي اعتماد أدوات وتقنيات رقمية مبتكرة تمكن شركات المؤثرات البصرية من إنشاء تأثيرات معقدة ودقيقة، وتبسيط عمليات عملها، والتعاون بشكل فعال مع العملاء والشركاء. تشمل العوامل الدافعة وراء التحول الرقمي لصناعة المعلومات والترفيه التحولات في سلوك العملاء، والتقدم التكنولوجي، وضرورة خفض التكاليف مع زيادة الإنتاجية والكفاءة التشغيلية. من بين التقنيات الرقمية المتنوعة التي تُحدث ثورة في صناعة المؤثرات البصرية، تبرز السحابة باعتبارها إحدى التقنيات البارزة. توفر الأنظمة المستندة إلى السحابة لشركات VFX إمكانية الوصول إلى كميات هائلة من البيانات، والقوة الحسابية، والتكامل السلس عبر الإنترنت، وتمكينها من التعاون بسلاسة مع العملاء والشركاء والعمل بكفاءة مثالية على نطاق عالمي.

2-3 .الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي

كثيرا ما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تطبيقات مختلفة، بما في ذلك روتوسكوبينغ ، لتسهيل تطوير التأثيرات البصرية المعقدة.

3.3 الواقع المعزز والواقع الافتراضي

أثبت الواقع الافتراضي والواقع المعزز أنهما أدوات لا تقدر بثمن لتصور الاتجاه. على سبيل المثال، يمكن لمصممي الأزياء والديكور الداخلي استخدام هذه التقنيات لإنشاء نماذج أولية افتراضية وتصور كيف ستبدو تصميماتهم في إعدادات الحياة الواقعية. وهذا يسمح لهم بإجراء تغييرات وتعديلات فورية قبل الانتهاء من منتجاتهم، مما يوفر لهم الوقت والموارد. وبالمثل، يمكن للمسوقين الاستفادة من الواقع الافتراضي والواقع المعزز لإنشاء إعلانات غامرة تمكن العملاء من تجربة منتجاتهم أو خدماتهم بشكل مباشر. يترك هذا النهج التفاعلي انطباعًا دائمًا لدى المستهلكين ويساعد

العلامات التجارية على التميز في السوق المزدحمة. الواقع الافتراضي والمعزز VR) و (AR عبارة عن تقنيات مبتكرة أحدثت ثورة في الطريقة التي نختبر بها العالم الرقمي ونتفاعل معه. يعمل الواقع الافتراضي على غمر المستخدمين في بيئة محاكاة، بينما يعزز الواقع المعزز العالم الحقيقي من خلال تراكب العناصر الرقمية عليه. وقد اكتسبت هاتان التقنيتان شعبية هائلة في السنوات الأخيرة، وتتجاوز تطبيقاتهما مجرد الألعاب والترفيه.

لقد غيّر الواقع الافتراضي والواقع المعزز الطريقة التي ندرك بها العالم الرقمي ونتفاعل معه. لقد فتحت هذه التقنيات آفاقًا جديدة للتواصل الاجتماعي، ومكنت العملاء من اتخاذ قرارات مستنيرة، ومكنت المصممين والمسوقين من تصور الاتجاهات وإنشاء تجارب آسرة. مع استمرار تقدم التكنولوجيا، ستنمو إمكانات الواقع الافتراضي والواقع المعزز، مما يعد بمستقبل تصبح فيه الحدود بين العالمين الافتراضي والمادي غير واضحة بشكل متزايد. أحد المجالات البارزة التي أحدث فيها الواقع الافتراضي والواقع المعزز تأثيرًا كبيرًا هو خلق تجارب اجتماعية ايجابية. باستخدام الواقع الافتراضي، يمكن للمستخدمين الدخول إلى عالم افتراضي حيث يمكنهم التفاعل مع الآخرين بطريقة واقعية وغامرة. وهذا يفتح مجالًا جديدًا تمامًا من إمكانيات التواصل الاجتماعي، حيث يمكن للأشخاص الالتقاء والتواصل افتراضيًا، بغض النظر عن موقعهم الفعلي. تخيل حضور حفل موسيقي افتراضي مع أصدقاء من مختلف أنحاء العالم أو استكشاف متحف افتراضي معًا. يكسر الواقع الافتراضي حواجز المسافة، مما يسمح لنا بالتواصل مع الآخرين بطرق لم نعتقد أنها ممكنة من قبل. من ناحية أخرى، يعزز الواقع المعزز تجاربنا الواقعية من خلال تراكب المعلومات الرقمية على محيطنا. وقد وجدت هذه التكنولوجيا تطبيقات في مختلف الصناعات، من البيع بالتجزئة إلى التصميم الداخلي. على سبيل المثال، يتيح الواقع المعزز للعملاء تصور كيف ستبدو قطعة الأثاث في منازلهم قبل إجراء عملية الشراء. ومن خلال استخدام هواتفهم الذكية أو نظارات الواقع المعزز، يمكن للعملاء رؤية عرض واقعي للأثاث في غرفة المعيشة أو غرفة النوم الخاصة بهم، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة. وهذا لا يوفر الوقت والجهد فحسب، بل يمنع أيضًا ندم المشتري المحتمل.

4.3 .نماذج ثلاثي الأبعاد

تُستخدم طرق الطباعة الثلاثة لإنشاء نماذج تحاكي الواقع مما يقلل الحاجة إلى عمليات التصنيع التقليدية. يعمل التحول الرقمي على تغيير الطريقة التي تتفاعل بها شركات المؤثرات البصرية مع عملائها وشركائها. وفقًا لتقرير صادر عن شركة Motion Picture Industry Pension and Health Plans، تسمح التكنولوجيا الرقمية لشركات التأثيرات المرئية بالتعاون مع عملائها طوال عملية الإنتاج بأكملها، بدءًا من مرحلة ما قبل الإنتاج وحتى الإنتاج النهائي. ويدعم هذا النظام القائم على السحابة، والذي يسمح للعملاء لعرض أنظمة التصوير ومراقبتها في الوقت الفعلي بالإضافة إلى عمليات الإنتاج الفعالة، مما يسمح لصانعي الأفلام بمشاهدة لقطات حية في البيئة والتقاطها. (بوردويل ، ص. 11)

المبحث الرابع: التحول الرقمي وإنتاج المؤثرات البصرية

تمهيد

يتطور عالم المؤثرات البصرية باستمرار ويدفع حدود ما يمكن تحقيقه من خلال التكنولوجيا. على مدى السنوات القليلة الماضية، حدثت تطورات كبيرة في هذا المجال مع ظهور التكنولوجيا الرقمية. وقد فتح هذا إمكانيات لا حصر لها للفنانين وصانعي الأفلام، بدءًا من الصور المولدة بالكمبيوتر وحتى الواقع الافتراضي والواقع المعزز. في هذا القسم، سوف نتعمق في أحدث الاتجاهات التي تشكل الصناعة وندرس كيف تُحدث الأدوات الرقمية ثورة في العملية الإبداعية وتعزز التجربة البصرية. سوف نستكشف جوانب مختلفة، مثل العروض التقديمية السحابية والرسوم المتحركة بفاصل زمني، لتوضيح كيفية تأثير التحول الرقمي على كل جانب من جوانب الإنتاج في المؤثرات البصرية.

1-4. مقدمة

أدى استخدام الأدوات والبرامج الرقمية إلى تحسين سرعة وجودة إنتاج المؤثرات البصرية بشكل كبير. تعمل أنظمة العرض ثلاثية الأبعاد المتقدمة مثل Maya وBlender على تمكين المصممين المرئيين من إنشاء شخصيات ومخلوقات وبيئات ثلاثية الأبعاد معقدة. علاوة على ذلك، تعمل برامج مثل Nuke وAfter Effects على تسهيل التكامل السلس للمؤثرات الرقمية في الرسوم المتحركة الحية، مما يؤدي إلى منتج نهائي متماسك ومذهل بصريًا.

أحدثت الثورة الرقمية تغييرات كبيرة في صناعة المؤثرات البصرية. وأدى اعتماد الحوسبة السحابية والواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي إلى تحسين جودة التأثير البصري وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف وتسهيل التعاون بين الفرق. كما أدى تكامل الأدوات والبرامج الرقمية إلى تحسين سرعة وجودة إنتاج المؤثرات البصرية. بشكل عام، أحدث التحول الرقمي ثورة في طريقة إنتاج المؤثرات البصرية، مما دفع حدود الإبداع والابتكار في صناعة السينما. هناك تطور مهم آخر في صناعة المؤثرات البصرية وهو دمج الواقع الافتراضي (VR). حيث أصبح بإمكان صانعي الأفلام الآن إنشاء تجارب محفزة للمشاهدين باستخدام تقنية الواقع الافتراضي. وقد فتح هذا إمكانيات جديدة لسرد القصص وعزز التأثير البصري العام للأفلام. (ديلويت ، ص 2)

ترك الذكاء الاصطناعي (AI) أيضًا بصمته في صناعة المؤثرات البصرية. يمكن للذكاء الاصطناعي إنشاء تأثيرات دقيقة ومعقدة، مما يسمح بمشاهد أكثر واقعية ومذهلة بصريًا. لقد شهدت صناعة السينما تحولا كبيرا مع ظهور الثورة الرقمية. وقد أحدث هذا التحول ثورة في إنتاج المؤثرات البصرية، حيث تلعب الصور المولدة بالحاسوب (CGI) والمؤثرات الرقمية الآن دورًا حاسمًا في صناعة الأفلام. مع استمرار تقدم التكنولوجيا، أصبح تأثير التحول الرقمي على صناعة المؤثرات البصرية واضحًا بشكل متزايد. علاوة على ذلك، أدى التحول الرقمي إلى جعل إنتاج المؤثرات البصرية أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. لقد أدى إدخال الحوسبة السحابية إلى إلغاء الحاجة إلى أدوات داخلية باهظة الثمن، مما سمح لشركات المؤثرات البصرية بإكمال المشاريع الكبيرة بسرعة وبتكلفة أقل. بالإضافة إلى ذلك، أدى استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تحسين العملية التكرارية في صناعة التأثيرات المرئية، مما سمح للفنانين بالتركيز على المزيد من العمل الإبداعي وإنشاء المشاريع. إحدى الطرق الرئيسية التي أثر بها التحول الرقمي على صناعة المؤثرات البصرية هي من خلال اعتماد الحوسبة السحابية. وقد سمحت هذه التقنية لشركات المؤثرات البصرية بالتعاون بسلاسة عبر مواقع مختلفة، مما مكن الفرق من العمل في نفس المشروع في وقت واحد. لقد ألغى الحاجة إلى الخوادم وحسّن الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة بشكل كبير. باستخدام الحوسبة السحابية، يمكن للفرق الآن العمل معًا في الوقت الفعلي، مما يجعل عملية إنشاء التأثيرات المرئية أكثر بساطة وتعاونًا. (Deloitte، 3 .p)

2.4 .الاتجاهات في صناعة السينما

شهدت صناعة السينما خلال السنوات القليلة الماضية تحولاً كبيراً، أدى إلى ظهور وتطور عمليات مختلفة في جميع مجالات الصناعة من الإنتاج والتوزيع. وكان لهذه التغييرات آثار عميقة على الصناعة ككل. في هذا الجزء، سوف نتعمق في بعض الاتجاهات الرئيسية التي تشكل صناعة السينما حاليًا.

تسلط هذه الاتجاهات المختلفة الضوء على الطبيعة الديناميكية لصناعة السينما وتطورها المستمر استجابة للتغيرات المجتمعية والتكنولوجية والبيئية. ومع تكيف صانعي الأفلام ومحترفي الصناعة مع هذه الاتجاهات، فإنهم يمهدون الطريق لمستقبل يكون مبتكرًا ومسؤولًا اجتماعيًا. أحد أبرز التطورات في صناعة السينما هو إدخال خدمات البث المباشر.

أحدثت منصات البث مثل Netflix وAmazon Prime Video وDisney+ ثورة في الطريقة التي يصل بها المشاهدون إلى الأفلام والبرامج التلفزيونية ويستهلكونها، مما يسمح لهم بالاستمتاع بمكتبة واسعة من المحتوى وهم في منازلهم. الاتجاه الآخر الذي اكتسب زخمًا في السنوات الأخيرة هو الطلب المتزايد على التجارب الغامرة التي لديها القدرة على تغيير حياة الناس. كما فتحت تقنيات الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR) إمكانيات جديدة لصانعي الأفلام، مما مكنهم من إنشاء محتوى تفاعلي ومرن. ومن الأمثلة البارزة على ذلك فيلم الواقع الافتراضي " Carney Arena" للمخرج أليخاندرو غونزاليس إيناريتو، والذي يغمر المشاهدين في التجربة الفريدة والعاطفية للتواجد في المكسيك واستكشاف حدود الولايات المتحدة.

كما وجدت تقنية Blockchain مكانها في صناعة الأفلام، حيث توفر وسيلة آمنة وشفافة لمشاركة المحتوى وتحقيق الدخل منه. تستفيد منصات مثل Singular DTV وFilm Chain من تقنية blockchain لإنشاء نظام توزيع عادل يضمن حصول المبدعين على تعويض عادل مقابل عملهم. علاوة على ذلك، يمكن استخدام تقنية blockchain لتتبع ملكية واستخدام المحتوى، وبالتالي التخفيف من القرصنة والتوزيع غير القانوني. في حين أن استخدام الواقع الافتراضي والواقع المعزز في صناعة الأفلام لا يزال جديدًا نسبيًا، إلا أنه يحمل إمكانات هائلة لإحداث ثورة في طريقة سرد القصص وصياغة التجارب. بالإضافة إلى ذلك، تبنت صناعة السينما استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة. يمكن للخوارزميات الذكية الآن تحليل البيانات للتنبؤ بالنجاح المحتمل للأفلام، ومساعدة المنتجين والموزعين في اتخاذ قرارات أكثر استنارة. ويمكن أيضًا استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الجودة المرئية للأفلام، مما يقلل من وقت الإنتاج وتكاليفه. على سبيل المثال، استخدمت شركة ديزني الذكاء الاصطناعي لإعادة إنشاء الرسوم المتحركة الحية لفيلم " The Lion King"، مما أدى إلى إنتاج حيوانات ذات مظهر واقعي كان من المستحيل التقاطها بحيوانات حقيقية. وأخيرًا، أصبحت الرعاية منتشرة بشكل متزايد في صناعة السينما. في مواجهة البصمة الكربونية الكبيرة لهذه الصناعة، يبحث صانعو الأفلام والاستوديوهات بنشاط عن طرق لتقليل تأثيرها البيئي. على سبيل المثال، أثناء إنتاج أحدث أفلام جيمس بوند، "لا وقت للموت"، نفذت العديد من الشركات تدابير لتقليل النفايات وتعزيز الإنتاجية، وبالتالي المساهمة في صناعة أفلام أكثر استدامة.

3-4. تأثير الأدوات الرقمية على إنتاج الأفلام كان تأثير الأدوات الرقمية على مجال صناعة الأفلام عميقًا، حيث أحدث ظهور التكنولوجيا الرقمية ثورة في قدرات سرد القصص والمؤثرات البصرية لصانعي الأفلام. أحد أبرز التغييرات التي أحدثتها الأدوات الرقمية هو الانتقال من أنظمة صناعة الأفلام التناظرية التقليدية إلى الإنتاج الرقمي وأنظمة ما بعد

الإنتاج. وقد أدى هذا التحول إلى تعزيز الكفاءة والمرونة والحرية الإبداعية لصانعي الأفلام، مع توسيع نطاق الإمكانيات الجمالية المتاحة لهم أيضًا. من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، يستطيع صانعو الأفلام معالجة الصور وتغييرها بطرق لم يكن من الممكن تصورها من قبل في عالم السينما التقليدية. على سبيل المثال، يمكنهم الآن استخدام تقنيات المعالجة الرقمية لدمج إطارات متعددة أو استخدام التأثيرات الرقمية لإنشاء بيئات معقدة ونابضة بالحياة لم يكن من الممكن تحقيقها في السابق (مانوفيتش، ص 227).

باختصار، تأثير الأدوات الرقمية على عالم صناعة الأفلام هو سلاح ذو حدين. وفي حين أن هذه التقنيات فتحت بلا شك فرصًا جديدة لصانعي الأفلام، إلا أنها أثارت أيضًا أسئلة مهمة فيما يتعلق بدور الفنان في العصر الرقمي. مع استمرار تقدم التكنولوجيا، سيكون من المفيد ملاحظة كيف يتغلب صناع الأفلام على هذه التحديات ويستخدمون الأدوات الرقمية لصياغة حدود جديدة داخل الصناعة. علاوة على ذلك، شهدت صناعة السينما ظهور أدوات رقمية أدت إلى خفض تكاليف الإنتاج والتوزيع بشكل كبير. ومع توافر الكاميرات المتقدمة وبرامج التحرير ذات الأسعار المعقولة، أصبح بإمكان الأفراد من جميع المستويات الآن إنشاء أفلامهم الخاصة ومشاركتها. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع إنتاج الأفلام الرقمية المستقلة ومنخفضة الميزانية، مع تحقيق العديد من الأفلام نجاحًا تجاريًا. ومع ذلك، فإن الاعتماد المتزايد على الأدوات الرقمية أثار أيضًا مخاوف بشأن تأثيرها على العملية الإبداعية وعمل صانعي الأفلام. يرى النقاد أن استخدام الأدوات الرقمية أدى إلى تجانس الأشكال المرئية، وبالتالي المساس بالصفات الفريدة للفيلم كوسيلة تفاعلية. ويؤكد آخرون أن سهولة الإنتاج الرقمي أدت إلى المبالغة في التركيز على العمل السينمائي بدلاً من المسرحي، حيث يعتمد صانعو الأفلام بشكل كبير على المؤثرات البصرية للتعويض عن أوجه القصور في السرد. (Bordwell, D, p. 9)

4.4 .الأدوات الرقمية والمؤثرات البصرية للأفلام

لقد أحدث استخدام الأدوات الرقمية ثورة كاملة في عملية إنشاء المؤثرات البصرية في الأفلام. في الماضي، تم الاعتماد على التأثيرات العملية مثل التنويم المغناطيسي والرسوم المتحركة والرسومات الضوئية لإضفاء الحيوية على الأوهام البصرية. ومع ذلك، فقد فتح إدخال التكنولوجيا الرقمية عالمًا جديدًا تمامًا من الإمكانيات، حيث يتم الآن تصميم التأثيرات المرئية بالكامل من خلال رسومات الكمبيوتر والأدوات الرقمية الأخرى، مثل CGI.

يتعمق كتاب ستيف رايت، "التركيب الرقمي للأفلام والفيديو"، في التأثير العميق الذي أحدثته الأدوات الرقمية على صناعة المؤثرات البصرية. أحد التغييرات الرئيسية هو سهولة إنشاء تأثيرات جديدة ومعقدة. تسمح تقنية CGI، على سبيل المثال، بتصنيع عوالم بأكملها، ومخلوقات خيالية، وشخصيات فريدة لم يكن من الممكن تحقيقها في السابق من خلال التأثيرات العملية وحدها. تعد تقنية التقاط الحركة مثالًا آخر على كيفية قيام الأدوات الرقمية بتحويل المؤثرات البصرية. تتيح هذه التقنية لصانعي الأفلام التقاط حركات وتعبيرات الممثلين الحقيقيين، ومن ثم ترجمتها إلى شخصيات رقمية. استخدمت أفلام مثل "Avatar" (2009) و"Rise of the Planet of the Apes" (2011) تقنية التقاط الحركة لإنشاء بشر رقميين واقعيين بشكل لا يصدق. أحدث ظهور الأدوات الرقمية ثورة كاملة في إنتاج المؤثرات المرئية من خلال تبسيط العملية وزيادة الكفاءة وتوسيع الإمكانيات الإبداعية. ومع التقدم التكنولوجي المستمر، ستستمر التأثيرات المرئية في أن تصبح أكثر واقعية وتعقيدًا، مما يؤدي في النهاية إلى طمس الحدود بين التأثيرات العملية والسحر الرقمي. علاوة على ذلك، عززت الأدوات الرقمية تعاونًا أكبر بين فناني المؤثرات البصرية وصانعي الأفلام. نظرًا لأن هذه الأدوات أصبحت أكثر سهولة، ويمكن لصانعي الأفلام الآن التعاون مع فناني المؤثرات البصرية عبر صناعة السينما بأكملها، بدءًا من المرحلة الإبداعية وحتى الإنتاج. وقد أدى هذا التعاون إلى تأثيرات بصرية أكثر تكاملاً وتماسكًا، بينما حصل أيضًا على تقدير أكبر للمهارة والكفاءة التقنية المطلوبة لإضفاء الحيوية على هذه التأثيرات. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الأدوات الرقمية في تسريع وتبسيط عملية التأثيرات المرئية بشكل كبير.

من خلال استخدام البرامج الاحترافية، يمكن للفنانين تنظيم أصول التأثيرات المرئية وتنفيذها بكفاءة، مما يؤدي إلى أوقات تسليم أسرع وسير عمل أكثر سلاسة. علاوة على ذلك، أتاحت الأدوات الرقمية إمكانية الوصول إلى المؤثرات البصرية لصانعي الأفلام بشكل سلس. في الماضي، كانت هذه التأثيرات باهظة التكلفة وكانت مخصصة في المقام الأول للإنتاج ذي الميزانيات الكبيرة. ومع ذلك، فإن تطوير الأجهزة الرقمية ذات الأسعار المعقولة أتاح حتى للفنانين المستقلين إنشاء تأثيرات بصرية عالية الجودة، مما أدى إلى تكافؤ الفرص وتوسيع الإمكانيات الإبداعية.

المبحث الخامس: التحديات في تطوير المؤثرات البصرية

مقدمة يتطلب إنشاء المؤثرات البصرية فهمًا معقدًا ومعقدًا للعديد من المجالات، بما في ذلك رسومات الكمبيوتر والرسوم المتحركة والفيزياء والتصوير السينمائي. مع التقدم التكنولوجي، أصبحت التحديات التي يواجهها منتجو المؤثرات البصرية شاقة بشكل متزايد. إن السعي لتحقيق تأثيرات واقعية ومذهلة يدفع باستمرار حدود ما هو ممكن ويتطلب الابتكار المستمر وحل المشكلات. في هذا الجزء من دراستنا، سوف نتعمق في عدد كبير من التحديات التي ينطوي عليها إنشاء

تأثيرات بصرية. يتضمن ذلك إجراء تحليل فني متعمق والتغلب على العوائق الفنية والإبداعية لتحقيق التأثيرات المتوقعة على أرض الواقع. أصبحت المؤثرات البصرية، إلى جانب الأشكال الأخرى المختلفة من العناصر المرئية، جزءًا لا يتجزأ من الأفلام الحديثة والتلفزيون، حيث تنقل المشاهدين من عوالم الخيال العلمي والفانتازيا إلى أعماق الأحداث التاريخية المرعبة. كما تتمتع هذه التأثيرات بالقدرة على نقل الجماهير إلى أماكن وأوقات لا يمكن تصورها. ومع ذلك، فإن عملية تطوير المؤثرات البصرية المناسبة ليست سهلة على الإطلاق.

1-5. تحدي المؤثرات البصرية وخلق السحر السينمائي تسلط هذه الأمثلة الضوء على الاستخدام المكثف للمؤثرات البصرية في صناعة الأفلام لخلق تجارب سينمائية مذهلة. من المعارك الملحمية مع مخلوقات خيالية في ثلاثية سيد الخواتم (2001-2003)، والتي استخدمت الصور الحاسوبية، إلى تسلسل أحلام "الفضاء" المذهل في فلم (Gravity) الجاذبية (2013)، والتي تم إنجازها من خلال نظام معقد من المؤثرات البصرية. العديد من الأفلام دفعوا حدود ما هو ممكن بصريا، ومن خلال التعاون بين المتخصصين المهرة واستخدام التقنيات المتطورة، تنقل هذه الأفلام الجمهور إلى عوالم آسرة وغامرة، مما يترك أثرًا دائمًا. كان التحدي الكبير الآخر في Avatar هو إنشاء شخصيات تبدو أصلية ومرتبطة بالجمهور. للتغلب على ذلك، استخدم فريق الإنتاج تقنية التقاط الحركة، حيث التقط حركات الممثلين وترجمتها إلى رسوم متحركة تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر. طوال عملية الإنتاج، واجه كاميرون أيضًا صعوبات فنية استلزمت استخدام التكنولوجيا المتقدمة والتعاون عبر مختلف الأقسام. على الرغم من هذه العقبات، انتصر فيلم Avatar في نهاية المطاف، وأسر الجماهير ليس فقط من الناحية البصرية، بل أيضًا من الناحية العاطفية، ونال استحسان النقاد وفاز بثلاث جوائز أكاديمية. كما أصبح الفيلم الأكثر ربحًا لعام 2009. في الصورة الرمزية، تم تصميم عالم Pandora وسكانه بدقة باستخدام رسوم متحركة واسعة النطاق بواسطة CGI. استخدم فريق إنتاج الفيلم مجموعة من تقنيات التقاط الحركة والكاميرات الافتراضية والتقنيات المتقدمة لبث الحياة في الفيلم. واجه كاميرون التحدي الهائل المتمثل في بناء عالم قابل للتصديق وغامر لتتكشف القصة. ولتحقيق ذلك، أجرى هو وفريقه بحثًا مكثفًا، مستلهمًا من الدراسات والمراجع البيئية الواقعية.

يُعد فيلم Jurassic Park، الذي أخرجه ستيفن سبيلبرج عام 1993، مثالًا رائعًا آخر للفيلم الذي استخدم المؤثرات البصرية لإنشاء صور لا تُنسى. استخدم الفيلم الديناصورات المتحركة التي أنشأها استوديو ستان وينستون، والجمع بين الرسوم المتحركة ورسومات الكمبيوتر لإضفاء الحيوية على هذه المخلوقات التي تعود إلى عصور ما قبل التاريخ. واجه فريق المؤثرات الخاصة العديد من التحديات، لا سيما في دمج الديناصورات بسلاسة في المشاهد ذات الشخصيات البشرية. تتضمن عملية إنشاء أفلام مذهلة بصريًا تعاونًا معقدًا بين محترفين ماهرين يعملون معًا لإضفاء رؤية موحدة. وهو يشمل عددًا لا يحصى من التقنيات، بما في ذلك استخدام الصور المولدة بالكمبيوتر (CGI)، والتأثيرات العملية، والأساليب الإبداعية مثل ترميز الألوان والتركيب. أحد الأفلام البارزة التي تجاوزت حدود المؤثرات البصرية وسمح بخلق تجربة سينمائية ساحرة حقًا هو تحفة جيمس كاميرون لعام 2009، Avatar.

نتائج البحث : تعد صناعة السينما إحدى أهم أدوات الإعلام والترفيه في العالم وتشهد تغيرات كبيرة في العصر الرقمي. أحد جوانب هذا التغيير هو تأثيره على تطور المؤثرات البصرية في صناعة السينما. وقد توصلت العديد من الدراسات والأبحاث إلى نتائج مثيرة للاهتمام حول هذه التأثيرات.

أولاً: توضيح كيف تعمل الثورة الرقمية على توسيع الإمكانات الإبداعية للمؤثرات البصرية. وكيف يستطيع المنتجون والمخرجون الآن تحقيق رؤى جديدة ومثيرة لعالم خالٍ من الحواجز الثقافية. وبفضل رسومات الكمبيوتر والمحاكاة والرسوم المتحركة ثلاثية الأبعاد، أصبح من الممكن إنشاء عوالم رائعة في الأفلام لا يمكن تحقيقها في الواقع.

ثانياً: أدت الثورة الرقمية إلى تحسين جودة الصور والصور المتحركة. وأصبح من الممكن إنشاء تصور جيد ودقيق للغاية، وبالتالي تعزيز التجربة وإنشاء تأثيرات بصرية مثيرة للاهتمام ومقنعة. علاوة على ذلك، يقال إن التحويل الرقمي يوفر الوقت والتكاليف في إنشاء تأثيرات بصرية. وبفضل الأدوات والبرامج الرقمية المتاحة، يمكن للفرق الإبداعية العمل بسرعة وكفاءة على التصميم والرسوم المتحركة. وهذا يعني تحقيق النتائج المرجوة بسرعة وبتكلفة منخفضة.

وأخيراً: أظهرت الثورة الرقمية أنه من الممكن أن يكون هناك تأثيرات خيالية غير ممكنة في الواقع، مثل الأوهام والأحداث التي لا تحدث، مما قد يوحي كذلك بأن الرؤى الإبداعية ممكنة. والقدرة على خلق تأثيرات رائعة تتجاوز الواقع المادي. وفيما يلي بعض الاستنتاجات العامة حول تأثير الثورة الرقمية على تطور المؤثرات البصرية في صناعة السينما. ومع استمرار تقدم التكنولوجيا، من المتوقع أن تستمر هذه النتائج في التغيير والتحسين، مما يسمح لصانعي الأفلام بإنشاء منتجات وتجارب جديدة من خلال:

1. توسيع قدرات قوة الابتكار: تساهم الثورة الرقمية في تعزيز حدود الإبداع في صناعة السينما، حيث يمكن للمصممين والمنتجين أن يتخيلوا ويخلقوا تأثيرات جديدة مثيرة للدهشة تجاوز الحواجز التقليدية.

2. جودة صورة أفضل: يتيح التحويل الرقمي الحصول على صور واقعية وعالية الجودة، مما يحسن تجربة المشاهد ويخلق تأثيرًا بصريًا.
3. توفير الوقت والمال: يؤدي استخدام التأثيرات المرئية الرقمية إلى تقليل التكاليف المرتبطة بإنشاء تأثيرات مخصصة تتطلب معدات وأدوات محددة. يمكن لفرق التصميم أيضًا العمل بشكل أسرع وأكثر كفاءة بفضل الأدوات والبرامج الرقمية المتاحة.
4. تحقيق تأثيرات مستحيلة في الواقع: يمكن للتحول الرقمي خلق تأثيرات بصرية تتجاوز حدود الواقع، مثل الأفلام الخيالية والحكايات الخيالية والأحداث المستحيلة في العالم الحقيقي.
5. التكامل مع الأنظمة الأخرى: يتيح التحول الرقمي دمج المؤثرات البصرية مع الأنظمة الأخرى في صناعة السينما، مثل الرسومات والمؤثرات الصوتية، مما يساهم في تقديم تجربة تركيبية سينمائية كاملة.

خاتمة: تعد المؤثرات البصرية جزءًا مهمًا من السينما الحديثة، حيث تمنح صانعي الأفلام القدرة على خلق عالم من المؤثرات الدرامية التي لولا ذلك لم يكن من الممكن أو من المستحيل تمثيلها في الحياة الحقيقية. تشمل المؤثرات البصرية إنشاء الصور الرقمية ومعالجتها باستخدام تقنيات وأدوات مختلفة، وهو جزء مهم من إنتاج العديد من أنواع الأفلام. أحدث استخدام التصوير الرقمي ثورة في صناعة الأفلام، حيث سمح لصانعي الأفلام بإنشاء عوالم مرئية ودرامية لم يكن من الممكن تحقيقها في السابق بالطرق التقليدية. ويمتد تأثير المؤثرات البصرية الرقمية إلى ما هو أبعد من العملية الإبداعية لإنتاج الأفلام، حيث يؤثر على طريقة بيع الأفلام وتوزيعها إلى الجماهير في جميع أنحاء العالم. مع استمرار تقدم التكنولوجيا، سيستمر دور المؤثرات البصرية الرقمية في صناعة الأفلام في التوسع وتغيير الطريقة التي نشاهد بها الأفلام. يقود التحول الرقمي تغييرات كبيرة في صناعة التأثيرات المرئية، مما يسمح للشركات بإنشاء تأثيرات أكثر تعقيدًا وواقعية، وتبسيط سير العمل، والتعاون بشكل جيد مع العملاء والشركاء. إن تطبيق التقنيات الرقمية الجديدة، مثل السحابة والذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي، يغير الطريقة التي تعمل بها شركات المؤثرات البصرية وتقدم القيمة لعملائها. لقد لعب التحول الرقمي دورًا رئيسيًا في تحويل صناعة المؤثرات البصرية، وإنشاء تأثيرات جديدة ومعقدة، وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف بالإضافة إلى تسهيل التعاون بين مختلف المجالات. مع استمرار تطور التكنولوجيا، يمكننا أن نتوقع أشياء جديدة وتغييرات في تصنيع شاشات العرض. وأخيرًا، تشهد صناعة السينما تحولًا كبيرًا في الاتجاهات الناشئة والاتجاهات المتطورة في إنتاج الخدمات الإعلامية، والحاجة إلى المزيد من الخبرات، واستخدام الذكاء الفكري ودعم Block Chin ما هي إلا أمثلة قليلة على قوة المكون ، ومع تكيف صانعي الأفلام والمسارح مع هذه التغييرات، سيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف تغير هذه الاتجاهات طريقة سرد القصص وتجربتها.

References:

1. Steve Wright, Digital Compositing for Film and Video, Production Workflows and Techniques, 4th Edition, 2017
2. Jeffrey Okun, Susan Zwerman, The VES Handbook of Visual Effects, 3rd Edition, 2020
3. فاز ، مارك كوتا. الفن الخفي: أساطير الفيلم اللوحات غير اللامعة. كرونيكل بوكس ، 2002.
4. Tom Gunning,The Films of Fritz Lang: Allegories of Vision and Modernity
5. David Bordwell, The Cinema of Eisenstein
6. مورتون ، راي. كينغ كونغ: تاريخ أيقونة الفيلم من فاي وراي إلى بيتر جاكسون. شركة هال ليونارد ، 2005.
7. جيفري نويل سميث وديفيد ستيريت، تاريخ أكسفورد للسينما العالمية،
8. 1997 .ايبرت . ر، الأفلام العظيمة. نيويورك: برودواي بوكس
9. Nowell-Smith ،G. ،& Sterritt ،D.أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد. تاريخ أكسفورد للسينما العالمية. (1996). (محرران) .
10. Geoffrey Nowell-Smith and David Sterritt, The Oxford History of World Cinema
11. Brinkmann, R. (2008). The Art and Science of Digital Compositing. Morgan Kaufmann.
12. Bukatman, S. (2012). The Poetics of Slumberland: Animated Spirits and the Animating Spirit. MIT Press.
13. Bordwell, D. (2010). Pandora's Digital Box. The University of Chicago Press.
14. Deloitte. (2020). The future of visual effects. Retrieved from https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/uk/Documents/media-entertainment/deloitte-uk-future-of-visual-effects.pdf
15. Cotta Vaz, M. The secrets of movie magic: Behind the scenes of the world's greatest films. Abrams, (2010).
16. https://www.pwc.com/gx/en/industries/entertainment-media/outlook.html
17. بوردويل . د، الطريقة التي ترويها هوليوود: القصة والأناقة في الأفلام الحديثة، مطبعة جامعة كاليفورنيا، (2005).
18. مانوفيتش، لغة الإعلام الجديد، مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، (2001).
19. رايت ، ستيف. "التركيب الرقمي للأفلام والفيديو." تايلور وفرانسيس ، 2010.

التأثيرات النفسية والاجتماعية للسلاح غير المشروع علي الفرد والمجتمع ـ دراسة وصفية تحليلية

أ.أريج إبراهيم عبد الحميد – عضو هيأة التدريس / قسم العلوم التربوية والنفسية –كلية التربية جامعة بنغازي
areegalhase530@gmail.com

مستخلص الدراسة :تترك ظاهرة امتلاك السلاح غير المشروع وما يرتبط بها من انتشار -الرصاص العشوائي- آثاراً سلبية في المجتمع، فهي قد تتسبب بحالات القتل المتعمد وغير المتعمد في بعض الأحيان عدا عن حالة الهلع وعدم الاستقرار في الشارع الليبي ؛ حيث كشفت الدراسة في متنها علي الارتباط الوثيق بين انتشار السلاح غير المشروع وتهديد الأمن القومي وعلاقته بارتفاع معدلات الجريمة كما أظهرها كشف بيان الجرائم المرتكبة من تاريخ01/6 إلي تاريخ30/6 لسنة 2022ف.(وزارة الداخلية) ؛مكتب المعلومات و المتابعة بديوان وكيل وزارة الداخلية عن مدينة بنغازي / ليبيا ؛وعلي الرغم من إطلاق عدة حملات توعوية خلال السنوات الماضية وبشكل مكثف حيث تم الحديث عن جمع السلاح غير المشروع والحد من إطلاق الرصاص حيث نشرت في العديد من الوسائل الإعلام المحلية التحذيرات والتنبيهات بخطورة انتشار السلاح غير المشروع في الشارع الليبي؛ واستخدامه في ترويع المدنين وإصابتهم نتيجة استخدامه في الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية غير استخدامه في المنازعات والمشكلات والاستخدام العشوائي غير المسئول فتعدت نسب الإصابات التي سجلت كحوادث إطلاق عيار ناري طائش أو مقصود الحد المتوقع ،وعليه نري بأن "هذه المسألة لا يمكن النظر إليها إلا كمسألة اجتماعية لها انعكاسات أمنية"، موضحاً أن "العمل الأمني يتركز أكثر حول ضبط الأمن والعمليات الجنائية المقتصرة على الأفراد أكثر من تلك التي تعتمد على مئات، بل آلاف مطلقي النار العشوائي من داخل بيوتهم أو خارجها؛ هذا وقد أوصت الدراسة في الختام :

- فرض هيبة الدولة في كل مكان من خلال احترام القانون وتنفيذه على الجميع على السواء أي أن يكون دور السلطة التنفيذية والقانون هو الضابط للسلوك المانع لامتلاك وحيازة السلاح .
- صياغة سياسات وتشريعات وممارسات تحد من ظاهرة القتل.غير العمد – ضحايا الرصاص العشوائي.
- وضع برامج وقائية للحد من ظاهرة انتشار السلاح العشوائي مع ضرورة متابعة الأسرة لابنائها وتقوية الخطاب الديني في الحد من هذه الظاهرة والتوعية بتداعياتها علي الفرد والمجامع.
- تكثيف جهود رجال الأمن للقيام بمهامها بضبط حيازة الأسلحة ومنع انتشارها بشكل عشوائي، وإلقاء القبض على مطلقي الرصاص في الاحتفالات وتقديمهم للمحاكمة.
- **كلمات مفتاحية:** السلاح غير المشروع – ليبيا – المقترحات – السلاح وترويع المدنيين.

:Study abstract

The phenomenon of illegal arms possession and the associated spread of random bullets have negative effects on society, as it may cause deliberate and unintentional killings in some cases, in addition to the state of panic and instability in the Libyan street; Where the study revealed in its body the close link between the spread of illegal weapons and the threat to national security and its relationship to the high crime rates, as revealed by the statement of crimes committed from 6/1 to 6/30 of 2022 F. (Ministry of Interior); Information and Follow-up Office at the Office of the Undersecretary of the Interior About the city of Benghazi / Libya, and despite the launch of several awareness campaigns during the past years and intensively, where there was talk of collecting illegal weapons and limiting shooting, as warnings and warnings were published in many local media about the danger of the spread of illegal weapons in the Libyan street; And its use in intimidating civilians and injuring them as a result of its use in celebrations and social occasions, other than its use in disputes and problems and indiscriminate, irresponsible use, so the percentages of injuries recorded as accidents of stray or intentional shooting exceeded the expected limit, and accordingly we see that “this issue can only be viewed as a social issue with repercussions Umniah," explaining that "the security work is more focused on security control and criminal operations that are limited to individuals than those that depend on hundreds, or even thousands of random shooters from inside or outside their homes; this study recommended in the conclusion:

•Imposing the prestige of the state everywhere by respecting the law and implementing it on everyone alike, ie that the role of the executive authority and the law is the control for the behavior that prevents the possession and possession of weapons.

•Formulating policies, legislation and practices to limit the phenomenon of unintentional killing - victims of indiscriminate bullets.

•Develop preventive programs to curb the phenomenon of the proliferation of indiscriminate weapons, with the need for the family to follow up on its children and to strengthen religious discourse in curbing this phenomenon and raising awareness of its repercussions on the individual and the community.

•Intensifying the efforts of the security forces to carry out their duties by controlling the possession of weapons and preventing their indiscriminate spread, and arresting those who fired shots in the celebrations and bringing them to trial.

-**Keywords:** Illicit Weapon - Libya - Proposals - Weapon and Terrorizing Civilians.

مقدمة :

أرتبط التوسع الكبير في استخدام السلاح في الدول التي شهدت فترات طويلة ممن الحروب؛ مما أطلق حاجة ضرورية للحفاظ علي استقرار هذه الدول، وعند الضرورة تدخل بعض الحكومات والمنظمات الدولية، مع العمل مع الأجسام الرسمية وغير الرسمية علي العمل علي تحسين ظروف هذه الدول موضع المسؤولية وملاحظة ووضعهم خاصة في حالة تبعات مابعد الحرب ومايتنتج عنها من تهديد، يمس حياة وسلامة المجتمع ؛ولما كان لإنفاذ القانون دور حيوي في حماية الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي ، على النحو الذي يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعيد تأكيده في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،فخروج هؤلاء الإفراد عن طائلة القانون يجعلنا في أمس الحاجة للتساؤل عن كيفية إنفاذ القانون يجب أن يُنظر إليه على أنه تهديد لاستقرار المجتمع ككل؛ وقد كان موضوع انتشار السلاح

واستخدامه بشكل خاطئ محض اهتمام عالمي ودولي ؛حيث أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره 10/1986 ، الجزء التاسع ، المؤرخ 21 أيار / مايو 1986 ، دعا الدول الأعضاء إلى إبداء اهتمام خاص في تنفيذ المدونة لاستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ، والمدير العام ورحبت الجمعية في قرارها 149/41 المؤرخ 4 كانون الأول / ديسمبر 1986 ، في جملة أمور ، بهذه التوصية التي قدمها المجلس ،فيما يختص بإنفاذ القانون فيما يتعلق بإقامة العدل ، وحماية الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي ، مسؤولية الحفاظ على السلامة العامة والسلام الاجتماعي وأهمية مؤهلاتهم وتدريبهم وسلوكهم ،ينبغي أن تراعي الحكومات المبادئ الأساسية الواردة أدناه ، والتي تمت صياغتها لمساعدة الدول الأعضاء في مهمتها المتمثلة في ضمان وتعزيز الدور المناسب لإنفاذ القانون ، في إطار تشريعاتها وممارساتها الوطنية ، يتم لفت انتباه مسؤولي إنفاذ القانون وكذلك الأشخاص الآخرين ، مثل القضاة والمدعين العامين والمحامين وأعضاء السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية للحد من ظاهرة خطيرة أن دل تفشيها إلي تخلف حضاريّ وثقافيّ وأخلاقي عند من يمارسها وتفضح أيضا العيوب ونقاط الضعف في شخصية من يمارسها فلو كان غير ذلك لما لجأ لمثل هذه الممارسة التي تشكل تلويثا جسديًّا ونفسيًّا ؛إلا أن هذا الأمر مازال مستمر ليومنا هذا _ ومازال – الرصاص العشوائي – يحصد يوميا أرواحا برئية من أطفال ونساء ورجال تواجد بالصدفة من مطلقي الرصاص – سواء كان بقصد أو بدون قصد للحد من جرائم القتل داخل المجتمع فنحن بحاجه لدورات متكاملة تبدأ من المدرسة بكافة مراحلها وصولا للجامعة لتعليمهم تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف حول ما يتعلق بجرائم القتل وعقوبته في الآخرة(اشتية ؛2015)..

مشكلة الدراسة :

أن مشكلة هذه الدارسة تدورُ حول انتشار الرصاص العشوائي – ليس الانتشار العادي أو المؤقت ولكنه الانتشار المنحرف –المؤذي- والمخلف للأديان وللشرعية وللقوانين الوضعية أيضا ؛ ذلك الانتشار الذي أحال الأمر إلي ظاهرة مجتمعية – تندرج تحت السلوك المجتمعي العام ؛ذلك السلوك الذي يؤدي إلى وقوع حوادث مؤسفة وخسائر في الأرواح والممتلكات؛ بالإضافة إلي التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية علي الفرد والمجتمع الناجمة من الإطلاق العشوائي للرصاص ؛ هذا وتُعد انتفاضة عام ،2011؛ وتدخل حلف شمال الأطلسي والحرب الأهلية المستمرة إلى سببا واضحاً لحدوث تغييرات كبيرة في ثقافة المجتمع الليبي وقيمه.؛ ولم تجرَي دراسات شاملة موسعة لهذه التغييرات التي أثرت علي الشكل العام للمجتمع الليبي- فنشهد- كل يوم تساقط أعداد كبيرة من الإفراد جراء الاستخدام العشوائي للسلاح؛ رغم منع وزارة الداخلية إطلاق النار في المناسبات كالاحتفالات والأعراس -وإطلاقها الحملات التوعوية المستمرة للتحذير من خطورة هذه الظاهرة إلا أنها تتجذر يومياً ونعيش مآسيها التي تتسبب بها طلقات الرصاص العشوائية المتناثرة في الجو لتستقر أحيانا كثيرة في أجساد من نحب بسبب أخطاء استخدام السلاح واستخدامه من قبل المدنيين أو العسكريين في بعض الأحيان مما جعل نتساءل عن ماذا حدث خلال السنوات الماضية من تغيرات في شكل وتركيبية هذا المجتمع ؟؟

- ساد صوت الرصاص في كل بيت وشارع وصار سقوط القتلى من المدنيين أمرا عاديا جدا ؛ قد نراه كل يوم ونتسابق في متابعته علي صفحات التواصل الاجتماعي كخبر حصري أو خبر شائع يستلزم بعض الاهتمام ثم يمضي مثله كأي خبرا آخر. أن ما هو على المحك حقا هو القيم الدينية والاجتماعية الأساسية للمجتمع الليبي، أو ما أسميه رأس المال الاجتماعي الليبي، مثل قيم الترابط والتجمع المدني والتعايش، والتي تتعرض لضغوط هائلة بدأت تضعفها وعليه طرحت الدراسة التساؤلات التالية :

- ما تأثير السلاح غير المشروع علي المجتمع والدولة ؟
- ما هو الدور المنوط بالجهات الرسمية والمجتمعية تجاه التخفيف والحد من تزايد معدلات الجريمة المرتبطة بالسلاح غير العشوائي في المجتمع الليبي؟
- ما أهمية ترسيخ ثقافة استخدام السلاح؟
- كيف يمكن أن نخلق موقفا إيجابيا داعما ضد ظاهرة حمل السلاح وحيازته وسوء استخدامه من قبل كل شرائح المجتمع؟.

أهمية الدراسة : تستمد هذه الدراسة أهميتها من الظاهرة التي تدرسها ولأهمية الفئة التي تدرسها فئة المدنيين المتضررين من إطلاق السلاح العشوائي، فكلنا يعرف أهمية دراسة حالات القتل في المجتمع ؛ ومحاولة فهم أسبابها والوقوف علي الدوافع المفسرة لهذا السلوك ، وفيما يلي عرض لأمور أخرى تعد مهمة في هذه الدراسة:

النقص الشديد في الأبحاث والدراسات العلمية حول هذا الموضوع رغم انتشاره في المجتمع الليبي.

يستمد أهميته من تأثير إطلاق السلاح العشوائي الضار والمدمر للأفراد والممتلكات مما يجعلنا بحاجة للبحث عن الأسباب وفهم الدوافع للوصول لبعض المقترحات للحد من هذه الظاهرة ومعالجة آثارها علي الفرد والمجتمع .

الوقوف على السياسات والممارسات النظمية والقانونية التي تحاول الحد من ظاهرة القتل من خلال الخروج بتصور مقترح حول كيفية معالجة هذه الظاهرة والوقوف موقف صارم ضد مرتكبي هذه السلوكيات الإجرامية غير القانونية داخل مجتمعنا اليوم

مفاهيم الدراسة: ظاهرة انتشار الرصاص العشوائي "هذه المسألة لا يمكن النظر إليها إلا كمسألة اجتماعية لها انعكاسات أمنية"، موضحاً أن "العمل الأمني يتركز أكثر حول ضبط الأمن والعمليات الجنائية المقتصرة على الأفراد أكثر من تلك التي تعتمد على مئات، بل آلاف مطلقي النار العشوائي من داخل بيوتهم أو خارجها".

منهج الدراسة: تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي : الذي يعرف بأنه طريقة منهجية مرتبة يقوم فيها الباحث بدراسة موضوع بهيئته الطبيعية، ويدعمه في ذلك القيام بجمع الكم الذي يراه مناسبًا من البيانات والمعلومات؛ ثم توضيح العلاقة بين متغيرات البحث في صورة أسئلة أو فروض، وبعد ذلك استخدام أدوات التحليل الإحصائية التي تناسب طبيعة بيانات البحث، ويلي ذلك وضع النتائج، ثم ينتهي الباحث بصياغة الحلول، التي يرى من وجهة نظره أنها مناسبة..

قراءة تحليلية عن التأثيرات الناجمة عن الاستخدام السيئ للسلاح علي مستوي العالم

تحصلت الباحثة علي إحصائية من تقرير نشره موقع - ويكيميديا كومنز - بخصوص الحوادث الناتجة عن السلاح العشوائي؛ وذلك منذ عام(2015)؛حيث سجلت ما يقارب عن مليون إصابة بجرح أو أكثر كنتيجة للإطلاق عيار ناري ؛ علي مستوي العالم ؛فتكون الوفيات المرتبطة بالأسلحة النارية أكثر شيوعًا بين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 30 عامً أكثر ارتفاعا عن غيرهم من مكونات المجتمع من الرجال والنساء والأطفال ، هذا وقد سجلت عام -251000 (2016) -حالة وفاة ؛مع تزايد النسب ارتفاعًا من 209000 حالة وفاة وصولا إلي عام (1990) ،من هذه الوفيات 161000 (64٪) كانت نتيجة للاعتداء ، و 23000 كانت نتيجة الحوادث بالرصاص العشوائي .

البلدان التي سجلت أكبر عدد من الوفيات بسبب الأسلحة النارية هي البرازيل -والولايات المتحدة -والمكسيك- وكولومبيا -وفنزويلا -وغواتيمالا -وجنوب إفريقيا - والتي تشكل ما يزيد قليلاً عن نصف المجموع .في الولايات المتحدة في عام 2015 ، ما يقرب من نصف 4400 شخص ماتوا منتحرين أو بالرصاص الناتج عن استخدام المسدسات كأسلحة داخل المجتمع.

اعتبارًا من عام 2016 ، كانت الدول التي سجلت أعلى معدلات للعنف باستخدام الأسلحة النارية للفرد هي السلفادور وفنزويلا وغواتيمالا مع 40,3 و 38,8 و 26,82حالة وفاة عنيفة بالسلاح لكل 100,000 شخص على التوالي.

.كانت الدول ذات المعدلات الأدنى هي سنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية مع 0.03 و 0,04 و 0,05 وفيات عنيفة بالسلاح لكل 100.000شخص على التوالي.

أما عن كندا في عام 2016 ، توفي حوالي 893 شخصًا بسبب إصابتهم بأعيرة نارية في كندا (2.1 لكل 100.000 .(حوالي 80٪) كانت حالات انتحار ، و (12٪ اعتداء) ، و(4٪) كانت حوادث .

يلي ذلك الولايات المتحدة في عام 2017 ، كان هناك 39773 حالة وفاة في الولايات المتحدة نتيجة إصابات بطلقات نارية .من هذه 60٪ كانت حالات انتحار ، 37٪ كانت جرائم قتل ، 1.4٪ كانت عن طريق تطبيق القانون ، 1.2٪ كانت حوادث ، 0.9٪ كانت من سبب غير معروف .

وبناء علي ذلك شهدنا ارتفاعا من 37200 حالة وفاة في عام 2016 بسبب طلق ناري (10.6)؛ لكل 100.000 .(فيما يتعلق بالعنف بين الأشخاص) ، كان لديها أعلى معدل 31 في العالم مع 3.85 حالة وفاة لكل 100000 شخص في عام 2016 .

غالبية جرائم القتل والانتحار مرتبطة بالأسلحة النارية ، ومعظم الوفيات المرتبطة بالأسلحة النارية هي نتيجة القتل والانتحار. ومع ذلك ، عند تصنيفها حسب الناتج المحلي الإجمالي ، فإن الولايات المتحدة لديها معدل وفيات عنيفة أعلى بكثير من الأسلحة النارية مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى ، مع أكثر من 10 أضعاف عدد وفيات الهجمات بالأسلحة النارية مقارنة بالدول الأربعة التالية ذات الناتج المحلي الإجمالي الأعلى مجتمعة .

قدمت مجموعة الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن تقريرها الأخير إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، إلى جانب تقرير تكميلي من 274 صفحة يحتوي على النتائج التفصيلية للمجموعة من المستحيل تلخيص الفظائع الموصوفة في هذه التقارير ، ناهيك عن تخيل العديد من الفظائع التي يعرفها فقط أولئك الذين يتسببون فيها ويعانون منها .لا يوجد تحليل قانوني ضروري.

انتشار السلاح والإفراط في استخدامه في العديد من الدول العربية التي واجهت ازمات سياسية وحروب في السنوات الأخيرة :

الرصاص العشوائي –اليمن – قدمت مجموعة الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن تقريرها الأخير إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، إلى جانب تقرير تكميلي من 274 صفحة يحتوي على النتائج التفصيلية للإفراط في استخدام السلاح نذكر أهم النقاط ذات العلاقة بالدراسة التالية :

انتشار أنواع معينة من الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع منذ عام 2011، مثل المدفعية وقذائف الهاون والصواريخ غير الموجهة ، والتي تستخدم التفجير والتشظي للقتل والإصابة ، تكون غير دقيقة بطبيعتها عند استخدامها في مناطق مأهولة بالسكان والتي تكون أكثر عرضة للتأثيرات العشوائية.

عدم وجود حظر قانوني صريح لأنواع معينة من الأسلحة .

إطلاق الأعيرة النارية في الأماكن العامة والمزدحمة يشكل خطورة بالغة على المجتمع والناس حيث يذهب جراء هذه العشوائية أبرياء لا ذنب لهم سوى أنهم جاؤوا في التوقيت الخاطئ.

إن استخدام بعض من هذه الأنواع من الأسلحة قد لا يكون ضد أهداف عسكرية تقع في مناطق مأهولة "من المرجح أن يخالف قواعد القانون الدولي الإنساني التي تحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة على الرغم من وجود أهداف عسكرية يمكن تحديدها والتي قد تكون هدفًا للهجوم ، فإن نوع السلاح المستخدم والمنطقة التي تم إطلاقه فيها جعل الهجوم عشوائيً. ويري التقرير في الختام أن التزايد الكبير في استخدام الأسلحة يشكل انتهالك حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من المحتمل أن ترقى بعض هذه الانتهاكات إلى مستوى جرائم الحرب.

الرصاص العشوائي – العراق لا إحصاءات رسمية تحدد عدد الذين لقوا حتفهم جراء تفشي ظاهرة إطلاق العيارات النارية في دولة -العراق -في المناسبات والاحتفالات، لكن بعض المصادر سجلت أعداداً تقريبية لعدد الضحايا. فعلى سبيل المثال، تسبب إطلاق النار العشوائي ابتهاجاً بفوز منتخب العراق لكرة القدم في إحدى مبارياته في بطولة كأس الخليج العربي عام 2017 بسقوط 102 ضحية في بغداد والمحافظات.

علي الرغم من القانون العراقي يُعاقب "بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات لكل من أطلق عيارات نارية في المناسبات العامة أو الخاصة داخل المدن والقرى والقصبات من دون أن يكون مجازاً بذلك من قبل السلطة المختصة"؛ كما أن قانون الأسلحة رقم 51 لسنة 2017 عاقب في المادة 24 منه على حمل السلاح من دون رخصة بالحبس والغرامات؛ وقد حاولت البنود القانونية تعديل أحكامها بحيث تنضوي تحت مظلة قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005، الذي تنص مادته الثانية على أن "التهديد الذي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أياً كانت بواعثه يعد من الأفعال الإرهابية".

الرصاص العشوائي – لبنان ظاهرة" الرصاص الطائش في دولة لبنان ليست بالجديدة، و فالاسلحة العشوائية تستخدم في كل المناسبات، سواء في الأتراح والأفراح، وذهب ضحيتها أشخاص أبرياء آخرهم منهم لاعب كرة القدم الشهير- محمد عطوي - الذي أصيب بطلق ناري طائش برأسه خلال تشييع أحد ضحايا مرفأ بيروت ؛ وقد رصدت العديد من الجرائم كنتيجة لإشهار السلاح – غير المرخص – من قبل مدينين في الأيام الأخيرة، لأدنى سبب، ففي مقاطع فيديو سُربت، حول شجار في إحدى ضواحي العاصمة بيروت للحصول على علبة حليب مدعوم، فضلاً عن حوادث مماثلة عدة أمام محطات الوقود جراء أزمة المحروقات، هذا من دون الحديث عن التقاليد العشائرية في منطقة البقاع (شرق لبنان)، حيث تستنفر هذه العشائر وتستعمل الأسلحة الرشاشة والثقيلة أحياناً لحل خلافاتها.

الرصاص العشوائي – سوريا وعبثاً يحاول المجتمع السوري الحد من هذه الظاهرة الآخذة في الانتشار كالنار في الهشيم، وسط تدفق السلاح بين أيدي الناس والمدنيين، في بلد تضج بأرجائه صراعات مسلحة ومعارك لا تهدأ منذ عقد من الزمن. وما زال صوت السلاح العشوائي حتى في المناطق الآمنة والمستقرة يعلو من البنادق؛ أصبح اقتناء السلاح الشخصي من الضروريات لدى الكثير من المواطنين المدنيين في سوريا لاستخدامه في الأوقات الضرورية، منها في المناسبات كالأعراس والنجاح ونحو ذلك.

إلا أن المشكلة الكبري التي تواجه الشارع السوري هي استهتار شريحة من حاملي السلاح – العسكريين -، لا سيما المرخص، واستخدامه للتباهي أو لفرض القوة داخل المدن كما ينتشر إطلاق الرصاص من قبل المدنيين الحائزين علي الأسلحة غير المرخصة- في المناسبات الأعراس- والاحتفالات - في كثير من الأحايين- مما يحيل الأجواء الاحتفالية إلى أحزان بسبب رصاصة طائشة أطلقها مدني لا يجيد استخدام السلاح فعادت على مدني آخر فكان ضحيتها.

الرصاص العشوائي – السعودية ويعتبر السلاح في السعودية، كبرى البلدان الخليجية وأكثرها تعداداً للسكان، لغة للتعبير عن الفرح والابتهاج ؛ فعلى الرغم من كثرة مآسيه، والعقوبات التي أصدرتها السلطات بحق مقتنيه، فإنه لا يزال حاضراً في مناسبات الفرح، بوصفه زينة يرتديها الرجال، إضافة إلى العادات القبلية القديمة حين كان يُحتفى بالضيف بإطلاق بضع رصاصات في السماء، ومثلها فوق رأس الضيف وهو يسير نحو المضيف؛ ورغم أن الأنظمة السعودية جابهت تلك الظاهرة بمرسوم ملكي صدر عام 2005، إذ سنّت أنظمة وقوانين تنتظر المخالفين، كما جاء في بيان لها، محذرة "من

استعمال السلاح وإطلاق النار في الأفراح والمناسبات أو السماح للغير باستعمال السلاح المرخص له في ذلك، أو استعمال غيره للسلاح نتيجة إهماله". مؤكدة "أن مخالفة ذلك جريمة يعاقب مرتكبها بالسجن لمدة تصل إلى عام وفق نظام الأسلحة والذخائر فإن ثمة قبائل في شتى أنحاء البلاد لا تزال تتباهى بالسلاح وحامله.

السلاح غير المشروع – ليبيا مع انتشار السلاح بكميات تصل إلى 3 قطع لكل شخص، بحسب إحصاءات صادرة عن الأمم المتحدة، التي تقدر عدد الأسلحة المنفلتة في ليبيا بأكثر من 20 مليون قطعة، في بلد لا يتجاوز عدد سكانه 7 ملايين نسمة، توابع الانفلات الأمني ووفرة السلاح الخارج عن سلطة الدولة لم تتأثر بها ليبيا وحدها، بل باتت تشكل تهديداً كبيراً لأمن جيرانها، مع عجز واضح للسلطات المحلية المتنازعة فيما بينها دائماً وأبداً على السلطة، في مواجهة التهديد الداهم الآتي من أراضيها ؛ الأمر الذي يعيق قيام دولة مدنية تقوم علي احترام القانون وترسيخ الديمقراطية.

يعزو مراقبون في الشأن الدولي و المحلي ما خلفته الحرب من تأثيرات كأحد أهم العوامل لانتشار السلاح غير المشروع في معظم المدن الليبية وعلي نقاط واسع، حيث أدت النزاعات المتكررة خلال السنوات العشر الماضية إلى سباق تسلح وانتشار غير مسبوق للأسلحة الفردية وبشكل كثيف بين أيدي مدنيين، علاوة على العسكريين وهم بطبيعة الحال مسلحون، بهدف الدفاع عن النفس في ظرف كانت البلاد تشهد صراعاً داخلياً .

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لانتشار السلاح غير المشروع – ليبيا

- أن لحمل السلاح أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية؛ فوجود قانون حمل الأسلحة النارية ينظم ولا يمنع ؛ فانتشار حملة السلاح غير المرخص يشكلون نقطة ضعف لقوة الدولة وعدم قدرتها علي السيطرة بل يخلقون أجسام مضادة تحد من فعاليتها -بما يفتح المجال بتكرار جرائم القتل من قبل المدنيين من ناحية ومن قبل الإفراد غير المدربين وحديثي العهد بحيازة السلاح من ناحية أخري – سوء استخدام السلطة – العشوائية في الاستخدام – الإفراط في استخدام السلاح – وغير ذلك من صور الاستخدام غير المنضبط والمخالف للقانون للسلاح وترجع الباحثة مبررات التوسع في ظهور السلاح إلي كلا من التالي :
- رصد دخول الجماعات المتطرفة من جهات خارجية إلى ليبيا ومحاولة فرض وجهات نظرها، مثل الفصل بين الجنسين، واللباس الإسلامي، والإسلام المتطرف".
- التوسع الهائل - الضخم -في امتلاك وحيازة الأسلحة وظهور الاتجار غير المشروع بالسلاح علي اختلاف أنواعه وإحجامه .
- دمر انتشار الأسلحة والفساد والجريمة المجتمع؛ فتزايدت الجرائم؛ وتفككت الدولة وسيادة القانون؛ وانتشر الخوف، الذي أثر على الأطفال وخلق فجوة بين الأجيال.
- ظهور التفاوت الاقتصادي الضخم– الاغتناء السريع - وامتلاك بعض الأفراد مليشات مسلحة تعمل تحت مظلتهم وتنفذ كل مطالبهم في مقابل السلطة والمال .

"إن المنطقية والتمييز العرقية أمران جديدان علينا، ويستخدمان على حساب الوطنية الليبية".

- ارتباط استخدام السلاح في المناسبات الاجتماعية ؛في شكل ظاهرة اجتماعية منتشرة علي أوساط شعبية كبيرة ؛وتري الباحثة أن اللجوء إلى هذه الظاهرة يتم في العديد من الحالات بدافع التباهي والتفاخر وحب الظهور بحمل السلاح و ظاهرة انتشار السلاح واستخدامه في الأفراح والمناسبات باتت مشهدا مألوفا وظاهرة مقلقة وسلبية جدا في مجتمعنا ويرجع ذلك إلى عدم التقدير الصحيح من قبل بعض الأشخاص للمخاطر التي يمكن أن تلحق بهم وبمن حولهم عند قيامهم بإطلاق النار بداعي الفرح والابتهاج.
- الارتباط بالسلاح ورفض التخلي عنه وتسليمه واعتباره رمز القوة والشجاعة لدي الشاب -ويعزو بعض المحللين - هذه الظاهرة لارتفاع مستويات الجهل والتخلف وتنتشر الأسلحة ويكثر حاملوها في كل مكان، تتزايد المأساة في المجتمع، وعليه يشكل غياب الدولة في زمن الحرب– سبا آخر لانتشار هذه الظاهرة - اختلفت الموازين وتغيرت المعادلة التي يعيش فيها الإنسان، فهناك أهالي الأعراس ينصبون المخيمات ويحتفلون ويرقصون ويطلقون الرصاصات العشوائية إلى الأجواء فرحًا وتعبيرًا عن سرورهم، وهناك في الطرف الآخر تنصب مخيمات للعزاء والمواساة ويعج المكان بصوت البكاء والنحيب على رحيل عزيز عليهم فُقد بسبب طلقة طائشة.
- من أخطر ما واجه التوسع في السلاح غير المشروع هو الجانب الاقتصادي لارتباط التوسع الكبير في استيراد وتصدير الأسلحة في شكل نشاط اقتصادي ضخم وان كان يتم من خلال التهريب عبر الحدود وباختراق المعايير والمعاهدات الأمنية الخاصة بليبيا وبدول الجوار .
- حيث تعدى الأمر امتلاك السلاح إلى المتاجرة به، وتضم الكثير من المدن الليبية أسواقا أو أماكن تعرف ببيع السلاح بشكل غير رسمي وفي أغلب الأحيان بطرق سرية.

- ورغم محاولة القوات الخاصة بالجيش الليبي (الصاعقة) اقتحام "الاسواق الشعبية ببنغازي قبل أشهر إلا أن تجار السلاح عادوا إلى السوق بمجرد انسحاب قوات الجيش.
- كما تنشط عملية تجارة الأسلحة والذخائر في الأحياء الشعبية بطريقة غير معلنة، ويحصل الذي يرغب في اقتناء سلاح على عروض متنوعة، فمنها السلاح التركي والروسي والأميركي وبعيارات مختلفة، ومنها المستعمل ومنها غير المستعمل، إضافة إلى الذخيرة والقذائف والمتفجرات.
- **سوق السلاح الإلكتروني**
- وبرزت عديد الصفحات عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك يسميها أصحابها "سوق السلاح" تعرض أنواعا مختلفة من الأسلحة مع بيان مميزاتها وأسعارها، ويضع بعض التجار أرقامهم الهاتفية للتواصل وإتمام الصفقة.
- إنها فوضى السلاح في ليبيا ما بعد القذافي، ولم يكتف تجار الأسلحة بما أخذوه من مخازن السلاح إبان الثورة، بل يوردون (بطرق غير قانونية) أنواعا كثيرة من الأسلحة الجديدة والمتطورة.
- وأصبحت ليبيا مصدر السلاح الذي يربك الواقع الأمني في كل دول الجوار، وفق تقارير دولية متعددة.

ليبيا وخطر انتشار – السلاح غير المشروع – إلي دول الجوار

أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام السابق إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقية. بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، منها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة. وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم. وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في مسالك الصحاري وعارفين بتضاريسها، وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة ؛ وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، بل وتجد ليبيا نفسها في استقطابات سياسية وعسكرية وأمنية تمنعها من السيطرة على حدودها ومنافذها وعلى نشاط شبكات التهريب. وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح المهرب يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح. ويبقى انتشار السلاح الليبي في إفريقيا تحديا أمنيا خطيرا لم يجد بعد من السبل والتدابير ما يوقف تدفقه مما يعني أن أفريقيا جنوب الصحراء

ستظل دائما مصدر خطر كبير لكل ما يحيط بها ؛ تنتشر ثقافة التعبير عن الفرح أو الحزن بإطلاق الرصاص عشوائيا في الهواء في عموم ليبيا ولكنها في مدينة بنغازي شرقي البلاد تعتبر أكثر بكثير كون المدينة خرجت لتوها من حرب دامت سنوات طويلة الأمر الذي جعل السلاح أحد أهم المقتنيات في كل بيت هناك. ورغم ما تسبب ذلك المشهد في سخط كبير في الشارع الليبي ضد مطلقي رصاص الموت العشوائي، إلا أن أصحاب تلك الثقافة استمروا في مناسباتهم الاجتماعية حتي سقط العديد من هم بجوارهم وسط عجز السلطات الأمنية علي احتواء الظاهرة.

أهم الإجراءات الوقاية ومعالجة الظاهرة

اصدر المؤتمر الوطني العام (البرلمان) في ليبيا قانوناً يجرم حمل السلاح والذخيرة دون وجه قانوني، ومنح الليبيين مهلة بـ3 أشهر لتسليم الأسلحة والذخائر التي بحوزتهم.

ونص القانون على ضرورة تسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والذخائر، وعلى مالكي الأسلحة الخفيفة الحصول على تراخيص حملها من وزارة الداخلية بعد تقديم المبررات الضرورية التي تجيز حملها.

واعتبر القانون أن كل من يحمل سلاحا سواء كان آلة عسكرية أو سيارة أو أي نوع آخر من السلاح ويحوزه أو يذخره أو يقوم باستعماله أو يقوم بشرائه أو بيعه، مخالفا للقانون ويطاله العقاب الجنائي بعقوبات شديدة-حدد القانون عقوبات بالسجن تتراوح بين 3 و15 عاما، وغرامة مالية لا تزيد عن 20 ألف دينار ليبي (أي ما يعادل 16 ألف دولار أميركي تقريبا) لكل من يتاجر بالأسلحة ويحملها دون سند قانوني.

ورغم منع وزارة الداخلية إطلاق النار في الأعراس وإطلاقها الحملات التوعوية المستمرة للتحذير من خطورة هذه الظاهرة إلا أنها تتجذر يومياً ونعيش مآسيها التي تتسبب بها طلقات الرصاص العشوائية المتناثرة في الجو خلال الأعراس لتستقر أحيانا كثيرة في أجساد من نحب بسبب أخطاء استخدام السلاح واستخدامه في هذه المناسبات؛ والقضاء على الظاهرة يحتاج إلى تكاتف الجميع ونشر التوعية بين الناس ، من خلال الإعلام ، بالإضافة إلى إظهار مخاطرها على وتوضيح المخاطر التي تنتج عن هذه الآفة .

الجريمة وانتشار السلاح غير المشروع – ليبيا –

يبدو طبيعياً أن تنتشر الجريمة في ليبيا حيث اصدرت مؤسسة المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة تقريرا يضع (GLOBAL INITIATIVE) ليبيا في الترتيب الرابع عربياً، والعشرين عالمياً، ضمن البلدان الأعلى في مستويات الجريمة المنظمة ؛واعتمدت المؤسسة بمؤشراتها في أحدث تقرير لها عن ليبيا على عوامل عدة، أبرزها الاتجار بالبشر وغسل الأموال وتجارة المخدرات والجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية والنباتية وتهريب البشر وتجارة السلاح. ؛ حسب

مؤشر الجريمة الخاص بموسوعة قاعدة البيانات "نامبيو"، الذي يعتمد على تصويت الزوار، احتلت ليبيا في تصنيف المؤشر للفترة التي تخص منتصف هذا العام، المرتبة الأولى بمنطقة شمال أفريقيا، والثالثة عربياً بعد سوريا والصومال والـ25 على مستوى العالم في معدل الجرائم.

وسجلت ليبيا نسبة 60.5 في المئة بمعدل الجريمة، وهي نسبة تُعتبر عالية، بينما سجلت 39 في المئة بمعدل الأمان، في حين سجلت نسبة الجريمة خلال السنوات الثماني الماضية أرقاماً مرتفعة، كان أقلها عام 2017 بنسبة 54 في المئة، وأكثرها سوءاً العام 2015 بنسبة 70 في المئة (هدية ؛2022).

هذا ولا يكاد يمضي أسبوع في ليبيا إلا وتحدث جريمة قتل بإحدى المدن أو المناطق، إما تسجل ضد مجهول أو يلقى القبض على مرتكبها، وبلغ عدد من قتلوا خارج نطاق القانون 173 شخصاً خلال الفترة من بداية العام وحتى نهاية شهر مايو الماضي، في ظل انتشار السلاح وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على احتكار حيازة السلاح في مؤسساتها الشرطية والعسكرية، الأمر الذي ضاعف من أعداد جرائم القتل.

عشرون .لكن طبيعة الجرائم التي صدمت الشارع الليبي منذ بداية العام الحالي، هي التي شكلت ناقوس خطر ينذر بحجم المشكلة ومسبباتها مليون قطعة سلاح وتشتت للسلطة وضعف قوتها القاهرة، وسط ارتفاع مطرد لمعدلات البطالة وتفشي تجارة المخدرات وتعاطيها، في بيئة مشابهة من الطبيعي أن تنمو معدلات الجريمة في ليبيا إلى مستويات مفزعة، وأن تتطور أشكالها حتى باتت الجرائم الصادمة شيئاً عادياً بقائمة الأخبار اليومية.

أنواع الجرائم	السبت	الاحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	المجموع
حوادث سير	٤	٤	٢	١	٨	٣	٣	٢٥
خيانة الامانة	١	١	٢	٢	٢	١	٣	١٢
الحريق	٤	٠	٦	٢	٣	١	٣	١٩
التهديد والاصابة بعيار ناري	٧	٥	٣	٥	٥	٨	٦	٣٩
الحريق العمد	١	١	٠	١	١	٠	٠	٤
فقدان اشخاص	٣	٢	٥	٥	٣	٣	٤	٢٥
عقوق الوالدين	١	٠	٤	١	٣	٢	١	١٢
غزو اطيان	١	١	٤	٣	٧	٣	١	٢٠
مجموع جرائم الاسبوع	٦٨	٦٢	٨٧	٩٣	١٠٦	٧١	٧٣	٥٦٠

إعداد وكتابة // احمد القماطي

أنواع الجرائم	السبت	الاحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	المجموع
الإيذاء	١١	١٠	٢٠	١٠	١٠	١٠	١١	٨٢
سرقة السيارات	١	٤	٢	١	٢	١	١	١٢
السرقة بالإكراه	٦	٤	٠	٤	١	١	٤	٢٠
الاستيلاء علي سيارة	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٠	٣
السرقة من منازل	٠	٤	٦	١٥	١٠	٢	٨	٤٥
السرقة	١٧	١٢	١٤	١٦	١٤	٨	١٢	٩٣
الشروع في سرقة	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢	٣
ضبط مواد مخدرة و مسكرة	٠	٣	٤	١	٥	٤	٠	١٧
الانتحار	١	٢	٢	٣	٢	١	١	١٢
العثور على سيارة	٠	٠	١	١	١	٠	٠	٣
التزوير	١	١	٠	١	٥	٤	٣	١٥
الشروع في الخطف	١	٠	٠	٠	٢	١	٠	٤
القتل العمد	١	١	٠	١	٠	١	٠	٤
ضبط أشخاص مطلوبين	٧	٧	١٢	٢٠	١٩	١٥	١٠	٩٠

كشف بيان الجرائم المرتكبة من تاريخ07/01 الي تاريخ07/07 لسنة 2022ف

أنواع الجرائم	السبت	الاحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	المجموع
الايذاء	1	3	2	0	3	2	3	14
سرقة السيارات	3	1	0	0	0	0	2	6
السرقة بالاكراه	2	1	1	0	0	2	1	7
الاستيلاء علي سيارة	0	0	0	0	0	0	0	0
السرقة من منازل	0	1	1	0	0	2	0	4
السرقة	0	3	3	3	1	3	0	13
الشروع في سرقة	0	0	0	1	0	0	0	1
ضبط مواد مخدرة و مسكرة	1	1	1	2	0	0	1	6
الانتحار	0	0	0	0	0	1	0	1
العثور على سيارة	0	0	0	0	0	0	0	0
التزوير	0	0	0	0	0	0	0	0
الشروع في الخطف	0	0	0	0	0	0	0	0
القتل العمد	0	0	0	0	0	0	0	0

خيانة الامانة	٠	١	٠	٠	١	٣	٠	٥
الحريق	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
الاصابة بعيار ناري	٢	٠	١	٠	١	٠	٠	٤
الحريق العمد	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
فقدان اشخاص	٠	٢	٠	٠	٢	٠	٠	٤
عقوق الوالدين	٢	١	٠	٠	٠	٢	٠	٥
غزو اطيان	٠	٠	١	٠	١	٣	١	٦
المجموع	١٤	١٦	١٢	١٢	١٢	٢١	١٠	٩٧
			تصميم// مهندس/ أنس أمنيسي.			إعداد وكتابة // احمد القماطي علي شختور		

نلاحظ من الجدول السابق انتشار في معدل وشكل الجريمة من بسيطة ومروعة – من الجرائم التي سجلت خارج إطار القانون في مدينة بنغازي ، فضلاً عن الجرائم الأخرى التي سجلت في المناطق المهجورة وفي الضواحي المحيطة بها والتي لم نتحصل علي إحصاءات دقيقة بخصوصها ،وتري الباحثة كل هذه التصرفات السلوكية المفاجئة، مجموعة من المخلفات النفسية للحرب على المواطنين، التي جعلتهم أكثر عدوانية في التعامل مع جميع المشكلات التي يواجهونها في حياتهم وعليه هذه المشكلة تحتاج إلى وقفة جدية من قبل السلطات المسئولة من خلال نشر واستحداث مراكز للإصلاح والعلاج النفسي، ومحاسبة مرتكبي الجرائم وفق القانون وفي محاكم شرعية علنية ليكونوا عبرة لغيرهم.".

إستراتيجية مقترحة للحد من ظاهرة انتشار السلاح غير المشروع

- لابد لنا أولاً من تحديد دور كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة.
- وصف أدوار هذه الجهات كل حسب صلاحياته وموقعه ومستوى التدخل المطلوب منه .
- التكامل بين الجهات ذات العلاقة حتى تعمل بلغة واحدة وبشكل مؤثر .
- صياغة سياسات وتشريعات وممارسات تحد من ظاهرة القتل.غير العمد – ضحايا الرصاص العشوائي.
- وضع برامج وقائية للحد من ظاهرة انتشار السلاح العشوائي
- تحقيق مستوي عالي الأمن للفرد والمجتمع من خلال آليات تطبيق التصور .

منطلقات وركائز التصور:

يتضمن التصور مجموعة من المنطلقات التي استدعت الباحثتين لبناء مثل هذا التصور :

- وجود أدلة قرآنية للحد من ظاهرة انتشار السلاح وارتباطه بحالات القتل غير العمد داخل المجتمع الليبي.
- وجود رسائل في السنة النبوية للحد من ظاهرة انتشار السلاح القتل غير العمد داخل المجتمع الليبي

- البحث عن الأسباب والمعالجات التي تبني علي النظريات والمبادئ التي يمكنها مساعدتنا في الحد من هذه الظاهرة .

مبررات التصور المقترح: غياب السياسات والتشريعات التي تسن قوانين مناسبة لمثل هذه الجريمة .غياب المجلس التشريعي كمؤسسة مخولة بصياغة التشريعات والسياسات التي تفضي إلى قوانين تخدم المواطن والمجتمع الفلسطيني . وجود نفوذ واضح للجان العشائر والإصلاح.

أن أهمية العمل علي إيجاد حلول مقترحة للحد من هذه الآفة المجتمعية، يتطلب تجزئة "الموضوع إلي شقين .

الشق الأول: يجب أن يبدأ على صعيد الفعاليات المحلية، أي السلطات المتمثلة بالبلديات والموجودة في المناطق التي يكثر فيها إطلاق النار، كما على صعيد رجال الدين والسياسة أن يضعوا تصوراً وتصميماً بعدم إطلاق النار في كل المناسبات.

أما على الشق الثاني :صعيد المسؤولية الفردية والمجتمعية، فيجب التبليغ عن مطلقي النار وتوثيق ما يقومون به من خلال الفيديو لتسهيل عمل القضاء، فضلاً عن دور الإعلام وصولاً إلى المجتمع المدني وإشراك بعض الجمعيات المتخصصة بهذا المجال في عملية التوعية".

الضوابط الدينية "الشرعية ":

غياب الوازع الدّيني بين شريحة كبيرة من المجتمع من أطلق الرصاص وأصاب شخصا وقتله فسيعاقب عند الله عقاب القتل دون عمد ؛ وإذا كان عارفا بإمكانية تعريضه حياة الناس للخطر فذلك يعني أن عقابه سيكون عقاب القاتل ، وقد شدد القرآن الكريم في آيات منه على حرمة التعدي وبالتالي فإن فعل إطلاق الرصاص أو حتى المفرقعات هو تعدٍّ على راحة الناس وعلى راحة الأطفال الذين يصابون بصدمات نتيجة هذه الأفعال، وكل تعد على الناس محرّم.

الضوابط القانونية: تكثيف جهود رجال الأمن للقيام بمهامها بضبط حيازة الأسلحة ومنع انتشارها بشكل عشوائي، وإلقاء القبض على مطلقي الرصاص في الاحتفالات وتقديمهم للمحاكمة. ولكن تم البدء في تطبيق هذا القانون، وأعرف أنه تمت إحالة بعض الأشخاص وتم توقيفهم وإحالتهم إلى النيابة العامة لمحاكمتهم، وبالتالي هناك تطبيق لهذا القانون، ولكن ليس بالقدر المطلوب لوضع حد لهذه الظاهرة، أي أن الردع يجب أن يؤدي إلى توقف هذه الظاهرة، الذي حدث أن هناك ملاحقات، والقوى الأمنية تنفذ واجباتها ولكن من دون أن يكون ذلك بشكل يمنع هذه الظاهرة كلياً".

الضوابط الأمنية: وينتظر أن تتولى رئاسة أركان الجيش الليبي القيام بالترتيبات اللازمة لتنفيذ قرار تجميع الأسلحة، على كافة التشكيلات المسلحة والأفراد، وتتولى وزارة الداخلية منح تراخيص حمل السلاح الخفيف لمن يسمح له القانون.

خطة عمل مشتركة ضمن التالي

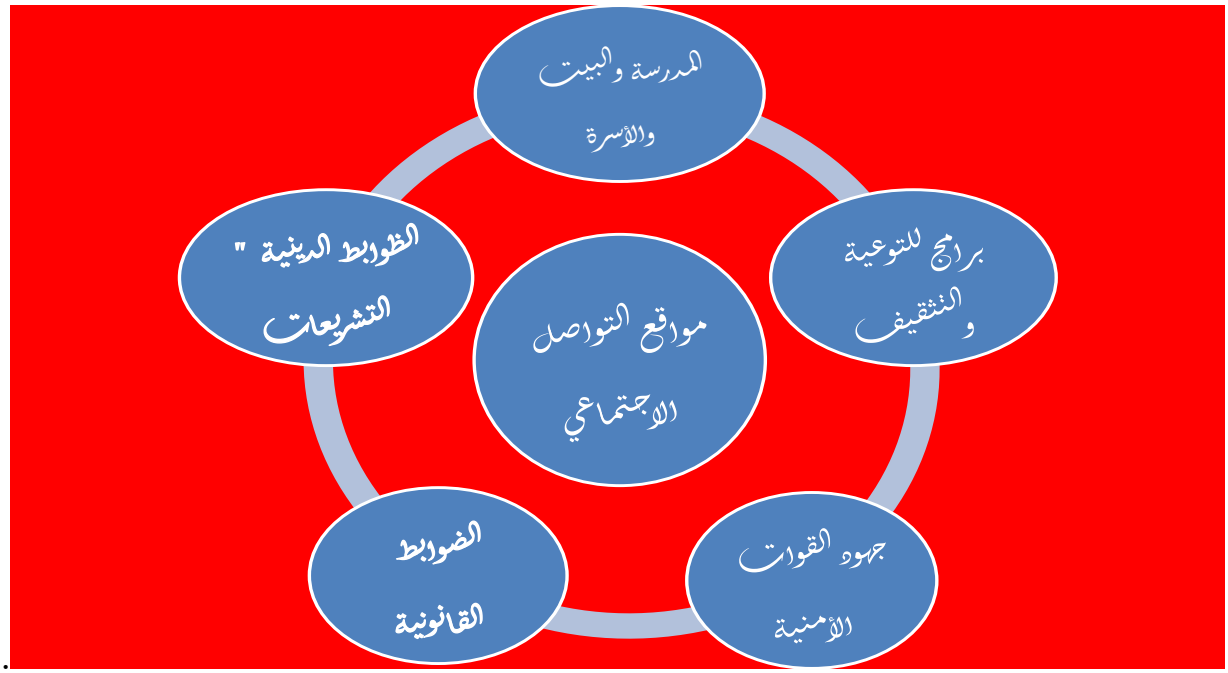

الخلاصة:

أن "هذه المسألة لا يمكن النظر إليها إلا كمسألة اجتماعية لها انعكاسات أمنية"، موضحاً أن "العمل الأمني يتركز أكثر حول ضبط الأمن والعمليات الجنائية المقتصرة على الأفراد أكثر من تلك التي تعتمد على مئات، بل آلاف مطلقي النار العشوائي من داخل بيوتهم أو خارجها ؛ هذا وقد أوصت الدراسة في الختام :"

- فرض هيبة الدولة في كل مكان من خلال احترام القانون وتنفيذه على الجميع على السواء أي أن يكون دور السلطة التنفيذية والقانون هو الضابط للسلوك المانع لامتلاك وحيازة السلاح .
- صياغة سياسات وتشريعات وممارسات تحد من ظاهرة القتل.غير العمد – ضحايا الرصاص العشوائي.
- وضع برامج وقائية للحد من ظاهرة انتشار السلاح العشوائي مع ضرورة متابعة الأسرة لأبنائها وتقوية الخطاب الديني في الحد من هذه الظاهرة والتوعية بتداعياتها علي الفرد والمجامع.
- تكثيف جهود رجال الأمن للقيام بمهامها بضبط حيازة الأسلحة ومنع انتشارها بشكل عشوائي، وإلقاء القبض على مطلقي الرصاص في الاحتفالات وتقديمهم للمحاكمة.
- تقديم برامج للتوعية والتثقيف بمخاطر هذه الظاهرة عن طريق وزارة الداخلية لمنتسبيها من أفراد الشرطة ومن في حكمهم للتعامل مع هذه الظاهرة وفق ما يقتضيه القانون والمشرع الليبي .

المصادر والمراجع :

- اشتية؛ عبد الطيف مصطفى (2015). تصور مقترح للحد من ظاهرة القتل ألسباب اقتصادية في ضوء الواقع، والتشريعات والنظريات الاجتماعية والنفسية مشرف أكاديمي غير متفرغ في جامعة القدس المفتوحة إعداد: عمر - المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الشريعة حالات القتل في المجتمع الأسباب والمعالج من منظور إسلامي اجتماعي قانوني – كلية النجاح الدولية – نابلس
- ناير .عبد الكريم ع .روبس ، جي في (2000") .إصابات طلق ناري في الشريانالتاجي -مكتبة وايلي الإلكترونية ."المجلة البريطانية للجراحة .7-602 :(5) **87** . دوى10.1046 .
- باتريس هاريس .كولين ، جون .ماير ، رونالد ف .ياسودا ، كايل إي .شوارتز ، بروس جيه ؛ بنيامين ، جورج سي (7 أغسطس 2019") .(الإصابات والموت المرتبط بالأسلحة النارية في الولايات المتحدة: دعوة للعمل من الأطباء الرائدين في البلاد والمنظمات المهنية للصحة العامة" . حوليات الطب الباطني .577-573 :(8) **171** .
- ري ، بي إم ؛ مور ، إي .جوزيف ، ب ؛ تانغ ، أ ؛ باندیت ، ف) (Vercruysse).يونيو 2016" .(جروح الطلقات النارية: مراجعة المقذوفات والرصاص والأسلحة والأساطير "مجلة جراحة الصدمات والعناية الحادة- .67-853 :(6) **80**

طارق؛ ديلوان مصطفى رستم؛ خيري؛ أمينة ،آخرون (2021). رصاص الأفراح والأتراح "ثقافة قاتلة" في بعض المجتمعات العربية. الخميس 5 أغسطس 2021 16:03

- هدي - زايد (2022) انتشار 20 مليون قطعة سلاح وسط ارتفاع معدلات البطالة وتفشي المخدرات
- HTTPS://WWW.INDEPENDENTARABIA.COM/NODE/35704-

أثار تدويل حقوق الإنسان (على الصعيدين الوطني والدولي)

(أ. هند محمد المقصبي) ماجستير قانون – محاضر – القسم العام – كلية القانون – جامعة طرابلس

Abstract:

There is no doubt that our current era is the era of human rights which have become a standard for measuring state activities and evaluating them from the international community, and imposing the internationalization of human rights on states to ensure a commitment to respect and protect them and work to advance them, because of their connection to democracy and the maintenance of international peace and security, and this has resulted in effects at the national and international levels.

الملخص:

لا مراء من أن عصرنا الحالي هو عصر حقوق الإنسان التي أصبحت معيار لقياس أنشطة الدولة وتقويمها من المجتمع الدولي، وفرض تدويل حقوق الأنسان على الدول أن تضمن الالتزام بحقوق الأفراد وحرياتهم وتعزيز حمايتها والعمل على الرقي بها، وذلك لارتباط تدويل حقوق الإنسان بالديمقراطية وحفظ السلم والأمن الدوليين، ونتج عن ذلك أثار على الصعيدين الوطني والدولي.

الكلمات الافتتاحية:

تدويل: إخراج المسائل القانونية من مجالها الوطني ومعالجتها بالمجال الدولي، نتيجة لعدم ملائمة القواعد الوطنية لحل هذه المسائل أو لعدم قدرة الدولة القومية على علاج هذه المسائل بمفردها.

حقوق الإنسان: هي حقوق يتمتع بها جميع الناس لمجرد كونهم من البشر، وهي حقوق عالمية متأصل في الإنسان بحكم أدميته مهما كان جنسيتهم أو نوعهم الاجتماعي أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم أو دينهم أو لغتهم.

مقدمة:

تعتبر حقوق الإنسان حجر الزاوية في بناء مجتمع متحضر وهو أمر معترف به منذ القدم إلا أن الحربين العالميتين وما نتج عنهما من ويلات وانتهاكات لحقوق الانسان كانتا وراء بعث الاهتمام الحقيقي والنظرة الجديدة لهذه الحقوق، بدأت حركة تجميع وتدويل حقوق الإنسان مع نشأة الأمم المتحدة سنة 1945 لإنقاذ الإنسانية من ويلات الحروب ،وذلك بأن أعطى الميثاق لأول مرة قيمة عالمية لمبادئ حقوق الإنسان وشهد العالم بعد ترسيخ ظاهرة تدويل حقوق الإنسان في القوانين الوطنية تغيرات ومستجدات؛ نتيجة حتمية لذلك، فخرج الفرد من بوتقة القوانين الوطنية وأصبح محل اهتمام دولي وامتدت هذه المتغيرات إلى السلطات السيادية في الدولة واستتبع ذلك تراجع في بعض المبادئ الدولية المستقرة في القانون الدولي.

1-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في إثارة تأملات قانونية دقيقة حول الاثار الوطنية والدولية التي نتجت عن تكريس ظاهرة تدويل حقوق الإنسان وذلك من خلال بيان مدى تأثير هذه الظاهرة على بعض المفاهيم والمبادئ الدولية التقليدية، ودورها في تكريس مبادئ جديدة وتغير المركز القانوني للفرد وتأثر السلطات العامة في الدولة بتدويل حقوق الإنسان.

3-إشكالية البحث:تتركز إشكالية البحث حول التساؤل الآتي:

ما هي الآثار المترتبة على تدويل حقوق الانسان على الصعيدين الوطني والدولي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية منها:

س/ ما هي اثار تدويل حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي الفرد والسلطات العامة للدولة؟

س / ما هي اثار تدويل حقوق الإنسان على مبادي القانون الدولي التقليدية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات بمنهجية قانونية متوازنة ومتكاملة ومترابطة ارتأت الدراسة التعرض بالبحث لموضوع اثار تدويل حقوق الإنسان من خلال خطة مكونة من مقدمة ومطلبين وخاتمة يتم فيها إدراج أهم النتائج والتوصيات.

4-خطة البحث:

المطلب الأول: -أثار تدويل حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

الفرع الأول: تغيير في المركز القانوني للفرد.

الفرع الثاني: أثر تدويل حقوق الإنسان على السلطات العامة.

المطلب الثاني: -أثار تدويل حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

الفرع الأول: اهتزاز مبدأ سيادة الدولة.

الفرع الثاني: ظهور مبدأ مسئولية الحماية.

5-منهج الدراسة: تتطلب طبيعة البحث الاعتماد على توليفة مختلفة من المنهج التحليلي لفحص وتحليل مختلف النصوص القانونية الدولية والداخلية، وكذلك المنهج الوصفي لتفسير بعض المواقف الدولية والوطنية على حد سواء وتفسير الاجتهادات الفقهية والأحكام القضائية كما تم اللجوء إلى المنهج المقارن كلما أمكن ذلك.

المطلب الأول: -أثار تدويل حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

يختلف محتوى الدستور من دولة إلى أخرى حسب التنظيمات الدستورية السائدة فيها لذلك، ليس من السهل التحديد الدقيق لما يحتويه الدستور، إلا أن الخطوط الرئيسية المتفق عليها من فقهاء القانون الدستوري تقوم على تقسيم القواعد الدستورية إلى جزئيين وهما الحقوق والحريات الفردية والسلطات العامة. فالسؤال الذي يطرح في هذا المقام مدى تأثير تدويل حقوق الإنسان على القواعد الدستورية؟

الفرع الأول: آثار تدويل حقوق الإنسان على الفرد والسطات العامة

أولا: تغيير في المركز القانوني للفرد

ظل الفرد خارج نطاق تدويل القانون الدولي خاصة وأن نشأة القانون الدولي وتطور قواعده كان نتيجة للممارسات التي قامت بها الدول اتجاه بعضها بعض و ترسيخا لمبدأ سيادة الدولة و استئثارها بسلطتها على اقليمها وفقا لاختصاصها الإقليمي والشخصي وعلى اعتبار أن القانون الدولي يخاطب أشخاصا لهم أوضاع قانونية متساوية وهو ما لا يصدق بالنسبة للأفراد في مواجهة الدول، ونظرا لما شاهده المجتمع الدولي في العقدين الأخيرين من أحداث مهمة كانت بسبب عمل الإنسان فردا أو جماعة مما أدى إلى زعزعة مبادئ أساسية تقليدية في القانون الدولي كمبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل (وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقا).

أفرز تدويل حقوق الإنسان تطورا بارزا في الاهتمام بشؤون الأفراد، حيث أصبح الفرد ينضوي تحت مظلة القواعد القانونية الدولية فبها تجاوز الفرد حدود الدساتير الوطنية وتغلغل في القوانين الدولية التي عملت على حمايته، وأصبح للفرد مكانة معتبرة ومركز قانوني يتطور باستمرار وبشكل مطرد، وأصبح يتحمل المسؤولية الدولية.

فمنح الفرد بصفته الشخصية الحق في أن يطالب بإصلاح حقوقه المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وبذلك لم يعد الفرد صالحا للتمتع بتلك الحقوق فحسب بل مؤهل كذلك للجوء لبعض الإجراءات التي تمكنه من البدء في الدعاوي المتعلقة بانتهاك الحقوق ومباشرتها أمام الهيئات الدولية، وتمثل تلك الخطوة الأثر المباشر على الفرد نتيجة تدويل حقوق الإنسان وطردا للفكرة التقليدية التي كانت ترفض إمكانية أن يقف الفرد ندا في مواجهة دولته ومقارعتها بشأن التصرفات المخلة لحقوقه الصادرة عنها[1].

ودليل ذلك نص المادة (2) من البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي قضت بأن (للأفراد الذين يدعون أن أي حق من حقوقهم المذكورة في العهد قد انتهك، والذين يكونون قد استنفذوا جميع طرق التظلم المحلية المتاحة، تقديم رسالة كتابية إلى اللجنة لتنظر فيها)[2]. وفي هذا السياق تكون الاتفاقية الإقليمية الأوروبية قد تفوقت في حماية الأفراد حيث يتيح نظامها الحق للأفراد في اللجوء إليها مباشرة في حال حدوث انتهاك لحقوقهم، وفي نفس الاتجاه صارت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان حيت نص البروتوكول الخاص بالميثاق الأفريقي على إنشاء المحكمة وتقبل بشكل استثنائي الشكاوى من الأفراد والمنظمات غير الحكومية بشرط قبول هذا الاختصاص من الدولة ذات العلاقة وفقا لنص الفقرة السادسة للمادة (34) من برتوكول المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان الذي دخل حيز النفاذ عام 2004[3].

فأدى التدويل لظهور أليات تعزيز وحماية عديدة للفرد وفقا للشرعة الدولية لحقوق الإنسان وظهور العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنطوي على مجموعة مختلفة من الأحكام والالتزامات التي ترمي إلى الحماية الدولية لحقوق الأفراد ومن هذه الاتفاقيات (الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية 1966، الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية 1966، اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري 1969 ، الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها 1976 ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة 1981 ، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة 1987 وغيرهم).

وقد ألزمت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان الدول على اتخاذ إجراءات تشريعية تكفل تنفيذ هذه الاتفاقيات واحترام ما تتضمنه من حقوق ومعاقبة كل من يعتدي عليها، وفي هذا السياق أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك في قرارها 147 لسنة 2006 على طبيعة الالتزامات التي تقع على عاتق الدول لتوفير الضمانات التي تكفل سبل الانتصاف للأفراد (وجاء في هذا القرار

1-الالتزام باحترام وضمان احترام وإعمال القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي كما هو منصوص عليه في مجموعات القوانين ذات الصلة يستمد من (المعاهدات التي تكون الدولة طرفا فيها / القانون الدولي العرفي / القانون المحلى لكل دولة)

2-تضمن الدولة أن لم تكن فعلت ذلك بعد أن يكون قانونها المحلي كما يقتضي القانون الدولي متسقا مع التزاماتها القانونية الدولية وذلك من خلال أ / ادماج معايير القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني في قوانينها المحلية أو تنفيذ هذه المعايير في نظمها القانونية المحلية ب / اعتماد إجراءات تشريعية وإدارية مناسبة وفعالة واتخاذ تدابير مناسبة أخر تضمن الوصول النزيه والفعال والسريع إلى العدالة)[1].

مجمل القول أن الوسائل الداخلية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يصعب تصور فاعليتها خاصة وأن الدولة هي داخل معادلة حماية الحقوق والحريات ، وأنتج التدويل أليات(عالمية وإقليمية) لتعزيز وحماية الأفراد وحقوقهم فبالإضافة إلى اليات الحماية، اليات لضمان الرقابة دولية على مدى تمتع الأفراد بحقوقهم داخل الدولة ، حيث مكنت الفرد من أن يقاضي دولته ويكون ندا لها ، غير أن ذلك يبقى مرهونا دائما بقبول الدول الإجراءات المتخذة من قبل اليات الحماية ؛ فنظام الشكاوى والبلاغات هو نظام إرادي يتوقف على إرادة الدول وهو ما يضعف من الحماية الإجرائية لحقوق الإنسان ودليل ذلك اشتراط أغلب اليات الحماية الدولية ضرورة استنفاذ كل طرق الطعن الداخلية.

وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى إنشاء قضاءً تشريعي على مستوى القانون الدولي العام يؤكد على هذه الحقوق وأصبح القانون الدولي الجنائي من أهم ضماناته، وأصبح الفرد مسؤولاً بشكل مباشر عن انتهاكات هذا القانون الذي يحمي الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، فتنامت ترسانة تشريعية دولية متشابكة ذات الطابع الإلزامي لصيانة كرامة الفرد بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام[2] وكان من نتائج ذلك إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بمقتضى معاهدة دولية أبرمت في روما عام 1998 ودخلت حيز النفاذ عام 2003 تختص المحكمة بأربع طوائف من الجرائم وهي (الإبادة الجماعية ، الجرائم ضد الإنسانية ، جرائم الحرب ، جريمة العدوان) ولا تختص المحكمة إلا في مواجهة الدول الأطراف في المعاهدة ،إلا أن النظام الأساسي للمحكمة أجاز لدولة ليست طرفا في المعاهدة أن تقر بولاية المحكمة للنظر في حالة معينة على وجه التخصيص بالإضافة إلى ذلك تختص المحكمة بجميع ما يحال إليها من مجلس الأمن تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ففي هذه الحالة تحال للمحكمة قضية ضد أي شخص متهم بارتكاب جريمة من الجرائم المختصة بها المحكمة بصرف النظر عن جنسية مرتكبها أو مكان وقوعاها فأنشاء القضاء الجنائي الدولي التكميلي محاكم (خاصة أو مؤقتة أو دائمة) ألية تختص بطائفة معينة من الجرائم نابع من الحرص على الحماية الإنسانية للأفراد وللحيلولة دون إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب وخاصة و أن أفعالهم تمثل أشد الجرائم خطورة[3].

وتمتد نتائج تدويل حقوق الإنسان للتأثير على السلطات العامة في الدولة كونها الجهات التي تشرع وتنفذ وتحمي هذه الحقوق.

ثانيا: أثره على السلطات العامة في الدولة

سبق الإشارة إلى أن تدويل حقوق الإنسان يلزم الدساتير الوطنية إصباغ تشريعاتها بصبغة دولية، هذا الأمر يؤدي إلى ترابط وتشابك بين الدساتير الوطنية والمؤسسات الدستورية التي تمثلها من ناحية وبين القانون الدولي من ناحية أخرى، فبعد أن كان الفرد وحقوقه من الاختصاصات المطلقة للدولة وفقا لمفهوم السيادة المطلق وخروجه للاختصاص الدولي وفقا لمفهوم السيادة النسبي؛ أثر ذلك لا محالة على عمل واختصاصات السلطات الثلاث في الدولة وانعكس عليها التدويل.

1- السلطة التشريعية: يقع عليها نتيجة لتدويل حقوق الإنسان واجب تعديل بعض التشريعات الداخلية التي اعتمدتها من قبل لأجل أن تتلاءم مع الالتزامات الدولية المعبر عنها في الاتفاقيات الدولية، أو اعتماد تشريعات جديدة كليا من أجل وضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ، مع مراعاتها عدم تعارض أي تشريع لاحق مع ما ورد في هذه الاتفاقيات وهو ما يعبر عنه بعملية تدويل العمل التشريعي[4].

وهذا يعنى أن تدويل حقوق الإنسان يشكل نفوذا متصاعدا على السلطة التشريعية يرسم لها آلية عملها ويحدد لها ما تلتزم به وهذا ما دفع الدول الى تحديد مكانة المعاهدات الدولية في دساتيرها الوطنية فبعض الدول جعلت المعاهدات

الدولية في مرتبة تسمو على الدستور ومنها الدستور الهولندي المعدل في 1953 والمادة (63) منه تنص على أن (يمكن للمعاهدة أن تخالف أحكام الدستور إذا كان تطور النظام القانوني الدولي يستوجب ذلك)[1]. والبعض الأخر جعل منها مكانة أعلى من القانون وأدنى من الدستور، وهذا الاتجاه أخذ به مشروع الدستور الليبي في نص المادة (13) منه (تكون المعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية المصادق عليها في مرتبة أعلى من القانون وأدنى من الدستور وتتخذ الدولة التدابير اللازمة لأنفاذها بما لا يتعارض مع أحكام هذا الدستور)[2]. وهو ما ينسجم مع المبدأ الذي اصدرته الدائرة الدستورية بالمحكمة الليبية العليا في الطعن الدستوري رقم 57/01 ق 2012 وجاء فيه (من المقرر إن الاتفاقيات الدولية التي ترتبط بها الدولة الليبية تكون نافذة مباشرةً من مجرد اتمام إجراءات المصادقة عليها من السلطة التشريعية في الدولة وتكون لها اسبقية التطبيق على التشريعات الداخلية)[3]. وكذلك الدستور المصري الصادر عام 2014 في نص المادة (151) منه (...تكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقا لأحكام الدستور)[4]. مع الأخذ في الاعتبار مكانة قواعد حقوق الإنسان باعتبارها قواعد قانونية أمرة.

يتضح مما تقدم أن السلطة التشريعية مطالبة بمطابقة المفاهيم الداخلية مع ما جاءت به القوانين الدولية من مفاهيم جديدة متجاوزة الأسس والقيم الاجتماعية للدولة على اعتبار أن تدويل هذه الحقوق من الأسس الديمقراطية المرتبطة بتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ويمكن القول إن هذا الأثر ما هو إلا إعمالا لمبدأ الانسجام والتكامل بين القانونين الدولي والداخلي، فيؤدي المبدأ لخلق الانسجام والتكامل بين القانونين، حتى لا تقع السلطة التشريعية في التناقض بين التزاماتها الدولية لحقوق الإنسان من جهة وقوانينها الداخلية من جهة أخرى، هذا التناقض يؤدي لزعزعة التوازن في المنظومة القانونية للسلطة التشريعية.

ونجد العديد من الدساتير أولت اهتماما كبيرا لهذا المبدأ، فهناك دول أخذت بهذا المبدأ في ديباجة دساتيرها ومنها الدستور المغربي لسنة 2011 جاء في ديباجته (التصدير) (... حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسان والإسهام في تطويرهما مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة حظر ومكافحة كل أشكال التمييز ...جعل الاتفاقيات الدولية كما صادقت عليها المغرب وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة تسمو فور نشرها على التشريعات الوطنية والعمل على ملائمة هذه التشريعات مع ما تطلبه تلك المصادقة)[5]. وكذلك دستور البرتغال لسنة 1976 والمعدل سنة 2005 (لا تستبعد الحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور الحقوق الأخرى التي يمكن أن يقرها القانون أو القواعد ذات صلة في القانون الدولي)[6]. وأخذ مشروع الدستور الليبي بهذا المبدأ حيث جاء نص المادة (159) تنص على أن (يتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ترسيخ قيم حقوق الإنسان والحريات العامة الواردة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية وتعزيزها ونشر ثقافتها ...5 / تعزيز التعاون مع منظمات حقوق الأنسان الوطنية والدولية)[7].

2- السلطة التنفيذية:بما أن صلاحيات عقد المعاهدات الدولية حكرا على السلطة التنفيذية في جميع الأنظمة السياسية للحكم باعتبارها مكلفة بالسياسة الخارجية، وبعد أن أقرت الدول سريان أحكام المعاهدة في القوانين الداخلية بشرط التصديق عليها من طرف سلطة من السلطات في الدولة بحيث يكون هو الإجراء الجوهري الذي بمقتضاه تكون المعاهدة نافذة وملزمة لجميع السلطات والأفراد في الدولة وتختص الدساتير الوطنية وحدها بتحديد الجهة المختصة بالتصديق فهناك دساتير تجعل التصديق حقا مقصورا على السلطة التشريعية وحدها ودساتير أخرى تشرك السلطتين في ذلك حيث يمكن للرئيس أن يصادق على بعض المعاهدات التي تتطلب موافقة السلطة التشريعية دون البعض الأخر[8].

ونظرا لدور المعاهدات الدولية في الالتزام بقواعد القانون الدولي ، ولأهمية مكانتها داخل القوانين الوطنية تزامن ذلك مع تطور وتشابك العلاقات الدولية ؛ أدى إلى تقاسم شخصيات أخرى تنتمي للسلطة التنفيذية مثل رئيس الوزراء أو وزير الخارجية مع رئيس الدولة لإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وبما أن تتطلب المعاهدة الدولية إجراء التصديق بالرجوع للسلطة التشريعية، فاعتمدت الكثير من الدول الاتفاقيات الدولية المبسطة رغبة منها في سرعة إبرام الاتفاق ، ما أدى لاختزال خطوات التوقيع والتصديق في خطوة واحدة واتسعت صلاحيات السلطة التنفيذية بمشاركتها في خلق القواعد القانونية الدولية، وأخذ مشروع الدستور الليبي بذلك حيث نص في المادة 91 (.. يتولى مجلس الشورى المصادقة على المعاهدات الدولية بأغلبية اعضائه) وكذلك نص المادة 104 فقرة 7 التي تنص على أن من اختصاصات الرئيس (إبرام الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة الفنية وفق ما يحدده القانون) والمادة 107 التي تنص على أن (رئيس الجمهورية ... وله ابرام المعاهدات والاتفاقيات وفق الدستور)[1]. ويكون أثر تدويل حقوق الإنسان على السلطة التنفيذية وسع من اختصاصاتها.كذلك أثرت المنظمات الدولية لحماية حقوق الإنسان في السلطة التنفيذية وذلك بفقدها العديد من صلاحياتها التقليدية لصالح هذه المنظمات وفقا للميثاق التأسيسي لإنشائها ومن أهمها منظمة الامم المتحدة والمنظمات والوكالات التابعة لها (الصحة العالمية، اليونسكو، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي).

وذلك بممارسة أعمالها التي استمدتها من الميثاق التأسيسي للمنظمة الدولية وتكون لها سلطة اتخاذ عدد من الأعمال التي تختلف قيمتها القانونية، فعندما يكون القرار إلزاميا فإن المخاطبين به لا يمكنهم الإفلات منه ويترتب على ذلك أن تعدل إدارة السياسة الخارجية للدول من منافذها الاقتصادية والعسكرية بحكم اختصاصات المنظمات الدولية[2]. وهنا يكون أثر تدويل حقوق الإنسان على السلطة التنفيذية ضيق من اختصاصاتها.

3- السلطة القضائية: تختص السلطة القضائية بمهمة تطبيق القوانين على السلطات العامة والأفراد على حد سواء ونظرا لتضخم المرجعية القانونية أمام القاضي ونمو الوعي لدى الفرد الذي جعله يتمسك باتفاقيات دوليه تضمن له حقوقا في مختلف المجالات فيصبح انعكاسا منطقيا أن يؤسس الفرد ادعاءه أمام القاضي الوطني على القانون الدولي فيؤدي ذلك إلى تدويل المنازعة أمام السلطة القضائية.

فالقاضي الوطني هو الذي يحمي الحقوق والحريات وهو ملزم بتطبيق النصوص الدولية المنصوص عليها في الشرعة الدولية لحماية حقوق الإنسان أو في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها، ويمتلك القاضي كذلك استبعاد تطبيق القوانين التي لا تتطابق مع المعاهدات الدولية التي توافق عليها الدولة وتدمج في نظامها القانوني وتتعزز هذه الحماية عن طريق القضاء الإداري على مشروعية تصرفات السلطة العامة حيث يتميز القاضي الإداري بسلطة الإبداع والإنشاء في مواجهة انتهاك الإدارة للحقوق والحريات العامة للأفراد [3]. ولا يثير تطبيق القواعد الداخلية من طرف القاضي أي إشكال فصلاحيته معروفه في هذا المجال، أما بالنسبة للقواعد ذات الطبيعة الدولية فمهمته تفرض عليه الرقابة على صحة الإجراءات الشكلية للمعاهدات الدولية - إلا أن هذا الإجراء قد يثير نوعا من التعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات- فقبل تطبيق أحكام المعاهدات الدولية يقوم القاضي الوطني بفحص مسألة شرعية إجراءات نفاذ المعاهدة الدولية (التصديق والنشر) وقد كان القاضي سابقا لا يملك صلاحية الرقابة على التصديق وهو أمر فرضته التقاليد المتبعة في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال السياسة الخارجية[4]. وفي حال عدم استيفاء المعاهدات الدولية لإجراءاتها الشكلية فتكون صلاحيه القاضي محدودة وكل ما يستطيع فعله هو استبعاد المعاهدات الدولية غير المستوفية للإجراءات الشكلية من مجال التطبيق[5]. فبعد تأكد القاضي الوطني من شرعية إجراءات نفاذ المعاهدة الدولية وجب عليه أن ينتقل إلى المضمون المادي للمعاهدة فيكون له صلاحيات تفسير نصوص المعاهدات (خاصة قضاة الدول التي تكون المعاهدة الدولية في مرتبة وقوة القانون).

أما تأثير تدويل حقوق الإنسان على القضاء الدستوري والوطني فيحتم على الاثنين إيجاد نوع من رقابة التعايش ما بين النظام القانوني الوطني والنظام القانوني الدولي الذي لا يكون ممكن إلا بإعادة تنظيم علاقة القانون الدستوري بالقانون

الدولي وإدراج قواعده ضمن الكتلة الدستورية [1]وفي هذا السياق أستحدث مشروع الدستور الليبي لعام 2017 للقاضي الدستوري مراجعه المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل التصديق عليها (الرقابة السابقة على المعاهدات الدولية).

المطلب الثاني: اثار تدويل حقوق الإنسان على الصعيد الدولي

بعد تدويل موضوع حقوق الإنسان وخروجه من النظام القانوني الداخلي وتكريسه في النظام القانوني الدولي وخروج الفرد من الاختصاص الوطني باعتباره وحدة قانونية يتمتع بحقوق عامة وخاصة، تزعزعت بعض المبادئ القانونية الدولية التقليدية منها مبدأ سيادة الدولة ونتناوله في الفرع الأول وظهرت مبادئ قانونية دولية مغايرة ومنها مبدأ مسئولية الحماية نتناوله في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تراجع مبدأ سيادة الدولة

استقر مبدأ سيادة الدولة بمفهومه المطلق في القانون الدولي التقليدي حيث اعتبرت السيادة كما جاء بها الفقيه بودان هي (السلطة النهائية التي لا يمكن الخضوع إلا لها لأنها تفرض هيمنتها على جميع رعاياها ، ولا تخضع لأي سلطة عليا عليها)[2].وقد أشار ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 لمصطلح السيادة صراحة ضمن أحكامه في المادتين(1/2والمادة 78) أذ أقر الميثاق أن المنظمة تقوم على المساواة في السيادة بين أعضائها وربط بين سيادة الدولة واستقلالها ، وتلا الميثاق العديد من القرارات والإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تؤكد أهمية الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها واستقرارها السياسي على أرضها ومنها القرار رقم (2625) لسنة 1960 الخاص بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة[3]. وفي هذا السياق أقرت محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو عام 1948 على أن (احترام سيادة الدولة المستقلة هو أحد أهم القواعد الأساسية للعلاقات الدولية)[4]. وهذا ما أكدته المحكمة الليبية العليا في الطعن الإداري رقم (64/151 ق)حيث نصت على (...وهي أعمال لا شك أنها تدخل ضمن الخيارات السياسية في إدارة الدولة الليبية لشؤونها الخارجية... وإنما هي من أعمال السيادة)[5].

فنظرية السيادة المطلقة ظلت سائدة في العلاقات الدولية حقبة من الزمن نتج عنها حروب وويلات وانتهاكات لحقوق الإنسان ، فهي لا تواكب تطورات المجتمع الدولي من حالة العزلة إلى حالة التعايش ثم حالة التضامن التي يصعب معها القول بالسيادة المطلقة، تطلب الأمر إعادة النظر بمفهوم السيادة ونطاقها وكيفية ممارسة الدولة لها كأحد المقتضيات الفكرية الرئيسية لزمننا، لا من أجل إضعاف جوهرها و إنما بقصد الإقرار بأنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل ويمكن أن تؤدي أكثر من وظيفة فأهتز مبدأ سيادة الدولة بتدويل حقوق الإنسان من المفهوم الكلاسيكي المطلق إلى المفهوم الحديث فلم تعد للدولة سلطان مطلق على شعبها واقليمها ، بل أصبحت مقيدة بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان والصكوك والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

يتضح مما سبق أن التمسك بالمفهوم المطلق للسيادة لا يتلاءم البتة مع مسألة تدويل حقوق الإنسان حيث أن التطور الذي طرأ على حقوق الإنسان بشكل عام وعلى الفرد بشكل خاص لابد أن يتزامن معه تطور في مفهوم السيادة المطلق إلى المفهوم الحديث ليواكب هذه الحداثة، فلم تعد وظيفة الدولة حارسة بل أصبحت مسؤولة عن حماية الحقوق والحريات هذا من جانب ، و من جانب أخر علاقة السيادة بتدويل حقوق الإنسان وفقا للمفهوم القانوني لكلاهما هي علاقة طردية إن صح القول، فاهتزاز مبدأ السيادة أمام ظاهرة تدويل حقوق الإنسان لا يعني اندثارها وزوالها خاصة وأن التزام الدولة بتدويل حقوق الإنسان هو التزام تعاقدي إرادي خاصة في جانبه الاتفاقي كما سبق الإشارة إليه ، بمعنى أخر الدولة هي التي قيدت نفسها وفقا لسيادتها بالالتزامات الدولية وقد أكدت ذلك المحكمة الدائمة للعدل الدولي سنة 1923 في قضية ويمبلدون حيث قالت (أن المعاهدات والاتفاقيات التي تقيد بها الدولة نفسها وبالتالي تقيد سيادتها ماهي في الواقع إلا تطبيق للسيادة)[6].

وبعد أن تقاربت التشريعات الدولية والداخلية بل و أعطت الأولوية للقانون الدولي على الداخلي إذا تعارضت الالتزامات بينهما وهذا ما أقرته المادة (103) من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945(إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لهذا الميثاق مع أي التزام أخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق)[1] .فتغيرت ممارسات الدولة للسيادة كما تغيرت عدة مبادئ دولية تقليدية مترتبة عليه ومنها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الذي نص عليه ميثاق منظمة الأمم المتحدة في الفقرة (7) من المادة الثانية منه(ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع)[2].وغيره من المبادئ (كمبدأ النطاق المحفوظ ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها).

ولعل اللافت للنظر أن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد مواضيع الاختصاصات الداخلية المحفوظة للدولة، وما استقر عليه العمل في منظمة الأمم المتحدة يظهر بوضوح أن حقوق الانسان ليست من المسائل الداخلة في النطاق المحفوظ للدولة أو شؤونها الداخلية، ومن أبرز الأدلة على ذلك ما تبنته محكمه العدل الدولية بإن المقصود بالاختصاص الداخلي هو تلك المسائل التي لا تنظمها قواعد القانون الدولي العام رغم أنها تهم أكثر من دولة.

وفي انعكاس منطقي تراجع هذه المبادئ نتيجة متوقعة حيث أن الإخلال بالأمن الإنساني أحد مهددات السلم والأمن الدوليين، وعمل ميثاق منظمة الأمم المتحدة إيجاد علاقة وثيقة بين تعزيز وحماية حقوق الانسان وتحقيق السلم والأمن الدوليين ،وهذا ما جاءت به المادة الأولى منه، وحسم مجلس الأمن ذلك وفقا للفصل السابع من الميثاق حيث عد مجلس الأمن أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان تقع ضمن مهددات الأمن والسلم الدوليين، وبذلك وفر تدويل حقوق الإنسان القاعدة الأساسية للتدخل الخارجي وهذا ما شهده الواقع على غرار التدخل الروسي في أبخازيا والتدخل الصربي الكرواتي في كوسوفو والتدخل الأمريكي في الصومال والعراق وليبيا...الخ. فأمام تراجع ما ذكر من مبادئ أنفا نجد أيضا ظهور مبدأ مسؤولية الحماية باعتباره نتيجة مترتبة على تدويل حقوق الإنسان.

الفرع الثاني: ظهور مبدأ مسؤولية الحماية

ظهر مبدأ مسؤولية الدولة في حماية المدنيين منذ منتصف القرن العشرين، من خلال محاكمات نورمبرغ، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، لكن المبدأ لم يتطور بشكل كبير إلا بتطور المجتمع الدولي والاهتمام المتصاعد بالفرد وحقوقه وحرياته، وكانت الخطوة الأولى بظهور مبدأ السيادة كمسؤولية وتجرده من مفهومه التقليدي، هذا التطور أدى بتفويض السيادة للمجتمع الدولي، إذا كانت الدولة غير قادرة أو غير راغبة في القيام بواجب حماية أفرادها[3]

يمكن القول إن ظهور مبدأ مسؤولية الحماية كواجب للتدخل نتيجة مترتبة لتدويل حقوق الإنسان وتحول السيادة إلى مبدأ قانوني مرتبط بحقوق الأفراد وحرياتهم، وهذا ما أشارت إليه ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 (توطيد احترام هذه الحقوق والحريات بالتدابير المطردة الوطنية والدولية، والاعتراف العالمي بها ومراعاتها الفعلية)[4]. كذلك ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في نص المادة (56) بتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا (منفردين أو مشتركين) بما يجب عليهم لتحقيق مقاصد المنظمة، أدى تدويل حقوق الإنسان لإضافة مفهوم جديد للقوانين الدولية تحت مسمى مسؤولية الحماية، يقوم على انتقال مبدأ السيادة من السيطرة إلى المسؤولية وبمقتضى ذلك تكون الدولة هي المسؤولة الأولى عن حماية افرادها من انتهاك حقوقهم والأخطار التي تهددهم وفي حال عجز الدولة عن ذلك أو عدم رغبتها أو كانت هي المتسبب في الانتهاكات حينئذ يوقف العمل بمبدأ عدم التدخل و يأتي واجب التدخل وتنعقد مسؤولية المجتمع الدولي لحماية الأفراد وحقوقهم وفقا للمبدأ الجديد (مسؤولية الحماية) ، الذي أصبح التزام عالمي أيدته جميع دول الأعضاء في الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي عام 2005

وما يجب ذكره أن تراجع مبدأ سيادة الدولة وخرق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة أدى إلى تعدد وتنوع مبررات التدخل الأجنبي بصور متعددة منها التدخل لاعتبارات إنسانية، والتدخل لحماية حقوق الإنسان والأقليات العرقية، والتدخل بدعوى مقاومة الإرهاب الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين مع عدم وجود معايير موضوعية واضحة متفق عليها لهذه التدخلات، وقد ظهرت عدة بوادر تشير إلى أن الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية

وحلفائها أخذوا من حماية حقوق الأنسان شعارا لتحقيق مصالحها متجاوزة بذلك الأغراض الإنسانية ودليل ذلك ما حصل في الصومال بعد حصولها على تفويض مطلق من مجلس الأمن تصرفت بما يخدم مصالحها وأطماعها فتمركزت في المناطق الحيوية وقامت بعمليات للعناصر التي لا تواليها ونزعت سلاحها في حين أبقته للفصائل الموالية لها ضاربة عرض الحائط بخطط الأمم المتحدة في نزع سلاح جميع الفصائل حماية لحقوق الأنسان وحفاظا على السلم والأمن الدوليين، بل أنها قامت بانتهاكات لحقوق الانسان التي كان عليها حمايتها ونتج عنها سقوط أكثر من عشرة ألاف بين قتيل وجريح في ظرف أربعة أشهر[1].

والشواهد متعددة على رفع شعارات تدويل حقوق الانسان كذريعة لتحقيق المصالح الخاصة بطريقة انتقائية وباتباع سياسة الكيل بمكيالين ،وأهم ما نعرجه عليه هو ما يحدث الأن تزامنا مع كتابة هذه الدراسة (القضية الفلسطينية) التي انتهكت فيها كل الحقوق الإنسانية بأبشع صورها وارتكبت فيها جرائم حرب وكان للولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها يد في تلك الانتهاكات حيث استخدمت الفيتو لتجميد مشروع القرار البرازيلي بعد أن أيده 12 عضوا و امتنعت روسيا والمملكة المتحدة عن التصويت على القرار الذي كان يحث جميع الأطراف على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ويدعو إلى(هدن إنسانية للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وأمن ودون عوائق)وكذلك فشل مشروع القرار الروسي المدعوم من عدد من الدول العربية بعد أن عارضته الولايات المتحدة الأمريكية وكان يدعو إلى وقف إنساني لإطلاق النار، وهذا ما يدفعنا للقول ان الهيمنة والقوة حجبت تدويل حقوق الإنسان والعمل بالقانون الدولي الإنساني.

الخاتمة:في ختام هذه الدراسة يمكن القول إن تدويل حقوق الأنسان هو عملية تعزيز المفاهيم والمبادئ الدولية لحقوق الأنسان وتطبيقها على المستوى الوطني والدولي، وقد أدى ترسيخ ظاهرة تدويل حقوق الأنسان في الدساتير الوطنية إلى تغيرات ومستجدات في النظامين القانونين، وترتب على ذلك نتائج هامة على الصعيدين الوطني والدولي نذكرها أولا ثم يتبعها جملة من التوصيات.

أولا: -النتائج لا يمكن الإنكار بأي شكل من الأشكال أن حقوق الانسان وحرياته هي أساس العلاقة المتطورة التي يندمج فيها القانون الدولي بالقانون الداخلي بشكل واضح المعالم فكانت نقطة التقاء ووحده موضوعية بينهما وأدى ذلك لترسيخ القوانين الدولية في الدساتير الوطنية ونتج عن ذلك الاتي:

1- أدى تدويل حقوق الإنسان إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان وحمايته على المستوى الوطني حيث يتم تكريسها في الدساتير الوطنية والسياسات العامة للدولة مما يسهم في تعزيز الوعي والمعرفة لدى المواطنين و تعزيز الحماية القانونية للأفراد على المستوى الوطني حيث منح تدويل حقوق الإنسان المواطنين سبلا قانونية للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بالعدالة في حال انتهاكها وتعزيز المساءلة القانونية الوطنية والدولية و أصبح من السهل محاسبة الأفراد والجهات التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك من خلال النظام القانوني المحلى والدولي وأليات الرقابة والمراقبة ، ولكن يبقى الأمر مرهونا دائما بقبول الدول للإجراءات المتخذة من قبل الاليات الدولية **لذلك يمكننا القول** بأن حركة التدويل في مجال الحماية الموضوعية الإجرائية بطيئة جدا مقارنة بالحماية الموضوعية التشريعية.

2- أدى تدويل حقوق الإنسان إلى تكريس القوانين الدولية حيث تم تطوير وترسيخ المعاهدات والاتفاقيات التي تحمي حقوق الإنسان وأصبح لها تأثير أكبر على الدول والمجتمع الدولي بشكل عام وتمظهر أثر تدويل حقوق الإنسان على السلطات السيادية مما أحدث خللا بالتوازنات الدستورية في الدول الأمر الذي بات يقيد الاستقلالية التشريعية للدول، وتوسيع في مجال السلطتين التنفيذية والقضائية تارة وتضيق اختصاصاتهما تارة أخرى الأمر الذي أدى إلى المساس بمبدأ الفصل بين السلطات وإضعاف لمبدأ سيادة الشعب.

3- أدى ترسيخ تدويل حقوق الإنسان إلى إلزام المؤسس الدستوري إلى مراجعة علاقته بالقانون الدولي وأن تكون هذه العلاقة قائمة على أساس التعايش والتبادل ويتحقق ذلك بإدراج تدريجي للمصادر الدولية ضمن الكتلة الدستورية.

4- انعكس تدويل حقوق الأنسان على مبادئ قانونية دولية وفي مقدمتها مبدأ سيادة الدولة حيث فرض على أن يكون لها سلطة مقتصرة ومقيدة تتوافق مع مبادئ حقوق الانسان الحديثة، فأصبح إمكانية التدخل لحماية حقوق الأنسان وحرياته أمرا مقبولا بل وواجب على المجتمع الدولي مع استفراد الدول العظمى بتسخير ذلك لما يخدم مصالحهم ورغباتهم.

ثانيا: -التوصيات: أن ظاهرة التدويل خلفت مجموعة من التأثيرات الواجب معالجتها وفقا للتوصيات التالية.

1- تحقيقا لمبدأ سيادة الشعب ومبدأ الفصل بين السلطات يستوجب تحقيق سيادة السلطة التشريعية وربطها مباشرة بالقانون الدولي وذلك بانفرادها باختصاص تحديد القواعد القانونية الدولية التي يتم إدماجها في القوانين الوطنية من خلال إشراكها مع السلطة التنفيذية في إبرام المعاهدات الدولية والتقليل من اتباع الاتفاقيات المبسطة.

2- يجب أن يتم تحقيق توازن بين سيادة الدولة وحماية حقوق الإنسان، فيتعين على الدول أن تحترم وتحمي حقوق الإنسان في إطار الشرعة الدولية وفي الوقت نفسه يجب أن تمنح الدول السيادة اللازمة لإدارة شؤونها الداخلية وتحقيق التنمية والأمن في حدودها ويتطلب ذلك مزيدا من التفاهم والحوار بين الدول والمجتمع الدولي، كذلك لأخذ في الاعتبار اختلاف المبادئ والأسس الثقافية والأخلاقية والدينية للدول ويتم ذلك عن طريق إشراك أكبر عدد ممكن من ممثلي الدول في وضع وصياغة أحكام المعاهدات الدولية ومراعاة لخصوصية الحقوق التي تتمتع بها مختلف الشعوب .

3- العمل على تطوير وصقل القضاة الوطنين بقواعد القانوني الدولي حتى يتسنى لهم الإلمام بها عند الفصل في المنازعات المعروضة عليهم من جانب وتطويرهم باكتساب مهارات لغوية كالإنجليزية والفرنسية.

4- يجب على الدول الانتباه لبعض الغايات التي قد تكون كامنه وراء هذه الظاهرة وذلك بترسيخ حقوق لبعض الفئات والمطالبة بتدويلها لانتشار سلوكيات أو مظاهر قد تشكل خطورة على مجتمعاتنا وقيمنا وأخلاقنا لذلك يجب على الدولة احترام وتعزيز حقوق الإنسان وضمان تناسب تدويل حقوق الإنسان مع هويتها الدينية والثقافية والاجتماعية.

5- يجب وضع ضوابط ومعايير لضبط ألية التدخل في شؤون الدولة بذريعة حقوق الإنسان خاصة في ظل ما يشهده العالم من تسيس حقوق الأنسان وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على أمركة العالم.

الهوامش:

1- محمد حسن القاسمي، مكانة الفرد في القانون الدولي، إعادة تقييم في ضوء التطورات الدولية المعاصرة، مجلة الحقوق المجلد 11، العدد الأول، ص ص 215 / 217 منشور على الرابط https://journal.uob.edu.bh تاريخ الدخول للرابط 2023/10/15

2- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 147 لسنة 2006 ، المنشور على الرابط https://legl.un.org تاريخ الدخول للرابط 2023/6/2.

3- المادة (43) من البرتوكول المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان منشور على موقع الأمم المتحدة، مرجع سابق.

4- صكوك حقوق الإنسان، البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوى من قبل الافراد، 16/ديسمبر/1966 منشور على الرابط https://www.ohchr.org تاريخ الدخول للرابط 2023/5/25.

5- Alice H. Henkin, Human Dignity the internationalization of human, American Journal of international low , volume74 Issue 2

6- د. محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الأنسان المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى الاصدار الثاني، 2008 ص ص 297/296

7- على معزوز، مظاهر تدويل الدساتير الوطنية في مجال الحقوق والحريات الأساسية من خلال هيمنة المصادر الدولية، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 35 عدد الأول، عدد 2021، ص218 منشور على الرابط http://www.asjp.cerist.dz تاريخ الدخول للرابط 2023/7/18

8- المادة 63 من الدستور الهولندي المعدل في 1953 المنشور على الرابط https://www.constituteproject.org تاريخ الدخول للرابط 2023/8/1

9- المادة 13 من الدستور الليبي ، الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور البيضاء 2017، ص3.

10- حكم المحكمة الليبية العليا ، الطعن الدستوري رقم 57/01ق لسنة 2012م.

11- المادة141 من الدستور المصري المنشور على الرابط https://www.constituteproject.org تاريخ الدخول للرابط 2023/8/1

12- المادة 159 من مشروع الدستور الليبي، مرجع سابق ص 30 .

13- تصدير الدستور المغربي 2011 المنشور على الرابط https://www.constituteproject.org تاريخ الدخول على الرابط 2023/8/1

14- المادة 16 من الدستور البرتغالي لسنة1975 والمعدل سنة2005 المنشور على الرابط https://www.constituteproject.org تاريخ الدخول للرابط 2023/8/2

15- نبيله محلعين ، تدويل الدساتير الوطنية في مجال حقوق الانسان ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي ، 2019/2018 ص45 .

16- المواد 107/104/91 من مشروع الدستور الليبي ، مرجع سابق ص17/ص 20.

17- هاشم بن عوض بن أحمد أل إبراهيم، (سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية القانون، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، يونيو2013، ص 47.

18- فتحية بن صديق ، محمد هاملي ، تدويل الدساتير وأثره على سيادة الدولة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد 12 العدد الثاني، 2021 ص68.

19- هلبين تورار ، تدويل الدساتير الوطنية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ترجمة باسيل يوسف بحك ، الطبعة الأولى سنة 2010، ص ص 322/321.

20- نبيله محلعين ، مرجع سابق ، ص54.

21- علي معزوز، مرجع سابق ، ص219.

22- د. محمد طلعت الغنيمي، الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، الطبعة الاولى ،2000.

23- قرار الجمعية العامة (2625) الدورة 25، إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، منشور على الرابط https://www.un.org تاريخ الدخول 2023/6/26.

24- حكم محكمة العدل الدولية (قضية قناة كورفو اعتراض دولي، الحكم الصادر في 25/انذار/مارس /1948، موجز الأحكام والفتاوي والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1911-1948 ، منشورات الأمم المتحدة 1992، st/ leg /ser.f/I ص3.

25- حكم المحكمة العليا الليبية / الطعن الإداري رقم 64/151ق السنة القضائية 64 تاريخ الجلسة 2019/9/26.

26- ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 ، المنشور على الرابط https://lrga.un.org تاريخ الدخول 2023/5/12.

27- المادة 103 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، المنشور على الرابط السابق .

28- المادة الثانية، الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، المنشور على الرابط السابق.
29- أمنه شمامي، مسؤولية الحماية واجب وطني أم شكل جديد للتدخل الإنساني، مقال منشور على الرابط التالي file://c:/users/HP/Downlods تاريخ الدخول 2023/9/19.
30- ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، المنشور على الرابط http://hrlibrary.umn.edu تاريخ الدخول 2023/9/5.
31- د. ياسر أبوشبانة ، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي ، دار السلام للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 2004 ص 202.

واقع الاتصال التنظيمي في كلية الإعلام – جامعة بنغازي من وجهة نظر الموظفين وأعضاء هيئة التدريس بالكلية - "دراسة ميدانية"

إعداد الباحثين:
د. سالم محمد سالم بوسن أ. سالم علي الطالب
أعضاء هيئة تدريس بكلية الإعلام بجامعة بنغازي

ملخص البحث :
واقع الاتصال التنظيمي في كلية الإعلام – جامعة بنغازي من وجهة نظر الموظفين وأعضاء هيئة التدريس بالكلية
هدفت الدراسة للتعرف على دور الاتصالات الإدارية في تحقيق قرارات إدارية فعالة في كلية الإعلام – جامعة بنغازي ، حيث يتألف مجتمع البحث من كافة الموظفين وأعضاء هيئة التدريس ، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الكمي الذي يعد نوع من أساليب البحوث المسحية ، كذلك اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان لجمع البيانات من عينة البحث ، كما أوضحت نتائج البحث أن الإداريين في كلية الإعلام، على اختلاف مستوياتهم يشجعون الاتصالات التي تتوفر بين الموظفين على اختلاف أنواعها، حيث يساعد الاتصال التنظيمي في سرعة تداول المعلومة ونجاح العمل الإداري المناط بالموظفين وأعضاء هيئة التدريس ، كذلك أظهرت النتائج مدى أهمية الاتصالات الإدارية في مواجهة المشكلات والمعوقات داخل الهيكل التنظيمي لكلية الإعلام و إيجاد حلول لتلك المشكلات ، وبناءاً على تلك النتائج سرد الباحث جملة من التوصيات التي سوف تثري البحوث العلمية المستقبلية في هذا الحقل .
الكلمات المفتاحية للبحث :الاتصال التنظيمي ، كلية الإعلام ، جامعة بنغازي .

Abstract
The reality of organizational communication at the Faculty of Media - University of Benghazi from the perspective of employees and faculty members at the college
The study aimed to identify the role of administrative communications in achieving effective administrative decisions at Faculty of Media - University of Benghazi, where the research community consists of all employees and faculty members. The researcher relied on the quantitative descriptive approach, which is a type of survey research methods. The researcher also relied on a questionnaire form, the results showed that administrators at the College encourage communication that is available between employees of all types, as organizational communication helps in rapid circulation of information and success of the administrative work entrusted to employees and faculty members. The results showed extent to which the importance of administrative communications in confronting problems and obstacles within the organizational structure and finding solutions to those problems. Based on results, the researcher listed a number of recommendations that will enrich future scientific research in this field.
Keywords: Organizational Communication, Faculty of Media, University of Benghazi.

المقدمة:

الإنسان كما قيل هو كائن اتصالي، ولا تقوم للمجتمع الإنساني قائمة دون نظام للاتصال الذي اعتبره البعض شرطاً من شروط بقاء الكائن البشري، وتاريخ البشرية من عصور نقش الحجارة إلى بث الأقمار الصناعية يمكن رصده متوازياً مع تطور وسائل الاتصال التي تربط بين الأفراد والجماعات، فالاتصال إذاً ضرورة حتمية لتفاعل الإنسان مع البشر والطبيعة من حوله حتى يستطيع الاستمرار والبقاء، ويعيش في سعادة وتفاهم وسلام.

إن أهمية الاتصالات التنظيمية تكمن في أثرها الفعال على الأداء الوظيفي في المنظمات الإدارية سواء كانت إنتاجية أو خدمية، لأن فهم مضمون الرسالة يتوقف على عدة عوامل منها ظروف الموقف والغرض من الاتصال والاتجاه الفكري السائد في المنظمات والحالة النفسية لطرفي الاتصال، ومهارات الاتصال مما يتطلب مراعاة المدخل السلوكي عند إجراء أي اتصال للاستفادة من مميزات الاتصال الفعال في رفع مستوى الأداء داخل المنظمة.

وتزداد أهمية الاتصالات التنظيمية في المنظمة نظراً للدور الحيوي التي تقوم به المنظمات بصيغتها الاقتصادية أو الخدمية في تحقيق الرفاهية وتوفير احتياجات المجتمع المتطور والمتزايدة دوماً وهذا يتطلب رفع مستوى الأداء الوظيفي للموظفين في هذه المنظمات لمواجهة كل تحديات هذا العصر الجديد والذي يتطلب السرعة والدقة والتخطيط الجيد في نقل وتفهم الأوامر والتعليمات من الإدارة العليا إلى العاملين لتسيير عمل المنظمة والتحكم بها، وفضلاً عن الإحاطة بكل المشكلات وتطوراتها والمعوقات التي تحد من قدرة العاملين في أدائهم، حيث يساعد الاتصال التنظيمي الفعال على إحاطة الإدارة بالمشكلات التي تواجه العاملين ومقترحاتهم وشكاويهم للحد منها وعلاجها، ويسهم في زيادة التقارب والتواصل بين الإدارة والعاملين وكذلك في جلب وحدة المفهوم والهدف وروح الجماعة المعنوي للعاملين في مواجهة المشكلات التي تتعلق بأدائهم وزيادة التقارب في وجهات نظرهم، وكذلك مع الإدارة ويقلل من سوء التفاهم والاختلافات في أوجه النظر مما ينعكس بصورة إيجابية على الأداء الوظيفي.

ونظراً لتعاظم دور الاتصالات الإدارية أو التنظيمية في العصر الحديث، وزيادة المشكلات العلائقية في المنظمات فقد ترتب على ذلك زيادة الحاجة للاتصالات التنظيمية الفعالة في المنظمات تبعاً لما تتيحه تقنيات الاتصال من مميزات تساهم بفاعلية في رفع مستوى الأداء الوظيفي للعاملين.

فالاتصال الذي يتم في إطار (الاتصال المؤسساتي) هو عملية هادفة تتم بين طرفين أو أكثر لتبادل المعلومات والآراء والتعرف على مختلف المواقف والاتجاهات، وذلك من خلال تفاعل بين أصول المؤسسة الثابتة متمثلة في أعمال

ولإطارات المؤسسة وجوانبها المالية والتقنية، تنشطها علاقات العمل ومدى فعاليتها في التأثير على سير وظائفها وكل القرارات المتعلقة بمحيط ومصير المؤسسة.

فالمؤسسة وحدة متكاملة تتكون من مجموعة نظم جزئية متصلة ومتفاعلة، تحتوى على علاقات اجتماعية واقتصادية وتشكل شبكة اتصالات للحفاظ الصيرورة الإنتاجية وتنظيم علاقات العمل لتزويد الموظفين داخل المنظمة بالمبادئ التنظيمية والعملية لتجسيد الأهداف المراد تحقيقها .

وأخيراً وليس أخراً تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور الاتصال التنظيمي غي كلية الإعلام – جامعة بنغازي كدراسة ميدانية على كل الموظفين وأعضاء هيئة التدريس في كلية الإعلام – جامعة بنغازي، ولذا اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف هذه الحالة، حيث تقوم هذه الدراسة بالاعتماد على منهج الوصف الكمي الذي يقوم على التحليل الإحصائي كما هو حال البحوث التطبيقية.

مشكلة البحث: نظراً لأهمية الاتصال بمختلف أنواعه في الحياة التنظيمية والحاجة الماسة إلى نظام إداري لتسيير أعمال المؤسسة وخلق الفعالية والحيوية وبناء علاقات إنسانية طيبة بين الموظفين والمساهمة في حل مشاكل التخطيط والتنسيق، إلى جانب تنمية الموارد البشرية للمؤسسة فالاتصال الإداري بنوعيه الرسمي وغير الرسمي له دور داخل المؤسسات من خلال تزويد العاملين بمختلف اللوائح والقرارات والأوامر والتوجيهات والتفسيرات والنماذج والإرشادات والصلاحيات الخاصة وتحقيق الفهم المتبادل بينهم للمعلومات مما يمكنهم من إنجاز أعمالهم بدقة وكفاءة عالية.

فوجود اتصال إداري فعال من ارتباط العمال بعضهم ببعض ويولد لديهم الإرادة والطموح للنهوض بالمؤسسة إلى أعلى طاقاتها الخدمية والإنتاجية وتحسين صورتها الخارجية، هذا ما يشعر العامل بانتمائه لمؤسسة ويعطيه دفعاً لبذل أكبر الجهود الممكنة للحفاظ على منصبه الوظيفي ويخلق لديه رغبة البقاء في المؤسسة والاستمرار في عضويتها، كما أن ذلك يؤكد له ارتباط العاطفي والاستمراري بها، ويعكس نتائج إيجابية على المؤسسة تظهر في تبني العامل لقيمها ومبادئها وتجسيده لأهدافها داخل النطاق الوظيفي الخاص به .

فالجامعات هي إحدى المؤسسات التعليمية التي يؤدي الاتصال الإداري فيها دوراً مهماً وحيوياً في عمل أي نظام بداخلها، وكذلك لأن فاعلية العملية الإدارية في أي نظام تتوقف على مدى كفاءة وفاعلية أساليب وقنوات الاتصال المختلفة والتي تربط بين وحدات الإدارة وبين المجتمع الذي يتفاعل ويتعامل معها.

ومن هذا المنطلق تتضح مشكلة البحث في إبراز الواقع الحقيق للاتصال التنظيمي في كلية الإعلام – جامعة بنغازي، وفي ظل هذه التطورات التقنية التي يشهدها العالم اليوم الأمر الذي جعل الاتصال الإداري إحدى أهم الدعامات الهامة التي تساهم في زيادة الانسجام والتماسك بين العاملين (موظفين وأعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام – جامعة بنغازي) وتوحيد جهودهم لأجل حل المشكلات الداخلية والخارجية التي تواجههم، مما ينعكس إيجابياً على أدائهم في العمل، وهذا يؤدي بالتأكيد إلى تحسين العلاقات بينهم، فيكسب من خلالها الأفراد العاملين من موظفين وأعضاء هيئة التدريس مكانة هامة داخل كلية الإعلام – جامعة بنغازي، وهذا يعني أن تحسين أداء العاملين مرتبط بمدى نجاح عملية الاتصال الإداري بين العاملين من موظفين وأعضاء هيئة تدريس بداخل المؤسسة المعنية.

وبالتالي وطبقاً لما سلف ذكره فإن مشكلة البحث تتجلى بوضوح في معرفة واقع الاتصال التنظيمي أو الإداري في كلية في كلية الإعلام – جامعة بنغازي، ولهذا تم القيام بهذا البحث تحت عنوان (واقع الاتصال التنظيمي في كلية الإعلام – جامعة بنغازي "دراسة ميدانية على كل موظفين وأعضاء هيئة التدريس في كلية الإعلام – جامعة بنغازي) للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مدى وضوح الرسائل الاتصالية المكتوبة في كلية الإعلام من وجهة نظر الأساتذة والموظفين.
- ما مدى سهولة الوصول للمعلومات التي تهتم العمل في كلية الإعلام من وجهة نظر الأساتذة والموظفين.
- ما هي أهم التقنية الاتصالية الحديثة المستخدمة من قبل كلية الإعلام في عملية الاتصال التنظيمي.
- ما هي مضامين الرسائل الهابطة والصاعدة في كلية الإعلام من وجهة نظر الموظفين والأساتذة.
- ما أهم المعوقات التي تواجه الاتصال التنظيمي في كلية الإعلام من وجهة نظر الأساتذة والموظفين.
- ما هي جوانب استفادة كلية الإعلام من التغذية الراجعة من وجهة نظر الموظفين والأساتذة.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من النقاط الآتية:

1- تكمن أهمية هذا البحث في الكشف عن وسائل وأساليب الاتصال التنظيمي في كلية الإعلام – جامعة بنغازي.

2- تبيان معوقات الاتصال الإداري للعاملين (الموظفين وأعضاء هيئة التدريس) بكلية الإعلام – جامعة بنغازي.

4- تقديم التوصيات التي من شأنها أن تسهم في زيادة الوعي لدى العاملين بأهمية الاتصال الإداري بكلية الإعلام – جامعة بنغازي.

أهداف البحث: تتلخص أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

- التعرف على مدى وضوح الرسائل الاتصالية المكتوبة في كلية الإعلام من وجهة نظر الأساتذة والموظفين.
- التعرف على سهولة الوصول للمعلومات التي تهم العمل في كلية الإعلام من وجهة نظر الأساتذة والموظفين.
- التعرف على التقنية الاتصالية الحديثة المستخدمة من قبل كلية الإعلام في عملية الاتصال الإداري.
- التعرف على مضامين الرسائل الهابطة والصاعدة في كلية الإعلام من وجهة نظر الموظفين والأساتذة.
- التعرف على أهم المعوقات التي تواجه الاتصال التنظيمي في كلية الإعلام من وجهة نظر الأساتذة والموظفين.
- التعرف على جوانب استفادة كلية الإعلام من التغذية الراجعة من وجهة نظر الموظفين والأساتذة.

التعريف الإجرائي للمفاهيم الواردة في عنوان البحث:

الاتصال التنظيمي: يعد الاتصال وسيلة هادفة من الوسائل الرئيسية التي تستخدمها المنظمة في تحقيق أهدافها، إذ أن كل الأفراد العاملين في المؤسسة يتعاملون مع بعضهم من خلال وسائل الاتصال المختلفة من أجل تسيير الأنشطة المراد تحقيقها كافة، إذ أن الاتصال بمثابة الوسيلة الاجتماعية التي يحقق من خلالها الأفراد سبل التفاهم والتواصل البناء في إطار تحقيق الأهداف المبتغى إنجازها.

الاتصال بوجه عام يعرف بأنه: "نقل المعاني وتبادلها بأي أسلوب يفهمه أطراف الاتصال ويتصرفون وفقه بشكل سليم" وأيضاً هو عملية منظمة ونمطية وعفوية تنطوي على إرسال وتحويل معلومات وبيانات من جهة إلى جهة أخرى، شريطة أن تكون هذه البيانات والمعلومات المحمولة مفهومة ومستساغة من المستهدفين بها.

أما التنظيم يعرف بأنه" مجموعة مرتبة ومدربة من الأشخاص للقيام بعمل مشترك، بحيث يفهم بعضهم بعض عن طريق إشراكهم جميعاً في انتقاء معلومات معينة بحيث تربطهم وحدة الدافع والمصلحة، ويظهر ذلك من خلال استعدادهم التام لطاعة من يتولى قيادتهم".

من خلال ذلك يمكن تعريف الاتصال التنظيمي بأنه" هو ذلك الاتصال المتواجد في المؤسسة، وينحدر من السلطات، ويشارك في تسيير الأفراد، بمعنى على التأثير في دافعية الأفراد والتماسك الاجتماعي للمؤسسة، وتستعمل في هذه الاتصالات العديد من الوسائل كالسجلات الداخلية ولوائح الإعلانات".

كذلك يمكن تحديد التعريف الإجرائي لواقع الاتصال التنظيمي بأنه " فكرة استخدام الاتصال في الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها المنظمة إلى عملية التسيير والإدارة والتنظيم وتقديم أحسن السبل الاتصالية لفاعلية أداء المؤسسة إدارياً وتنظيمياً، كما يتضمن الاتصال التنظيمي خطط وبرامج واستراتيجيات لتسهيل توظيف البيانات والمعلومات داخلياً وخارجياً".

كلية الإعلام: تعد كلية الإعلام هي المؤسسة الأصغر داخل المؤسسة الكبرى وهي جامعة بنغازي، إذ أن كلية الإعلام هي جزء لا يتجزأ من جامعة بنغازي، وتضم كلية الإعلام خمس أقسام علمية وهي " قسم الصحافة – قسم الإذاعة – قسم العلاقات العامة والإعلان– قسم المسرح والسينما– بالإضافة إلى القسم العام" كما تضم الكلية عدد من الموظفين وأعضاء هيئة التدريس لتسيير التعليمية بإشراف مجلس إدارة الكلية.

جامعة بنغازي: تعتبر جامعة بنغازي من أفضل وأعرق الجامعات في ليبيا، حيث تعتبر أول جامعة حديثة في البلاد، وتقع منشأتها في المدينة الجامعية في ضاحية قاريونس جنوبي مدينة بنغازي في ليبيا، حيث تأسست في 15 يناير 1955 بعد استقلال ليبيا مباشرة باسم الجامعة الليبية، واليوم باتت جامعة بنغازي تتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الدول الليبية. كانت النواة الأولى لهذه الجامعة كلية الآداب والتربية التي تعد الكلية الأم بجامعة بنغازي التي تأسست عام 1955، بعد ذلك أنشئت كلية الاقتصاد في المدينة الجامعية عام 1957، ثم كلية القانون سنة 1962، ومن تم تلتها بقية الكليات وهي كلية الطب البشري – كلية تقنية المعلومات – كلية الإعلام – كلية الهندسة – كلية التربية ... إلخ.

وقد تطورت جامعة بنغازي حيث أصبحت الآن مدينة جامعية تضم العديد من الكليات والمرافق، وأصبح لها عدة مواقع ومجمعات علمية داخل مدينة بنغازي.

دراسة ميدانية: هي الدراسة التي تختص بتصنيف وتبويب وتحليل البيانات وتفسيرها وفق نسق معين يتح للخصائص الرئيسية للبحث أو الدراسة أن تبرز بصورة واضحة .

نوع البحث: تنتمي هذه الدراسة لفئة الدراسات الوصفية التي تعد الأكثر استخداماً في بحوث الإعلام وخاصة البحوث التي تهدف إلى توضيح بعض المشكلات والظواهر التي تتصل بالإنسان ومواقفه وآرائه ووجهات نظره، وتعد البحوث الوصفية هي الأكثر ملائمة لموضوع هذه الدراسة التي تستهدف توصيف الواقع الفعلي للاتصال الإداري داخل كلية الإعلام – جامعة بنغازي كدراسة ميدانية على كل من الموظفين وأعضاء هيئة التدريس بالكلية.

منهج البحث: يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي لأنه يعتمد على وصف المسألة من خلال الاعتماد على منهج الوصفي الكمي الذي يعد نوع من أساليب البحوث المسحية، إذ يعرف منهج الوصف الكمي بأنه" نوع من البحوث العلمية

التي تفترض وجود حقائق اجتماعية موضوعية، منفردة ومعزولة عن مشاعر ومعتقدات الباحث، فتعتمد غالباً على الأساليب الإحصائية في جمعها للبيانات وتحليلها سواءً بالاعتماد على أسلوب المسح الشامل أو بالعينة، حيث يعتمد الباحثون في هذه الدراسة على أسلوب المسح الشامل لكل فئات مجتمع البحث المستهدف للدراسة.

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من كل الموظفين وأعضاء هيئة التدريس العاملين بكلية الإعلام جامعة بنغازي والبالغ عددهم (117) موظف و(45) عضو هيأة تدريس بالكلية والذين يسيرون العملية التعليمية داخل الكلية وذلك بإشراف مجلس إدارة الكلية بجامعة بنغازي.

أدوات جمع البيانات: يعتمد الباحثون في هذا البحث على أدوات جمع البيانات والمعلومات المتمثلة في:

- **استمارة الاستبيان:** تم الاستعانة بها لأنها تعد من أكثر الأدوات استخداماً وشيوعاً في الدراسات الوصفية، بالإضافة إلى أنها تتسم بتوفير الوقت والجهد، وتستخدم لتجميع بيانات وحقائق كمية، ولقد اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على استمارة الاستبيان لجمع البيانات من كل الموظفين وأعضاء هيأة التدريس بكلية الإعلام – جامعة بنغازي.

الدراسات السابقة: تعد خطوة مراجعة الدراسات السابقة من الخطوات المنهجية المهمة، وذلك لأنها تسهم بشكل أو بأخر في إثراء الدراسة الحالية، وقد قام الباحثون في كل دراسة تم تناولها بعرض أهم أهداف الدراسة ومنهجها، والعينات التي تم إجراء الدراسة عليها، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات وأهم النتائج التي تم التوصل إليها من قبل البُحاث كدراسات ذات صلة بحقل البحث الحالي، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت الاتصال التنظيمي أو الإداري بشكل مباشر بالإضافة إلى الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الاتصال لكونه أحد الوظائف الإدارية التي توثر على نجاح العملية الإدارية، وفيما يلي عرضاً لهذه الدراسات على النحو التالي:

الدراسة الأولى: دراسة محمد علي محمد سنة 1995، انطلقت الدراسة من موضوع الاتصال التنظيمي باعتباره جانب من جوانب العمليات التنظيمية داخل المؤسسات، ولقد أجريت في شركة النصر للأصواف والمنسوجات الممتازة للنساء بمدينة الإسكندرية، وكان محور هذه الدراسة محاولة كشف ووصف وتشخيص طبيعة نظام الاتصال الإداري في التنظيم الصناعي، ولقد اعتمد الباحث على ثلاث أدوات وعناصر لجمع البيانات وهي:

أ- الملاحظة المباشرة: وذلك للكشف عن العلاقات السائدة في المصنع ودراسة سلوك جماعات العمل أثناء قيامهم بعملهم.

ب- المقابلة الحرة: وذلك لتعبير أعضاء التنظيم عن آرائهم ووجهات نظرهم.

ج- الاستمارة: وهي استخدام عينة كمجموعة من عمال الشركة مقسمة إلى خمسة أقسام إنتاجية وذلك للكشف عن طبيعة نظام الاتصال الإداري في الشركة.

ولقد اشتملت دراسته خمسة جوانب للاتصال وهي:

1- بيانات عن أنماط التفاعل الاجتماعي والتشاور.

2- بيانات تتعلق بتفهم وتقويم العمال لمضمون الرسائل الرسمية.

3- مقياس يكشف تقويم العمال للاتصال.

4- بيانات حول إمكانية الاتصال الصاعد.

5- بيانات تتعلق بمعرفة مصادر الرسائل التي تجمعها قنوات الاتصال الهابط.

واستخلص محمد علي محمد في دراسته إلى أن الاتصال يحقق وظيفة التكامل والتوازن التنظيمي بين الوحدات المختلفة كذلك لاحظ تباين أساليب الاتصال ومضمون الاتصال باختلاف الجماعات الداخلية في عملية الاتصال وكذلك عامل الأمية يلعب دوراً كبيراً في انخفاض درجة الدراية بالقرارات الإدارية.

الدراسة الثانية: دراسة عباد(2005)، هدفت إلى التعرف على واقع الاتصال الإداري لرؤساء الأقسام الأكاديمية وعلاقتها بالانتماء التنظيمي لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعتي، جامعة القدس وجامعة بيت لحم من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هياة التدريس في جامعتي القدس وبيت لحم، حيث بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (321)، عضو هيأة تدريس، اشتملت عينة الدراسة (174)، عضو هيأة تدريس تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وأهم ما أشارت إليه نتائج هذه الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو واقع الاتصال الإداري لرؤساء الأقسام الأكاديمية تعزى لمتغيرات الدراسة هي: الجامعة – الجنس الكلية- المؤهل العلمي – الخبرة، إن واقع الإداري في جامعتي القدس وبيت لحم من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس كان متوسطاً وفقاً لمقياس لبكرت.

الدراسة الثالثة: دراسة رماش(2004)، بعنوان معوقات الاتصال بين إدارة الموارد البشرية والعاملين في المؤسسة العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسطنطينية، الجزائر، ويتمثل أهم أهدافها:

- تحديد تأثير المتغيرات التنظيمية السائدة في المؤسسة على الفاعلية الاتصالية.

- تحديد الشروط الأساسية من أجل وضع خطة اتصالية داخل المؤسسة الجزائرية لتفادي الفوضي السائدة فيها.
- تحديد تأثير الفروق الفردية والنفسية للفرد داخل المؤسسة ومدى تأثيرها على فهم واستيعاب الرسالة.
- تأثير المتغيرات البيئية على تدفق المعلومات والبيانات.

ومن أهم نتائج الدراسة: توصلت الباحثة على أن معظم المعوقات الاتصال التنظيمي تكمن في المتغيرات الداخلية في الفرد أو النفسية ومعوقات خارجية تتمثل في متغيرات بيئية وتنظيمية والتي لها تأثير مباشر على فعالية العملية الاتصالية في المؤسسات الجزائرية.

الدراسة الرابعة: دراسة شحادة (2008)، التي هدفت إلى إيجاد العلاقة بين أنماط السلوك القيادي وأنماط الاتصال لدى الإداريين الأكاديميين من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في جامعات الفلسطينية حيث تم استخدام عينة طبقية عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة مكون من (400) عضواً من أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الفلسطينية تمثل نسبتها 26.4%، من مجتمع الدراسة من أعضاء هيأة التدريس في جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيرزيت، جامعة بيت لحم، وجامعة القدس، وجامعة الخليل، والجامعة العربية الأمريكية، أظهرت نتائج الدراسة بالنسبة لأنماط الاتصال إن نمط الاتصال من خلال الرموز والحركات والتعبيرات هو نمط الاتصال الأكثر شيوعاً لدى الإداريين والأكاديميين في الجامعات الفلسطينية حيث حصل على 61.6%، يليه نمط الاتصال الشفوي حيث حصل على 58%، ثم نمط الاتصال الكتابي حيث حصل على 54%.

أخيراً وليس أخراً أكد الباحث على مجموعة توصيات مستقبلية أهميها أهمية تعزيز الاهتمام بأنماط الاتصال الشفهية من خلال تشجيع حرية الاتصال في جميع الاتجاهات، ومن خلال الأنشطة اللامنهجية مثل الندوات العلمية والثقافية والرحلات الترفيهية.

مفهوم الاتصال التنظيمي: يعد الاتصال وسيلة هادفة من الوسائل الرئيسية التي تستخدمها المنظمة أو المؤسسة في تحقيق أهدافها إذ أن كافة الأفراد العاملين في المنظمة يتعاملون مع بعضهم من خلال وسائل الاتصال المختلفة من أجل تسيير كافة الأنشطة المراد تحقيقها، إذ أن الاتصال بمثابة الوسيلة الاجتماعية التي يحقق من خلالها الأفراد سبل التفاهم والتفاعل البناء في إطار تحقيق الأهداف المبتغي إنجازها، فالاتصال يعتبر من العوامل التوجيهية الهامة لأنه يشكل الجهاز العصبي لكل تنظيم أو إدارة، فمن خلاله تنقل جميع المعلومات من مختلف نقاط جهاز التنظيم أو الإدارة إلى مركز اتخاذ القرار وبواسطته أيضاً تنقل جميع المعلومات إلى مراكز التنفيذ ويقول (بارناد) أن "الاتصال التنظيمي من الوظائف الهامة لأي منشأة والذي يتطلب التنسيق بين الإطار الرسمي وتقبل الجانب الغير رسمي من اختيار الأشخاص"، ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول بأن الاتصال الإداري كعملية:

- هو نشاط إداري، اجتماعي ونفسي داخل المؤسسة، يساهم في نقل وتحويل الأفكار عبر القنوات الرسمية لهدف خلق التماسك في وحدات التنظيم وتحقيق أهداف المؤسسة.
- يعتبر وسيلة ضرورية وهامة في توجيه وتغيير السلوك على المستوى الفردي والجماعي في المنظمة.
- وسيلة أساسية لإنجاز المهام والوظائف وكل الأنشطة المختلفة للمنظمة.

أهمية الاتصال التنظيمي: تعد الاتصالات بشكل عام وبأي صورة كانت، رسمية أو غير رسمية على درجة عالية من الأهمية في المنظمات والمؤسسات مهما كان شكلها أو نشاطها، ويمكن إيجاز الأهمية التي تنطوي عليها الاتصالات في المنظمات أو المؤسسات بما يلي:

1- الاتصال نشاط إداري واجتماعي ونفسي داخل المنظمة، حيث يسهم في نقل المفاهيم والآراء والأفكار عبر القنوات الرسمية لخلق التماسك بين مكونات المنظمة، وبالتالي تحقق أهدافها:

2- يؤدي الاتصال دوراً هاماً في توجيه وتغيير السلوك الفردي والجماعي للعاميلين في المنظمة.

3- الاتصال وسيلة أساسية لإنجاز الأعمال والمهمات والفعاليات المختلفة للمنظمة.

4- يقوم الاتصال بإبلاغ التعليمات والتوجيهات والأوامر إلى العاملين من مرؤوسيهم والتعرف على ردات الفعل (رجع الصدى) بمعنى أوضح فان الاتصال يمثل وسيلة رقابية وإرشادية.

5- الحصول على المعلومات والبيانات والاستفسارات والتوقعات والمقترحات والمشكلات والشكاوى.

6- يعمل الاتصال على نشر الإبداع الني والثقافي، مما يؤدي إلى توسيع آفاق الفرد المعرفية، وإيقاظ الخيالات والمواهب والإبداع لديه.

7 - يقوم الاتصال بإعلام أعضاء المنظمة بخطط المنظمة، وإمكانياتها وتطلعاتها.

8 – يقوم الاتصال بتطوير الأفكار وعديل الاتجاهات واستقصاء ردود الأفعال الأمر الذي يصب في النهاية في اتجاه تحقيق الأهداف، وخدمة مصالح العمل من التأثيرات في الأفراد ودفعهم في اتجاه تحقيق الهدف.

ومن خلال هذه الدوافع يمكن أن نستشف أهمية الاتصال التنظيمي الرسمي كنشاط إداري في:

- نقل المفاهيم والآراء والأفكار لخلق التماسك بين مكونات المنظمة وتحقيق أهدافها.
- ضرورة أساسية في توجيه وتغيير السلوك الفردي والجماعي للعاملين داخل المنظمة.
- يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات التي تمثل المحور الأساسي التي تقوم عليه أي منظمة، كذلك يعمل على توطيد الثقة بين لمنظمة والموظفين مما يخدم المصالح المشتركة ويسير بالمنظمة إلى تحقيق أهدافها.

وظائف الاتصال التنظيمي: يؤدي الاتصال التنظيمي داخل المنشأة دوراً هاماً وأساسياً، لابد من النظر إلى وظائفه الخاصة التي يؤديها ويمكن تقسيمها كما يللي:

1- وظيفة الإنتاج: مساهمة الاتصال في الإنتاج حقيقة لا مفر منها حيث يرى (كيث ديفير) الاتصال الجيد يؤدي إلى انجاز أفضل للعمل مع وجود الإشباع المهني والتعاون الفعال والمهارة والرغبة في العمل فهو يحدد سير الإنتاج من حيث الكمية والنوعية.

2- وظيفة الإبداع: الإبداع هو إنشاء ووضع أفكار وأنماط سلوكية جديدة لتحسين السلوك التنظيمي وتطوير التنظيم، وتعتبر هذه الوظيفة أقل ممارسة داخل المنظمات نظراً للمقاومة التي تبديها جميع الأطراف للتغيير، ولهذه الوظيفة بعدين هما:

تقديم الأفكار والاقتراحات والمشاريع والمخططات وعملية تطبيق هذه الأفكار والمشاريع والمخططات من هنا يتضح أن الإبداع داخل المنشأة يسمح بتوفير فضاءات وإبداعات جديدة.

3- وظيفة الصيانة: حفظ الذات وما يتعلق بها، وتغيير موقف الأفراد للتفاعل الذي يحدث فيما بينهم لضمان استمرارية الوظيفية الإنتاجية والإبداعية.

4- وظيفة التبليغ: بمعنى تبليغ الحقائق كما هي دون تدخل إنساني، يمكن تبليغ تقارير – تنفيذ- شرح خطوات عمل وقرارات الإدارة.

5- وظيفة الإقناع: تعني سلوكيات وتصرفات العاملين في المنظمة، إضافة إلى تبليغ الحقائق والمعلومات.

كل إداري يحتاج إلى تنمية نمطه السلوكي لتكون لديه القدرة على الإقناع، فالمدير يحتاج إلى إقناع موظفيه بأهمية الإنتاج، فوظيفة الإقناع تحتاج إلى جو مناسب ومكان مناسب، مما يجعل الإقناع والاقتناع أوسع لترك انطباع أفضل.

أهداف الاتصال التنظيمي: إن العملية الاتصالية داخل المنظمات تواجه العديد من العوائق والتي تحد من فعاليتها وتؤدي بها في غالب الأحيان إلى عدم تحقيق أهدافها المسطرة، وإذا لابد من التعرف أو الوقوف على هذه المعوقات حتى يتم تجنبها أو التقليل منها ومعالجتها بشكل يؤدي إلى زيادة فاعلية الاتصال والوصول إلى الأهداف المطلوبة وبناءً على ذلك يمكن تحديد ثلاثة أنواع رئيسية من معوقات الاتصال الإداري تكمن في التالي:

1- معوقات نفسية: تتعلق هذه المعوقات بالعناصر الإنسانية في عملية الاتصال المتمثلة بالمصدر (المرسل) والمستقبل، وتحدث أثراً عكسياً بسبب الفروق الفردية مما يجعل الأفراد يختلفون في أحكامهم على الأشياء وبالتالي فهمهم لعملية الاتصال وأهم هذه العوائق تكمن في التالي:

- تباين الإدراك بين المرسل والمستقبل حول فهم واستيعاب مضمون الرسالة وهذه يختلف بين أطراف عملية الاتصال باختلاف القدرات الذهنية ومستوى المعارف والخبرات المتراكم عبر السنين.
- الإدراك الانتقائي يختلف من المرسل إلى المستقبل وذلك بسبب عدة معايير منها:- الانطواء– اللغة –الانفعالات – الاختلافات الوراثية –تنقية وغربلة المعلومات –التجريد.

2- معوقات اجتماعية ثقافية: ويرجع هذا النوع من المعوقات إلى التنشئة الاجتماعية للفرد والبيئة التي يعيش فيها سواءً داخل المنظمة أو خارجها وتتضمن: القيم- المعايير- المعتقدات التي تشكل حاجز أمام تحقيق الأهداف المرجوة والمنتظرة من طرف التنظيم.

3- معوقات تنظيمية: يوضح الهيكل التنظيمي لتنظيم العلاقات القائمة بين الوظائف المختلفة وانساب السلطة والمسؤولية، وخطوط الاتصال بين العاملين فيها تبين مراكز اتخاذ القرارات والتخصصات المتوفرة وطبيعة العمل وطرق تقسيمه، لذا فوجود هيكل ضعيف يسبب عائقاً كبيراً في عملية الاتصال الفعال.

واقع الاتصال التنظيمي في المؤسسات التعليمية: قد أدى التطور الكبير في وسائل الاتصال في نهاية القرن العشرين إلى مميزات عديدة غير مسبوقة، حيث ساهمت في سهولة أنسياب المواد الاتصالية والمعرفية في العالم في تضائل الحدود والحواجز، فأصبح العالم أشبه بقرية صغيرة مترابطة الأجزاء وسعت الدول النامية كما أدى النمو المطرد والتنوع المتواصل لوسائل الإعلام الجديد إلى المزيد من دقة الاتصالات بكافة أنواعها، مما زاد من فاعلية الرسائل الاتصالية واختصار الوقت والجهد والمال وإتاحة الفرصة للاستفادة من مميزات الاتصالات بصفة عامة والاتصالات في المؤسسات التعليمية بصفة خاصة وهو ما يعرف بالاتصال التنظيمي داخل المؤسسات التعليمية.

يكمن دور الاتصال الإداري في أثره الفعال على الأداء الوظيفي في المؤسسات التعليمية، لأن فهم مضمون الرسالة يتوقف على عدة عوامل منها ظروف الموقف والغرض من الاتصال والاتجاه الفكري السائد في المؤسسات التعليمية والحالة النفسية لأطراف الاتصال، ومهارات الاتصال والاتجاه الفكري، مما يتطلب مراعاة المدخل السلوكي عند إجراء أي اتصال للاستفادة منه في رفع مستوى الأداء الإداري داخل المؤسسة.وتزداد أهمية الاتصال الإداري داخل المؤسسات التعليمية نظراً للدور الحيوي الذي تقوم به المؤسسات التعليمية بصيغتها التوعوية والخدمية في تحقيق أهدافها وتوفير حاجات المجتمع المتطورة والمتزايدة دوماً، وهذا يتطلب رفع مستوى الأداء الوظيفي للفاعلين في هذه المؤسسات التعليمية لمواجهة كل التحديات هذا العصر الجديد والذي يتطلب السرعة والدقة والتخطيط الإداري الجيد في نقل وفهم الأوامر والتعليمات من الإدارة العليا مروراً إلى الإدارة الوسطى وصولاً إلى الإدارة الدنيا، حيث يساعد الاتصال الإداري الفعال على إحاطة الإدارة بالمشكلات التي تواجه الموظفين وأعضاء هيأة التدريس ومقترحاتهم وشكاويهم للحد منها وعلاجها، ويسهم في زيادة التقارير والتواصل بين الإدارة والعاملين في مواجهة المشكلات التي تتعلق بأدائهم وزيادة التقارب في وجهات النظر لديهم .

التحليل الإحصائي وتفسير النتائج:- تم تخصيص هذه الجزئية من البحث العلمي لوصف إجابات عينة الدراسة على الأسئلة الواردة في أداء الدراسة من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة على تلك الأسئلة واختياراتها، وفيما يلي التفاصيل:

جدول رقم (1) يبين صفة المبحوثين

صفة المبحوث	التكرار	النسبة المئوية
أستاذ جامعي	16	(16.0%)
أستاذة جامعية	28	(28.0%)
موظف	33	(33.0%)
موظفة	23	(23.0%)
المجموع	100	(100%)

يتضح من الجدول رقم (1) أن الموظفين كانت أعلى نسبة حيث بلغت (33.0%) ثم يأتي الأستاذة الجامعية بنسبة (28.0%) وبعده الموظفات بنسبة(23.0%) وأخيراً الأستاذ الجامعي بنسبة(16.0%).

جدول رقم(2) يبين نوع المبحوثين

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	52	(52.0%)
أنثى	48	(48.0%)
المجموع	100	(100%)

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة المبحوثين الذكور كانت الأعلى إذ بلغت نسبتهم (52.0%) بينما نسبة الإناث (48.0%) وهي نسب متقاربة إلى حد كبير مما يؤشر على أن كلية الإعلام تعتمد بشكل متقارب في أداء أعمالها على الذكور والإناث.

جدول رقم(3) يبين سنوات الخبرة للمبحوثين

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
سنتان	11	(11.0%)
ثلاث سنوات	24	(24.0%)
أربعة سنوات	30	(30.0%)
أكثر من أربعة سنوات	35	(35.0%)
المجموع	100	(100%)

يتضح من الجدول رقم (3) المتعلق بسنوات الخبرة للموظفين أن أعلى نسبة كانت للذين كانت لديهم خبرة أكثر من أربعة سنوات حيث بلغت نسبتهم (35.0%)، يأتي بعدها أربعة سنوات وبلغت نسبتهم (30.0%) ثم ثلاثة سنوات بنسبة (24.0%) أما لخبرة سنتان كانت الأقل بنسبة (11.0%) وهذه النتيجة تعتبر مؤشر هام جداً يمكن الاعتماد عليه بوجود عنصر الثبات الإداري داخل الكلية والاستقرار الوظيفي من العوامل الهامة جداً في الأداء الوظيفي الجيد.

جدول رقم (4) يبين المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	1	(1.0%)
إعدادي	4	(4.0%)
ثانوي	18	(18.0%)
جامعي	34	(34.0%)
جامعي فما فوق	43	(43.0%)
المجموع	100	(100%)

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة التعليمي الجامعي فما فوق كانت الأعلى إذ بلغت نسبتهم (43.0%) يأتي بعدها التعليم الجامعي بنسبة (34.0%) ثم الثانوي بنسبة (18.0%) إما الإعدادي والثانوي فكانت نسبتهم مجتمعه (5.0%) كما أن هذه النتيجة تعتبر من الجوانب الجيدة في كلية الإعلام لاحتوائها على نسبة كبيرة تقدر بـ 77% من مجتمع الدراسة لديهم مؤهل جامعي فما فوق.

جدول رقم (5) يبين التخصص العلمي للمبحوثين

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
إذاعة وتلفزيون	22	(22.0%)
علاقات عامة	25	(25.0%)
منظومات	22	(22.0%)
إدارة أعمال	10	(10.0%)
مسرح	19	(19.0%)
صحافة	2	(2.0%)
المجموع	100	(100%)

يتضح من الجدول رقم (5) أن (25.0%) تخصصهم علاقات عامة وهي الأعلى نسبة يأتي بعدها منظومات وإذاعة وتلفزيون بنسبة (22.0%) ثم المسرح بنسبة (19.0%) وهذه نتيجة تعكس الرغبة من خرجي الكلية في العمل داخلها حيث ما نسبتهم 68% ممن كانو طلاب في السابق في كلية الإعلام اصبحوا ضمن الطاقم التعليمي والإداري بالكلية.

جدول رقم (6) يبين القسم الذي يعمل به المبحوثون في الكلية

القسم	التكرار	النسبة المئوية
الإعلام	32	(32.0%)
المنظومة	27	(27.0%)
شؤون الطلاب	18	(18.0%)
المالية	11	(11.0%)
الإدارة	12	(12.0%)
المجموع	100	(100%)

يتضح من الجدول رقم (6) أن أكثر الأقسام التي يعمل بها المبجوثون قسم الإعلام إذ بلغت نسبتهم (32.0%) يأتي بعدها قسم المنظومة بنسبة (27.0%) وشؤون الطلاب بنسبة (18.0%).

جدول رقم (7) لبعد وضوح الرسالة المقدمة من قبل إدارة كلية الإعلام من وجهة نظر المبحوثون

	الوزن المرجح		غير موافق جدا		غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق		موافق جدا		الفقرات
	الوزن المنوي	المتوسط المرجح	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	
1	63.2%	3.16	(18.0%)	18	(2.0%)	2	(66.0%)	66	(6.0%)	6	(8.0%)	8	تتميز رسالة ورؤية كلية الإعلام بالوضوح
3	58%	2.90	(1.0%)	1	(2.0%)	2	(86.0%)	86	(8.0%)	8	(3.0%)	3	تقدم إدارة كلية الإعلام دليلاً شاملاً عن كيفية الوصول للمعلومات التي تحتاجونها
2	58.8%	2.94	(2.0%)	2	(3.0%)	3	(82.0%)	82	(13.0%)	13	(%)		تستخدم إدارة كلية الإعلام مفردات لغوية واضحة ومناسبة في الرسائل المكتوبة عند التواصل معكم
4	57.8%	2.89	(2.0%)	2	(5.0%)	5	(76.0%)	76	(14.0%)	14	(3.0%)	3	تحرص إدارة كلية الإعلام على وصول الرسالة المكتوبة الصادرة إليكم دون تشويش
5	57.6%	2.88	(4.0%)	4	(4.0%)	4	(69.0%)	69	(14.0%)	14	(9.0%)	9	تتبنى كلية الإعلام معايير واضحة في تقييم الأداء

يتضح من الجدول رقم (7) لبعد وضوح الرسالة المقدمة من قبل إدارة كلية الإعلام من وجهة نظر المبحوثون أن الفقرة التي تنص على تميز رسالة ورؤية كلية الإعلام بالوضوح تحصلت على أكبر وزن مئوي (63.2%) تأتي بعدها عبارة استخدام إدارة كلية الإعلام مفردات لغوية واضحة ومناسبة في الرسائل المكتوبة بنسبة (58.8%) أما عبارة تبني كلية الإعلام معايير واضحة في تقييم الأداء فقد تحصلت على أقل نسبة (57.6%) وهذه النتائج تبين لنا أن كلية الإعلام تحتاج إلى تبني معايير واضحة وفعالة في تقييم الأداء، لما لهذه الخطوة من أهمية كبيرة في تحسين جودة العمل داخل الكلية.

جدول رقم (8) لبعد سهولة المعلومات التي تهم العمل في كلية الإعلام من وجهة نظرة المبحوثون

	موافق جدا		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق جدا		الوزن المرجح			د
الفقرات	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	المتوسط المرجح	الوزن المئوي		
تقوم إدارة كلية الإعلام بإرسال البيانات والمعلومات بشكل منظم	7	(7.0%)	37	(37.0%)	54	(54.0%)	2	(2.0%)	-	(.0%)	2.51	50.2%		4
يتميز الهيكل التنظيمي لكلية الإعلام بوضوح وتسلسل منطقي	8	(8.0%)	28	(28.0%)	54	(54.0%)	5	(5.0%)	5	(5.0%)	2.71	45.2%		5
تختار إدارة كلية الإعلام الوقت	13	(13.0%)	17	(17.0%)	34	(34.0%)	16	(16.0%)	20	(20.0%)	3.3	66%		1

المناسب عند الاتصال بكم													
توفر إدارة كلية الإعلام المعلومات والبيانات التي تحتاجونها في وقت سريع	9	(9.0%)	39	(39.0%)	42	(42.0%)	7	(7.0%)	3	(3.0%)	2.56	51.2%	3
يتم توفير المعلومات التي تساعد في تطبيق القرارات الإدارية بسهولة ويسر	5	(5.0%)	9	(9.0%)	75	(75.0%)	4	(4.0%)	7	(7.0%)	2.99	59.8%	2

يتضح من الجدول رقم (8) لبعد سهولة المعلومات التي تهم العمل في كلية الإعلام من وجهة نظرة المبحوثون أن الفقرة التي تنص على اختيار إدارة كلية الإعلام الوقت المناسب عند الاتصال على أكبر وزن مئوي (66%) تأتي بعدها عبارة توفير المعلومات التي تساعد في تطبيق القرارات الإدارية بسهولة بوزن مئوي بلغ (59.8%) أما عبارة تميز الهيكل التنظيمي لكلية الإعلام بالوضوح والتسلسل المنطقي تحصلت على أقل وزن مئوي(45.2%) ومن خلال هذه النتائج كذلك نرى أن كلية الإعلام تحتاج إلى توضيح الهيكل التنظيمي للعمل بداخلها وهذا أمر يعتبر ركيزة أساسية في العمل الإداري.

جدول رقم (9) لبعد التقنية الاتصالية الحديثة من إدارة كلية الإعلام من وجهة نظرة المبحوثون

الفقرات	موافق جدا		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق جدا		الوزن المرجح		د
	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	المتوسط المرجح	الوزن المئوي	
تستخدم إدارة كلية الإعلام موقع الكتروني الخاص بها للاتصال بكم	5	(5.0%)	12	(12.0%)	69	(69.0%)	5	(5.0%)	9	(9.0%)	3.01	60.2%	3
تحرص إدارة كلية الإعلام على استخدام الفيس بوك للتواصل معكم	7	(7.0%)	10	(10.0%)	62	(62.0%)	8	(8.0%)	13	(13.0%)	3.10	62%	2
تستخدم إدارة كلية الإعلام الرسائل الالكترونية القصيرة s-m-s في عملية التواصل بينكم	10	(10.0%)	16	(16.0%)	51	(51.0%)	11	(11.0%)	12	(12.0%)	2.99	59.8%	4
تستخدم إدارة كلية الإعلام البريد الالكتروني في التواصل معكم	8	(8.0%)	13	(13.0%)	56	(56.0%)	18	(18.0%)	5	(5.0%)	2.98	59.6%	5
تستخدم إدارة كلية الإعلام الوات ساب للتواصل معكم	5	(5.0%)	19	(19.0%)	36	(36.0%)	25	(25.0%)	15	(15.0%)	3.26	65.2%	1

يتضح من الجدول رقم (9) لبعد التقنية الاتصالية الحديثة من قبل إدارة كلية الإعلام من وجهة نظرة المبحوثون أن فقرة استخدام إدارة كلية الإعلام الوات ساب التواصل تحصلت على أكبر وزن مئوي (65.2%) تأتي بعدها عبارة استخدم الفيس بوك للتواصل بوزن مئوي (62%) أما عبارة استخدام الكلية للبريد الالكتروني فقد حصلت على أقل وزن مئوي بلغ (59.6%) ومن نتائج السابقة يتضح لنا أن كلية الإعلام تحتاج إلى العمل بالبريد الإلكتروني للتواصل بينها وبين طاقمها الإداري والتعليمي.

جدول رقم (10) لبعد مضامين الرسائل الهابطة المستخدمة من قبل إدارة كلية الإعلام من وجهة نظر المبحوثون

الفقرات	موافق جدا		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق جدا		الوزن المرجح		د
	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	المتوسط المرجح	الوزن المئوي	
يتم تلقي الأوامر المواجهة إليكم من خلال مسئولكم المباشر	17	(17.0%)	19	(19.0%)	60	(60.0%)	1	(1.0%)	3	(3.0%)	2.54	50.0%	5
تتصل بكم إدارة كلية الإعلام بهدف تقديم أوامر للتنفيذ	5	(5.0%)	13	(13.0%)	62	(62.0%)	10	(10.0%)	10	(10.0%)	3.07	61.4%	3
تهتم إدارة كلية الإعلام بصندوق الشكاوى والمقترحات للتعرف على الشكوى والمقترح المقدم من طرفكم	8	(8.0%)	15	(15.0%)	47	(47.0%)	10	(10.0%)	20	(20.0%)	3.19	63.4%	1
تتواصل معكم غدارة كلية الإعلام بشكل مستمر	6	(6.0%)	9	(9.0%)	65	(65.0%)	8	(8.0%)	12	(12.0%)	3.11	62.2%	2
تعتم كلية الإعلام بتقييم أداء عملكم بشكل منظم	9	(9.0%)	11	(11.0%)	76	(76.0%)	2	(2 .0%)	2	(2.0%)	2.77	55.4%	4

يتضح من الجدول رقم (10) لبعد مضامين الرسائل الهابطة المستخدمة من قبل إدارة كلية الإعلام من وجهة نظر المبحوثون أن عبارة اهتمام الكلية بصندوق الشكاوى والمقترحات تحصل على أعلى وزن مئوي بلغ (63.8%) تليها عبارة تواصل الكلية بشكل مستمر بوزن مئوي بلغ (62.2%) أما عبارة تلقي الأوامر الموجه إليكم من خلال مسئولكم المباشر تحصلت على أقل وزن مئوي (50.8%) ومن خلال النتائج في هذا الجدول نلاحظ اهتمام الكلية بالشكاوى والمقترحات وهذه النتيجة قد تكون نتيجة للمقترحات الكثيرة التي يتم تقديمها داخل الكلية وكذلك لقبول إدارة كلية الإعلام لشكاوى الطاقم التعليمي والإداري الموجود بها، كما أن هذه النتائج تؤكد نتائج في جدول سابق رقم (9) بأن كلية الإعلام لا تهتم بتقييم العمل بشكل مستمر وهذا مؤشر غير جيد داخل الكلية يؤدي بالتأكيد إلى خفض الروح المعنوية والعطاء لمن يعمل بجد واجتهاد داخلها.

جدول رقم (11) لبعد مضامين الرسائل الصاعدة المستخدمة من قبل المستخدمة من قبل إدارة كلية الإعلام من وجهة نظر المبحوثون

الفقرات	موافق جدا		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق جدا		الوزن المرجح		الدرجة
	ك	نسبة	تك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	المتوسط المرجح	الوزن المئوي	
تهتم إدارة كلية	8	(8.0%)	22	(22.0%)	63	(36.0%)	5	(5.0%)	2	(2.0%)	2.71	54.2%	5

الإعلام باستقبالكم للاستماع لأرائكم ومقترحاتكم												
تهتم كلية الإعلام بمشاركتكم في اتخاذ القرارات الخاصة بالكلية	7	(7.0%)	22	(22.0%)	60	(60.0%)	6	(6.0%)	5	(5.0%)	2.80	56%	4
تعتبر النقابة وسيلة اتصال هامة لتوصيل الشكاوى والمقترحات المقدمة من طرفكم إلى الكلية	2	(2.0%)	12	(12.0%)	80	(80.0%)	3	(3.0%)	3	(3.0%)	2.93	58.6%	2
تسمح لكم إدارة كلية الإعلام بالتواصل معها أثناء المشاكل والأزمات فقط	4	(4.0%)	8	(8.0%)	79	(79.0%)	6	(6.0%)	3	(3.0%)	2.96	59.2%	1
تلجأ كلية الإعلام للاتصال بكم لطلب رأيكن حول رسائل تخص عملكم	2	(2.0%)	12	(12.0%)	82	(82.0%)	2	(0 .2%)	2	(2.0%)	2.90	58%	3

يتضح من الجدول رقم (11) لبعد مضامين الرسائل الصاعدة المستخدمة من قبل إدارة كلية الإعلام من وجهة نظر المبحوثون أن عبارة تسمح الإدارة بالكلية لتواصل معها أثناء المشاكل والأزمات عل أكبر وزن مئوي بلغ (59.2%) تأتي بعدها أن النقابة وسيلة هامة لتوصيل الشكاوى والمقترحات بوزن مئوي بلغ (58.6%) بينما العبارة التي حصلت على أقل وزن مئوي هي عبارة استماع الإدارة بالكلية للمقترحات والآراء بوزن مئوي بلغ (54.2%) ومن خلال مراجعة هذه النتائج وربطها بنتائج الجدول رقم (10) قد نستنتج أ، الاتصال المستمر مع إدارة الكلية ليس بالضرورة يتعلق بالأمور الهامة والإستراتيجية أي أن الاتصال اقرب ما يكون اتصالاً عاماً، حيث نلاحظ أن الكلية تهتم بالاتصال بشكل جدي وفعال عندما تواجه الكلية مشكلة أو أزمة ما، وهذا الأمر لا يعني وجود اتصال صحيح داخل الكلية.

جدول رقم (12) لبعد المعوقات التي تواجه الاتصال الإداري في كلية الإعلام من وجهة نظر المبحوثون

الفقرات	موافق جدا		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق جدا		الوزن المرجح		د
	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	المتوسط المرجح	الوزن المئوي	
كثير ما يحدث اختلاف في فهم الأوامر والتعليمات والقرارات الصادرة من قبل إدارة كلية الإعلام	4	(4.0%)	16	(16.0%)	76	(76.0%)	3	(3.0%)	1	(1.0%)	2.81	56.2%	4
أجد صعوبة في التحدث بطلاقة عند مناقشة الجوانب المتعلقة بالعمل مع إدارة الكلية	2	(2.0%)	15	(15.0%)	77	(77.0%)	3	(3.0%)	3	(3.0%)	2.90	58%	1
يوجد ضعف في سرد المعلومات كتابياً عند مخاطبة إدارة كلية الإعلام	9	(8.0%)	30	(15.0%)	58	(47.0%)	3	(10.0%)	-	(20.0%)	2.55	51%	5
ضعف الثقة بين إدارة كلية الإعلام وبينكم	6	(6.0%)	23	(9.0%)	57	(65.0%)	8	(8.0%)	6	(12.0%)	2.85	57%	3
عدم الرغبة من قبل كلية الإعلام في التواصل معكم	15	(9.0%)	19	(11.0%)	41	(76.0%)	13	(2 .0%)	12	(2.0%)	2.88	57.6%	2

يتضح من الجدول رقم (12) لبعد المعوقات التي تواجه الاتصال الإداري في كلية الإعلام من وجهة نظر المبحوثون أن العبارة التي تنص على وجود صعوبة في التحدث بطلاقة عند مناقشة الجوانب المتعلقة بالعمل في الكلية تحصلت على أكبر وزن مئوي بلغ (58%)، تأتي بعدها عبارة عدم رغبة إدارة الكلية في التواصل بوزن مئوي بلغ (57.6%) بينما تحصلت عبارة وجود ضعف في سرد المعلومات كتابياً عند مخاطبة إدارة الكلية على أقل وزن مئوي (51%).

نتائج هذا الجدول تتفق بدرجة ما مع نتائج دراسة رماش 2004، فيما يتعلق بالعوائق حيث أشارت تلك الدراسة إلى وجود عوائق داخلية نفسية ذات تأثير واضح في الاتصال وهذا ما نلاحظه في نتائج هذه الدراسة، حيث أن وجود عدم ثقة وعدم الرغبة في الاتصال يعتبر من المعوقات النفسية في الاتصال الإدارة.

جدول رقم (13) لبعد الاستفادة من التغذية الراجعة في كلية الإعلام من وجهة نظرة المبحوثون

الفقرات	موافق جدا		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق جدا		الوزن المرجح		الدرجة
	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	ك	نسبة	المتوسط المرجح	الوزن المنوي	
تهتم إدارة كلية الإعلام بتقويم الاتصال الإداري بشكل مستمر	14	(14.0%)	27	(27.0%)	44	(44.0%)	7	(17.0%)	8	(8.0%)	2.68	53.6%	5
تفسح إدارة كلية الإعلام المجال أمام الجميع لاستيضاح ومناقشة الأمور الغامضة لديهم	9	(9.0%)	10	(10.0%)	73	(73.0%)	5	(5.0%)	3	(3.0%)	2.83	56.6%	2
تعمل إدارة كلية الإعلام على إعادة النظر في القرارات المتخذة إذا دعت الضرورة لذلك	6	(6.0%)	13	(13.0%)	75	(75.0%)	3	(3.0%)	3	(3.0%)	2.84	56.8%	1
تستفيد إدارة كلية الإعلام من المعلومات التي تصل إليها لتطوير العمل داخل الكلية	10	(10.0%)	17	(17.0%)	68	(68.0%)	2	(2.0%)	3	(3.0%)	2.71	54.2%	4
تتقبل إدارة كلية الإعلام اقتراحاتكم وانتقاداتكم على الاستفادة منها	14	(14.0%)	18	(18.0%)	48	(48.0%)	12	(0 .12%)	8	(8.0%)	2.82	56.4%	3

يتضح من الجدول رقم (13) لبعد الاستفادة من التغذية الراجعة في كلية الإعلام من وجهة نظرة المبحوثون أن عبارة تعمل الكلية على إعادة النظر في القرارات المتخذة إذ دعت الضرورة لذلك أعلى وزن مئوي بلغ (56.8%) تأتي بعدها عبارة تفسح إدارة الكلية المجال أمام الجميع لاستيضاح ومناقشة الأمور الغامضة بوزن مئوي بلغ (56.65) بينما تحصلت عبارة اهتمام إدارة الكلية بتقويم الاتصال الإداري المباشر على اقل وزن مئوي بلغ (53.6%) ونتائج هذا الجدول تؤكد لنا مرة أخرى أن هناك ضعف في عملية تقويم وتقييم فاعلية الاتصال داخل كلية الإعلام، حيث أن كثرة الاتصال لا يعني بالضرورة فاعليته.

نتائج البحث :- نستخلص من النتائج المفسرة سلفاً أن جميع المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة ليس لها أثر في إحداث فروقات في الإجابة عن واقع الاتصال التنظيمي بكلية الإعلام، جامعة بنغازي، باستثناء التخصص العلمي للمبحوثون، والذي أكد بدوره على اعتماد كلية الإعلام من أعضاء هيأة تدريس وموظفين من خريجي كلية الإعلام في معظمهم، والذي يعد مؤشر جيد من حيث اعتماد كلية الإعلام، جامعة بنغازي على المتخصصين من الكوادر البشرية العاملة داخل كلية الإعلام.

كما أكدت نتائج الدراسة على أن الإداريين في كلية الإعلام، جامعة بنغازي على اختلاف مستوياتهم يشجعون الاتصالات التي تتوفر بين الموظفين على اختلاف أنواعها، حيث توفر اتصالات من المدراء إلى العاملين بشكل مستمر تعلمهم بكل ما يهم حول العملية الإدارية داخل كلية الإعلام.

التوصيات: بناءً على ما تقدم من نتائج الدراسة والاستنتاجات التي يتم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات نوردها على النحو التالي:

1- زيادة الاهتمام بأنماط الاتصالات الإدارية بين الموظفين بنفس المستوى الإداري ومن المدراء إلى العاملين والعكس للمساهمة في توفير المعلومات.

2- تطوير وسائل الاتصالات الإدارية المكتوبة والشفوية والالكترونية لتوفير المعلومات المطلوبة وتدريب الموظفين على تلك الوسائل الحديثة وإتقانها للمساهمة في جعل المعلومات الناتجة عنها أكثر دقة ومنفعة.

3- عقد الدورات التدريبية للإداريين العاملين بكلية الإعلام، جامعة بنغازي لتطوير مهارات الاتصالات الإدارية لديهم.

4- توفير وسائل الاتصال الحديثة للموظفين وأعضاء هيأة التدريس بكلية الإعلام، جامعة بنغازي لمواكبة التغير والتطور التي بدورها تزيد من الكفاءة وفاعلية الاتصال التنظيمي داخل المؤسسة.

الخاتمة:-

تعتبر الاتصالات الإدارية من الأمور الهامة لأي مؤسسة كانت، ولا يمكن نقل وتمرير التعليمات والتوجيهات إلى الكادر الوظيفي للمؤسسة إلا من خلال وجود شبكة اتصالات منظمة"هيكل اتصال تنظيمي".

الاتصال التنظيمي يساعد الكوادر الوظيفية داخل المؤسسة في فهم واستيعاب الأعمال المناط بهم داخل المؤسسة وبالتالي انجازها بالشكل المطلوب، الاتصال التنظيمي هو العملية الرئيسية التي يتم بموجبها إيصال المعلومات والبيانات الهامة إلى جميع أفراد المنظمة عن طريق متابعة وصول المعلومات وتدليل الصعاب والعقبات باستخدام وسائل الاتصال المكتوبة والمنطوقة والرقمية.

المصادر والمراجع :

- رواق حمودي (2009)، الاتصال التنظيمي وعلاقته بالأداء الوظيفي، الجزائر.
- زهير إحدادن،(1991)، مدخل العلوم والاتصال، الجزائر.
- بلقاضي أنوار، (2017)، دور الاتصال في تحقيق الالتزام التنظيمي داخل المؤسسة، الجزائر.
- بشار حزي، الاتصال التنظيمي، الجمهورية العربية السورية.
- السيد أحمد مصطفى عمر، (1994)، البحث الإعلامي مفهومه وإجراءاته ومناهجه، بنغازي، جامعة قاريونس.
- محمد منير حجاب، (2003)، أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية، القاهرة، مصر.
- عامر فنديلجي وإيمان السامرائي،(2009)، البحث العلمي الكمي والكيفي، عمان،الأردن.
- جمال محمد أبو شنيب،(2006)،أصول الفكر والبحث العلمي، المنهج والطرق والأدوات،الاسكندرية.
- محمد علي محمد، (1995)، واقع الاتصال الرسمي في تنظيم المؤسسة، الجزائر.
- عياد محمد،(2005)، واقع الاتصال الإداري لرؤساء الأقسام الأكاديمية، وعلاقته بالانتماء التنظيمي، فلسطين.
- رماش عادل،(2004)، أثر عمليات الاتصال التنظيمي على إبداع العاملين في المؤسسات التعليم العالي، الجزائر.
- شحادة. ر، (2008)، العلاقة بين أنماط السلوك القيادي وأنماط الاتصال لدى الإداريين والأكاديميين، فلسطين.
- رجب الطاهر مسعود،(2017)، أهمية الاتصال التنظيمي في رفع كفاءة المؤسسات الليبية،الزاوية، ليبيا.
- كامل محمد المغربي (2004)، السلوك التنظيم مفاهيم أسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيمي،الأردن.
- فلاق صالح شبرة،(2019)، الاتصال التنظيمي وتحسين الأداء الوظيفي في المؤسسات الجامعية، الجزائر.

الجنوب الليبي :تاريخ .. ثروات .. اطماع

د.محمد العماري الفيتوري جامعة طرابلس
Moh.bashir.alamary@gmail.com

الملخص: يزخر الجنوب الليبي بثروات نفطية ومنجمية هائلة، تملك ليبيا أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية يقدر بـ3.94% من احتياطي العالم، إضافة إلى مناجم الذهب التي اكتشفت عام 2011، وهو مستوطن بشري يعاني واقعاً خدميّاً متردّياً، تنتشر فيه عصابات التهريب والمليشيات والمرتزقة ومافيات تهريب الذهب والوقود والمخدرات والمتاجرة في البشر، مدعومة من بعض دول مجاورة وغير مجاورة، وورقة رهان كبيرة على طاولة أطماع الدول الكبرى، بعد العام 2011ً وانهيار الدولة الليبية وتحول البلاد إلى مرتع للميليشيات والجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، تحول الجنوب إلى رقعة صراع بين قوى دولية وإقليمية، بين فرنسا بنفوذها التاريخي القديم في المنطقة والباحثة عن موطئ قدم جديد، وإيطاليا المستعمر السابق لليبيا تريد وقف نزيف الهجرة غير الشرعية نحوها وأخذ حصة من كعكة النفط الليبي، وبين أمريكا القابعة فوق المشهد، وبين روسيا اللاعب الداخل بقوة إلى الساحة الليبية، تبقى إيطاليا وفرنسا أهم لاعبين في هذا المضمار.

المقدمة:

تتناول مقدمة البحث ستة محاور اساسية يشمل اولها الموقع الجغرافي للجبوب الليبي المهم .. وتاريخه منذ عصور طويلة والحاضن لحضارة ليبة تليذة، ويشمل الثاني التركيب السكاني المتكون من العرب الليبيين والعرب الطوارق والتبو وهم جزء من المجتمع الليبي منذ القدم، ثم تضم المحور الثالث المتعلق بالجنوب ملتقى المكونات الاجتماعية لقبائل الحساونة، القذاذفة، المقارحة، اولاد سليمان، التبو، وغيرهم .. لهذه المكونات الاجتماعية عادات وطبائع وزي واغاني وثقافات متنوعة، وتضم المقدمة محوراً رابعاً للثروات الطبيعية الكامنة، من نفط وغاز ومياه وذهب ومواقع سياحية، اسالت لعاب دولا غربية كفرنسا، وانظمة عربية، اما المحور الخامس يتمثل في صمود اهل جنوبنا، وعرف الاستعمار الغربي خاصة الفرنسي منذ تاريخ قديم ان الجنوب الليبي عصي على محاولات الاستعمار، وتشهد الارض معارك الجهاد من فزان حتى غدامس والكفرة شرقاً، اما المحور السادس فهو يتعلق بمفهوم المواطنة ومفهوم الهوية، وتناغم كل المكونات القبلية حتى احداث 2011، المواطنة مشتقة من (وطن)، المواطن هو الذي يقيم في الوطن، له حقوق وعليه واجبات.

مشكلة الدراسة: الجنوب الليبي ضارب في اعماق التاريخ ، فيه حضارات ليبية ما تزال معالمها ماثلة امام اعيننا كحضارة قبائل (الجرمنت) واهرامات (الحطيئة) وهي اقدم من اهرامات مصر، فيه موارد اقتصادية نفطية وغازية وشمسية ومعدنية، بعد 2011 حصلت احداث عبثية ما يزال ضررها يلحق بالإقليم وبهوية ولغة وثقافة سكانه.

الدراسات السابقة:

1- دراسة لجامعة سبها بعوان الجنوب الليبي:

ملخصها ان الجنوب الليبي منطقة تاريخية قديمة جدا، ذكرها ياقوت الحموي في معجم البلدان، ومعظم أراضيه صحراوية ؛ تكثر بها الجبال الصخرية والمرتفعات والأنهار والوديان الجافة، وبها عدد من الواحات الصحراوية في صحرائها الشاسعة، تعتمد عليها بعض القرى في مصادر المياه الجوفية، الجنوب الليبي يمتاز بالسياحة الأثرية التي يأتيها السواح الغربيين في فصل الربيع، والصحراوية التي تحمل أسرار تاريخ فزان، وتشد انظار السياح وعشاق الفنون والنقوش.

جبال أكاكوس التي سجلتها منظمة اليونسكو على لائحة التراث العالمي في عام 1985، بها أقواس صخرية واقوس مثل (افازاجار)، وقوس (تن خلجة).

شكل رقم (1) قوس (تن الخلجة) بوادي تشونت جنوب ليبيا ، نقلت من اطلس الجماهيرية.

2- دراسة لمجلة الشرق الاوسط التي تصدر في القاهرة بعنوان (الجنوب الليبي... مواطنون فقراء في إقليم غني): ذكرت في ملخص أنه لم يتحمل إقليم في ليبيا مثلما تحمل إقليم فزّان، الذي يمتلك ثروات نفطية وموارد بشرية وطبيعية هائلة، يعاني الاقليم منذ إسقاط النظام الجماهيري 2011 حالة من التجاهل والتهميش، بين الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي الجديد، الذي ساهم في تشرذمه وزاد من نسبة فقره مواطنيه.

3- في دراسة لريبيكا موراي بعنوان (زعزعة الاستقرار في جنوب ليبيا) يقول ملخصها إن ليبيا شهدت منذ احداث عام 2011 اضطرابات سياسية وتحديات أمنية متتالية، فالدولة مقسمة بين حكومات متنافسة، كل منها يفتقر إلى الشرعية الديمقراطية، وكل منها تدعمها المصالح الدولية وتعززها تحالفات واهنة، من الجماعات المسلحة التي تلعب دوراً تخريبيا في البلاد، وفي ظل خطر إفلاس الدولة تتصارع هذه الفصائل في المقام الأول غلى تقاسم ثروة البلاد بينها بغية السيطرة عليها.

لا يزال انعدام الاستقرار سائدا في جميع أرجاء جنوب ليبيا، حيث تتصارع الجماعات المحلية القائمة على أساس قبيلي بغية السيطرة على السرقة والحرابة وتجارة التهريب الحدودية المربحة ، وعلى حقول النفط والغاز والمنشآت العسكرية الاستراتيجية، في ظل غياب حكومة وطنية موحدة تفشل مؤسسات الدولة في إتاحة الخدمات الأساسية والأمن وبالتالي البنية التحتية، وفي ظل هذا الفراغ الأمني تنمو الشبكات الإجرامية فضلاً عن تغلغل الجماعات المتطرفة في الجنوب، حذر خبراء من أن الاستقرار في جنوب ليبيا بالذات أصبح يتسم بالهشاشة، انقلبت مجتمعات الطوارق والتبو على بعضها البعض في معركة قتالية، ومنذ أن وضع وقف إطلاق النار حداً للعمليات القتالية عقد سلام هش بني الأطراف، بيد أن الهدنة مهددة من قبل الفصائل السياسية والعسكرية المتحاربة.

عاشت قبائل الإقليم حروباً طاحنة على أسس عرقية وقبلية ساعد عليها امتلاكهم للسلاح، حيث حدثت اشتباكات بين قبائل التبو وأولاد سليمان، وبين التبو والزوية، والطوارق والتبو، الذين يوصفون بأنهم من أصول غير عربية يمتدون في الكفرة وربيانة على الحدود مع تشاد وفي أوباري والقطرون وأم الأرانب ومرزق، ولا توجد بيانات إحصاء دقيقة لهم غير احصائية واحدة تقدّر350 ألفاً وهي تلحقها الشكوك رغم تأكيد مركز كارنيغي لها عام 2012، والواقع أن هذه القبيلة تسيطر بشكل فاعل على جزء كبير من المناطق الحدودية من الكفرة إلى القطرون.

اهمية الدراسة: الجنوب الليبي عميق في التاريخ له حضارته واصالته وتنوعه اللغوي والادبي، تحتضن اراضيه ثروات نفط وغاز وذهب وماء وطاقة شمسية وسياحة ربيعية، هذه الامكانيات علاوة على موقعه الجغرافي، الذي يربط معظم دول افريقية الغربية والوسطى أسال لعاب بعض دول اوروبا، ورأينا محاولات فرنسا رغبتها بشتى الطرق في سيطرتها على هذا الجنوب، ورأينا رغبة امريكا في نصب قاعدة عسكرية على جبال تيبيستي ليكون جنوبنا تحت رحمة صواريخ القاعدة الامريكية.

اهداف الدراسة:

1- تأكيد عروبة اقليم فزان، واسم فزان مأخوذ عن (فزان بن حام بن نوح) عليه السلام، وقد ذكرها ياقوت الحموي في معجم البلدان.

2- التنبيه على اهمية الجنوب الليبي انه محل اطماع الغرب لما فيه من خيرات طبيعية، وايضا التنبيه الى الخطورة الامنية الاستراتيجية اذا تم التفريط فيه.

3- التنبيه الى خطورة الفراغ الديموغرافي امام الزحوفات الافريقية.

مناهج الدراسة: المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي، لان حقائق منذ ازمان بعيد لابد من الاتيان بها، ثم المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يعتمد على المصادر التاريخية والمراجع الاجنبية من خلال الترجمة، فضلا عن المراجع العربية والاطروحات والدراسات الجامعية، ثم المنهج الاقليمي ليربط العلاقة بين الجنوب الليبي ودول مجاورة، والغاية الوصول الى الحقيقة التي تبنى عليها خطط التطور.

ادوات الدراسة: المكتبات العامة والخاصة، شبكة التواصل الاجتماعي، وزارات الاقتصاد والخارجية والتخطيط .

مصادر الدراسة: اعتمد الباحث على مكتبة الاكاديمية وتنزيل ثلاث كتب من شبكة التواصل الاجتماعي عن الجنوب الليبي، ودراسات وابحاث عن الجنوب، وكذلك الاستفادة من مكتبة المعهد الديبلوماسي التابع لوزارة الخارجية، ثم مكتبة مركز جهاد الليبيين.

موقع الدراسة: الجنوب الليبي الذي يمتد من حدود جنوب الجزائر الى الكفرة ودارفور شرقاً، ويتفوق سياسيا عند الحدود الشمالية لمالي والنيجر وتشاد.

المحور الاول: الموقع .. التاريخ:

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي متميز في الوطن العربي وفي افريقيا، تربط بين المشرق العربي باتصالها بمصر والسودان، وبين المغرب العربي باتصالها بتونس والجزائر، وبين اوروبا وافريقيا من خلال البحر المتوسط ، يبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط قرابة الفي كيلو متر، وتمتد مساحتها الشاسعة من وسط ساحل أفريقيا الشمالي على البحر المتوسط، الى مرتفعات شمال وسط القارة الأفريقية مليوني كيلو متر مربع(1)، وهي تعتبر جسرا مهما يربط بين أفريقيا المواد الخام في الجنوب وأوروبا الصناعية في الشمال، لها منافذ جيدة للتجارة البرية وايضا الجوية مع الأقطار الأفريقية المجاورة كالنيجر وتشاد ومالي.

تشغل المنطقة ما بين سهل الجفارة ومنخفض فزّان مساحات ارضية زراعية شاسعة، وإذا كانت منطقة الحمادة صخرية شبه قاحلة كما تبدو في الوقت الحاضر، إلا أن هناك ما يدلّ على أنها كانت أكثر أمطاراً، وأنها كانت تصرف مياهها إلى البحر عن طريق عدد من الأودية الكبيرة، التي مازالت مجاريها باقية وأهمها وادي سوف الجين ووادي المجينين ووادي زمزم، وكلها تأتي من الجنوب الى الشمال، وهذه الأودية جافة تسيل فيها المياه عند سقوط الأمطار الغزيرة في فصل الشتاء(2)، ، وينتهي معظمها إلى البحر المتوسط، كوادي سوف الجين أطول الأودية (354) كم، والذي تصب مياهه في مستنقعات تاورغاء، وتتمثل حافة الحمادة الجنوبية في مجموعة منطقة تلال، من أشهرها جبل السوداء (854 م تقريباً) ومرتفعات ولد حسّان وجبل موريه وغيرها(3)، وتنخفض كلها نحو منخفض فزّان بصورة واضحة،

خريطة رقم (1) توضح المناطق الليبية. اطلس الجماهيرية

وتتكون من صخور كلسية رملية، تعرضت للنشاط البركاني حتى أصبح مظهرها العام يشبه البازلت، ويبدأ منخفض فزّان من جبال السوداء في الشمال وينتهي جنوباً عند جبال تأسيلي في الجنوب الغربي، وجبال تيبيستي في الجنوب، يبلغ أقصى ارتفاع لها في ليبيا 3150م، ويوجد فيها عدد كبير من الواحات أشهرها واحات (سَبْها ومرزق والقطرون)، وكلها كانت محطات مهمة للقوافل التجارية، كما تمتاز

1- عبد الناصر، عطية عادل: ليبيا الموقع الجغرافي واثرها على وزنها السياسي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ام درمان ، السودان، 2005. ص، 32.

2- شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، طبعة2، منشأة المعارف، مصر، بلا تاريخ، ص، 25.

3-عبد الناصر: مصدر سابق، ص، 95.

بوجود عدد كبير من الأودية أشهرها وادي الحياة ووادي الشاطئ، ويتبع فزان واحتا (غات وغدامس)، التي سمَّاها الإيطاليون (لؤلؤة الصحراء).

الجنوب الليبي المعروف بفزان إنه في الأصل مصدر الحضارة الليبية القديمة، المعروفة بالحضارة الجرمنتية الكبرى أو مملكة (غارامانتس)، التي اعتبرها الإيطالي أستاذ الآثار (ديفيد جي ما تنجلي)، تشكل أول حضارة متقدمة جداً ومزدهرة في ليبيا، ومستقلة عن الحضارات السائدة في منطقة حوض البحر المتوسط، وأول دولة كبرى في الصحراء الوسطى(1)، وقد امتد تأثيرها الحضاري في أنحاء الصحراء الكبرى، وفيها ابتكر الجرمنتيون رموز الكتابة الليبية قبل 2000 سنة، وهم أول من صنع العربات التي تجرها الخيول، لقد تمكنت بعثة العلماء البريطانيين بقيادة البروفيسور ديفيد جي ما تنجلي وبمساعدة الأقمار الاصطناعية، من تحديد أكثر من مائة موقع أثري، يمثل قلاعاً وحصوناً وقرى ومدناً بأسوار عالية لمملكة مدفونة تحت الرمال، ولم تتمكن البعثة من العودة لاستكمال استكشافاتها بسبب الاحتراب الأهلي الذي اجتاح البلاد عام 2011م.

لقد عرفت تلك الحضارة كما يقول البروفيسور ماتنجلي بناء القنوات لجر المياه الجوفية من خلال نظام (الفجّارات) بواسطة عشرات ألوف العمال، الذين صنعوا شبكة ري تنقل المياه المضغوطة تحت الرمال، لتصب في خزانات فوق سطح الأرض، حيث استخدمت المياه في الزراعة، وقد اعتبر ما تنجلي تقنية الشبكة المائية التي أنجزها الجرمنت نهراً صناعياً كما هو النهر الصناعي العظيم الموجود اليوم بتقنية العصر الحديث(2)، ورغم وجود مملكة (غارامانتس) في قلب الصحراء إلا أنها كانت مركزاً مزدهراً للتبادل التجاري والثقافي بين الحضارات الليبية وأفريقيا، وقد تم اكتشاف أقدم مومياء في العالم، يُقدر عمرها بأكثر من 5500 عام، أي قبل أن يعرف الفراعنة المصريون التحنيط بألف وخمسمائة عام، وهي موجودة في متحف السراي الحمراء بطرابلس وتُعرف باسم (وان موهي جاج)(3).

ولا تزال الرسومات الملونة المذهلة على الصخور البركانية شاهدة كسجل تاريخي، يصور طرائق حياة أصحاب تلك الحضارة القديمة وتفكيرهم، آلاف الرسومات تعود إلى ما قبل اثني عشر ألف سنة على أقل تقدير، وتنتشر على صخور

سلسلة جبال تأسيلي وكهوفها الواقعة بين الحدود الليبية الجزائرية في منطقة (جبارين)، متشكلة من صخور بركانية ورملية متحجرة تعرف باسم (الغابات الحجرية)، والشاهد أنه ليس معروفاً بشكل علمي كيف اندثرت تلك الحضارة؟، علما أن أحفاد أسلاف تلك المملكة المفقودة لا يزالون موجودين في الجنوب الليبي حتى اليوم، ولم تنقرض لغتهم القديمة كما قبائل الطوارق والتبو، ولأن فزان إقليم

1-اوليفر،رولاندو فيج جون: تاريخ افريقيا، ترجمة محمود، مكتبة القاهرة، 1964، ص، 76.

2-الغول، عبد القادر علي: الاهمية الجيوسياسية لموقع ليبيا وانعكاساته وعلاقته الدولية، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة دكتوراه، قسم الجغرافيا، جامعة دمشق، غير منشورة، 2012، ص، 57.

3- ليون، جون فرنسيس: من طرابلس الى فزان ،الدار العربية للكتاب، ترجمة مصطفى محمود ،بلا تاريخ، ص، 119.

صحراوي قاحل يضم ثمانية منخفضات كبرى وواحات عديدة، منها مرزق التي كانت عبر التاريخ نقطة التقاء وترابط بين ثقافات قديمة وحديثة في الشمال، وثقافة الطوارق والأفارقة في الجنوب، ومن هذا التلاقح الحضاري تتشكل اليوم مكونات الهوية الثقافية الوطنية للجنوب الليبي(1).

هذا الواقع المختصر في الجنوب الليبي شكل فسيفساء رائعة، تشكل لبنة مهمة في بنية المجتمع الليبي، التي تشكل الواقع السكاني والتي يجب تنهي اية حساسية بين الليبيين، من خلال تحديد علاقة المكان الجغرافي والبعد اللغوي والديني، بتكوين صورة اجتماعية كاملة وشاملة عن للنسيج الاجتماعي في الجنوب الليبي، نذكر بعض مكوناتها المادية المشتركة بين كل المناطق الليبية، مثل الفضة والكؤوس والسيوف والعربات التي تجرها الثيران، والخيول وقطعان المواشي المختلفة التي تدل على أن الليبيين كانوا على درجة من الثراء والعيش المرفه والتفوق التقني.

مشروع اجتماعي او تنموي لمنطقة الجنوب، من خلال المظاهر الحياتية والحضارية القديمة بينت لنا التطور عن مظاهر الحياة العامة في جنوبنا الحبيب، بعد مضي عقود زمنية متتالية نتج عنها الاستقرار والاعمار، وممارسة مناشط الحياة اليومية من زراعة محلية وحرف يدوية ومتاجرة، والتي كان لها دور كبير في تكون المدن وانتعاشها، كما في جرمة وغدامس ومرزق وغيرها، ويمكننا الاستفادة من المصادر التاريخية في تلك الحقبة من مصادر اهمها(2):

1- تحليل نماذج الصور والاشكال والرسومات، الموجودة على صخور جبال الجنوب، وكذلك الاثار واهمها في منطقة الجرمنت التي كانت حضارة ليبية من ابدع الحضارات الانسانية.

2- المصادر المصرية متمثلة في الرسومات والنقوش والكتابات، بغض النظر عن تصويرها للقبائل الليبية، انها قبائل غازية ومجموعات قطاع الطرق.

3- المصادر اليونانية والرومانية تحتاج الى مراجعة، لأنها مثار شك لتجنيها على التاريخ الليبي، فهي بالمجمل تمثل وجهات نظر لم تكن محايدة، غير أن الحفريات التي كشفت عن آثار ومعدات وأدوات متطورة جداً، كفيلة بأن تغير الاعتقاد حول الحضارة الليبية القديمة، فهذه الأرض وفقاً لهذه المعطيات شهدت حضارات عظيمة، نذكر بعض مكوناتها المادية مثل الفضة والكؤوس والسيوف والعربات، التي تجرها الثيران، والخيول وقطعان المواشي المختلفة، التي تدل على أن الليبيين كانوا على درجة من الثراء والعيش المرفه والتفوق العقلي.

لا شك أن المكان يلعب دورا هاما أو حاسما في كثير من الظاهرات الجغرافية والسياسية، ولكن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن المكان برغم أنه عنصر ثابت في حقيقته المجردة، إلا أنه عنصر متحرك ومتغير بصفة مستمرة في ارتباطاته

1- هنري، حبيب: ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر ابراهيم،، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلانـ 1989، ص، 103.

2- عادل، عطية عبد الناصر: الموقع الجغرافي لليبيا واثرها على وزنها السياسي، مصدر سابق، ص' 67.

بالإنسان؛ لأن الإنسان في جوهره عنصر متحرك، لهذا يجب أن نكيف المكان بعلاقاته، وبذلك فإن علاقات المكان هي أهم ما يجب أن يدور حوله البحث في العلوم

الجغرافية عامة، والبشرية والسياسية بصفة خاصة؛ لأنها تعبر عن المكان المتحرك

والمتغير أبدا، فالجنوب رغم توصيفه بالتخلف في معظم بلدان العالم، الا انه دائما كان مصدر التغيرات الفكرية والسياسية، ليبيا كانت في الجنوب بالنسبة لليونان، والتي قال عنها هيرودوت (من ليبيا يأتي الجديد).

المحور الثاني: التركيب سكاني والاجتماعي:

في ظل الحروب والصراعات المسلحة التي حدثت منذ عام 2011، تصدعت العلاقات الاجتماعية بين الناس، وقد تنعكس أثارها على المنطقة، مرشح ان تحدث تغييراً في التركيبة السكانية، سيحصل خللا في التوازن بين الذكور والاناث، وبين الشباب والكهول، مست التمزق الاجتماعي والعرقي واسهم في اشتعال العديد من الصراعات خاصة في

منطقة الجنوب، هذه الصراعات ستلعب دورا سلبيا تمس البنى الاجتماعية، مثل الصراع الذي حدث بين قبائل الطوارق والتبو، والصراع بين قبائل القذاذفة واولاد سليمان، وبين التبو وقبيلة الزوية في الجنوب الشرقي.

دخلت اعداد كبيرة من التبو والطوارق في الدول المجاورة، لمساندة الاطراف المتقاتلة في ليبيا بذريعة الصلات العرقية، وامام عجز السلطات الرسمية لضبط حدودها وانقسامها بين ثلاث حكومات، تلك الجماعات لن تعود الى بلدانها لما تعانيه فيها من فقر وتهميش، وهذا يدفع الى المزيد من الصراعات بين هذه الجماعات والسكان الاصليين، وأى من أنواع الصراع يلعب فيها العامل السكانى دوره المهم،

التبو يتوزعون في تشاد ويبلغ عددهم 28.500 نسمة (احصائية 1993)، وفي ليبيا لا لا توجد احصائية دقيقة، ما تحصل عليه الباحث 45 الف نسمة، وفي النيجر وصل 40.000 نسمة، وفي نيجريا في حدود 2000 نسمة(1).

القبيلة في ليبيا كما هي في افريقيا والوطن العربي، تعد عنصرا أساسياً من مكونات المجتمع، والسؤال الذي يطرح نفسه بشدة خلال المرحلة المقبلة، هل ستكون القبيلة عامل استقرار أم عامل اضطراب؟ في إطار السعي لاستكشاف ما ستسفر عنه الأحداث في ظل مجتمع اقرب أنه مجتمع قبلي، كان لابد من تشريح التركيبة السكانية لمعرفة التعامل معها، جميع القبائل الليبية تعود في أصولها إلي المنطقة العربية سواء ما قبل الاسلام او ما بعده، وهذا يجب الا يكون جوهر اهتمامنا ولا خلافنا بل يجب ان نلتقي جميعا تحت سقف بيت كبير هو ليبيا.

اذا احتكمنا الى القبيلة في امورنا الحياتية فان قبائل مثل ورفلة تضم قرابة سبعين قبيلة يتجاوز سكانها المليون والربع، اكثر من سدس سكان ليبيا، وترهونة تأتي في المرتبة الثانية، لا يقل عدد قبائلها عن ستين قبيلة تجاوز عدد سكانها المليون نسمة، كذلك قبائل ورشفانه تقترب من المليون نسمة، وفي جنوبنا الحبيب يوجد مركب قبائل

ليبية لابأس بها، من طوارق وتبو وورفلة وحساونه وقذاذفة ومقارحة(2) وحطمان

1-احمد، جميلة خميس ابراهيم: جيوبوليتيكا الدولة الليبية، واثرها على توزيع على التوزيع السكاني، دراسة في الجغرافيا السياسية، جامعة طرابلس، كلية الاداب، 2018، ص، 113.

2- بيشون، جاك: المسألة الليبية في تسوية السلام، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، ترجمة علي ضوى، طرابلس، ط1، سنة 1991م، ص، 92.

..الخ، بعضها يتمتد الى بلدان افريقية وعربية مجاورة مثل القذاذفة واولاد سليمان،

وعليه يجب الا تهمل اي قبيلة ولا تنصب قبيلة اخرى، بسبب حجمها السكاني او امكانياتها المادية، يجب ان تشكل لجنة عليا من عقلاء قبائل الجنوب ولا بأس ان يشكل مجلسا على مستوى ليبيا، شريطة الا يدخل هذا المجلس في القضايا السياسية.

يتمثل في النظام القبلي حيث كان لكل قبيلة رئيس يدعى (شيخ)، يتكلم باسمها مع شيوخ القبائل الاخرى، ويشرف على حل المشاكل الاجتماعية بين افرادها ويرعى شؤونها، ومن هؤلاء الرؤساء يتم اختيار رئيس أعلى لزعامة القبائل داخل القبيلة الكبرى، وفى العادة فإن الرئيس يكون على قدر كبير من القوة والثراء والجاه والمظهر، يتميز عن عامة الناس بلباسه الفاخر والتزين بريش النعام، فرؤساء القبائل الكبرى كانوا يزينون رؤوسهم بريشتين، فيما الرؤساء الأقل درجة يتزينون بريشة واحدة، وعلى مدى عصور اعتبرت الريشة رمزاً من رموز السيادة.

عرف الليبيون مبكرا اللباس الانيق والحلى المتميز، فقبيلة التحنو مثلاً عرف أفرادها بالأزياء ذات الشرائط الجلدية، بينما عرفت قبيلة التمحو بالعباءة الفضفاضة المزخرفة من الجلد، والمثبت في ذيلها شريط مخطط، أما قبيلة المشواش فكان كل من الرجال والنساء يرتدون تحت ثيابهم قراب (جمع قربة)، وتلبس قبائل التبو ملابس فضفاضة ويتخمرون بقماش رقيق يغطي كل الراس والصدر، لا تخرج منه

الا العينين والفم احيانا، وقد تمثلت أهم أدوات الزينة بالنسبة للرجال في الريش دليل الزعامة، بينما تتحلى النساء بالأساور والحلق والعقودوالخلاخيل الجلدية والبرونزية، كما تزينوا بالوشام التي استعملت لدلالات دينية(1).

عرف الليبيون أواني الاكل ومعدات الصيد والقتال التي تطورت على مراحل، من الحجارة إلى الفخار والخشب والمعادن ..الخ، كانوا يستوردون بعضها من وراء البحار بفعل احترافهم للتجارة، كالسكاكين النحاسية والكؤوس الفضية والكراسي الفخمة، التي اتخذها زعماء القبائل كعروش يجلسون عليها، توجد صورة في مدينة

شكل رقم(1) اقدم عشرة سيوف في العالم كان موجودا في ليبيا

1-الاثرم، عبد الحميد رجب: محاضرات في تاريخ ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، 2002، ص، 214.

غدامس تمثل امرأة ليبية جالسة على كرسي جميل، عرف الليبيون أنماطاً كثيرة من
الليبيين قد لجأوا إلى الكهوف أثناء الحروب والهروب من الأوبئة ونحوها، وقد شيدت لهذه الكهوف واجهات جدارية أو خشبية للحماية، وهى تدل على مدى عبقرية الإنسان الليبي حيث عثر بداخلها على غرف للنوم وأخرى للطبخ، وقد استغلت فى فترات السلم ومخازن للحبوب، عرفوا الآلات الموسيقية والتي من أهمها الطبلة، التي

لا تزال تستعمل بنفس النمط القديم حتى اليوم، كما عرفوا المزمار الذى كان بأنبوبة واحدة ثم تطور إلى المزمار المزدوج، هذا بالإضافة إلى مظاهر الغناء والرقص الجماعي خاصة في الجنوب، حتى ان اغاني اشتهرت بمناطقها كالمرسكاوي (نسبة الى مدينة مرزق)، وهناك اغاني في منطقة الجفرة ترجع الى زمن ما قبل الاتراك وفي عصرهم وبعضها سياسية، وكذلك الرقص أشهرها رقصة الكسكا في الجنوب التي تستخدم فيها العصى النابعة من بيئة ليبية خالصة

. اما اللغة توجد عدة لغات للتخاطب والتفاهم فيما بين الليبيين، بدليل وجود أسماء ليبية لمناطق وأشخاص، وآلهة وحيوانات ونباتات اكتسبت مسمياتها من البيئة الليبية ، ما يقال عن الامازيغية يتكلمون بها اهل الجبل والطوارق والتبو هي لهجات وليست لغة، ويتكلم بها عدد كبير من اهل اليمن وعمان في المشرق العربي، وحين نتحدث عن الديانة فان الليبيين شعب بدوى بطبيعته، لذلك فقد عرفوا عبادة الظواهر الطبيعية بالدرجة الأولى، ويذكر هيرودوت أن الليبيين كانوا يقدمون القرابين للشمس والقمر وكانوا يعتبرونها منازل للأرواح، وتذكر المصادر المصرية بعض الآلهة التي عبدها سكان ليبيا منها الإله (آش) والربة (تانّيت) آلهة الخصب والتى رسموا شعارها كوشم على أجسادهم، والجذير ذكره أن هذه الربة عُبدت كذلك في غرب الدلتا بمصر وعبدها الفينيقيون، كما عبد الليبيون إله البحر (بوزايدون)(1) الذى أخذه عنهم المصريون، وعبدوا الثور(جيزيل) الذى يؤكده هيرودوت عندما ذكر أن نساء قورينا كن لا يأكلن لحم البقر، ويعتبرن ذلك إثما عظيماً، وعبدوا (زيوس آمون) الذى كان له معبد في أوجله، وقد مارسوا حرفة الصيد لسد قوتهم، نذكر من الحيوانات النمور والثيران والنعام والحمير والضباع والثعالب والثعابين ..الخ.

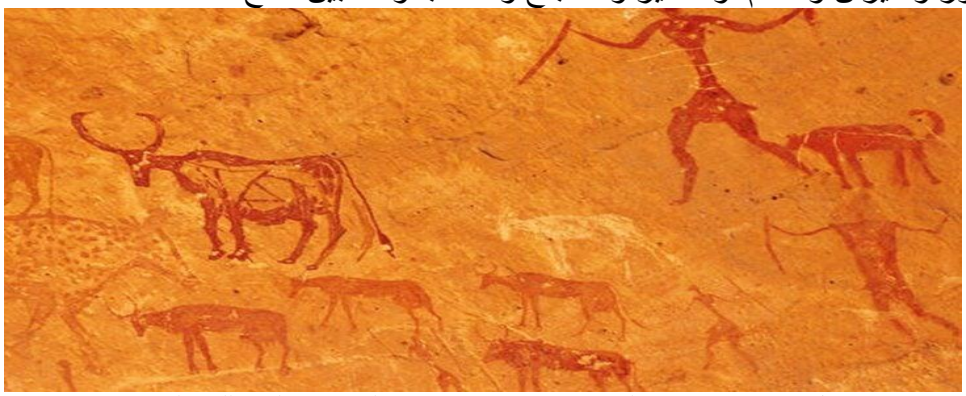

شكل رقم (2) حيوانات ليبية كانت تعيش في صحراء الجنوب .. الثور الليبي المشهور

1- البرغوثي، عبد اللطيف محمود: التاريخ الليبي القديم، منشورات الجامعة الليبية، 2007، ص، 178.

فى عدد من النقوش والرسوم، اشارت إلى حيوانات كان المصريون يستوردونها من ظهرت برقة، في أوقات السلم واحيانا يغنمونها منهم في أوقات الحرب، كما تظهر

نقوش أخرى لعربات تجرها الثيران كان الليبيون يستعملونها، احترف الليبيون الزراعة بسبب خصوبة التربة ومعرفة تعاملهم معها وتوفر المياه فى مناطق كثيرة، كزراعة النخيل والزيتون والحبوب والبقوليات، وكان لنبات السلفيوم شأن كبير فى الحياة الاقتصادية لاستخدامه فى أغراض شتى، وقد أتاح الموقع الجغرافي وإيطاليا وجنوب

أوروبا، ولعل أهم تلك المنتجات كالزيوت والجلود والصوف لليبيا رواج تجارة التمور التي كانت تجنى من واحات الجنوب، ومنتجات أخرى كانت تجلب من الدواخل، ومن دول إفريقيا ليتم تصديرها إلى مصر وإلى بلاد اليونان والريش والأخشاب والملح والحبوب والصمغ، حصلت الملكة (حتشبسوت) من قبيلة التحنو على 700 سن فيل كان الليبيون يجلبونها من تشاد والسودان، كما استولى الملك(مرنبتاح)على اوانٍ وكؤوسٍ من الفضة وسيوفٍ من البرونز.

المحور الثالث: الجنوب ملتقى المكونات الاجتماعية والثقافات

منطقة الجنوب الليبي مختلطة الأعراق والالوان، تضم مكوّنات من قبائل عديدة قديمة ووافدة، تتصل بدول افريقية في شمال الصحراء كالنيجر، والتي تتمتّع بمخزونات كبيرة من اليورانيوم، وتشاد المساحة الجغرافية الشّاسعة الكبيرة، حيث ترتبط بدول مهمة في الخارطة الجيوسياسية والاقتصادية للقارة الأفريقية، التنوّع العرقي بالمناطق الحدودية مع النيجر ومالي والجزائر وبوركينا وتشاد، عامل نزاع

حول السيادة على هذه المناطق في بعض الاماكن، خصوصا وأن مكوّن الطوارق المتوزّع على ستّة بلدان عربية وافريقية يعاني عدم استقرار خارج ليبيا.

مكون التبو نفس الحال تقريبا حيث يتوزع على كل من ليبيا وتشاد بشكل أساسي والنيجر بنسبة اقلّ، ولذلك كان هذان المكوّنان على رأس قائمة عناصر التوتّر ببلدان الإقليم بتغذية امبريالية فرنسية، واحيانا كانت تنشب النزاعات بينهما لأسباب مختلفة ، بينما خيّر طوارق وتبو مالي والنيجر الدخول في مواجهات مع الدولة، في كلّ من اغاديس وكيجالي وتومبكتو، ولم تكن باقي الدول بعيدة عن تأثيرات النزاعات القبلية المسلّحة في تلك الدول، هذه النزاعات تؤثر سلبا على بعض بلدان الشمال الافريقي كالجزائر وليبيا، النزاع بين الطوارق والحكومة في النيجر ومالي، دون أن ننسى المشكلة التّبوية المزمنة التي كانت الدولة الليبية تواجهها منذ الستينيات، وبشكل أكثر حدّة خلال الحرب بين ليبيا وتشاد وما بعدها.

كانت قبائل التّبو وما تزال كيانات قبليّة متوزّعة بين تشاد وليبيا، وفي معظم الأحوال بدأت بعد الثورة عام 1969 تتجه الى ليبيا، بسبب الامان والحياة الاقتصادية الجيدة ومستوى عيشهم الأعلى من البلد المجاور، وكانت الدولة الليبية تتعامل مع المكوّنين التّبوي والطارقي بمرونة كبيرة، يتمتعون بنفس مزايا الليبيين في التعليم والصحة والامن والمواد الغذائية والكهرباء والوقود، قبائل الفولاني من القبائل الليبية القديمة، وهي احفاد الجرمنت تسكن الجنوب الليبي، وهي التي أسست حضارة جرمة في الجنوب، وقد هاجرت الى النيجر وتشاد نتيجة الجفاف الذي تعرضت لها منطقة الجنوب، بعض القبائل الليبية فضلت الاتجاه جنوباً نظراً لتوفر المياه والمراعي الخصبة، بدأت هذه الهجرات بصورة جماعية بعد انتكاسة ثورة عبد الجليل سيف النصر، التي انتهت بهزيمته وقتله سنة 1842م، فهاجر من ليبيا عدد من قبائل الجنوب منها قبائل أولاد سليمان وورفلة والمغاربة والحساونة والقذاذفة، واستقر معظمهم في منطقة (كانم) قرب بحيرة تشاد، وتفاعلت هذه القبائل مع بقية شرائح المجتمع التشادي، فانصهر جميعهم في بوتقة الإسلام وتنامت بينهم علاقات مصاهرة، وارتبطوا دينياً وثقافياً وفكرياً فاعتنق معظم التشاديين الدين الإسلامي على مذهب الإمام مالك، باستثناء بعض قبائل (السارا) الوثنية، التي انتشرت بينها الكاثوليكية على يد المستعمرين الفرنسيين.

احتلت اللغة العربية مكاناً هاماً فأصبحت لغة التعليم، التداول بين الناس ويسجل هذا الفضل لأهلنا في الجنوب، ومن مظاهر ذاك الاستقرار تحالف أوائل المهاجرين من قبيلة أولاد سليمان مع قبائل الكاديوا التشادية، وسرعان ما تكرس وجود القبائل الليبية واعتمدت على قوة رجالها ونفوذهم، وأصبحت في حل من التحالفات القبلية الاخرى، وبلغ التأثير العربي الإسلامي وخاصة الليبي مداه، حتى سميت كثير من المدن والمناطق بأسماء عربية مثل أم زوير وبحر سالامات وبئر علالي ووادي غندور ووادي حداد وبحر غزال..الخ.

تكتلت القبائل الليبية في بحيرة تشاد جعل منها قوة، حتمت على سلاطين كانم ووداي خطب ودها، وقد حصلت معارك قبلية على السلاح والعتاد، وأراد سلطان وداي أن يستميل القبائل الليبية حتى تقطع تلك التحالفات التي ربطتها مع غريمه، وذلك بإغراءات شتى ولكنه لم ينجح، واستمرت هذه القبائل في صولتها في منطقة كانم حتى الحملة الفرنسية سنة 1899م، فوقفت هذه القبائل في وجه الغزاة وكونت حلفاً مع قبائل الطوارق والقرعان، مما أبطأ التحرك الفرنسي داخل تشاد، وقد وقف غيث عبد الجليل سيف النصر في وجه المد المسيحي الفرنسي، ويقال إن الشيخ الكانمي أصوله من منطقة تراغن بفزان، وكان من أجلاء العلماء الذين انتقلوا إلى كانم لنشر دعوة الإسلام بين أهلها، أقام مملكة توارثها من بعده أبناؤه دامت قرابة ثمانية عقود، وبعد رجوع الشيخ عبد الجليل من كانم ثار على الباشا التركي في ثورته المشهورة، التي ساهمت في الإطاحة بالدولة القرمانلية بعد استيلائه على أراضٍ شاسعة من طرابلس ومعظم فزان(1).

بعد زوال الحكم القرمانلي وتحول إدارة ليبيا من اسطنبول، استطاع الأتراك الظفر به في معركة القارة بوادي سوف الجين ، فمات قتيلاً هو ومن معه في تلك المعركة بين الأتراك والقبائل سنة 1842م، هذا وقد ارتأت القبائل الليبية أن واجبها الشرعي يحتم عليها القتال ذوداً عن الإسلام وديارة، وعلى الرغم من استمالة الفرنسيين لشيخ القبائل وسعيهم لمقابلته بغرض إنهاء حركة المقاومة إلا انه رفض ذلك بشدة، قامت قبائل الزوية وأولاد سليمان وورفلة والمغاربة

والقذافة، والقرعان والطوارق في معركة بير علالي عام 1901م وتوجت المعركة بالانتصار على الفرنسيين، بسبب دخول القبائل الليبية.

بعد أيام من الهدوء حصلت محاولة اقتلاع قبائل المحاميد من النيجر، وتم طردهم

1- عمر، عمر عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي ، مصدر سابق، ص، 153.

إلى تشاد، تفجرت معارك ضد القبائل العربية في تشاد ، سقط فيها نحو 220 قتيلا، بما يظهر تفجر حالة جديدة من حالات الصراع المتنامية ضد القبائل العربية في تلك المنطقة ، ومعلوم ان قبائل المحاميد هي قبائل عربية تم طردها من تشاد إلى النيجر سابقا، وهكذا إذا كان الصراع الجاري في دارفور قد جرى تصويره على انه صراع بين القبائل العربية والأفريقية، وأيضا إذا عدنا إلى الخلف قليلا لنتذكر الشعارات التي طرحها زعيم جنوب السودان (جون جارانج)، في رؤيته لبناء سودان جديد والتي قامت على فكرة أن العرب أقلية في السودان، فإن كل ذلك يقدم الرؤية المتكاملة لما يجرى في تلك المنطقة من حركة إذكاء للصراع ضد القبائل العربية، ولتحويل الصراعات القبلية التقليدية إلى حالة صراع سياسي ضد الوجود العربي الممتد لآلاف السنين في تلك المنطقة، مرورا بخطة الفصل بين المسلمين وبعضهم البعض على أساس عرقي، والتي تستهدف جميعها في نهاية المطاف إقامة جدار فاصل بين المسلمين من أصول عربية في شمال افريقيا والمسلمين في وسط القارة من أصول افريقية، على خلفية الحالة العامة التي تجرى في العالم حاليا من قبل الدوائر الغربية لتصوير العرب كإرهابيين ولتخويف الناس من الإسلام(1).

منذ مطلع السبعينيات ساهمت ليبيا في برامج التنمية، واستقرار السلام في معظم البلدان الافريقية خاصة المجاورة، وخلق حياة طيبة لأفراد قبائل الطوارق والتبو نظرا لانهم رحل بين البلدان، وجاء في هذا الإطار علاقة جيدة مع الدولة الليبية، تدخلت لحل النزاع في كلّ من مالي والنيجر وتشاد، تأسس تجمع دول الساحل والصحراء (س .ص) عام 1998 بمبادرة ليبية، وقد حصل استقرار سياسي في تلك

البلدان لعدة سنوات، أما اليوم وبعد ما جرى في ليبيا فقد تلاشت سيطرة الدولة، وفقدت قدرتها على مواجهة العصابات والمهرّبين، وصاروا يتعاونون مع كلّ الجهات من أجل العيش وكسب الاموال، بعدما فقدوا الدعم الليبي وتوقّفت عائدات المشاريع الصغرى والمتوسطة والمساعدات التي كانت تتوفّر لهم، إنّ المنطقة الشاسعة التي توجد بين الدول الرئيسية في الإقليم تشاد وليبيا والنيجر والجزائر ومالي هي عمليّا منطقة فوضى، ولأن ليبيا أصبحت الحلقة الأضعف في المعادلة الأمنية بالمنطقة، فقد تدفّق نحوها المدنيون الضعفاء الخائفون من هيمنة العصابات كي يحتموا بأقاربهم وذويهم في ليبيا، وتدفّق نحوها أفراد العصابات لغرض النهب والسطو المسلح، وتهريب السلاح والمخدرات والسلع بمختلف أصنافها بسبب الفوضى السياسية والامنية.

إن استقرار الجنوب الليبي مرتبط بالسيطرة الليبية عليه وباستعادة السيادة وتوظيف الدولة أدواتها واستخدام نفوذها على حدودها، لكن الدولة في ليبيا التي تحقق الاستقرار والأمان غير موجودة، وهذا سيجعل الأراضي الليبية مطمعا لقوى خارجية، ومعلوم ان التبو اعلنوا ن اطماعهم بإقامة كيان سياسي لهم في الكفرة، يكون عميلا لفرنسا التي تريد اليورانيوم في شريط أوزو، وتأمين مناجمه في النيجر وفي مناطق الطوارق، وتعمل على اثارة فتنة الحدود بين الجزائر وبين ليبيا ، ذلك قد

يفتح المجال واسعا أمام الطمع في رسم خارطة جديدة للمنطقة، وما يثير الاستغراب

1-غلاب، محمد السيد: البيئة والمجتمع، مصدر سابق ، ص، 37-39.

غياب أية تدابير من قِبل الجزائر ضدّ المخطط الفرنسي المعلن، وتعزيزه لفرق القوات الخاصة الموجودة في تشاد والنيجر، إن مثل هذه البيئة المتوترة تسمح بالتقاء مخططات وصفقات فرنسيّة ودول مجاورة لليبيا، هناك تلويح بإنشاء دويلة في الجنوب يتم فيها توطين الطوارق والتّبو من جميع دول الإقليم رغم صعوبته، ويكون هذا الكيان مواليا للفرنسيّين ولحلفائهم، يجب ان يكون واضحاً أن فرنسا تدخلت بكل قوتها عام 2011 بتحالفها مع دول افريقية وعربية لإسقاط النظام الثوري في ليبيا لأنه كان معارضا لوجودها في افريقيا.

المحور الرابع: الجنوب الليبي مكمن الثروات الطبيعية

يعيش في الجنوب الليبي قرابة نصف مليون نسمة، ينتمي 97% منهم إلى القبائل العربيّة العاربة، و3% الباقية من العرب المستعربة وفقا لما يقولونه وهذا موضوع يحسمه الزمن، يمتلك الجنوب حدوداً طويلة مع دولتي تشاد والنيجر، ولا يطلّ على أيّ منفذ بحري يربطه بالعالم الخارجي، لكنّه يحتوي بحسب دراسات المسح الجيولوجي الحديثة التي أجرتها شركات نفطية أوروبيّة، على احتياطي هائل من النفط والغاز، ويوجد فيه حقل الشرارة للغاز والنفط الذي تعمل فيه شركة إيني الإيطاليّة، ويُعدّ الجنوب الليبي واعداً في مجال انتاج الطاقة الشمسيّة، نظراً لصفاء سمائه غالبية أشهر السنة، إذ تُرسل الأسلحة إلى دول أفريقية عدّة ومجموعات مسلّحة متشدّدة وعرقيّة في مالي، وتشاد والنيجر، إضافة إلى تجارة الرقيق والمخدّرات وتهريب السلع التموينيّة والوقود من ليبيا إلى هذه الدول وجلب التبغ والمخدّرات إليها، وفي

ظلّ الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة التي تعيشها دول عدّة، بات جنوب ليبيا المنفذ الأكبر لتوريد الهجرة غير الشرعيّة لأوروبا، إذ تعمل عصابات منظّمة من مختلف مكوّناته الاجتماعيّة على جلب المهاجرين غير الشرعيين من دول أفريقية وإحداث موجات ديمغرافية، قد تؤثّر على الطبيعة السكّانية ذات الغالبيّة العربيّة منذ خمسينيات القرن الماضي.

مخطط تقسيم تقوده دولتان خليجيتان مسرِّب بإقامة ثلاث دويلات داخل الجنوب الليبي، تتوسّع امتداداتها إلى دول الجوار هي (دولة الطوارق) و(دولة التبو) و(دولة القبائل العربية فزان)، والأخيرة تُعتبرأهمّ منطقة ليبية مليئة بالثروات كالذهب واليورانيوم والنفط والغاز والمياه وغيرها .. وأكدت المصادر أن الدولتين الخليجيتين اللتين تسعيان إلى خلق التقسيم في الجنوب الليبي تعمل كل واحدة منهما على حده بسبب الخلاف السياسي بينهما، فلكل منهما أجندتها وسياستها القائمة على دعم طرف من الأطراف الليبية المتنازعة، دخلت الامارات في الجنوب عن طريق قاعدة (الواو) العسكرية الجنوبية، التي تقع تحت سيطرة قبائل التبو في الجنوب، أنزلت الامارات بعد 2011 عسكريين افارقة في الجنوب وهي ليست المرة الأولى التي تقوم فيها بمثل هذه العمليات، بإنزال الذخائر والأسلحة وحتى المواد الغذائية في القاعدة نفسها لصالح الموالين لها من التبو وبعض الطوارق والأزواد، الجزائر لن تسلم هي الأخرى من المخطط الجديد؛ إذ يسعى كل طرف إلى ضمّ هذه الجبهة إليه، وهذا عن طريق تقديم عروض وامتيازات لها ولكل الطوارق في منطقة الساحل، لكن أطرافاً كثيرة في الطوارق ترفض هذا المخطط التفتيتي الخطير، لما له من انعكاسات وخيمة على المنطقة برمّتها، يأتي هذا في ظل توتر كبير تشهده منطقة الجنوب التي باتت بؤرة حقيقية لتجارة السلاح ومعاقل أكبر التنظيمات الإرهابية، التي تفرّ من دول الجوار وتتخذ من الجنوب الليبي مركزاً وغرفة عمليات كبيرة خاصة بها.

مناجم الذهب في العوينات:

التربة في الجنوب الليبي غنية جدا بالذهب، تقع جبال العوينات القريبة على الحدود الليبية السودانية بمسافة 200 كيلومتر مترا جنوب الكفرة، ومنذ فترة اصبحت مقصدا للمغامرين الباحثين عن المعدن النفيس الذهب، الذي يتم استخراجه بطرق بدائية وتقليدية يتم خلالها استخدام آلات خاصة للكشف عن الالغام والمعادن المعروفة باسم (شمامه) وذكر عدد من الطموحين الذين يخوضون هذه المغامرة أنها تستحق ذلك حيث يعطي كيلوغرام من التربة عشرة غرامات من الذهب مع اختلاف المواقع ، حيث يمكن الحفر عدة ايام في مكان معين دون الحصول على شئ إلا بعد النزول عميقا، وفي احيان أخرى يتم اكتشاف مكان غني جدا على سطح الارض وبكل سهولة ، المزاولون للمهنة الشاقة أكدوا أن كل الاراضي الغنية بالذهب موجودة داخل الحدود الليبية، ولا يعمل بها إلا الليبيين في ظل غيات كامل للدولة التي لم تضع يدها أو تهتم بهذا المكان مطلقا، يبدو لغير العارفين بأسرار الصحراء انها فقيرة لكنها في الواقع غير ذلك تماما كونها غنية جدا بثروات تخفيها في باطنها والذهب في العوينات هو واحد من هذه الثروات حيث اصبح المكان يعج بالراغبين في الثراء السريع والربح المضمون حتى وأن كلفهم ذلك مخاطر ومغامرة كبيرة، يبقى ان نذكر ان العديد من تجار الذهب يشترون الذهب الخام ويتم معالجته وخلطه بالنحاس وإعادة تصنيعه وبيعه من جديد بالمحلات، مناجم الذهب في الاراضي الليبية الثروة المسكوت عليها قد تشهد اقبال في قادم الايام .

تفيد دراسات أمريكية(1) أن دوائر القرار في الولايات المتحدة بدراية كاملة على أدق تفاصيل التناقضات الداخلية في كل قطر عربي، وأنها تسعى لتجيير تلك التناقضات لخدمة مصالحها الاستراتيجية، شاعله نار الفتنة بواسطة عملائها في السلطة والمعارضة على حد سواء، لتمنع تحول الانتفاضات إلى ثورات، فهي لا تتمنى خيراً لأي مشروع وطني بغض النظر عن ايديولوجيته، ذكر هانتغتون إن المشكلة بالنسبة إلى الغرب ليست مشكلة الأصوليين الإسلاميين، بل المشكلة في الإسلام نفسه الذي يحمل حضارة يؤمن أصحابها بتفوقها في الوقت الذي يتألمون من ضعف أحوالهم، والمشكلة للمسلمين هي ليست وكالة المخابرات المركزية الامريكية أو وزارة الدفاع، بل المشكلة في الغرب نفسه صاحب الحضارة التي يعتقد أصحابها بتفوقها وصلاحيتها كنظام عالمي، يرغبون في فرضها على شعوب العالم

الماء في الجنوب ليبيا: جاء في دراسة للدكتورة غنيم(2) مدير معمل أبحاث الفضاء بقسم الجغرافيا والجيولوجيا، بجامعة نورث كرولينا بولمنجتون الأمريكية، والتي أجرتها بناء على

1-هنتنجتون ، صمويل : صدام الحضارات ، ترجمة منعم الشائب، سطور للتوزيع والنشر، طبعة(2)، 1999،ض، 96.

2-مقابلة تلفزيونية مع الدكتورة غنيم في برنامج(مقابلة خاصة) في قناة الجزيزة في 13.3. 2015.

والجيولوجية، (يحق لليبيين أن يقولوا وداعا للعطش)، إذ أن المنطقة الشرقية والوسطى والجنوبية من ليبيا تعوم فوق ممر مائي عملاق تقدر مساحته بـ 236 ألف كيلومتر مربع، يربط وسط أفريقيا بساحل البحر الأبيض المتوسط، مروراً بالأراضي الليبية حتى خليج سرت، وأن إحدى حلقاته المهمة هو حوض نهر الكفرة في الجنوب الليبي، وافادت انه لنهر الكفرة دلتا عملاقة، تقدر مساحتها بحوالي 34 ألف كيلومتر مربع بين الحدود المصرية- الليبية، (الجزء الأكبر منها يقع داخل الأراضي الليبية)، والتي تعد من المناطق المحتمل احتوائها على مياه جوفية وفيرة، إضافة إلى خام البترول والغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، ورجحت الباحثة أن يكون هذا النهر المدفون في رمال الصحراء، استخدمه الإنسان

القديم في النقل النهري من وسط أفريقيا إلى سواحل المتوسط مرورا بالكفرة، وسبق للباحثة الإعلان عن اكتشاف بحيرة عملاقة للمياه الجوفية بمنطقة شمال دارفور بالسودان، باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية سنة 2007، حيث لاقت حينها اهتماما كبيرا من ذوي الاختصاص وحسب الباحثة فإن التعاطي مع هذا الكشف العلمي، الحياة الاقتصادية، هذه المياه ممكن أن تترتب عليها طفرة زراعية في مساحات شاسعة بهذه المنطقة، إلى جانب إمكانية الكشف عن خام البترول والغاز الطبيعي.

المحور الخامس: الجنوب الليبي عصي على الغرباء

لا يقل عدد السكان في جنوبنا العزيز عن نصف مليون نسمة، ينتمي 97% منهم إلى القبائل العربيّة، 3% تتضارب الآراء بين هم من العرب القدماء وبين هم أفارقه، يمتلك الجنوب حدوداً طويلة مشتركة مع دولتي تشاد والنيجر ومالي، وفي هذه الدول يوجد سكان ليبيون قدماء، يتركّز مكوّن التبو في مناطق مرزق والقطرون وأم الأرانب، وكذلك في بعض مناطق مدينة سبها المدينة الكبرى في الجنوب، يعيش الطوارق في أوباري وغات ومكنوسة والعوينات، وتنتشر بقية القبائل الاخرى في الشاطئ وسبها وسمنو والزيغن والبوانيس وأوباري ومرزق، ثم في القطرون وغات وتمسه وزويلة وتراغن وأم الأرانب، يحتوي الجنوب بحسب دراسات المسح الجيولوجي الحديثة التي أجرتها شركات نفط أوروبيّة، على احتياطي هائل من النفط والغاز والماء، ويوجد فيه حقل الشرارة للغاز والنفط، ويُعدّ الجنوب الليبي واعداً في مجال انتاج الطاقة الشمسيّة بسبب صفاء سمائه معظم أشهر السنة، وقد تعاقدت ليبيا مع مجموعة شركات ألمانية، لأجراء دراسات وتنفيذ مشاريع مشتركة للطاقة الشمسية، اوقف المشروع بسبب احداث عام 2011، وفي جبل المدامة وجدت مجموعات سعوديّة وإمارات ولبنانية ومن دول اخرى، تستخرج الذهب واليورانيوم وتهرّبه خارج ليبيا.

من المشاكل التي يعانيها الجنوب تجارة السلاح، تهرب الأسلحة إلى دول أفريقية عدّة، ومجموعات مسلّحة متشدّدة وعرقيّة في مالي وتشاد والنيجر، إضافة إلى هذا توجد تجارة الرقيق والمخدّرات تهريب السلع التموينيّة والوقود الى خارج ليبيا، وفي ظلّ الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة، التي تعيشها دول عدّة بات جنوب ليبيا المنفذ الأكبر لتوريد الهجرة غير الشرعيّة لأوروبا، إذ تعمل عصابات منظّمة من مختلف مكوّناته الاجتماعيّة على جلب المهاجرين غير الشرعيين من دول أفريقية، وتشترك هذه مع عصابات ايطالية.

بعد احداث فبراير2017 انهار الاتفاق الذي كان بين الطوارق والتبو، وقد اشتعلت الحرب بينهما وانتقلت مجموعات من التبو إلى أوباري الخاضعة للطوارق، وذلك بقصد الاقتراب من حقول النفط والغاز حيث حقل الشرارة النفطي، فاندلع النزاع والاشتباك بينهما حول تجارة الحشيش والخمور ومحاولة إغلاق الحقول النفطيّة في الجنوب، أصبح الجنوب سوقاً لكل ما هو ممنوع وبرعاية مليشيات مسلّحة، حتى اليوم يهرب الوقود الى دول افريقية بحماية مسلحة رسمية ومواطني الجنوب يشترونه بأغلى الاسعار.

بعد 2011 اصبحت النوايا الفرنسية تجاه الجنوب الليبي تبرز للعلن، وأصبحت مخططات فرنسا على ألسنة ساستها ومخابراتها، أعلن مسئولوها توجهم للتدخل في الجنوب الليبي، الواقع على تماس مباشر مع مناطق نفوذهم التقليدي، والذي تحول إلى ملاذ آمنٍ للجماعات الجهادية، ليبيا ما تزال تعاني الانقسام السياسي والمؤسساتي، والتدخل الخارجي أنهك الشعب الليبي وجعل بلاده عرضة لإعادة الهيمنة والقواعد العسكرية والتبعية الخارجية.

يراهن الغرب على غياب الأمن وسوء الأوضاع المعيشية في ليبيا، ان تدفع إلى الترحيب بالتدخل الخارجي، كل مرة تغلب طرف على حساب اخر، بفعل اختلاف المصالح بين الأطراف المتعددة، ففي الوقت الذي تدعو فيه أمريكا وبريطانيا إلى حل سياسي للأزمة عبر الحوار بين الأطراف الليبية، تدفع فرنسا وإيطاليا في اتجاه تدخل عسكري خارجي، ومن الواضح أن النوايا الفرنسية الحالية تجاه جنوب ليبيا تدخل في هذا الإطار، وكأنها تدعو ان الشرق الليبي لمصر والغرب لإيطاليا، وتستحوذ هي على الجنوب لان لها فيه غايات استراتيجية عديدة، منها مباشرة الاستثمارات الكبيرة في مجالي النفط واستخراج المعادن، وهو أن يجعل الثروات الليبية من أهم روافد اقتصادها، غير أن مشروعها الجديد في جنوب ليبيا والساحل الإفريقي لا يقف عند حدود معينة بل يتعداها إلى ما هو أكبر خاصة انها تكاد تطرد من قارة افريقيا.

تسرب فرنسا الى بعض الرؤساء الأفارقة بالتحرك في ليبيا مدعية إن جنوبها تحول إلى معقل للإرهابيين، وذلك من شأنه أن يوفر غطاء دولي للتدخل العسكري الفرنسي، وقد تبارى الرؤساء الأفارقة في دكارعام 2014م(1)، في تضخيم الخطر الذي بات يمثله الجنوب الليبي على أمن واستقرار دول الساحل، قال الرئيس المالي السابق الجنوب الليبي مصدر الفوضى، وحث الأمم المتحدة على التحرك من أجل القضاء على (عش الدبابير)، وقال الرئيس التشادي ليبيا أرض خصبة للإرهاب والمجرمين، وقال الرئيس النيجري المخلوع ان الساحل يدفع ثمن الفوضى السياسية التي قام بها حلف شمال الأطلسي 2011، وفرنسا تبحث عن غطاء شرعي عبر الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ان تتدخل عسكرياً في الجنوب الليبي ومنذ العام

1-المودي، جمعة عمر المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية، جامعة الشرق الاوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011، ص، 86.

2012م قررت فرنسا إعادة تجهيز قواعدها العسكرية، في تشاد والنيجر ومالي ، وبوركينا فاسو وموريتانيا بحجة محاربة الإرهاب وهي ليس حقيقة، وتريد اعادة ترميم قاعدة (ماداما) في أقصى الشمال النيجري قرب الحدود مع جنوب ليبيا، التي اقامتها عام 1931م والتي تجعل الجنوب الليبي في سلم أولوياتها.

الجنوب مهدد بتغيير الهوية الوطنية وتوطين المهاجرين الأفارقة، واستنزاف الاقتصاد الوطني بسبب تهريب السلع المدعومة، والتي تكلف خزانة الدولة مليارات الدولارات سنويا، لا يستبعد ان تنشيئ امريكا قواعد عسكرية على غرار ما حدث في دول إفريقية ومغاربية، خاصة وأن المنطقة غنية باليورانيوم والمياه ومصادر الطاقة المتنوعة، تبريرات التدخل ستكون تحت غطاء محاربة الإرهاب، ولما كانت بعض دول المشرق العربي خاصة الخليج لا تريد نهوضاً لليبيا لأسباب سياسية واقتصادية، يريدون خلق فوضى في الجنوب الليبي ، خاصة بعد اتصال بعض قيادات الأزواد في شمال مالي، بالكيان الصهيوني لدعم مشروع الهلال السامي، فهذه الخطوة من شأنها تهديد الأمن القومي الليبي، إن معضلة الجنوب وأزمتهِ الحدودية، تكمن في سكانه الذين يعانون أزمة عدم ثقة فيما بينهم.

الممارسة القبلية

القبيلة لبنة اساسية في المكون المجتمعي، سوى حضري او بدوي والمجتمع العربي عدا لبنان كله مجتمع قبلي، واذا كان دورها غير مؤثر في المجتمع المديني لا يعني انها غير موجودة، فهي موجودة في كل المجتمعات ولكن التطور الحياتي طمسها في بعضها، الاشكال السياسية التي ولدها الغرب المسيحي كالأحزاب اخمد دورها، القبيلة يجب الاّ تتعدى انها مظلة اجتماعية، القبيلة في ليبيا تحولت ما بعد 2011م الى مساحة للتناحر على السلطة وطرفا فيه، ولكن طالما انغمست في هذا الوحل يجب أن تساهم في إخراج البلاد من مأزقها، وأن تصوغ مهماتها في إطار فكرة الدولة الليبية، تاريخيا كانت بنية يتشكل من خلالها النظام وليست هي النظام.

قد تكون القبيلة اليوم جزءا من الحلول العملية لتجاوز المرحلة الراهنة، يضع السياسيين والباحثين أمام ضرورة عدم الفصل المنهجي بين القبيلة والمجتمع السياسي في ليبيا، فالعلاقة الجدلية بين المستويين تؤدي إلى جعل القبيلة نقطة تمويل للمجتمع السياسي بالبرامج والكفاءات والعناصر، وتعتبر في هذا السياق عنصرا مساعدا على تأطير الجهد السياسي، واستدعائه في المكان المناسب واللحظة المناسبة شرط أن تخلو القبائل فيما بينها من الصراع، وفي ذات الحين فإن دور المجتمع السياسي تجاه القبيلة، يجب أن يكون متمحوراً حول تسييس من يريد التسيس من الأفراد وإلحاقه بمجال العمل الوطني المدني والسياسي، دون الإبقاء على أي دور سياسي باسم القبيلة، ومن الصعب الوصول إلى هذه المعادلة الجدلية في الوقت الراهن، نظرا لحدة التوتر التي يعيشها الليبيون سواء في مواجهة الإرهاب ووسائله المحلية والخارجية ، أم في مواجهة الخلافات السياسية بين الفرقاء الذين عجزوا إلى حد الآن، وبعد طول مفاوضات عن الوصول إلى صيغة نهائية لحكومة وحدة وطنية قادرة تحد من التدخلات في سيادة الدولة وتنفذ مشاريعها في التنمية والخدمات، وتقفل الباب امام الاطماع الخارجية في التدخلات السياسية والادارية.

الإرهاب هو المغذي الأول لأعمال الانتقام بين القبائل وبين المدن، وهو الأداة التي من خلالها تتحول الصراعات إلى حروب مسلحة تزيد من تعقيد الأمور، وتحوّل أي خلاف حول مشكلات بسيطة إلى اقتتال، اي قضية تهم المواطن او الدولة تتطلب الحرب كما حدث في غرغور او القره بوللي او سرت او بعض المناطق الشرقية؟، الحرب على الإرهاب لم تكن عملية تأتي من فراغ، فالإرادة السياسية الجادة في القضاء عليه تعد شرطا رئيسيا يجب أن تستجيب له كل الأطراف، الحكومات التي تتشكل لا يمكن لها أن تكون جادة في الحرب على الإرهاب، نظرا لأن بعض الأطراف متمسكة بمحاور خارجية لها مصلحة في وجود جماعات متطرفة، وتطرح هذه التصريحات مستوى آخر من التعقيدات المترابطة بين ما هو ميداني بوجود العناصر المتطرفة المسلحة، وبين ما هو سياسي بوجود أطراف سياسية تمثل غطاء لتلك العناصر، ويظهر الأفق غامضا عندما يضاف إلى هذا الواقع إشكال فشل الأطراف الدولية في إيجاد مخرج للأزمة، حيث الأولويات مختلطة وليست واضحة في ذهن أي جهة، فالكل له أجندة مرتبط بها ومجموع القوة في كل هذا هو صفر حسب ما يؤكده خبراء، إذ لا توجد قوة سياسية في ليبيا قادرة على الحسم في بعض الملفات الشائكة، أو تكوين أجندة أولويات تقود إلى مخرج، أن المعضلة الآن تكمن في أن التاريخ سوف يكتب عن جشع القبائل في الاستحواذ على السلطة والثروة دون التفكير في المستقبل وفي الاجيال القادمة، هذه مرحلة استثنائية وحرجة سوف تمر وسيدفع ثمنها غال والخاسر الاكبر الاجيال القادمة.

قبائل في الجنوب الليبي مزقتها الحروب والفتن، وفككت صفوفها التدخلات والتجاذبات غير الليبية، فتقطعت أرحامهم وصاروا شتاتاً لا يجمعهم رأي وليس لهم دليل، وفي وحدتهم توازن في ظل غياب مفهوم المواطنة وسيادة القانون، فقبائل وادي الشاطئ وسبها التي كانت فاعلة في الماضي، دب الخلاف بين أبناء القبيلة الواحدة فبدلاً من توجيه بنادقهم لحماية

الحدود وتأمين مصادر الطاقة، وجهوها إلى صدور جيرانهم واصهارهم واقربائهم فكانوا سببا في اشعال نيران الفتنة، وفي ضعضعة الأمن القومي حتى آلت الأمور إلى ما وصلت اليه اليوم، السبب عدم ادراكهم لخطورة المرحلة، فها هي الامور تسير الى الاسوأ يوم بعد يوم.

بلغت درجة القطيعة في سبها حاضرة فزان إلى أن نشأت فيها عصبية القبيلة والعائلة، وبرز جدل عقيم بين البادية والحاضرة والنتيجة فشل ذريع في ظهور اجماع على قيادة تستطيع ادارة البلاد، لقد تصدع المجتمع المدني أمام طغيان المجتمع القبلي، وبات الشباب ضحية لمستنقع القبلية، وشباب المناطق الجنوبية منقسم كل على نفسه يغرد خارج الزمان والمكان، والنخب المثقفة لسان حالها يقول ليس بالإمكان أكثر مما كان، وقد صار أهالي فزان مظهراً للجمود السياسي والاجتماعي، فقد كان يُنتظر منهم دوراً فاعلا في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ البلاد، ولكنهم ظلوا متفرجين على هامش المشهد في حالة استلاب، فمنهم من انضوى تحت وصاية قبيلته ومنهم من صار يتبع جماعة تسوق انها صاحبة مشروع، حتى كره بعضهم مناداتهم بالأهالي لأنها صارت مسبة ومنقصة في نظرهم، لقد فوت هؤلاء وهم ثقل مؤثر فرصة قد لا تتكرر في استرداد كرامتهم، فإذا ما ظلوا بهذا المستوى من الوعي فلن يكون لهم دور في المستقبل المنظور، وبالتالي لن يكون لهم حظا من التاريخ ولا مكانا في الخارطة السياسية، وسيظلون يدورون في فلك غيرهم، فحتى القوى الدولية التي تعمل في الجنوب الليبي، لم يولوا لهم اهتماما يُذكر وفي ذلك دلالات لمن أمعن النظر في وضعية الجنوب.

المحور السادس: المواطنة .. مفهوم الهوية:

الهوية شعور وجداني عند كل ابناء أي مجتمع، شعور عند الانسان المثقف وغير المثقف والمتعلم وغير المتعلم، وعند الفقير والغني والذكر والأنثى، وحتى عند الاطفال، ويرى فرويد إن الهوية ترتبط بخاصية أصيلة في الفرد، تتمثل في غريزة الانتماء وهي تعبر عن ارتباط عاطفي له بجماعة ما، وينعكس ذلك على سلوكه في المجتمع بما في ذلك سلوكه السياسي، شعور الهوية والانتماء هو شعور أصيل متجذر في الفرد وفي الجماعة، تتأثر الهوية بمعتقدات الناس وشعورهم بالانتماء ثم باللغة والدين والثقافة، وتتأثر بالاتجاهات السياسية والإيديولوجية المتنافسة والمختلفة، وبعملية انصهار العوامل الديموغرافية والثقافية، في إقليم جغرافي ما من خلال وسائل المصاهرة والمجاورة، وتتطور الهوية الوطنية وتتغير فيُعاد تشكيلها من حيث النسل والنسب، وكذلك من حيث الثقافة والمعتقدات.

يعود أصل كلمة المواطنة ومدلولها إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة، والكلمة من(Polis) وكانت تعني المدينة، وتستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الفرنسية (Citoyenneté)، وهي مشتقة من كلمة (Cité) وتقابلها باللغة الإنجليزية كلمة (Citizenship) المشتقة من كلمة (City) أي المدينة(1)، أما المواطنة بمعناها اللغوي العربي فهي مشتقة من كلمة (وطن)، وهو بحسب كتاب لسان العرب لابن منظور الوطن هو المنزل وهو موطن الإنسان ومحله، والموطن ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، واستوطن الانسان الارض أي اتخذها وطنا له(2)، المواطنة في الاصطلاح هي صفة (المواطن) الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى الوطن، ومن الحقوق حق التعليم، حق الرعاية الصحية، حق العمل، أما الواجبات فمنها الولاء للوطن والدفاع عنه، وواجب أداء العمل وإتقانه.. إلخ، وبناء عليه (فالمواطنة) علاقة الفرد بدولته وهذ العلاقة تحددها القوانين والوثائق المنبثقة عنه، والتي تحمل وتضمن معنى المساواة بين من يسمون مواطنين، وتحيل المواطنة باعتبارها مفهوم قانوني إلى شرطين:(2)

1– شرط الدولة الوطنية: وما يستتبع ذلك من إقامة مجتمع وطني يقوم على اختيار إرادة العيش المشترك بين أبنائه.

2– شرط النظام الديمقراطي: ومتطلباته للتوازن بين الحقوق والواجبات، فالمواطنة

مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة، منها ما هو مادي قانوني ومنها

ما هو ثقافي سلوكي، ومنها أيضا ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغه تدريجيا، لذلك فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري وقد عرفها

1-ياسين، السيد: المواطنة في زمن العولمة ، الدار المصرية للطباعة ، القاهرة ، 2002 ، ص 22 .

2-بشير نافع ، سمير الشميري ، علي خليفة الكواري (" المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية " مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2001 ص 27)

ياسين: (ليست المواطنة جوهرا يعطي مرة واحدة وللأبد)(1)

يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية بما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية، بدون تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، ويرتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على ثلاث قيم محورية هي(2)

أ- قيمة المساواة: التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في هذا اللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومات التي تساعد على هذا، التي تنعكس في العديد من

الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجها ضد الدولة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

ب- المسئولية الاجتماعية: التي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترم حرية وخصوصية الآخرين، ويعتبر مفهوم المواطنة نسبة إلى الوطن الذي هو مولد الإنسان، ويتسع معنى المواطنة ليتمثل التعلق بالبلد والانتماء إلى تراثه التاريخي ولغته وعاداته، يشكل مفهوم المواطنة في سياق حركة المجتمع وتحولاته، وفي صلب هده الحركة تنسج العلاقات وتتبادل المنافع وتخلق الحاجات وتبرز الحقوق وتتجلى الواجبات والمسؤوليات، ومن تفعل كل هده العناصر يتولد موروث مشترك من المبادئ والقيم والعادات والسلوكات، يسهم في تشكيل شخصية المواطن ويمنحها خصائص تميزها عن غيرها، وبهذا يصبح الموروث المشترك حماية وأمانا للوطن والمواطن، فالمواطنة هي حقوق وواجبات وهي أداة لبناء مواطن، قادر على العيش بسلام وتسامح مع غيره على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعدل، قصد المساهمة في بناء وتنمية الوطن والحفاظ على العيش المشترك فيه، ولمفهوم المواطنة أبعاد متعددة تتكامل وتترابط في تناسق تام كما يلي(3):

1-بعد قانوني يتطلب تنظيم العلاقة بين أداة الحكام والشعب، استنادا إلى العقد الاجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.

2-بعد اقتصادي اجتماعي يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للبشر، ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

1-ابن منظور" لسان العرب " دار صادر بيروت . 1968 ، المجلد 13 ص .451

2-كوزيف، بيتر: البحث عن الهوية، دار الكتاب الجامعي ، ترجمة ، سامر جميل رضوان، 2010، 25.

3-ابن منظور" لسان العرب " دار صادر، بيروت ، المجلد 13 ص 451.

والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية، ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتنميط، وفي كلمة واحدة يمكن اعتبار المواطنة.

تتجلى المواطنة في أربعة نواظم(1):

أ- **الانتماء**: أي شعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما، وفي مكان ما (الوطن) على اختلاف تنوعه العرقي والديني والمذهبي، مما يجعل الإنسان يتمثل ويتبنى ويندمج مع خصوصيات وقيم هذه المجموعة.

ب- الحقوق: التمتع بحقوق المواطنة الخاصة والعامة، كالحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم، والعمل والخدمات الأساسية العمومية وحرية التنقل والتعبير والمشاركة السياسية.

ج- الواجبات: كاحترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية والدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة مع المواطنين والمساهمة في بناء و ازدهار الوطن.

د- المشاركة في الفضاء العام: المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وتدبير المؤسسات العمومية والمشاركة في كل ما يهم تدبير ومصير الوطن، زمن النظام السابق كان الطوارق والتبو شانهم شان الليبيين في كل شيء، يشاركون في سلطة الشعب من حلال المؤتمرات الشعبية.

إن المواطنة محضنا للهوية وللخصوصيات الحضارية، تستسلم وضعها في محطيها الإقليمي والدولي، عن طريق الانفتاح على كل الأوطان والاطلاع على تجارب الآخرين، فالانغلاق يؤدي إلى الجمود والاضمحلال والاندماج والتلاقح، المتزن يؤدي إلى التطور والازدهار وغاية المواطنة على المواطن إن تمكن الإنسان من آليات التنمية الذاتية، تجسد في الغيرة على الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه والمشاركة الفعالة في التنمية، ومن مزايا التربية على المواطنة أنها تعيد التوازن بين ما هو محلي وما هو خارجي، للتخفيف من وطأة قيم العولمة وما ترتب عنها من انهيار للحدود بين الثقافات المحلية والعالمية، وما صاحب ذلك من أثار سلبية، وذلك للمحافظة على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية بشكل يضمن الانتماء الذاتي والحضاري للمواطن، وتتجلى أهمية التربية على المواطنة في أي بلد ترسخ الهوية العربية الإسلامية والحضارية بمختلف روافدها في وجدان المواطن، كما ترسخ حب المواطن والتمسك بمقدساته تعزيز الرغبة في خدمته وفي تقوية قيم التسامح والتطوع والتعاون والتكافل الاجتماعي.

الخلاصة: الموقع: تتمتع ليبيا بموقع جغرافي استراتيجي يربط بين المغرب والمشرق العربيين، وبين اوروبا الصناعية وافريقيا المواد الخام، ومثلما يعطيها بحرها في الشمال اهمية سياسية وامنية واقتصادية يعطيها جنوبها نفس الاهمية، وفي ذات

1- المسكيني، فتحي: الهوية والزمان ، دار الطليعة ، طبعة اولى، بيروت، 2001، ص، 78.

الوقت ينبهها الى مخاطر الشمال، فاذا زحوفات الغرب عام1811 و1911و2011 قد تتكرر في الجنوب، وه وفزان كان مصدرا لحضارة ليبية عريقة هي الحضارة الجرمانية والتي اعتبرها المؤرخ الايطالي (ماتنجلي) اول حضارة ليبية مزدهرة.

التركيبة السكانية في الجنوب هي فسيفساء من العرب الليبيين والطوارق، ومؤكداً ان الطوارق عرب من صنهاجة، ومن تبو ليبيين وغير ليبيين، ومعلوم ان الجنوب شهد معالم حضارية قديمة، آثارها تؤكدها الرسومات والنقش على احجار جبال تيبيستي واكاكوس وغيرها، وتثبتها كتب التاريخ، وكذلك جنسيات افريقية اخرى، قبائل الجنوب اكثر تعصباً من قبائل المناطق الليبية الاخرى، وبقدر ما للعصبية من مزايا فإنها اضرت بالسلام في الجنوب ولم تكن سداً منيعاً امام توغل الأفارقة في الجنوب. والجنوب الليبي مكمن الثروة الليبية من نفط وغاز وذهب ومياه وطاقة شمسية، تتكالب عليه دول غربية وجدت براحها ما بعد 2011، وتعمل فرنسا علنا بغية احتلالها للجنوب بطريقة او اخرى بل رسمت خريطة تربط الجنوب بالبحر عن طريق سرت، الى جانب فرنسا وبعد انهيار النظام الذي كان مانعا اهذه الاطماع ، جعل حتى الامارات وقطر وايران تعمل في الجنوب لسرقة الذهب، والجزائر تعمل لضم جبال اكاكوس احد المعالم السياحية العالمية الخمس الليبية المسجلة في سجل منظمة اليونيسكيو. الجنوب يحتاج الى وقفة جادة من الدولة في تقوية الامن ليبقى سكان الجنوب في اراضيهم، ويجب ان تكون المواطنة واحدة لكل سكان الجنوب دون تفرقة، وان توفر كل احتياجات المواطنين من خدمات، لكل مواطن حقوقه وعليه واجباته.

المقترحات:

1-البحث عن مرتكبي المجارم من المتاجرة في العملة والمواد الغذائية والمحروقات والمخدرات ..الخ.

2-اعادة تنظيم برنامج الاستقرار للجنوب، بتقوية الامن وتوفير كل احتياجات المواطن

3- مراجعة الاتفاقيات الموقعة بين ليبيا ودول الجوار حول الدخول والعمل وتبادل المساجين.

4-اعادة تنظيم امن الحدود للحد من التهريب.

5- دراسة منح الكتيب الوطني والصرف للسلع الغذائية والوقود للمواطن الليبي.

6-دراسة علمية لرفع اسعار الوقود واعادة النظر في توزيع محطات الوقود.

المصادر و المراجع :

1- اوليفر، رولاندو فيج جون: تاريخ افريقيا، ترجمة محمود، مكتبة القاهرة، .1964

2- الغول، عبد القادر علي: الاهمية الجيوسياسية لموقع ليبيا وانعكاساته وعلاقته الدولية، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة دكتوراه، قسم الجغرافيا، جامعة دمشق، غير منشورة، .2012

3- احمد، جميلة خميس ابراهيم: جيوبوليتيكا الدولة الليبية، واثرها على توزيع على التوزيع السكاني، دراسة في الجغرافيا السياسية، جامعة طرابلس، كلية الاداب، 2018.

4- الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006.

5- المرادي، محمد خليل : سلك الدرر في اعيان القرن الثاني عشر، مكتبة بولاق، مصر، بلا تاريخ.

6- البرغوثي، عبد اللطيف محمود: التاريخ الليبي القديم، منشورات الجامعة الليبية، 2007، ص، .178

7- البرغوثي، عبد اللطيف محمود: التاريخ الليبي القديم، منشورات الجامعة الليبية، 2001-الزوكة، محمد خميس، جغرافية المياه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، .1998

8- الاثرم رجب عبد الحميد، مصدر سابق.

9- النقرة، اكناته: الطوارق نت الهوية الى القضية، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مطبعة (طوب بريس، الرباط)،.2014

10- اشرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، طبعة2، منشأة المعارف، مصر، بلا تاريخ.

11- بشير نافع ، سمير الشميري ، علي خليفة الكواري (المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2001 .

12- بيشون، جاك: المسألة الليبية في تسوية السلام، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، .1995

13- عبد الناصر، عطية عادل: ليبيا الموقع الجغرافي واثرها على وزنها السياسي المطبعة الوطنية ، بنغازي ،2018 .

14- هنري، حبيب: ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر ابراهيم،، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان .1989

15- ليون، جون فرنسيس: من طرابلس الى فزان ،الدار العربية للكتاب، ترجمة مصطفى محمود ،بلا تاريخ.

16- ليبيا بعد 2017 ماجستير، غير منشورة، جامعة ام درمان ، السودان، 2005. ص، 32. تاريخية، ترجمة علي ضوى، طرابلس، ط1، سنة 1991م، ص، 92.

17- مناع، محمد عبد الرزاق: الانساب العربية في ليبيا، مكتبة التمور، بنغازي، 2007.

18- مؤنس ، حسين : الشرق الاسلامي في العصر الحديث ، القاهرة ، .1938

19- عمر، عمر عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي ، مصدر سابق.

20- فشيكه، مسعود: انهيار حكم الأسرة القرهمانلية في ليبيا (1795-1835)، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1966.

20- ياسين، السيد: المواطنة في زمن العولمة ، الدار المصرية للطباعة ، القاهرة ، 2002 .

جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الانترنت

أ. سارة أبو بكر كريدان- كلية القانون – جامعة طرابلس khaledjoker54@gmail.com

الملخص:

شهد العالم في القرنين الأخيرين جملة من الاختراعات الهامة المؤثرة في حياة الإنسان، إلاَّ أن أحد أهم هذه الاختراعات وأكثرها تداولاً في أيامنا هذه يتمثل في شبكة الإنترنت كعالم افتراضي، ورغم ما قدمته هذه الشبكة من مزايا وخدمات عجَّ بها هذا العالم، ليكسب الإنسان أداة ووسيلة اتصال وتواصل حقيقية من حيث الأثر، افتراضية من حيث التعايش والوجود التكويني، إلاَّ أنها ساهمت إلى حد كبير في نمو واستفحال ظاهرة استغلال الأطفال في المواد الإباحية التي تعد من أخطر صور الاستغلال الجنسي له، وما ينجم عنها من أضرار جسيمة يمكن أن تعصف بنموه النفسي والعقلي والاجتماعي، وأمام هذا الواقع الذي تخطي الحدود الوطنية، تسارعت الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، وتدخلت العديد من التشريعات الحديثة وجرَّمت هذا الأسلوب المستحدث من الاستغلال الجنسي لهذه الفئة الضعيفة .

الكلمات المفتاحية: استغلال الأطفال، المواد الإباحية، شبكة الانترنت.

Summary

In the last two centuries, the world has witnessed a number of important inventions affecting human life. However, one of the most important and widely circulated of these inventions these days is represented by the Internet as a virtual world, and despite the advantages and services that this network has provided; this world has become abundant, so that humans gain a tool and means of communication. And communication is real in terms of impact, virtual in terms of coexistence and formative existence, but it is Communication and communication are real in terms of impact, virtual in terms of coexistence and formative existence, but they have contributed greatly to the growth and exacerbation of the phenomenon of exploitation of children in pornographic materials, which is considered one of the most dangerous forms of sexual exploitation of children, and the resulting serious damage that can ravage their psychological and mental development. Socially, in the face of this reality, that transcends national borders, international efforts have accelerated to combat this phenomenon, and many modern legislations have intervened and criminalized this new method of sexual exploitation of this vulnerable group.

Keywords: child exploitation, pornography, the Internet.

مقدمة :

لقد أدي ظهور شبكة الإنترنت إلى ثورة عالمية في مفاهيم الاتصال الشخصي، وتبادل المعلومات وهو ما حقق مفهوم القرية الكونية التي تنبأ بها كثير من العلماء ورغم ما قدمته شبكة الإنترنت من مزايا في حقل المعلومات والاتصال من جوانب غاية في الإيجابية، إلا أن هذه الشبكة وفرت أكثر الوسائل فعالية وجاذبية لصناعة ونشر المواد الإباحية والجنسية[1] والتي غالباً ما يكون موضوعها أطفال، ويعد التعامل في المواد الإباحية للأطفال عبر الإنترنت أحد صور الاستغلال الجنسي التي لا تزال تتطور بوتيرة مخيفة، حيث أضحت صناعة مربحة تقدر سوقها العالمية بمليارات الدولارات[2] وثمة أسباب متعددة ساهمت في ذلك لعل أهمها انتشار صناعة المواد الإباحية والفراغ التشريعي في الدول لمكافحة هذه الجريمة، والإقبال المتزايد للأطفال على الإنترنت[3]

وتتعدد وتتنوع الوسائل الإلكترونية المتاحة لارتكاب هذه الجريمة ومنها: البريد الإلكتروني، المواقع الترفيهية والإباحية، وأيضاً منصات التواصل الاجتماعي حيث يتم عرض صور الأطفال عراة أو شبة عراة في صفحات مثيرة على شبكة الإنترنت يكون هدفها جعل الطفل بضاعة جنسية أو كمحفز جنسي[4] فقد يظهر الطفل وهو يمارس أنشطة جنسية بينة وحقيقية، أو تكشف بعض أجزاء جسمه بشكل فاحش يجعله بثير الرغبة أو اللذة الجنسية، وقد يتعلق الأمر بطفل أو عدة أطفال، أو بطفلين أو أكثر يقومون بممارسات جنسية بمشاركة بالغين أو بدونها،

يظهرون في الصورة أو لا يظهرون وهذا ما يعرف بإباحية الأطفال الحقيقية، أما إباحية الأطفال المزيفة أو المحاكاة، فهي تتمثل في إنتاج صورة مركبة على شبكة الإنترنت لأطفال غير حقيقيين يمارسون نشاطاً جنسياً، وبغض النظر عن واقعية هذه الصور، فهي توهم بأن الفاعلين أطفال[5]

إن استغلال الأطفال في هذه المواد إضافة إلى كونه يشكل نوعاً من العبودية المعاصرة، هو أيضاً جريمة ضد الطفولة وانتهاكا لحقوق الإنسان كونه يشكل اعتداءً جنسياً يجعل من الطفل شيئاً جنسياً وتجارياً، وهو عمل تنجم عنه أضرار جسيمة يمكن أن تعصف بالنمو النفسي والعقلي والاجتماعي للطفل، إضافة إلى ما قد تؤدي إليه من حمل مبكر للفتيات والأمراض المعدية عن طريق الجنس[6] لذلك كتف المجتمع الدولي جهوده في مكافحة هذه الظاهرة التي شكلت صورة حديثة من صور الاسترقاق والاستعباد وللإنسان، عبر إصداره للعديد من الاتفاقيات والبروتوكولات والمؤتمرات الدولية، وتدخلت العديد من التشريعات الجنائية الحديثة وجرَّمت هذا الأسلوب المستحدث من الاستغلال الجنسي للأطفال.

وتكمن أهمية موضوع البحث في كونه يسلط الضوء على جريمة تعد من أخطر الجرائم المستحدثة التي ترتكب عبر الإنترنت، كما تتجلى أهميته في التعرف على الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة هذه الجريمة.

وتتمثل **أهداف البحث** في تحديد مدى فعالية التشريعات الوطنية والاتفاقيات والمواثيق الدولية في مواجهة هذه الجريمة.

أمَّا المنهج المستخدم في هذه الدراسة فهو المنهج التحليلي الذي يتم عن طريقه عرض ومناقشة النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع، إلى جانب استخدام المنهج المقارن كلما أمكن ذلك.

أمَّا إشكالية البحث تتمثل في تحديد مدى فعّالية التشريعات الوطنية وكذا المواثيق والاتفاقيات الدولية في الحد من جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت؟

وبناءً عليه ستكون خطة البحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: موقف التشريعات الوطنية من جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت.

الفرع الأول: موقف التشريعات العربية.

الفرع الثاني: موقف التشريعات الغربية.

الفرع الثالث: موقف المشرع الليبي.

المطلب الثاني: الجهود الدولية المرصودة لمكافحة جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت.

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية التي تحظر التعامل في المواد الإباحية للأطفال.

الفرع الثاني: محاربة جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت من خلال المواثيق الدولية والإقليمية.

الفرع الثالث: المؤتمرات الدولية المناهضة للتعامل في المواد الإباحية للأطفال.

المطلب الأول: موقف التشريعات الوطنية من جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت

لقد اختلفت التشريعات في معظم الدول على ألية مواجهة ظاهرة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت، فنجد بعض التشريعات قد أصدت قوانين خاصة للتعامل مع هذه الجريمة، في حين نجد أن غالبية الدول تعاملت معها بقوانين العقوبات التقليدية، وأيضاً قوانين الأخلاق والآداب العامة لمكافحة الجريمة ومعاقبة مرتكبها، عليه سنتناول في هذا المطلب موقف التشريعات العربية من هذه الجريمة (الفرع الأول) ثم نتطرق إلى موقف التشريعات الغربية منها (الفرع الثاني) أما الفرع الثالث فنعالج موقف المشرع الليبي.

الفرع الأول: موقف التشريعات العربية

لم تقم غالبية الدول العربية بوضع وسن قوانين خاصة لمكافحة هذه الجريمة حيث نجدها اكتفت بالنصوص التقليدية في قوانين العقوبات، في حين نجد بعض الدول العربية قد استعانت بقانون الطفل لمحاربة هذه الجريمة إلا أنه في بعض الدول نجدها قد قامت بإصدار تشريعات مستقلة تجرم جرائم الحاسب الآلي والإنترنت ومن بينها هذه الجريمة كمحاولة للتقليل منها، ومن بين هذه الدول مصر والجزائر والأردن، لذلك يتم تناول الموضوع من خلال الإشارة إلى ثلاثة تشريعات عربية فقط كنماذج على محاولة مكافحة هذه الجريمة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً : موقف المشرع المصري : حيث تطرق إلى هذه الجريمة في نص المادة 116 مكرر (أ) من قانون الطفل المصري التي تنص على أنه : " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من استورد أو صدَّر أو أنتج أو أعدّ أو عرض أو طبع أو روّج أو حاز أو بثّ أي أعمال إباحية فها أطفال أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل ويحكم بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأحوال المتحصلة منها وغلق الأماكن محل ارتكابها مدة لا تقل عن ستة أشهر، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها من قانون أخر يعاقب بذات العقوبة كل من:

أ. استخدام الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لإعداد أو لحفظ أو لمعالجة أو لعرض أو لطباعة أو لنشر أو لترويج أنشطة أو أعمال إباحية تتعلق بتعريض الأطفال أو استغلالهم في الدعارة والأعمال الإباحية أو التشهير بهم أو بيعهم.

ب. استخدام الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لتحريض الأطفال على الانحراف أو لتسخيرهم في ارتكاب جريمة أو على القيام بأنشطة أو أعمال غير مشروعة أو منافية للآداب ولو لم تقع الجريمة فعلاً)

ويرى بعض الفقه أن وسائل الاستغلال الجنسي للأطفال المنصوص عليها في المادة 116 مكرر (أ) جاءت لتشمل كافة الوسائل بما فيها الإنترنت والتلفاز والصور والمجلات وأجهزة المحمول.

وقد نصت المادة (96) من قانون الطفل المصري من بين حالات الطفل المعرض للخطر (6-إذا تعرض داخل الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها للتحريض على العنف أو الأعمال المنافية للآداب أو الأعمال الإباحية أو الاستغلال الجنسي ....)

وقد تضمنت هذه المادة عقوبة تسلط على الجاني وهي عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز خمسة ألاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين[7]

ثانياً : موقف المشرع الجزائري : إذ نص على تجريم هذا الفعل المشين، بموجب المادة 333 مكرر 1 والتي جاء فيها أنه : (يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 500.000 د ج إلى 10000.000 د ج كل من صور قاصراً لم يكمل 18 سنة بأي وسيلة كانت وهو يمارس أنشطة جنسية أساساً أو قام بإنتاج أو توزيع أو نشر أو ترويج أو استيراد أو تصدير أو عرض أو بيع أو حيازة مواد إباحية متعلقة بالقصر، وفي حالة الإدانة تأمر الجهة

القضائية بمصادره الوسائل المستعملة لارتكاب الجريمة والأموال المتحصل عليها بصفة غير مشروعة مع مراعاة حقوق الغير حسن النية[8]

والجدير بالذكر هو أن المشرع الجزائري في المادة المذكورة أعلاه لم يعالج جريمة استغلال القصر في المواد الإباحية باستخدام شبكة الإنترنت، وإنما عالجها بشكل تقليدي دون التطرق إلى شبكة الإنترنت[9]

ثالثاً: موقف المشرع الأردني: حيث تطرق إلى هذه الجريمة في قانون جرائم أنظمة المعلومات في المادة الثامنة منه التي نصت على أنه: (أ-كل من أرسل أو نشر عن طريق نظام معلومات أو الشبكة المعلوماتية قصداً كل ما هو مسموع أو مقروء أو مرئي يتضمن أعمالاً إباحية يشارك فيها أو يتعلق بالاستغلال الجنسي لمن لم يكمل الثامنة عشرة من العمر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن (300) ثلاثمائة دينار ولا تزيد على (5000) خمسة ألاف دينار.

ج. كل من قام قاصداً باستخدام نظام معلومات أو الشبكة المعلوماتية لغايات استغلال من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر أو في الدعارة أو الأعمال الإباحية، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن (5000) خمسة ألاف دينار ولا تزيد على (15000) خمسة عشر ألف دينار[10]

الفرع الثاني: موقف التشريعات الغربية

إن الدول الغربية لم تسلك مسلكاً موحداً لمكافحة هذه الجريمة على ما سنري، وهذا ما سيتم توضيحه وذلك على النحو الآتي:

أولاً: موقف المشرع الأمريكي

فقد أهتم المشرع الأمريكي بمحاربة هذه الظاهرة نتيجة ازدياد دعارة الأطفال على الإنترنت في الولايات المتحدة سنة 1955م، فكان أول جهد للكونغرس الأمريكي لتنظيم أوجه الإباحية للأطفال عبر الإنترنت سنة 1996م، بإصدار قانون آداب الاتصالات (CDA)، والذي جرّم نقل المواد الفاحشة للأطفال في أي مكان على الإنترنت[11]وأيضاً تجريم التصوير الإباحي للأطفال أي التقاط صور إباحية للأطفال أو الإعلان عن هذه الصور وعرضها، وعرَّف هذا الفعل بأنه : (كل تصوير مرئي يتضمن صورة أو فيلم أو فيديو أو رسم أو صورة مخلة بطريقة الكمبيوتر والمنتجة بوسيلة إلكترونية (قد تكون الإنترنت) أو ميكانيكية أو بأي وسيلة أخرى وذلك لأي سلوك جنسي مباشر :

1. إذا كان إنتاجه يقوم على استخدام طفل في وضع جنسي مباشر.
2. إذا كان هذا التصوير يبدو كما لو كان هناك طفل وضع جنسي مباشر.
3. إذا كان هذا التصوير قد صنع أو عُدِّل ليظهر طفلاً في وضع جنسي.
4. إذا تم إعلان أو توزيع أو دعاية للتصوير، بحيث يوصي أنه ينطوي على طفل في وضع جنسي مباشر[12]

ويعاقب هذا القانون بالسجن لمدة لا تقل عن خمسة عشر سنة (15)، لأي شخص يقوم بإنتاج أو توزيع صور جنسية للأطفال وبالسجن لمدة خمس سنوات (05) لأي شخص يقوم باستغلال الأطفال جنسياً.

كما أصدر المشرع الأمريكي قانون صنع إباحة الأطفال سنة 1996، حيث وسع نطاق التجريم للاستغلال الجنسي للأطفال بحيث يشمل استخدام أقراص الحاسب الآلي وكذلك الصور الافتراضية غير الحقيقية، وذلك في المادة 2252 فقرة 18 من قانون صنع إباحة الأطفال الأمريكيين[13]

وقد انتقد الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية وجمعيات الحريات الآخر ومركز المعلومات الخصوصية الإلكترونية والمحكمة العليا، قانون آداب الاتصالات الأمريكي لعام 1996م بكونه غير دستوري [14]، وكردة فعل على وصف المحكمة العليا بعدم دستورية القانون قام الكونغرس الأمريكي بإصدار قانون يعرف بالقانون (رقم 231/ ACT47. VSA) محاولة لتجريم أوجه الإباحية ضد الأطفال وذلك عام 1998م مع إقرار القانون حماية الأطفال على الخط (COPA) والذي يعرف أحياناً بقانون آداب الاتصالات الثاني (COPA)[15] حيث كفل الحماية للطفل من الاعتداء الجنسي والسيكولوجي معاً في المادة (1402 فقرة 2) وكذلك تجريم توزيع أي مواد ضارة على الأحداث المادة (1402 فقرة4) وكل هذا بصرف النظر عن وجود الحماية التي تحدد التوزيع على الإنترنت.

وبين المشرع الأمريكي أيضاً المواد الضارة بالقاصرين بأنها أي اتصالات أو صور او تصوير أو ملفات صور حية أو أدوات أو تسجيلات كتابية أو أية مواد من أي نوع إذا كانت فاحشة وعاقب أيضاً كل مجموعة تولدت لديها تطبق اتفاق معاصر لإيجاد أو لتوجيه المواد إلى القاصرين أو تعمدت الاستهواء أو خططته للقوادة أو لديها اهتمامات شهوانية وحظر أيضاً رسم أو وصف أو تصوير في أسلوب واضح للاعتداء على الأطفال أية وقائع حقيقية أو زائفة، أو أي اتصال جنسي حقيقي أو زائف أو أي وقائع شذوذ جنسي أو إباحية، أو إظهار الأعضاء التناسلية للبالغين حديثاً ذكوراً أو إناثاً .

وقد أخذ المشرع الأمريكي بعين الاعتبار الافتقار الأدبي والفني والسياسي أو القدرة العلمية للقاصرين وقد بين أن الشخص يعد قاصراً إذا لم يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً[16]

وفي عام 2000 صدر في الولايات المتحدة قانون لحماية الأطفال والذي فرض على المكتبات العامة استخدام مرشحات تحجب المواد الإباحية حتى تكون مستحقة للدعم الفيدرالي[17]

ثانياً: موقف المشرع الإنجليزي

فقد عني المشرع الإنجليزي بالتصدي للمواد الإباحية باختلاف أنواعها منذ إصداره لقانون الفحش لسنة 1959م و1964م، وقد عمل المشرع الإنجليزي على سد أوجه القصور في هذين القانونين بإصداره قانون حماية الأطفال لعام 1987، الذي جَرَّم في المادة الأولى قيام أي شخص بالتقاط أو أن يسمح بالتقاط أو إنتاج أي صور ضوئية أو صور ضوئية غير حقيقية مهينة لطفل وقام بتوزيعها أو عرضها[18] وقد جاءت هذه الحماية في ظل قانون العدالة الجنائية سنة 1988م

وقد عُدلت هذه التشريعات حديثاً بموجب قانون العدالة الجنائية والنظام العام لسنة 1994م والذي سد الثغرات التشريعية التي شابت التشريعات السابقة، وشمل الصور المستخدمة للاعتداء على الأطفال جنسياً عبر الإنترنت ووضع الصعوبات في تطبيق القوانين الوطنية على وسط مثل عموم الإنترنت الذي لا يعترف بحدوده[19]

وقد تضمن قانون العدالة الجنائية والنظام العام لسنة 1994 تجريم إنتاج الصور الزائفة المعالجة باستخدام الحاسب الآلي بشكل مغاير للحقيقة عن طريق التلاعب ببرامج الحاسب الآلي.

كما نصت المادة 160 من قانون العدالة الجنائية لسنة 1988م، والمعدلة بالمادة 84 من قانون العدالة الجنائية والنظام العام لسنة 1994م على أن (يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز 6 أشهر كل شخص يحصل على صور خليعة أو زائفة للأطفال بقصد حيازتها) عليه فإن قانون العدالة الجنائية والنظام العام الإنجليزي لسنة 1994 يعد من أهم القوانين المنظمة لأوجه الحماية للأطفال من الاستغلال الجنسي لهم في شتى صوره وخاصة في مواجهة التكنولوجيا الحديثة الممثلة في الإنترنت[20]

ثالثاً: موقف المشرع الفرنسي

حرص المشرع الفرنسي على تجريم هذا الفعل وعاقب عليه بموجب المادة 277 فقرة 23 من قانون العقوبات الجديد بالحبس والغرامة التي تصل إلى 30 ألف فرنك فرنسي كل من قام بغرض العرض يعمل أو تسجيل أو نقل صورة قاصر إذا كان لهذه الصورة طبيعة جنسية وتشدد العقوبة إلى الحبس لمدة 3 سنوات وغرامة 500.000 فرنك فرنسي إذا كان الطفل لم يتجاوز 15 سنة[21]

ولم يحدد المشرع الفرنسي ما إذا كانت صور الأطفال ذات الطبيعة الجنسية هي صورة حقيقية أم زائفة، مما يسمح بتطبيق النصوص القانونية على جميع أنواع الصور سواء كانت حقيقية أي لأطفال حقيقين أم مركبة بواسطة الحاسب الآلي، حيث أن المشرع الفرنسي قد جرَّم عمل صور جنسية للأطفال بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في عمل تلك الصور ما دامت قد اتجهت نية الجاني إلى عرضها[22]

كما جرّم المشرع الفرنسي كل فعل ينطوي على تسجيل أو نقل صور جنسية للأطفال أيا كانت الطريقة المستخدمة مادام ينوي عرضها فإن استخدام الجاني لشبكة الإنترنت في تحقيق ذلك فإن النشاط المادي لهذه الجريمة يتحقق، وقد عاقبت المادة 277 فقرة 24 (كل من صنع أو نقل أو عرض بأي وسيلة كانت رسالة تتسم بالعنف أو أن لها طبيعة جنسية أو من شأنها أن تخل إخلالاً جسيماً بالكرامة الإنسانية أو قام بالإتجار فيها بالحبس 3 سنوات وغرامة 50 فرنك فرنسي، إذا كان من الممكن أن يطلع طفل عليها[23]

الفرع الثالث: موقف المشرع الليبي

تصدي المشرع الليبي لهذه الجريمة في قانون الجرائم الإلكترونية رقم (5) لسنة 2022م، حيث نص في المادة (19) من ذات القانون على تجريم التعامل في المواد الإباحية عموماً، بغض النظر عما إذا كان محل المحتوى الإباحي شخص قاصر أم بالغ، بقوله أنه:(يعاقب الحبس وبغرامة لا تقل عن (1000) ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار وبناء كل من:

1. أنتج لغيره مواد إباحية بقصد توزيعها أو بثها عبر نظام معلوماتي.
2. عرض أو قدّم مواد إباحية للآخرين بواسطة نظام معلوماتي.
3. وزع أو بثّ أو نقل مواد إباحية للآخرين بواسطة نظام معلوماتي.
4. حصل على مواد إباحية لغيره عبر نظام معلوماتي لصالحه أو لصالح غيره.
5. حاز مواد إباحية لغيره على وسيط إلكتروني أو نظام معلوماتي.

ثم جاء في المادة (23) من ذات القانون ونص على أنه: (كل من استخدم شبكة المعلومات الدولية أو أي نظام إلكتروني أخر لغرض استغلال القصر في أعمال إباحية، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن (5000) خمسة آلاف دينار ولا تزيد على (15000) خمسة عشرة ألف دينار)

وينصرف التجريم في هذه المادة إلى سلوك الجاني الذي يركز في مشروعه الإجرامي على الإساءة للقاصر واستغلاله جنسياً من خلال تصويره بشكل مرئي وهو منخرط في فعل جنسي صريح أو محاك أو تصوير أعضائه الجنسية لاستخدامها في أغراض جنسية من الأساس، وعلته مرتبطة بما يمثله الاستغلال للفئة المراد حمايتها من انتهاك لإرادتهم والتوجه إلى الإتجار بهم ومعاملتهم كسلعة أو بضاعة لتحقيق مآربهم.

ولقيام وتحقيق هذه الجريمة يجب أن يتوافر الركن المادي الذي يتمثل في المظهر الخارجي للإرادة الإجرامية[24] عليه فإن الركن المادي في هذه الجريمة يتمثل في إتيان الجاني سلوك ينطوي على استغلال جنسي للقاصر(الطفل، فالسلوك الإجرامي فيها يتجسد في قيام الجاني بتصوير طفل مشارك في عرض أو عمل أو استعراض جنسي حقيقي أو مصطنع أو تصوير أعضائه التناسلية بغرض إشباع وإثارة الغرائز الجنسية معتمداً في ذلك على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، إذ قد يقوم الجاني بإجراء اتصالات في شكل رسائل صوتية ومرئية مباشرة، حيث تخول للجاني فرصة التقاط صور للقاصر في وضعيات جنسية حرجة بعد طلبه منه الكشف عن عورته وذلك بعد اعتماد أسلوب الإقناع والترغيب والتودد والملاطفة وتلبية الرغبات واللعب والمزاح والإغواء والإلحاح مع تحسيسه بنوع من الأمان إلى أن يرضخ ويستسلم الطفل من تلقاء نفسه للمستغل[25]

كما يتوافر الركن المادي بهذه الجريمة، إذا استخدم الجاني (المستغل) الإنترنت لإنتاج أو توزيع أو نقل أو عرض أو نشر أو بيع أو بث .... إلخ أنشطة أو أعمال إباحية يشارك فيها القاصر، وذلك بمجرد إثبات هذا السلوك دون توقف على نتيجة معينة، إذ قد يقوم الجاني بفعل إنتاج المواد الإباحية التي يكون موضوعها قاصراً بالاستعانة بأحد البرامج المتوفرة عبر الإنترنت، ويتمثل ذلك في إنتاج صور مركبة عبر الإنترنت أو أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات لأطفال غير حقيقين يمارسون نشاطاً جنسياً وبصرف النظر عن واقعية هذه الصور، فهي توهم المتلقي بأن الفاعلين هم أطفال[26] أو أن يقوم بنقل المواد الإباحية للقاصر من خلال النقل الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت أو بأي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، أو أن يقوم بعرضها عبر الإنترنت، بحيث تكون متاحة لعدد غير محدد من الناس، سواء كان ذلك بناءً على طلبهم أم من باب الترويج لتلك المواد بهدف التجارة[27] كما قد يتجسد سلوك الجاني في بيع المادة الإباحية المتعلقة بالطفل بنقل ملكيتها للغير مقابل ثمن لقاء ذلك، أو أن يلجأ الجاني إلى توزيع صور القاصر الإباحية عبر خدمة البريد الإلكتروني إلى مجموعة من الأشخاص[28] وغيرها من الأنشطة التي تعد صورة من صور التعامل في المواد الإباحية للطفل لاستغلاله كمحفز جنسي

ويتحقق الركن المعنوي بتوافر القصد الجنائي العام لدى الجاني، بعنصرية العلم والإرادة، العلم بأن ما يقوم به من سلوك مخالف للنظام العام والآداب وهو فعل مجرَّم قانوناً، إلى جانب علمه بأن الشخص الذي يتعامل معه طفل، وأن تتجه إرادته الحرة إلى استغلاله جنسياً عبر الإنترنت وإرادة تحقق النتيجة الإجرامية، ويشترط كذلك القصد الجنائي الخاص الذي يتمثل في غرض الجاني من الاستغلال هو إشباع الغرائز الجنسية سواء لحسابه أو لحساب آخرين[29]

أما على مستوى العقوبة فقد جمع المشرع الليبي بين عقوبتي السجن والغرامة حيث جعل العقوبة السجن الذي لا تقل مدته عن خمس سنوات، أما الغرامة فتتراوح ما بين (5000) دينار و(15000) ألف دينار، وذلك في حالة ما إذا كان سلوك الجاني يتمثل في استغلال القاصر جنسياً من خلال تصويره بشكل مرئي وهو منخرط في فعل جنسي صريح أو محاك أو تصوير أعضائه الجنسية بغرض إشباع وإثارة الغرائز الجنسية معتمداً في ذلك على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات (م/23 من قانون الجرائم الإلكترونية)

بينما جعل العقوبة في حالة ما إذا كان سلوك الجاني يتمثل في التعامل في المواد الإباحية المتعلقة بالطفل هي الحبس والغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار (م/19 من قانون الجرائم الإلكترونية)

وفي حالة الحكم بالإدانة تأمر الجهة القضائية بمصادره كل الأجهزة أو البرامج والوسائل المستعملة في ارتكاب الجريمة أو الأموال المتحصلة منها، كما تأمر بإغلاق المحل أو الموقع الذي ترتكب فيه الجريمة إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكه، إغلاقاً كلياً أو المدة التي تقدرها المحكمة، وذلك كله دون الإخلال بحقوق الغير حسن النية (م/50 من ذات القانون)

أيضاً وفي سبيل التصدي لهذه الجريمة، فإن المشرع الليبي قد فرض التزاما يقع على عائق الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات، يتمثل في حجب المواقع أو الصفحات الإلكترونية التي تعرض مواد إباحية مخلة بالآداب العامة ومنع الدخول أو الوصول إليها (م/8 من ذات القانون)

المطلب الثاني: الجهود الدولية المرصودة لمكافحة جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت

لفت الانتشار المتزايد لاستغلال الأطفال في العروض والمواد الإباحية اهتمام المجتمع الدولي، وإيماناً منه بخطورة مختلف أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال بما فيها استغلالهم في الأعمال والمواد الإباحية، تبني المجتمع الدولي العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحظر وتجرم استغلال الأطفال في المواد الإباحية، كما تعددت المواثيق الدولية التي تناولت هذا الموضوع باعتباره يمس فئة عمرية تحظي بالحماية، وعقدت عدة مؤتمرات دولية لمناهضة هذه الجريمة، لذا سنتناول في هذا المطلب الاتفاقيات الدولية التي تحظر التعامل في العروض والمواد الإباحية للأطفال (الفرع الأول) تم نتطرق إلى المواثيق الدولية التي تناولت الموضوع (الفرع الثاني) ونتناول في (الفرع الثالث) المؤتمرات الدولية المناهضة لهذه الجريمة

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية التي يحظر التعامل في المواد الإباحية للأطفال

حيث سنتناول في هذا الفرع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (أولاً) تم البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن حظر بيع الأطفال واستخدامهم في العروض والمواد الإباحية (ثانياً) تم الاتفاقية الأوروبية (بودابست) ثالثاً.

أولاً: الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

تنص المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادقت عليها كل دول العالم فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية والصومال، على التزام الدول الأطراف باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المادة (19) من الاتفاقية أيضاً على التزام الدولة بحماية الطفل من أشكال العنف كافة أو الضرر أو الإساءة البدنية والاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية[30]

كما نصت المادة (34) على أن " تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي ولهذه الأغراض تتخذ الدول الأطراف الخاصة، جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع:

أ. حمل أو إكراه الطفل على تعاطي أي نشاط جنسي غير مشروع.

ب. الاستخدام الاستغلالي للأطفال في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة

ج. الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الإباحية.

ولم تكتفي أحكام الاتفاقية بذلك بل ألزمت كذلك الدول الأطراف في المادة (39) باتخاذ كل التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل أخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهنية أو المنازعات المسلحة، ويجري هذا التأهيل وإعادة الاندماج في بيئة تعزز صحية الطفل واحترامه لذاته وكرامته "، وذلك لضمان شفائهم وإعادة دمجه في المجتمع[31]

وبالرغم من تعرض الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل إلى ظاهرة الاعتداء الجنسي ومنع تحريض الأطفال على ممارسة مختلف أشكال الجنس غير أنها لم تتطرق إلى مستجدات هذه الجريمة في الوقت الحالي، خاصة حماية الأطفال وشبكة الإنترنت التي تحرض الأطفال على ظاهرة الجنس من خلال المواقع الإباحية[32]

ثانياً: البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن حظر بيع الأطفال واستخدامهم في العروض والمواد الإباحية لعام 2001م

لقد صادقت 132 دولة على هذا البروتوكول، وقد صادقت عليه ليبيا بموجب القانون رقم 18 لسنة 2003، أقرت ديباجة هذا البروتوكول بمأساة استمرار بغاء الأطفال واستخدامهم في العروض والمواد الإباحية[33]وقد عرف البروتوكول هذه الجريمة في نص المادة (2) فقرة (ج) بقولها " يقصد باستغلال الأطفال في المواد الإباحية تصوير أي طفل بأي وسيلة كانت يمارس ممارسة حقيقية أو بمحاكاة أنشطة جنسية صريحة أو أي تصوير للأعضاء الجنسية للطفل لإشباع الرغبة الجنسية أساساً[34]وتوصي لجنة حقوق الطفل بإلحاح الدول الأطراف والمجتمع الدولي باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوفير حماية كاملة للأطفال وتختها لجنة حقوق الطفل على أن تحظر محدد حيازة المواد الإباحية المستغلة للأطفال، وحسبما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة الثالثة من البروتوكول يجب على كل دولة أن تحرص على أن يشمل قانونها الجنائي حظر إنتاج المواد الإباحية المستغلة للأطفال وتويعها ونشرها أو حيازتها للأغراض المذكورة أعلاه، سواء ارتكبت هذه المخالفات فردياً أو بشكل منظم على الصعيد المحلي أو عبر الحدود الوطنية[35]

كذلك ألزمت الفقرة الثالثة من المادة الثانية كل دولة طرف في البروتوكول بأن تتخذ "التدابير اللازمة التي تجعل هذه الجرائم موجبة للعقوبات المناسبة والتي تضع في الاعتبار خطورة طابعها" كما ألزمتهم في الفقرة الرابعة من المادة الثانية " باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد مسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن الجرائم المحددة في الفقرة (1) من هذه المادة ورهناً بالمبادئ لتلك الدولة الطرف قد تكون مسؤولية الأشخاص الاعتبارية هذه جنائية أو مدنية أو إدارية[36]

ثالثاً: الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية (بودابست) لعام 2001

وقد جاء في هذه الاتفاقية تجريم الإنتاج أو النشر غير المشروع للمواد الإباحية الطفولية عبر النظم المعلوماتية في المادة (9) منها، حيث صنفت ضمن ما يعرف بالجرائم المتصلة بالمحتوي، ولقد دعت هذه الاتفاقية من خلال الفقرة الأولى من تلك المادة على وجوب اتخاذ الإجراءات التشريعية وغيرها من الإجراءات التي تراها الدول الأعضاء ضرورية لتجريم هذه الأفعال بقوانينها المحلية وذلك عند ارتكابها عن عمد ودون وجه حق:

- إنتاج مواد إباحية طفولية بغرض نشرها عبر نظام معلوماتي.
- تقديم أو إتاحة مادة إباحية طفولية عبر نظام معلوماتي.
- النشر أو النقل لمادة إباحية أو طفولية عبر نظام معلوماتي.
- الحصول على مادة إباحية أو تزويد الغير بمادة إباحية طفولية عبر نظام معلوماتي.
- حيازة مادة إباحية طفولية في نظام معلوماتي أو في أي وسيلة التخزين البيانات المعلوماتية.

كما حددت الاتفاقية مفهوم المادة الإباحية بشمولها لكل مادة إباحية التي تتخذ إحدى الصور التالية:

أ. اشتراك قاصر في سلوك جنسي صريح.

ب. استغلال قاصر في أي سلوك جنسي فاضح.

ج. صور خيالية أو واقعية تظهر قاصر بسلوك جنسي صريح.

وقد عرفت الاتفاقية مصطلح قاصر بأنه أي شخص عمره أقل من الثامنة عشر ومع ذلك فإنه يمكن لأي طرف أن يستوجب حداً عمرياً أقل بشرط ألا يقل عن السادسة عشرة سنة[37]

فاتفاقية بودابست تعد الخطوة الأولى في مجال تكوين تضامن دولي مناهض لجرائم الاستغلال الجنسي للأطفال التي تتم على شبكة الإنترنت، حيث تهدف إلى توحيد الجهود الدولية في مجال مكافحة هذه الجرائم[38]

الفرع الثاني: محاربة جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت من خلال المواثيق الدولية والإقليمية

نظراً لزيادة المواد الإباحية للأطفال والانتشار الواسع لها مما زاد في شدة الخطر على هذه الفئة، قامت الدول التي تجمعها روابط اقليمية ببعضها البعض إلى حماية حقوق الطفل من خلال مواثيق نظمتها وعملت على أن تكون كمرجع لها في حقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل بصفة خاصة، لذلك سنتناول في هذا الفرع الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته (أولاً) وميثاق حقوق الطفل العربي (ثانياً) في حين نتناول الميثاق الاجتماعي الأوروبي (ثالثاً)

أولاً: الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته الخاص بحمايته من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت

حيث أصدر الاتحاد الأفريقي في يونيو 1990م وثيقة رسمية تعزز وتحمي حقوق الطفل في منظومة حقوق الإنسان الأفريقي، ودخلت هذه الوثيقة حيز التنفيذ في نوفمبر 1999م، حيث تلتزم الدول بحقوق الطفل التي ينبغي على الدول الافريقية ضمانها داخل نطاقها، وقد تبنت ليبيا هذا الميثاق في 1998/9/9م[39] وأبرز المواضيع التي تناولها الميثاق هو الاستغلال الجنسي للأطفال من خلال المادة 27 منه التي نصت على أنه:

- تتعهد الدول أطراف هذا الميثاق بحماية الطفل من كافة أشكال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وتتخذ بالخصوص الإجراءات لمنع:

أ. إغراء أو إكراه أو تشجيع الطفل على المشاركة في أي نشاط جنسي.

ب. استخدام الأطفال في الدعارة أو الممارسات الجنسية الأخرى.

ج. استخدام الأطفال في الأنشطة والعروض الإباحية ورغم الجهود المبذولة لحقوق الطفل وضمان الرفاهية اللازمة لم تكن بالمستوى المطلوب، فغالبية الأطفال مازالت أوضاعهم مهددة وتنتهك حقوقهم في الدول الأفريقية[40]

ثانياً: ميثاق حقوق الطفل العربي لحمايته من الاستغلال عبر الإنترنت

حيث تم إقراره سنه 1983م في الجامعة العربية وقد نص على مجموعة من الحقوق التي تهتم بتنمية الأطفال ورعايتهم وكذا حمايتهم من أي شكل من أشكال العنف وغيره، وأيضاً حماية الأسرة باعتبارها نواة المجتمع والالتزام بإعلان حقوق الطفل لسنة 1959 والحفاظ على الخصوصية العربية[41]

وتمثلت الوثيقة لما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الطفل وغيرها من المواثيق، والأهداف المتضمنة في ميثاق جامعة الدول العربية وكذا في نظم وكالاتها المتخصصة وارتكز الميثاق على المبادئ التالية:

أ. يهدف الميثاق إلى حماية الطفل من الاستغلال الجنسي من خلال نص المادة (10) منه بنصها على ذلك.

ب. تحظر السخرة والاتجار بالأفراد من أجل أو الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو أي شكل أخر أو استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة[42]

ولكن بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن هناك ما يعيب على الميثاق، حيث أنه تتغلب عليه الجوانب التوجيهية إذ يعتبر خطة عربية وتوجيهات إرشادية في مجال الطفولة، ولهذا فهو يحتاج إلى مراجعة وإعادة النظر خاصة بعد صدور اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة التي صادقت عليها معظم الدول العربية[43]

ثالثاً: الميثاق الاجتماعي الأوروبي لمحاربة استغلال الأطفال عبر الإنترنت

هو عبارة عن ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي الذي بدأ العمل به في ديسمبر 1962م، حيث أعلن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الأوروبية للنص الرسمي للميثاق في مدينة (نيس) الفرنسية وذلك للتأكيد على الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي بشكل عام[44]

وقد انبثق هذا الميثاق من ميثاق حقوق الإنسان الأوروبي والذي قرره الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 1950 ويتكون من عدد من دول أوروبا، ويكمن غرضه أساساً بتعزيز وحماية حقوق الطفل[45]

وقد بينت المواد 24 و32 من الميثاق حقوق الطفل في الحماية والرعاية كما وضحت الرفض الصريح للاتحاد الأوروبي لاستغلال الأطفال أو تشغيلهم

حيث نصت المادة 23 بقولها:" يحظر تشغيل الأطفال .... ويجب حمايتهم ضد الاستغلال الاقتصادي"

يقصد بالاستغلال الاقتصادي في هذه المادة هو استخدام الأطفال في أعمال الدعارة والمواد الإباحية للحصول على الأموال مقابل العروض التي يقومون بها[46]

وقام المجلس الأوروبي بإطلاق ورقة اتصالات في المحتوى غير الشرعي والضار وسميت بالورقة الخضراء في اكتوبر 1996 لحماية القاصر وشرف الإنسان واعتباره في المواد السمع بصرية وخدمات المعلومات، حيث تضمنت حلولاً اعتمدت من قبل مجلس وزراء الاتصالات وتتعلق بنشر المحتوى غير الشرعي على الإنترنت خصوصاً ما تعلق بدعارة الأطفال، واعتمد البرلمان الأوروبي الحلول التي أقرها التقرير حول التفويض الأوروبي في الاتصالات، وقد أعطت للشرطة الحق في اتخاذ إجراء فوري للتعامل مع المحتوى غير الشرعي على الإنترنت[47]

الفرع الثالث: المؤتمرات الدولية المناهضة للتعامل في المواد الإباحية للأطفال

حيث سيتم التطرق في هذا الفرع إلى المؤتمرات الدولية المنعقدة لمحاربة جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية وذلك على النحو التالي:

أولاً: مؤتمر ستوكهولم

استثناء إلى ما ورد في اتفاقية حقوق الطفل في حظر الاستغلال الجنسي للأطفال، أقرت الدول والمنظمات المشاركة في المؤتمرات إعلاناً للعمل على وضع حداً لاستغلال الأطفال جنسياً، وقد نص هذا الإعلان على جملة من الالتزامات على الدول من اجل القضاء على كافة أشكال الاستغلال الجنسي ومن هذه الالتزامات:

- تجريم الاستغلال الجنسي وإدانة ومعاقبة كل من له علاقة بهذا الفعل، سواء داخل أو خارج أوطانهم، مع التأكيد على أن الضحايا القصر غير مذنبين.
- إعادة النظر ومراجعة القوانين والسياسات والبرامج والممارسات من أجل القضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.
- دعم وتفعيل وتطبيق القوانين والسياسات والبرامج المدعومة بالآليات الإقليمية الوطنية والمحلية ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

ثانياً: مؤتمر يوكوهاما لعام 2001

بعد مرور خمس سنوات من انعقاد المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الاستغلال الجنسي والتجاري للأطفال في (ستكوهولم – السويد)، انعقد المؤتمر الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي والتجاري للأطفال بمدينة (يوكوهاما – اليابان)، في الفترة من 17-20 ديسمبر 2001م، وقد اشترك في هذا المؤتمر ممثلو الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وقد تمثلت خطة عمل هذا المؤتمر فيما يلي:

- الوقوف على التعديلات والتحسينات التي قامت بها عدد من الدول في مجالات مختلفة منذ انعقاد المؤتمر الأول لمكافحة الاستغلال الجنسي والتجاري للأطفال.
- زيادة المرونة داخل حكومات دول العالم والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية لحماية أكبر للطفل.
- الالتزام بتعزيز التعاون الدولي على جميع الأصعدة وتجميع الجهود من أجل القضاء على كافة أشكال الاستغلال الجنسي في جميع أنحاء العالم.

وقد تمثلت توصيات المؤتمر فيما يلي:

- إعادة التركيز على توصيات المؤتمر العالمي الأول لمكافحة الاستغلال الجنسي والتجاري للأطفال.
- المناداة بتطبيقات مؤتمر لاتفاقية حقوق الطفل من أجهزة الدولة.
- توضيح الأسباب التي تضع الأطفال في دائرة الاستغلال الجنسي مثل الفقر والظلم والعنف، وذلك من خلال مناهج تعليمية محسنة، ورفع الوعي العام[48]

ثالثاً: مؤتمر ريو دي جانيرو من أجل منع ووقف الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين

بعد سبع سنوات من انعقاد مؤتمر يوكوهاما انعقد المؤتمر العالمي الثالث، وقد حضره ممثلين عن مختلف الشرائح، وكان من أهم الأهداف المعلنة لهذا الحدث استعراض التطورات والإجراءات المتخذة في متابعة إعلان وبرنامج عمل ستوكهولم لعام 1996 والتزام يوكوهاما العالمي لعام 2001م، ولتحديد الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية، ولتجديد الالتزام بتنفيذ غايات وأهداف هذا العمل من أجل منع الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين وحظره ووقفه، وتقديم الدعم الضروري للأطفال الذين يقعون ضحية له، وقد توج هذا المؤتمر بإقرار إعلان ونداء عمل ريو دي جانيرو من أجل منع ووقف الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، الذي يتضمن لأول مرة معالجة صريحة لمسألة الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والإنترنت في الاستغلال الجنسي للأطفال، حيث دعا إلى ضرورة تجريم إنتاج المواد الإباحية للأطفال وتجريم توزيعها وتلقيها وحيازتها عمداً، بما في ذلك الصور الافتراضية والتصوير الذي يستغل الأطفال جنسياً، فضلاً عن الحصول العمدي لهذه المواد والاطلاع عليها، وينبغي أن تمتد المسؤولية على هذه الأعمال إلى الأشخاص المعنوية[4]

الخاتمة بعد الانتهاء من هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. تعد هذه الجريمة من الظواهر الإجرامية الخطيرة التي لا يكف أداها عند الطفل فقط بل يتعداه ليشمل المجتمع والدولة ككل.
2. تعد جريمة استغلال الأطفال في العروض والمواد الإباحية عبر شبكة الإنترنت من الجرائم الجنسية غير المباشرة، نظراً لكونها تهدف إلى جعل الطفل بضاعة تباع وتشتري فضلاً عن كونها وسيلة للثراء.
3. هناك نوعان من إباحية الأطفال حقيقية ومزيفة (المحاكاة)، فإباحية الأطفال الحقيقية تظهر الطفل وهو يمارس أنشطة جنسية بينة وحقيقية، أو تكشف بعض أجزاء جسمه بشكل فاحش يجعله يثير الرغبة أو اللذة الجنسية، أما إباحية الأطفال المزيفة أو المحاكاة، فهي تتمثل في إنتاج صورة مركبة على شبكة الإنترنت لأطفال غير حقيقين يمارسون نشاطاً جنسياً، وبغض النظر عن واقعية هذه الصور، فهي توهم بأن الفاعلين أطفال.
4. خلفت شبكة الإنترنت بيئة فسيحة للاستغلال الجنسي للأطفال عبر استغلالهم في المواد الإباحية، إذ ترتب على ظهورها حدوث تغير جذري من ناحيتي الحجم والطابع في إنتاج وتوزيع ونشر المواد الإباحية للقصر، فبعد ما كان التعامل في هذه المواد والسعي للعثور عليها والانتفاع بها يعني الدخول في مخاطر كبيرة وتكبد نفقات عالية، أصبح الأمر مع ظهور الإنترنت وشيوع استخدامه سهلاً يسيراً وبأقل التكاليف.
5. يحمد للمشرع الليبي استحداثه قانون بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، والذي جرَّم بموجبه هذا النوع من الجرائم، إلا أنه يعاب عليه تأخره في ذلك، حيث كان من الواجب عليه استحداث هذا القانون منذ انتشار خدمة الإنترنت في ليبيا، لا أن يتم التفكير في سنة بعد ازدياد ارتكاب تلك الجرائم بكافة أنواعها وأشكالها وأن كان تطبيق القانون على هذا النوع من الجرائم قد لا ينهيها تماماً، لكنه سيساهم إلى حد كبير في التقليل منها.
6. يشكل هذا النوع من الجرائم تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي، نظراً لسهولة ارتكابها وصعوبة التعامل معها، خاصة أنها تمس الفئة الأضعف في المجتمع، وعليه فقد حرص المجتمع الدولي على حظر كافة صور الاستغلال الجنسي في العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والإقليمية، ومن باب تعزيز التعاون الدولي للقضاء على هذه الجريمة، فقد استشعرت ليبيا ضرورة الانضمام للاتفاقيات المرصودة لمكافحة هذه الجريمة، حيث صادقت على اتفاقية حقوق الطفل، حيث تعهدت ليبيا بموجبها بحماية الطفل من كافة أشكال الاستغلال الجنسي والتي تعد هذه الجريمة شكل من أشكاله، أيضاً صادقت على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية .

ثانياً التوصيات

1. لابد من تضافر الجهود الدولية لمجابهة هذا النوع من الجرائم، نظراً لعالميتها واختراقها الحدود الدولية، إذ أن أي جهود أحادية الجانب من قبل بعض الدول لن تأتي بثمارها في الحد من ارتكابها.
2. ضرورة حجب المواقع الإباحية وتأهيل شبكات الإنترنت على نحو يمنع اختراقها كوسيلة للحد من اختراق هذه الشبكات، وذلك لمنع الأطفال من الانحراف الجنسي عبر الإنترنت.
3. النص صراحة على إلزام مقدم خدمة الإنترنت إبلاغ السلطات المختصة أم الجهات المعنية عن أي مواد إباحية للقصر يتم تداولها عبر شبكة الإنترنت.
4. يجب الحرص على الرقابة الدائمة للطفل من قبل المسؤول عنه أثناء فترة استعماله للإنترنت والاهتمام بالمحتويات المقدمة له مع محاولة حجب المواقع الإباحية عنه.
5. ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية والتحسيس بضرورة حماية الطفل، وذلك من خلال نشر الوعي داخل الأسرة وتنبيههم بمثل هذا النوع من الجرائم وتعزيز دور المدرسة في التوجيه الديني والأخلاقي للطفل.
6. يجب أن يكون لوسائل الإعلام دوراً في التوعية من مخاطر هذه الجريمة على الطفل المستغل والمجتمع ككل.
7. ضرورة تأهيل رجال الضبط والتحقيق الجنائي لمكافحة جرائم الإنترنت عموماً، والتي تعد جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية من أخطرها، حتى يكونوا على درجة عالية من الكفاءة والمهارة للتعامل مع هذه الجريمة المستحدثة.

الهوامش

1) ميلاد بن عبد العزيز، الجرائم الإباحية وأثرها على المجتمع من منظور شرعي وقانوني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع17، 2012، ص73.
2) عادل عبد العال إبراهيم، جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت وطرق مكافحتها في التشريعات الجنائية والفقه الجنائي الإسلامي، مجلة كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر، مج 15، ع2، 2013، ص1118-1119.
3) سارة مقراني، جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2015-2016، ص11-12، محمد محمد صالح الألفي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الأخلاقية عبر الأنترنت، ط1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2005، ص132.
4) سارة مقراني، مرجع سابق، ص15، جديد أسيا – لونيس كلثوم، الحماية الجزائية للأطفال من جرائم الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو-جامعة بومرداس-الجزائر، 2019-2020، ص36-37، سليمان بن الشريف-عبد المالك رقاني، الحماية الجنائية للطفل من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت على الصعيدين الدولي والوطني، مجلة اسهامات قانونية، الجزائر، مج 01، ع01، 2021، ص115.
5) أكمل يوسف السعيد يوسف، الحماية الجنائية للأطفال من الاستغلال الجنسي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، د ط، 2014، ص309.
6) عثمان طارق، حماية الأطفال من الاستغلال في المواد الإباحية عبر الإنترنت في التشريع الجزائري، مجلة المفكر، ع13، 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص418.
7) إمحمد معمر الرازقي، محاضرات في القانون الجنائي، القسم العام، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ط2، 2016، ص222-223.
8) أكمل يوسف السعيد يوسف، الحماية الجنائية للأطفال من الاستغلال الجنسي، مرجع سابق، ص29.
9) حسين بن سعيد بن سيف الغامري، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر منصات التواصل الاجتماعي في القانون العماني والتشريعات المقارنة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد السابع والثلاثون، إبريل 2022، عمان، ص1991.
10) أكمل يوسف السعيد يوسف، مرجع سابق، ص348-349.
11) علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات، القسم الخاص، ط2، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص581.
12) عثماني عبد القادر، الحماية الجنائية للطفل من الاستغلال الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، اطروحة دكتوراه، 2018-2019، ص183.
13) أحمد محمود مصطفى، جرائم الحاسبات الألية في التشريع المصري " دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2010، ص353-354.
14) عثماني عبد القادر، الحماية الجزائية للطفل من الاستغلال الاقتصادي، مرجع سابق، ص184.
15) عثماني عبد القادر، مرجع سابق، ص181.
16) أحمد محمد اللوزي – محمد عبد الحميد الذنيبات، الجريمة الإباحية الإلكترونية كما نظمها قانون جرائم أنظمة المعلومات الأردني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مج42، ع2، 20156، ص837.
17) محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والإنترنت (الجريمة المعلوماتية)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص119-120.
18) عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص720.
19) محمد أمين الشوابكة، مرجع سابق، ص121.
20) عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص721.
21) سارة مقراني، جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، مرجع سابق، ص54.
22) محمد أمين الشوابكة، مرجع سابق، ص123-124.
23) محمد فتحي، تفتيش شبكة الإنترنت لضبط جرائم الاعتداء على الآداب العامة، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2012، ص273.
24) عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي، مرجع سابق، ص719.
25) محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والإنترنت (الجريمة المعلوماتية)، مرجع سابق، ص124-125.

26) محمد أمين الشوابكة، مرجع سابق، ص127.
27) مدحت رمضان، جرائم الاعتداء على الأشخاص عبر الإنترنت، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص140.
28) محمد أمين الشوابكة، مرجع سابق، ص132.
29) عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي، مرجع سابق، ص709.
30) نجاة بن مكي، محمود بوقطف، حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الخامس، ص37-38.
31) عثمان طارق، حماية الأطفال من الاستغلال في المواد الإباحية عبر الإنترنت في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص422.
32) نجاة بن مكي، محمود بوقطف، مرجع سابق، ص38.
33) عثمان طارق، مرجع سابق، ص423.
34) عثمان طارق، مرجع سابق، ص49.
35) نجاة بن مكي، محمود بوقطف، مرجع سابق، ص39.
36) عثمان طارق، مرجع سابق، ص423.
37) سارة مقراني، جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، مرجع سابق، ص39-40.
38) هروال هبة نبيلة، جرائم الإنترنت (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص161-162.
39) خليل فاروق، الطفل العربي في ظل الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 2006-2007، ص25.
40) سارة مقراني، جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، مرجع سابق، ص46-47.
41) وفاء مرزوق، حماية حقوق الطفل في ظل الاتفاقيات الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص47.
42) سارة مقراني، مرجع سابق، ص48.
43) خليل فاروق، الطفل العربي في ظل الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل، مرجع سابق، ص25.
44) سارة مقراني، مرجع سابق، ص48.
45) حسني نصَّار، تشريعات حقوق الطفل في التشريع الدستوري والدولي والمدني والجنائي، ط1، دار المعارف، الاسكندرية، 1973م، ص70.
46) سارة مقراني، مرجع سابق، ص50.
47) وفاء مرزوق، مرجع سابق، ص41.
48) عادل عبد العال إبراهيم، جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت وطرق مكافحتها في التشريعات الجنائية والفقه الجنائي الإسلامي، مرجع سابق، ص1998-1999.
49) عثمان طارق، مرجع سابق، ص425-426.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد محمود مصطفى، جرائم الحاسبات الألية في التشريع المصري (دراسة مقارنة) دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2010.
2. أكمل يوسف السعيد يوسف، الحماية الجنائية للأطفال من الاستغلال الجنسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دط، 2014.
3. إمحمد معمر الرازقي، محاضرات في القانون الجنائي، القسم العام، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ط2، 2016.
4. حسني نصَّار، تشريعات حقوق الطفل في التشريع الدستوري والدولي والمدني والجنائي، ط1، دار المعارف، الإسكندرية، 1973.
5. عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.
6. علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات، القسم الخاص، ط2، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002.
7. محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والإنترنت (الجريمة المعلوماتية)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
8. محمد فتحي، تفتيش شبكة الإنترنت لضبط جرائم الاعتداء على الآداب العامة، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010.
9. محمد محمد صالح الألفي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الأخلاقية عبر الإنترنت، ط1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2005.
10. مدحت رمضان، جرائم الاعتداء على الأشخاص عبر الإنترنت، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
11. وفاء مرزوق، حماية حقوق الطفل في ظل الاتفاقيات الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.

ثانياً: الأطروحات والرسائل العلمية

1. جديد أسيا – لونيس كلثوم، الحماية الجزائية للأطفال من جرائم الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو-جامعة بومرداس، الجزائر، 2019-2020.
2. خليل فاروق، الطفل العربي في ظل الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 2006-2007.
3. سارة مقراني، جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016.
4. عثماني عبد القادر، الحماية الجنائية للطفل من الاستغلال الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، اطروحة دكتوراه، 2018-2019.
5. هروال هبة نبيلة، جرائم الإنترنت (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

ثالثاً: الأبحاث والمقالات

1. أحمد محمد اللوزي، محمد عبد الحميد الذنيبات، الجريمة الإباحية الإلكترونية كما نظمها قانون جرائم أنظمة المعلومات الأردني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مج 42، ع3، 2015.
2. حسين بن سعيد بن سيف الغامري، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر منصات التواصل الاجتماعي في القانون العماني والتشريعات المقارنة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع27، إبريل 2022، عمان.
3. سليمان بن الشريف – عبد المالك رقاني، الحماية الجنائية للطفل من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت على الصعيدين الدولي والوطني، مجلة اسهامات قانونية الجزائر، مج01، ع01، 2021.
4. عادل عبد العال إبراهيم، جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت وطرق مكافحتها في التشريعات الجنائية والفقه الجنائي الإسلامي، مجلة كلية الشريعة والقانون-جامعة الأزهر، مج15، ع2، 2013.
5. عثمان طارق، حماية الأطفال من الاستغلال في المواد الإباحية عبر الإنترنت في التشريع الجزائري، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع13، 2016.
6. ميلاد بن عبد العزيز، الجرائم الإباحية وأثرها على المجتمع من منظور شرعي وقانوني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع17، 2012.
7. نجاة بن مكي، محمود بو قطف، حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، د س، ع 05.

الحملات الإعلانية وإحياء قيم المواطنة بالمجتمع الليبي" دراسة ميدانية على عينة من القائمين بالحملات الإعلانية بالمؤسسات الإعلامية"

أ. فاطمة عبدالسلام الورفلي- عضو هيئة تدريس بكلية الاعلام والاتصال جامعة اجدابيا
أ سالمه خليفة السعيطي -عضو هيئة تدريس متعاون بكليات الإعلام بالجامعات الليبية

المقدمة: تعتبر الحملات الإعلانية احدى الانشطة الهامة التي يجب ان تخضع للتخطيط العلمي، ويرجع ذلك إلى إدارة وتصميم الحملة الإعلانية ليس بالعمل البسيط، حيث يتطلب تحديد دقيق للإمكانيات المادية والكوادر المؤهلة علمياً ومهنياً[1]، ولكي تؤدي المؤسسات الإعلانية دورًا كاملاً في تمكين والمساهمة في تعزيز المواطنة لابد ان يكون مفهومًا ان حرية الاعلام لا يقتصر فقط علي حرية الاعلاميين في انتاج الموضوعات والتعليق عليها، بل انها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية الجمهور في الانتفاع بالمعلومات والمعرفة والمساهمة في نشاط في الحياة.

وعليه تقوم الباحثتين بتعريف اهم مفاهيم ومصطلحات الدراسة وهي:

الحملات الإعلانية: وهي سلسلة الاعلانات علي سلعة او خدمة او افكار تعمل مستقلة بذاتها ومتكاملة مع بعضها البعض لتوصيل رسائل معينك من القائم بالاتصال إلي الجمهور[2].

احياء: تعنى الانعاش والتحديث والتجديد.

المواطنة: هو الاطار الجامع بتفاعل المواطن مع وطنه علاقة المواطنين فيما بينهم ضمن دائرة الوطنية للدولة المحددة في الجغرافيا سياسة، ومركزها القانوني وطبعتها[3]، فالمواطنة هو مفهوم استشعار المواطن بالولاء والانتهاء والارتباط بالوطن، ويترجم إلى واقع ملموس.

قيم المواطنة: وهي المساواة - الهوية - العدالة - الحرية.

الدراسة الميدانية: وهي الدراسة التي تقوم بيها الباحثتين بتصنيف وتبويب وتحليل البيانات وتفسيرها وفق نسق معين، كلما يتيح تفسيرها للكشف علي الجوانب الظاهرة والعوامل المرتبطة والمؤثرات فيها[4].

القائمين بالاتصال: هم كل القائمين بعمليات التخطيط والاتصال وتنفيذ وتقييم البرامج داخل المؤسسات الاعلامية المختلفة.

المؤسسات الإعلامية: وتشمل المؤسسات الصحفية والاذاعية والتلفزيونية ووكالات الانباء ووكالات الدعاية والاعلان ودور النشر داخل مدينة بنغازي ليبيا.

- **مشكلة الدراسة:** نعرف مشكلة الدراسة بأنها عبارة عن تساؤل او تساؤلات الغامضة التي تدور في ذهن الباحث حول موضوع البحث او الدراسة التي اختارها، وهي تساؤلات تحتاج إلى تفسير يسعى الباحث إلى إجاد إجابات شفافة وواقعية لها، وقد تكون المشكلة البحثية عبارة عن موقف غامض يحتاج إلى تفسير او إيضاح [5]، وتتمثل مشكلة هذا البحث في معرفة دور القائمين بالحملات الإعلانية في المؤسسات الاعلامية في احياء قيم المواطنة لدي المجتمع الليبي في الظروف البالغة التعقيد التي تمر بها الدولة .**ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:** ما هو دور القائمين بالحملات الإعلانية في احياء قيم المواطنة في المجتمع الليبي؟
- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف علي الدور الذي يلعبه القائمين بالحملات الإعلانية في المؤسسات الاعلامية.
2- تحت درجة مساهمة القائمين بالحملات الإعلانية في تعزيز مفهوم المواطنة لدى المجتمع الليبي.
3- مدى التزام القائمين بالحملات الإعلانية بمسؤولية الاجتماعية اتجاه تعزيز قيم المواطنة لدى المجتمع الليبي.
4- تقديم أهم المقترحات لتحقيق الاداء الافضل في مجال التخطيط للحملة الإعلانية التي تساهم في إحياء وتعزيز قيم المواطنة.

- **أهمية الدراسة:** تأتي اهمية الدراسة من خلال اهمية مفهوم المواطنة في المجتمع الليبي فهو الاطار الجامع بين المواطن ووطنه، وكذلك من خلال اهمية دور القائمين بالحملات الإعلانية في احياء قيم المواطنة لدى المجتمع الليبي، وجعل دورهم مؤثر في المجتمع باعتبار ذلك هادفاً وغاية لتحقيق الانتماء للوطن.

- **الدراسات السابقة:** تتلخص أهمية الدراسات السابقة في اكتساب الباحثين خبرة في مجـــال البحث العلمي تتمثل فيما

([1]) فاتن محمد رشاد، تخطيط الحملات الاعلانية (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع،2008)،ص17.
([2]) المرجع السابق، ص18.
([3]) منذر محمد عبيس، تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظرة الصحافيين العراقيين جامعة الشرق الأوسط رسالة ماجستير منشورة،2017،ص7.
([4]) السيد احمد مصطفى، البحث الإعلامي (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس،1994)،ص324.
([5]) سعد سليمان المشهداتي، مناهج البحث الاعلامي (الكويت : دار الكتاب الجامعي 2017)، ص20.

يلي[1]:-

- تساعد الباحث علي الاختيار السليم لبحثه، وتجنبه تكرار دراسة مشكلات سابقة إن لم يكن اختيار نتائج بحوث سابقة، وبذلك يستطيع الباحث تجنب ما وقع فيه الباحثون السابقون من قبله .
- توفر للباحث فرصة الاطلاع علي الأطر النظرية والفروض التي استخدمت في الدراسات السابقة؛ لاجتياز الحدود الأمنية في تجنب العوائق ونقاط الضعف التي تعوق تقدم البحث.
- تمكن الباحث من اختيار أنسب وأفضل الطرق والأدوات بعد اطلاعه علي الإجراءات والاختبارات والأدوات المستخدمة في الدارسات السابقة.
- تزويد الباحثين بالمصادر والمراجع التي تقيدهم وتمكنهم من الوقوف علي المعلومات التي يحتاجونها وتجاوز العقبات التي تقف حائلا بينهم وبين المعلومات.
- تهيئ الفرصة أمام الباحث لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات المماثلة التي واجهها الباحثون من قبله والكيفية التي تعاملوا بها مع تلك المشكلات.
- تمكن البحث من الاستفادة من نتائج البحوث وتجاوز النقاط التي توقفت عندها الدارسات السابقة.

ومن خلال مسح الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، وما حققته هذه الدراسات من نتائج يمكن الاستفادة منها ،**نذكر بعض منها في الاتي:**

1- دراسة (كريم مشط الموسري،2007)[2]، والهدف من الدراسة علي ابراز دور الحملات الاعلانية في عملية انتخابات مجلس النواب العراقي الدائم ،والتعرف علي أساليب الحملات وانواعها، واستخدمت الباحث منهج الدراسات المسحية على عينه عددها (118) مفرده ومن أهم نتائج الدراسة:

- 1- افتقار معيار مصممي الحملات الاعلانية وعدم الاعتماد علي أسس التخطيط العلمي

2- دراسة (عيسي بوكرموش،2013)[2]، تهدف هذه الدراسة الي التعرف ووصف استراتيجية الاتصال في الحملات الاعلانية، واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد الباحث في هذه الداسرة علي المقابلة والملاحظة كأدوات لجمع البيانات وتلخصت اهم النتائج في :

- التركيز علي الاستراتيجية علي صياغة اهداف الحملات من خلال الأبحاث.
- الاعتماد علي الإذاعة الوطنية طيلة مدة الحملة.

3- دراسة (محمد جياد زين المشهداني،2015)[2]، والهدف من الدراسة علي ابراز دور الحملات الاعلانية في الشركات الهواتف المتنقلة ووصف دور انشطة اقسام العلاقات العامة في ابراز دور الحملات الاعلانية في الشركة ،والتعرف علي أساليب الحملات وانواعها، واستخدمت الباحثة منهج الدراسات المسحية على عينه عددها (300) مفرده ومن أهم نتائج الدراسة:

-دلت النتائج علي اهتمام أنشطة العلاقات العامة بالحملات الإعلانية في إيصال رسائلها للجمهور الشركة

- أوضحت النتائج علي افتقار للكادر المتخصص والمؤهل في التخطيط للحملات الاعلانية وبالإضافة الي قلة الخبرة في هذا المجال.

4- دراسة (خالدي محمد، 2016)[2]، والهدف من الدراسة ربط مفهوم المواطنة بمفهوم المثقف لأهمية هذه الفئة في المجتمع من خلال دورهم الريادي في التأثير وفهمهم للقاضيات ، واستخدمت الباحثة منهج الدراسات المسحية على عينه النمطية بلغ عددها (30) مفرده ومن أهم نتائج الدراسة:

ان المواطنة وقيمها مثلها العليا لا يمكن لها ان تجيد علي ارض الواقع الا اذا وحدت الأرضية الشرعية القانونية وهو ما تستند عليه الدول الديمقراطية .

5- دراسة (منذر محمد عيسي،2017)[2]، تهدف هذه الدراسة تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين ، واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي علي عينة بلغ عددها(43) مفردة وتلخصت اهم النتائج في الاتي:

---

[1] - حميد محسن الدليمي، اللافي ادريس الرفادي، أساسيات البحث المنهجي في الدراسات الإعلامية، ط1(بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008)، ص ص 37 - 38.

[2]- كريم مشط الموسري ،الحملات الاعلانية في انتخابات مجلس النواب العراقي ، دراسة مسحية ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد : كلية الأعلام ،2007)

[2]-عيسي كرموش استراتيجية الاتصال في الحملات الاعلانية ، دراسة مسحية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية الأعلام والاتصال ،2013).

[2]- محمد جياد زين المشهداني ، الحملات الاعلانية لشركات الاتصالات المتنقلة، دراسة مسحية ، رسالة ماجستير منشورة (جامعة عمان : كلية الأعلام ،2015).

[2]-خالدي محمد تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر، دراسة مسحية ، أطروحة دكتوراه منشورة (جامعة ابي بكر بلقايد: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية 2016).

- التحذير من الطائفية التي تهدد الوحدة الوطنية في مجتمع الدراسة بتركيز الصحفيين العراقيين علي مفهوم المواطنة
- اهتم الصحفيون العراقيون علي تعزيز التمسك الاجتماعي باعتبارهم العنصر الأساسي من عناصر المسؤولية الاجتماعية لدي الجمهور.

التعليق علي الدراسات السابقة:

أ- تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تحيد كشمل البحث والمنهج المناسبة للدراسة واداة جمع البيانات ،
ب- التعرف علي اهم الكتب والمراجع التي اثرت الجانب النظري.
ت- ندرة الدراسات التي بحثت في اعداد والتخطيط للحملات الاعلانية.

- **نوع ومنهجية الدراسة :** تقسم الدراسات العلمية وخاصة الدراسات الإعلامية على أساس أهداف البحث العلمي ذاتها، التي يمكن تكييفها بناء على المجال العلمي للدراسة أو مجال التخصص العلمي ، وتتصدر الدراسات الوصفية كل الدراسات العلمية في البحوث الإعلامية لأنها تتفق في أهدافها وخصائص المناهج المستخدمة مع طبيعة البحوث الإعلامية وأهدافها ، فالدراسات الوصفية تستهدف وصف الأحداث والأشخاص والمعتقدات والاتجاهات و القيم والأهداف والتفضيل والاهتمام وكذلك أنماط السلوك[1]

قد قامت الباحثتين من خلال هذه الدراسة بالاعتماد علي الدارسات الوصفية في وصف وتحليل اعداد والتخطيط الحملات الاعلانية ؛ باعتباره انسب المناهج في تحليل الجمهور والقائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات الاعلامية .

المنهج المستخدم: ويعرف المنهج المسحي على أنــه" دراسة تنصب على الحاضر وتتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء الدراسة، وهو دراسة علمية ميدانية يحاول فيها الباحث الكشف عن الأوضاع القائمة ليستعين بها على التخطيط للمستقبل بما يفترض عنه من صياغة مبادئ هامة وتصميمات علمية "[2]، واعتمدت الباحثتان على أسلوب مسح أساليب الممارسة الإعلامية الذي يعنى في مجال الإعلام بدراسة الجوانب والأساليب الإدارية والتنظيمية و التحريرية التي تتبعها أجهزة الإعلام للتعرف علي إيجابيات وسلبيات المرافق الإعلامية إداريا وتنظيميا ودراسة العاملين في وسائل الاعلام طبيعة عملهم مؤهلاتهم والتعرف علي البرامج والسياسات الإعلامية[3] ، ومن خلال هذا المنهج قامت الباحثتان بمسح أساليب ممارسة القائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات الإعلامية في مدينة بنغازي.

مجتمع الدراسة والعينة: مجتمع البحث لهذه الدراسة يتمثل في القائمين بالتخطيط والاعداد لبرامج وانشطة الحملات الاعلانية من اداريين ومعدي برامج في المؤسسات الاعلامية نطاق مدينة بنغازي البالغ عددها **6** مؤسسات وهي:

1- المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون الليبي
2- المؤسسة العامة للصحافة
3- إذاعة ليبيا الوطنية
4- إذاعة بنغازي المحلية
5- وكالات الانباء الليبية
6- إذاعة BBN بنغازي

وعليها قامت الباحثتين بمسح شامل لكل الموظفين في هذه المؤسسات والبالغ عددهم **56** مبحوثاً.

- **أداة جمع البيانات:**" يعتبر الاستبيان إحدى أدوات المسح الهامة لتجميع البيانات المرتبطة بموضوع معين من خلال إعداد مجموعة من الأسئلة المكتوبة يقوم المبحوث بالإجابة عليها بنفسه"[4]، وعليه قامت الباحثتان لباحثة في جمع بيانات الدراسة من خلال صحيفة الاستبيان .

---

[2]- منذر محمد عيسي ، تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين، دراسة مسحية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الاوسط : كلية الأعلام ،2017).

[1] - محمد عبد الحميد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية(القاهرة: عالم الكتب،2000) ص ص10-13.

[4] - نوال محمد عمر ، مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 1986) ص 110.

[3] - كمال الحاح، مناهج البحث الإعلامي(دمشق: الجامعة الافتراضية السورية،2020)ص ص 50-52

[4] - ، عبد الرحمان برقوق، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية،(قسنطينة: مؤسسة حسين راس الجبل،2017)،ص 351

اختبارات الصدق والثبات:

- **صدق الأداة:** يقصد بالصدق أن المقياس الذي يستخدمه الباحث يقيس ما ينبغي أن يقاس[1]، وقد استخدمت الباحثتين أسلوب الصدق الظاهري، حيث قامت بعرض استمارة الاستبيان علي الأساتذة المحكمين المتخصصين* في مجال العلاقات العامة والإعلام لإبداء الرأي وتقدير مدى دقة فقراتها ودرجة شمولها وبيان الملاحظات لتأكد من صلاحية الاستمارة في جمع المعلومات واعتبرت موافقتهم على استمارة الاستبيان دليلاً على صدق الأداة، وبناءاً علي الملاحظات التي قدمت من الأساتذة المحكمين قامت الباحثتين بإجراء التعديلات المطلوبة لتصبح استمارة الاستبيان في شكلها النهائي .
- **ثبات الأداة:** يقصد بالثبات هو اتساق الدرجات التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق أداة ما، أي مدي اتساق درجات المقياس إذا ما أُعيد تطبيقه علي نفس الأفراد[2] ؛ ولاختبار مدى ثبات استمارة الاستبيان فقد تم استخدام اختبار (ألفا كرونباج) لأسئلة استمارة الاستبيان وتبين ان قيمة ألفا تعادل (72%) وهي اكبر من النسبة المقبولة إحصائيا وقدرها (60%)، ويعني ذلك انه لو تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة أخرى غير عينة الدراسة وفي أوقات مختلفة فان هناك احتمالاً نسبته (72.0%) الحصول على نفس النتائج .

المبحث الأول : المواطنة

تعتبر وسائل الإعلام بمختلف اشكالها (التقليدية والجديدة) وسيلة مهمة في إحياء القيم والمفاهيم الإيجابية للمواطنة داخل المجتمع.

كما يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تكتسب أهمية كبيرة في إطار الديمقراطيات الحديثة نضراً لارتباطه بحقوق وواجبات الفرد داخل المجتمع كما تبرز قيمة المواطنة بشكل مباشر أثناء الأحداث والمناسبات الوطنية، كالانتخابات التي تعتبر معياراً يمكن الحكم من خلاله على مدى تجسيد هذا المفهوم على ارض الواقع.

مفهوم القيم: تعرف القيم على أنها مجموعة من المعتقدات والمعاني التي يحملها الفرد وتوجه رغباته واتجاهاته الى ما هو مقبول، وما هو غير مقبول فهي التي تحدد السلوك الصحيح أو السلوك الخاطئ[3].

مفهوم المواطنة: هي انتماء الإنسان الى دولة إقليمية معين، فهي تتطلب وجود دولة أو إقليم وحدد وعلاقة اجتماعية بين الفرد والدولة والالتزام بالتعايش السلمي بين الأفراد والمشاركة في الحقوق والواجبات. [4]

أهمية الحملات الإعلانية في إحياء قيم المواطنة:

للحملات الإعلانية دور مهم في تأكيد مفهوم المواطنة وأبعادها وممارستها وهذا يتمثل في الآتي:

1- النهوض بالدور الاجتماعي والثقافي للإعلام الوطني.
2- اجراء دورات تدريبية للقائمين على اعداد وتنظيم الحملات الإعلانية.
3- ان تحرص الحملات الإعلانية على بلورة مفاهيم وابعاد المواطنة (الانتماء-المشاركة السياسية) وتساهم وتحرص على التبصير بأهمية التوحد مع الجماعة والتعاطف الوجداني بين افرادها.
4- إضافة برامج إعلانية الى الحملات الإعلانية يساهم محتواها في تطوير المجتمع والمحافظة على تماسكه والالتزام باللوائح والقوانين.
5- ان تهتم الحملات الاعلانية بالهوية الوطنية وارتباط المواطن بوطنه ديناً وارضاً وتاريخاً وبشراً وتنشر الهوية مشاعر الفخر بالانتساب لعقيدته ولوطنه[5].

قيم المواطنة: هي مجموعة من المعايير والمبادئ التي تمثل إطار عمل يوجه سلوك الفرد ويحكم علاقته بالآخرين من جهة وعلاقته بمؤسساته الوطنية من جهة أخرى.

---

[1] - محمد الوفائي، **مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية** ، ط1(القاهرة: مكتبة الانجلو،1989،)، ص111.

* - **عرضت الباحثتان استمارة الاستبيان علي الأساتذة المحكمين الآتية أسماؤهم :-**
- أ.د/ اللافي ادريس الرفادي استاذ بكلية الإعلام جامعة بنغازي.
- أ.د/ عبد الغفار المنفي الخبير الإحصائي و استاذ بقسم الاحصاء كلية العلوم جامعة بنغازي
- د/ علي قناو استاذ مساعد بكلية الاعلام جامعة مانشستر
- د/ عبدالله اطبيقة ،استاذ مساعد بكلية الآداب جامعة سرت
- ا.د/محمود يوسف أستاذ بكلية الاعلام بجامعة القاهرة

[2] - صلاح مراد ، فوزية هادي، **طرائق البحث العلمي :تصميماتها وإجراءاتها**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2002) ، ص 191.

([3]) سعاد سراي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد1، ماري 2020، دور الإعلام في تعزيز قيم المواطنة، اثناء الانتخابات، الجزائر، جامعة بسكرة – الجزائ ص210.

([4]) سعاد سراي، مجلة العلوم الاجتماعية، ، مرجع سابق، ص211.

([5]) عون طلال، وسائل الإعلام وترسيخ قيم المواطنة، ص 365-366 :

www.asjp.cerist.dz/en/article59120

قيم المواطنة كثيرة ومتعددة بمختلف تصنيفها من مجال إلى آخر أهمها ما يلي:

الحرية:

وهي تعبر عن إمكانية عمل ما نريد دون الإضرار بغيرنا، وهي نوعان، إيجابية وسلبية، وما دمنا نعيش في مجتمع فعلينا أن نتنازل عن جزء من حريتنا لهذا المجتمع فكل ما ينقص من حريتنا يضاف الى سلطة المجتمع.

المشاركة المجتمعية والسياسية:

تعني الأنشطة التي يقوم بها الفرد بهدف التأثير في العملية السياسية من خلال المشاركة النشطة في الحملات الانتخابية وحضور الاجتماعات واللقاءات السياسية وابداء الراي في مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية.

الديمقراطية: تعد أحد أساليب التفكير والقيادة التي تتضح من خلال الممارسات والأقوال التي يريدها الفرد ليعبر عن آرائه الشخصية في إطار النظام العام، وبحصول كل انسان على حق عادل وفرص متكافئة في التعلم والمشاركة، والتوظيف، والتحول من النمط المركزي الى النمط اللامركزي [1].

حرية التعبير عن الراي: من حق كل فرد ان يعبر عن رايه بحرية في كل ما يحيط به من شؤون وظواهر وقضايا مع احترام الراي الأخر، وتوفير الضمانات اللازمة التي تسمح لهم بإبداء آرائهم بكل حرية. [2]

صور المواطنة : اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة أبرزهم جون بودي وأهم هذه الصور هي:

1- المواطنة الأيكولوجية أو البيئية: وهي الجهود والتزامات مواطن الأرض، وتوضيح المخاطر البيئية التي قد تضر بمصير البشر في جميع انحاء الأرض.
2- المواطنة الإقليمية: وتتضمن حقوق التحول الى مجتمع ما والبقاء في هذا المجتمع.
3- المواطنة المتحركة: وتعنى بالحقوق والمسئوليات للزوار لأماكن أخرى ولثقافات أخرى.
4- المواطنة المتعدية القوانين: هي التي تكرس قواعدها داخل نطاق الإتحاد الاوروبي بحيث تبلورت مواطنة أوروبية بالإضافة الى المواطنة المحلية. [3]

حقوق وواجبات المواطنة: وهي تلك الناتجة من روح الشرائع الإلهية والمتبلورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع المواثيق والمعاهدات المكملة له والصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تحرر الإنسان لتحقيق المساواة بين افراد المجتمع.

الواجبات المترتبة على المواطنة:

تتمثل اهم هذه الواجبات في التالي:

- **واجب دفع الضرائب للدولة:** فالمواطن عندما يلتزم بهذا الواجب وبالتأكيد أن هذا الدعم في النهاية يعود اليه على شكل خدمات وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية.
- **واجب اطاعة القوانين:** إن القوانين تشرع عن طريق السلطة التي يقدمها الشعب والمخولة بذلك قانونا طالما إن هذه القوانين ستطبق على الجميع بشكل متساوي بدون تمييز، فيجب على المواطن أن يحترم هذه القوانين التي تحقق بدورها الأمن والنظام.
- **واجب الدفاع عن الدولة:** هو ما يسمى بواجب الخدمة العسكرية فهو واجب مطلوب من كل مواطن إذا طلب منه التجنيد فهو لهذا الواجب، يشارك في الدفاع عن وطنه ومواطنه في حالات الحرب.
- **الانتماء والمواطنة:** يشير مفهم الانتماء لكيان ما يكون الفرد متواجداً ومندمجاً فيه وقد يكون اختلاف الآراء حول الانتماء ما بين كونه اتجاها وشعوراً وإحساس فجميعها تؤكد استحالة حياة الفرد بلا انتماء. [4]

نماذج المواطنة: بالنظر الى قيم المواطنة وفقاً للتشريعات الأمريكية نلاحظ أن هناك نماذج مختلفة للمواطنة في النموذج الأمريكي:

- **المواطنة القانونية:** وهي لمستوى الأكثر سطحية للمواطنة في التصنيف، ينطبق على المواطنين الذين هم أعضاء قانونيين في الحقوق التي تقدمها الدولة القومية ولها التزامات معينة تجاه الدولة.
- **المواطنة النشطة والفاعلة:** تؤثر في العمل لما بعد التصويت لتفعيل القوانين والاتفاقيات القائمة، كما يمكن للمواطنين المشاركة العامة في التظاهرات الاحتجاجية او القاء الخطب العامة.
- **المواطنة التحويلية:** وهي أعلى مستوى ممارسة في التصنيف تهدف الإجراءات المدنية فيها الى تفعيل القيم

---

(1) خالد منصر، دور وسائل الإعلام الجديدة في تعزيز قيم المواطنة، مجلة الفنون والإعلام، العدد الأول نوفمبر 2015، جامعة خنلشة – الجزائر. ص 135-136،
(2) ال عبود عبد الله بن سعيد بن محمد، قيم لمواطنة لدى الشباب واسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، (الرياض: جامعة نايف العربية، للعلوم الأمنية ،-2011.) ص20.
(3) خالد منصر، دور وسائل الإعلام الجديدة في تعزيز قيم المواطنة، ص 136، مرجع سابق .
(4) عون طلال، وسائل الإعلام وترسيخ قيم المواطنة، مرجع سابق. ،ص 357-358.

والمبادئ الأخلاقية والمثل والقوانين القائمة والعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية. [1]

المبحث الثاني: الحملات الإعلانية

قبل البدء في تعريف الحملات الاعلانية نتطرق لبعض تعارف الإعلان التي تعددت بتعدد آراء علماء وخبراء في مجال الاعلام وفيما يلـى[2]:

الإعلان: "هو فن التعريف، إذ يعـاون المنـتج علـى تعريـف المستهلك المرتقب بسلعة أو خدماته كما يعـاون المستهلك فـي التعـرف على حاجاته وكيفية اشباعها "

" الإعلان هو مختلف نواحي النشاط التي تؤدى إلى نشر أو إذاعة الرسائل الإعلانية المرئية أو المسموعة على الجمهور بغرض حثه على شراء سلع أو خدمات أو من أجل سياقه إلى التقبل الطيـب لأفكـار أو أشخاص أو منشآت معلن عنها.

" الإعلان عملية اتصال تهدف إلى التأثير من بائع إلى مـشترى على أساس غير شخصـي حيث يفصح المعلن عن شخصيته ويتم الاتصال من خلال وسائل الاتصال العامة" .

" الإعلان هو فن إغراء الأفراد على السلوك بطريقة معينة "

" الإعلان هو عملية اتصال غير شخصي مـن خـلال وسـائل الاتصال العامة بواسطة معلنين يدفعون ثمناً لتوصيل معلومات معينة إلى فئات من المستهلكين حيث يفصح المعلن عن شخصيته فى الإعلان ".

تعددت المفاهيم الإعلانية بفعل الاستخدام المتزايد للحملات الإعلانية لأغراض متعددة ومتباينة نتيجة التأثير الذي تتركه علي الجمهور المستهدف والغرض الذي تبتغي الوصول اليه، يقصد بالحملة الإعلانية هي ذلك النشاط الإعلاني المركب والممتد خلال فترة زمن.

الحملة الإعلانية: يعرفها كتاب مفاهيم رئيسة في عملية الاتصـال بأنهـا" عمليـة اقناعيـة منظمـة ومتناسقة تقوم بهـا عـادة وسائل الإعلان الجماهيرية وتتوجه الي الرأي العام والسلوك في محاولة لتحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن ان تقوم بها طائفة ر=واسعة من المؤسسات والمجموعات والأشخاص في سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة"[3]:

يقصد بالحملة الإعلانية هي ذلك النشاط الإعلاني المركب والممتد خلال فترة زمنية محددة ومعينة حيث يتضمن سلسلة من الاعلانات المترابطة والمتكاملة والتي تهدف إلى تحقيق نتائج تسويقية معينة[4].

ويشير معجم المصطلحات الإعلانية إلى أن كلمة حملة تعني حملة صحفية أو حملة إعلانات، وهي تعني أيضًا الجهود المكثفة والمستمرة لمدة من الوقت للنشر المستمر ووسائل وأساليب المناقشة أو متابعة موضوع معين، أو هي الجهود المستمرة لتحقيق هدفًا ما[5] .

ويمكن تعريف الحملة الإعلانية على أنها: " مجموعة من الجهود المنظمة والمدفوعة القيمة للمساعدة في ترويج سلعة أو خدمة معينة خلال فترة زمنية محدودة"[6].

- النشاط الإعلاني المركب والممتد خلال الزمن، حيث يشتمل على سلسلة من الإعلانات المترابطة، والتي تهدف إلى تحقيق نتيجة بيعية محددة.

- نشر المعلومات الخاصة بفكرة أو خدمة أو سلعة، أو زيادة استعمال صنف أو ماركة أو إشهار مؤسسة تنتج السلعة، وذلك بصورة مخططة مستمرة، ولفترة زمنية متواصلة، بغية الحصول على رد فعل يتلاءم مع هدف المعلن.

هي عبارة عن سلسلة من الاعلانات المعدة مسبقا والمحددة بجدول زمني ليتم عرضها على مواقع التواصل الاستهداف جمهور معين سواء كانت هذه الحملة الإعلانية تقليدية مثل الجرائد وقنوات التلفاز او مواقع حديثة مثل مواقع التواصل الاجتماعي. وقد تفشل الحماة الاعلانية في كثير من الأحيان بسبب العديد من المشاكل من ضمنها ضعف امكانية المعلن او الشركة الموكلة بالإعلان ليست قوية في المجال لذا ننصحك باختيار الشركة المناسبة وأن تكون محترفة في مجال التسويق الإلكتروني[7].

أنواع الحملات الاعلانية:

يعتمد مدى نجاح الحملات الاعلانية على نوع الحملة وعلى السوق المستهدف وعلى القنوات التسويقية المستخدمة في هذه الحملة.

([1]) سعاد سراي، مجلة العلوم الاجتماعية، دور الإعلام في تعزيز قيم المواطنة، اثناء الانتخابات، مرجع سابق ،ص212.

([2]) أحمد إبراهيم عبدالهادي ،إدارة الحملات الاعلانية(جامعة بنها :إدارة الحملات الاعلانية، 2010)،ص ص3-4

([3]) هند العزاوي الحملات الإعلامية في مخاطبة الجمهور مجلة الكلمة ،العدد 75، يوليو 2013،

([4]) أحمد إبراهيم عبد الهادي، مرجع سابق، ص112.

([5]) محمد حياد زين الدين المشهداني، الحملات الإعلانية لشركات الاتصالات المتنقلة، (عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015)، ص81.

([6]) رضا عبد الواحد أمين: تخطيط الحملات الإعلانية (القاهرة: د.ن. 2008)، ص38.

([7]) محمود عباس ،كتاب المسار :الحملات الاعلانية/ص72

الاعلانات المستخدمة لقنوات الراديو والتلفزيون:

يعد هذا النوع من الاعلانات جيد للناس التي لديها ميزانية عالية ولديها أفكار قوية تستخدم المحتوى المرئي.

تهدف الى زيادة الوعي بالعلامة التجارية ونشرها بصورة أكبر وأسرع.

الاعلانات المدفوعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي: يعد من أفضل أنواع الحملات الاعلانية كونه يستهدف الجمهور المعني تماما بمنتجك او خدمتك كما انه يتميز بالاستغلال الامثل للميزانية المطروحة.

تعدد المنصات المستخدمة لنشر الحملة فيمكنك التسويق عبر الفيس بوك او انستقرام او تويتر وغيرها العديد من مواقع التواصل الاجتماعي[1].

استخدام الإعلان عبر مواقع الانترنت المختلفة:* يقدر عدد مرات البحث على مواقع الانترنت حوالي ما يقارب 60.000.000 زيارة لذا ان كنت تود إنشاء حملة اعلانية فننصحك من الاستفادة من نشاطات العملاء في المواقع الالكترونية.

كما ويمكنك الاستفادة من خدمات جوجل لعرض الإعلانات.

* ومن المهم جدا التركيز واختيار الكلمات المفتاحية المناسبة قبل البدء بالحملات الاعلانية لضمان نجاحها، بالإضافة إلى انه يجب دراسة المردود المالي قبل البدء بأي حملة اعلانية.

وننصح بتسليم هذه المهمة لشركات متخصصة في التسويق الالكتروني والحملات الاعلانية وذلك الحصول على أفضل نتائج في أسرع وقت.

الاعلانات المطبوعة التقليدية: يغلب على هذا النوع من الحملات الصورة التقليدية البحتة ولكنه رغم ذلك يمتاز بكونه يشد انتباه العميل ويدفعه للتواصل مع اصحاب الحملة الحصول على معلومات أكثر عن المنتج أو الخدمة التي تقدمها ومن ثم اجراء عملية الشراء.

المؤتمرات التسويقية الترويجية: * يعتبر هذا النوع من الحملات الاعلانية نوع فعال في حال أردت الترويج لخدمتك او منتجك ونشر العلامة التجارية الخاصة بشركتك.

* ويفضل قبل البدء بهذا النوع الترويج الحملة على مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات التلفاز وقنوات الإعلان الأخرى المقروءة والمسموعة.

* كما ويفضل اختيار الوقت المناسب لنشر مثل هذه الحملات الحصول على أكبر عدد من العملاء.

مراحل التخطيط الإعلامي للحملات الإعلانية

تؤكد الدراسات على أن الحملات الإعلانية التي يتم التخطيط لها بدقة تحقق نجاحا أكثر من الجهود التي تبذل أو المواد الإعلانية التي تبث أو تنشر بدون أية روابط خاصة أن هذه الحملات يمكن أن تستغرق وقتًا طويلاً، وفيما يلي سنتناول بالتفصيل تلك المراحل :

المرحلة الأولى: جمع المعلومات اللازمة وحصر الامكانيات المتاحة [2]:.

تعتبر خطوة جمع المعلومات وتحليلها المدخل العلمي الذي يعتمد عليه القائم بالتخطيط الإعلامي، وهنا لابد من معرفة مصادر المعلومات الأولية، والتي تشكل الإطار العام للمعلومات الرئيسية للرسالة الإعلامية والأبحاث التي يجب أن نستفيد منها، وذلك بأقصى درجة ممكنة من الدقة والوضوح، وكذلك حصر وتقييم الإمكانيات المتاحة فعلاً بالإضافة إلى الإمكانيات التي ستتاح حتما خلال فترة التنفيذ

وتتمثل أهم المعلومات اللازمة للحملة الإعلانية فيما يلي :

1- الظروف البيئية السائدة في المجتمع، والتي توجه تخطيط الحملة وتؤثر فيها، ومنها على سبيل المثال القيم، والأنماط الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية السائدة في المجتمع

2- دراسة فئات الجمهور المستهدف الذي ستوجه إليه الحملة، وتفيد دراسة الجمهور في تحديد مضمون الرسالة الإعلامية، والأساليب، والوسائل الإعلامية التي يمكن أن تستخدم طبقًا لأعدادهم ونوعياتهم، وخصائصه.

3- الإمكانيات والموارد المتاحة : تتضمن ضرورة اعت ماد سياسة دقيقة، أو إجراء التدريب التمهيدي للعناصر البشرية المشتركة في الخطة، والقيم الخاصة بهم التي قد تؤثر على أسلوب العمل، إلى جانب حصر الإمكانيات والموارد المادية المتاحة التي تمثل حجم الميزانية التي يمكن التعرف في إطارها وفق أفضل السبل لتحقيق الهدف بأ قل تكلفة ممكنة، كذلك حصر الامكانيات وقدرتها على الوصول لنتائج مرضية

4- دراسة الوسائل والقنوات التي يمكن استخدامها على ضوء المعلومات المتوفرة عن الوسائل والقنوات المتاحة، وكذلك الخبرات الفنية المتخصصة، والتي يمكن الاستفادة منها في إعداد الرسائل.

([1]) المرجع السابق ص ص74-77

([2]) حسن نيازي الصيفي، الحملات الاعلانية الحديثة،(دزمز، جامعة الملك فيصل،2018)،ص ص 67-72

5- تحديد الإطار الزمني للحملة، أو الموعد المناسب لتنفيذها

المرحلة الثانية : تحديد الأهداف الإعلامية للحملة[1]:

يعرف الهدف Objective في أبسط معانيه هو عمل نسعى إلى تحقيقه، ويجب أن تكون للوسائل الإعلامية أهداف تنبثق، وتتكامل مع أهداف الحملة الإعلامي.

وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل إذ تعد الأهداف بمثابة مقياس لتقييم الحملات الإعلانية قبل، وأثناء، وبعد تنفيذها، ولابد لأي حملة من أن تستند إلى أهداف محددة . ويتم تحديد الأهداف الرئيسية للحملة من خلال عدة مستويات هي :

1- ما تستهدفه الحملة لتحققه بالفعل

2- ما يتوقع تحقيقه من هذه الأهداف

الحد الأدنى من الأهداف الرئيسية الذي إذا ما تحقق تعد الحملة ناجحة (أيضا . ويجب أن تتوافر في الأهداف الإعلامية الخصائص الآتية :

1- الوضوح والتحديد

2- الواقعية والقابلية للتنفيذ

3- القابلية للقياس .

4- ان تحدد الجمهور المراد الوصول إليه

5- أن تحدد الأثر المراد تحقيقه .

6- أن تحدد الوقت اللازم لتحقيق الهدف

كذلك يمكن تقييم الأهداف وتجزئتها مرحليا حسب الموضوع الذي تعالجه إلى:

1- اهداف استراتيجية طويلة المدى تهتم بمفهوم التخطيط للحملة، والنظام الإعلامي كجزء من نظام اجتماعي متكامل، وغالبا ما تتناول أهداف وطنية، أو عالمية، أو محلية، حسب مستوى التخطيط الإعلامي المتبع بالحملة الإعلانية

2- أهداف جزئية متوسطة الأجل تتفرع عن الأهداف الاستراتيجية، وتتناول النتائج المطلوبة في كل جزء من أجزاء العملية الإعلانية

3-أهداف تفصيلية قصيرة الأجل تتفرع عن الأهداف الجزئية، بحيث يؤدي تنفيذ كل مجموعة مترابطة منها إلى حقيق الهدف العام

المرحلة الثالثة: تحديد استراتيجيات الحملة الإعلانية[2]:

تأتي خطوة تحديد استراتيجيات الحملة الإعلانية بعد تحديد أهداف الحملة . والاستراتيجية هي مجموعة الأفعال والطرق اللازمة لتحقيق الأهداف، وتتكون من مجموعة الأعمال اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعة . ويقصد بتحديد الاستراتيجية الأساسية للحملة الإعلانية تحديد مخطط الحملة، والمداخل الإقناعية، والاستمالات التي ستعتمد عليها الحملة، ورسائلها من أجل تحقيق أهدافها، وينبغي أن تخضع الاستراتيجية التي تنتهجها الحملة للتنقيح المستمر في جميع مراحل تصميم وتنفيذ الحملة، وذلك في ضوء ما يطرأ على المجتمع. - لذا نجد أن تحديد الاستراتيجية للحملة الإعلانية تمر بالمراحل الآتية :

1- تحديد مضمون الرسالة الإعلانية

2- تحديد الجمهور المستهدف

3- تحديد الميزانية للحملة الإعلانية

4- تحديد وسائل الاتصال المناسبة للحملة الإعلانية

5- تحديد القوالب الفنية للحملة الإعلانية

1- تحديد مضمون الرسالة الإعلانية: يتجه مخطط الحملة الإعلانية بعد دراسة احتياجات الجمهور، وتحديد الهدف المراد، بتحديد الأطر الرئيسية للرسالة الإعلانية، وذلك للحصول على النتائج المطلوبة، والرسالة هي النتاج المادي والفعلي لمخطط الحملة، وتتألف من العناصر الآتية :

* كود الرسالة : هو مجموعة الرموز التي توضع في ترتيب معين ليعطي معنى الرسالة

([1]) حنان احمد سليم، الحملات الإعلامية عبر الاعلام الجديد :رؤية مستقبلية للنموذج تفاعلي،(الرياض: جامعة الملك سعود؛2011)، ص ص 307- 310

([2]) المبارك هياء بنت علي ، الاستراتيجيات الحديثة لتخطيط الحملات الاعلانية :دراسة تحليلية للأدبيات العلمية، مجلة العلاقات العامة والاعلان ؛ ،الجمعية السعودية للعلاقات العامة والاعلان، العدد4، 2017.

* مضمون الرسالة هو مادة الرسالة التي اختارها مخطط الحملة، ليعبر عن أهدافه، ويتضمن العبارات التي تقال، والمعلومات التي تقدم والاستنتاجات، والأحكام، التي تخرج .بها

* **معالجة الرسالة :** المقصود بها القرارات التي يتخذها مخطط الحملة بال نسبة للطريقة التي سيقدم بها الكود، والمضمون فمخطط الحملة قد يختار معلومة ما، ويتجاهل معلومة، ما كذلك فهو يتبع طريقة معينة لتوزيع هذه المعلومات في الرسالة الواحدة أو مجموعة الرسائل في الوسيلة المختارة، مثل اختياره لتوزيع المواضيع في الصفحات أو الأوقات البرامجية، وتدخل في عملية المعالجة مجموعة الاعتبارات الآتية:

أ- شخصية وخصائص مخطط الحملة التي قد تؤثر على أسلوب معالجته للمضمون

ب- المهارات، والاتجاهات، والثقافة التي تعكس الإطار الاجتماعي لمخطط الحملة

. مدى اقتناع مخطط الحملة بمضمون الرسالة الإعلانية الذي ينعكس على طبيعة المعالجة والتقديم والترويج للرسالة

* **تحديد الاستمالات والمداخل الإقناعية** : ينبغي على مخطط الحملة أن يقوم باختيار أفضل، وأنسب المداخل الإقناعية للاعتماد عليها، وتتنوع هذه المداخل فهناك المدخل الديني، والصحي، والاجتماعي، والثقافي، والبيئي، والاقتصادي وغيرها من المداخل التي تعتمد عليها الحملات الإعلانية، أما بالنسبة للاستمالات فهناك استمالات التهديد والتخويف، وهناك استمالات الترغيب، وكثيرا ما يجمع مخططو الحملات الإعلانية بين هذين النوعين من الاستمالات لتحقيق أكبر قدر ممكن من أهداف الحملة ونجد أنه لا تكفي رسالة واحدة للقيام بكل متطلبات الحملة فأي حملة جيدة يجب أن تحتوي على عدة رسائل مختلفة المضمون، مع ثبات عناصر أساسية مشتركة ضمن رسائل الاتصال المختلفة حتى تعطي فعالية أقوى، علما بأن المبالغة في استخدام نوع معين من المؤثرات قد تؤثر سلبيا على تحقيق الأهداف فأسلوب التخويف قد يجعل الجمهور يهتم بالرسالة، لكنه في نفس الوقت قد يعوق مدى فهمه لهذه الرسالة.

2- **تحديد الجمهور المستهدف** : يرى الباحثون أن تحديد الجمهور المستهدف من الخطوات الهامة التي تسهل عملية وضع البرامج، وبالتالي عملية الاتصال، ولا يتحقق ذلك لمجرد الإعلان أو الدعاية أو النشر، لكن يتحقق عن طريق إيجاد رأي عام مستنير لدى الجمهور، وتهيئته ليكون في حالة تفاهم مع القائمين على الحملة، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السمات الاجتماعية، والفردية لجمهور وسائل الإعلام لوضع الأهداف الإعلانية، ومعدلات الوصول إلى تحقيقها وفق مرحلة الاستجابة المستهدفة، والاستجابة القائمة التي تتفق مع هذه السمات، كذلك فإن السلوك المستهدف من تخطيط الحملات الإعلانية، يجب أن يتفق بداية مع المعايير والقيم السائدة التي يخضع لها، أو يتبناها فراد الجمهور المستهدف.

3- **تحديد الميزانية للحملة الإعلانية** : يجب على مخططو الحملة الإعلانية أن يقوموا بتحديد المبالغ المخصصة للحملة الإعلانية، مع مراعاة الوقت الكافي، والمخصصات الكافية لهذه الحملة، وكخطة لتمويل حملات إعلامية مستقبلية مع التقييم، والمراجعة بشكل دوري لهذه الخطة، ومن أهم مراحل تحديد الميزانية تحديد الالتزامات الخاصة لكل وسيلة اتصال، بالإضافة إلى وضع المعايير المناسبة لقياس الأداء، والانجازات في سبيل تحقيق أهداف الحملة

4- **تحديد وسائل الاتصال المناسبة للحملة الإعلانية** : تعتبر هذه الخطوة على جانب كبير من الأهمية نظرا لتعدد البدائل، والمكونات الأساسية للعملية الاتصالية، ولا شك أن اختيار أنسب الوسائل يتحدد طبقًا لمزايا وأسلوب كل وسيلة، وإمكانياتها طبقًا لطبيعة الجمهور المستهدف، وطبقًا لطبيعة الموضوعات والأفكار المطروحة من خلال الحملة . ويتم اختيار أنسب الوسائل بناء على ما يلي :

أ- تكلفة استخدام الوسيلة

ب- طبيعة مستخدمي وسيلة الاتصال ونوعيتهم .

ت- مزايا كل وسيلة من وسائل الاتصال وعيوبها.

ث- عدد وسائل الاتصال وأنواعها .

5- **تحديد القوالب الفنية للحملة الإعلانية :** يجب أن يكون مخطط الحملة الإعلانية على دراية تامة بالقوالب الفنية التي تتبعها وسائل الإعلام، والتي قد يتعارض بعضها مع طبيعة رسائل الحملة، من حيث عدم ملاءمته ا لطبيعة الجمهور المستهدف، الأمر الذي قد يؤدي إلى فشل الحملة في تحقيق أهدافها إذا لم يتم الاختيار الواعي للقوالب الفنية المناسبة والمتمثلة فيما يلي : - (المؤثرات الصوتية: - الموسيقى . - الصور . - الرسوم . - أصوات المشاهير . - الأماكن الطبيعية) . وكذلك تحديد العناصر المرئية المستخدمة في الحملة .

مما سبق يتضح أن الاستراتيجية القوية للحملة الإعلانية هي الاستراتيجية الأكثر تحكما وسيطرة عليها من قبل مخططي الحملة الإعلانية .

المرحلة الرابعة: تحديد جدولة الحملة الإعلانية

يقصد بالجدولة نمط تنفيذ الخطة الإعلانية وفق السياسة المتفق عليها في تحديد الأهداف . وتتضمن جدولة الحملة الإعلانية مجموعة من الأبعاد مثل : [1]

1- حجم المادة الإعلانية ودورها في زيادة التأثير، والتعرف، والتذكر .

2- عدد مرات تكرار المادة الإعلانية في الوسائل المختارة.

3- استمرارية تقديم المادة الإعلانية بهدف تدعيم الفكرة، وزيادة احتمال التأثير الفعال.

فالجدولة العلمية السليمة هي التي تعتمد على تحقيق الدرجة من حيث الانتشار، والتكرار، والاستمرار، إلى جانب الانتاج الجيد مقابل التكلفة الأقل، وترتبط جدولة الحملة بمجموعة من المتغيرات الأساسية هي :

1- الرغبة في تحقيق أقصى درجة من التغطية .

2- إحداث أعلى درجة من التأثير على نمط تفكير وسلوك الجماهير المستهدفة .

3- مواصلة خلق التأثير المطلوب.

وتأخذ جدولة الحملة الإعلانية إحدى الأشكال التالية: الجدولة المركزة -الجدولة المستمرة - الجدولة المتقطعة

أ- الجدولة المركزة تهتم بالتركيز على مضمون محدد ضمن فترة زمنية محددة، مما يضمن تكثيف قديم الرسالة وتكرارها بنية تحقيق أعلى درجة من التأثير المباشر . ويستخدم هذا النوع في الحملات الإعلانية التي تتسم بالآنية في الحدث، وضرورة معرفة نتائجه مباشرة، والحكم عليها إما بالنجاح أو الفشل.

ب- الجدولة المستمرة: تهتم بالتركيز على تقديم المضمون الإعلامي طوال فترة الحملة الإعلانية، بحيث تتم الحملة في المكان، والزمن، أو التوقيت المحدد، بالمحتوى والشكل والمضمون المحدد، ومن خلال الكثافة التكرارية يتم توليد الانطباع وخلقه لدى الجمهور، وقد تتناول الحملة مجموعة من الرسائل الإعلانية تحتوي كل منها على فكرة معينة، ولا توجد علاقة بين الواحدة منها والأخرى، إلا أنها تصدر عن مخطط الحملة.

ج- الجدولة المتقطعة : تهتم بتقديم المضمون الإعلامي في أوقات زمنية متفرقة على امتداد الفترة الزمنية الكلية للحملة، مع احتمال التوقف الدائم ثم العودة وهكذا، وغالبا ما يستخدم هذا الشكل في حالة السعي لإحداث تغيير في الاتجاهات السلبية، وخلق اتجاهات جديدة .

المرحلة الخامسة: تقييم الحملات الإعلانية

التقويم والتقييم: التقويم هو التحري عن نواحي القصور، وتشخيص الأخطاء التي تصاحب عملية التنفيذ الميداني أو العملي تمهيداً للقيام بإصلاح الخطأ وإبعاد الإخفاقات أو السلبيات، ويمكن إجراء ذلك بشكل مستمر من بداية التنفيذ وحتى مرحلة النتائج وتقييم آثارها.

... أما التقويم والتقييم، فإنه يشمل التحري عن الإيجابيات والسلبيات والمقارنة بين بعضها البعض. ومعناه في اصطلاح الإدارة بشكل عام: مقارنة الأداء الفعلي بالخطة الموضوعة مسبقاً.

تمثل عملية التقييم المحصلة النهائية لأنشطة العلاقات العامة فعن طريق التقييم يمكن قياس كفاءة الخطة التي وضعت لأنشطة العلاقات العامة وأساليب تنفيذها وما إذا كانت هناك بدائل أفضل لتحقيقها فإذا غابت الرقابة والتقييم تضيع أغلب الخطط الموضوعة ويحدث الكثير من الاسراف والتخبط، فالرقابة ضرورية لكي نتأكد من أن جميع موارد المنشأة تستخدم بكفاءة.

كما أن هناك علاقة بين وظيفة التقييم والوظائف الأخرى للعلاقات العامة فعن طريق المعلومات المرتدة من الجماهير المختلفة يمكن لممارسي العلاقات العامة تصحيح المعلومات أو الخطط الموضوعة أو طريقة التنفيذ على حسب ما توضحه ردود الفعل عن نقاط الضعف.

طرق التقييم: لقياس فعالية برامج العلاقات العامة هناك عدة طرق تتمثل في الآتي[2]:

1 – حجم التغطية الجماهيرية، أي: عدد أفراد الجمهور المستهدف الذين تم الاتصال بهم واستلموا الرسالة الإعلامية، سواء من خلال الصحف أو المجلات أو الإذاعة المسموعة أو المرئية، فممارسو العلاقات العامة يرغبون في تتبع برامجهم واتصالاتهم لكي تنجز بشكل فعال، وذلك بإختيار التوقيت المناسب لتنفيذ البرامج واختيار الوسيلة المناسبة التي تساعدهم في الوصول إلى الجمهور المستهدف.

2 – استجابة الجمهور: وهنا ينبغي التأكد مما إذا كانت الاستجابة قد تمت في الاتجاه المرغوب أم عكس ذلك، مع ملاحظة أن هذه الطريقة تتعلق بالأثر المباشر للمادة الإعلامية على الجمهور ولا تتعلق في الوقت نفسه بدراسة أثر المادة

([1]) سمير محمد حسين، تخطيط الحملات الاعلانية واتخاذ قرارت الإعلان،(القاهرة :عالم الكتب،1993)،ص ص 147-162

[2] - محمد عبده حافظ ، **العلاقات العامة** ، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 335 – 337.

الإعلامية طويلة المدى على تغيير اتجاهات وآراء وسلوك الجمهور.

3 – تأثير الاتصالات: ويقصد بها دراسة التأثير المستمر للرسالة الإعلامية على تغيير الاتجاهات، وتكوين الرأي حول برنامج ما، ويضاف إلى ذلك الأثر الإعلامي والتثقيفي للرسالة إذا كانت تهدف إلى تزويد الجمهور بالأخبار والمعلومات التي تساعد على توضيح سياسة الشركة.

4 – عملية الإقناع: ويعنى ذلك مدى ملائمة الوسيلة المستخدمة في الاتصال للغرض الذي استخدمت من أجله، لذا لا بد من التعرف على أثر استخدام الوسيلة وأساليب الإقناع التي استخدمت فيها للتأثير في الجمهور.

5 – الإنتاج والتوزيع: والمقصود بالإنتاج هو عدد البرامج والرسائل الإعلامية التي أعدها ممارس العلاقات العامة خلال فترة زمنية محددة، و تشمل عدد النشرات والكتيبات والمجلات والإعلانات والمؤتمرات والمعارض، وما إلى ذلك، إذ أن تقييم الإنتاج يعكس الجهود المبذولة وتنوع النشاطات من أفراد جهاز العلاقات العامة. وهذا خير دليل للإدارة من أجل التعرف على نوع وكفاءة برامج العلاقات العامة.

أساليب التقييم في العلاقات العامة: توجد في العلاقات العامة ثلاثة أساليب لتقييم البرامج ، وهي ما يلي[1]:

1 – **التقييم القبلي السابق على تنفيذ البرنامج:** يستفاد من هذا الأسلوب عندما تنوي إدارة العلاقات العامة تنفيذ برنامج إعلامي كبير، فيكون من الضروري اختيار تأثير الشكل والمضمون اللذين ستقدم من خلالهما موضوعات البرامج قبل الشروع في التنفيذ، ومن الأجدر التأكد مسبقاً من عدم وجود أخطاء في شكل ومحتوى البرنامج، وربما في اختيار الوسيلة المناسبة لموضوع معين من موضوعات البرنامج، أو توقيت إذاعته، أو نشره مما يحد من الوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البرنامج، فمن الأهمية بمكان عند القيام بالاتصال التأكد من التأثير العكسي المحتمل للرسالة قبل أن تنشر على نطاق واسع، ويكون لها نتائج سلبية، كما يجب التأكد من وضوح المعاني التي تحملها للاطمئنان على قدرة الجمهور المستهدف للوصول إليها.

2 – التقييم المرحلي أو الجزئي: ويعني التقييم الذي يتم أثناء تنفيذ البرنامج حيث يتوجب على ممارس العلاقات العامة القيام بمراجعة البرنامج الذي يتم تنفيذه بشكل دوري وعلى فترات محددة أثناء فترة التنفيذ للتأكد من فعالية البرنامج في تحقيق الأهداف المطلوبة، ويرى الباحثون أن بعض برامج العلاقات العامة تحتاج إلى فترات زمنية للانتهاء من تنفيذها، لذا أصبح من الضروري أن تتخلل فترة البرنامج بعض الوقفات المرحلية التي تفرضها طبيعة الظروف المحيطة، وفي مثل هذه الحالة يكون من المناسب استغلال هذه الوقفات بين مراحل البرنامج لتقييم كل مرحلة أولاً بأول للوقوف على نقاط الضعف في المرحلة التي تم تنفيذها وتلافيها في المراحل التالية للبرنامج.

3 – التقييم النهائي أو الشامل: وهي المرحلة التي ينظر فيها إلي البرنامج الذي تم تنفيذه ككل ويستعرض كل عيوبه ومزاياه ونقاط القوة والضعف، وبالتالي يتم استخلاص بعض الدروس المستفادة التي تنعكس على عمليات التخطيط والتنفيذ، ويفيد هذا الأسلوب في تطوير المعرفة في مجال العلاقات العامة والتقدم العلمي؛ لاكتشافه لصحة أو خطا بعض القواعد والمبادئ كقوانين أو مسلمات نهائية، ويفيد أيضاً في التعرف على فعالية استخدام وسائل إعلامية محددة أو اللجوء إلى أساليب خاصة في العرض والشرح والتفسير والإقناع، فضلاً عن إمكانية تحديد نتائج الخطط وأنواعها إن كانت قصيرة أو طويلة، ويزداد أهمية هذا الأسلوب حينما تخرج منه بمعلومات محددة عن حجم التأثير مما يوفر قاعدة أو أساس للبيانات قبل بدء البرنامج.

مزايا استخدام الحملات الإعلانية: يساهم تخطيط الحملات الإعلانية في الوصول إلى العديد من المزايا أهمها:

1- تحقيق الأهداف بأقل التكاليف الممكنة.
2- توجيه استخدام الإعلانات في إطار الأهداف المحددة.
3- سهولة التنفيذ والمتابعة والتقييم.
4- كسب ثقة المستهلك للسلعة أو الخدمة أو الفكرة المعلن عنها.
5- المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة للمؤسسة[2].

خصائص الحملات الإعلانية: تتميز الحملات الإعلانية بعدة خصائص أهمها:

1- خاصية الانتشار: حيث تستخدم الحملات الإعلانية أكثر من وسيلة إعلانية.
2- خاصية التركيز: حيث تركز الحملات الإعلانية على فكرة أو عدد محدود من الأفكار والدعاوى الإعلانية.
3- خاصية الاتجاه إلى جماهير محدودة في مناطق بيعية مختلفة.
4- خاصية الامتداد خلال الزمن: فالحملة الإعلانية عبارة عن جهود إعلانية عن سلعة أو خدمة أو فكرة تمتد خلال

[1] - محمود يوسف ، **فن العلاقات العامة**، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2008) ، ص ص 142- 143.

([2]) رضا عبد الواحد أمين ، مرجع سابق، ص ص 38- 39.

فترة زمنية محددة قد تصل إلى سنوات عديدة[1].

أهداف الحملة الإعلانية: تستهدف الحملة الإعلانية تحقيق أهداف محددة قد تكون بترويج السلعة أو خدمة أو فكرة ما والتي تعد من الأهداف العامة للشركات والأجهزة المختلفة، وتعد تحديد الأهداف من أهم الخطوات الأساسية التي تعتمد عليها تنفيذ وتخطيط الحملات وتسعى هذه الأهداف لتحقيق التالي:

1- عرض وتقديم سلعة أو خدمة أو فكرة جديدة وبمزايا مختلفة وتعريف المستهلك بها.
2- بناء سمعة طيبة وحسنة للمؤسسة[2].

مجالات الحملات الإعلانية: توجد عدة أنواع للحملات الإعلانية نذكر منها ما يلي:

1- الإعلان التعريفي: وهو الذي يتعلق بتسويق السلع الجديدة التي لم يسبق لها وجود في السوق من قبل أو السلع القديمة التي ظهرت لم تكن معروفة لدى المستهلك.
2- الإعلان الإرشادي: وهو عبارة عن إخبار الجمهور بالمعلومات التي تيُسر له الحصول على الشيء المعلن عنه بأقل جهد وبأقل نفقات وفي إرشاد الجمهور حول كيفية إشباع حاجاته.
3- الإعلان الإعلامي: وهو إذاعة المعلومات عن السلع والخدمات والأفكار بين الأفراد وتقوية الصلة بينهم وبين المنتج مما يبعث الثقة.
4- الإعلان التذكيري: ويقصد به تذكير الجمهور بالسلع والخدمات والأفكار ومؤسسات المعروفة لدى الجمهور حتى لا يتم نسيانها.
5- الإعلان التنافسي: ويشترط أن يكون هناك خدمات وسلع وأفكار منافسة ويعتمد هذا النوع على ما ينفقه المعلنون من أموال في التغلب على منافسين[3].

اتجاهات الحملات الإعلانية:

تتضمن عدة اتجاهات:

1- تطوير العلاقات مع الجماعات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع.
2- تنفيذ برامج الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية.
3- تقييم حملات التسويق السياسي سيما الحملات الانتخابية.
4- إدارة الأزمات.
5- بناء العلاقات مع أجهزة الدولة المحلية المختلفة.
6- تقييم حملات التسويق التجاري وتشجيع الطلب على المنتجات الجديدة.
6- تقييم حملات التسويق الاجتماعي عن طريق التصدي للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

أولا: نتائج الدراسة

جدول رقم (1) يوضح توزيع مفردات العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	30	53.6
انثي	26	46.4
المجموع	56	100

تشير بيانات جدول رقم (1) الي تفوق القائمين بالعملات الاعلانية في المؤسسات الإعلامية الي نوع الذكور الذي يشكل نسبة (53.6) ، حيث تعد المرأة مواطنة من الدرجة الاولي وبالتالي يعكس هذا المؤشر سلبا علي فئة الاناث في عملية اتخاذ القرارات في اطار مهنتها وفي اطار المجتمع الليبي ككل .

جدول رقم (2) يوضح توزيع مفردات العينة حسب المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة
اعدادي	2	3.6
ثانوي وما يعادله	17	30.4
جامعي وما يعادله	34	60.7
ماجستير	3	5.4
دكتوراه	0	0
المجموع	56	100

(1) فاتن محمد رشاد، مرجع سابق ص ص 20-21.
(2) محمد مرج ، مرجع سابق، ص ص 86-88.
(3) رفعت عارف الضبع- الحملات الإعلامية، (القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، 2012)، ص ص 90- 91.

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلي المستوى التعليمي للقائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات الإعلامية ومن خلال هذا الجدول يلاحظ أن ما يقارب من القائمين بالحملات من أصحاب الشهادات الجامعية وما يعادلها والحاصلين علي الماجستير وذلك بنسبة (5.4) وهذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة لما للتعليم من قيمة يعبر من خلاله عن درجة وعي القائمين وتوسيع مداركه وفهمه لعمله، في المقابل تبين ان (30.4) كان مستواهم التعليمي الشهادة الثانوية وهذا مؤشر علي عدم اهتمام المؤسسات الاعلامية بالتخصصات العلمية للقائمين علي الحملات الاعلانية.

جدول رقم (3) يوضح توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

سنة الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من او يساوي 10	32	75.1
من 11 ال 20	13	23.2
من 21 ال30	3	5.4
من 31الي 40	6	10.7
اكثر من 40 سنة	2	3.6
المجموع	56	100

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلي سنوات خبرة للقائمين بالحملات الإعلانية في المؤسسات الإعلامية محل الدراسة، ومن خلال هذا الجدول يلاحظ أن اغلب القائمين بالحملات الاعلانية كانت نسبتهم (75.1%) ممن قلت خبرتهم عن عشر السنوات ذلك مما يشير إلي عدم اعتماد المؤسسات الاعلامية علي الخبرة التخطيط والأعداد للحملات الاعلانية بشكل كبير.

جدول رقم (4) يوضح توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
اعلام	14	25.0
إدارة اعمال	13	21.4
اخري	30	53.6
المجموع	56	100

تشير بيانات الجدول رقم (4) الي التخصص العلمي للقائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات الاعلامية محل الدراسة ، وتبين منها تدني نسبة القائمين بالحملات من ذوي تخصص الإعلام بنسبة (25.0%)، وارتفاع نسبة القائمين غير المتخصصين بنسبة (53.6%)، وهذا بدوره يضعف من كفاءة عمل المؤسسات الإعلامية ودرها في اعدد والتخطيط للحملات الاعلامية إذ إن ممارسة هذه المهنة تتطلب كوادر مؤهلة علمياً لأداء مهامها بنجاح.

جدول رقم (5) يوضح توزيع مفردات العينة حسب اسم المؤسسة

اسم المؤسسة	التكرار	النسبة
المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون الليبي	11	19.6
إذاعة ليبيا الوطنية	16	28.6
اذاعة BBN بنغازي	3	5.4
إذاعة بنغازي المحلية	4	7.1
المؤسسة العامة للصحافة	10	17.9
وكالات الانباء الليبية	12	21.4
المجموع	**56**	**100**

يوضح جدول رقم(5) نسبة القائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات الإعلامية ،حيث بلغت نسبة القائمين بالحملات في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون الليبي (19.6)،وإذاعة ليبيا الوطنية الي(28.6)، وإذاعة BBN بنغازي الي(5.4)، وإذاعة بنغازي المحلية الي(7.1) والمؤسسة العامة للصحافة الي(17.9)، ووكالات الانباء الليبية الي(21.4) .

جدول رقم (6) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمفهوم المواطنة من قبل القائمين بالحملات الاعلانية

هل يوجد وعي بمفهوم المواطنة من قبل القائمين بالحملات الاعلانية	التكرار	النسبة
لا	19	33.9
محايد	15	26.8
نعم	22	39.3
المجموع	**56**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (6) إلي الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمفهوم المواطنة من قبل القائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات محل الدراسة حيث تبين أن من القائمين بالحملات الاعلانية اللذين كانت إجاباتهم (محايد) بنسبة (26.8%)، و (لا) بنسبة (33.9%)، واللذين اجابوا ب (نعم) كانت نسبتهم (39.3%).

جدول رقم (7) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمستوي قيم المواطنة في الحملات الاعلانية

مستوي قيم المواطنة في الحملات الاعلانية	التكرار	النسبة
ضعيف	16	28.6
متوسط	36	64.3
عالي	4	7.1
المجموع	**56**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (7) إلي الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمستوي قيم المواطنة في الحملات الاعلانية من قبل القائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات محل الدراسة حيث تبين أن من القائمين بالحملات الاعلانية اللذين كانت إجاباتهم (عالي) بنسبة (7.1%)، و (ضعيف) بنسبة (28.6%)، واللذين اجابوا ب (نعم) كانت نسبتهم (64.3%).

جدول رقم (8) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمفهوم المواطنة من وجهة نظرهم

بمفهوم المواطنة من وجهة المبحوث	التكرار	النسبة
العدالة	8	14.3
المساواة	10	17.9
الانتماء	29	51.8
المشاركة	9	16.1
المجموع	**56**	**100**

تشير بيانات جدول رقم(8) الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمفهوم المواطنة من وجهة نظرهم ،حيث تبين ان المبحوثين الذين اجابوا ان العدالة هي المواطنة كانوا بنسبة (14.3%)، واللذين اجابوا علي ان المشاركة هي المواطنة كانوا بنسبة (17.9%)،واللذين اجابوا علي ان المساواة هي المواطنة كانت نسبتهم (17.9%)،واللذين كانت اجاباتهم علي ان الانتماء هي مفهوم للمواطنة بنسبة (51.8%)،وهي اكثر نسبة مما يدل التركيز القائمين بالحملات الاعلانية علي قيم المواطنة دون عن القيم الأخرى.

جدول رقم (9) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمساهمة الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ مبدأ العدالة

العدالة	التكرار	النسبة
لا تساهم	17	30.4
تساهم الي حد ما	18	32.1
تساهم	21	37.5
المجموع	**56**	**100**

يوضح جدول رقم(9) الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمساهمة الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ مبدأ العدالة ،حيث تبين ان المبحوثين الذين اجابوا بأنها لا تساهم كانوا بنسبة (30.4%)، واللذين اجابوا علي انها تساهم الي حد ما كانوا بنسبة (32.1%)،واللذين اجابوا علي انها المساواة هي المواطنة تساهم كانت نسبتهم (37.5%).

جدول رقم (10) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمساهمة الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ مبدأ المساواة

المساواة	التكرار	النسبة
لا تساهم	25	44.6
تساهم الي حد ما	12	21.4
تساهم	19	33.9
المجموع	**56**	**100**

يوضح جدول رقم (10) الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمساهمة الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ مبدأ المساواة ،حيث تبين ان المبحوثين الذين اجابوا بأنها لا تساهم كانوا بنسبة (44.6%)، واللذين اجابوا علي انها تساهم الي حد ما كانوا بنسبة (21.4%)،واللذين اجابوا علي انها المساواة هي المواطنة تساهم كانت نسبتهم (33.9%).

جدول رقم (11) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمساهمة الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ مبدأ الانتماء

الانتماء	التكرار	النسبة
لا تساهم	15	26.8
تساهم الي حد ما	16	28.6
تساهم	25	44.6
المجموع	56	100

يوضح جدول رقم (11) الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمساهمة الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ مبدأ الانتماء ،حيث تبين ان المبحوثين الذين اجابوا بأنها لا تساهم كانوا بنسبة (26.8%)، واللذين اجابوا علي انها تساهم الي حد ما كانوا بنسبة (28.6%)،واللذين اجابوا علي انها المساواة هي المواطنة تساهم كانت نسبتهم (44.6%).

جدول رقم (12) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمساهمة الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ مبدأ المشاركة

المشاركة	التكرار	النسبة
لا تساهم	18	32.1
تساهم الي حد ما	15	26.8
تساهم	23	41.1
المجموع	56	100

يوضح جدول رقم (12) الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمساهمة الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ مبدأ المشاركة ،حيث تبين ان المبحوثين الذين اجابوا بأنها لا تساهم كانوا بنسبة (30.4%)، واللذين اجابوا علي انها تساهم الي حد ما كانوا بنسبة (32.1%)،واللذين اجابوا علي انها المساواة هي المواطنة تساهم كانت نسبتهم (37.5%).

جدول رقم (13) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بدور الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ قيم المواطنة

هل الحملة الاعلانية دور في احياء وترسيخ قيم المواطنة	التكرار	النسبة
لا	6	10.7
محايد	14	25.0
نعم	36	64.3
المجموع	56	100

تشير بيانات جدول رقم (13) الي الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بدور الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ قيم المواطنة، حيث تبين تفوق اللذين اجابوا بنعم وكانت نسبتهم (64.3%)،مما يشير علي ادراك المبحوثين للدور واهمية الحملات الاعلانية في احياء وترسيخ قيم المواطنة.

جدول رقم (14) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بوجود ميزانية مخصصة لأنشطة وبرامج الحملات الاعلانية

هل توجد ميزانية مخصصة لأنشطة وبرامج الحملات الاعلانية	التكرار	النسبة
لا	34	60.7
محايد	13	23.2
نعم	9	16.1
المجموع	**56**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (14) إلي مدي وجود ميزانية مخصصة لأنشطة وبرامج الحملات الاعلانية في المؤسسات محل الدراسة و من هذه البيانات تبين أن نسبة كبيرة (60.7%) من المؤسسات لا توجد ميزانية لأنشطتهم ، وان نسبة (23.2%) اجابوا بمحايد ، في حين أن نسبة (16.1%) اجابوا ب لا، وهنا مؤشر سلبي بتدني نسبة وجود ميزانية مخصصة لأنشطة وبرامج الحملات الاعلانية علي الرغم من أهميتها ، حيث ان أي تنظيم جيد في المؤسسات الحديثة سوف يفشل بدون ميزانية مناسبة تمكن القائمين بالحملات من تحقيق الأهداف الموضوعة التي وافقت الإدارة العليا عليها

جدول رقم (15) يوضح اعتماد المبحوثين علي اجراء بحوث لدراسة بيئة واوضاع السوق في اعداد الحملة

هل تعتمد علي اجراء بحوث لدراسة بيئة واوضاع السوق في اعداد الحملة	التكرار	النسبة
لا	10	17.9
محايد	13	23.2
نعم	33	58.9
المجموع	**56**	**100**

تبين بيانات الجدول رقم (15) يوضح اعتماد المبحوثين علي اجراء بحوث لدراسة بيئة واوضاع السوق في اعداد الحملة من قبل القائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات محل الدراسة اللذين كانت إجاباتهم ونسبة (لا) بنسبة (17.9%)، واللذين اجابوا ب (محايد) كانت نسبتهم (23.2%)، (بنعم) بنسبة (58.9%)،ويعد مؤشر اجابي في اعتماد اغلب القائمين بالحملات الاعلانية علي الأبحاث التي تعد بدروها من اهم المراحل و الأسس العلمية في اعدد الحملات.

جدول رقم (16) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بهدف الحملات الاعلانية في احياء وترسيخ قيم المواطنة

احياء وترسيخ قيم المواطنة	التكرار	النسبة
لا	7	12.5
محايد	7	12.5
نعم	42	75.0
المجموع	**56**	**100**

تشير بيانات جدول رقم (16) الي الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق هدف الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ قيم المواطنة، حيث تبين تفوق اللذين اجابوا (بنعم) وكانت نسبتهم (75.0%)،مما يشير علي ان للحملات الاعلانية في المؤسسات الإعلامية محل الدارسة من ضمن اهادفها واستراتيجيات وبالتالي يعكس علي دور وسائل الاعلام في تعزيز روح المواطنة لدي الافراد المجتمع الليبي.

جدول رقم (17) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بهدف الحملات الاعلانية في تبصير المواطنين بحقوقهم وواجباتهم نحو الوطن

تبصير المواطنين بحقوقهم وواجباتهم نحو الوطن	التكرار	النسبة
لا	11	19.6
محايد	8	14.3
نعم	37	66.1
المجموع	**56**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (17) إلي الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بهدف الحملات الاعلانية في تبصير المواطنين بحقوقهم وواجباتهم نحو الوطن حيث تبين أن من القائمين بالحملات الاعلانية اللذين كانت إجاباتهم (لا) بنسبة (19.6%)، و (محايد) بنسبة (14.3%)، واللذين اجابوا ب (نعم) كانت نسبتهم (66.1%).

جدول رقم (18) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بهدف الحملات الاعلانية في تنمية شعور الفرد بالمسئولية اتجاه وطنه

تنمية شعور الفرد بالمسئولية اتجاه وطنه	التكرار	النسبة
لا	5	8.9
محايد	5	8.9
نعم	46	82.1
المجموع	**56**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (18) إلي الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بهدف الحملات الاعلانية في تنمية شعور الفرد بالمسئولية اتجاه وطنه حيث تبين أن من القائمين بالحملات الاعلانية اللذين كانت إجاباتهم (لا) بنسبة (8.9%)، و (محايد) بنسبة (8.9%)، واللذين اجابوا ب (نعم) كانت نسبتهم (82.1%).

جدول رقم (19) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمدي استخدام القائمين بالحملات الاعلانية للمؤتمرات والندوات كوسيلة الاتصال بالمواطنين

المؤتمرات والندوات	التكرار	النسبة
لا	19	33.9
محايد	8	14.3
نعم	29	51.8
المجموع	**56**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (19) إلي الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما بمدي استخدام القائمين بالحملات الاعلانية للمؤتمرات والندوات كوسيلة الاتصال بالمواطنين حيث تبين أن من القائمين بالحملات الاعلانية اللذين كانت إجاباتهم (لا) بنسبة (33.9%)، و (محايد) بنسبة (14.3%)، واللذين اجابوا ب (نعم) كانت نسبتهم (51.8%).

جدول رقم (20) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمدي استخدام القائمين بالحملات الاعلانية الصحف والمجلات كوسيلة الاتصال بالمواطنين

الصحف والمجلات	التكرار	النسبة
لا	16	28.6
محايد	12	21.4
نعم	28	50.0
المجموع	**56**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (20) إلي الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمدي استخدام القائمين بالحملات الاعلانية الصحف والمجلات كوسيلة الاتصال بالمواطنين حيث تبين أن من القائمين بالحملات الاعلانية اللذين كانت إجاباتهم (لا) بنسبة (28.6%)، و (محايد) بنسبة (21.4%)، واللذين اجابوا ب (نعم) كانت نسبتهم (50.0%).

جدول رقم (21) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمدي استخدام القائمين بالحملات الاعلانية الإذاعات المسموعة والمرئية كوسيلة الاتصال بالمواطنين

الإذاعات المسموعة والمرئية	التكرار	النسبة
لا	10	17.9
محايد	8	14.3
نعم	38	67.9
المجموع	**56**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (21) إلي الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما بمدي استخدام القائمين بالحملات الاعلانية الإذاعات المسموعة والمرئية كوسيلة الاتصال بالمواطنين حيث تبين أن من القائمين بالحملات الاعلانية اللذين كانت إجاباتهم (لا) بنسبة (17.9%)، و (محايد) بنسبة (14.3%)، واللذين اجابوا ب (نعم) كانت نسبتهم (67.9%).

جدول رقم (22) يوضح الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما يتعلق بمدي استخدام القائمين بالحملات الاعلانية مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة الاتصال بالمواطنين

مواقع التواصل الاجتماعي	التكرار	النسبة
لا	7	12.5
محايد	7	12.5
نعم	42	75.0
المجموع	**56**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (22) إلي الفرق في متوسط الإجابات بين المبحوثين فيما بمدي استخدام القائمين بالحملات الاعلانية مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة الاتصال بالمواطنين حيث تبين أن من القائمين بالحملات الاعلانية اللذين كانت إجاباتهم (لا) بنسبة (12.5%)، و (محايد) بنسبة (12.5%)، واللذين اجابوا ب (نعم) كانت نسبتهم (75.0%).

النتائج العامة :

توصلت الدارسة الي النتائج الاتية:

- يوجد تفوق في عدد القائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات الاعلامية الليبية لصالح الذكور؛ ويرجع السبب إلي ان المجتمع العربي الليبي ، حيث تعتبر هذه المهنة من وجهة نظرهم وطبيعة هذا النشاط غالباً ما يُكلف به الذكور.
- يمثل الحاصلون علي الثانوية العامة وما يعادلها والحاصلون علي الماجستير أقل نسبة من القائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات الاعلامية؛ وتعتبر هذه النسبة ضعيفة مقارنة لما للتعليم من قيمة يعبر من خلاله عن درجة وعي القائم بالحملات الاعلامية وتوسيع مداركه وفهمه لعمله.
- يلاحظ أن اغلب القائمين بالحملات الاعلانية كانت نسبتهم (75.1%) ممن قلت خبرتهم عن عشر السنوات ذلك مما يشير إلي عدم اعتماد المؤسسات الاعلامية علي الخبرة التخطيط والأعداد للحملات الاعلانية بشكل كبير
- تدني نسبة القائمين بالحملات من ذوي تخصص الإعلام بنسبة (25.0%)، وارتفاع نسبة القائمين غير المتخصصين بنسبة (53.6%)، وهذا بدوره يضعف من كفاءة عمل المؤسسات الإعلامية ودرها في اعدد والتخطيط للحملات الاعلامية إذ إن ممارسة هذه المهنة تتطلب كوادر مؤهلة علمياً لأداء مهامها بنجاح.
- يوجد وعي بمفهوم المواطنة من قبل القائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات الاعلامية حيث تبين أن من القائمين بالحملات الاعلانية اللذين كانت إجاباتهم (محايد) بنسبة (26.8%)، و (لا) بنسبة (33.9%)، واللذين اجابوا ب (نعم) كانت نسبتهم (39.3%).
- الانتماء هي مفهوم للمواطنة بنسبة (51.8%)،وهي اكثر نسبة مقارنة بغيرها من القيم مما يدل التركيز القائمين بالحملات الاعلانية علي قيم المواطنة دون عن القيم الأخرى.
- توجد أهمية بالغة للدور الذي يقع علي عاتق الحملة الاعلانية في احياء وترسيخ قيم المواطنة في المؤسسات الإعلامية بنسبة (64.3%)،مما يشير علي ادراك المبحوثين للدور واهمية الحملات الاعلانية في احياء وترسيخ قيم المواطنة.
- تدني نسبة وجود ميزانية مخصصة لأنشطة وبرامج الحملات الاعلانية في المؤسسات الإعلامية الليبية حيث وصلت نسبة اجابوا ب (لا) الي (16.1%)، حيث ان أي تنظيم جيد في المؤسسات الحديثة سوف يفشل بدون ميزانية مناسبة تمكن القائمين بالحملات من تحقيق الأهداف الموضوعة التي وافقت الإدارة العليا عليها.
- اعتماد اغلب القائمين بالحملات الاعلانية في المؤسسات الإعلامية علي الأبحاث لدراسة بيئة واوضاع السوق بنسبة (58.9%)، والبحوث من اهم المراحل و الأسس العلمية في اعدد الحملات لجمع البيانات والمعلومات اللازمة وبيان أوجه القصور ومواطن الضعف.

- أوضحت النتائج ان الحملات الاعلانية في المؤسسات الإعلامية تحقق اهدافها في ترسيخ واحياء المواطنة ، وتبصير المواطنين بحقوقهم وواجباتهم نحو الوطن، وكذلك تنمية شعور الفرد بالمسئولية اتجاه وطنه.
- استخدام وسائل الاتصال المختلفة من المؤتمرات والندوات واستخدام الصحف والمجلات والاذاعات المسموعة والمرئية ومواقع التواصل الاجتماعي في احياء قيم المواطنة لدي جماهيرها.

التوصيات: توصي الباحثتان لإحياء قيم المواطنة من خلال برامج الحملات الاعلانية في النقاط الاتية:

- العمل علي تطبيق الأسس العلمية للعلاقات العامة المتمثلة في قياس آراء واتجاهات المواطنين لجمع كافة المعلومات اللازمة عنهم وبيان أوجه القصور ومواطن الضعف في عملية احياء قيم المواطنة
- التخطيط العلمي المبني علي أهداف برامج الحملات الاعلانية في احياء وترسيخ مبادئ وقيم المواطنة لدي جمهور المواطنين لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وطنهم.
- ضرورة اختيار الوسائل الاتصالية المختلفة لكل فئات الجماهير المختلفة من صحف ومجلات واذاعات المسموعة والمرئية وسائل الاتصال الشخصي المتمثلة في المؤتمرات والندوات المعارض والمهرجانات ،وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي للوصول الي اكبر قدر من الجهور المواطنين باختلاف انواعهم.
- العمل علي توفير الإمكانيات المادية والمالية اللازمة؛ التي لها دور أساسي في تطوير العمل في العلاقات العامة وإعطاءها المكانة التي تليق بها .وضرورة الاهتمام بالدرجات العلمية والتخصص العلمي للقائمين بالحملات الإعلانية عند تعيينهم للعمل في المؤسسات الاعلامية الليبية؛ لما لتعليم من دور في إرساء الأسس السليمة في ممارسة العلاقات العامة .

المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- ال عبود عبد الله بن سعيد بن محمد، قيم لمواطنة لدى الشباب واسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف العربية، للعلوم الأمنية الرياض-2011.
2- أحمد إبراهيم عبد الهادي- إدارة الحملات الإعلانية (د. ب جامعة بنها، 2010).
3- احمد إبراهيم عبدالهادي، إدارة الحملات الاعلانية(جامعة بنها: إدارة الحملات الاعلانية، 2010).
4- حسن نيازي الصيفي، الحملات الاعلانية الحديثة،(د: م.، جامعة الملك فيصل،2018|).
5- حميد محسن الدليمي، اللافي ادريس الرفادي، أساسيات البحث المنهجي في الدراسات الإعلامية، ط1(بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008).
6- حنان احمد سليم، الحملات الإعلامية عبر الاعلام الجديد :رؤية مستقبلية للنموذج تفاعلي،(الرياض: جامعة الملك سعود؛2011)،
7- كمال الحاح،، مناهج البحث الإعلامي(دمشق: االجامعة الافتراضية السورية،2020).
8- رضا عبد الواحد أمين: تخطيط الحملات الإعلانية (القاهرة: د.ن. 2008).
9- رفعت عارف الضبع- الحملات الإعلامية، (القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، 2012).
10- سعد سليمان المشهداتي، مناهج البحث الاعلامي (الكويت: دار الكتاب الجامعي 2017).
11- سمير محمد حسين، تخطيط الحملات الاعلانية واتخاذ قرارات الإعلان،(القاهرة :عالم الكتب،1993).
12- السيد احمد مصطفى، البحث الاعلامي (بنغازي: مشورات جامعة قاريونس1994).
13- فاتن محمد رشاد، ،تخطيط الحملات الإعلانية (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع 2008).
14- محمد حياد زين الدين المشهداني، الحملات الإعلانية لشركات الاتصالات المتنقلة، (عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015).
15- محمد عبده حافظ ، العلاقات العامة ، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009).
16- محمود عباس، ،كتاب المسار: الحملات الاعلانية/
17- محمد عبد الحميد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية(القاهرة: عالم الكتب،2000)
18- محمود يوسف ، فن العلاقات العامة، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2008) .
19- منذر محمد عيسى،تعزيز المواطن من وجهة نظر الصحافيين العرافيين (جامعة الشرق الاوسط 2017).
20- نوال محمد عمر ، مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 1986).

ثانيًا: الدوريات:

1- خالد منصر، دور وسائل الإعلام الجديدة في تعزيز قيم المواطنة، مجلة الفنون والإعلام، العدد الأول نوفمبر 2015، جامعة خنلشة – الجزائر.
2- سعاد سراي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد1، مارس 2020، دور الإعلام في تعزيز قيم المواطنة، اثناء الانتخابات، الجزائر.
3- قيس حاتم هاني جنابي، واخرون تحليل محتوى متب الاجتماعات للمرحلة الابتدائية علي افق ابعاد المواطنة، مجلة التربية الانسانية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل 2018.
4- المبارك هياء بنت علي ، الاستراتيجيات الحديثة لتخطيط الحملات الاعلانية :دراسة تحليلية للأدبيات العلمية، مجلة العلاقات العامة والاعلان ؛ ،الجمعية السعودية للعلاقات العامة والاعلان' العدد4، 2017.
5- ٌهند العزاوي، الحملات الإعلامية في مخاطبة الجمهور، مجلة الكلمة ،العدد 75، يوليو 2013،

ثالثا: دراسات غير منشورة

1- خالدي محمد تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر، دراسة مسحية ، أطروحة دكتوراه منشورة (جامعة ابي بكر بلقايد: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية 2016).
2- عبد الرحمان برقوق، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية،(قسنطينة: مؤسسة حسين راس الجبل،2017).
3- عيسي كرموش، استراتيجية الاتصال في الحملات الاعلانية ، دراسة مسحية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية الأعلام والاتصال ،2013).
4- كريم مشط الموسري ،الحملات الاعلانية في انتخابات مجلس النواب العراقي ، دراسة مسحية ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد : كلية الأعلام ،2007)
5- محمد جياد زين المشهداني ، الحملات الاعلانية لشركات الاتصالات المتنقلة، دراسة مسحية ، رسالة ماجستير منشورة (جامعة عمان : كلية الأعلام ،2015).
6- منذر محمد عيسي ، تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين، دراسة مسحية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الاوسط : كلية الأعلام ،2017).

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

15- عون طلال، وسائل الإعلام وترسيخ قيم المواطنة، ص 365-.
366 www.asjp.cerist.dz/en/article59120

المضامين التعبيرية في أعمال بيكاسو الخزفية

د.إيناس سالم الناطوح ـ قسم الفنون التشكيلية ـ مدرسة الإعلام والفنون ـ الأكاديمية الليبية للدراسات العليا ـ طرابلس .
www.enasnatuh@gmail.com

الملخص : من خلال تكوينات العلاقات التشكيلية للمضامين التعبيرية للفنان" بابلو بيكاسو" وانعكاسها على بنائية الشكل الخزفي، وإمكانية استلهام القدرة على الإبداع والابتكار الفني في نسق انعكاسها على تعبيرية التكوين، نسلط الضوء على الفكر الإبداعي لتعبيرات" بيكاسو" الفنية، والكشف عن المضامين التعبيرية ودورها للارتقاء بالعمل النهائي وأحداث بنائية تعبيرية معاصرة فيه، وتحليل نماذج من خزفيات بيكاسو مابين (1947_ 1957) إلى جانب استخلاص أهم الخصائص والمضامين التعبيرية والجمالية المؤثرة على بنية العمل الخزفي وإعادة صياغة البنائية الشكلية فيه، وتكمن تساؤلات البحث في ما إمكانية استلهام القدرة على الإبداع والابتكار الفني في نسق التكوينات التعبيرية وانعكاسها على خزفيات الفنان بابلو بيكاسو؟

Abstract

Through the formations of the plastic relationships of the expressive contents of the artist Pablo Picasso and their reflection on the constructivism of the ceramic form and the possibility of inspiring the ability to create and artistic innovation in the form of their reflection on the expressiveness of composition, we have shed light on the creative thought of Picasso's artistic expressions and revealed the expressive contents and their role in improving the final work and Contemporary expressive constructivist developments in it and an analysis of examples of Picasso's ceramics between (1947-1957) in addition to extracting the most important expressive and aesthetic characteristics and implications affecting the structure of the ceramic work and reformulating the formal constructivism in it .the research questions lie on what is the possibility of inspiring the ability to create and create artistic innovation in the composition of expressionist compositions and its reflection on ceramics of the artist Pablo Picasso?

الكلمات المفتاحية: المضمون، التعبيرات الفنية، خزفيات بابلو بيكاسو، البنائية الخزفية .

المقدمة:

إن الفن دائما يبحث عن ما في حياتنا وما وراء أفكارنا وأحيانا يسبقنا إلى المستقبل، وذلك عندما يصاغ الفنان رؤاه التعبيرية بطرق جديدة ومفردات فنية مستحدثة، فلكل فنان رؤيته الخاصة في مجمل أعماله، فنجد أكثر من فنان ينتمي إلى نفس المدرسة الفنية ولكن لكل منهم أسلوبه الخاص الذي يميزه عن غيره، قد يتحدوا في أفكار متقاربة ولكن لكل منهم طرقه المختلفة في صياغة أفكاره ووجدانه على سطح أعماله وبنائية تكوينه والذي يظهر بوضوح في جوهر التصميم وضربات الفرشاة وأيضا في تقنيات المعالجة الفنية.

وان ما وصلت إليه المعالجات التقنية الحديثة من تطور علمي وفني في مجال البحث والتجريب سيؤثر حتماً على تحول فن الخزف وجماليته "باعتبار ظاهرة الإبداع في فنون الخزف بصفتها أعلى مستوى فكري للعملية المتنوعة من تشكيلات وتراكيب جديدة ومتطورة، تتفق مع المقتضيات الجمالية والمنفعة العامة، وتستهدف منها بذلك تحقيق العلاقة بين المثيرات والاستجابة التي توضح الأنشطة الفنية والفكرية والعبقرية عند المبدعين"[1]

فلم يعد المفهوم المعاصر للخزف هو تلك الأشكال التقليدية المنتظمة المتماثلة، بل خرج الشكل الخزفي من النمطية وأصبح معبراً من خلال التحرر في التجسيد المادي لهيئة الشكل والفراغ والحركة المتمثلة في المجسمات الخزفية كنظام بنائي لتحقيق الإبداع الفني.

كما وان العمليات الفنية والتقنية الداخلة في صناعة الخزف المعاصر تتصف بالغنى والثراء والتنوع لبنائية الأشكال في الأعمال الفنية، فصفة التنوع تمنح العمل الفني ثراء وتؤدي لتنقل العين باستمرار وتشعره بالرضا والسرور.

وهي تكشف علاقات وتجمعات جديدة تثير الاهتمام، والتنوع قد يكون اختلاف في نوع الشكل واللون والملمس[2]، لما له من القيم الجمالية وتباين أنواعه وتعدد مظاهره وألوانه، " الفنون والإبداع الفني جزءان من علم الجمال وجانباه الأكثر جوهرية وعلم الجمال في تحليله جوهر الفنون وقوانينها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل العلوم الخاصة والنظرية التاريخية المتعلقة بالفنون، والكشف العلمي للجوانب المختلفة لطبيعة الفنون"[3].

ومن المعروف إن فن الخزف يرتبط علمياً بالعلوم الكيميائية، كما يرتبط إبداعياً بجمالياته المتنوعة والمرتبطة بخصائصه الفنية (الشكل، مظهر السطح ومعالجته، التقنيات التشكيلية..)، ومع ظهور التطور في التقنيات العلمية والفنية لصناعة الخزف تقدم الابتكار والإبداع الفني بخصائص متميزة تساعد على استحداث تقنيات وسمات فنية تساهم في إبراز مضامين القيم الفنية

[1] قدري محمد احمد : " الإبداع ظاهرة طبيعية في فنون وصناعة الخزف "، جامعة حلوان، 1999، ص 7.

[2] ف.هـ. نورتن، الخزفيات للفنان الخزاف، ترجمة سعيد الصدر، دار النهضة العربية، القاهرة،1965، ص113.

[3] قاسم حسين صالح : "الإبداع في الفن "، دار دجلة، الأردن ،2007 م، ص 37,38 .

والتعبيرية، والتأكيد على أهميتها في التأثير على المخرجات الجمالية لبنية الشكل الخزفي، حيث تعتبر السمات الفنية في الخزف المعاصر من أهم العوامل التي تثري العمل الخزفي بما لها من تأثيرات وألوان متنوعة لتحقيق قيم فنية تتوافق مع التكوين النهائي لبنية الشكل الخزفي.

مشكلة البحث : تواجه عملية التعبير في المجال الخزفي دائما صعوبة ونقص في الحصول على غنى جمالي يمكن به أدراك عملية التعبير والاستفادة منها في التعبيرات الخزفية والتي تحقق القدرة على الإبداع، لذلك تحددت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

1. ما مدى إمكانية استلهام القدرة على الإبداع والابتكار الفني في نسق التكوينات التعبيرية وانعكاسها على خزفيات الفنان بابلو بيكاسو؟
2. ما هي سمات المضامين التعبيرية المتجسدة في أعمال بيكاسو الخزفية ؟

أهداف الدراسة :

1. دراسة المضامين التعبيرية في أعمال بيكاسو الخزفية ودورها للارتقاء بالعمل الخزفي النهائي وتحقيق أبعاد تعبيرية جمالية فيه.
2. الكشف عن السمات التي تبنى عليها العلاقة بين أجزاء وعناصر الشكل الفني في خزفيات بيكاسو.

أهمية الدراسة : تتجلى أهمية الدراسة في التعريف عن العلاقات التشكيلية للمضامين التعبيرية للفنان بابلو بيكاسو وانعكاسها على بنائية الشكل الخزفي من خلال :

1. التعرف على المضامين الجمالية في نسق التكوينات التعبيرية، ودراسة مختارات من الأعمال الفنية الخزفية للفنان بابلو بيكاسو.

المصطلحات الفنية

المضمون : هو الفكر أو المفهوم وراء العمل الفني والذي يعبر عنه الشكل سواء كان المضمون فكر أو نوع من الفلسفة أو أخلاق أو اجتماع أو سياسة أو دين. وان كل من الشكل والمضمون يؤدي دوره في إنتاج العمل الفني والصلة بينهما وثيقة فهما وجهان لأمر واحد[1].

التعبير الجمالي : هو مجموعة من المشاعر والأحاسيس الانفعالية التي تتفاعل داخل الفنان عند احتكاكه بالخامات المتنوعة، فتتحول هذه الانفعالات إلى أفكار منظمة يعبر عنها في أعماله الفنية، ويطوعها بشكل جمالي وفقا لخبراته وقدراته التجريبية لإثراء الأسطح الخزفية جماليا، فالتعبير هو " بمثابة مركز إشعاع تنتظم فيما حوله سائر مقومات العمل الفني"[2].

الخزف : جاء في تعريف جمعية الخزف الأمريكية: هو المشغولات المصنوعة من المواد الطينية الطرية والتي تكتسب الصلابة بالمعالجة الحرارية. وهو الأجسام المشكلة من الطين يدويا أو أليا، التي يتم تزجيجها وطلائها بالاكاسيد المعدنية والأصباغ الملونة بعد تعرضها لدرجات حرارة العالية وإكسابها صفة القوة والصلابة.

التعبيرية في العمل الفني

إن التعبير بصفة عامة يعتبر سلوك أنساني يحتاج لتحقيقه توفر عدة عوامل أهمها الدافع، الانفعال، الإدراك الحسي، اده التعبير. وإذا كان التعبير كسلوك أنساني يحتاج إلى دافع، فانه من الضروري توفر الطاقة، " فالدافع يوجه تلك الطاقة في سبيل التعبير عن نفسه، فان أصاب الطاقة نقص كما في المرض فلن يستطيع الشخص التعبير الكافي عن دوافعه بالرغم من توفرها"[3]. كما يحتاج التعبير لتوفر الانفعال الذي يستثار تحت تأثير عوامل داخلية أو خارجية. فالانفعال له أثره في إبراز الدافع فقد يقويه أو يضعفه، والذي يلعب دورا هاما في التعبير هو الإدراك الحسي للبيئة المحيطة للإنسان، والمقصود بالإدراك هنا هو أحساس له دلالة أو علاقة بين الكائن الحي والبيئة[4]. فالتعبير هو" سلوك أنساني يأتي نتيجة دافع يكمن في النفس، وهذا السلوك لا يخضع

[1] صالح بن احمد الشامي، الشكل والمضمون والجمال، https.;www alukah. net.
[2] راوية عبد المنعم عباس، الحس الجمالي وتاريخ الفن، دار المعرفة الجمالية، 2005، ص 335 .
[3] مصطفي فهمي، في علم النفس، دار الثقافة، القاهرة، ب ت،ص 42،43.
[4] مصطفي فهمي، في علم النفس، مرجع سابق، ص 93.

لتكوين الداخلي للفرد، وإنما يخضع لتلك العوامل الخارجية المحيطة به والتي تتفاعل معه، وتؤثر فيه أثناء سعيه للتكيف مع البيئة، وهي عوامل لها أثرها في إيجاد الدوافع وتحقيق الانفعالات"[1].

إن مكونات العمل الخزفي هي المادة التي يصاغ بها العمل، وما يرتبط بذلك من مهارات وتقنيات، والتعبير المراد الإفصاح عنه، مع تلك المكونات تندمج معا في كل متكامل ووحدة واحدة مكونة العمل الفني الخزفي، " فللعمل الفني الخزفي وحدته المادية التي تجعل منه موضوع حسي يتصف بالتماسك والانسجام من ناحية، ومدلوله الباطن الذي يشير إلى موضوع خاص، ويعبر عن حقيقة روحية من جهة أخرى، " فلا بد للعمل الفني الخزفي من بنية (مكانية) تعد بمثابة المظهر الحسي الذي يتجلى على نحوه الموضوع الجمالي، كما انه لابد أيضا من بنية (زمنيه) تعبر عن حركته الباطنية ومدلوله الروحي بوصفه عمل إنسانيا حيا"[2]. فالتفاعل بين مكونات العمل الفني الخزفي تفاعل مستمر ومتكامل، ولكل منهم دوره في تحقيق الوحدة الفنية،" فبناء العمل الفني الخزفي إنما هو ثمرة امتزاج وتكافؤ الصورة بالمادة واتحاد المعنى، إلى جانب تكافؤ الشكل مع الموضوع بشرط أن تتوافر للعمل (وحدة فنية) تجعل منه موضوع جمالي يتمتع بالذاتية "[3].

كما تعتبر المادة هي كل ما يستخدمه الفنان الخزاف من خامات بهدف تجسيد موضوعه الفني وتعبيراته الذاتية، ومن الصعب حصر تلك الخامات فهي كثيرة ومتعددة، ولكل منها خصائصه الفيزيائية والكيميائية والتشكيلية ولكي تصبح تلك الخامة ذات قيمة جمالية أو تصبح هي مادة العمل فانه من الضروري إن يصبغها الفنان ويطوعها وفقا لطبيعة العمل الفني المراد تشكيله.

فقيمة الخامة لا تقاس في العمل الفني بقيمتها المادية بل يجب إن تقاس بمدى قيمتها التشكيلية والتعبيرية داخل العمل الخزفي، ومعنى هذا إن العمل الفني الخزفي ليس مجرد شيء صنع منه العمل، ولكن هو غاية في ذاتها بوصفها ذات كيفيه حسية خاصة من شأنها أن تعين على الموضوع الجمالي[4].

وعند الحديث عن المادة الخام ومادة العمل الفني فان من الجدير إن نتحدث عن التقنية والأسلوب الأدائي الذي يتعامل به الفنان مع الخامة، ودوره في بنائية العمل الفني، فإذا كانت خامة الطين التي يتناولها الفنان الخزاف لها خصائصها الفيزيائية والكيميائية، فانه من الضروري على الفنان أن تكون لديه الإدراك الكافي لتمكينه من تشكيل وتطويع الخامة بشكل يحقق البعد التعبيري والجمالي المراد تحقيقه في عمله الفني.

فالتعبير تغير في المواد المعبر بها، وقد تقاوم المادة الخام فعل التعبير الذي يقوم به الإنسان، وتكون مهمة الفنان هي تنظيم وتطويع المادة لتكون تعبير عن الانفعال، وهذه المواد لابد أن تخضع لعملية تغيير[5].

والتعبير يعتبر العنصر الثالث من عناصر بناء العمل الفني ، وبدونه لا يكتمل بناؤه، فهو الدلالة النفسية في العمل، وهو الذي يضع العلاقة بين الفنان والموضوع، وهو السمة الإنسانية في العمل الفني التي من خلالها يستطيع الفنان أن يتعامل وجدانيا مع الموضوع[6].

فالعمل الخزفي بدون العنصر التعبيري يصبح بلا حياة، ولا يتعدى كونه مفردات شكلية منظمة لا تثير في الرائي أي انفعالات، أو تكون الإثارة سطحية لا تصل إلى الوجدان، وبوجود التعبير في العمل الفني " يتحول من حالته الموضوعية التي يكون عليها في الواقع إلى حالة وجدانية، وتصبح الأعمال الفنية التي تندرج تحت أنواع الفنون المختلفة محاولة نفسية لنقل الإنسان إلى الواقع الذي يعبر عنه ببعض المقولات الوجدانية"[7].

---

[1] أمل مصطفى إبراهيم، الفنون التعبيرية في العصر الحديث، حورس للطباعة والنشر القاهرة، 2001، ص 13.
[2] زكريا إبراهيم، مشكلة الفن، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1976، ص 27.
[3] راوية عبد المنعم عباس، الحس الجمالي وتاريخ الفن، مرجع سابق، ص 107.
[4] زكريا إبراهيم، مشكلة الفن، مرجع سابق، ص 36،37.
[5] ديوي جوي، الفن خبرة، ترجمة زكريا إبراهيم، دار النهضة العربية،القاهرة،نيويورك،سبتمبر1963، ص112.
[6] محمد عزيز نظمى، عالم الجمال، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 57.
[7] راوية عبد المنعم عباس، الحس الجمالي وتاريخ الفن، مرجع سابق، ص 335.

فالتعبير كما يقول (محمود بسيوني) هو تجسيد لانفعالات الفنان ومشاعره وربما يكون صدى لمشاهدته المرئية من حوله، أو رؤيته الفعلية لما يتأمله في بعض الأحيان، فهو يعني" الإفصاح بلغة التشكيل عن المعاني والانفعالات وتجسيدها، حيث يستطيع المتذوق إن يقراها ويستوعب معانيها ويحس بها والتعبير يقتضي وجود شخص معبر_ وهو الفنان_ عن موضوع معبر عنه وعن خامة يستخدمها في نقل التعبير"[1].

فنجد إن التعبير الجمالي يتميز بأنه يمنح كل ما يعبر عنه وجود قائما بذاته حيث انه يمنح كل ما يعبر عنه في الطبيعة مثل شيء مدرك بمتناول الجميع " فالتعبير الجمالي قادر على التميز بوجود خاص لما يعبر عنه، ولكنه يعتمد من ناحية أخرى إلى الرموز ذاتها، فينتزعها من وجودها التجريبي ليضعها موضوع حيا في عالم أخر"[2].

فعبارة هذا العمل جميل تبدو مجرد نسبة صفة للموضوع، أي أن الحكم يشير إلى التجربة التي يمر بها المشاهد للعمل الفني، فالحكم ينطلق من الإدراك الجمالي للعمل، وتقدر القيمة التي يمتلكها العمل الفني ذاته، ولفهم القيمة الكامنة في الفن هي من أهم أنواع القيم الفنية حين نفهم الإدراك الجمالي الذي يطلعنا عليه، إذ افترضنا إن الجميل يشير إلى ماله من قيمة فنية على نحو معين[3].

ومن تعبيرات المضامين الجمالية لإثراء التكوينات الخزفية في الإدراك الجمالي الاستطيقي أن ننتبه إلى الخصائص الحسية للموضوعات الفنية، من صوت أو لون أو سطح لا إلى ما يرتبط بها، لان الإدراك الجمالي هو إدراك مباشر لا يتجاوز العمل الفني إلى ما يرتب به من معاني مختلفة عنه [4].

فمن الملاحظ أن اندماج جماليات الخزف التقليدية وجماليات الفن الحديث مشكلاً معاً بنائية تركيبية حديث لها طبيعتها وفلسفتها الخاصة، فقد خرج الخزف من مجرد الوظيفة النفعية وأصبح يعكس بعداً جمالياً جديداً، فأصبح من أهم صفاته أن يكون مبتكراً وغير مألوف.

فمن الملاحظ إن الوظيفة في الخزف الحديث استبدلت النفعية الجمالية بالجانب التعبيري فأصبحت القيمة التشكيلية التعبيرية هي الوظيفة الأساسية للخزف الحديث وأصبح للفنان وجهته الخاصة، فلم يعد العمل الفني مجرد عمل وظيفي بل بداء في التجريب واستخراج السمات الفنية ببنائية الكلية للشكل والمضمون الخزفي.

حيث نجد إن سمات تعبير الجمال في فن الخزف قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بين بنائية الشكل وكتلته، فمن خلال اللون وتقنياته يكون تأكيد الجمال اللوني للشكل الخزفي، وقد يأتي اللون من خلال ألوان الطينة نفسها أومن خلال تركيبة المواد والخامات المختلفة للطلاء الزجاجي، كما ولبعض تقنيات الحريق المختلفة أن تنتج ألواناً أخرى وتأثيرات لونية متعددة مانحاً للقطعة الخزفية مظهراً أخاذا، كما إن اللون يعتبر حالياً احد محاور الإبداع في المجال الخزفي[5].

فالخامة هي الوسيط أو الجسم الذي يتكون منه العمل الفني، " أي إن الفنان يجسد عمله الفني في مادة معينة ينتقل بها العمل الفني إلى الآخرين، وهذه الواسطة المادية تكون متنوعة، فهي قد تكون حجارة أو معدناً أو خشب أو طيناً أو لون أو صوت، و بها تتكون مفردات اللغة التي يتعامل بها الفنان مع جمهوره "[(6)].

المضمون في الشكل الفني الخزفي

إن الشكل هو أساس العمل الفني ولا يصبح للمضمون أهمية بدونه، فهو الذي يعبر عنه، ومن هذا المنطلق يأتي دور الفنان في خلق الموازنة بين العمل والمحيط الخارجي، حيث تنعكس هذه الرؤية بصورة جلية في تفعيله لمخرجات الطبيعة ونقلها إلى تكوينات ذات ميزة خاصة ومتحولة عبر انتقالات فكرية وتنفذيه تكون بمثابة العمل الفني المبدع، المتسم بخاصية التجريب والتفاعل مع البيئة لتقديم حلول للمشاكل التقنية والجمالية.

---

[1] محمود بسيوني، أبداع الفن وتذوقه، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص 75.

[2] عبد الفتاح الديدي، فلسفة الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، ص 160.

[3] جيرم استولنتيز، النقد الفني، ترجمة زكريا إبراهيم، مطبعة جامعة عين شمس القاهرة، 1974، ص622.

[4] أميرة حلمي مطر، مقدمة في علم الجمال وفلسفة الفن، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط 3، القاهرة 1989، ص74.

[5] محمد سعيد عبد الله، الخزف ، فن وعلم ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 2015 م ، ص 163 .

[6] أميرة حلمي مطر، مقدمة في علم الجمال وفلسفة الفن، مرجع سابق، ص37 ، 38.

إذ انه يقوم بتطويع وتشكيل المادة واستلهام الموضوع والشعور والانفعالات ضمن شكل متكامل في العمل الفني، فضلا عن دور بنائية الشكل في إبراز القيمة الحسية والتعبيرية لعناصر العمل الفني من خلال تناسقها وترتيبها والتحقق من قيمتها الجمالية، حيث يرى جيروم" إن الشكل لا يتشكل إلا حينما يقوم الفنان بتشكيله في عمل فني منظم"[1] .

إذ أن الاستلهام للمضامين الفكرية لمحته الجمالية وتلك الملهمات لا تظل فيها الأفكار مجرد فكرر بل تتحول إلى مواضيع مندمجة في صميم قيم التكوينات الفنية.

ويختلف الموضوع عن المضمون في العمل الفني فمثلا يكون الموضوع واحد عند مجموعة من الفنانين ولكن يختلف المضمون حسب رؤيتهم الخاصة باتجاه الموضوع وتنوع أساليب تنفيذه.

المضمون أو محتوى العمل الفني هو خلاصة ما يعبر عنها وما يتضمنه العمل الفني من خيال ومشاعر وفكرة أو انفعال يعبر عنها، وهو ما يعرف بمضمون الشعور أو الفكر أو الخيال وهو ما نستخرجه من العمل الفني ويختلف الموضوع عن المضمون في العمل الفني.

حيث إن الشكل عند بعض الفلاسفة والنقاد هو الصورة الخارجية أو الفن الخالص المجرد عن المضمون أو المحتوى، فهو كل ما يشتمل عليه العمل الفني من فكرة أو فلسفة أو سياسة أو غير ذلك من الموضوعات ذات شأن تاريخي .

فقد أعطى بعض النقاد الأولوية للفكرة والعاطفة والإحساس، بينما ذهب بعضهم الأخر إلى تقديم الشكل والصورة، وفيهما يظهر العمل الفني، حيث انقسم النقاد إلى مدرستين :

مدرسة الشكل: وهم الذين لا يرون في المضمون أي قيمة فنية، ويحصرون أحكامهم في دائرة الصياغة الفنية وما يتحقق منها من جمال[2].

ومدرسة المضمون: وهم يرون الفن كله مضمون " وحددوا المضمون تارة بما يلد، وتارة بما يتفق مع الأخلاق، وتارة بما يسمو بالإنسان إلى سماوات الفلسفة والدين، وأحيانا بما هو صادق في الواقع أو بما هو جميل من ناحية الطبيعية المادية"[3].

والرؤية الفنية تتميز بإدراكها للصور المعبرة عن الجانب الوجداني للفنان والذي يشكل الأسلوب الثقافي والحضاري الذي يعيشه المجتمع . لذا فالفنان هو ذلك الإنسان الذي يحاول تغيير الواقع وتبديله والسعي إلى السمو إليه، ومن ثم رأى ضرورة تنظيمه، والاجتهاد في كشفه عن طريق وجدانه وذلك بواسطة التعبير، فلا بد من توافر بيئة وموضوعات مقاومة من جهة ودوافع انفعال باطني من جهة أخرى حتى يتكون التعبير عن الانفعال[4].حيث يعد التعبير الفني من أهم عناصر تكامل ووحدة العمل الفني والتي تتحقق من خلال ثلاثة عناصر وهى : المادة / الموضوع / التعبير. فالتعبير يمثل العنصر الإنساني في العمل الفني وهو قابل للحدس من خلال عمليات الفهم والإدراك، ولذا يمثل الصلة القوية التي تربط بين الفنان وعمله الفني، فالفن لم يكن في عزلة عن المجتمع فهو متأثر ومتفاعل معه، وان لكل فن خصائصه التي تميزه ، وميدانه الذي يعمل فيه، ولغته التي يعبر عنها[5].

الإبداع التعبيري في خزفيات بيكاسو

الإبداع هو عملية بقدرة الفرد على استخدام المهارات العقلية لإيجاد أفكار جديدة، والقدرة على خلق وإيجاد أفكار جديدة ومبتكرة، فالإبداع يتكون من عمليات معرفية وإدراكية ووجدانية وأدائية تتم على التوالي في تداخل تنتقل في حالة إلا وجود إلى حالة الوجود، وهي جوهر النشاط الفني التي تتمثل في تلك المقدرة الإنتاجية والمتمثلة في الصراع مع المادة الفنية .

إن الخصائص الرئيسية للآليات التي تساهم في الإبداع الفني مشابهة إلى حد بعيد للآليات التي تقوم وراء عمليات ذهنية غير متماثلة في الظاهر، كالأحلام وربما كان الفرق الجوهري بين الأحلام والإبداع، إن الأسلوب الرئيسي في

---

[1] جيرم استولنتيز، النقد الفني، مرجع سابق، ص339.

[2] صالح بن احمد الشامي، الشكل والمضمون والجمال، https.;www. alukah.net، مرجع سابق.

[3] صالح بن احمد الشامي، الشكل والمضمون والجمال، المرجع السابق.

[4] ديوي جوي، الفن خبرة، ترجمة زكريا إبراهيم، مرجع سابق، ص111.

[5] صالح بن احمد الشامي، الشكل والمضمون والجمال، مرجع سابق .

الإبداع هو التفكيك، وهو عكس أسلوب الرئيسي في الأحلام وهو التكثيف فالعقل الإبداعي هو الجامع بين العقلين الظاهري والباطني.

إذ يحوي الحس والتأمل والخيال العقلي فكر المبدع، والإبداع الفني يتم من خلال معطيات إدراكية واعية متفاعلة ومتراكمة ومتكاملة ينتج عنها ذلك الفعل الإبداعي البارع، الذي يتحول إلى عمل جمالي من خلال ذلك النشاط الإبداعي[1].

يعد بيكاسو احد أكثر الفنانين الرسامين ثورية في القرن العشرين، إذ كان اسمه شاهد على كل ما يتصف بالجراءة والتحدي والإسراف، وقد عكست أعماله المختلفة والمتنوعة الرؤية التحولية التي أصابت الذهنية الأوربية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وفي عام 1947 باشر بيكاسو بمحاولة فنية لإنتاج الخزف_في الوقت الذي اتجه فيه فنانون الأطلسي نحو التجريد باطراد_ متخذ من الخزف وسيط فني بقوة إبداعية تساوي تلك التي قام بها في أي حملة من الحملات الفنية السابقة.

فقد قدم بيكاسو نتاج واسع من الخزفيات _ بأساليب متعددة_ ومواد مختلفة لم يبتعد فيها عن فن الرسم، بل حدد في خزفيات رسوم وأشكال أصبحت من العلامات الفارقة والمميزة لمنتج بيكاسو الخزفي، لما كان عليه من سعة الخيال والذكاء والقدرة والإبتكاريه العالية.

إذ نجد إن بيكاسو كان يتخذ من الطينة المجهزة مادة وسيطة فيعيد تشكيلها وزخرفتها بما توحي له تلك الأواني من أشكال جديدة بلمساته الحساسة أشكالا تمثل نساء مجسمات في أوضاع مختلفة، أو يحول الأشكال إلى مزهريات وأواني تحمل سمات الحداثة على مستوى الشكل والمضمون[2].

إن المضامين التعبيرية الجمالية التي تعكس السمات الفنية والتعبيرية والخوض في التجريب بالنسبة للون والخامة المراد إبرازها وتحقيق أبعادها في هذا البحث تتضح في الكشف عن المضامين التعبيرية في بنائية الأعمال الخزفية للفنان بيكاسو الأكثر انتشارا، كأداة من أدوات التعبير الفنية لمعالجة السطوح الخزفية نفعياً وجمالياً.

فقد أنجدب الكثير من الفنانين لخوض التجريب في اللون والخامة من خلال تقنياتها المختلقة سواء كانوا خزافين أو مصورين أو نحاتين فقدموا لنا أبدعاتهم الخزفية التي تعكس قيماً جمالية وتعبيرية، فأصبح فن الخزف مجالاً مفتوح أمام جميع الفنانين، ويرجع الفضل في ظهور هذه الحركة الجديدة إلى عدة فنانين أمثال (خوان ميرو)، (بول جوجان)، (ماتيس)، (بابلو بيكاسو) فقد اعتدوا جميعاً بالشكل المطلق أكثر من الخامة وتقنياتها فاهتموا بالألوان وكان لهم تأثيرات على كثيراً من الخزافين والرسامين، ومن خلال تحقيق الهدف الرئيسي للبحث نلقي الضوء على الفنان بابلو بيكاسو أهم المصورين إبداعاً في فن الخزف.

لمحه تاريخية للفنان بابلو بيكاسو بابلو رويز بيكاسو رسام ونحات وفنان تشكيلي إسباني، ولد (25 أكتوبر 1881)، مالقة، إسبانيا، وتوفي (8 أبريل 1973)، موجينس، فرنسا، وأحد أشهر الفنانين في القرن العشرين، وينسب إليه الفضل في تأسيس الحركة التكعيبية في الفن، وكان قد استمد هذه الموهبة في الفن من والده الذي كان يعمل أيضا في مجال الفن التشكيلي[3].

فكانت بدياته مع فن الخزف بعد بداية الحرب العالمية (1946 م)، في عمر ستة وخمسون عام بمدينة " فالورى" المخصصة للحرف اليدوية في فرنسا حيث بدأت حياته الفنية مع الخزف، وكان الخزف يمكنه من الاقتراب المباشر من توليد الأشكال عبر التجسيد الحر الذي ارتبط به بيكاسو في أعماله الفنية على مستوى الرسم أو النحت ، فقد ارتبط فنه بقربه من الفن البدائي[4] وتناولت مواضيعه بخطوط بسيطة إلى جانب استخدامه للمنظور لإضافة عمق على السطح الخزفي المنفذ.

ويقول عنه أحد أصدقائه المقربين "سابرتيه " إن بيكاسو يعتقد أن الفن هو وليد الحزن والمعاناة، وأن الحزن يهيئ للتأمل، وأن المعاناة هي جوهر الحياة وإذا طلبنا الصدق من الفنان علينا أن

---

[1] مصطفى عبده، المدخل إلى فلسفة الجمال، مرجع سابق، ص 160_164.

[2] التحديث في خزفيات بيكاسو، نابو للدراسات والبحوث،العددان 11/12- كانون الأول، 2015، ص 178.

[3] https\\Ireadhub.com

[4]. عفيفي بهنسي : أثر الجمالية الإسلامية في الفن الحديث ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي، 1998م، ص 199.

نتذكر أن الصدق لا يمكن أن نجده خارج ميدان الفقدان. كما كتب عنه الشاعر الفرنسي "غبيوم ابولينز" مكتشف موهبته " إلحاحه على تتبع مكامن الجمال وضعه على دروب مختلفة، فوجد نفسه لاتينيا على المستوى الأخلاقي، وعربيا في إيقاعات رسمه"[1].

فقد اتبع بيكاسو في بداياته فلسفة " سيزن" في إن الأشكال ما هي إلا كرة ومخروط واسطوانة، ثم بدا بتحريف الأشكال الهندسية إلى أشكال وخطوط مجردة، واستخدام مواد جديدة كالزيت والصمغ ليعطي ملمس أخر، كما استخدم ورق الجرائد والجدران والكرسي والخيزران وأشياء حقيقية كآلة الكمان التي تبتها على اللوحة كتعبير مباشر للواقع ، بل أكد على إن إخراج الصورة من إطارها خلق حاجة إلى التكعيبية[2].

كما اتخذت خزفيات بيكاسو الطابع اليومي المألوف ليترك ارث خزفي ذات مضامين تعبيرية تتسم بالجمال والحرية والارتقاء به إلى مستوى الرسم التصويري والنحت . قدم بيكاسو ما يعادل الألفي قطعة خزفية مفعمة بالجمال والحرية، وبالرغم من قلة الخزف كفن تناوله بيكاسو إلا انه تمكن من الارتقاء به إلى مستوى فنون العمارة والنحت[3].

فقد يشترك الفنانين في تجسيدهم لموضوع واحد في أعمالهم، بينما أساليب التعبير عن هذا الموضوع تختلف بدرجات كبيرة، وهذا ما نراه جليا في انعكاس التعبيرات الفنية وخوض فكر الفنان بيكاسو في التجريب والخروج من دائرة وحدود المنطق ليرتبط نحو الإبداع ، وبالتفكير الإبداعي في المضامين التعبيرية الجمالية بالنسبة للشكل واللون والخامة.

وقد تنوعت أساليبه والأنماط الفنية في التعبير عن انفعالاته ومشاعره، فغالباً ما يتم تصنيف أعمال بيكاسو على فترات، وعلى الرغم من اختلاف أسماء تلك الفترات إلا أن الشائع عن تقسيم أعمال بيكاسو هي :

الفترة الزرقاء (1901- 1904) المتسمة بمواضيع أكثر إنسانية ورقّة وحزنا بطبيعة أعماله الشهيرة نظرا لطبيعة حياته في تلك الفترة بعد انتحار صديقه، وقرابة الأربع سنوات سيطر اللون الأزرق بدرجاته على جميع لوحات بيكاسو، فصفات البؤس والحزن والفقر حالات خرجت من الفترة الزرقاء بأسلوب رمزي وبشكل يجعل هذه الفترة من أهم مراحل بيكاسو وأكثرها شهره في تاريخه الفني.

الفترة الوردية (1905- 1907)[4] تميزت بدرجات الوردي والبرتقالي الناصع في أغلب لوحاته، وتبدلت حالة الحزن واليأس التى سيطرت على بيكاسو بأخرى بها من السعادة ما يكفي لأن يظهر في لوحاته التى اكتسبت طابع الرومانسي.

الفترة الأفريقية (1908- 1909) هي فترة التأثر بالفن البدائي والأفريقي الأكثر شهرة وتأثيرا بالمدرسة التكعيبية. فهي التى رسم فيها بيكاسو بأسلوب تأثر بشدة بالنحت الأفريقي وخاصة الأقنعة الأفريقية التقليدية وفن مصر القديمة بالإضافة إلى التأثيرات غير الأفريقية بما في ذلك التماثيل الأيبيرية، وفن "بول سيزان" و"إلجريكو"[5].

المرحلة التكعيبية التحليلية (1909- 1912) يعد بيكاسو أشهر فنانين هذه المدرسة وأغزرهم إنتاجا وتنوعا، حيث رسم العديد من اللوحات مستخدما تقنيات مختلفة ومتنوعة وتحويلها إلى تنظيمات مجردة يخفي بعضها البعض أو يشف بعضها من البعض الأخر، وتنوعت المساحات الهندسية تبعا لتنوع الخطوط والأشكال واتجاهاتها المختلفة كما في لوحته الشهيرة "جورنيكا"، مستخدم ألوان أشبه بألوان الصحف وهي الأبيض والأسود والرمادي، ولم يستخدم ألوان أخرى كتعبير تراجيدي عن المأساة الاسبانية في الحرب العالمية الثانية[6].

المرحلة التكعيبية التركيبية (1912 - 1919) التكعيبية الاصطناعية هي تطور لاحق للحركة التكعيبية، حيث استخدم فيها بيكاسو الوسائط المختلطة والكولاج وأنشأ مساحات مسطحة أكثر من التكعيبية التحليلية، واهتم فيها بشكل أكبر بالألوان والتأثيرات الزخرفية.

---

[1] https.//www. Independentarabia.com.

[2] ستاينجيرتروبد، بيكاسو، ترجمة ياسين طه حافظ، دار المأمون، بغداد، 1992 ، ص 21.

[3] Khazaf.blogspot.com

[4] https;//ar.m.wikipedia.org

[5] https;//ar.m.wikipedia.org

[6] ستاينجيرتروبد، بيكاسو، مرجع سابق، ص 21.

كما استخدم الفنان بيكاسو الأشكال الهندسية المركبة في أعماله الخزفية من أوائل الخمسينات حيث تشكل جزء من مجموعة (600 قطعة) خلال تعاونه لمدة (25 عام) مع ورشة " مدورا بوتري" في فالوريا جنوب فرنسا[1].

حيث نجد إن الطاقة الانفعالية لدى بيكاسو هي المحرك الذي يدفعه لاختيار أدواته والتحكم فيها ووضعها في نسق معين يحقق من التعبير تحقيقاً موضوعياً ويجعله تعبيراً انفعاليا جمالياً، " فلم يستقر عند أسلوب واحد بل جرب كل الأساليب الفنية ومزجها أحيانا في عمل فني واحد، فهو فنان متغير ومتجدد، يسعى دوما إلى التحديث في أعماله مما منح تلك الأعمال أصالتها وقيمتها الفنية العالية "[2].

فقد أكتسب خبرات مختلفة من حيث التقنيات وطرق التشكيل ساعدته على إنتاج خزفيات مبتكرة وبعيدة عن الجانب الوظيفي، فأنتج خزفيات تحمل قيماً تعبيرية وجرأة في الأفكار، فقد استطاع بيكاسو الخروج من حدود الشكل التقليدي إلى خزفيات حديثة تحمل قيماً جمالية جديدة .

بينما أنعكس أسلوبه التصويري على بعض أعماله الخزفية، ولقد تناول مواضيعه بخطوط بسيطة بالإضافة إلى استخدامه للمنظور لإضافة عمق على السطح الخزفي، كما أضاف بيكاسو حساً دراميا ويظهر ذلك في معظم أعماله، وذلك وباستخدام خطوط بسيطة على سطح الطبق الخزفي واستغلاله للمساحات الكاملة.

كما أستخدم بيكاسو في معالجة الأسطح الخزفية العديد من الأساليب والتقنيات الخزفية عن علم ودراية بإمكانية الخامة وأدواتها، باختيار ما يتلاءم مع الموضوع المنفذ، فقد تنوعت التقنيات المستخدمة على الأسطح من الحز على جسم العمل الأخضر، والكشط على البطانة، الرسم بالأصباغ الملونة على الطلاء الزجاجي مستخدم إمكاناته العالية في ضربات الفرشاة[3] .

عينة البحث : متمثلة في اختيار نماذج من الأعمال الخزفية للفنان " بابلو بيكاسو" في الفترة الزمنية (1947ـــ1957)، بواقع 40 عمل خزفي الأكثر انتشارا في اسبانيا و فرنسا، وتحديدها بطريقة تعكس السمات الفنية والتعبيرية والخوض في التجريب بالنسبة للون والخامة، إلى جانب تباين نماذجها المختارة من حيث الأسلوب الفني والمضامين التعبيرية في بنائية الأعمال الخزفية، وذلك من خلال عرض وتحليل بعض أعمال بيكاسو الخزفية كونها أداة من أدوات التعبير الفنية لمعالجة السطوح الخزفية نفعياً وجمالياً.

النموذج الأول:

اسم العمل: وجهان تاريخ الإنتاج : 1947 المصدر: .www.Picas ceramic

الوصف والتحليل: تكوين خزفي من قطعتين على شكل مثلث تقريبا، متجسدة على هيئة نصفي غير متساويين لوجه امرأة بملامح حزينة مستلهمة من أشكال الأقنعة الزنجية وتوظيفها بتكوين خزفي حديث، مستخدم بيكاسو فيها توزيع الأشكال والخطوط بطلاءات خزفية بلون (الأخضر،الأصفر، الأزرق الأحمر)، تميل فيها القطعة إلى الفن الأفريقي. من تعبيرات المضامين الجمالية لإثراء التكوين الخزفي في هذا العمل هو ابتعاد بيكاسو عن شكل النمط التقليدي السائد للقطع الخزفية النفعية و استلهام صورة لأجزاء وجه امرأة بألوان وخطوط تجريدية ذات سمات تعبيرية للرسم التكعيبي المعاصر الذي يعد بيكاسو رائدا من روادها.

[1] https.//www.albayan.ae

[2] التحديث في خزفيات بيكاسو، مرجع سابق، ص 188.

[3] Khazaf.blogspot.com

حيث يتضمن العمل :استلهام حركي إيهامي بزيادة عدد زوايا الرؤية، حيث يقسم الشكل إلى أجزاء، ومتخذ من أجزاءها مركز للأجزاء الأخرى وظهورها وكأنها انعكاس للجزء الأول، كما استخدم العينين والأنف للتعبير عن الرغبات الخفية والابتعاد عن محاكاة الشكل الواقعي والمعايير المنطقية التقليدية حيث استلهم بيكاسو في هذا العمل التعبير عن إحساسه وانفعالاته عن طريق تجسيد صور من الأشكال الأفريقية ذات التكوينات البنائية واللونية المتنوعة لتعطي صفة الشد والجدب البصري للمتلقي، ووظفها بشكل جديد على السطح الخزفي، مما عكس أسلوبه الفني الإبداعي.

النموذج الثاني :

اسم العمل : الوجه الأزرق تاريخ الإنتاج : 1947
المصدر: Khazaf.blogspot.com الوصف والتحليل :

شكل بيضاوي متجسدا بداخله رسم لملامح وجه شخص مبتسم غير محدد الهوية موزعة بداخله بطريقة بسيطة من خطوط تجريدية بيضاء اللون مستخدما فيها بيكاسو اللون الأزرق كأرضية وخلفية للعمل ومحيطة ببقع لونية بطلاء الأخضر اللامع.

المضمون التعبيري : السمات الفنية في هذا العمل تكمن في التلقائية في التعبير والبدائية أي فترة تأثر بيكاسو بالفن البدائي والأفريقي، والأسلوب الذي اتبعه عن طريق بعده عن الواقع، والاعتماد فيها بتأثير الحركة المتجمدة في صورة الوجه المرسوم بطريقة الخطوط الغير مألوفة باستخدام التجريب في الطلاءات الزجاجية وتفريغ لشحنة انفعالية كانت داخله بأسلوب تأثره بشدة بالنحت الأفريقي وخاصة الأقنعة الأفريقية التقليدية، فعكست تعبيراته على عدم إعطاء الشكل واللون المظهر المادي الخاص بالأشياء الطبيعية. فالتكوين البنائي للشكل البيضاوي، وعتمة اللون أعطى صفة الشد والجدب البصري للمتلقي، كما استطاع بيكاسو ترجمة انفعالاته ومشاعره برسمه التخطيطي المبسط وتحويل السطح الخزفي في صورة تشكيلية مثيرة للتأويل والتأمل .

النموذج الثالث :

اسم العمل: الإبريق المتحول بعنوان الدجاجة
تاريخ الإنتاج: 1954 المصدر: .www.Picas ceramic

الوصف والتحليل : يمثل العمل الخزفي شكل إبريق على هيئة دجاجة تكمن فوهة الإبريق برأس الدجاجة واليدين تتجسد في جناحيها، تشكلت عملية اختزال وتبسيط للشكل الواقعي وتجريده من ألوانه الطبيعية وخطوطه، كما أنعكس أسلوب بيكاسو التصويري في هذا العمل الخزفي المميز بتناوله مواضيعه بخطوط انسيابية بالإضافة إلى استخدامه للمنظور لإضافة عمق على السطح الخزفي.

المضمون التعبيري: التلقائية في التعبير والابتعاد عن محاكاة الشكل الواقعي سمه فنية تبرز في معظم أعمال بيكاسو الخزفية، بالإضافة لتناوله لرؤى إبداعية تنعكس كتعبير لعمل فني له أثره الجمالي، من خلال التبسيط للشكل والخطوط والابتعاد عن التفاصيل في التكوين وخوض فكر الفنان بيكاسو في التجريب والخروج من دائرة وحدود المنطق ليرتبط نحو الإبداع .

فالمضامين التعبيرية الجمالية المتجسدة في هذا العمل تتجسد في انعكاس الخطوط والمنحنيات في كل الاتجاهات بقوة الاندفاع الإبداعي والمقدرة الفنية في تجسيد الحركة البصرية الإيهامية التى تحمل صفات التجديد والإبداع الغنية بتعبيرات فنية تلقائية غير مألوفة في الفن الحديث.

النموذج الرابع :

اسم العمل : طبق بيضاوي بعنوان مصارعة حرة

تاريخ الإنتاج : 1948 المصدر:Khazaf.blogspot.com

الوصف والتحليل : صحن بيضاوي الشكل ترجم فيها بيكاسو انفعالاته وأفكاره كسطح لوحة زيتية لتكون البنية الخزفية الأرضية التعبيرية للخطوط والألوان والأشكال الموزعة داخل البنية الخزفية، والمتمثلة في تجسيده لحركة الأشخاص والثيران المنفذة بأسلوب رسم مبسطة من الخطوط البيضاء، كما زين حواف الطبق بضربات بالفرشاة بأصباغ خزفية باللون الأخضر والأسود.

تكمن الخصائص والمضامين المعرفية والجمالية المؤثرة على بنية هذا العمل في تأكيد بيكاسو الصلة التى تربطه بمجتمعه الاسباني، وتجسيد أحداث بنائية تعبيرية معاصرة فيه، إلى جانب إضافة حساً دراميا باستخدام رسومات بسيطة على سطح الطبق الخزفي واستغلاله للمساحات الكاملة لمفردات الحياة الاجتماعية المحيطة به، وذلك عن طرق اختزال مشهد تصويري تنائي الأبعاد وتجسيد الحركة للمصارعين والثور التى تبين الاختزال العالي في الأشكال والخطوط والتلقائية في التعبير وبدائية في الأسلوب .

النموذج الخامس :

اسم العمل : امرأة تاريخ الإنتاج: 1954 المصدر: Khazaf.blogspot.com

الوصف والتحليل: يتميز هذا العمل بالجمع بين فن الخزف والنحت والرسم في أنية خزفية بهيئة امرأة برقبة طويلة بحلي متدلية بتجسيد تجريدي بسيط متكونة من ترابط أجزاء أشكال شبه

بيضاوية بتقنية دولاب التشكيل مختلفة الحجم مكون لجسد وملامح المرأة المرسومة بالفرشاة بخطوط مختلفة السمك على بنية خزفية بيضاء اللون.

يكمن المضمون التعبيري بالبساطة وبدائية التعبير في التكوين الشكلي لملامح المرأة المنسجم مع بنية سطح المنحوتة الفخارية، اعتمد بيكاسو أسلوب الاختزال التي منحت العمل بساطته الشكلية حيث وظف الهيئة النحتية والخروج بها من النمط الكلاسيكي باتجاه الشكل المجرد والمعبر في نفس الوقت، فقد بالغ في استخدام الخطوط التعبيرية البسيطة بطريقة النحت المختزل لتقديم الشكل المطلوب، وتجسده للحركة الإيهامية الإدراكية في اليدين والتي توحي بتكوين حركي كشف عن الانسجام الديناميكي بين الشكل والمضمون.

فالرؤية الجمالية في بينية الآنية الخزفية عكست فيها أسلوب بيكاسو في الرسم من حيث الاختزال وتجريد الأشكال الواقعية والرفع من قيمتها الجمالية والابتعاد عن محاكاة الشكل الواقعي، والمعايير المنطقية التقليدية والاقتراب المباشر من توليد الأشكال عبر التجسيم الحر المرتبط بيه بيكاسو في أعماله الفنية في الرسم والنحت.

الخاتمة : إن الخصائص الشخصية للفنان والظروف البيئية وعلاقته معها تؤثر في عملية الإبداع والقدرات المعرفية والخبرات والبعد الشخصي ودوافعه فتعبيرات مضامين العمل الفني في خزفيات بيكاسو تبتعد أو تقترب من الكمال والإبداع الفني أو الجمال بمقدار ما تترابط أجزاءه بمثل هذا الترابط .

وبالنظر إلى تلك القيم لابد من اعتبارها قيماً متداخلة ومترابطة، فهي تعمل معاً دون انفصال مكونة تكويناته الخزفية كوسيط فني بقوة ورؤى إبداعية تساوي قيمه الفنية السابقة، فبذلك خرج الخزف من مجرد الوظيفة النفعية وأصبح يعكس بعداً جمالياً جديداً فاندمجت جماليات الخزف التقليدية وجماليات الفن الحديث مشكلاً خزف حديث له طبيعته وفلسفته الخاصة. فمن خلال دراسة المضامين التعبيرية والأفكار التي تبنى عليها العلاقة بين أجزاء وعناصر الآنية بشكلها الكلي في الأعمال الخزفية المختارة للفنان بيكاسو نستخلص النتائج التالية :

_ إبراز خزفيات فنية ذات سمات مختلفة عن الشكل الواقعي، ومغاير للخزفيات المألوفة في حركة نحو فن دائم التغيير يحمل صفات التجديد والإبداع غنية بمضامين فنية وتعبيرات تلقائية غير مألوفة في الفن الحديث.

_ حملت أفكار بيكاسو الإبداعية حوار تتناغم مع المدركات البصرية من خلال تكويناته البنائية واللونية لتعطي صفة الشد والجدب البصري للمتلقي كما ظهرت الحركة الإيهامية الإدراكية في أعماله والتي توحي بتكوين حركي اظهر الانسجام الديناميكي بين الشكل والمضمون .

_ أسهمت العلاقات البنائية الخزفية بأجزائها المختلفة في انعكاس الرؤية الفنية (التجريدية)عبر انتقالات المضامين الفكرية والتنفيذية للفنان بيكاسو واندماجها لأشكال الأواني الخزفية والإدراك والتأمل للتكوينات البيئة المحيطة له.

_ اظهر بيكاسو تفوقه في أسلوب معالجة للشكل البيضاوي المسطح والمجسم بعكس تعبيراته الإدراكية للأشياء البصرية بخيال وذكاء وقدرات ابتكاريه عالية، مستغل مساحات الشكل الفخاري مستعين بالخطوط القوية والمبسطة المحددة لعناصره فتبدو مجسمة على السطح الفخاري.

_ للتقنيات الفنية الحديثة والأدوات التعبيرية لفكر وإبداعات بيكاسو أثر كبير في منح التكوينات الخزفية مضامين جمالية وإثراء فني ساهم في طرح أنواع متعددة من القيم الفنية التعبيرية للعمل الخزفي، واعتبار إبداعه الخزفي نواه للتجديد، وإضفاء بعد جمالي لبنية الأعمال الخزفية.

_ منحت تكوينات بيكاسو الخزفية الانسجام الديناميكي بين الشكل والمضمون متمكن في تجسيده للحركة الإيهامية الإدراكية التي توحي بتكوين حركي كشف عن ابتكاريه قدرته التعبيرية.

_ التلقائية في التعبير والابتعاد عن محاكاة الشكل الواقعي سمه فنية تبرز في معظم أعمال بيكاسو الخزفية، بالإضافة لتناوله لرؤى إبداعية تنعكس كتعبير لعمل فني له أثره الجمالي في فن الخزف.

قائمة المصادر والمراجع

1. قدري محمد احمد، الإبداع ظاهرة طبيعية في فنون وصناعة الخزف جامعة حلوان، 1999.
2. ف.هـ. نورتن، الخزفيات للفنان الخزاف، ترجمة سعيد الصدر، دار النهضة العربية، القاهرة،1965.

3. قاسم حسين صالح، الإبداع في الفن، دار دجلة، الأردن ،2007 م.
4. راوية عبد المنعم عباس، الحس الجمالي وتاريخ الفن، دار المعرفة الجمالية 2005.
5. مصطفي فهمي، في علم النفس، دار الثقافة، القاهرة، ب ت.
6. أمل مصطفى إبراهيم، الفنون التعبيرية في العصر الحديث، حورس للطباعة والنشر القاهرة، 2001.
7. زكريا إبراهيم، مشكلة الفن، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1976.
8. محمود البسيوني، أبداع الفن وتذوقه، دار المعارف، القاهرة، 1993.
9. عبد الفتاح الديدي، فلسفة الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.
10. جيرم استولنتيز، النقد الفني، ترجمة زكريا إبراهيم، مطبعة جامعة عين شمس القاهرة، 1974.
11. أميرة حلمي مطر، مقدمة في علم الجمال وفلسفة الفن، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط 3، القاهرة 1989.
12. عبد الله احمد سعيد ، الخزف فن وعلم ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ،.2015
13. التحديث في خزفيات بيكاسو، نابو للدراسات والبحوث العددان 12/11 كانون الأول، 2015 .
14. عفيفي بهنسي، أثر الجمالية الإسلامية في الفن الحديث ، الطبعة الأولى دار الكتاب العربي، 1998م.
15. ستاينجيرترويد، بيكاسو، ترجمة ياسين طه حافظ، دار المأمون، بغداد 1992 .

https. www. Independentarabia.com
https.www.Ireadhub.com
Khazaf.blogspot.com
https;//ar.m.wikipedia.org
https.//www.albayan.aehttps.;www. alukah.net صالح بن احمد الشامي، الشكل والمضمون والجمال

أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة ميدانية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجورا

د أحمد البشير الشريف. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية\ جامعة طرابلس\ ليبيا

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء؛ اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي بهذه الدراسة واستمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، حيث خضع 40 استمارة للدراسة وبتحليل البيانات المجمعة خلصت الدراسة بجملة من النتائج أهمها أنه:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر بتاجوراء، حيث فسَّر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالمصرف 43.4% من التغير الحاصل في مستوى تحقيق الميزة التنافسية به.

- يعد مستوى تطبيق المصرف لمبادئ إدارة الجودة الشاملة مرتفعاً على وجه العموم.

- يعد مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية مرتفعاً وفقاً للبيانات المجمعة من الأفراد الخاضعين للدراسة.

وفي ضوء ذلك قدمت التوصيات التالية:

- دعم ممارسات القادة الإداريين فيما يتعلق بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالمصرف ذلك بالتوسع في نشر ثقافتها بين العاملين و تسليط الضوء حول مفاهيمها وأهدافها وعملياتها بالمصرف.

- وضع المصرف لخطة إستراتيجية واضحة لإدارة عملياته كمدخل لتحسين أدائه وتحقيقه لميزة تنافسية من خلال التكيف مع التغيرات المحيطة والتميز في مستوى الخدمات التي يقدمها لعملائه.

الكلمات المفتاحية: *إدارة الجودة الشاملة – الميزة التنافسية – مصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر.*

Abstract:

This study Aimed to identify the impact of the application of total quality management principles on achieving competitive advantage in Al Jumhouria Bank / Tajoura Abi Alashher Branch. The analytical descriptive approach was adopted by the researcher and the questionnaire was used as a main instrument for the data collection purposes. 40 questionnaires were subjected to the study and the collected data was analyzed, and subsequently; the most important results found from the study were:

- There is a statistical significance impact of the application of total quality management principles on achieving competitive advantage in Al Jumhouria Bank / Tajoura Abi Alashher Branch, as 43.4% of the change in achieving competitive advantage in the bank under the study referred to application of total quality management principles.

- The level of the application of total quality management principles in the bank generally is high.

- The level of achieving competitive advantage in the bank is high.

And according to the previous findings, The following recommendations are provided:

- More support from leadership should skills especially those skills with the low level of effect.

- Bank should give more support strategies plan to achieve competitive advantage.

Keywords: *Total Quality Management – Competitive Advantage - Al Jumhouria Bank / Abi Alashher Branch.*

المبحث الأول/ الإطار العام للدراسة:

مقدمة: يعد تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة مطلباً أساسياً لجميع المنظمات في هذا العصر كونه أسلوب يدعم أي منظمة في تحقيقها لميزة تميزها عن المنظمات الأخرى الأمر يتطلب توظيف أبعادها وتطبيق مبادئها في جميع أنشطة المنظمة بالشكل الذي يساعدها على التميز في تقديم خدماتها والنهوض بأدائها إلى مستويات أعلى خصوصاً في ضوء التغيرات المتسارعة والمؤثرة التي تحيط بمنظمات الأعمال.

أولاً/ مشكلة الدراسة: إن ما يواجه القطاع المصرفي بليبيا في السنوات الأخيرة من تحديات عديدة من بينها المنافسة الشديدة من قبل المصارف العامة والخاصة على حد السواء، حيث يمتاز بعضها بارتفاع مستوى جودة خدماته مقارنة بما يقدمه مصرف الجمهورية، الأمر الذي فرض على المصرف واقعاً جديداً يتطلب منه تطبيق أحدث الأساليب المعاصرة في طرق الاستفادة من إمكانياته وموارده المتاحة لعل من بين هذه الأساليب أسلوب إدارة الجودة الشاملة.

ومن خلال العرض الموجز لبعض الدراسات السابقة اللاحق ذكرها في هذه الدراسة وما أثبتته من وجود أثر لتبني مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية ببعض المنظمات الأخرى؛ فإنه من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في التعرّف على ما إذا كان هناك تغير في مستوى تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية الذي يعزو إلى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

ولما كان مصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر بتاجوراء أحد أهم وأنشط الفروع التابعة لمصرف الجمهورية؛ رأى الباحث إسقاط هذه الدراسة على هذا الفرع، وعليه فإن المشكلة التي تقوم عليها هذه الدراسة تتمثل في التساؤل التالي: "ما مدى وجود أثر لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة من حيث (دعم والتزام الإدارة العليا، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، مشاركة العاملين، و تدريب العاملين) في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر بتاجوراء ؟".

ثانياً/ أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1- التعرف على أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء و هو الهدف الرئيسي لهذه الدراسة.

2- التعرف على مدى تطبيق مصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر لمبادئ إدارة الجودة الشاملة.
3- التعرف على مستوى تحقيق مصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر لميزة تنافسية.
4- تقديم بعض التوصيات في ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

ثالثاً/ أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1- الأهمية الأكاديمية: تساهم هذه الدراسة في توضيح الأبعاد النظرية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة وتقديم قاعدة منهجية قد تساهم في تنمية المهارات البحثية للباحثين في مجال التخصص. علاوة على التعريف بأحد أهم المداخل و الأساليب الحديثة في علم الإدارة ألا وهو أسلوب إدارة الجودة الشاملة ودوره في تحسين الميزة التنافسية بمنظمات الأعمال.

2- الأهمية العملية: بالإضافة إلى الإثراء العلمي للموضوع قيد الدراسة، تساهم نتائج هذه الدراسة في الرفع من جودة عمليات إدارة الجودة بالمصارف عامة والمصرف محل الدراسة على وجه الخصوص من خلال الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وتوصياتها في تعزيز قدرات المديرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطبيقات أسلوب إدارة الجودة الشاملة بمؤسساتهم على اختلاف طبيعتها.

رابعاً/ فرضيات الدراسة: تُبنى هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة من حيث (دعم والتزام الإدارة العليا، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، مشاركة العاملين، و تدريب العاملين) في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء محل الدراسة".
حيث يتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :-

1- الفرضية الفرعية الأولي: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء ".
2- الفرضية الفرعية الثانية: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ التركيز على الزبون في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء ".
3- الفرضية الفرعية الثالثة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ التحسين المستمر في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء ".
4- الفرضية الفرعية الرابعة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ مشاركة العاملين في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء ".
5- الفرضية الفرعية الخامسة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ تدريب العاملين في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء ".

خامساً/ منهجية الدراسة: اتبع الباحث المنهجية التالية:

1- المنهج المتبع في الدراسة: استناداً إلى طبيعة المشكلة قيد الدراسة وأهدافها اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الوصف والتحليل، حيث استخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في تجميع البيانات الأولية للدراسة ومن تم تصنيفها وتحليلها وتفسيرها بدقة وبالتالي اختبار فرضيات الدراسة، للتوصل إلى نتائج تساعد على تقديم بعض التوصيات.

2- مصادر جمع البيانات: تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين في جمع بيانات الدراسة هما:
- المصادر الأولية: والتي تتمثل في مفردات عينة الدراسة المتمثلة في العاملين بالمصرف محل الدراسة.
- المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب، الدوريات، المجلات العلمية، والدراسات السابقة ذات العلاقة.

3- أساليب القياس والتحليل الإحصائي: تم تبريرها لاحقاً في بداية الجانب العملي من الدراسة.

4- حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في الآتي:
- الحدود المكانية: تركزت الحدود المكانية لهذه الدراسة بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر بتاجوراء.
- الحدود الزمنية: استغرق إجراء هذه الدراسة شهرين من 2023/9/1 إلى 2023/10/31.
- حدود الموضوع: اقتصرت على دراسة موضوع أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية.

سادساً/ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

- إدارة الجودة الشاملة: هي الأسلوب الإداري المتكامل الذي يمكن من خلاله إدارة المصرف بشكل أفضل والذي يقوم على الالتزام الكلي بمبدأ الجودة من طرف الإدارة والعاملين والتركيز على الزبائن وإشباع حاجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم الحالية والمستقبلية والتركيز على التحسين المستمر لكل العمليات داخل المنظمة وتدريب الأفراد العاملين بها.
- دعم والتزام الإدارة العليا: هو درجة توفر القناعة والدعم والالتزام لدى الإدارة العليا بأهمية تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة وإقناع الآخرين بهذا المفهوم وجعل الجودة في مقدمة استراتيجياتها.

- التركيز على الزبون: وهو جعل الزبون الوجهة الرئيسية للتركيز من قبل إدارة المصرف والعاملين به من حيث أهميته في تحديد جودة الخدمات والعمليات.
- التحسين المستمر: هو قيام المصرف بتطوير وتحسين مستوى جودة خدماته بصفة مستمرة حتى تكون متوافقة مع توقعات العملاء المستفيدين منها.
- مشاركة العاملين: هي إتاحة الفرصة أمام كافة العاملين بالمصرف للمشاركة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بسياسات المصرف والأعمال المكلفين بها.
- تدريب العاملين: هو ذلك النشاط الذي من شأنه تحسين معارف العاملين بالمصرف وسلوكهم وقدراتهم ويساعدهم على تحقيق الأهداف العامة للمصرف.
- الميزة التنافسية: هي انفراد المصرف بتقديم قيم ومنافع وخدمات للعملاء بطريقة تتميز وتفوق ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون.

المبحث الثاني/ الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة:

أولاً/ عرض الدراسات السابقة:

1) دراسة (محمد وعاشور، 2023) بعنوان" إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة: دراسة ميدانية على كليات الاقتصاد جامعة الزاوية"، هدفت هذه الدارسة إلى تحليل العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة من خلال أبعادها (التركيز على الزبون، التحسين المستمر، دعم والتزام الإدارة العليا، مشاركة جميع العاملين، والتدريب والتطوير) وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة. و لغرض تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي حيث صممت استمارة الاستبيان وزعت على عينة عمدية قوامها 198 مفردة من المجتمع الكلي للدراسة المتمثل في أعضاء هيئة التدريس داخل الكليات تم بعدها تحليل البيانات المجمعة وأثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية بكليات الاقتصاد بجامعة الزاوية وأن تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة مازال محدود وفي بدايته، وكان أهم ما أوصت به الدراسة هو التأكيد على ضرورة اعتماد إدارة الجودة الشاملة كمنهج إداري للقيادة والإدارة بالكليات باعتباره منهجا إداريا حديثا لجميع القيادات والعاملين.

2) دراسة (أبوعبدالله والأشقر، 2022) بعنوان" أثر ممارسات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية: دراسة ميدانية على مصنع تعبئة مياه نبع الحياة بالعجيلات، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية ممارسات إدارة الجودة الشاملة وكذلك قياس وتحليل أثر أبعادها على تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية للمنظمات الإدارية. اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، حيث خضعت 90 استمارة استبيان للتحليل وبذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه هناك أثر لممارسات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية بالمصنع الخاضع للدراسة وقد أوصى الباحثان في ضوء ذلك بضرورة الاهتمام بوضع خطط تدريبية للعاملين بالمصنع بهدف تحسين قدراتهم لأداء أعمالهم.

3) دراسة (صلاح وأحمد، 2022) بعنوان" دور ممارسة إدارة الجودة الشاملة في تعزيز الأولويات التنافسية: دراسة ميدانية بشركة إنرجايزر للأعمال الديناميكية-مصر"، هدفت الدراسة إلى دراسة دور إدارة الجودة الشاملة المتمثلة من حيث (التركيز على العملاء، العمل الجماعي، دعم الإدارة العليا، البحث والتطوير، والتدريب) في تعزيز الأولويات التنافسية بالشركة قيد الدراسة حيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بتوزيع عدد 98 استمارة على أفراد العينة وحللت بياناتها وتم التوصل إلى جملة من النتائج أبرزها وجود علاقة جوهرية بين دور ممارسة إدارة الجودة الشاملة و الأولويات التنافسية بشركة إنرجايزر للأعمال الديناميكية. وأوصت الدراسة بضرورة المحافظة على ممارسات إدارة الجودة الشاملة بهدف تحسين الأداء وتعظيم الأرباح وتحقيق الميزة التنافسية لها في السوق.

4) دراسة (شاكر وإبراهيم، 2021) بعنوان" دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة دراسة استطلاعية بمديرية الإعداد والتدريب بالعراق"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بمديرية الإعداد والتدريب بالعراق. حيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لغرض إجراء هذه الدراسة.إذ استخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية لهذه الدراسة حيث خضع عدد 30 استمارة للتحليل باستخدام برنامج الـ SPSS توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه هناك علاقة قوية بين إدارة الجودة الشاملة والميزة التنافسية المستدامة بالمديرية الخاضعة للدراسة وان تطبيق برنامج الإدارة الشاملة بالمديرية يتطلب التدريب والتعليم المستمرين لجميع الموارد البشرية. وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على اعتماد منظمات الأعمال برنامج إدارة الجودة الشاملة كمنهج إداري حديث ومعلن لجميع القياديين والعاملين بها.

5) دراسة (العزب، 2020) بعنوان" أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الأداء المؤسسي في شركات الاتصالات الأردنية"، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الأداء المؤسسي في شركات الاتصالات الأردنية،حيث استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستمارة الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة حيث خضعت عينة قوامها 553 مفردة من جميع العاملين بشركة الاتصالات ومن ثم تحليها بواسطة SPSS باعتماد المقاييس الإحصائية الملائمة وتوصلت الدراسة بعد ذلك إلي جملة من النتائج أهمها وجود أثر لعمليات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الأداء المؤسسي حيث فسر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة ما نسبته 61.7% من التغير في الأداء المؤسسي بالشركة قيد الدراسة. وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في دعم الإدارة العليا والتزامها بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بمنظمات الأعمال.

6) دراسة (قنديل، 2015) بعنوان" أثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الأسبقيات التنافسية: دراسة ميدانية بالمستشفيات الأردنية الخاصة بمدينة عمان"، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الأسبقيات التنافسية بالمستشفيات الأردنية الخاصة بمدينة عمان، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية للدراسة حيث وزع عدد 150 استمارة على عينة الدراسة المتمثل في العاملين بالمناصب العليا بالمستشفيات قيد الدراسة خضع منها 131 استمارة للتحليل وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي الـ SPSS توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مشاركة العاملين في تحقيق الأسبقيات التنافسية بالمستشفيات الخاصة الخاضعة للدراسة وأوصت الدراسة في ضوء ذلك بضرورة التزام الإدارة بالمستشفيات الخاصة الأردنية بإشراك جميع العاملين في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم.

ب) ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

على الرغم من أن هذه الدراسة تتفق مع أغلب الدراسات السابقة التي تم عرضها في كونها تدرس نفس المتغيرات محل الدراسة وأن أغلبها تشير إلى وجود أثر لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وإن كانت بدرجات متفاوتة من التأثير، إلا أن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تدرس العلاقة المباشرة بين متغيرات الدراسة في بيئة تختلف عن سابقاتها حيث إنها ستطبق على مصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر بتاجوراء /ليبيا ما أدى إلى خلق فجوة علمية مكانية تتطلب البحث والاهتمام.

ثانياً/ الإطار النظري:

1- إدارة الجودة الشاملة:

أ) تعريف إدارة الجودة الشاملة: لقد أختلف الكثير من الباحثين بشأن إيجاد تعريف محدد لإدارة الجودة الشاملة إذ أن الجودة نفسها تحمل مفاهيم مختلفة من حالة إلى أخرى ومن شخص إلى أخر وعلى الرغم من تعدد المفاهيم لإدارة الجودة الشاملة إلا أن أغلب التعريفات اشتملت بعض الجوانب الأساسية لها فلقد عرفت منظمة الجودة البريطانية إدارة الجودة الشاملة على أنها الفلسفة الإدارية للمؤسسة التي تدرك من خلالها كل من احتياجات المستهلك وكذلك تحقيق أهداف المنظمة معاً(أبو عبدالله والأشقر، 2022، ص92). كما تعرف بأنها البحث عن الرضا الأقصر للمستعملين أو الزبائن من خلال المعرفة الجيدة لحاجاتهم ودوافعهم والعمل على إشباعها (شاكر وإبراهيم، 2021، ص292). في حين عرفها (محمد وعاشور، 2023، ص60) بأنها نظام فعال لتحقيق التنسيق والتكامل بين جميع الأطراف داخل المؤسسة والتي تتولى بناء الجودة والمحافظة عليها وتحسينها بشكل مستمر يحقق الرضا الكامل للعميل.

ب) أهمية إدارة الجودة الشاملة: إن ممارسات إدارة الجودة الشاملة عبارة عن فلسفة وخطوط عريضة يسترشد بها لتحقيق التحسين المستمر بحيث تعد مهمة أساسية لكل العاملين بهدف إيجاد قيمة مضافة لتحقيق رضاءهم ويمكنهم من تلبية متطلبات الزبائن، و تتضح أهمية الجودة الشاملة من خلال تحقيقها للآتي (العزاوي، 2014، ص15):

1- التركيز على حاجيات السوق بما يمكنها من تلبيات الزبائن.
2- القيام بسلسلة من الإجراءات الضرورية لتحقيق الجودة في الأداء.
3- تدريب وتطوير العاملين لحل المشاكل وتحسين العمليات.
4- تحقيق الأداء العالمي للجودة في جميع المؤسسات.

في حين ترى (الكرعاوي، 2016، ص89) أن أهمية إدارة الجودة الشاملة تنعكس في الآتي:

1- تقليص شكاوى الزبائن وتخفيض تكاليف الجودة مما يساهم في تحقيق رضا الزبون.
2- منهج شامل لتغيير أبعد ومدخل ضروري للحصول على بعض شهادات الجودة العالمية.
3- زيادة قابلية المنظمة لتغيير سلوكيات أفرادها تجاه فلسفة ومفهوم الجودة.

ج) مبادئ إدارة الجودة الشاملة: من خلال البحث والاطلاع اتضح للباحث انه وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات الحاصلة في وجهات النظر بين المؤلفون والباحثين حول عدد المبادئ التي يقوم عليها نظام إدارة الجودة

الشاملة وكذلك العرض السابق لبعض الدراسات السابقة بهذه الدراسة أتضح أنه اتفاق حول خمسة مبادئ رئيسية والتي اعتمدها الباحث بهذه الدراسة وهي (دعم والتزام الإدارة العليا، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، مشاركة العاملين، و تدريب العاملين) كالأتي:

1- دعم والتزام الإدارة العليا: تلعب الإدارة العليا دوراً كبيراُ في تحول المنظمة إلى إدارة الجودة الشاملة فهي من يحدد مسارات المنظمة من خلال قراراتها الاستراتيجية وتحديد العلاقات التنظيمية وتبادل الخبرات والمعلومات التي من شأنها تمكين العمال من أداء أعمالهم وتحسين كفاءتهم الوظيفية بما ينعكس على درجة تحقيق الأهداف العامة للمنظمة ككل (كريمة، 2019، 140).

2- التركيز على الزبون: يعد التركيز على الزبائن بمثابة التركيز على تقديم الخدمات بالمنظمة بشكل يتلاءم مع احتياجات العملاء وتوقعاتهم الحالية والمستقبلية والأخذ بآرائهم ويعد التركيز على العملاء واحداً من العناصر الرئيسية في نظام إدارة الجودة الشاملة وبيئة الأعمال (صلاح و أحمد، 2022،ص134). حيث يعد رضا العملاء عن الخدمات والمنتجات التي تقدمها المنظمة بمثابة معياراً للنجاح، ولتحقيق هذا المطلب الأساسي ينبغي على المنظمة أن تتخذ كل التدابير التي تمكنها من تقديم مستوى جودة يرضي عملاءها حتى تخلق علاقات قوية ومنفتحة معهم والمحافظة عليها(أبوعجيلة وبشير، 2022، ص33).

3- التحسين المستمر: إن التحسين المستمر يرتبط بالعمليات والمنتجات والهياكل والأساليب والإجراءات داخل المنظمة بما ينعكس إيجابا على قدرة المنظمة على خدمة العملاء والتكيف مع التغيرات البيئية المحيطة لتطوير مستوى الجودة، عليه وجب أن تتم هذه العملية وفق معايير واضحة تركز على درجة أهمية العمليات وعلاقتها بالعملاء وبمشاركة جميع العاملين في المنظمة (أبوعجيلة وبشير، 2022، 34).

4- مشاركة العاملين: من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها برامج الجودة الشاملة هي مشاركة جميع العاملين في المنظمة في اتخاذ القرارات من خلال فرق العمل وما يسمى بحلقات الجودة التي تعد أساساً لتحديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة وإيجاد الحلول المناسبة لذا تتطلب إدارة الجودة الشاملة مشاركة ذات مستوى عالي من جميع الأفراد العاملين وبمختلف المستويات الإدارية والاستجابة لمقترحاتهم وأرائهم الإيجابية (أبو أصبع، 2020، ص216).

5- تدريب العاملين: يتطلب نجاح إدارة الجودة الشاملة الاهتمام بتزويد الأفراد العاملين بالمهارات والقدرات اللازمة لتطبيقها ونجاحها ويكون ذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات المتجددة عن طبيعة الأعمال وإعطائهم الفرص الكافية لتطبيقها (أبو أصبع، 2020، ص216).

2- الميزة التنافسية:

أ) تعريف الميزة التنافسية: تطرق العديد من علماء الإدارة لمفهوم وماهية الميزة التنافسية وفق وجهة نظر كل منهم ومن هذه التعاريف، تعريف (السلمي، 2001، ص11) الذي يرى أن الميزة التنافسية هي امتلاك المنظمة لمهارات وتقنيات وموارد متميزة تتيح لها إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون. كما عرفت الميزة التنافسية بأنها القدرة على أنتاج السلع وتقديم الخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وبالوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى (خليل، 1998، 84).

ب) أهمية الميزة التنافسية: تبرز أهمية الميزة التنافسية من خلال النقاط التالية (عبد الحميد، 2018، ص53):

1- تعطي المنظمة تفوقاً نوعياً وكمياُ وأفضلية على المنافسين، وبالتالي تتيح لها نتائج أداء عالية.

2- تساعد في تحقيق قوة سوقية للمنظمة من خلال التميز في طرح السلع والخدمات بعلامات متميزة.

3- تساهم في التأثير الإيجابي في مدركات العملاء وتحفيزهم للاستمرار في التعامل مع المنظمة.

4- لما تتسم به التنافسية من استمرارية وتجدد فأنها تتيح للمنظمة متابعة التطور والتقدم على المدى البعيد.

5- تمثل الميزة التنافسية معياراً مهماً يمكن المنظمة من الحكم على مدى نجاحها وتفوقها من عدمه.

ج) أبعاد الميزة التنافسية: للميزة التنافسية أبعاداً عديدة يرتبط تحقيقها بها ارتباطاً وثيقاً يسرد الباحث أهمها في الآتي:

1- التكلفة: وهي البعد التنافسي الذي يضمن للمنظمة القدرة على تقديم السلع والخدمات بتكلفة أقل من المنافسين مع المحافظة على الخصائص الأساسية لها (عبابسة وآخرون، 2018، ص43).

2- الجودة: وهي قدرة المنظمة على تحسين وتطوير العمليات والأداء، بما يضمن توفير المنتجات التي تلبي أو تتجاوز احتياجات الزبائن وتوقعاتهم (عبد الحميد، 2018، ص39):.

3- المرونة: هي قدرة المنظمة على الاستجابة بفاعلية للظروف المتغيرة بتجديد وتعديل عملياتها ومنتجاتها التي تقدمها وفقاً للتغيرات التي تحدث في حاجات ورغبات و تفضيلات العملاء (كحيل، 2016، ص35).

4- الوقت: يعتبر بعد الوقت مقياسا للالتزام بين المنظمة والعملاء ويشير إلى مقدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها في الوقت المناسب(حسن، 2003، ص23).

5- الإبداع: ينظر إلى الإبداع بالمنظمات على أنه القدرة على خلق وإيجاد الأفكار الجديدة القابلة للتطبيق بما يضمن تقديم سلع و خدمات جديدة بطرق أفضل من المنافسين (حكيم، 2010، ص303).

المبحث الثالث/ عرض وتحليل البيانات الأولية و النتائج والتوصيات:

أولاً/ منهجية الدراسة:

1) منهج الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لغرض تحقيق أهداف الدراسة.

2) أداة جمع البيانات: استُخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية للدراسة. حيث قُسمت إلى ثلاثة محاور رئيسية، ارتبط الأول بالبيانات الشخصية للمستجوبين وأشتمل المحور الثاني عدد 20 عبارة تعكس مدى تطبيق المصرف للمبادئ الخمس لإدارة الجودة الشاملة بواقع 4 عبارات لكل مبدأ، في حين أشتمل المحور الثالث على عدد 15 عبارة للحكم على مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية.

3) مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بمصرف الجمهورية فرع أبي ألأشهر بتاجوراء وعددهم 45 فردا. أما عينة الدراسة وعلى الرغم من استخدام أسلوب المسح الشامل، تعذر على الباحث استعادة كافة الاستمارات الموزعة حيث تحصل منها على عدد 41 استمارة، ومن ثم يمكن اعتبار هذا العدد إحصائيا بمثابة عينة عشوائية بسيطة.

4) توزيع وتجميع استمارة الاستبيان: اعتمدت طريقة التوزيع والتجميع الشخصي لاستمارات حيث وزع عدد 45 استمارة، استعيد منها 41 بما نسبته 91.1% من الموزع وكان الفاقد 4 استمارات بنسبة 8.9%، و بالفرز تم استبعاد استمارة واحدة ليكون العدد الخاضع للتحليل 40 استمارة ممثلة ما نسبته 88.9% من إجمالي العدد الموزع وهي نسبة كافية ويعوّل عليها والجدول رقم (1) يبين حركة التوزيع والتجميع:

جدول(1) حركة توزيع و تجميع استمارات الاستبيان

البيان	الموزعة	المجمعة	الفاقد	المستبعد	الخاضعة للتحليل
العدد	45	41	4	1	40
النسبة	%100	%91.1	%8.9	%2.2	%88.9

المصدر: إعداد الباحث وفقاً للبيانات المجمعة

5) الأساليب الإحصائية المستخدمة بالدراسة: تمثلت هذه المقاييس في الآتي:

- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة مدى ثبات استمارة الاستبيان والحكم على مدى معوَّليتها.
- أسلوب التوزيع النسبي المتمثل في النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية، لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة عن أسئلة الاستبيان المتعلقة بالبيانات الأساسية ووصف متغيرات الدراسة. - تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر متغير مستقل واحد في المتغير التابع، وذلك لقياس أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة منفردة (كل مبدأ على حدا) في تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف، وكذلك قياس أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في: (دعم والتزام الإدارة العليا، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، مشاركة العاملين، وتدريب العاملين) مجتمعة كمتغير واحد في مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة.

6) ترميز البيانات: استخدم مقياس ليكرت (Lickert) ذي الأوزان الخمسة في ترميز البيانات حيث تدرجت الأوزان المعطاة على النحو المبين في الجدول أدناه رقم (2):

جدول(2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بمقياس(ليكرت) الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

اعتمد الباحث الدرجة (3) كمتوسط مرجح لدرجات الموافقة عن العبارات؛ فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد عن 3 فيدل على ارتفاع درجة الموافقة؛ وإذا قل عن 3 فيدل على انخفاض درجة الموافقة؛ في حين إذا كان متوسط درجة الإجابات لا يختلف عن 3 فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة.

7) نتائج اختبار كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha) للصدق والثبات: استخدم هذا المقياس للتحقّق من درجة الارتباط الداخلي بين إجابات عناصر العينة في الدراسة وكانت النتائج كما في جدول (3).

جدول(3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا (α)

م	المتغير	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا
1	دعم والتزام الإدارة العليا	4	0.781
2	التركيز على الزبون	4	0.820
3	التحسين المستمر	4	0.836

4	مشاركة العاملين	4	0.936
5	تدريب العاملين	4	0.806
6	مبادئ إدارة الجودة الشاملة مجتمعة	20	0.928
7	الميز التنافسية	15	0.925
8	جميع عبارات الاستمارة	35	0.957

من البيانات الواردة في الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم ألفا كانت أكبر من القيمة (0.60) لجميع العبارات المتعلقة بكل محور من محاور استمارة الاستبيان كل على حدا، وبالنظر إلى قيم ألفا لجميع عبارات المحاور نجد أنها تساوي (0.957) وهي قيمة ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

ثانياً- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

أ) خصائص مفردات عينة الدراسة يبين الجدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب خصائص مفردات العينة من حيث الجنس، العمر، الصفة الوظيفية، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة كالآتي:

جدول (4) التوزيع التكراري للمفردات حسب الجنس، العمر، الصفة الوظيفية، المؤهل، والخبرة.

ت. س	السؤال	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	21	%52.5
		أنثى	19	%47.5
		المجموع	40	%100
2	العمر	أقل من 30 سنة	5	%12.5
		من 30 إلى أقل40	17	%42.5
		من 40 إلى أقل من 50	10	%25
		50 سنة فأكثر	8	%20
		المجموع	40	%100
3	الصفة الوظيفية	مدير إدارة	1	%2.5
		رئيس قسم	6	%15
		رئيس وحدة	0	%0
		موظف	33	%82.5
		المجموع	40	%100
4	المؤهل العلمي	تعليم متوسط	9	%22.5
		دبلوم عالي	10	%25
		جامعي	19	%47.5
		ماجستير فأعلى	2	%5
		المجموع	40	%100
5	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	5	%12.5
		من 5 إلى أقل من 10	9	%22.5
		من 10 إلى أقل من 20	16	%40
		20سنة فأكثر	10	%25
		المجموع	40	%100

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس: يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (4) أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من مفردات عينة البحث وعددهم 21 فرداً بنسبة 52.5% أما باقي مفردات العينة وعددهم 19 من الإناث ونسبتهم 47.5% من مجمل مفردات عينة الدراسة.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر: من الجدول السابق رقم (4) يتضح أنّ معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم تتراوح من 30 إلى أقل من 40 سنة وعددهم 17 فرداً ويمثلون نسبة 42.5% من مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن أعمارهم تتراوح بين 40 إلى أقل من 50 سنة عددهم 10 فرداً ونسبتهم 25%، يلي ذلك ممن أعمارهم تفوق الـ 50 سنة وعددهم 8 أفراد وممن أعمارهم تقل عن الـ 30سنة وعددهم 5أفراد ونسبتهم على التوالي 20% و12.5% من إجمالي مفردات العينة الخاضعة للدراسة.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الصفة الوظيفية: من البيانات الواردة بالجدول أعلاه يتضح أن أغلب مفردات العينة تتمثل في الموظفين حيث كان عددهم 33 موظفاً بنسبة 82.5%، أما النسبة الأقل من مفردات العينة الخاضعة للدراسة وهي 2.5% تمثلت في مدير إدارة واحد، في حين شكل رؤساء الأقسام وعددهم 6 بنسبة 15% باقي مفردات العينة.

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي: يبين الجدول السابق رقم (4) أن أغلب أفراد العينة هم من حملة المؤهلات الجامعية وعددهم 19 بنسبة 47.5% يليهم حملة الدبلوم العالي 10 أفراد بنسبة 25%. ثم يلي ذلك حملة شهادة التعليم المتوسط وعددهم 9 بنسبة 22.5%، في حين كان باقي مفردات العينة وعددهم 2 من حملة الماجستير فأعلى ونسبتهم فقط 5% من عينة الدراسة.

5- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة: يتضح من الجدول أعلاه أن الأفراد الأكثر تكراراً وعددهم 16 فرداً بنسبة 40% يتمتعون بخبرة تتراوح من 10 إلى أقل من 20 سنة، يليهم الأفراد الذين تزيد خبرتهم عن الـ 20 سنة وعددهم 10 ممثلين ما نسبته 25% يلي ذلك ممن خبرتهم تتراوح بين الـ 5 والـ 10 سنوات بنسبة 22.5%، في حين قلت خبرة باقي المفردات عن الخمس سنوات وعددهم 5 أفراد.

ب) وصف متغيرات الدراسة: استناداً إلى الأهداف الفرعية للدراسة والمتمثلة في: التعرف علي مدى تطبيق المصرف قيد الدراسة لمبادئ إدارة الجودة الشاملة وكذلك التعرف على مستوى تحقيقه لميزة تنافسية، خصصت هذه الفقرة لحساب المتوسطات العامة المتعلقة بمبادئ إدارة الجودة الشاملة منفصلة والمتوسط العام لمبادئها مجتمعة الممثلة للمتغير المستقل بهذه الدراسة، وحساب المتوسط العام للمتغير التابع المتمثل في مدى تحقيق المصرف لميزة تنافسية؛ وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة

ر. م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بتطبيق مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا بالمصرف	3.84	0.728
2	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بتطبيق مبدأ التركيز على الزبون بالمصرف	3.46	0.788
3	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بتطبيق مبدأ التحسين المستمر بالمصرف	3.45	0.791
4	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بتطبيق مبدأ مشاركة العاملين بالمصرف	3.07	1.077
5	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بتطبيق مبدأ تدريب العاملين بالمصرف	3.06	0.864
6	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة مجتمعة	3.34	0.796
7	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمدى تحقيق المصرف لميزة تنافسية	3.29	0.678

1- مدى تطبيق مصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر لمبادئ إدارة الجودة الشاملة: يتضح من الجدول رقم (5) أن قيم المتوسطات العامة حول الإجابات المتعلقة بمدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالمصرف قيد الدراسة كلها أعلى من المتوسط المعتمد من قبل الباحث (3.00) حيث كانت أعلى قيمة في المتوسطات العامة متمثلة في مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا وهي (3.84)، يلي ذلك التركيز على الزبون بقيمة متوسط عام (3.46)، ثم التحسين المستمر (3.45)، يليه مشاركة العاملين بقيمة متوسط تساوي (3.07)، وأخيراً تمثلت أقل قيمة للمتوسطات العامة في مبدأ تدريب العاملين حيث كانت (3.06). وكذلك بالنظر إلى قيمة المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المصرف لمبادئ إدارة الجودة الشاملة مجتمعة نجد أنها تساوي (3.34) وهي أيضاً أكبر من المتوسط المقياس المعتمد من الباحث (3.00) ما يشير إلى أن مستوى تطبيق مصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر لمبادئ إدارة الجودة الشاملة مرتفع على وجه العموم لا التجزئة، وبذلك يتحقق الهدف الثاني للدراسة.

2- مدى تحقيق مصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر لميزة تنافسية: بالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي العام للإجابات بالجدول رقم (5) حول مستوى تحقيق مصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر لميزة تنافسية، نجد أنها تساوي (3.29) وهي تزيد عن المتوسط المقياس المعتمد من قبل الباحث (3.00) وهذا يشير إلى ارتفاع درجات الموافقة عموماً على عبارات هذا المتغير ويدل على ارتفاع مستوى تحقيق مصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر لميزة تنافسية وبذلك يتحقق الهدف الثالث للدراسة.

ج) اختبار فرضيات الدراسة:

1) اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة: تنص هذه الفرضية على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة من حيث (دعم والتزام الإدارة العليا، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، مشاركة العاملين، وتدريب العاملين) في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء". ولغرض اختبارها أعيد صياغتها في صورة فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة من حيث (دعم والتزام الإدارة العليا، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، مشاركة العاملين، وتدريب العاملين) في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة من حيث (دعم والتزام الإدارة العليا، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، مشاركة العاملين، وتدريب العاملين) في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء.

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط السابق تبريره ذلك لاختبار ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة مجتمعة في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء، وكانت

النتائج كما في الجدول رقم (6) الآتي:

جدول(6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	مستوى المعنوية
أثر مبادئ إدارة الجودة في تحقيق الميزة التنافسية	+0.659	0.434	29.148	0.000

يتضح من البيانات الواردة بالجدول أعلاه وجود علاقة طردية بين تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط تساوي (0.659+)، أما معامل التحديد (R^2) فكانت قيمته تساوي (0.434) ما يعني أن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالمصرف مسئول عن تفسير (43.4%) من التغير الحاصل في مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية، و ما نسبته (65.6%) يرجع لعوامل أخرى خلاف هذا المتغير. ولما كانت قيمة (F) تساوي (29.148) بمستوى معنوية (0.000) والذي يقل عن مستوى (0.05) ما يسمح برفض الفرضية الصفرية و قبول البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء ما يساعد على إثبات صحة الفرضية الرئيسية للدراسة و تحقيق هدفها الرئيسي.

2) اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء، ولاختبار هذه الفرضية أعيد صياغتها في صورة فرضيات إحصائية كما يلي:

H0: لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا في تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة.

H1: يوجد أثر لتطبيق مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا في تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة.

استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار صحة الفرضيتين وكانت النتائج كما بالجدول رقم (7):

جدول(7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا في تحقيق الميزة التنافسية

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	مستوى المعنوية
أثر مبدأ دعم الإدارة العليا في تحقيق الميزة التنافسية	+0.564	0.318	17.729	0.013

من البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.564+) ما يدل على وجود علاقة طردية بين تطبيق مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا وتحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة كما يتضح أيضاً أن قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.318) وهذا يعني أن (31.8%) من التغير الحاصل في مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف سببه التغير في تطبيق مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا ، وما نسبته (68.2%) يرجع لعوامل أخرى خلاف دعم والتزام الإدارة العليا.

ولما كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي (17.729) بمستوى معنوية مشاهد (0.013) وهو أقل من (0.05) فإن ذلك يسمح برفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه يوجد أثر لتطبيق مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر بتاجوراء قيد الدراسة. مثبتاً بذلك صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تقوم عليها الدراسة.

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ التركيز على الزبون في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء، ولاختبار هذه الفرضية أعيد صياغتها في صورة فرضيات إحصائية كما يلي:

H0: لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ التركيز على الزبون في تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة.

H1: يوجد أثر لتطبيق مبدأ التركيز على الزبون في تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة.

استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار صحة الفرضيتين وكانت النتائج كما بالجدول رقم (8):

جدول(8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق مبدأ التركيز على الزبون في تحقيق الميزة التنافسية

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	مستوى المعنوية
أثر مبدأ التركيز على الزبون في تحقيق ميزة تنافسية	+0.297	0.088	3.667	0.000

يتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.297+) ما يدل على وجود علاقة طردية بين تطبيق مبدأ التركيز على الزبون ومستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية ويتضح أيضاً أن قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.088) وهذا يعني أن (8.8%) من التغير الحاصل في مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية مرده التغير في تطبيق المصرف لمبدأ التركيز على الزبون في حين ما نسبته (91.2%) يرجع لعوامل أخرى خلاف هذا المبدأ.

ولما كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي (3.667) بمستوى معنوية مشاهد (0.000) وهو أقل من (0.05) فإن ذلك يسمح للباحث برفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ التركيز على الزبون في مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة. مثبتاً بذلك صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة.

- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ التحسين المستمر في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء، ولاختبار هذه الفرضية أعيد صياغتها في صورة فرضيات إحصائية كما يلي:

H0: لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ التحسين المستمر في تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة.

H1: يوجد أثر لتطبيق مبدأ التحسين المستمر في تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة.

استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار صحة الفرضيتين وكانت النتائج كما بالجدول رقم (9):

جدول(9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق مبدأ التحسين المستمر في تحقيق الميزة التنافسية

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبارF	مستوى المعنوية
أثر مبدأ التحسين المستمر في تحقيق الميزة التنافسية	+0.410	0.168	7.670	0.000

من البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.410+) ما يدل على وجود علاقة طردية بين تطبيق مبدأ التحسين المستمر ومستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة، ولما كانت قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.168) فهذا يعني أن (16.8%) من التغير الحاصل في مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية سببه التغير في تطبيق مبدأ التحسين المستمر، في حين يرجع ما نسبته (83.2%) إلى عوامل أخرى خلاف مبدأ التحسين المستمر.

ولما كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي (7.760) بمستوى معنوية مشاهد (0.000) وهو أقل من (0.05) فإن ذلك يسمح برفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة للبحث، التي تنص على أنه يوجد أثر لتطبيق مبدأ التحسين المستمر في مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة. مثبتاً بذلك صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

- **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ مشاركة العاملين في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء، ولاختبار هذه الفرضية أعيد صياغتها في صورة فرضيات إحصائية كما يلي:

H0: لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ مشاركة العاملين في تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة.

H1: يوجد أثر لتطبيق مبدأ مشاركة العاملين في تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة.

استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار صحة الفرضيتين وكانت النتائج كما بالجدول رقم (10):

جدول(10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق مبدأ مشاركة العاملين في تحقيق الميزة التنافسية

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبارF	مستوى المعنوية
أثر مبدأ مشاركة العاملين في تحقيق الميزة التنافسية	+0.680	0.463	32.720	0.000

من البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.680+) ما يدل على وجود علاقة طردية بين تطبيق مبدأ مشاركة العاملين ومستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة، ولما كانت قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.463) فهذا يعني أن (46.3%) من التغير الحاصل في مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة سببه التغير في تطبيق مبدأ مشاركة العاملين، في حين يرجع ما نسبته (53.7%) إلى عوامل أخرى خلاف هذا المبدأ.

ولما كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي (32.720) بمستوى معنوية مشاهد (0.000) وهو أقل من (0.05) فإن ذلك يسمح برفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه يوجد أثر لتطبيق مبدأ مشاركة العاملين في مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة. مثبتاً بذلك صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة.

- **اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:** تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ تدريب العاملين في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء، ولاختبار هذه الفرضية أعيد صياغتها في صورة فرضيات إحصائية كما يلي:

H0: لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ تدريب العاملين في تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة.

H1: يوجد أثر لتطبيق مبدأ تدريب العاملين في تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة.

استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار صحة الفرضيتين وكانت النتائج كما بالجدول رقم (11):

جدول(11) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق مبدأ تدريب العاملين في تحقيق الميزة التنافسية

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبارF	مستوى المعنوية
أثر مبدأ تدريب العاملين في تحقيق الميزة التنافسية	+0.669	0.447	30.754	0.000

من البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (11) يتضح أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.669+) ما يدل على وجود علاقة طردية بين تطبيق مبدأ تدريب العاملين ومستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة، ولما كانت قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.447) فهذا يعني أن (44.7%) من التغير الحاصل في مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية سببه التغير في تطبيق مبدأ تدريب العاملين، في حين يرجع ما نسبته (55.3%) إلى عوامل أخرى خلاف مبدأ تدريب العاملين بالمصرف.

ولما كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي (30.754) بمستوى معنوية مشاهد (0.000) وهو أقل من (0.05) فإن ذلك يسمح للباحث برفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ تدريب العاملين في مستوى تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر تاجوراء قيد الدراسة. مثبتاً بذلك صحة الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة.

ثالثاً/ النتائج والتوصيات:

1) نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن عرض أهمها كالأتي:

أ) النتائج المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة:

1- يوجد ارتفاع في مستوى تطبيق مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا بالمصرف قيد الدراسة جدول (5).
2- يوجد ارتفاع في مستوى تطبيق مبدأ التركيز على الزبون بالمصرف قيد الدراسة جدول (5).
3- هناك ارتفاع في مستوى تطبيق مبدأ التحسين المستمر بالمصرف قيد الدراسة جدول (5).
4- هناك ارتفاع في مستوى تطبيق مبدأ مشاركة العاملين بالمصرف قيد الدراسة جدول (5).
5- يوجد ارتفاع في مستوى تطبيق مبدأ تدريب العاملين بالمصرف قيد الدراسة جدول (5).
6- يعد مستوى تطبيق العاملين بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر بتاجوراء لمبادئ إدارة الجودة الشاملة مرتفعاً على وجه العموم لا التجزئة جدول (5).
7- يعد مستوى تحقيق مصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر بتاجوراء لميزة تنافسية مرتفعاً وفقاً للبيانات المجمعة من الأفراد الخاضعين للدراسة جدول (5).

ب) النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة: من خلال اختبار الفرضيات التي تبنى عليها الدراسة تم التوصل إلى الأتي:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة من حيث (دعم والتزام الإدارة العليا، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، مشاركة العاملين، وتدريب العاملين) في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر بتاجوراء، إذ أن تطبيق المصرف لمبادئ إدارة الجودة الشاملة مسئول عن تفسير (43.4%) من التغير الحاصل في مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية، جدول (6).
2- يوجد أثر لتطبيق مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا في تحقيق الميزة التنافسية بمصرف الجمهورية فرع أبي الأشهر بتاجوراء حيث إن 31.8% من التغير الحاصل في مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية سببه تطبيق العاملين بالمصرف لمبدأ دعم والتزام الإدارة العليا، جدول (7).
3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ التركيز على الزبون في مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة، حيث إن 8.8% من التغير الحاصل في مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية يعزو إلى التغير في مستوى تطبيق المصرف لمبدأ التركيز على الزبون، جدول (8).
4- يوجد أثر لتطبيق مبدأ التحسين المستمر بالمصرف قيد الدراسة في مستوى تحقيق الميزة التنافسية إذ ما نسبته 16.8% من التغير الحاصل في مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية يعود إلى التغير في مستوى تطبيق العاملين به لمبدأ التحسين المستمر، جدول (9).
5- يوجد أثر لتطبيق مبدأ مشاركة العاملين في مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة، حيث إنه 46.3% من التغير الحاصل في مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية سببه التغير في مستوى تطبيق العاملين به لهذا المبدأ، جدول (10).
6- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ تدريب العاملين في مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالمصرف قيد الدراسة،

حيث إن 44.7% من التغير الحاصل في مستوى تحقيق المصرف لميزة تنافسية يعزو إلى التغير في مستوى تطبيق المصرف لمبدأ تدريب العاملين به، جدول (11).

2) التوصيات: في ضوء ما تمّ التوصل إليه من نتائج أوصى الباحث بالآتي:

1- زيادة دعم والتزام الإدارة العليا لمفاهيم وتطبيقات أسلوب إدارة الجودة الشاملة عبر إعطاء الأولوية للبرامج المتعلقة بها ضمن استراتيجياتها والتوسع في إنشاء المزيد من الوحدات التي تعنى بإدارة الجودة بالمصرف.

2- تعزيز ممارسات المصرف حول الخدمات التي يقدمها للزبائن والتركيز على رغباتهم باستمرار بما يضمن تحقيق رضاهم وولائهم للمصرف.

3- زيادة الاهتمام بالتحسين المستمر لأنشطة المصرف كافة ذلك من خلال عقد المزيد من الندوات والمؤتمرات لتوليد أفكار جديد بشكل مستمر بحيث تسهم في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بالمصرف.

4- منح جميع العاملين بالمصرف الفرصة في المشاركة في عمليات صنع القرار ووضع الخطط العامة لما له من أهمية كبيرة في إنجاح تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة بالمصرف.

5- العمل على تزويد الأفراد العاملين بالمصرف بالبرامج التدريبية التي تكون مبنية على أسس علمية واضحة وتخصيص الموارد اللازمة لها.

6- دعم ممارسات القادة الإداريين فيما يتعلق بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالمصرف ذلك بالتوسع في نشر ثقافتها بين العاملين و تسليط الضوء حول مفاهيمها وأهدافها وعملياتها بالمصرف.

7- وضع خطة إستراتيجية واضحة من قبل إدارة المصرف لإدارة عملياته كمدخل لتطوير وتحسين أدائه وتحقيقه لميزة تنافسية من خلال التكيف مع التغيرات المحيطة والسرعة في الاستجابة لطلبات العملاء بأساليب وطرق جديدة من أجل تحقيق التميز في مستوى خدماته التي يقدمها.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحلام عبابسة، أمنة العايش، و ميمونة مرابط "دور إدارة المعرفة في تحسين الميزة التنافسية: دراسة حالة شركة سوف للدقيق بالوادي"، (الجزائر: رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشهيد)، (2018).
- إسماعيل كحيل "إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالميزة التنافسية: دراسة تطبيقية على العاملين في جامعة فلسطين"، (غزة: رسالة ماجستير بأكاديمية الإدارة والسياسة)، (2016).
- أنحي صلاح و محمود أحمد " دور ممارسة إدارة الجودة الشاملة في تعزيز الأولويات التنافسية: دراسة ميدانية على شركة إنرجايزر للأعمال الديناميكية-مصر"، (القاهرة: المجلة العربية للإدارة)، المجلد42، العدد3، (2022).
- أنس عبدالحميد "أثر عناصر المزيج التسويقي على الميزة التنافسية: دراسة ميدانية بمصانع البلاستيك بعمان"، (عمان: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط)، (2018).
- حريم حسن "إدارة المنظمات منظور كلي"،(عمان: دار حامد للنشر)، (2003).
- حسين العزب "أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الأداء المؤسسي في شركات الاتصالات الأردنية"، (عمان: مجلة مؤتة للبحوث والدراسات)، المجلد 35، العدد2 (2020).
- حكيم بن حسان "دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية:دراسة حالة موبيليس بالجزائر"، (الجزائر: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية)، المجلد24، العدد1، (2010).
- سلطان كريمة "واقع تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة الجزائرية: دراسة حالة مؤسسات قطب للمحروقات"، (الجزائر: مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية)، المجلد 3، العدد 2، (2019).
- شذى شاكر و خالد إبراهيم "دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة"، (مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث الاقتصادية)، العدد1، حزيران، (2021).
- عائشة أبو عبدالله و عمار الأشقر " أثر ممارسات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية: دراسة ميدانية على مصنع تعبئة مياه نبع الحياة بالعجيلات"، (الخمس: المؤتمر العلمي الدولي السادس لكلية الاقتصاد بالخمس، التنافسية الاقتصادية: تقييم الواقع واستشراف المستقبل)، 8-9-2022، (2022).
- عطية محمد و عبد السلام عاشور "إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة: دراسة ميدانية على كليات الاقتصاد جامعة الزاوية"، (سرت: مجلة الدراسات الاقتصادية كلية الاقتصاد جامعة سرت)، المجلد السادس، العدد الثاني، (2023).
- علي أبو أصبع " دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات الأهلية اليمنية: دراسة تحليلية"، (مجلة الجامعة الوطنية)، العدد13 (2020).
- علي السلمي "إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية"، (القاهرة: دار غريب للطباعة)، (2001).
- عيسى أبوعجيلة و رافع بشير "واقع إدارة الجودة الشاملة بكلية العلوم والتقنية سبها دراسة حالة"، (فزان: مجلة جامعة فزان العلمية)، المجلد 1، العدد 1 (2022).
- مريم الكرعاوي "مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي: دراسة مقارنة بين كليات الحكومة والخاصة بالعراق"، (مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية)،المجلد 18،العدد1، (2016).
- نبيل خليل "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، (بيروت: الدار الجامعية)' (1998).
- نجم العزاوي "المخل الإداري والمعلوماتي، نظم ومتطلبات وتطبيقات"، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع)، (2014).
- يزن قنديل "أثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الأسبقيات التنافسية: دراسة ميدانية بالمستشفيات الأردنية الخاصة بمدينة عمان"، (عمان: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط)، (2015).

اسهامات الفيس بوك في تنمية قيم المواطنة انموذجا لطلبة كلية الإعلام فرع المرج للفصل الدراسي خريف 2022

أ.أنصـاف الراشـدي
كلية الإعلام (قسم العلاقات العامة)

أ.فـائزة الفارسـي
كلية الإعلام (قسم الإذاعة والتلفزيون)

ملخص البحث:
هدف هذا البحث إلى معرفة اسهامات الفيس بوك في تنمية قيم المواطنة (انموذجا) لطلبة المتخصصين بكلية الإعلام فرع المرج للفصل الخريف 2022 ،ومن أجل تحقيق هذا الهدف اتبع البحث منهج الوصفي بتوزيع أداة الاستمارة على كامل مجتمع البحث بأسلوب المسح الشامل لجميع الطلبة المتخصصين بالكلية وتوصل إلى النتائج الاتية وهي: أن الفيس بوك له تاثير على الطلبة من خلال البحث عن المعلومات واكتساب المعارف للرفع من كفاءتهم في التحصيل المعرفي ،كما بين البحث ان الفيس بوك يشبع الحاجات المعرفية للطلبة على الرغم من أن أغلب المبحوثين يتفقون على ان الفيس بوك ساهم في نشر التعصب والفتن وغرس الكراهية وهذا من سلبياته إلى جانب ايجابياته، وكانت من أهم نتائج البحث هو أن موقع الفيس بوك قد ساهم مساهمة كبيرة في تنمية قيمة المشاركة المجتمعية وهى أكثر القيم التى أسهم الفيس بوك في تنميتها لدى طلبة الجامعة ، كما اثبت البحث أن أهم الاليات التى يجب على الفيس بوك الالتزام بها من وجهة نظر الطلبة هي سن قوانين تنظم هذا الموقع بما يضمن استقلاليتها وحثها على العمل بمهنية وموضوعية لمستخدمي الفيس بوك.

Abstract: The aim of the research is to know the contributions of Facebook in developing the values of citizenship (a model) for the students of the Faculty of Information, Al-Marj branch for the fall semester 2022. Facebook has an impact on students through the search for information and the acquisition of knowledge to raise their efficiency in cognitive achievement, and the research also showed that Facebook satisfies the cognitive needs of students, although most of the respondents agree that Facebook contributed to the spread of intolerance, sedition, and instilling hatred, and this is one of its disadvantages In addition to its advantages, and one of the most important results of the research is that the Facebook site has made a significant contribution to the development of the value of community participation, which is the most important value that Facebook contributed to the development of university students. The research also proved that the most important mechanisms that Facebook must adhere to are: The students' point of view is to enact laws that regulate this site in a way that guarantees its independence and urges it to work professionally and objectively for Facebook users.

مقدمـــة:

برز في القرن الواحد والعشرين تطورٌ غير مسبوق في مجال تكنولوجيا الاتصال، ومع ظهور شبكة الإنترنت ظهرت مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت من المواقع المهمّة والفعّالة والتي زادت شعبيتها، وانتشرت خدماتها بشكل سريع، فأضحت بانتشارها وتطوّرها تشكّل حركة ديناميكية، أثرت ما يُطلق عليه حاليا الإعلام الجديد.

وأصبح لمواقع التواصل الاجتماعي رواج واسع، وأهمية كبيرة في المجتمع، فقد كثر التعامل معها بين النّاس، حيث يتواصلون لأغراض كثيرة منها التعارف فيما بينهم، ومعرفة الأخبار، وإرسال الرسائل، وتلقّي الأخبار والموضوعات، فقد أحدثت هذه المواقع نقلة سريعة بين شعوب العالم، كما فتحت أمامنا آفاقاً جديدة لإقامة علاقات إنسانية وارتباطات اجتماعية غير محدودة، وهذا ما نمّي المجتمع الجديد وساعد في تطوّره، أمّا المواطنة فهي صفة المواطن التي تحدّد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه وواجباته عن طريق التربية الوطنية بانتمائه وولائه للوطن، والتعاون مع المواطنين عن طريق العمل المؤسساتي، والفردي، والرّسمي، والتّطوعي في تحقيق أهدافه التي يسعى إليها الجميع وتتوحّد من أجلها الجهود، وعلي الرغم من الجانب الإيجابي للفيس بوك وارتباطه بقيم المواطنة، إلّا أنّ هناك من ينظر لهذا الموقع نظرة سلبية، من خلال مدى تأثيره علي قيم ومعايير المواطنة، حيث لا يوجد ضابط يتحكّم في مضامينه، خاصّة لدى فئة الشباب، وهم الأكثر استعمالا لهذا الموقع (الفيس بوك) .

مشكلة البحث :يسلّط هذا البحث الضوء على إسهامات الفيس بوك في تنميّة قيم المواطنة لدى الطلبة المتخصصين في كلية الإعلام فرع المرج باعتبارهم انموذجا لهذه المشكلة، إذ أنّ دورا كبيرا يقع على عاتق المؤسسات الإعلامية الوطنية في تعميق قضية المواطنة، التي تعمل على تماسّك المجتمع وتكافله، ويرتاد العديد من المتابعين مواقع التواصل الاجتماعي فهي تستحوذ على اهتمامهم، لما تقدّمه من مواضيع تعزّز قيم المواطنة.

لذلك يعتبر الفيس بوك من المواقع الاجتماعية الأكثر انتشارا حول العالم، فقد أصبح جزءا رئيسا في حياة مستخدمي الأجهزة الذكية، ويضم العديد من المشتركين من جميع فئات المجتمع، ومن ضمنهم طلاب الجامعة، إذ أنّهم أكثر استخداما لهذه التكنولوجيا باعتبارهم شبابا أكثر حيوية وعطاء، ووعيا إلّا أنّ لاستخدام هذا الموقع تأثيرا على قيم المواطنة، وعليه نطرح التساؤل الرئيس في البحث:

ما مدى إسهامات الفيس بوك في تنميّة قيم المواطنة؟ تفرّع من هذا التساؤل عدّة أسئلة فرعية تنحصر في:

1- ما دوافع الطلبة لاستخدام الفيس بوك؟

2- إلى أيّ مدى يؤثر الفيس بوك على تنمية قيم المواطنة ؟
3-ما القيم الأكثر تأثيرا التي عكسها الفيس بوك؟
4-ما مدى إسهام الفيس بوك في تنميّة قيم المواطنة؟
5-ما المبادئ التي ينبغي على الفيس بوك الالتزام بها لتنميّة قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة؟

أسباب اختيار البحث

1-الرغبة في دراسة الموضوع والإحاطة بمعرفته.
2-الفضول لمعرفة مدى تأثير-الفيس بوك-في تنمية قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الجامعية.
3-التعرّف على أهمية الفيس بوك وإسهامه في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلاب.
4-تأثير الفيس بوك على ميول واتجاهات الطلبة، وتغيير آرائهم اتجاه العديد من القضايا ومن ضمنها قيم المواطنة.

أهمية البحث: تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

1- التعرّف على واقع إسهام الفيس بوك في تنمية قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الجامعية في ظلِّ ثقافة العولمة.
2- يسهم هذا البحث في إثراء المكتبة الجامعية، وإثراء التراث الإعلامي في مجال الإعلام الالكتروني باعتباره دراسة ميدانية لواقع إسهامات الفيس بوك على الطلبة في تنمية قيم المواطنة.
3- تفيد نتائج هذا البحث وتوصياته الجهات المختصة، وتكون ذات فائدة للقائمين على المجال الإعلامي الإلكتروني، وبمساعدتهم على تفهّم واقع الفيس بوك، وأثره على الطلبة في تعزيز قيم المواطنة لديهم.
4- التعرّف على أنماط وعادات الطلبة واستخدامهم للفيس بوك ودوافع تلقيهم لهذا الموقع.
5- يستمد هذا البحث أهميته من التربية على قيم المواطنة الذي يهدف إلى تكوين مواطن مدرك لأنّ الانتماء الجغرافي والسياسي والوطني كفايات ضرورية من أجل التعايش والتقارب بين الهويات المختلفة في المجتمع.

أهداف البحث:

1- معرفة دوافع طلبة الجامعة لاستخدامهم الفيس بوك .
2- التعرّف على مدى تأثير الفيس بوك في تنميّة قيم المواطنة .
3- رصد القيم الأكثر تأثيرا التي عكسها الفيس بوك على الطلبة.
4- واقع إسهامات الفيس بوك في تنمية قيم المواطنة (قيمة الحرية – قيمة المشاركة المجتمعية – قيم المشاركة السياسية – قيمة الولاء والانتماء)
5- إلقاء الضوء على المبادئ التي ينبغي على الفيس بوك الالتزام بها لتعزيز قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة.

الدّراسات السابقة : تمت كتابة الدراسات السابقة حسب معيار الأحدث ثم الأقدم :

1-صبري خالد عبد الهادي، أبريل2021 (1) استهدفت الدّراسة الحالية التعرّف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب السيناوي، ومعرفة أبرز القضايا التي يحرصون على متابعتها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة، وذلك من خلال إجراء دراسة مسحية على عينة من الشباب السيناوي بين عمر 18 إلى 35 عام من محافظات ومدن شمال وجنوب سيناء المختلفة 2021، باستخدام أداة الاستبانة، وتوصّلت إلى النتائج الآتية وهي: إنّ موقع الفيس بوك من وجهة نظر المبحوثين جاء في مقدمة مواقع التواصل الاجتماعي التي يعتمدون عليه بنسبة 85.7% ، ويحرص الشباب السيناوي على متابعة قضايا المواطنة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، فجاء الانتماء السياسي في المرتبة الأولى والمساواة والعدالة الاجتماعية في المرتبة الثانية، أمّا فيما يتعلّق بمجموعة العوامل التي تؤثر في فاعلية دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة جاء في الترتيب الأول التغيرات الاجتماعية، وفي الترتيب الثاني الفساد السياسي والاقتصادي.

2-دراسة مدوري لمين 2021 (2) هدفت هذه الدّراسة إلى الكشف عن مساهمة الفيس بوك في تعزيز قيم المواطنة لدى طلبة جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، واستخدمت المنهج الوصفي باستخدام أداة استبانة على عينة قوامها 66 طالبا وطالبة من طلبة السنة الأولى، وطلبة السنة الثانية ماستر قسم علم الاجتماع، وقد سحب بطريقة قصدية، وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ الفيس بوك له دور في تعزيز قيم الديموقراطية لدى الطالب الجامعي للفيس بوك دور في تعزيز قيم الانتماء الوطني لدى الطالب الجامعي، للفيس بوك دور في تعزيز قيم المشاركة السياسية لدى الطالب الجامعي.

3-دراسة بكوش إبراهيم وعطاء الله عبد الرحمن (3) هدفت هذه الدّراسة إلى التعرّف على الدور الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدنا في هذه الدّراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدام أداة الاستبانة الالكترونية كأداة لجمع البيانات حيث تمّ تطبيق البحث على طلبة جامعة حمه لخضر بالوادي، وتمّ اختيارهم بطريقة عشوائية، وكانت أهم نتائجها أنّ الفيس بوك يشكّل أحد الوسائل الجديدة للتواصل داخل المجتمع، حيث يساهم في ربط الفرد بمحيطه الاجتماعي عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني، وأنّ الفيس

بوك قد أثبت وجوده، وأصبح تأثيره على قيم المواطنة كبير وواسع، كما يجب استغلال الفيس بوك في تعميق شعور الانتماء، وتحقيق الاندماج الوطني وتعزيز الروح الوطنية، وتبيّن النتائج أهمية وفاعلية هذه الشبكات في تدعيم قيم المواطنة المتمثلة في المشاركة المجتمعية واكتساب المبحوثين لثقافات جديدة من خلال الفيس بوك يدل على أنّ الفيس بوك ساحة لتبادل الثقافات والعادات والتقاليد، وكما أثبتت الدّراسة أنّ موقع فيس بوك يقوم بدور رئيسي في مساعدة الأفراد على التعبير عن رأيهم واتجاهاتهم بحرية وثقة، ودون خوف احترام الرأي الآخر الكلمات المفتاحية: مواقع الشبكات التواصل الاجتماعي – موقع الفيس بوك – قيم المواطنة – المشاركة المجتمعية، الديمقراطية، الانتماء.

4-دراسة حميد بن مسلم بن سعيد السعيدي (4) هدفت الدّراسة إلى الكشف عن دور شبكات التواصل الاجتماعي على تعزيز أبعاد المواطنة لدى الشباب بسلطنة عمان، كما هدفت إلى اختبار دالة الفروق بين متوسطات الدور وفقا لمتغيّر النوع ولتحقيق أهداف الدّراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث قام الباحث بإعداد الاستمارة وأظهرت نتائج الدّراسة أنّ مستوى دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز أبعاد المواطنة لدى الشباب جاءت بمستوى كبيرة في إجمالي محاور الدّراسة المشاركة المجتمعية، والمشاركة السياسية والمواطنة العالمية والمواطنة الرقمية، حيث تعزيز أبعاد المواطنة لدى الشباب جاءت بمستوى كبيرة في إجمالي محاور الدراسة، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α=05.0 بين الذكور والإناث في المتوسط العام، وأوصى بزيادة الاهتمام بتوعية الشباب اتجاه التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي.

5-دراسة حنان أ. بوشلاغم (5) هدفت الدّراسة إلى الكشف عن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز وترسيخ قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي للدّراسة، واستعمال الاستبانة كأداة لجمع البيانات، على عينة قدر عددها 100 طالب جامعي، وتوصّلت إلى مجموعة من النتائج أهمها شبكات التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)من خلال المنشورات التي يقوم بعرضها يساعد بدرجة كبيرة على تشكيل إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية، وفي تحديد نظرته اتجاه البناء الاجتماعي القائم،حيث يلعب (الفيس بوك) دورا حيوياً في عملية التنشئة السياسية ، وأنّ شبكات التواصل الاجتماعي تقوم بدور رئيسي لنشر الثقافة وترسيخ القيم خاصة قيم المواطنة (الولاء والانتماء) واحترام الآخر.

6- دراسة أ. أجمد بلول وأ. ابريكة احميده (6) -هدفت الدّراسة إلى بيان أثر شبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة إعلامية اتصالية لدى الشباب الجامعي، والتعرّف على تأثير مواقع الانترنت (شبكات التواصل الاجتماعي) على قيم الشباب الجامعي واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وتكوّنت عينة الدّراسة الحالية من طلاب جامعة أبي القاسم سعد الله بالجزائر 2 على اختلاف تخصصاتهم العلمية، وقد تمّ اختيارهم بطريقة عشوائية، حيث بلغت العينة 94 طالباً أكاديمياً، وتوصّلت الدّراسة إلى عدّة نتائج من أهمها كثافة استخدام شبكات التواصل بشكل يومي بنسبة 42% كما أوضحت الدّراسة أنّ غالبية أفراد العينة عادة ما يتواصلون باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في المنزل من خلال امتلاك معظمهم حاسوباً شخصيا ،وهناك مجموعة من الإشباعات يسعى الشباب الجامعي لتحقيقها ذات قيمة اجتماعية ونفسية من خلال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي.

7-طالب بن على بن خلف الذبياني (7) هدفت الدّراسة إلى التعرّف على واقع إسهام الإعلام التربوي في تعزيز قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية، والكشف عمّا إذا كانت هناك فروق إحصائية بين استجابات أفراد مجتمع الدّراسة في تقدير هذا الواقع تعزى لاختلاف المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية وزيارة مشرف الإعلام التربوي للمدرسة، واتبعت الدّراسة منهج الوصفي المسحي، واستخدمت أداة استبانة، وتوصّلت إلى النتائج أهمها الإسهام الإعلام التربوي في تنمية قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرّمة كانت بدرجة عالية سواء في الدرجة الكلية أو درجات المحاور الثلاثة غرس (قيم المواطنة وتعزيز قيم المواطنة وتفعيل قيم المواطنة)، وجاء ترتيب محاور الدّراسة حسب متوسّطها الحسابي في إسهام الإعلام التّربوي في تنميّة وتعزيز قيم المواطنة، ثم غرس قيم المواطنة، وتفعيلها وجميعها جاءت بدرجات عالية.

8- دراسة العربي بن حجار صدام رفاع محمد (8) هدفت الدّراسة إلى معرفة شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم الدينية لدى الطلبة الجامعيين.

منهج الدّراسة منهج وصفي تحليلي، وأظهرت نتائج الدّراسة بعض الخصائص التي توفرها هذه الشبكات التي تدلل على نجاحها، إذ يستطيع المستخدم أن يتواصل مع أناس تجمعهم مصالح مشتركة، أو انتماءات أو مجالات اهتمام، وهذا ما يكسر حاجز العزلة التي فرضتها عليها ميزة الاختلاف عن الآخرين، وأنّ نسبة استخدام الذكور لهذه المواقع أكثر من الإناث، وهذا راجع بالضرورة إلى توافر مساحات كبيرة من الفراغ لدى هذه الفئة،كما أثبتت الدّراسة أنّ لهذه المواقع دورا إيجابيا في نشر القيم الأخلاقية، كذلك لها تأثير إيجابي في التحصيل العلمي للطلاب، كما أنّها تعمل على تحقيق القدرات وتنميتها، واكتساب الكثير من الخبرات المفيدة، ويرجع عدم تأثير شبكة التواصل الاجتماعي في الممارسة الدينية إلى تمسّك أفراد العينة بهذه القيم ومكتسباتهم من خلال التنشئة الاجتماعية.

9-دراسة وفاء مصطفى الطراونة (9) : هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني، وإلى فحص العلاقة بين مستويات المواطنة والانحراف، وعلاقة مستويات المواطنة والمتغيرات الديموغرافية، وفحص العلاقة بين الديموغرافية ومعرفة معوقات ممارسة قيم المواطنة، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، وأداة جمع البيانات (الاستبانة)، وأهم نتائجها أنّ مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي جاء بدرجة تقدير مرتفعة، وجاء مجال التسامح مع الآخرين في المرتبة الأولى، بينما جاء في المرتبة الأخيرة مجال المشاركة الاجتماعية.

10-دراسة نجلاء محمد السيد محمد يوسف (10) هدفت الدراسة إلى وضع تصوّر مقترح لتفعيل تنمية قيم المواطنة لطلاب التعليم الثانوي العام في ضوء التحوّلات السياسية المعاصرة للمجتمع المصري وإبراز دور المواطنة لدى الطلاب من خلال الممارسة الفعلية سواء داخل المدرسة أو خارجها، أمّا منهجية الدّراسة فقد تمّ استخدام المنهج الوصفي في الدّراسة من خلال إعداد استمارة الاستبانة، وتوصّلت الدّراسة إلى النتائج الآتية: وهي إنّ التغييرات السياسية والاقتصادية تعدُّ من أكثر التغييرات تأثيراً في منظومة قيم الطلاب، وعدم الاهتمام بدراسة مشكلات الطلاب، أو السعي لحلّها أو التخفيف من حدّتها، وتهميش دورهم وعدم إتاحة الفرص الكافية للمشاركة الجادة في تنمية المجتمع .

التعقيب على الدّراسات السابقة:

1- أسهمت الدّراسات السّابقة بطريقة علمية في إثراء الجانب النظري والتطبيقي لهذه الدّراسة.

2-اشتركت الدّراسات السّابقة مع دراسة الباحثتين في الاستخدام المكثّف للفيس بوك وأثره في سلوك طلبة الجامعة.

3- ساهمت في ضبط إشكالية البحث وتحديد تساؤلات الدّراسة بشكل دقيق، وأنّ أغلب الدّراسات استخدمت المنهج الوصفي.

4-كما أنّ معظم الدّراسات أكّدت أنّ أغلب مستخدمي الفيس بوك هم فئة الشباب، وله تأثير كبير على القيم لديهم.

المصطلحات الواردة في الدّراسة:

الفيس بوك

يعدُّ الفيس بوك واحدا من أهمّ مواقع الشبكات الاجتماعية التي تمثل مجتمعا دوليا على الانترنت وهو مكان يجمع أفراد المجتمع للتفاعل مع بعضهم من خلال تبادل الصور، وأشرطة الفيديو وغيرها من المعلومات والاتصال بشكل مع الأصدقاء والعائلة وزملاء العمل والدّراسة وغيرها. **(11)**

كتعريف إجرائي: هو موقع الكتروني للتواصل الاجتماعي يتيح التفاعل والمشاركة ونشر المعلومات وتبادل الآراء، والأفكار بين مستخدميها، ويكوّن علاقات في مختلف أرجاء العالم.

تنمية القيم

تعرف القيم بأنّها مجموعة من القواعد والمقاييس الصادرة عن جماعة ما، التي يتخذونها معايير للحكم على الأعمال والأفعال، ويكون لها قوة إلزام والضرورة والعمومية ويعتبر أيّ خروج عليها بمثابة انحراف عن قيم الجماعة ومثلها العليا. **(12)**

تعرف القيم أيضا بأنّها مجموعة من المعايير والأحكام العامة التي تتسم بالثبات والأخلاقية، والتي يسعي إليها المربيون لغرسها في وجدان الطلبة، وتمثل الأساس للأهداف التعليمية. **(13)**

كتعريف إجرائي: تعرف بأنّها مجموعة من الأسس والمعايير المتعارف عليها في المجتمع وهي مرجعية اجتماعية وثقافية نحو اتجاهات الأفراد وفقا للأطر المرجعية (العادات -الأخلاق-المبادئ)، وإكساب أفراد المجتمع القيم التي تسهم في تنمية سلوكياتهم بصورة إيجابية، والقيم هي (الحرية-المشاركة المجتمعية المشاركة السياسية-الولاء والانتماء).

-1-الحرية: هي أنّ كلّ شخص له الحقّ في أن يعبر عن رأيه بحرية في كلّ القضايا والظواهر مع احترام الرأي الآخر.

-2-قيم المشاركة المجتمعية: وهي وعي المواطن بمسؤولياته وتعريفهم بالعادات والتقاليد، والمساهمة في الأعمال التطوعية التي تسهم في توعية المجتمع من خلال التفاعل والتعاون والتنافس.

-3-المشاركة السياسية: هي وعي الأفراد بحقّ المشاركة في الحياة السياسية من خلال الوعي السياسي والانتخاب وحقّ التصويت.

-4-الولاء والانتماء: تعرف بأنّها وعي المواطن بالخضوع للأنظمة والتشريعات لتحقيق مصلحة الدولة وبذل جهود الأمنية لمحاربة أيّ أسباب تهدد استقرار البلاد.

المواطنة يقصد بالمواطنة ما يتمتع به المواطنون من حقوق وواجبات نتاج حركاتهم المستمرة والديناميكية والمتراكمة على أرض الواقع، للمواطنة عدّة أبعاد منها البعد السياسي وهي المشاركة والبعد الاجتماعي يعني جودة الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين والبعد الثقافي. **(14)**

كتعريف إجرائي: هي المبادئ والمعايير التي تحدد علاقة طلاب الجامعة بوطنهم وتوجههم نحو بنائه وتعميق القيم المتمثلة في المشاركة المجتمعية والسياسية، وحرية الرأي والولاء والانتماء لوطنه، وهي تبرز انتماء واتجاهات وميول الطالب.

طلاب الجامعة المتخصصين

هو كلّ فرد سلّم نفسه للأساتذة ليتعلّم منه علما، وبالتالي فهو متلقٍّ للعلم والعلوم التعليمية والتربوية، وهو أيضا الشخص الذي منحت له كفاءته العلمية الانتقال من المرحلة الثانوية، أو مرحلة التكوين المهني، أو التقني العالي إلى الجامعة للحصول على شهادة جامعية أو دبلوم، وهذه الفئات هي التي تتميز بالنمو والتطوّر ومواكبة العصر، وهي أكثر الفئات العمرية تأثرا بالمعطيات الخارجية. **(15)**

كتعريف إجرائي: هم الطلبة المتخصصون في الأقسام العلمية (قسم الصحافة–قسم العلاقات–قسم الإذاعة) والمستمرون في الدّراسة بكلية الإعلام فرع المرج خريف 2022.

منهج البحث اتّبع البحث المنهج الوصفي المسحي، ويعدّ المنهج الوصفي الأنسب للدّراسة لمحدودية عدد أفراد مجتمع الدّراسة، ولمناسبته لأداة الدّراسة وإمكانية الإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها من خلالها.

أدوات الدّراسة:

- **أداة الاستبانة:** وهي مجموعة من التساؤلات تمّت الإجابة عنها من قبل الطلبة.

مجتمع وعينة الدّراسة يتألّف مجتمع الدّراسة من الطلبة المتخصصين (صحافة -علاقات عامة-إذاعة) بكلية الإعلام جامعة بنغازي فرع المرج والبالغ عددهم (151) طالبا وفقا لإحصائية منظومة الدّراسة والامتحانات، وتمّ توزيع أداة الدّراسة على كامل مجتمع الدّراسة بأسلوب المسح الشامل لجميع الطلبة المتخصصين بالكلية، والمسجلين بالفصل الدّراسي خريف 2022، ومن خلال تسليم الاستبانة يدا بيد تمّ استبعاد خمس من الاستبانات لعدم صلاحيتها للدراسة، وبذلك أصبح مجتمع الدّراسة النهائي من الطلبة (146).

حدود البحث اقتصر البحث على حدود زمانية ومكانية:

-الحدود الزمانية: الفترة التي تمّ فيها توزيع الاستبانة من 10-09-2022 إلى 18-10-2022.

-الحدود المكانية: طلبة كلية الإعلام (صحافة –علاقات عامة – إذاعة) جامعة بنغازي فرع المرج.

الصدق والثبات بعد إعداد الاستمارة وتجهيزها تمّ التأكّد من صدقها وثباتها بالطرق التالية:

- الصدق الظاهري: تمّ عرضها على مجموعة من المحكّمين[*] من أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي كلية الإعلام، وتمّ إرفاق تقرير واف تضمن مشكلة الدّراسة وأهدافها وتساؤلاتها، ويعنى بالصّدق أنّ تكون الاستمارة صالحة لتحقيق أهداف البحث، وتساؤلاتها وتمّ الأخذ بجميع التعديلات والمقترحات التي نالت اتفاق المحكّمين .

- صدق الاتساق الداخلي: وتمّ التأكّد من ثبات الأداة من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية تقدّر 30 طالب وطالبة، وتمّ حساب الثبات من خلال الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ Alpha Cronbach) وبلغ الثبات الكلّي للأداة 85% بما يفيد ثبات الأداة وقابليتها للتطبيق من أجل تحقيق أهداف الدّراسة .

الإطار المعرفـــــــي

أولا: موقع الفيس بوك ومهارات الاستخدام

مفهوم الفيس بوك :هو شبكة اجتماعية استأثرت بقبول كبير من النّاس خصوصا من الشباب في جميع أنحاء العالم، وهي لا تتعدى حدود مدونة شخصية في بداية نشأتها عام 2004 في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تجاوز عدد المسجلين في هذه الشبكة عام 2010 إلى نصف مليون شخص يزورها باستمرار، يتبادلون فيما بينهم الملفات، والصور، ومقاطع الفيديو، ويضاف إلى ذلك المشاركة الفعالة وغالبا ما تكون في المحادثات والدردشات .**(16)**

وعرّفها بعضهم بأنّها شبكة تضمّ مجموعة من الأفراد لهم نفس الاهتمامات، والميول، والرغبة في تكوين بعض الصداقات من خلال استخدام الشبكات العنكبوتية، وتعرف بأنّها مقهى اجتماعي يجتمع فيه بعض الأفراد للقيام بتبادل المعلومات فيما بينهم مع وجود فارق بين المقهى الحقيقي والمقهى التكنولوجي، وهو أنّك تستطيع حمل هذا المقهى التكنولوجي أينما كنت، كما عرّفت بأنّها عبارة عن تجمّعات اجتماعية من خلال شبكة الانترنت يستطيع روادها القيام بمناقشات خلال فترة زمنية مفتوحة يجمعهم شعور إنساني طيّب وذلك في إطار محدد**(17)** ، وتعرّف أيضا بأنّها وسيلة يمكن من خلالها الوصول إلى القرّاء وتبادل الآراء معهم، ويعتبر الفيس بوك موقعا ساحرا، حيث يمكن القول أستطيع أن

[*] - 1- استاذ دكتور محمد المنفي- عضو هيئة تدريس بكلية الإعلام جامعة بنغازي.
2- استاذ دكتور خالد اسبيته- عضو هيئة تدريس بكلية الإعلام جامعة بنغازي.
3- دكتور سالم بوسن - عضو هيئة تدريس بكلية الإعلام جامعة بنغازي.

أغلق الفيس بوك ببساطة، ومن ناحية أخرى أستطيع من خلاله الوصول إلى ألف إنسان في جزء من الثانية، وهذايعدّ شيئا ساحرا. **(18)**

أهمية الفيس بوك بات الفيس بوك موقعا عالميا، حيث يتواصل الأشخاص مع بعضهم، ويتشاركون نشاطاتهم، وهذا نتيجة التطور الذي لحق بالفيس بوك مؤخرا، فقد عاد ذلك بالفائدة على الكثير من الباحثين في المعرفة وتبادل المعلومات والآراء. **(19)**

أمّا اجتماعيا يعتبر الانترنت أداة للتأثير على الفكر الاجتماعي والتنظيمي في المجتمعات الحديثة، وهذا أدى إلى إبراز مفاهيم حول أسس التنظيمات من حيث البنية والقيادة والسيطرة، والاستفادة من مواهب المجتمع وفي نفس السّياق تعتبر المجتمعات الافتراضية عامة، الفيس بوك خاصة، منصة اجتماعية أدّت إلى التقريب بين فئات المجتمع، وخلق مجتمعات أكبر انسجاما وتواصلا، وتستخدم الشبكات الاجتماعية (الفيس بوك) لخلق العلاقات الاجتماعية وتوطيدها ،ويستخدم الفيس بوك للتعبئة الاجتماعية لمستخدمي الشبكات، أمّا من الناحية الاقتصادية يمكن توجيه الإشهار الخاص بالشركات المنتجة للخدمات الخاصة والسّلع الاستهلاكية، وهذا ما يجعل الإشهار أكثر فعالية، فهو موجّه حسب الرغبة والميول، ويمكن معرفة هذه المعلومات عن رغباته عن طريق المعلومات التي يقوم بنشرها عبر هذه الشبكة الاجتماعية وهناك من يرى من المختصين أنّ التسويق الإلكتروني على الشبكات الاجتماعية سيتحكّم في الويب في المستقبل وهذا ما يسمى بالمتجر الالكتروني ولأغراض تجارية يعرض فيها المستخدم سلعا وخدمات للمستخدمين، وتلقى الطلبات وفتح مزادات إلكترونية. **(20)**

أمّا من الناحية السياسية فإنّ أهمية الشبكات الاجتماعية لها دور كبير لرجال السياسة والحياة السياسية فقد قام السياسيون باستغلال هذ المناخ لتمويل حملاتهم الانتخابية، وكسب الأصوات والدعم ويوجد الآن ما يسمى بمدونات التسويق السياسي، ونجدها متغلغلة ومؤثرة في توجيه الرأي وصناعة القرار، أمّا ثقافيا فالفيس بوك فقد برزت أهميته عندما سمح بالتعارف والتعريف بالثقافات الموجودة في الواقع كما أنّ التفاعل الواقع داخل الفضاء الافتراضي عامة والمجتمعات الافتراضية قامت بخلق ثقافة جديدة ومميّزة بعادات وأعراف جديدة تتماشى مع طبيعة هذا الفضاء. **(21)**

وأبرز النقاط التي تدلّ على أهمية الفيس بوك في حياتنا هي أنّه يسهّل تواصل الأقارب والأصدقاء ويتيح للأشخاص التعّرف على أصدقاء جدد، ومقابلتهم على أرض الواقع، ويسهّل للأشخاص المشاركة في مناسباتهم مع ذويهم إضافة إلى ذلك أصبح الفيس منصّة إخبارية مهمّة، ويتيح من خلالها ترويج الشركات لمنتجاتها وخدماتها مقابل دفع المال، ويعتبر الفيس بوك من المواقع المفضّلة لدى الباحثين عن العمل، أو الذين يستفسرون عن المعيشة ببلدان أخرى، لذلك تتمثّل أهميتها في البقاء على تواصل مع الأهل، والأصدقاء، والصحافة والتسويق والإعلان، ومن مميزات الفيس بوك أيضا أنّه يتيح لك المكالمات، واختيار الأصدقاء والتحكّم في الهوية، والشخصية وإظهار المعلومات التي ترغب في ظهورها وتحميل الصور والفيديوهات والرسائل الصوتية، كذلك إجراء مكالمات ودردشات وتفاعلات مع الآخرين وتلقي التعليقات. **(22)**

أثر الفيس بوك في العلاقات الاجتماعية

إنّ استخدام الفيس بوك يضعف متانة العلاقات الاجتماعية المباشرة، ويساعد في انتشار الغزو الثقافي و تغيير في القيم الاجتماعية، ويسبّب كثرة استخدامه مشكلات اجتماعية وأخلاقية وصحيّة تؤدي أحيانا إلى الإدمان وإلى عزلة اجتماعية مباشرة، وهدر في الوقت والطاقات ويصير الوقت بلا قيمة ولا معنى خاصة لدى الشخص الذي ترك يواجه البطالة، والعجز، والإحباط، وفقد الأمل في مستقبله وبذلك تضعف علاقة الشباب بعائلاتهم، ويصبح التواصل العائلي فاقدا للكثير من جوانبه الإنسانية، إلّا أنّ مجتمع الشباب وجد في الفيس بوك نافذة مطّلعة على العالم، وساحة للتعبير وإبداء الرأي وفي التواصل ومشاركة أصدقائك تفاصيل حياتهم كان من أقوى الأسباب لارتباط مستخدمي الانترنت بالفيس بوك .

النّاس عادة يسعون إلى إقامة علاقات جديدة، والتواصل مع العلاقات القديمة فجاء الفيس بوك كحلٍّ سحريٍّ، حيث أكسب الزمن أهميته ودوره ، كما أنّ الفيس بوك ساهم كثيرا وتلقائيا في عملية النشر الإلكتروني، فأيّ مستخدم للإنترنت يجد نفسه قد ازدادت معدل كتابته وقراءاته ، وتطور سرعة الكتابة على الكيبورد والموبايل ، بالإضافة إلى ذلك تمّ المشاركة في الحملات، والنشاطات الخيرية عبر انضمام مجموعة معينة في الفيس بوك، وقد تمثّل أنت وأصدقاؤك نسبة مقدّرة في قياس قبول الرأي العام لتلك الفكرة، لذلك الفيس بوك فرصة للاتصال بالدّعاة وطلبة العلم، والأدباء والإعلامين والمؤثرين في المجتمع مباشرة دون وسائط. **(23)**

<u>إيجابيات وسلبيات الفيس بوك</u>

يمكن لأيّ مستخدم حاليًا الانضمام إلى شبكه فيس بوك، إذ يقدم الموقع خدمات مجانية ويظهر العديد من الإعلانات للمستخدمين وذلك بهدف جني الأرباح، ومن أهم الإيجابيات هي سهولة التواصل بين الأشخاص على اختلاف المسافات والدول، يعتبر الفيس بوك من أفضل وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار أولًا بأول، والأخبار

الآنية سواء كانت أخبار رياضية أو فنية أو سياسية، إذ يوجد العديد من الصفحات الخاصة بنشر الأخبار في الفيس بوك ، كما له القدرة على إمكانية إبداء الرأي بحرية تامة لكن مع مراعاة الالتزام بأدب الحوار والتعرّف على الجنسيات الأخرى وثقافاتها وربط العديد من الأفراد مع بعضهم البعض، ومنح المستخدمين التسلية والترفيه من خلال توفير العديد من الألعاب التي يمكن اللعب فيها بشكل منفرد أو بشكل جماعي، ممّا يمنح المستخدمين أجواء من التسلية والمرح ، كذلك التسويق للمنتجات عبر الفيس بوك، ويوفّر الفيس بوك الكثير من الوقت والجهد والمال أيضًا، حيث إنّ إرسال الرسائل فيه تتم بشكل مجاني، ممّا يُمكّن الشخص من التحدّث مع العديد من الأشخاص في دول أخرى والتواصل معهم بشكل سريع ومجاني، وهذه الصفحات لها خيارات لتحديد الفئة العمرية والجنس المستهدف لهذه المنتجات. **(24)**

أمّا سلبيات الفيس بوك تتمثل في إضاعة الوقت من خلال الجلوس لساعات طويلة، لتصفّح الفيس بوك واللعب أو مشاهدة الفيديوهات والمنشورات المختلفة، وتكون هذه الأمور غير مفيدة في الكثير من الأحيان وربما يُؤثر هذا الوقت على عمل الشخص، والتسبّب في مشاكل صحية عديدة خاصة للعينين، إلى جانب الإرهاق الجسدي، كما يسبب العزلة الاجتماعية كضعف الروابط الأسرية بسبب قضاء الوقت الطويل على الفيس بوك، إذ ينشغل الأب والأم والأولاد بتصفّح الفيس بوك دون الحديث إلى بعضهم، وانتشار الكثير من الأمور التي تنتهك خصوصية وأسرار البيت، من خلال نشر الصور والفيديوهات العائلية التي تخُصّ حياة المستخدمين الشخصية، والتسبّب في الفساد الأخلاقي نتيجة اطّلاع بعض الأشخاص على المواقع والصور والفيديوهات الإباحية، وينشر الفتن والأخبار الكاذبة والمضللة، حيث سهّل الفيس بوك على المستخدمين إمكانية نشر كلّ ما يريدون ممّا يسمح لأصحاب النفوس الضعيفة من استغلال هذا الأمر لنشر الفتنة وإثارة الرّعب بين أفراد المجتمع، كما يتعرض بعض المستخدمين لعمليات الابتزاز من خلال سرقة الصور أو الحسابات، ونشر أمور كاذبة على لسان صاحب الحساب. **(25)**

ويري بعضهم أنّ أبرز عيوب وسلبيات الفيس بوك محاولة بعض الأشخاص لسبب أو لآخر بإرادتهم أو مدفوعين من جهات خارجية أو استخبارية ببث الأفكار الهدّامة وزرع بذور الفتنة والتفرقة في المجتمع كما أنّها مرتع خصب للإشاعة والمعلومة المضللة، ومن ثمّ بثّ الوعي الموهوم ، إضافة إلى ذلك لا شيء يمنع الحكومات التي تطرد إعلاميها من الباب أن يعودوا عبر شباك مواقع التواصل الاجتماعي كي تروجوا لسياستهم بطرق شتي وغير مباشرة، كما أنّ الكثيرين لا يحسنون استخدامها بشكل سليم، بل يعتبرونها مواقع للدردشة والتسلية فقط، كما أنّ بعضهم أصبح يجدها مكانا ملائما ومناسبا لنشر الفساد والرذيلة بين صفوف الشباب والشابات متجاوزا القيم الدينية والأخلاقية والمعرفية ويضاف إلى ذلك أنّ الكثيرين وإن لم يكن غالبية مستخدميه قد نقلوا حياتهم الخاصة وأسرارهم الشخصية وصورهم الخاصة والعامة إلى هذه المواقع غافلين ومتجاهلين المخاطر الجمّة التي قد تترتّب علي انعدام خصوصياتهم. **(26)**

ثانيا: الفيس بوك وقيم المواطنة

مفهوم المواطنة

المواطنة اصطلاحاً: يشير إلى الانتماء إلى أمّة أو وطن وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة (بأنّها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمّنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة والمواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات). **(27)**

قد يساهم الفيس بوك في إكساب الشباب معارف ومعلومات ضرورية من أجل مشاركة فعّالة، ورفع قدراتهم وإكسابهم مهارات تعزز لديهم مهارات المبادرة والقيادة والحوار والمناقشة والاتصال واكتشاف اتجاهاتهم الإيجابية نحو قضايا المواطنة ، والأصل أنّ كلمة المواطنة مشتقّة من كلمة الوطن، والوطن دوما الذى يتضمن "مواطنا هو بالضرورة إنسان يحمل من القسمات ما يتشارك فيه مع مواطني بلدان أخرى من لغة وعقيدة ووقائع وأحداث تاريخية، وكثير من القضايا السياسية، فالمواطنة لها مدلولان الأول قانوني ينظر إليه بموجب الدستور والتشريع، ومن خلال تحديد كيفية اكتساب وضع المواطنة (الجنسية)، والمدلول الثاني سياسي ذو صبغة اجتماعية متمثلة في الولاء والانتماء إلى جانب ممارسة الحقوق والالتزام بالواجبات، كلمة المواطنة تعني أنّ الفرد له صفة المواطن، ولابد من توافر بعض الإجراءات لديه لكي يكتسب المواطنة ، والمواطن ذاته هو شخص مسجل رسميا ضمن أعضاء مجتمع سياسي لدولة ما، إمّا بسبب أنّه ولد في هذه الدولة أو بموجب تجنّسه فيها ، والعلاقة بين المواطنة و المواطن و الوطن، لا تنحصر في الاشتقاق اللغوي فقط وإنّما تمتد إلى ارتباط المواطنين بالولاء الكامل للوطن الذى لا يعني مجرد حيّز جغرافي، وإنّما يشمل في مفهومه الواسع مجموعة من القيم والمبادئ التي تعكس الإرادة العامة للمواطنين. **(28)**

يقصد بالمواطنة ما يتمتع به المواطنون من حقوق وواجبات نتاج حركاتهم المستمرة والديناميكية والمتراكمة على أرض الواقع، وللمواطنة عدّة أبعاد منها البعد السياسي وهو المشاركة والبعد الاجتماعي يعني جودة الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين والبعد الثقافي. **(29)**

تركز المواطنة على مخاطبة الفرد لتمدّه بالمعارف اللازمة عن تاريخ بلده وحضارته وحقوقه وواجباته لتشكل لديه منظومة من القيم والأخلاق والاتجاهات الإيجابية والتي تضمّ الحرية وإبداء الرأي، والمشاركة السياسية، والمشاركة المجتمعية، والولاء والانتماء حيث تبلورت أبعاد المواطنة كما يراها جا جنون بيج Gognon Page أنّ مفهوم المواطنة تتكون من الهوية الوطنية والانتماء الاجتماعي والثقافي والمشاركة السياسية والولاء والانتماء وكلها مرتبطة فيما بينها ، وللمواطنة ستة أبعاد وتحدد كالآتي: البعد السياسي، البعد القانوني، وبعد المشاركة، وبعد الهوية، وبعد الاندماج الاجتماعي، وبعد التميّز الثقافي، ونظرا لأنّ العالم أصبح تحت تأثير العولمة وما نتج عنها من انتقال سريع بواسطة التقنيات الحديثة واختصار المسافات بين شعوب العالم هذا الأمر ساهم في زيادة تأثير هذه الشبكات وخاصة الفيس بوك على كافة فئات المجتمع ومنها الشباب الفئة الأكثر تأثيرا خاصة أنّ الدّراسة تمّت على طلبة الجامعة وهم فئة الشباب . **(30)**

خصائص المواطنة تتميز المواطنة بمفهومها الحديث بخصائص معينة وإدراك المواطن لها أمر غاية في الأهمية لأنّ ذلك يدفعه إلى التمسّك بها ومن خصائص المواطنة نذكر النقاط التالية: **(31)**

1-المواطنة حاجة إنسانية ملحة فردية واجتماعية والإنسان بطبعة كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين بل يحتاج إلى من يؤانسه ويشاركه أفراحه وأحزانه، لذلك جاءت الشرائع السماوية كلّها تدعو إلى العدالة والرحمة والمساواة نظرا لحاجة الإنسان إليها.

2-المواطنة عالمية إنسانية لكل البشر: على الرغم من أنّ واقع المجتمعات العربية والإسلامية اليوم لايزال وفق ما صوّره ابن خلدون من ارتباط نشوء المجتمعات المدنية.

3-المواطنة شاملة جميع مكونات المجتمع المدني: فالمواطنة الحقّة تتقاسم مع الدولة أو المجتمع السياسي مكونات المجتمع المدني، التي من بينها المؤسسات الدينية، والتعليمية، والنوادي الثقافية والاجتماعية حيث يشعر الفرد بمسؤوليته.

4-المواطنة متوازنة بين الفردية والجماعية: فهي تعترف بحقّ الفرد في الحياة، وتقرُّ بحقوق الإنسان وحرياته من منظور علاقته بالجماعة فتقرُّ له الحقَّ في المساواة في القيمة الإنسانية العامة وفي حرية التعبير، والملكية والحقَّ في الضمان الاجتماعي.

أبعاد المواطنة المواطنة مفهوم تاريخي معقّد له أبعاد عديدة منها ما هو مادي قانوني، وثائقي وسلوكي واجتماعي وبالتالي يمكن أن نحدد تلك الأبعاد في التالي: **(32)**

البعد القانوني: هي المقام الأول وضع قانوني وهذا الوضع يشمل حقَّ التصويت والانتخاب، وهو مجموعة حقوق وحريات يجب أن يتمتّع بها المواطن دون قيود غير التي يفرضها المجتمع، فالمواطنة قانونيا هي علاقة الفرد بالدولة.

البعد الاجتماعي: هي نقطة تحديد الفرد بالمواطن أي هي انتماء مجموعة من الأفراد إلى رقعة جغرافية محددة ومعترف بها داخليا وخارجيا، والانتماء محاولة لتشكيل الهوية ومن ثم الولاء تبعا لفهم تلك الهوية وكينونتها.

البعد الثقافي السلوكي: هي ممارسة مبدأ المواطنة علي أرض الواقع مرتبطا بالمنظومة الثقافية السائدة داخل المجتمع، فالعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تعمل على اندماج الذات بالحياة الاجتماعية وفق شروط خاصة تحددها الجماعة، وبالتالي تحديد الحقوق والواجبات وممارستها علي أرض الواقع.

البعد السياسي: في الوقت الحاضر أقرب إلى نمط سلوكي مدني، وإلى مشاركة نشطة يومية في حياة المجمع أكثر ممّا هي وضع قانوني مرتبط بمنح الجنسية، فالمواطن الصالح مشارك في الحياة العامة بكل تفاصيلها وهذا الوضع يشمل حرية تشكيل الأحزاب وحقّ التظاهر، والاعتصام والمساهمة في تشكيل النظام السياسي.

قيم المواطنة:

أولاً: الحرية الحرية هي حرية الاعتقاد وممارسة العقائد الدينية والتنقل داخل الوطن والتعبير عن الرأي وتنعكس الحرية في العديد من الحقوق مثل حقّ الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله وحرية التأييد والاحتجاج على قضية سياسية أو حرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي او السياسي**(33)** ، لذلك إذا توافرت الحرية والعدالة توافرت عناصر العقد الاجتماعي الحقيقي، الذي يحافظ على الاستقرار ويعمّق عوامل الأمن الشامل، وتتوافر كلُّ العناصر المطلوبة لمفهوم المواطنة فلا مواطنة بدون حرية وعدالة، فهما طريق خلق المواطن الصالح المدافع عن منجزات وطنه ومكتسباته. **(34)**

وإذا توافرت الحريات العامّة فهذا يعني توافر المناخ الملائم لتعبئة طاقات المجتمع، وبلورة كفاءات نخبته وازدياد إبداعاته، ومبادراته وهذه كلها من القضايا الحيوية لصناعة القوة في الوطن، فالحرية وحدها هي القادرة على خلق المواطنة الصالحة، فالاستبداد يدمّر الأوطان ولا يحفظها، ويمتهن كرامة المواطنين، ويدوس على مقدساتهم وتطلعاتهم، وحدها الديمقراطية التي تعيد الاعتبار إلى الذات والوطن، وتعيد صياغة العلاقة بينهما، فتنتج وعيا وطنيا صادقا، والمجتمع الاستبعادي والمغلق لا يمكن أن تنمو في محيطه قيم الديمقراطية والتسامح، وذلك لأنّه يستند على نظام

اجتماعي مغلق والحرية كوقائع وحقائق مجتمعية وسياسية، بحاجة إلى إرادة إنسانية واعية وحكيمة، فالحرية التي تنجز مفهوم المواطنة، هي تلك الحرية التي تنغرس في التربة الاجتماعية، وتصبح جزء أصيلا من النسيج الاجتماعي ، فالمواطنة كحقوق وواجبات، وكوعي ومسؤولية، هي وليد تاريخي لمفهوم الحرية حينما يتجسد في الواقع الاجتماعي بكل مستوياته ودوائره. **(35)**

ثانياً: المشاركة المجتمعية

جاء في مختار الصِّحاح كلمة شاركه أي صار شريكه، والمشاركة المجتمعية هي أسلوب عمل جماعي يهدف إلي تحقيق مزايا عديدة للفرد والمجتمع ملتزمة في ذلك بقيم العمل والتطوّع والاختيار، فالمشاركة المجتمعية هي الوسيلة التي يتمكن بها أفراد المجتمع المحلي من التأثير الإيجابي في القرارات والسياسات التي تتصل بحياتهم والذي يعطي الحقّ لأفراد المجتمع في التفكير واتخاذ القرارات والتخطيط والقيام بدور نشط في تنمية وإدارة الخدمات التي تؤثر على حياتهم، وهي تشمل كلُّ الأنشطة الطوعية التي يقوم بها الفرد، وبمشاركة أفراد المجتمع في صنع السياسات العامة للدولة، وتزداد أهمية المشاركة في ظلّ المناداة بالإصلاح المؤسسي وهنا لابد أن نؤكد على أنّ المشاركة المجتمعية الفعّالة أحد دلالات التنمية في أيّ مجتمع، والمشاركة المجتمعية هي الارتباط الكامل ويتضمن التفاوض والمشاركة المسؤولة في صنع القرار، والتخطيط المشترك، والتنفيذ والمتابعة . **(36)**

من سمات المشاركة المجتمعية هي علاقة بين طرفين أو أكثر وينتمون إلي خلفيات ثقافية واجتماعية مختلفة، وهي تنشأ من منطلق أنّ المشاركة المجتمعيّة قد تحقق مفردات كلّ طرف، والتي قد لا تتحقق من خلال العمل المستقل والمشاركة المجتمعية الفعالة تسهم في تحقيق مدخل شامل للمشاركة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع. **(37)** فالمشاركة المجتمعية تعني تدخّل المواطنين في السياسة اليومية من خلال ضبط عقود واتفاق بين الفرد والجماعة ومختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، ولذلك يعتبر مفهوم المشاركة المجتمعية أكثر اتساعا من المشاركة، حيث يتقاسم فيه الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسؤوليات والمصالح المتبادلة لتحقيق الأهداف المرجوة، وتعمل على توثيق الروابط وتظافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في جو من التفاهم والتعاون والتبادل وتظهر المشاركة المجتمعية السلوك الإيجابي للفرد المواطن للخدمة من خلال: **(38)** " أ-التطوّع. ب-العمل الجماعي. ج-التكافل الاجتماعي" وتزيد أهمية الوعي المجتمعي العام فيما يتعلّق بعمل مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل أطر التشاركية المجتمعية قد يسهم في تعزيز كفاءة سياسات التنمية، الأمر الذي يقود بالمحصلة النهائية إلى تعزيز الدور المجتمعي للفئات المختلفة من الشعب فيما يتعلق بالسياسات التنموية**(39)** ، وتثقيف الشباب بالمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وإفساح المجال لهم للمشاركة الواسعة في مختلف المؤسسات وتشجيعهم على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات الأخرى، وتوجيههم لممارسة النقد العلمي الموضوعي، كذلك هناك حاجة للنهوض بمستوى مشاركة المرأة اجتماعياً وسياسياً، وتوجيه النظر للإعلاميين للتأكيد على تعزيز مكانة الأسرة، والنسيج الاجتماعي السليم بوضع استراتيجيات موجّهة لمؤسسات التنشئة المختلفة والممثلة في الأسرة والمدرسة والإعلام. **(40)**

ثالثاً: المشاركة السياسية ويمكن تعريف المشاركة السياسية بأنّها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكّمون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير المنظومة السياسية، وإن كان التصويت في الانتخابات أهم الطرق الأساسية لعملية المشاركة، إلّا أنّ هناك طرقاً أخرى اعترف بها علم السياسة، كالانتساب إلى المنظمات الاجتماعية ، والإضرابات والمظاهرات الهادفة للتأثير على الحكام والمشاركة السياسية هي عملية دخول المواطن العادي طواعية وبكامل إرادته في نشاط جماعي تتداخل فيه مصالح الفرد بمصالح المجموع، وتنمية المشاركة السياسية هي عملية التفاعل الإيجابي بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل المجتمع بشكل يؤدي إلى تحسّن وزيادة معدلات النمو في مختلف المجالات ضمن المجتمعات البشرية، وأهم الأساليب المعاصرة للمشاركة السياسية، يمكن تقسيمها إلى فئتين أساسيتين: **(41)**

1-الممارسات المدنية وتشمل التسجيل في القوائم الانتخابية والكتابة السياسية في الصحافة والإعلام والنقاش مع الآخر والمشاركة النشطة في الحملة الانتخابية والانتساب إلى مؤسسة أو منظمة أو حزب.

2-المظاهرات ومنها المشاركة السياسية المؤسساتية الرسمية كالمشاركة التي تتمّ من خلال تأدية المسؤولين السياسيين لوظائفهم الثابتة، كرئيس الدولة والوزراء وغيرهم.

رابعا: قيمة الولاء والانتماء وهي المحرّك الحقيقي للمواطنة والولاء يعدّ الأساس الأوّل الذي يخوّل الفرد للمطالبة بحقوقه، كما يدفعه إلى أداء واجباته ضمن إطار قيم المواطنة، وكذلك تدفعه إلى بروز ما يسمى بالهوية الموحّدة التي تعبّر عن رابطة وعضوية الفرد ودوائر مجتمعه المختلفة، والولاء من دعائم ثبوت المشروعية لسلطة لا تحظى بولاء مواطنيها أمّا الانتماء فهو الحالة التي تضمن وجود الفرد ضمن جماعة بعد إثبات ولائه لتلك الجماعة فلا انتماء دون ولاء **(42)**، يتأصل الولاء والانتماء سلوكياً ووجدانيا وفكريا، أمّا سلوكيا يتمّ من خلال ما نمارسه في حياتنا اليومية وفي أعمالنا

الوظيفية، فكلُّ موظف في مجال عمله تقع عليه مسؤولية أخلاقية اتجاه وطنه تتمثل في البناء والعطاء، يؤدي واجبه بكل أمانة وصدق وإخلاص، واضعاً نصب عينيه رفعة وسمعة وطنه، إنّما يعبّر عن ولائه وانتمائه. **(43)** أمّا وجدانياً من خلال ما يكنّه الشخص من مشاعر إيجابية تتمثل في الحب والاعتزاز والفخر اتجاه الوطن؛ فالشعور بالفرح عندما يحصل الوطن على أي مكسب، والشعور بالحزن عندما يتعرّض الوطن لأي خسارة، والشعور بالغضب عندما يواجه الوطن أي إساءة، والشعور بالاشتياق عندما يسافر الشخص إلى أي بلد آخر، إنّما يعكس الحالة الوجدانية لولاء الشخص وانتمائه ، أمّا فكرياً من خلال اعتقاد الشخص أنّ كلّ ما يقدمه الفرد لوطنه يمثل واجباً عليه وليس منة أو تفضّلاً منه، وعندما يعتقد الشخص أنّ الولاء للوطن مبدأ أخلاقي وشرف عظيم ، وكما قال الفيلسوف الأمريكي جوزيا لويس إنّ الولاء هو «إخلاص شخص لموضوع إخلاصاً طوعياً وعملياً غير مشروط» وبذلك يعتبر الولاء قيمة أخلاقية يتبناها الشخص لذاتها وليس من أجل منفعة شخصية. **(44)** ويعتبر التقمّص العاطفي والفكري والسلوكي للوطن واجباً وطنياً يحتم على الفرد تبنّي شعور الوطن وأفكاره وسلوكه، فكلُّ فرد في المجتمع يمثّل مرآة تعكس صورة الوطن، ويرتبط بكلّ ما يرمز له الوطن من قيم ومثل وخصوصيات وقوانين وأمجاد وتاريخ، ويجب على كلّ مربّي أن يعي حجم المسؤولية والأمانة التي يحملها في عنقه تجاه وطنه، فيربي رعيته على حب الوطن والولاء له والاعتزاز بالانتماء له ، وتناول الانتماء من الناحية النفسية ليس بالأمر الجديد، فقد تحدث (ماسلو) في هرمه الشهير عن الانتماء كإحدى الحاجات الإنسانية الأساسية المهمة في حياة البشر، ويمكن وصف الانتماء للوطن باعتباره اتجاهاً إيجابياً مدعماً بالحب، ينبع من وجدان الفرد الذي يرتبط بوطنه كعضو فاعل فيه. **(45)**

ثالثا: إسهام الفيس بوك في تنمية قيم المواطنة

8ويؤدّي موقع الفيس بوك دورا محوريا في تعزيز البناء الفكري للشباب وترسيخ منظومة الوعي لديه، ونقل صورة مكبرة عن واقعه وطموحاته ومشكلاته، ويظهر هذا التقارب والتباين رصيدا فكريا ينبغي أن تستفيد منه المجتمعات في بناء سلوك المواطنة من خلال رصد توقعّات الشباب واتجاهاته وارتباطها بواقع الممارسة وتعاملها مع قطاع التنمية، والإنتاج والتوظيف وتحديات الشباب، وما يمكن للفيس بوك أن يوفّره من تعميق فرص الوعي، وترسيخ ثقافة إيجابية تسهم في تغيير السلوك وبما أنّ الشريحة الأكبر التي تستخدم هذه التقنية "الفيس بوك" هم شريحة الشباب الذين هم مستقبل وعماد التطور والتقدم والإنتاج في العالم كان لابد من معرفة آثارها المختلفة خاصة الوطنية لنتمكن من محاصرتها وتحويلها من تقنية تستخدم بطريقة سلبية إلى تقنية إيجابية للاستفادة منها في عدّة أمور مفيدة في تطوّر مجتمعنا، وخدمة العلم والمعرفة بالرغم من مخاطر الفيس بوك وخطورتها ليس في نقل الشائعات وترويجها، بل الدور الخطير الذي يلعبه الفيس بوك في التأثير على مفهوم المواطنة لدى الطالب الجامعي، وجعلها أداة لزعزعة الثّقة والاستقرار، لذا ينبغي تنمية واستخدام استراتيجية فعالة ليصبح وسيلة لتنمية قيم المواطنة. **(46)**

إنّ الفيس بوك يساعد متصفحيه على إنشاء صداقات جديدة وتكوين علاقات في مجالات عدة، وذلك من خلال تبادل الأخبار والمعلومات وتطوّر الأحداث الطبيعية والسياسية والاجتماعية، فهذا الموقع هو نتاج ثورة التكنولوجيا، فهناك الكثير من مواقع الفيس بوك المتخصصة في مجالات معينة، ولها مشتركوها، وبالتأكيد إنّ من يشتركون في هذه المواقع، هم من يعطوننا الصفات الحسنة أو السيئة، فمن يشاركون في مواقع علمية، معرفية، سياسية، اجتماعية، ثقافية سيزدادون وعياً وعلماً ومعرفة، وبنفس الوقت سيسهمون بإثراء الفيس بوك وقد تأثر في قيم المواطنة، إذ يعدّ موقع الفيس بوك من أشهر وأهم المواقع الإلكترونية التي تلقى إقبالا كبيرا من أفراد المجتمعات لأنّه يتميّز بميزات عن باقي المواقع الأخرى ، وله تأثيرات مختلفة على أفراد المجتمعات من مختلف النواحي سواء إيجابية أو سلبية كلّ حسب استعماله خاصة الشباب هم الفئة الأكثر استخداما لها وإقبالا عليها. **(47)**

الدّراسة الميدانية

مقدمـــة: في هذا الدّراسة قامت الباحثتان بتحليل البيانات الأساسية وكذلك تصنيف البيانات حسب الجداول التكرارية وتحليل الجداول عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**Spss**) للوصول إلى نتائج الدّراسة، وقد اشتملت استمارة الاستبانة على قسمين اثنين هما:

القسم الأوّل: يتضمن البيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفة لأفراد مجتمع الدّراسة.

القسم الثاني: يتعلّق بمحاور الدّراسة الرئيسية ويوضّح الجدول رقم (1.3) محاور الدّراسة وهي مواقع التواصل الاجتماعي ومهارات الاستخدام. ثبات أداة جمع البيانات.

حيث يتمّ استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**spss**) دي حساب معامل الثبات باستخدام معامل (كرومباخ ألفا)، وبلغ معامل الثبات (0.881) وهي مناسبة لأغراض تحليل البيانات.

أساليب المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات استخدمت الباحثتان في هذه الدّراسة أسلوب الإحصاء الوصفي الذي يختصّ بتحليل بيانات المجتمع ولقد استعانت الباحثتان بجداول التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية بالإضافة إلى بعض مقاييس

النزعة المركزية المتمثلة في الوسط الحسابي للتعرّف على اتجاه المبحوثين نحو موضوع الدّراسة بالإضافة إلى الانحراف المعياري للتعرّف على تشتت إجاباتهم عن ذلك الوسط.

تحليل بيانات الدّراسة الميدانية ولتحقيق أهداف هذه الدّراسة والمتمثلة في تقييم أثار مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) ومهارات الاستخدام: فقد قامت الباحثتان بتحليل البيانات وتفسيرها من خلال استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي والاستعانة بالحزم البرمجية الجاهزة للعلوم الاجتماعية (**spss**).

المحور الأول: خصائص مفردات الدّراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى الدّراسة إلى تحقيقها فقد دعت الحاجة إلى التعرّف على بعض من خصائص مفردات مجتمع الدّراسة.

(جدول رقم (1.1) خصائص المجتمع حسب النوع)

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	73	50.0
انثي	73	50.0
الإجمالي	146	%100

يتبيّن من الجدول (1.1) أنّ مجتمع الدّراسة فئه الذكور بلغت (50.0٪) بينما بلغت نسبة الإناث(50.0٪)، نستنتج من ذلك استخدام تواصل الموقع الاجتماعي(الفيس بوك) الذكور نفس الإناث وبنسبة متساوية (50.0٪) .

(جدول رقم (1.2) خصائص المجتمع حسب المرحلة العمرية)

فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20	11	7.5
من 20 إلى أقل من 25	101	69.2
من 25 الي أقل من30 عام	28	19.2
من30 فأكثر	6	4.1
الاجمالي	146	%100

يتّضح من خلال الجدول رقم (1.2) أنّ ما نسبته (7.5٪) من مفردات مجتمع الدّراسة تقلّ أعمارهم عن (20) أي حين بلغت نسبه الذين تتراوح أعمارهم ما بين (20) وأقل من (30) سنه (69.2٪) وإنّما نسبته(19.2٪) من مفردات مجتمع الدّراسة هم ما بين (25) وأقل من (30) سنه وإنّما نسبته(4.1٪)، إنّ أغلبية مستخدمي الفيس بوك هم الفئة العمرية ما بين 20 إلى أقل من 25 وهم الطلبة المستمرون في الدّراسة بعد الشهادة الثانوية كما هو معروف في الجامعات الليبية.

المحور الثاني

(جدول رقم (2.1) عدد ساعات استخدامك لموقع فيس بوك في اليوم)

عدد الساعات	التكرار	النسبة المئوية
من ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات	69	47.3
من ثلاث ساعات إلى ما قبل ست ساعات	39	26.7
من ست ساعات فأكثر	38	26.0
الاجمالي	146	%100

تبيّن من الجدول رقم(2.1) أنّ معظم مفردات المجتمع الذين استخدموا الموقع من ثلاث إلى أقل من ثلاث ساعات ونسبتهم (47.3٪) بينما الذين استخدموا من ثلاث إلى أقل من ست ساعات، فكانت نسبتهم (26.7)، بينما بلغت نسبة الأشخاص الذين استخدموه من ست فأكثر كانوا نسبتهم (26.0٪) استخدام الطلبة من ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات هي أعلى نسبة، يرجع السبب في ذلك إلى انشغال الطلبة في دراساتهم وأعمالهم وظروفهم المعيشية الصعبة التي تمرّ بها البلاد في وقتنا الحالي.

ما دوافع استخدامك لموقع الفيس بوك

(جدول رقم (2.2) ما دوافع استخدامك لموقع الفيس بوك)

الدوافع	التكرار	النسبة المئوية
البحث عن المعلومات واكتساب معارف	79	48.0
التعبير عن الرأي والاتجاهات الفكرية	44	27.0
للتسويق الالكتروني من خلال الإعلانات المموّلة	26	16.0
ينمي مهارات التواصل الاجتماعي مع الآخرين	31	19.0

يقوم بحملات توعوية وتثقفية لوقاية المجتمع من مختلف المخاطر	15	9.0
للحصول على الأخبار ومواكبة الأحداث اليومية	60	37.0
الإجمالي	146	100%

ويشير الجدول رقم(2.2) إلى أنّ معظم مفردات المجتمع الذين يقومون بالبحث عن المعرفة نسبتهم (48.0٪) بينما الذين عبروا عن رأيهم كانوا نسبتهم (27.0)، بينما بلغت نسبة الأشخاص الذين استخدموا التسوّق الإلكتروني هي (16.0٪)، والذين يقومون بتنمية مهاراتهم كانت نسبتهم هي (19.0٪)،والذين يقومون بحملات توعوية كانت نسبتهم هي (9.0٪)، والذين يتحصّلون علي اخبار ومواكبة الأحداث اليومية كانت نسبتهم هي (37.0٪)، ويرجع السبب إلى أنّ الطلبة يبحثون عن المعلومات واكتساب المعارف للرفع من كفاءتهم في التحصيل المعرفي بحكم أنّ هذه الفئة العمرية تبحث عن الجديد كالمعرفة ومواكبة الأحداث اليومية .

(جدول رقم (2.3) هل يشبع تطبيق الفيس بوك حاجاتك المعرفية)

حاجات المعرفة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	76	52.1
لا	70	47.9
الاجمالي	146	%100

لوحظ من الجدول رقم(2.3) أن ّمعظم مفردات المجتمع الذين أبدوا بنعم كانت نسبتهم (52.1٪) بينما الذين أبدوا الرأي " لا " كانت نسبتهم (47.9)، يتضح من الجدول أنّ الفيس بوك يشبع الحاجات المعرفية لدى الطلبة بنسبة 52.1%، وهذا يتفق مع جدول رقم (2.2) وهي أنّ الطلبة يبحثون عن المعلومات، واكتساب المعرفة ولديهم الرغبة في البحث والتعرّف عمّا يدور من حولهم من تغيّرات خصوصا وهم في بداية حياتهم الجامعية فهم بحاجة إلى تنمية خبراتهم المعرفية.

جدول رقم (2.4) مدى تأثير الفيس بوك على تنمية قيم المواطنة

مدى التأثير	التكرار	النسبة المئوية
لا يؤثر	17	11.6
بدرجة متوسطة	86	58.9
بدرجة كبيرة	43	%29.5
الاجمالي	146	%100

لوحظ من الجدول رقم(2.4) أن الأشخاص الذين لا يتأثرون كانت نسبتهم (11.6٪) بينما الذين يتأثرون بدرجة متوسطة كانت نسبتهم (58.9)، والذين يتأثرون بدرجة كبيرة كانت نسبتهم (29.5)، يستعرض هذا الجزء البيانات المتعلقة بالمحاور الرئيسية، و ذلك لغرض تحقيق أهداف الدّراسة، و ذلك عن طريق مقياس ليكرت القياسي، والذي يتكوّن من الإجابات التالية: (غير موافق، إلى حد ما موافق) ، يتضح من الجدول رقم (5) أنّ الفيس بوك يؤثر بدرجة متوسط في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة حيث نسبة 58.9% يدلّ على مدى اطّلاع الطلبة على الصفحات التي تسلّط الضوء على تنمية قيم المواطنة، ولديهم وعي أكثر بالقيم وأهميتها بالمجتمع وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على اكتساب المعارف والبحث على المعلومات والأخبار وأنّ القيم تأخذ حيزا واسعا في الفيس بوك. -النسب والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

- **جدول رقم (2.5) ما القيم الأكثر تأثيرا التي عكسها الفيس بوك أثناء مناقشته لقيم المواطنة من وجهة نظرك:**

	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%			
الانتماء الولاء	**76**	**52.1**	**56**	**38.4**	**14**	**9.6**	**2.425**	**0.663**	**0.81**
المشاركة المجتمعية	**92**	**63.0**	**50**	**34.2%**	**4**	**2.7**	**2.603**	**0.544**	**0.87**
حرية التعبير	**85**	**58.2**	**49**	**33.6%**	**12**	**8.2**	**2.500**	**0.646**	**0.83**
المشاركة والوعي السياسي	**72**	**49.3%**	**58**	**39.7%**	**16**	**11.0**	**2.384**	**0.677**	**0.79**
الاتجاه العام							**2.478**	**0.364**	

يشير هذا الجدول رقم (2.5)، حيث يلاحظ أنّ متوسط العبارة الأولى كان (2.425)، لقيمة الانتماء والولاء، في حين كان متوسط العبارة الثانية (2.60) لقيمة المشاركة المجتمعية وكان متوسط العبارة الثالثة(2.50) حرية التعبير ومتوسط العبارة الرابعة (2.38) المشاركة والوعي السياسي، وممّا ينطبق المتوسط العام والذي بلغ (2.47)، وهذا يفسر أنّ هناك دورا في الفيس بوك في تنمية قيمة المشاركة المجتمعية وهي أعلى نسبة 63.0%،وفي ضوء ذلك نشير إلى أنّ

الفيس بوك يدعو إلى ترسيخ النسيج الاجتماعي ووعي المواطن بمسؤولياته الاجتماعية من خلال التعاون والتوافق والتنافس، فالمشاركة المجتمعية جزء من قيم المواطنة واسهام الفيس بوك في تنمية هذه القيمة تعد أهم متطلبات التنمية في المجتمع.

المحور الثالث:

الفيس بوك لقيمه الحرية جدول رقم (3.1.1)

	غير موافق		إلى حد ما		موافق		المتوسط	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
حقّ الحديث	11	7.5	54	37.0	81	55.5	2.47	0.63
حرية التأييد	21	14.4	69	47.3	36	38.4	2.239	0.68
حرية المشاركة	23	15.8	63	43.2	60	41.1	2.25	0.71
الاتجاه العام							2.324	0.466

يشير هذا الجدول رقم (3.2.1) إلى أنّ متوسط العبارة الأولى كان (2.47)، مهتم بحقّ الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، في حين كان متوسط العبارة الثانية (2.23) له حرية التأييد أو الاحتجاج على قضية سياسية أو اقتصادية في المجتمع، وكان متوسط العبارة الثالثة(2.25)، ممّا ينطبق مع المتوسط العام والذي بلغ (2.324).

يرجع السبب إلى أنّ حقَّ الحديث، والمناقشة بحرية في الوقت الحاضر مطروح بقوة وأصبح يحتل حيزا في الفيس بوك من خلال إرساء قيمة الحرية والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، في حين أنّ حرية التأييد أو الاحتجاج على قضية سياسية، أو اقتصادية في المجتمع أقلّ نسبة، وهذا راجع إلى الأوضاع السياسية التي تعيشها البلاد.

النسب والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري **الفيس بوك وقيم المشاركة المجتمعية رقم (3.1.2)**

	غير موافق		إلى حد ما		موافق		المتوسط	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
ساهمت في التعبير عن اراء المواطنين وزيادة وعي المواطن بمسؤولياته الاجتماعية	10	6.8	49	33.6	87	59.6	2.52	0.623
حفزتني على المساهمة في الأعمال التطوعية التى تسهم في تنمية المجتمع ويزيد من قدرتي على المشاركة والعطاء	10	6.8	73	50.0	63	43.2	2.36	0.608
ساهمت في مواقع تعريف الشباب بعادات وتقاليد وقيم الشباب الليبي	20	13.7	56	38.4	70	47.9	2.34	0.708
سهلت للشباب التفاعل والتواصل مع النخب السياسية والمسئولين وزيادة الوعي السياسي	26	17.8	69	47.3	51	34.9	2.32	0.712
عكست العديد من المظاهر التعايش السلمي في المجتمع الليبي	20	13.7	69	47.3	57	39.0	2.17	0.708
ساهمت في التعرف الفوري على ما يستجد من أحداث وأخبار وانعكاسها على المجتمع الليبي	13	8.9	60	41.1	73	50.0	2.25	0.682
تعمل حملات توعوية وتثقيفية لوقاية المجتمع من مختلف المظاهر السلبية	24	16.4	70	47.9	52	35.6	2.41	0.650
الاتجاه العام							2.322	0.375

يشير هذا الجدول رقم (3.1.2) إلى أنّ متوسط العبارة الأولى كان (2.52)، ساهمت في التعبير عن أراء المواطنين وزيادة وعي المواطن بمسؤولياته الاجتماعية، في حين كان متوسط العبارة الثانية (2.36) حفزتني على المساهمة في الأعمال التطوعية التي تسهم في تنمية المجتمع ويزيد من قدرتي على المشاركة والعطاء. وكان متوسط العبارة الثالثة(2.34) ساهمت في تعزيز العادات والتقاليد المجتمع الليبي، ومتوسط العبارة الرابعة (2.32) وهي بناء العلاقات وتحقيق التواصل بين الأفراد لتعزيز العلاقات الاجتماعية وتعكس العديد من مظاهر التعايش السلمي في المجتمع الليبي، ومتوسط العبارة الخامسة (2.17) يزيد من قدرتي في المشاركة والعطاء وتعكس العديد من مظاهر التعايش السلمي في المجتمع الليبي ، ومتوسط العبارة السادسة (2.25) ويتمثل في المشاركة في العملية التنموية في المساعدة على إشراك الشباب في عملية تحديد الأولويات والاحتياجات، ومتوسط العبارة السابعة (2.41) تعمل حملات توعوية وتثقيفية لوقاية المجتمع من مختلف المظاهر السلبية، ممّا ينطبق مع المتوسط العام والذي بلغ (2.32).

ويعزى ذلك على أنّ الفيس بوك يدعو إلى ترسيخ النسيج الاجتماعي ووعي الطالب بمسؤولياته الاجتماعية، فالتضامن والتعاون بين أفراد المجتمع له دور كبير في تماسكهم وتحقيق التنمية في بلادهم وهذا يسهم في تنمية قيمة المشاركة المجتمعية، في حين أنّ العبارة الثالثة هي أن الوعي الاجتماعي جزء من قيم المواطنة وإسهام الفيس بوك في تنمية القيم تعدّ أهم متطلبات التنمية في المجتمع من خلال التعريف بالعادات والتقاليد والقيم وهذا يتفق مع جدول (2.5) الذي يؤكد على أنّ قيمة المشاركة المجتمعية هي الأكثر تأثيرا في الطلبة.

النسب والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري **الفيس بوك قيم المشاركة السياسية جدول رقم (3.1.3)**

	غير موافق		إلى حد ما		موافق		المتوسط	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
حق تنظيم حملات الضغط على الحكومة	25	17.1	63	43.2	58	39.7	2.22	0.72
حق التصويت	25	17.1	64	43.8	57	39.0	2.21	0.719
حق تأسيس الأحزاب	32	21.9	72	49.3	42	28.8	2.06	0.711
المشاركة الفعالة	31	21.2	65	44.5	50	34.2	2.13	0.73
تزويد الجمهور	11	7.5	53	36.3	82	56.2	2.48	0.653
الاتجاه العام							2.262	0.415

يشير هذا الجدول رقم (3.1.3) إلى أنّ متوسط العبارة الأولى كان (2.22)، حقٌّ في تنظيم حملات الضغط على الحكومة، وممارسة كل اشكال الاحتجاج السلمي المنظم، في حين كان متوسط العبارة الثانية (2.21) حقّ التصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها وكان متوسط العبارة الثالثة(2.06) ومتوسط العبارة الرابعة (2.13) ومتوسط العبارة الخامسة (2.48) ممّا ينطبق مع المتوسط العام والذي بلغ (4.062).

تزويد الجمهور بالأخبار السياسية الحديثة كانت نسبتها 56.2% وهي أعلى نسبة وهذا يدل على وعي الطالب لمواكبة ما هو جديد وشغفهم بمعرفة الأخبار السياسية في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد، وكلما زادت الخبرة في استخدام طلاب الجامعة لهذا الموقع زاد وعيهم السياسي مشتملة على أبعاد الوعي السياسي المتمثّل في البعد المعرفي، والوجداني، والسلوكي، للحصول على المعلومة السياسية ولفهم وإدراك الواقع السياسي، وذلك من خلال التفاعل مع الفيس وبدوره يساعدهم في اكتساب المعرفة السياسية.

النسب والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري **الفيس بوك قيمة الولاء والانتماء جدول رقم (3.1.4)**

	غير موافق		إلى حد ما		موافق		المتوسط	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
تعزيز الأمن على جميع المستويات وبذل الجهود الأمنية ومحاربة أي اسباب تهدد استقرار البلاد.	18	12.3	56	38.4	72	49.3	2.36	0.694
الاتحاد والتعاون معا لجلب مصلحة العامة للدولة حيث ان الاتحاد ينتج عنه زيادة التماسك والترابط	23	15.8	64	43.8	59	40.0	2.24	0.710
الخضوع للأنظمة والتشريعات لتحقيق مصلحة الدولة	21	14.4	78	53.4	47	32.2	2.178	0.661
دور الأسر والمؤسسات على غرس قيم الولاء والانتماء من مراحل عمرية متقدمة ومتابعتها.	15	10.3	73	50.0	58	39.7	2.294	0.645
الاتجاه العام							2.272	0.471

في هذا الجدول رقم (.3.1.4) يلاحظ أنّ متوسط العبارة الأولى كان (2.36)، تعزيز الأمن على جميع المستويات وبذل الجهود الأمنية ومحاربة أيّ أسباب تهدد استقرار البلاد، في حين كان متوسط العبارة الثانية (2.24) الاتحاد والتعاون معا لجلب مصلحة العامة للدولة حيث إنّ الاتحاد ينتج عنه زيادة التماسك والترابط، وكان متوسط العبارة الثالثة(2.17) ومتوسط العبارة الرابعة (2.29)، ممّا ينطبق مع المتوسط العام والذي بلغ (2.27).

وبذلك يعتبر الولاء قيمة أخلاقية يتبناها الطالب لذاته وليس من أجل منفعة شخصية إنّما واجب يملى عليه وهي المحافظة على استقرار البلاد وكلّ ما يهدد أمنه.

النسب والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري **أهم ا المبادئ التي ينبغي على الفيس بوك الالتزام بها لتنمية قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة جدول رقم (3.2)**

	غير موافق		إلى حد ما		موافق		المتوسط	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
الاستجابة	5	3.4	59	40.4	82	56.2	2.52	0.56
حث أفراد .	7	4.8	62	42.5	77	52.7	2.47	0.58
سن قوانين	6	4.1	36	24.7	104	71.2	2.67	0.55
إقرار قانون	10	6.8	38	26.0	98	67.1	2.60	0.61
الالتزام باللغة	13	8.9	45	30.8	88	60.3	2.51	0.65
أن تتناول	9	6.2	48	32.9	89	61.0	2.54	0.61
تجنب نشر	5	3.4	49	33.6	92	63.0	2.59	0.57
ضروري	11	7.5	43	29.5	92	63.0	2.55	0.63
الاتجاه العام							2.56	0.34

يشير الجدول رقم (3.3) ان متوسط العبارة الأولى كان (2.52)،والعبارة الثانية حث أفراد المجتمع ومختلف المؤسسات على المشاركة في التوعية بمخاطر استخدام السلبي لهذه الموقع متوسط (2.47)، في حين كان متوسط العبارة الثالثة (2.67) وهي سن قوانين تنظم هذه المواقع بما يضمن استقلاليتها وحثها على العمل بمهنية وموضوعية وكان متوسط العبارة الرابعة(2,60) ومتوسط العبارة الخامسة (2.51) ومتوسط العبارة السادسة (2.54) و متوسط العبارة السابعة (2.59) ومتوسط العبارة الثامنة (2.55)، ينطبق المتوسط العام والذي بلغ (2.56) ، ونستنتج من ذلك ان أهم الية على الفيس بوك الالتزام بها هي سن قوانين تنظم هذا المواقع بما يضمن استقلاليتها وحثها على العمل بمهنية وموضوعية لمستخدمي الفيس بوك ،ولابد من التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم بها المؤسسات التربوية المتمثلة في الأسرة والمؤسسات التعليمية ،ووضع مناهج دراسية تربط بين التربية على المواطنة وتركز على محو الأمية الرقمية وتوعيتهم بهذا الموقع ،كل ذلك يسهم في تنمية شخصية الطالب وتقويه ثقته بنفسه حتى يتفاعل ويشارك في مجتمعه ويحافظ على استقرار البلاد ،والاهتمام بنشر الأفكار والمعلومات والمشاركات في الفيس بوك التى تعزز بدورها تمسك الطالب بوطنه وينمي مواهبه.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1-توصّل البحث إلى أنّ أكثر استخدام الطلبة للفيس بوك كان حول البحث واكتساب المعارف للرفع من كفاءتهم في التحصيل المعرفي، بحكم أنّ هذه الفئة العمرية تبحث عن الجديد كالمعرفة ومواكبة الأحداث اليومية.

2-إنّ الفيس بوك يشبع الحاجات المعرفية، والرغبات الشخصية للطلبة، بحكم أنّ الطلبة لديهم الرغبة في البحث والتعرّف عمّا يدور من حولهم من تغيّرات، خصوصا وهم في بداية حياتهم الجامعية فهم بحاجة إلى تنمية خبراتهم المعرفية وتطويرها.

3-إنّ الفيس بوك يؤثر بدرجة متوسط في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة، وهذا يدلّ على أنّ القيم تأخذ حيزا واسعا في الفيس بوك، ومدى اضطلاع الطلبة على الصفحات التي تسلّط الضوء على تنمية قيم المواطنة، وهذا يدلُّ على أنّ لديهم وعي أكثر بالقيم وأهميتها بالمجتمع.

4-بيّن البحث أنّ موقع الفيس بوك قد ساهم مساهمة كبيرة في تنمية قيمة المشاركة المجتمعية بنسبة (63%) في الجدول رقم (2.5)، بنسبة ليست بقليلة ، إذ أنّ قيمة المشاركة المجتمعية هي أكثر قيمة من قيم المواطنة التي أسهم الفيس بوك في تنميتها لدى الطلبة وهذا يسهم في تنمية شخصيته، وتقويه ثقته بنفسه حتى يتفاعل ويشارك في مجتمعه ويحافظ على استقرار البلاد.

5-إنّ أهم الآليات التي يجب على الفيس بوك الالتزام بها من وجهة نظر الطالب، هي سن قوانين تنظّم هذا الموقع بما يضمن استقلاليتها وحثها على العمل بمهنية وموضوعية لمستخدمي الفيس بوك، وهنا تبرز أهمية مؤسسات التعليم العالي والجامعات في كونها المسؤولة عن الهوية الوطنية في تعزيز التربية الوطنية وتنمية الاتجاهات الإيجابية للطلبة من خلال تزويدهم بالمعارف.

التوصيات:

1- إقامة ندوات وورش تدريبية توعوية للطلبة في الجامعات لتأصيل قيم المواطنة والتسامح وحثّ الشباب على ثقافة الحوار ونبذ ثقافة التعصّب.
2- التركيز على دور المؤسسات التربوية في التنشئة السياسية للشباب بتنمية الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي لديهم، وذلك من خلال وضع مناهج للتربية الوطنية موضحة فيها قيم المواطنة.
3- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر قيم المواطنة .

4- محو الأمية الرقمية لدى الطلبة لتفادي الاستخدام السيئ للفيس بوك، والاستفادة منه في الجانب الإيجابي، والاهتمام بتوعية الطلبة اتجاه التعامل مع الفيس بوك لتجنب سلبياته.

5-وضع مناهج دراسية للطلبة تعزز الثقافة الوطنية وهذا يسهم في تنمية شخصية الطالب وتقوية ثقته بنفسه وتوعيه، فيتفاعل ويشارك في مجتمعه ويحافظ على استقرار وأمن البلاد.

الهوامش:

1 - صبري خالد عبدالهادي، شبكات التواصل الاجتماعي ودورها فى تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب السيناوي، مجلة البحوث الإعلامية، ج2 ، ع57، كلية الإعلام، جامعة الازهر، ابريل2021 .

2 - مدوري لمين، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز روح المواطنة لدى الطالب الجامعي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية

3 - بكوش ابراهيم وعطاء الله عبد الرحمن، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة الفيس بوك ،دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر،2019-2020.

4 - حميد بن مسلم بن سعيد السعيدي، تعرف دور الشبكات الاجتماعية على تعزيز أبعاد المواطنة لدى الشباب سلطنة عمان، مجلة التربية جامعة عين شمس، ع43، ج2019،3.

5 - حنان أ. بوشلاغم، دور الشبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز وترسيخ قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي، مجلة دفاتر المخبر دورية علمية محكمة، ع19، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،.2018

6 - أ. أجمد بلول وأ. ابريكة احميده، أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة اتصالية اعلامية على الشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي بجامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر، مجلة افاق للعلوم، ع3، جامعة جلفة، الجزائر.2016./6/1.

7 -طالب بن على بن خلف الذبياني، واقع اسهام الإعلام التربوي في تعزيز قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية قسم الادارة التربوية والتخطيط جامعة ام القرى ، السعودية، 1436-1437-2016.

8 - العربي بن حجار، صدام رفاع، محمد، شبكات التواصل الاجتماعي و أثرها على القيم الدينية لدى الطلبة الجامعيين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة عبدالحميد باديس،2015 ، ص.43

9 - وفاء مصطفي الطراونة مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤته الاردن،2015

10- نجلاء محمد السيد محمد يوسف، تنمية قيم المواطنة لطلاب التعليم الثانوي العام في ضوء التحولات السياسية المعاصرة لمجتمع المصري، رسالة ماجستير منشورة بمجلة كلية التربية مج ع 16، بجامعة بورسعيد، مصر، .2014

11 - نزيهة إبرهيمي وهيبة بودلال، أثر الفيس بوك على الهوية الثقافية للمراهقين، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل كلية الاعلام والاتصال، الجزائر، ص.36

12 - صفية بومعزة، حضور القيم الاسلامية في الكتاب المدرسي للسنة الثانية ابتدائي نموذجا الطالبة، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر،2017-2018، ص 12.

13 - د. مشيرة ابراهيم صابر ا.دمهني غنايم ،الإدارة بالحب كمدخل لتنمية قيم المواطنة لدى طلاب التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية ، مجلد 109،ع1، جامعة المنصورة ،2020،ص.271

14 - سامح فوزي حنين، المواطنة والإعلام التنموي، ط1، مطبعة سبربرس، القاهرة ،2009، ص6.

15 - العربي بن حجار، صدام رفاع، محمد، شبكات التواصل الاجتماعي و أثرها على القيم الدينية لدى الطلبة الجامعيين، رسالة ماجستير كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة عبدالحميد باديس،2015،ص43.

16 - لويز صراب دور الشبكات التواصل الاجتماعي في تنمية روح المواطنة لدى الشباب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامع العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر،2015، ص ص 64-66

17 - رضا عبد الله البيومي، مواجهة الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، المؤتمر العلمي السادس، كلية الحقوق جامعة طنطا ،2019، ص11 .

18- محي الدين اسماعيل محمد الديهي تأثير شبكات التواصل الاجتماعي الاعلامية علي جمهور المتلقين، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، جامعة القاهرة، 2015 ،ص ص 457.

19 - اعداد بلال عاجوزي، موسوعة ويكي ويكي المتنوعة ذات الطابع العربي الاصيل على الانترنت، قوقل 2022.

20 - حسين دبابي، شعيب جاني، أثر الاستخدام المكثف لموقع الفيس بوك على السلوك الاجتماعي للطالبات الجامعيين دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في علوم والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة لخضر الوادي، الجزائر، 15،2020-17.

21 - المرجع السابق، ص ص16-17.

22 - راندا عبد الحميد تقنية موقع مقالي يقدم موضوعات تقنية بحثية عن الكمبيوتر والموبايل والانترنت، 2020./4/29

23 - وائل مبارك خضر عبد الله، أثر الفيس بوك على المجتمع، مدونة شمس النهضة، مصر، 2010،ص ص-25 23.

24- لويز صراب دور الشبكات التواصل الاجتماعي في تنمية روح المواطنة لدى الشباب، مرجع سابق، ص ص89-.92

25- المرجع السابق، ص ص89-.92

26 - مصعب حسام الدين لطفي قتلوني، دور مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك في عملية التغيير السياسي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نابلس، فلسطين،2012، ص ص92-91 .

27 - خالد منصر، دور الاعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة، مجلة كلية الفنون والاعلام، مج1، ع1، جامعة مصراته، نوفمبر 2015.، ص .132

28 - نهلة محمد مصطفي جندية، مفهوم المواطنة والاسس في المانيا ومصر دراسة مقارنة، المقالة 9، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 52، ع 4، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مايو 2021، ص ص11-.14

29 - سامح فوزي حنين، المواطنة والاعلام التنموي، ط1، مطبعة سبربرس، القاهرة ،2009،ص.6

30 - حميد بن مسلم بن سعيد السعيدي، تعرف دور الشبكات الاجتماعية على تعزيز أبعاد المواطنة لدى الشباب سلطنة عمان، مجلة التربية جامعة عين شمس،ع43،،ج2019،3..ص ص112-119.

31 - فوزي نصار عباس بنجر، دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدي تلاميذ المرحلة الابتدائية، رسالة ماجستير، جامعة أم القري مكة المكرمة، 1430 ،ص ص 25-.26

32 - وفاء مصطفي الطراونة، مستويات المواطنة والانحراف لدي الشباب الجامعي الأردني، مرجع سابق،ص ص 20-.21

33 -بكوش ابراهيم، عطا الله عبد الرحمن، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة، ص.42

34 - محمد محفوظ، الحرية طريق المواطنة، مؤسسة لشبكة النبأ المعلوماتية للثقافة والإعلام،25/مارس/2020، موقع annabaa@gmail.com
35 -المرجع السابق
36 - شيرويت محمود محمد أبو عوض جوان، واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم الجامعي بمحافظة، رسالة ماجستير منشورة في مجلة كلية الإعلام، ع14، بور سعيد، ونيو 2013.،ص ص7 -17
37- المرجع السابق،ص ص15-.17
38- خالد منصر ، دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، اطروحة لنيل دكتوراه العلوم في علوم الاعلام والاتصال ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم الاعلام والاتصال وعلم المكتبات، جامعة باتنة، الجزائر،2017-2018،ص ص 164-.167
39 - عبدالله محمد الربيعة الكواري، الشراكة المجتمعية وتعزيز الانتماء، مدونة، https://www.aljazeera.net/، 29/05/2022 ((t142topic/org.ibda3.mofa://Http
40 - صفاء على الرفاعي، دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد 2، ع89، كلية الآداب، جامعة المنيا،2019،ص ص530-534.
41 - ناصر محمود رشيد شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين،2008،ص ص2-.7
42-سميرة الغويل، قيم المواطنة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، مجلة البحوث للعلوم الانسانية، مجلد 58،ع2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باتنة - الجزائر ،ص.11
43 - د. سامي محمد المحجوب، سيكولوجية الولاء والانتماء للوطن، كلية الادب، جامعة البحرين، صحيفة الوطن الكترونية،17 ديسمبر .2021
44 -المرجع السابق.
45 -المرجع السابق.
46 - حنان أ. بوشلاغم، دور الشبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز وترسيخ قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي، مرجع سابق،ص ص171-.186
47 - لويزة صراب ، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية روح المواطنة لدى الشباب، مرجع سابق، ص ص73-.94

المصادر والمراجع:

أولاً: رسائل ماجستير و الدكتوراه

1-الدكتوراه

1-خالد منصر، دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، أطروحة لنيل دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات، جامعة باتنة، الجزائر،2017-.2018

2-ماجستير

1-العربي بن حجار، صدام رفاع، محمد، شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم الدينية لدى الطلبة الجامعيين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علوم الإعلام والاتصال جامعة عبد الحميد باديس،2015.
2-بكوش ابراهيم وعطاء الله عبد الرحمان، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة الفيس بوك، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر،2019-2020.
3-صفية بومعزة، حضور القيم الإسلامية في الكتاب المدرسي للسنة الثانية ابتدائي نموذجا الطالبة، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر،2017-.2018
4-حسين دبابي، شعيب جاني، أثر الاستخدام المكثف لموقع الفيس بوك على السلوك الاجتماعي للطلبة الجامعيين دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في علوم والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة لخضر الوادي، الجزائر، 2020.
5-طالب بن على بن خلف الذبياني، واقع إسهام الإعلام التربوي في تعزيز قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية قسم الإدارة التربوية والتخطيط جامعة أم القرى، السعودية، 1436-.1437
6-فوزي نصار عباس بنجر، دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدي تلاميذ المرحلة الابتدائية، رسالة ماجستير، جامعة أم القري مكة المكرمة، 1430.
7-مدوري لمين، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز روح المواطنة لدى الطالب الجامعي رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع واتصال، جامعة جيجل الجزائر،2020-.2021
8-مصعب حسام الدين لطفي قتلوني، دور مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك في عملية التغيير السياسي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نابلس، فلسطين،2012.
9-نزيهة إبراهيمي وهيبة بو دلال، أثر الفيس بوك على الهوية الثقافية للمراهقين، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل كلية الإعلام والاتصال، الجزائر.
10-ناصر محمود رشيد شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين،.2008
11-وفاء مصطفي الطراونة، مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤته الاردن،.2015
12-لويز صراب دور الشبكات التواصل الاجتماعي في تنمية روح المواطنة لدى الشباب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامع العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر،2015.

ثانياً: الكتب

1-سامح فوزي حنين، المواطنة والإعلام التنموي، ط1، مطبعة سبربرس، القاهرة ،.2009
2-محي الدين إسماعيل محمد الديهي ، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي الإعلامية علي جمهور المتلقين ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط 1، جامعة القاهرة، 2015 .

ثالثا: المجلات والدوريات:

1- أ. أجمد بلول وأ. ابريكة احميده ،أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة اتصالية إعلامية على الشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي بجامعة أبي القاسم سعد الله الجزائر، مجلة أفاق للعلوم، ع3، جامعة جلفة،الجزائر.2016./6/1
2-حميد بن مسلم بن سعيد السعيدي، تعرف دور الشبكات الاجتماعية على تعزيز أبعاد المواطنة لدى الشباب سلطنة عمان، مجلة التربية، ع43،ج3 ، جامعة عين شمس،.2019
3- حنان أ. بوشلاغم، دور الشبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز وترسيخ قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي، مجلة دفاتر المخبر دورية علمية محكمة، ع19، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،.2018
4-خالد منصر، دور الإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة، مجلة كلية الفنون والإعلام، مج1،ع1، جامعة مصراته، نوفمبر .2015
6-سميرة الغويل، قيم المواطنة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير منشورة في مجلة البحوث للعلوم الإنسانية، مجلد 58،ع2، جامعة بغداد كلية التربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بغداد، العراق، 2019.
7-شيرويت محمود محمد أبو عوض جوان، واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم الجامعي بمحافظة، رسالة ماجستير منشورة في مجلة كلية الإعلام، ع14، بور سعيد ، يونيو.2013

8-صبري خالد عبدالهادي، شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب السيناوي، مجلة البحوث الإعلامية، ج2،ع57، كلية الإعلام، جامعة الازهر، أبريل2021 .
9-صفاء على الرفاعي، دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري، مجلة الآداب والعلوم الانسانية، مجلد 2، ع89، كلية الآداب، جامعة المنيا،2019.
10-د.مشيرة ابراهيم صابر ا.دمهني غنايم، الإدارة بالحب كمدخل لتنمية قيم المواطنة لدى طلاب التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية، مجلد 109، ع1، جامعة المنصورة ،2020.
11-نجلاء محمد السيد محمد يوسف، تنمية قيم المواطنة لطلاب التعليم الثانوي العام في ضوء التحولات السياسية المعاصرة لمجتمع المصري، رسالة ماجستير منشورة بمجلة كلية التربية، مج ع 16 ، بجامعة بورسعيد ، مصر، .2014
12-نهلة محمد مصطفي جندية، مفهوم المواطنة والأسس في ألمانيا ومصر دراسة مقارنة، المقالة 9، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 52، ع 4، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مايو 2021.

رابعا: المؤتمرات

1-رضا عبدالله البيومي، مواجهة الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، المؤتمر العلمي السادس، كلية الحقوق جامعة طنطا ،2019.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1-أعداد بلال عاجوزي ، موسوعة ويكي ويكي المتنوعة ذات الطابع العربي الأصيل على الإنترنت، قوقل 2022.
2-د.سامي محمد المحجوب، سيكولوجية الولاء والانتماء للوطن، كلية الآدب، جامعة البحرين، صحيفة الوطن الكترونية،17 ديسمبر .2021
3-راندا عبد الحميد، تقنية، موقع مقالي يقدم موضوعات تقنية بحثية عن الكمبيوتر والموبايل والإنترنت 2020./4/29
4-عبد الله محمد الربيعة الكواري، الشراكة المجتمعية وتعزيز الانتماء، مدونة، https://www.aljazeera.net/، 29/05/2022 (t142topic/org.ibda3.mofa://Http).
5-وائل مبارك خضر عبد الله، إثر الفيس بوك على المجتمع، مدونة شمس النهضة، مصر، 2010.
6-محمد محفوظ، الحرية طريق المواطنة، مؤسسة لشبكة النبأ المعلوماتية للثقافة والإعلام،25/مارس/2020، موقع (annabaa@gmail.com).

مدى تطبيق معايير الجودة بمؤسسات التعليم التقني

أ. بدرية الكميشي * أ. أكـرم الهادي * د.موسى الحويج
المعهد العالي للعلوم والتقنية – طرابلس ، المعهد العالي للعلوم والتقنية – طرابلس ، المعهد العالي للعلوم والتقنية – طرابلس

الملخص

هدفت الدراسة في العموم إلى تسليط الضوء على الواقع الحالي لتطبيق معايير الجودة بمؤسسات التعليم التقني وتقييم مستوى تطبيقها وأهم المعوقات من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس .. ولإنجاز الدراسة تم تحديد فرضية رئيسية تتمثل في (وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق معايير الجودة على أعضاء هيئة التدريس) ، وتم اختيار ثلاثة من معايير الاعتماد المؤسسي المعتمدة لدى الجهة ذات الاختصاص في ليبيا ، وللتحقق من مدى تطبيق هذه المعايير تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى 3 فرضيات فرعية ، وتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بمختلف تخصصاتهم وانتماءاتهم إلى مؤسسات مختلفة للتعليم التقني وتم إجراء مقابلات معهم وتوزيع استبيانات عليهم لغرض الحصول على بيانات ومعلومات ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي اللازم لإثبات مدى صحة كل فرضية من عدمه ، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة متغيرات الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج علمية صالحة لتوضع على أساسها التوصيات بالخصوص .. وتوصلت الدراسة الميدانية إلى نتائج أبرزها وجود أثر مهم لاستخدام معيار التخطيط في تبسيط الإجراءات بمؤسسات التعليم التقني ووجود أثر إيجابي لاستخدام معيار القيادة والحوكمة على أعضاء هيئة التدريس عن الخدمات المقدمة من مؤسساتهم ، كما استخلصت الدراسة أن استخدام معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة يقلل من المركزية في العمل ، وكذلك توصلت إلى وجود قصور في الوعي من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس بأهمية ودور معايير الجودة رغم وجود الرغبة لديهم في تطبيقها .

وانتهت الدراسة بتوصيات أهمها الاهتمام بتحديث معايير الجودة بالمؤسسات التعليمية وتعميم فكرة الجودة علي عموم المؤسسات التعليمية في بلادنا ونشر ثقافة الجودة لدى منتسبي هذه المؤسسات ، بالإضافة إلى التوصية باستمرار البحث والاهتمام بالتطوير وإجراء دراسات مشابهة حول مدى تطبيق معايير أخرى للجودة في مجال التعليم التقني والجامعي ..

الكلمات المفتاحية:

التعليم التقني.الجودة .المعايير

A B S T R A C T

In general, the study aimed to shed light on the current reality of applying quality standards in technical education institutions and assessing the level of their application and the most important obstacles from the viewpoint of faculty members .. To complete the study, a major hypothesis was identified: (The presence of a statistically significant effect on the level of application of quality standards to faculty members) ،Three of the institutional accreditation standards adopted by the competent authority in Libya were chosen, and to verify the extent to which these standards were applied, the main hypothesis was divided into 3 sub-hypotheses ،The study was applied to a random sample of faculty members with different specializations and their affiliation with different technical education institutions, they were interviewed and questionnaires distributed to them for the purpose of obtaining data and information and then conducting statistical analysis It is necessary to prove the validity of each hypothesis or not, and the analytical descriptive approach was relied upon to study the variables of the study with a view to reaching valid scientific results on the basis of which recommendations are made in particular .. The field study reached results, most notably the presence of an important impact of the use of the planning standard in simplifying procedures in technical education institutions and the presence of a positive impact on the use of the leadership and governance standard on faculty members for services provided by their institutions ،The study also concluded that the use of the standard of the teaching staff and the supporting cadres reduces the centralization of work ،It also found that there is a lack of awareness by some faculty members of the importance and role of quality standards despite their desire to apply them . The study ended with recommendations, the most important of which is the interest in updating quality standards in educational institutions, generalizing the idea of quality among all educational institutions in our country, and spreading a culture of quality among the affiliates of these institutions ،In addition to recommending the continuation of research and interest in development and conducting similar studies on the extent of application of other quality standards in the field of technical and university education ..

Keywords:
Technical education.the quality.Standards

المقدمة

يمثل التعليم التقني في بلادنا ركيزة من ركائز التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً ويلعب دورا مهماً في النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال الكوادر التي يقدمها باستمرار إلى سوق العمل في مختلف القطاعات ، وشهدت بلادنا انتشاراً لمؤسسات التعليم التقني على امتداد رقعتها الجغرافية وتوسعاً في المباني التعليمية ومتطلباتها من معامل وقاعات وأجهزة وغيرها ، كما شهدت زيادة ملحوظة في عدد الطلبة بمختلف التخصصات ، وفي ظل ذلك تواجه تلك المؤسسات مجموعة من الصعوبات والتحديات التي نتجت عن ما شهدته من تغيرات وتطورات في نظم التعليم ، وذلك مما استدعى أن تعمل الجهات المسؤولة ذات العلاقة والوزارات على إصلاح وتطوير التعليم وتحسين مكوناته باستمرار من خلال الاهتمام بتحقيق المعايير المحلية والإقليمية والعالمية لضمان الجودة والاعتماد للمؤسسات .. وذلك يتطلب من مؤسسات التعليم التقني أن تواكب هذه التطورات وتحافظ على مستويات عالية من الجودة وأن تعمل على التطوير والتحسين وتجدد سبل تدعيمه من خلال كشف جوانب القصور والمشاكل التي تعيق تطبيق معايير الجودة ومؤشراتها في تلك المؤسسات .

وقد برز نظام اعتماد الجودة كأحد قضايا الإدارة العصرية الحديثة في التعليم العالي على مستوى العالم ، ويعد مدخلاً لتحقيق جودة التعليم حيث انه يمثل نظاماً وقائياً يهتم باكتشاف الأخطاء ويمنع وقوعها ويؤكد على ضرورة الوصول إلى آليات ونظم معتمدة لتحقيق جودة التعليم .

وتتضمن هذه الدراسة توضيح مفهوم الجودة في التعليم عموماً وفي مؤسسات التعليم الجامعي والتقني خصوصاً وأهمية تطبيق معاييرها ، بالإضافة إلى إلقاء نظرة على واقع تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي للجودة بمؤسسات التعليم التقني لوقوف على الوضع الحالي الذي يتم به تطبيق المعايير في تلك المؤسسات ومعرفة ما قد يواجهها من معوقات في سبيل ذلك .

أهداف الدراسة :

1. توضيح مفهوم الجودة بمؤسسات التعليم التقني .
2. تسليط الضوء على الواقع الحالي لتطبيق معايير الجودة بمؤسسات التعليم التقني .
3. تقييم مستوى تطبيق معايير الجودة بمؤسسات التعليم التقني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس .
4. التعرف على أهم معوقات تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم التقني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس .
5. التوصل إلى توصيات ومقترحات لمساعدة مؤسسات التعليم التقني على تطبيق معايير الجودة للمساهمة في تطوير التعليم التقني .

حدود الدراسة :

نظراً لأن أغلب مؤسسات التعليم التقني في بلادنا هي مؤسسات عامة تابعة للدولة ولما لمخرجاتها من أثر على تطور مجتمعنا لذا فقد اقتصرت الدراسة على المعاهد العليا التقنية العامة بمختلف تخصصاتها داخل مدينة طرابلس ولم تشمل الكليات التقنية ، كما لم تشمل مؤسسات التعليم التقني الخاصة والأهلية ، كما أنها تناولت دراسة الواقع الفعلي لمدى تطبيق ثلاثة فقط من معايير الاعتماد المؤسسي هي (التخطيط – القيادة والحوكمة - هيئة التدريس والكوادر المساندة) ، علماً بأنه قد تم تطبيق الدراسة خلال المدة من شهر يونيو 2022 م إلى شهر مايو 2023 م .

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في الآتي :

1. تنبع أهمية الدراسة من أهمية تطبيق معايير الجودة في التعليم التقني وانعكاساته الإيجابية المتمثلة في الحصول على مخرجات أفضل
2. توفير معلومات وصفية يمكن توظيفها في خدمة مؤسسات التعليم التقني في ليبيا .
3. استفادة مؤسسات التعليم التقني في بلادنا من نتائج وتوصيات الدراسة فيما يتعلق بتطبيق معايير الجودة وذلك للمساهمة في تطوير هذه المؤسسات والسعي إلى الرقي بها إلى مستويات أعلى .

منهجية الدراسة : تبنى المنهج التطبيقي لهذه الدراسة إجراء الآتي :

1 . الاطلاع على ما أمكن الوصول إليه من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ثم استعراض ما تم استنباطه من حيثيات وجوانب الموضوع ضمن الفقرات النظرية لهذه الدراسة .

2 . إعداد استبيان يستهدف به أعضاء هيئة التدريس واختيار عينة عشوائية منهم بمختلف خواصهم من حيث المؤهل العلمي والدرجة الأكاديمية والتخصص ومدة الخبرة وانتماءاتهم إلى الأقسام العلمية المختلفة وإجراء مقابلات معهم وتوزيع استبيانات عليهم لغرض الحصول على بيانات ومعلومات حول محاور الدراسة .

3 . إجراء تحليل إحصائي للمعلومات والبيانات المتحصل عليها بالاستعانة ببرنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة ومن ثم عرضها وتحليلها .

4 . إثبات مدى صحة فرضيات الدراسة من عدمها بناءً على النتائج .

5 . صياغة ما يتم التوصل إليه من نتائج واستخلاص الخلاصة وتدوين التوصيات والمقترحات .

مشكلة الدراسة : في ظل التقدم المطرد والتطور المستمر في مختلف المجالات تتعرض مؤسسات التعليم العالي في ليبيا ومنها مؤسسات التعليم التقني إلى العديد من التحديات والضغوط في سبيل أدا الدور المناط بها وتحقيق أهدافها .. ولمواجهة تلك التحديات يستدعي ذلك التفكير في حلول واستراتيجيات وأدوات للارتقاء بنظمها التعليمية وتحسين مخرجاتها لمواكبة التطور الذي يشهده العصر ، ويعتبر تطبيق معايير الجودة إحدى الادوات الأساسية التي تساهم في تحقيق التطوير والتحسين لتلك المؤسسات وبرامجها الأكاديمية ، وتزداد الحاجة إلى تطبيق معايير الجودة بمؤسسات التعليم التقني في بلادنا نظراً للمرتبة المتدنية التي تحتلها هذه المؤسسات على المستوى الإقليمي والعالمي حيث لم تحصل أي منها على مرتبة مرضية رغم توسعها وانتشارها على مستوى ليبيا وتعدد برامجها مما يشكل تحدياً كبيراً لتطبيق معايير الجودة والاعتماد ، ورغم أن هذه الأداة تعتبر من الأدوات العلمية العملية التي انتشرت وأثبتت فاعليتها ونجاحها على المستويين الإقليمي والعالمي بل أن الكثير من مؤسسات التعليم بالبلدان المتقدمة تبنتها واعتبرتها من الوظائف الأساسية لها .. إلا أن المكتبات في بلادنا ما زالت تفتقر إلى الدراسات ذات العلاقة بها والابحاث لم توليها الاهتمام الكافي لتناولها بالدراسة ، ولعل ذلك يعود

إلى قلة إدراك أهميتها وتأثيرها في التحسين المستمر الذي لا شك أنه يعد مدخلاً متميزاً من مداخل التطوير المعتمد في المؤسسات التعليمية الرائدة ..

ومن خلال الاطلاع والخبرة العملية للباحثين في مجال التعليم العالي والتقني والملاحظة المباشرة لوحظ وجود قصور في الاهتمام بتطبيق معايير الجودة بمؤسسات التعليم العالي عموماً والتقني خصوصاً بل أنه يكاد يكون أحياناً منعدم في بعض تلك المؤسسات وذلك حتماً ينعكس سلباً على جودة مخرجاتها .. وقد تمكن الباحثون من بلورة مشكلة الدراسة في أربع تساؤلات رئيسية ..

تساؤلات الدراسة : تكمن تساؤلات الدراسة في الآتي :

1. ما هي معايير الجودة في مؤسسات التعليم التقني في ليبيا ؟
2. ما هو الواقع الفعلي لتطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم التقني في ليبيا وما مستوى تطبيقها ؟
3. ما مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى تطبيق معايير (التخطيط – القيادة والحوكمة – الكوادر المساندة) على أعضاء هيئة التدريس ؟
4. ما مدى إمكانية تطبيق معايير الجودة بمؤسسات التعليم التقني لتحسين جودة مخرجاتها ؟

فرضيات الدراسة : بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تم تحديد فرضية رئيسية للدراسة تتلخص في (**وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق معايير الجودة على أعضاء هيئة التدريس**) ، وحيث أن وثائق الجهة ذات العلاقة [14] المخولة بمنح الاعتماد في ليبيا حددت عدة معايير للاعتماد المؤسسي كمعايير رئيسية يشتمل كل منها على عدد كبير من المؤشرات الفرعية ، عليه تم اختيار عدد 3 معايير رئيسية لدراسة مدى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيقها على أعضاء هيئة التدريس ، وللتحقق من ذلك الأثر تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى 3 فرضيات فرعية من أجل إجراء التحليل الإحصائي اللازم لاختبار كل فرضية فرعية على حدة ، وتتلخص الفرضيات الفرعية في الآتي :

1. **الفرضية الفرعية الأولى:** وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق معيار التخطيط على أعضاء هيئة التدريس .
2. **الفرضية الفرعية الثانية:** وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق معيار القيادة والحوكمة على أعضاء هيئة التدريس .
3. **الفرضية الفرعية الثالثة:** وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة على أعضاء هيئة التدريس .

مجتمع وعينة الدراسة: نظراً لتشابه البيئة والظروف المحيطة والسياسات العامة المتبعة بمؤسسات التعليم التقني في ليبيا بين مدينة طرابلس والمدن الأخرى وكذلك سهولة إجراء الاتصالات الشخصية في نطاق مدينة طرابلس ، عليه فقد شملت الدراسة التطبيقية المعاهد العليا التقنية بمدينة طرابلس ، ومن خلال الحوار مع عناصر العينة أفاد الكثير منهم أنهم سبق أن عملوا ومارسوا أدوارهم بمؤسسات أخرى خارج مدينة طرابلس مما يقلل من تأثير العامل الجغرافي في اختيار العينة ..

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة الذي يضم المعاهد التقنية في طرابلس ، وكان عدد عناصر العينة (أعضاء هيئة التدريس) 150 عنصراً متنوعون من حيث المؤهل العلمي والتخصص ومدة الخبرة والدرجة الأكاديمية والصفة ..

مفهوم الجودة : أوردت إحدى الدراسات [1] عدة تعريفات للجودة بالاعتماد على مسارات عديدة فالجودة مفهوم عام مطلق يشمل كل مجالات الحياة ومكوناتها ، وهي قد تكون إجراء بسيط يتخذ لتحقيق أغراض منشودة بأكثر الطرق كفاءة وفعالية مع الاهتمام بارضاء الزبون ، وتم تعريفها من قبل كل من الجمعية الامريكية للرقابة على الجودة والمنظمة الدولية للتقييس (ISO) بأنها مجموعة المواصفات والخصائص للمنتوج أو السلعة المعينة التي يمكنها القدرة على إشباع الاحتياجات الظاهرة والضمنية [3] .

وعرفت عدة دراسات [1] [3] الجودة بانها كل خصائص ومزايا المنتوج أو الخدمة التي تحقق متطلبات الزبون الحالية والمستقبلية .. وفي المجال الهندسي تعرف الجودة ببساطة بأنها المطابقة للمواصفات المحددة مسبقاً .

وأوضح العالم Deming في إحدى دراساته ان الجودة لاي منتج يمكن ان تعرف فقط من قبل الزبون مما يعني ان هناك تعاريف عديدة للجودة بعدد الزبائن [16] .

وتضمنت دراسة محلية [14] تعريفاً للجودة (Quality) بأنه مصطلح يعبر عن حالة شئ سواء كان هذا الشئ هو منتج أو خدمة أو مؤسسة أو برنامج دراسى أو تدريبى أو مستوى أداء عمل فالمنتج الجيد هو الذى يحقق بل يفوق توقعات المستهلك ويعنى أيضا مقدرة المنتج على الإيفاء بمتطلباته وظيفته وأيضا مطابقة المنتج للمواصفات الموضوعة أثناء التصميم ودرجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها المستفيد من الخدمة أو تلك المتفق

عليها..

وحيث انه لا يوجد منتجين بنفس المواصفات لنفس المنتج عليه فان القبول بالاختلاف طبيعي ، وتكمن الصعوبة في تعريف الجودة في ترجمة الحاجات المستقبلية الى خصائص يمكن قياسها والتي من خلالها يمكن تصميم المنتج او الخدمة وصناعتها وتسليمها بسعر يرضي الزبون (قياسا بغيرها من السلع).

كما ورد تعريف الجودة بدراسة عربية بانها ملائمة المنتج للاستعمال في الغرض المخصص له بدرجة ترضي المستهلك ووصفتها بانها فلسفة لاشباع رغبات الزبون ونظام الجودة يحقق ويوضح الطريقة في العمل واستطردت أنه لا يمكن فصلهما عن بعض فلسفة والثقافة مرتبطة بالنظام المعمول به [4] .

وذكرت دراسة عربية حول النوعية والجودة في الخدمات [5] أن الجودة هي قدرة الإدارة على تحقيق طلبات المستفيد ومطابقة توقعاته بما يحقق رضاءه التام عما قدم اليه ومن ثم بشكل يخلو من النقائض والعيوب من أول مرة بالاضافة إلى استراتيجية الجودة وتحسين الأداء وتطويره الدائم من حيث :

- الجودة الفنية للمخرجات (ما يتلقاه المستفيد نتيجة تعامله مع منظمة خدمية معينة).
- الجودة الوظيفية تشير إلى الكيفية التي يتم بها تقديم الخدمة .
- جودة الصورة الذهنية للمنظمة ، وهي تشير الى الكيفية التي يدرك بها المستفيد المنظمة والتي تتاثر بكل من الجودة الفنية والوظيفية لخدمات المنظمات والتي تؤثر في النهاية على إدراك المستفيدين لجودة الخدمة المقدمة.

وتوصلت الدراسة إلى تعريف الجودة بأنها تحقيق رضا الزبون عن المنتج المقدم اليه في الوقت والمكان المطلوب من خلال تطوير العمليات باقل الكلفة بالنسبة للمنظمة [1] .

الجودة في التعليم :

تتضمنت إحدى الدراسات تعريفاً للجودة في المجال التربوي التعليمي بانها تعني أداء العمل بأسلوب صحيح متقن وفق مجموعة من المعايير لرفع مستوى جودة المنتج التعليمي بأقل جهد وتكلفة ومحققاً للأهداف التربوية التعليمية وأهداف المجتمع وسد حاجة سوق العمل من الكوادر المؤهلة علمياً [15] .

وتحظى الجودة في المؤسسات التعليمية بالاهتمام على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي عموماً نظراً لدورها في التحسين المستمر، وتعتبر استراتيجية عمل تساهم في تقديم المنتجات والخدمات لإرضاء الزبون وتلبية توقعاته ورغباته.. وتعرف بأنها تلك الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين المنتج التعليمي بما يتناسب مع رغبات المستفيدين ومع قدراتهم وسماتهم المختلفة [6] [11] ، كما وصفتها بعض الدراسات بأنها نظام متكامل يعتمد استراتيجية التحسين والتطوير المستمرين للوصول إلى المعايير المعتمدة في إدارة الجودة وتتناول كل المدخلات والعمليات للوصول إلى مخرجات ذات نوعية عالية تحقق رضا المستفيدين وباعتماد التغذية الراجعة لعمل المنظومة في التعليم العالي [6] [13] ، كما تم تعريفها أيضاً بأنها عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير والمستويات المتفق عليها لكفاءة النظام التعليمي وفاعليته بمختلف عناصره (المدخلات – العمليات – المخرجات – البيئة) بما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية (الطلبة – المجتمع) [6] [12] .

ولخصت دراسة محلية [6] تعريفاً للجودة في التعليم بأنها استراتيجية متكاملة للتطوير المستمر للوصول إلى المعايير المعتمدة من قبل المؤسسة التعليمية وأنها مسئولية جميع عناصر العملية التعليمية في المؤسسة من طلبة وأساتذة وموارد مادية ومالية وقيادات إدارية تشترك جميعها في تحقيق أهداف المؤسسة ..

أهمية تطبيق الجودة في المؤسسات التعليمية : تضمنت إحدى الدراسات [2] سرداً لأهم المزايا التي تتحقق من تطبيق الجودة في المؤسسات التعليمية كالاتي :

1. تحديد أهداف و إستر اتيجية المنظمة و الو فاء بمتطلبات التدريس .
2. تقديم خدمة تعليمية علمية تناسب احتياجات الطلاب .
3. اعتبار العميل (الطالب) هو القوة المحركة للأهداف والاستراتيجية ومشاركة الطلاب في العمل ووضوح أدوارهم ومسئولياتهم .
4. الإدار ة الديمقر اطية للصف دون الإخلال بالتعليمات الر سمية .
5. التز ام كل طر ف من أطر اف العملية التعليمية بالنظام الموجود وقواعده
6. تقليل الهدر التعليمي في المو اقف التدر يسية .
7. و جو د نظام شامل و مدر و س ينعكس ايجابياً على سلوك الطلاب .
8. تحقيق التنافس الشريف بين الطلاب
9. تأكيد أهمية وضرورة العمل كفريق جماعي .

الجودة في التعليم العالي : ذكرت دراسة محلية [14] في سياق توضيح مفهوم الجودة في مؤسسات التعليم العالي

أنه فى التعليم الجامعى المنتج هو الطالب المتخرج (الخريج) الذى يجب أن يفى مستواه بتوقعات المستهلك (المجتمع) وذلك من خلال ضمان جودة المقررات الدراسية والبرامج الدراسية وطرق التدريس والتقييم .

معايير الجودة في المؤسسات التعليمية :

توصلت دراسة عربية [9] إلى تحديد معايير الجودة في التعليم الجامعي بثمانية معايير تتعلق بكل من (الطلبة – أعضاء هيئة التدريس – المناهج الدراسية – الإدارة – الإمكانات المادية – الجامعة والمجتمع – استقلالية الجامعة – التنوع والتباين) وأوردت نفس الدراسة ان لكل معيار مؤشرات متعددة وأنه يمكن توظيف تلك المعايير للحكم على جودة مؤسسات التعليم العالي وأنها يمكن أن تكون أداة تقويم ذاتي توظفها الجامعة من أجل التحسين والتطوير .

وأشارت دراسة محلية [10] حول قياس كفاءة العملية التعليمية بالجامعات إلى وجود علاقة بين المدخلات والإنتاج وإلى اعتبار ان للعمية التعليمية جانب اقتصادي كأحد اوجه النشاط الاقتصادي بالمجتمع ، وهدفت الدراسة إلى القياس الإحصائي لكفاءة أعضاء هيئة التدريس والاستثمار في التعليم العالي وتوصلت إلى نتائج منها تدني معدل الكفاية الداخلية للجامعات الليبية وأعزت ذلك إلى أن العملية التعليمية بتلك الجامعات لم تأخذ بأسباب التعليم الحديثة المعتمدة على التقنيات الحديثة والمعدات والمختبرات ووسائل تقنية المعلومات ، وأوصت الدراسة بوضع شروط علمية لتنظيم قبول الطلبة ودعم العملية التعليمية بالتجهيزات والمعدات وبرامج التدريب والتطوير وخلق قاعدة بيانات تشمل البيانات المتعلقة بالطلبة والخريجين وأعضاء هيئة التدريس والمستلزمات التعليمية ..

أهم مؤشرات الجودة في التعليم العالي :أفادت إحدى الدراسةات أن مصطلح (مؤشرات الجودة) في مجال التعليم يشير إلى المستويات والمواصفات والخصائص اتي تتميز بها مدخلات وعمليات ومخرجات المؤسسة التعليمية مثل : الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإداريون والمكتبات والمناهج الدراسية والتمويل والتجهيزات والخدمات المتبادلة بين المجتمع المحلي والمؤسسة [6] ، واتفقت عدة دراسات [7] [8] [9] على أنه من أهم المؤشرات التى يمكن من خلالها الحكم على جودة التعليم العالى ما يأتى :

1. **الطلبة :** فالطالب هو العنصر الأهم فى العملية التعليمية ويعتبر سعى المؤسسة إلى انتقاءه باتباع سياسات مدروسة للقبول فإن ذلك يكون مؤشر إيجابى ويعتبر أول خطوة نحو تجويد التعليم العالى ، وتجتهد المؤسسات فى وضع معايير مناسبة لقبول الطلبة وتوجيههم إلى التخصصات المختلفة حسب معدلاتهم بالإضافة إلى إخضاعهم إلى امتحانات قبول ، كما تقوم بإعداد برنامج لتهيئة الطلبة الجدد وتوعيتهم بالخدمات المتاحة لهم وواجباتهم ومسئولياتهم ، ومن المهم أيضاً أن تحرص المؤسسة على أن تكون نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس مناسبة ، كما أن الخدمات المقدمة إلى الطلبة من الممكن أن تكون مؤشر إيجابى لمستوى جودة المؤسسة .. لذا فعلى المؤسسة الاهتمام بوضع الخطط لتقديم الخدمات الطلابية وتحسينها والمراقبة الدورية لفعاليتها ومدى ملاءمتها ويتأتى ذلك باستطلاع أرآء الطلبة حول جودتها ومدى رضاءهم عنها ، كماأن ملاءمة تخصصات الخريجين مع متطلبات سوق العمل يعتبر مؤشر رئيسى لجودة المؤسسة التعليمية .
2. **أعضاء هيئة التدريس :** يعتبر عضو هيئة التدريس هو العنصر الفعال فى العملية التعليمية وهو من يمتلك المحتوى العلمى والمهارات والخبرات التى تمكنه من تشكيل برنامج تعليم ملاءم للطلبة ، وتعتبر عملية الجودة فى عضو هيئة التدريس عملية مترابطة متكاملة تبدأ بتوظيفه فى المؤسسة وتنتهى بتقديم عطاءه ومدى قدرته على التطوير ، عليه فمن المهم أن تضمن عملية التوظيف توفر المؤهلات والخبرات اللازمة له فى مجاله بالإضافة إلى الخصائص الشخصية الملاءمة للقيام بمهمته بجدارة ، وتعتبر خصائص وسلوكيات أعضاء هيئة التدريس من المتغيرات المهمة فى تحقيق الجودة فى التعليم العالى ، وكذلك من المهم أن يتناسب عدد أعضاء هيئة التدريس مع عدد الطلبة ويتم مقارنته بمعايير مرجعية لنسب الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات ذات الجودة العالمية ، ولضمان التحسين المستمر لأعضاء هيئة التدريس من حيث أداءهم وخبراتهم فيجب أن يكون لدى المؤسسة سياسات تطوير مهنية لهم.
3. **المناهج الدراسية :** لكى تعكس المناهج جودة التعليم لا بد أن يكون لدى المؤسسات سياسات وإجراءات واضحة بما يكفل مناهج ومصادر للتعلم كافية ومناسبة للبرامج المقدمة على أن يتم التخطيط لإعدادها وتصميمها ثم تقويمها وتحديثها دورياً ويشترك فى إعدادها فريق من الخبراء والمتخصصين ، وكذلك يجب أن تعكس المناهج التبعية الثقافية والشخصية القومية للطلبة وترتبط ببيئتهم وحاجاتهم ورغباتهم ، ومن المهم أن تتوفر بالمؤسسة مكتبة علمية تشتمل على المراجع والدوريات اللازمة على أن تكون المكتبة وومراكز مصادر التعلم وغيرها من المرافق والخدمات بالمؤسسة متاحة لساعات طويلة حتى خارج وقت المحاضرات ، كما أنه من المهم أن يكون من السهولة الوصول إلى قواعد البيانات الالكترونية والمواد البحثية والمجلات العلمية ذات العلاقة ببرامج المؤسسة مع أهمية تقديم الدعم

المناسب لتمكين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من الاستخدام الأمثل والفعال لمصادر وخدمات المكتبة.

4. **إدارة المؤسسة التعليمية :** من المهم أن تمتلك الإدارة القدرة على قيادة المؤسسة قيادة فعالة لتحقيق المصلحة العامة للمؤسسة والمستفيدين منها من خلال تطوير السياسات المناسبة والعمليات اللازمة لتحقيق مبدأ المساءلة ، كما يجب إدارة نشاطات المؤسسة وتوجيهها بشكل فعال وفق هيكل تنظيمي محدد وواضح على أن تشجع القيادات الإدارية على العمل بروح الفريق والتعاون بين العاملين كلاً في حدود مسئوليته من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ، وكذلك من المهم للإدارة أن تحرص على تدريب الإدارين باستمرار لرفع مهاراتهم المهنية وأن تكون لدى المؤسسة أنظمة ولوائح تحكم مسألة تفويض السلطة .. كما أنه هناك متغيرات أخرى تعتبر من المتغيرات الفاعلة والمؤشرات المؤكدة لجودة إدارة المؤسسة وأهم هذه المتغيرات استقرار الإدارة وكفاءة العاملين وعلاقتهم بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس .

5. **التجهيزات والإمكانات المادية :** تشمل كل التجهيزات والإمكانات المادية التابعة للمؤسسة كالمباني والمكتبات والمعامل والمختبرات والتغطية المالية اللازمة لأنشطة المؤسسة .. ومن المؤشرات الإيجابية لتحقيق متطلبات الجودة توفر المرونة في المباني وإمكانية استيعابها للطلبة والتمتع بموقع وبيئة مناسبين لنوع المؤسسة ، كما أنه من المهم أن توفر المؤسسة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس العدد الكافي من القاعات الدراسية والمعامل المجهزة والحواسيب وتجهيزات البحث العلمي بالإضافة إلى توفير أماكن كافية لخدمات وأنشطة اخرى كمواقف السيارات والتصوير والمقاهي والسكن الطلابي إذا لزم الأمر .. كما تشتمل متطلبات جودة مؤسسات التعليم العالي وجود مكتبة شاملة لمصادر المعرفة التخصصية والعامة كالكتب والمراجع والمقررات الدراسية والمجلات والدوريات وقاعات المذاكرة وإمكانية التصوير والنسخ والاستعارة ، ويجب ان تكون خدمات المكتبة متوفرة بوقت كافي وتوفر لروادها كل ما يتعلق بالمستجدات العلمية والتقنية والفكرية الحديثة المواكبة للعصر ، وعلى المؤسسة توفير الدعم الفني اللازم للطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين المستخدمين لتقنية المعلومات والاتصالات ، وكذلك من المهم أن يتوفر للمؤسسة التعليمية الموارد المالية اللازمة للبرامج والخدمات التي تقدمها .

6. **المؤسسة التعليمية والمجتمع :** تعتبر مشاركة المؤسسة التعليمية في خدمة المجتمع جزء من مسئولياتها لذا فمن المهم أن تتوفر بها المرافق والخدمات لدعم عمليات تطوير المجتمع ، كما أنه على المؤسسة تشجيع منتسبيها من طلبة وأعضاء هيئة تدريس وموظفين على المشاركة في اللقاءات والندوات لمناقشة القضايا الهامة للمجتمع واستعراض خطط تنميته ، ويجب أن تشتمل مساهمات المؤسسة في خدمة المجتمع على تقديم خمات وأنشطة لمساعدة الأفراد والمنظمات والمجتمعات التي تعمل فيها على أن تقع الخدمات والأنشطة التي تلتزم بها ضمن رسالة المؤسسة ، ويعتبر ربط مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع من خلال التفاعل مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية والهيئات والمنظمات والمراكز التربوية والعلمية والبحثية وتوظيف القدرات العلمية والفكرية والبحثية لإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية يعتبر ذلك من الموشرات الرئيسية لتحقيق جودة أداء مؤسسات التعليم العالي ، ومن خلال استطلاع الرأي العام للمجتمع يمكن الحصول على الآراء حول جودة ومكانة المؤسسة بوصفها جزء من المجتمع يحظى بتقدير المجتمع .

أهمية الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي :

ذكرت دراسة [14] أن الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي بنوعيه المؤسسي والبرامجي قد ظهر من أجل ضمان جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي على جميع مستوياتها والتطوير المستمر لها وضمان الجودة في أقسامها وبرامجها العلمية وفي أساليب الأداء والإجراءات الإدارية فيها .. وأن الاعتماد الأكاديمي هو الأداة الرئيسية في السياسة التي تهدف إلى النهوض بمستوى مؤسسات التعليم وضمان عملية التطوير والتحسين المستمر لقطاع التعليم كما يضمن تحقيق الحدود الدنيا للمعايير مما يعطي الطلبة وأولياء الأمور وأرباب العمل والبلدان الأخرى الثقة بوجود نظام قوي للاعتماد يحقق إحتياجات ذوي العلاقة .

الاعتماد المؤسسي :

عرفت إحدى الدراسات [14] الاعتماد المؤسسي بأنه هو حصول المؤسسة التعليمية على شهادة رسمية من هيئة معترف بها تنص على توافق الأنشطة والعمليات والإجراءات في تلك المؤسسة مع المعايير الأكاديمية والممارسات الجيدة التي تطبقها تلك الهيئة .. وفي بلادنا يعد منح المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية وثيقة الاعتماد لمؤسسة ما تأكيداً على قدرتها على تحقيق رسالتها وأهدافها المعلنة وفق معايير الاعتماد المؤسسي [14] .

أهداف الاعتماد المؤسسي : لخصت دراسة محلية [14] أهداف الاعتماد المؤسسي بثلاثة أهداف هي :

1. الارتقاء بجودة التعليم العالي والمحافظة عليه وصولا إلى الوضوح والشفافية في جميع أنشطة المؤسسة التعليمية والإدارية .
2. تقديم معلومات دقيقة وموثوقة للطلبة وأرباب العمل وغيرهم من المعنيين حول أهداف البرامج التعليمية

التي تقدمها المؤسسة و إجر اءاتها في تحقيق تلك الأهداف .

3. التأكد من أن بر امج المؤسسة الحاصلة على الاعتماد المؤسسي بجميع أنشطتها وفعاليتها تحقق متطلبات التعليم و التعلم و البحث العلمي، وخدمة المجتمع و البيئة وتتفق مع المعايير العالمية وتؤدي إلى رفع مستوى الأداء وزيادة الشعور بالمسؤولية لدى العاملين وتحمل المسؤولية الجماعية لتطوير المؤسسة والمحافظة على جودة مخرجاتها .

معايير الاعتماد المؤسسي :

حددت دراسة محلية [14] معايير الاعتماد المؤسسي بتسعة معايير هي (التخطيط – القيادة والحوكمة – هيئة التدريس والكوادر المساندة – البرامج التعليمية – الشئون الطلابية – المرافق وخدمات الدعم التعليمية – البحث العلمي – خدمات المجتمع والبيئة – ضمان الجودة والتحسين المستمر) ، ويندرج تحت كل معيار من المعايير المذكورة مجموعة مؤشرات لتحقيق ذلك المعيار ، ويختلف عدد المؤشرات بين معيار وآخر ويتراوح عموماً بين 10 و 30 مؤشر لكل معيار ويبلغ إجمالي عدد المؤشرات للمعايير ككل 168 معيار .. وأخذت هذه الورقة على عاتقها دراسة 3 من معايير الاعتماد المؤسسي هي (**التخطيط – القيادة والحوكمة - هيئة التدريس والكوادر المساندة**) بمؤشراتها الفرعية لدراسة مدى تطبيقها بمؤسسات التعليم التقني في بلادنا

مؤشرات معايير الاعتماد المؤسسي موضوع الدراسة :

اشتمل كل معيار من المعايير الثلاثة المعنية بالدراسة على عدد من المؤشرات لتحقيقه ، وقد أوردت وثائق رسمية وطنية [14] تفصيلاً لتلك المعاير ومؤشراتها كالآتي :

1. **مؤشرات التخطيط :**

1. مدى اتباع خطة استراتيجية معتمدة تتماشي مع استراتيجية الجهة التي تتبعها المؤسسة

2. مستوى تضمين الخطة أهداف محددة قابلة للقياس

3. مستوى وضوح وعلنية رؤية ورسالة وقيم وأهداف المؤسسة

4. مستوى إشراك ذوي العلاقة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة وأرباب العمل في إعداد الخطة

5. مدى نشر ووضوح الخطة لذوي العلاقة

6. مستوى دقة جمع وترتيب البيانات واستخلاص المعلومات لقياس درجة تحقق مؤشرات الأداء الواردة بالخطة

7. مدى اتباع المؤسسة آلية لتطوير الأهداف

8. مستوى استخدام المؤسسة لرسالتها وأهدافها في التخطيط لأنشطتها وعملياتها

9. مستوى توظيف نتائج وعمليات التقييم في التطوير والتحسين المستمر

10. مستوى مواكبة أهداف المؤسسة الإستراتيجية للتطورات الحديثة للتعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع

11. مدى توفر خطط بديلة للإستجابة السريعة للمتغيرات الداخلية والخارجية

2. **مؤشرات القيادة والحوكمة :**

---

1. مدى تحديد شروط بالمؤسسة لاختيار القيادات الأكاديمية والإدارية ومدى اتباعها
2. مدى وجود آليات لقياس مستوى رضا منتسبي المؤسسة على أداء قيادتها
3. مدى توفر دليل للقوانين والأنظمة والتعليمات المتضمنة أفضل أساليب ممارسة سلطة الإدارة العليا وقياداتها الإدارية
4. مستوى اتباع آلية تمكن غير أعضاء الإدارة العليا للمؤسسة من المشاركة في صنع القرارات
5. مستوى التزام أعضاء مجلس المؤسسة ومستوياتها التنظيمية المختلفة بمهامهم ومسئولياتهم وصلاحياتهم
6. مستوى اعتماد الإدارة في قراراتها على حقائق بناءً على بيانات دقيقة بما فيها نتائج تقارير فرق العمل واللجان
7. مستوى الإفصاح عن مكافاءات أعضاء مجلس المؤسسة والقيادات الإدارية بها
8. مدى وجود آلية محددة لتشكيل اللجان وفرق العمل
9. مدى وجود هيكل تنظيمي واضح لذوي العلاقة والمصلحة يبين المهام والصلاحيات للمستويات الإدارية
10. مدى اتباع آلية لتوثيق المعلومات والإجراءات والنشاطات ونشرها داخل المؤسسة
11. مدى اتباع آليات محددة لتقييم ومراجعة أداء المؤسسة بشكل منتظم
12. مدى وجود قنوات اتصال واضحة وفعالة بين الإدارة والعاملين والطلبة وذوي العلاقة الآخرين بالمؤسسة
13. مدى اتباع آلية لمسار التقارير على مستوى المؤسسة والأقسام والبرامج التعليمية
14. مدى وجود لوائح وإجراءات تنظم العمليات التعليمية والإدارية والمالية
15. مدى اتباع آلية لضبط وتدقيق منشورات المؤسسة

16. مدى اتباع آلية لتحصيل الرسوم المالية
17. مدى اتباع نظام تقييم واضح وموثق وشفاف لمراقبة ومراجعة أداء العاملين
18. مستوى تباع آليات شفافة وعادلة ومنشورة للعاملين المتميزين ومكافاءاتهم
19. مدى وجود آليات لتحديث خدمات المؤسسة ومواردها وعملياتها التعليمية
20. مستوى اتباع آليات شفافة للتعيين والتعاقد والتوظيف
21. مستوى اتباع آليات تضمن شفافية الإجراءات المالية
22. مدى اتباع آليات لإعداد ميزانية المؤسسة تبين مصادر أموالها واستخدامها
23. مستوي تخطيط المؤسسة لموازنتها على أساس رسالتها وأهدافها
24. مدى اتباع آليات لإعداد الميزانية التقديرية تضمن مشاركة المستويات التنظيمية المختلفة بالمؤسسة
25. مستوى التزام المؤسسة بتقديم تقرير سنوي مفصل عن دخلها ومركزها المالي
26. مدى وجود ميثاق أخلاقي لكل الشرائح العاملة بالمؤسسة
27. مدى وجود نظام واضح للثواب والعقاب
28. مستوى اتباع آلية لضمان وتعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة
29. مستوى اتباع آلية شفافة لاستطلاعات آراء منتسبي المؤسسة في جودة العملية التعليمية
30. مدى وجود آليات تلزم المؤسسة بتقديم الدعم المادي اللازم لإدارة ومكاتب الجودة والوحدات التابعة لها بشكل منتظ

3. مؤشرات هيئة التدريس والكوادر المساندة :

31. مستوى اتباع آلية شفافة لاختيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة
32. مدى توفر دليل واضح ومعلن خاص بأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة
33. مدى اتباع خطة لتوفير العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة المؤهلين لتنفي برامج المؤسسة
34. مدى اتباع اليات لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة
35. مستوى اتباع اليات تلزم المؤسسة بتقديم الخدمات التقنية المناسبة لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة باستمرار
36. مستوى اتباع آلية تضمن حقوق أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة
37. مدى وجود خطط لتنمية القدرات المهنية لاعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة
38. مستوى اتباع اليات تمكن الطلبة من التواصل مع أعضاء هيئة التدريس
39. مستوى اتباع اليات لدعم أعضاء هيئة التدريس لنشر أبحاثهم
40. مدى وجود ملفات أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس القارين والمتعاونين يتضمن السيرة الذاتية والمؤهل والنشاطات
41. مستوى إتاحة الفرصة بشكل عادل لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في اللجان العلمية المؤقتة والدائمة
42. مستوى اتباع آلية شفافة للتعامل مع شكاوى أعضاء هيئة التدريس
43. مستوى اتباع آلية شفافة للتعامل مع السرقات العلمية والمخالفات المتعلقة باعضاء هيئة التدريس والباحثين
44. مستوى اتباع آلية لتوفير الإمكانات المادية لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة لتمكينهم من أداء واجباتهم

الدراسة التطبيقية :لتحقيق أهداف الدراسة تم إنجاز الجانب التطبيقي وتضمن ذلك وصف الإجراءات التي قام بها الباحثون لتقنين وتطبيق أدوات الدراسة والمعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها بهدف التوصل إلى نتائج ومن ثم تحليلها ومناقشتها واستخلاص الخلاصة وإعداد التوصيات .. وكما سبق التوضيح تم توزيع عدد (150) استبيان على عناصر العينة من أعضاء هيئة التدريس لغرض الحصول على بيانات ومعلومات حول محاور الدراسة ، وتم استرداد العدد الذي تم توزيعه من استبيانات وبالتالي كانت نسبة الاستجابة 100 % مما يؤكد إمكانية التعميم بناء على النتائج ..

مقياس الصدق والثبات للاستبيان :

- **صدق المحكمين :** تم الاعتماد في تقرير صدق الأداة على ما يعرف بالصدق الظاهري أو صدق المحكمين ، حيث تم عرض الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس وجامعة الزيتونة الذين أبدوا ملاحظاتهم وأرائهم ومقترحاتهم حول صياغة بعض العبارات ، وتم أخذ تلك الملاحظات في الاعتبار ومراعاتها عند صياغة الصورة النهائية للأداة .
- **الثبات :** للتأكد من ثبات أسئلة الاستبيان ومدى مصداقية الأسئلة الموجهة لعينة الدراسة تم استخدام معادلة الفا كرونباخ ، ويبين الجدول رقم (1) ثبات فقرات المقياس باستخدام معامل الفا كرونباخ :

جدول (1) قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل مور من محاور الاستبيان

ت	محارو الدراسة	مؤشر الثبات
1	التخطيط	**0.682**
2	القيادة والحوكمة	**0.781**
3	هيئة التدريس والكوادر المساندة	**0.543**

ويتضح من الجدول أن جميع قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاور البحث تتراوح بين (0.543 - 0.781) **وهي نسبة عالية أكبر من (** 0.5) مما يدل على تمتع الاستبيان بدرجة من الثبات .

- **الارتباط :** لقياس درجة الارتباط ومعرفة طبيعة العلاقة بين عبارات وأبعاد الاستبيان المستخدم استخدم تحليل سبيرمان (Spearman) فكانت العلاقة إيجابية تراوحت بين (0.367 – 0.558) عند مستوى معنوية 1%

جدول (2) قيمة معامل ألارتباط

الأبعاد	التخطيط	القيادة والحوكمة	هيئة التدريس والكوادر المساندة
التخطيط	**1.000**	**0.367****	**0.558****
القيادة والحوكمة	**0.367****	**1.000**	**0.478****
هيئة التدريس والكوادر المساندة	**0.558****	**0.478****	**1.000**

مقاييس النزعة المركزية : تتمثل في **(المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري) :**

استخدم الباحثون المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد تركز الإجابات حول القيمة المتوسطة لمتغير الدراسة والأبعاد التابعة لها بالإضافة إلى المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة ، وكذلك تحديد انحراف الإجابات عن القيمة المتوسطة لنفس المتغيرات ، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي (Likert) وكانت إجابات الاستبيان (موافق بشدة 5 درجات - موافق 4 درجات - محايد 3 درجات - غير موافق درجتان- غير موافق بشدة درجة) ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1 = 4) ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (5/4= 0.80) ، ثم تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية واستخراج المتوسط المرجح لكل إجابة متحصل عليها من عينة الدراسة ، كما يبين الجدول رقم (3).

جدول (3) المتوسط المرجح لمقياس الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت ودرجة الممارسة

المتوسط المرجح	الفئة في مقياس ليكرت	درجة الممارسة
من 1 إلى أقل من 1.8	=غير موافق بشدة	ضعيفة جداً
من 1.8 إلى أقل من 2.6	=غير موافق	ضعيفة
من 2.6 إلى أقل من 3.4	=محايد	متوسطة
من 3.4 إلى أقل من 4.2	موافق	مرتفعة
من 4.2 إلى 5	موافق بشدة	مرتفعة جداً

المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة :

تم إدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة في البرنامج الإحصائي SPSS لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض البيانات الشخصية لأفراد العينة ، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي لنوع العينة قيد الدراسة ما هو مبين بالجداول التالية :

1. **الدرجة الأكاديمية :** يبين الجدول (4) تكرار ونسب ذوي الدرجات الأكاديمية المختلفة في عينة الدراسة

جدول (4) توزيع عناصر العينة حسب الدرجات الأكاديمية للمجيبين

الدرجة الأكاديمية	التكرار	النسبة %
محاضر مساعد	23	**%15,3**
محاضر	40	**%26,6**
أستاذ مساعد	35	**%23,3**
أستاذ مشارك	30	**%20**
أستاذ	17	**%11,3**
المجموع	150	**%100**

ويتضح من الجدول أن أغلب عناصر العينة هم بدرجة محاضر حيث بلغت نسبتهم 26.6% في حين بلغت نسبة

من هم بدرجة أستاذ مساعد 23.3% وكانت نسبة من هم بدرجة استاذ مشارك 20% ونسبة من هم بدرجة محاضر مساعد 15.3% واخيراً نسبة من هم بدرجة أستاذ التي تمثل 11.3% فقط .

2. **العمر :** يبين الجدول (5) تكرار ونسب الفئات العمرية المختلفة في عينة الدراسة

جدول (5) توزيع عناصر العينة حسب الفئات العمرية للمجيبين

العمر	التكرار	النسبة %
من 30 الى اقل من 40 سنة	94	%62,6
من 40 الى اقل من 50 سنة	43	%28,6
من 50 سنة فاكثر	13	%8,6
المجموع	150	%100

ويبدو واضحاً من خلال الجدول أن الفئة العمرية من 30 الى اقل من 40 سنة هي الأكثر بنسبة **62,6%** وكانت أقل تسبه للفئة العمرية من 50 سنة فاكثر بنسبة 8.6%.

3. الجنس : يبين الجدول (6) تكرار ونسب الجنسين لعناصر العينة ..

جدول (6) توزيع عناصر العينة حسب الجنس للمجيبين

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	110	%73,3
أنثى	40	%26,6
المجموع	150	%100

ويوضح الجدول أن أكثر المجيبين من عناصر العينة كانوا ذكور بنسبة 73.3% بينما كانت نسبة الإناث 26.6%

تحليل ومناقشة النتائج :

لتحليل إجابات المبحوثين حول محاور الدراسة ومعرفة أرآءهم تم استخدام المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري بالإضافة إلى اختبار (t) ، الجدول التالي يوضح إجابات عينة الدراسة: من خلال مقاييس النزعة المركزية (المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري) واختبار T-test، لجميع محاور الدراسة تبين ان المتوسط المرجح كان مرتفع بنسبة (3.8333)، بانحراف معياري قدره (5.60239)

تحليل فرضيات الدراسة :

لاختبار فروض الدراسة تم استخدم الانحدار الخطي البسيط (Simple Regressions Mode) ، وهو نموذج يعبر عن العلاقة بين متغير تابع واحد وبين متغير مستقل أو أكثر من متغيرات الدراسة ، كما يستخدم لدراسة أثرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف التنبؤ بدرجات المتغير التابع من خلال درجات المتغيرات المستقلة ، بالإضافة إلى دراسة العلاقات من حيث القوة والاتجاه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ، ويتسنى كذلك به دراسة معامل الارتباط (correlation) بين هذه العلاقات الإحصائية ، ويتطلب استخدام الانحدار الخطي المتعدد تحديد طبيعة أو شكل العلاقة بين هذين المتغيرين ، ويتأتى ذلك بتوفيق خط مستقيم ليصف العلاقة بين المتغيرين ويعرق هذا الخط بخط الانحدار.

الفرضية الأولى : من خلال النتائج التي تم التوصل إليها لاختبار الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على " وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام مستوى تطبيق معيار التخطيط على أعضاء هيئة التدريس" كشفت الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (.01) بين متغيرات الدراسة ، حيث كان معامل التحديد يساوي (.238)، وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 05. وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع .

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين استخدام مؤشر التخطيط ، على اعضاء هيئة التدريس حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = .488، ومستوي معنوية = .001) مما يدل على ان استخدام مؤشر التخطيط له تاثير على اعضاء هيئة التدريس في معايير الجودة لدي عينة الدراسة .

جدول (6) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الأولي

العلاقة بين	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
مؤشرات التخطيط وأعضاء هيئة التدريس	.238	.211	.488	13.730	.001	2.763	.005

ويوضح الجدول (6) الذي يظهر به التباين أن قيمة (ف = 13.730) ، دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) مما يشير إلى دلالة أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام مستوى تطبيق مؤشر التخطيط على أعضاء هيئة التدريس حيث تبين أن قيمة t تساوي (2.763) عند مستوي دالة (.001) ، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي (.238) مما يعني تفسر 23.8% من تباين المتغير التابع ومعامل التحديد المعدل يساوي (.211) .. وبناءً على نتائج الفرضية كما هو موضح في الجدول رقم (6) فان للمتغير المستقل المركز التخطيط أثر على المتغير التابع أعضاء هيئة التدريس ، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية ، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الأولي .

الفرضية الثانية : للتحقق من صحة الفرضية الثانية التي تنص على " وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام مستوى تطبيق معيار القيادة والحوكمة على أعضاء هيئة التدريس" تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة مدى أثر معيار التخطيط ، ويبين الجدول رقم (7) الذي يمثل ملخص نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذا الفرض إلى أن معامل التحديد يساوي (.100) مما يدل على وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (.001) وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 05. ، وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع .

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين معيار القيادة والحوكمه حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 317. ، ومستوي معنوية = 001.) مما يدل على أن استخدام أعضاء هيئة التدريس لمعيار القيادة والحوكمه له أثر علي مستوى الجودة لدى عينة الدراسة .

جدول (7) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الثانية

العلاقة بين	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج	اختبار t للنموذج		
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
القيادة والحوكمة وأعضاء هيئة التدريس	.100	.097	.317	4.778	.001	3.997	.000

ومن الجدول (7) يشير تحليل التباين أن قيمة (ف= 4.778) وقيمة (ت= 3.997) عند مستوي دالة (.001) مما يشير إلى دلالة أثر استخدام مستوى تطبيق معيار القيادة والحوكمة على أعضاء هيئة التدريس موضع الدراسة ، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية .. كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي (.100) مما يعني أن الرضا يفسر 1% من تباين المتغير التابع ومعامل التحديد المعدل يساوي (.097) ، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة : للتحقق من صحة الفرضية الثالثة التي تنص على " وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام مستوى تطبيق معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة على أعضاء هيئة التدريس" استخدم الباحثون تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة مدى أثر معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة حيث يبين لنا الجدول رقم (8) الذي يمثل ملخص نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذه الفرضية إلى أن معامل التحديد يساوي (.100) مما يدل على وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (.001) وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 05. وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع .

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين أهمية معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 317. ومستوي معنوية = 001.) مما يدل على أن

استخدام معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة له أثر علي الجودة بين أعضاء هيئة التدريس لدى عينة الدراسة

جدول (8) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الثالثة

العلاقة بين	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
هيئة التدريس والكوادر المساندة وأعضاء هيئة التدريس	.100	.097	.317	4.778	.001	3.997	.000

ومن الجدول (8) يشير تحليل التباين أن قيمة (ف= 4.778) وقيمة (ت= 3.997) عند مستوي دالة (.001) مما يشير إلى دلالة أثر استخدام معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة لها أثر علي الجودة بين أعضاء هيئة التدريس موضع الدراسة .. وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية ، كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي (.100) مما يعني أن الرضا يفسر 1% من تباين المتغير التابع ومعامل التحديد المعدل يساوي (.097) ، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الثالثة .

الخلاصة :

من خلال تحليل ومناقشة نتائج الدراسة توصل الباحثون إلى استخلاص الآتى :

1. وجود أثر مهم لاستخدام معيار التخطيط في تبسيط الإجراءات بمؤسسات التعليم التقني وهذا أمر ترغب في تحقيقه المؤسسات التعليمية .
2. لاستخدام معيار القيادة والحوكمة أثر إيجابي على أعضاء هيئة التدريس عن الخدمات المقدمة من مؤسسات التعليم التقني وهذا أيضا امر مرغوب فيه وهم من الناحية العملية .
3. يؤدى استخدام معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة إلى التقليل من المركزية في العمل وهذا أمر إيجابي بالنسبة إلى أعضاء هئية التدريس .
4. وجود الميل والرغبة لدى أعضاء في تطبيق معايير الجودة حاضراً ومستقبلاً .
5. وجود قصور في الوعي لدى بعض أعضاء هيئة التدريس بأهمية ودور معايير الجودة .
6. أهمية وضرورة معايير الجودة في الوقت الحالي وأهمية التركيز عليها مستقبلاً .
7. تعتبر معايير الجودة وسيلة فعالة ومميزه تسهل إتمام الإجراءات داخل المؤسسات التعليمية .

التوصيات :

1. الاهتمام باستمرار بتحديث معايير الجودة بالمؤسسات التعليمية ومواكبة كل تغير بإمكانه تبسيط إجراءات العمل داخلها .
2. العمل المستمر من أجل تقديم كل المعايير وتبسيطها بصورة ترضي كل أفراد المؤسسة وذوي العلاقة لضمان ولاءهم لها .
3. تعميم فكرة الجودة علي عموم المؤسسات التعليمية في ليبيا في سبيل تحقيق أهدافها والنهوض بقطاع التعليم ككل .
4. نشر ثقافة الجودة والتركيز على زيادة وعي كل منتسبي المؤسسات التعليمية بأهميتها من خلال الحملات الإعلانية والدعائية وعقد الندوات وورش العمل بالخصوص .
5. توفير البنية الأساسية للجودة لضمان نجاح العمليه التعليمية في قطاع تعليمي ككل .
6. استمرار البحث والاهتمام بالتطوير والتحسين واجراء دراسات مشابهة حول مدى تطبيق معايير الجودة بمؤسسات التعليم التقني التي لم تشملها هذه الدراسة .

المراجع :

1. حسان عثمان محمد توفيق وانتصار فاضل مال الله النعيمي – إعادة هندسة الأعمال فيما بين جودة الوظيفة والجودة الفنية في مجال التعليم الجامعي – مجلة بابل / العلوم الإنسانية / المجلد 21 / العدد 3: 2013
2. البرزنجي، آمال كمال حسن، علوان نوفل عبد الرضا 2006 – بناء وتطبيق نموذج لإدارة الجودة الشاملة للنهوض بالمؤسسات التعليمية في العراق – دراسة تطبيقية – مجلة الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل / العدد 51 / ص42 ، ص3
3. العاني، الآء عبد الجبار 2002 – أثر استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في دعم برامج ادارة الجودة الشاملة (دراسة لاراء المدراء في عينة من المنظمات الصناعية العامة/محافظة نينوى) رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الموصل. ص44
4. العتيبي، محسن بن نايف، 2007 (استراتيجية نظام الجودة في التعليم) ط1، نشر مكتب محسن بن نايف للاستشارات

الإدارية ، Mbno ffice .com. ص13
5. الديوه جي، أبي سعيد، عبد الله عادل محمد، 2003 (النوعية والجودة في الخدمات: دراسة تحليلية لأراء المرضى في عينة من المستشفيات العامة ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العدد 73). ص38
6. محمد مفتاح الفطيمي وإبراهيم علي أبو شيبة وأحمد محمد التير – قياس مؤشرات الجودة في الجامعات الليبية دراسة حالة: كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة – مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال / العدد الاول / يونيو 2015
7. أبو جعفر، عبد الله 2009 – معايير الجودة ومؤشراتها في التعليم العالي – ورقة بحثية مقدمة إى ندوة حول جودة التعليم العالي – طرابلس 2009/11/1م
8. المسلم، عبد الله بن عبد الكريم 2011 – معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي – الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي – السعودية
9. دياب، سهيل رزق (بدون تاريخ) – مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني – جامعة القدس المفتوحة – منطقة غزة التعليمية – 1/ 23
10. اطلوبة، عبد اللطيف عيسى والحداد، محمد محجوب – قياس جودة التعليم الحجامعي في ليبيا خلال الفترة (1993 – 2007) – المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسق العمل المنعقد بجامعة مصراتة خلال الفترة 13 _ 15 / 4 / 20210
11. مجيد، سوسن شاكر ، والزيات، محمد عواد، (2008)، الجودة في التعليم – دراسة تطبيقية – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – الأردن
12. الخميسي، سلامة، (2007) ، معايير جودة المدرسة الفعالة في ضوء منحنى النظم: رؤية منهجية – الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية – اللقاء السنوي الرابع عشر " الجودة في التعليم العام " – القصيم – السعودية
13. الجنابي، عبد الرزاق شنين، (2009) تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وانعكاساته في جودة التعليم العالي – بحث مقدم إلى مؤتمر الجودة في جامعة الكوفة – تشرين الثاني 2009م .
14. معايير الاعتماد المؤسسي للتعليم العالي – المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية لسنة 2016 – طرابلس ليبيا
15. الدبر، عمار خليفة، وخميس، عبد الله فرغلي (2013) ، إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في كليات التربية بجامعة طرابلس ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد السادس ، العدد (13) 2013 .
16. Julic Gough , Kristy A. Harper, Sonya D. Hill, Holly M. selde (Encyclopedia of management 6th Edition), printedin USA,2009.p55 , p138

Journal of Scientific Research
Biannual, Refereed, Scholarly Journal
Issued By
Africa University for Humanities & Applied Sciences
Tripoli, Libya
-

Journal of Scientific Research
Issued By
Africa University for Humanities & Applied Sciences
Principles and Regulation

About the Journal

Journal of Scientific Research (JSR) is a double-blind peer-reviewed biannual scholarly journal that is issued in Arabic and English by ***Africa University for Humanities and Applied Sciences***، Libya. JSR publishes articles based on current theory and research in the fields of humanities and applied sciences. JSR publishes scholarly research، scientific studies، book reviews، periodical summaries، Doctorate or Master Thesis's reports، and conference and workshop reports from inside and outside Libya.

JSR aims to:

- Promote and enrich scholarly and scientific research in the fields of humanities and applied sciences.
- Focus on current theory and research that tackle recent issues and lead to the development of the local، regional، and international communities.
- Offer a forum to scholars/researchers، decision makers and practitioners to engage in the ways that research and theorizing can inform، shape، and ground practices and perspectives in humanities and applied sciences inside and outside Libya.
- Create a scholarly and scientific dialogue among researchers and scholars who are interested in current and future issues in the humanities and applied sciences fields.

General Submission Guidelines

All submissions should adhere to the following guidelines:

1. **Research guidelines**

- All submissions should be original in terms of the research ideas and methodology.
- Submissions should neither be previously published nor under consideration for publication elsewhere. They should not be part of a Doctorate or a Master thesis.
- Submissions should be written in a scholarly language that is coherent and cohesive.
- To facilitate the double-blind review process، please remove the author's name from the main text، the in-text citations، the reference list، and any running heads. Please replace the author's name with Author. If there are multiple authors، please use Author1، Author2، etc.

2. Referencing

All submissions to JSR should conform to the journal requirements. Articles that are related to the field of humanities should conform to the requirements of the Publication Manual of the American Psychological Association (APA، 6th ed.). References of the articles that are related to applied sciences may be in any style، if the authors use a consistent formatting throughout.

3. General and technical principles

- Authors should write their names and their affiliations (i.e.، place of work) on the first page of their article. It is also important to mention the authors' emails for future correspondence.
- All articles should include abstracts of not more than 150 words.
- Works presented in Arabic should be in **(Simplified Arabic)**. Works presented in English should be in **(Times New Roman)**.
- Font size should be as follows:
  - Size 18 for the main headlines

- Size 16 for the subtitles
- Size 14 for the text
- Size 12 for the abstract in *italic*
- Size 10 for the footnotes

- Margins should be as follows:
  - Up and bottom 2.5 cm
  - Right 3 cm
  - Left 2.5 cm
- Articles should not exceed 20 single-spaced pages، including tables، graphs، and the references list.
- All articles should be submitted in Microsoft Word format.
- A (CD) of the work and a Curriculum Vita (CV) of the researcher should be enclosed.
- All articles should be printed on one side paper of (A4).

Journal of Scientific Research

Issued By;

Africa University for Humanities and Applied Sciences

General Advisor;

Dr.Mabruk Muftah Abushina

Head of the Editorial Committee;

Prof. Abdin aldirdir alsharif

Members of the Editorial Committee;

Dr. Abdel-Fattah Anbiha Gomaa..

Dr. Jamal Mansour Al-Sharif.

Dr. Salem Ishtiwi Al-Ghawil..

Mr. Adel Masoud Jalouth..

Technical Director

Mr. Ashraf El Gomaty

Correction and proofreading:

Dr. Mahmoud Ammar Al-Maaloul - Arabic

Mrs. Nahil Sobhi Abdel Hamid Abdel Fattah – English

Journal of Scientific Research
Biannual, Refereed, Scholarly Journal
Issued By
Africa University for Humanities & Applied Sciences
Tripoli, Libya
2023